

المدخل إلى

موسوعة التفسير المأثور

أكبر جامع لتفسير النبي ﷺ والصحابة والتابعين وتابعيهم

معزوًا إلى مصادره الأصلية

مقرونًا بتعليقات خمسة من أبرز المحققين في التفسير

إعداد

مركز الدراسات والمعلومات القرآنية

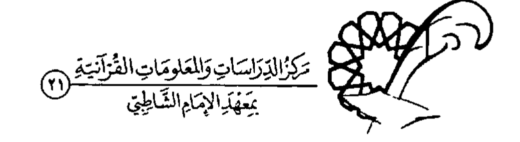
المشرف العلمي

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض



دار ابن حزم



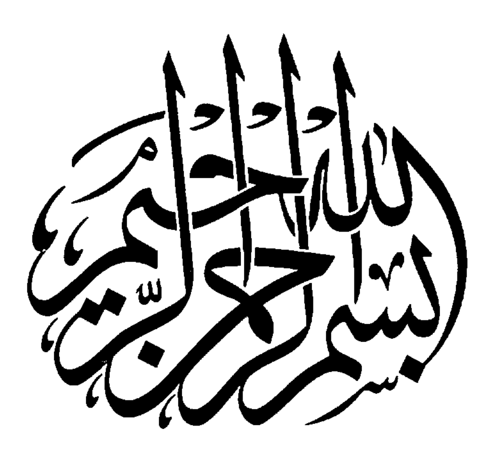
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي جدة
موسوعة التفسير المأثور أكبر جامع لتفسير النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وأتباعهم (٢٤) مجلد. / مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي جدة - جدة، ١٤٣٨ هـ
٢٤ مج.
ردمك: ٨-٣-٦٣-٤٤٦٣-٢-٠-٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٤٤٦٤-٢-٠-٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)
١- القرآن - التفسير بالمأثور أ.العنوان
ديوي ٢٢٧,٣٢ ١٤٣٨/٦٩٢٢

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٦٩٢٢
ردمك: ٨-٣-٦٣-٤٤٦٣-٢-٠-٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٤٤٦٤-٢-٠-٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

مركز الدراسات والمعلومات القرآنية
بمعهد الإمام الشاطبي
التابع لجمعية تحفيظ القرآن بجدة (خيركم)
العنوان الوطني (بريد واصل):
معهد الإمام الشاطبي
٥٢٠٦ غ م - حي الرحاب
وحدة رقم ١٢
جدة ٢٣٣٤٣ - ٦٩٩٠
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٦٧٦٠٢٠٢ - تحويلة: ١١٠
فاكس: ٠٠٩٦٦١٢٦٧٦٠٥٠٥
الموقع الإلكتروني: <http://www.shatiby.com> www.shatiby.com
البريد الإلكتروني: Drasat1@gmail.com

دار ابن حزم
بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com


بسم الله الرحمن الرحيم

لجان الموسوعة وأعضاؤها

اللجنة الإشرافية

د. نوح بن يحيى الشهري المشرف العام
أ. د. مساعد بن سليمان الطيار المشرف العلمي
د. بلقاسم بن ذاكر الزبيدي الأمين العام
د. خالد بن يوسف الواصل المدير العلمي

لجنة جرد الكتب

أ. الطيب بن إبراهيم الحمودي عضوًا
أ. طارق بن عبد الله الواحدي عضوًا
أ. حسام بن عبد الرحمٰن فتني عضوًا
أ. فايز بن خميس عامر عضوًا

لجنة الصياغة

د. خالد بن يوسف الواصل رئيسًا ومراجعًا
د. محمد عطا الله العزب عضوًا
أ. فوزي بن ناصر بامرحول عضوًا
أ. عثمان حسن عثمان سيد عضوًا

لجنة التوجيه

د. محمد صالح محمد سليمان رئيسًا
د. نايف بن سعيد الزهراني مراجعًا
أ. أحمد علي أحمد علي عضوًا
أ. خليل محمود محمد عضوًا
أ. باسل عمر المجايدة عضوًا
أ. محمود حمد السيد عضوًا

لجنة تخريج الآثار المرفوعة

أ. تميم محمد عبد الله الأصنج رئيسًا
أ. عمار محمد عبد الله الأصنج عضوًا
أ. جلال عبده محمد البعداني عضوًا
أ. نصار محمد محمد المرصد عضوًا
أ. معمر عبد العزيز محمد سعيد عضوًا
أ. فارس عبد الوهاب الكبودي عضوًا

لجنة مراجعة تخريج الآثار المرفوعة

د. علي بن محمد العمران رئيسًا
أ. عدنان بن صفاخان البخاري عضوًا
أ. عبد القادر محمد جلال عضوًا
أ. مصطفى بن سعيد إيتيم عضوًا

لجنة التدقيق

د. محمد منقذ عمر فاروق الأصيل رئيسًا
د. محمد امبالو فال عضوًا
أ. فؤاد بن عبده أبو الغيث عضوًا
أ. علي بن عبد الله العولقي عضوًا

لجنة المقدمات العلمية

أ. د. مساعد بن سليمان الطيار رئيسًا ومراجعًا
د. خالد بن يوسف الواصل مشاركًا
د. نايف بن سعيد الزهراني مشاركًا
د. محمد صالح محمد سليمان مشاركًا

لجنة الفهرسة

أ. فؤاد بن عبده أبو الغيث رئيسًا
أ. طارق بن عبد الله الواحدي عضوًا
أ. فوزي بن ناصر بامرحول عضوًا
أ. محمد بن إبراهيم الحمودي عضوًا

الصف والإخراج الفني

مؤسسة السنابل للصف الإلكتروني

كلمة المشرف العام

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله محمد خير الهداة، ورضي الله عن أصحابه البررة الثقات، وعمن تبعهم بإحسان، وسلك سبيلهم؛ سبيل السعادة والنجاة، أما بعد:

فها هي المعلمة الكبرى في تفسير السلف «موسوعة التفسير المأثور» تخرج للنور؛ بعد أن أثمرت وأينعت واستوت على سوقها، فللَّه الحمد والفضل، وله الثناء والشكر ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وقد اشتملت هذه الموسوعة المباركة على كل ما أسند إلى رسول الله ﷺ، والصحابة ﷺ، والتابعين، وأتباع التابعين، رحمهم الله؛ في تفسير القرآن العظيم؛ مرتبًا حسب موضوعه الدقيق ثم حسب تواريخ وفياتهم، مع تعليقات نخبة من الراسخين في العلم، وصفوة من المحققين في التفسير؛ على آثارهم؛ توضيحًا وتوجيهًا، وقد استغرق تصنيفها عشر سنين دأبًا (١٤٢٧ ـ ١٤٣٧هـ) في جردٍ لمئات الكتب في التفسير والحديث والعقيدة والفقه وغيرها؛ استخراجًا وجمعًا لبيان معاني القرآن الكريم الوارد عن رسول الله ﷺ وصحابته وتابعيهم وتابعي تابعيهم.

فجزى الله خيرًا كل من أسهم في إنجاز هذا المشروع العلمي الذي ظل حلمًا لنا وللباحثين في الدراسات القرآنية أكثر من عشر سنوات، وإني لأنتهز هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل لكافة الفريق العلمي والإداري الذي عمل على إنجاز هذه الموسوعة، وأخص بالذكر فضيلة المشرف العلمي على هذه الموسوعة أ. د. مساعد بن سليمان الطيار، والأمين العام السابق للموسوعة د. سالم بن صالح العماري، والأمين العام الحالي للموسوعة د. بلقاسم بن ذاكر الزبيدي مدير مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بالمعهد، والمدير العلمي للموسوعة د. خالد بن يوسف الواصل، و العاملين

معهم في المركز، كما أشكر كل الباحثين المتعاونين من خارج المركز الذين أسهموا في تجويد هذا العمل ومراجعته.

وأسأل الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم، وأن ينفع بهذا العمل الأمة، ويردها إلى كتاب ربها، لتنهل منه في شؤون حياتها عامة، والحمد لله رب العالمين.

المشرف العام على الموسوعة
مدير معهد الإمام الشاطبي
د. نوح بن يحيى الشهري



كلمة المشرف العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن علم تفسير القرآن من أشرف العلوم الإسلامية، ومن أولها نشأة وظهورًا، وذلك لأن الصحابة ﷺ الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم كان يعايشون ذلك التنزل العظيم، ويقفون على أسباب النزول، ويدركون المعاني التي تضمنها، ويرجعون إلى النبي ﷺ لفهم ما أشكل عليهم، ومن ثم رووا تلك الآثار الشريفة من تفسير النبي ﷺ وتناقلوها، فصارت تلك الأحاديث نواة التفسير المأثور وأساسه، ثم بعد وفاته ﷺ تصدى جمع من علماء الصحابة لتفسير القرآن الكريم؛ فبينوا معانيه لأتباعهم الذين تناقلوا تفسيرهم وأشاعوه، ثم تلقاه بعدهم بعض أتباع التابعين الذين حرصوا حرصًا كبيرًا على تدوينه وترتيبه، وظهر فيهم من اجتهد في جمع تفسير النبي ﷺ والصحابة والتابعين، ثم تبعهم من علماء القرن الثالث والرابع من اجتهد في استيعاب التفسير المأثور بما وصله من الأسانيد عنهم، كلٌّ بقدر ما وصل إليه، حتى جاء السيوطي رحمه الله (ت:٩١١) فجمع التفسير المأثور المروي في كتب التفسير المسندة وغيرها، في كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

واستكمالًا لهذه المسيرة قام مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجمع الجهود السابقة، واستيعاب ما وصلنا من أحاديث وآثار في بيان معاني القرآن الكريم وترتيبها والتأليف بينها، مع عزوها إلى مصادرها الأصلية، وذكر أحكام أئمة النقد على الأحاديث المرفوعة.

وأضافوا إليها إضافة نوعية تعين القارئ على فهم تفسير السلف وفقهه، من خلال إثبات تحريرات خمسة من أبرز المحققين في التفسير وترجيحاتهم وتعليقاتهم على آثار تفسير السلف وذلك في حاشية مستقلة، وهم: ابن جرير (ت:٣١٠هـ)، وابن عطية (ت:٥٤٢هـ)، وابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، وابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، وابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، رحمهم الله تعالى.

كل هذه الأعمال انتظمت في لجان متخصصة من الباحثين، بذل كل فريق منهم الجهد والطاقة لإنجاز ما أُنيط بهم من عمل واستيفائه وتجويده، فجاءت هذه الموسوعة التفسيرية متميزة عما سبقها.

ولا شك أن مثل هذه المشاريع العلمية الضخمة تكتنفها كثير من الصعوبات التي تعوق مسيرتها، ويعتريها بعض الإشكالات التي تحد من إنجازها بالصورة المطلوبة، لكن - بفضل الله تعالى - تمكن الباحثون في كل لجنة من التغلب على تلك الصعوبات ومعالجة الإشكالات التي واجهتهم وتجاوزها بقدر طاقتهم.

ولذا لا نزعم أن هذا العمل بلغ حد التمام والكمال، فالاستدراك عليه وارد، وهذه طبيعة الأعمال الموسوعية الضخمة، فهي قابلة للتعقيب والاستدراك والإضافة، لكن لعل ذلك قليل لا يؤثر في مقدار ما جمع بإذن الله تعالى.

وفي الختام أشكر كل من ساهم في هذه الموسوعة، وأخص بالشكر القائمين على مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، الذين تبنوا هذا المشروع الضخم، وسخروا كل إمكانياتهم لتحقيقه، كما لا يفوتني شكر جميع الباحثين والمشاركين الذين بذلوا جهدًا مضنيًا، على مدار عشر سنوات في سبيل إخراج هذه الموسوعة المباركة، التي أسأل الله أن يعم بها النفع، ويكتب لها القبول، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

المشرف العلمي على الموسوعة
أ. د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض





مقدمة

«الحمد لله الذي برَأ النَّسَم، وأفاض النِّعَم، . . . ذي العزَّة القاهرة، والقدرة الباهرة، والآلاء المتظاهرة، الذي أوجدنا بعد العدَم، وجعلنا الخيار الوسَط من الأُمَم، وخوَّلنا عوارف لا تُحْصى، وهدانا شِرْعَةً رَمَت بنا من رضوانه إلى الغرض الأقصى، أنزل إلينا القرآن العزيز، وَعَدَ فيه وبَشَّر، وأَوْعَد وحذَّر، ونهى وأمَر، وأكمل فيه الدين، وجعله الوسيلة الناجعة والحبل المتين، ويسَّره للذِّكر، وخلَّدَه غابر الدَّهر، عصمةً للمعتصمين، ونورًا صادعًا في مشكلات المُختصمين، وحُجّةً قائمةً على العالم، ودعوةً شاملةً لفِرَق بني آدم، كلامه الذي أعجز الفُصحاء، وأخرس البُلغاء، وشرَّف العلماء، له الحمد دائبًا، والشكر واصبًا، لا إله إلا هو رب العرش العظيم.

وأفضل الصلاة والتسليم، على رسوله محمدٍ الكريم، صفوته من العباد، وشفيع الخلائق في المعاد، صاحب المقام المحمود، والحوض المورود، الناهض بأعباء الرسالة والتبليغ الأعصم، والمخصوص بشرف السعاية في الصلاح الأعظم، صلى الله عليه وعلى آله صلاة مستمرة الدوام، جديدة على مر الليالي والأيام»[١].

أما بعد، فإن «أحق ما صُرِفت إلى علمه العناية، وبُلِغت في معرفته الغاية، ما كان لله في العلم به رضًا، وللعالم به إلى سبيل الرشاد هدًى، وأنَّ أجمع ذلك لباغيه؛ كتاب الله الذي لا ريب فيه، وتنزيله الذي لا مرية فيه، الفائز بجزيل الذُّخر وسَنِيِّ الأجر تاليه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد»[٢].

وإن أول ما ينبغي أن يعتني به المعتنون، ويحرص على تتبعه الجادون لمعرفة معاني كلام الله تعالى وتفسيره = الوقوف على التفسير المأثور عن النبي ﷺ، والصحابة والتابعين وتابعيهم.

(١) من مقدمة ابن عطية لتفسيره ١/٦.

(٢) من مقدمة ابن جرير لتفسيره ١/٧.

ولا يخفى ما لهذه المصادر من المكانة العالية في تفسير كتاب الله تعالى؛ فالنبي ﷺ هو المبلِّغ عن ربه ﷻ والمبين لكلامه كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. فما بيَّنه النبي ﷺ لا تجوز مخالفته. وأعلم الناس بعد النبي ﷺ بالتفسير أصحابه ﷺ؛ لأنهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن، وقد شهدوا التنزيل، وعرفوا أحواله، وعرفوا أحوال من نزل فيهم القرآن، مع حسن فهمهم، وسلامة قصدهم، ثم التابعون الذين تلقوا التفسير عن الصحابة، وكذلك أتباع التابعين الذين تتلمذوا على أيدي التابعين. وقد أثنى النبي ﷺ على الصحابة والتابعين وأتباعهم بأنهم خير الناس، فتفسيرهم هو تفسير خير الناس، ومعرفته هي السبيل القويم للوصول إلى الفهم الصحيح لمراد ربنا ﷻ في كتابه الكريم.

ولذلك الأمر توجهت عناية الأمة إلى التفسير المأثور، ونهض لجمعه وتدوينه كثير من العلماء المتقدمين، كعبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١)، وعَبْد بن حُمَيد (ت:٢٤٩)، وابن جرير الطبري (ت:٣١٠)، وابن المنذر (ت:٣١٨)، وابن أبي حاتم (ت:٣٢٧)، وغيرهم، كما اعتنى به جمْعٌ من المتأخرين وجعلوه أساسًا لمدوناتهم ومنطلقًا لتفاسيرهم، كابن عطية (ت:٥٤٣)، وابن كثير (ت:٧٧٤)، رحمة الله على الجميع.

وكان من أوسع من اعتنى بجمعه ومحاولة استيعابه الإمام السيوطي رحمه الله (ت:٩١١) في تفسيره «**الدر المنثور في التفسير بالمأثور**» غير أن المتتبع لآثاره يجد أنه فاته الكثير من أقوال السلف[1]، ولحاجة طلاب العلم والباحثين إلى الوقوف على آثار التفسير مستوعبة في كتاب واحد؛ فقد سمت همَّة مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي لإكمال هذه المسيرة وجمع الجهود السابقة وتصنيفها وترتيبها في مؤَلَّف واحد، فجاءت هذه الموسوعة التفسيرية، والتي نرجو من الله أن يسد بها هذه الثغرة العلمية المهمة.

وقد تحلَّت بإضافة مهمة تعين القارئ على الاستفادة القصوى منها، وهي تعليقات خمسة من أبرز أئمة التفسير المحققين على ما ورد في كتبهم من آثار السلف في التفسير بما يعين على فهم تلك الآثار وتوجيهها والترجيح بين المختلف منها.

---

(١) أحصينا ابتداء ما فات السيوطي من الآثار في تفسير سورة البقرة فبلغ مجموعه (٣٥٦٨) أثرًا، ثم أحصينا الزوائد عليه في تفسير جميع السور بعد انتهاء الموسوعة؛ فبلغت (٤٥١٣٤) أثرًا.

۞ أهمية الموسوعة:

تكمن أهمية الموسوعة في الحاجة إلى مؤلف شامل يستوعب أحاديث النبي ﷺ، وأقوال السلف الصالح ـ أهل القرون المفضلة ـ في تفسير القرآن الكريم، مجموعًا في مكان واحد، معزوًا لمصادره الأصلية، مرتبًا حسب الموضوعات والطبقات، مع تعليقات أئمة التفسير المحققين عليها، بحيث يغني عن جرد المطولات، والتنقيب في ثنايا المصنفات.

۞ أهداف الموسوعة:

١ ـ جمع وترتيب أحاديث وآثار التفسير الواردة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأتباعهم معزوة إلى مصادرها الأصلية.

٢ ـ تيسير الوقوف على مناهج أئمة السلف في التفسير.

٣ ـ الإعانة على فَهْم أقوال أئمة السلف في التفسير.

٤ ـ الوقوف على ترجيحات الأئمة المحققين في معاني الآيات.

۞ أقسام الموسوعة:

تتكون الموسوعة من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أحاديث التفسير وآثاره:

تشتمل الموسوعة على الأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ والمتعلقة بتفسير الآية، وكذا ما ورد من آثار عن الصحابة والتابعين وتابعيهم. وقد أثبتت في متن الموسوعة.

وفائدة هذا القسم: معرفة تفسير السلف الصالح للقرآن الكريم.

القسم الثاني: تعليقات أبرز المحققين على أحاديث وآثار التفسير:

كما تتضمن الموسوعة تعليقات: ابن جرير، وابن عطية، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير على الأحاديث والآثار الواردة في التفسير؛ توضيحًا أو توجيهًا أو موازنة بينها... وقد أثبتت في حاشية خاصة.

وفائدة هذا القسم: معرفة فقه السلف في التفسير، وكيفية التعامل مع الاختلاف في التفسير.

القسم الثالث: تخريج أحاديث التفسير:

تُعنى الموسوعة بتخريج الأحاديث المرفوعة الواردة في التفسير وذكر أحكام أئمة النقد عليها، وقد أثبتت في حاشية أخرى مستقلة، كما أثبت في هذه الحاشية توثيق سائر نصوص الموسوعة وعزوها إلى مصادرها الأصلية المسندة، وخدمتها بالإيضاحات اللازمة.

وفائدته: تخريج أحاديث التفسير والحكم عليها تيسيرًا للوقوف عليها، إضافة إلى الوقوف على المصادر الأصلية لآثار تفسير السلف.

خصائص الموسوعة:

بالإضافة إلى تضمن «**موسوعة التفسير المأثور**» لآثار كتاب «الدر المنثور» التفسيرية؛ ومشاركته في التوثيق من المصادر الأصلية المسندة؛ فقد تميزت عليه بميزات عديدة، من أبرزها:

الشمول: فهي أشمل مصدر مطبوع لأحاديث وآثار التفسير الواردة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأتباعهم؛ لضمه آثار التفسير من كتاب (الدر المنثور) إضافة إلى ما فاته من آثار جمعت من أكثر من ١٠٠٠ مجلد مطبوع. ولم يقتصر الجمع على كتب التفسير، بل تعداه إلى كتب الحديث والعقيدة والسير والتراجم والفقه.

الترتيب: فقد رتبت الآثار تاريخيًا حسب الطبقات، على نسق مطرد وِفْق وفيات المفسرين، بدءًا بما ورد عن النبي ﷺ، فالصحابة، فالتابعين، فأتباعهم؛ لمعرفة صاحب القول المتقدم والناقل عنه.

التصنيف: كما اعتُني بتصنيف الآثار موضوعيًا، بدءًا بالقراءات، فالنزول، فالتفسير، فالنسخ، فالأحكام، ثم الآثار المتعلقة بالآية مما سوى ذلك.

التعليق: إدراكًا منّا لعمق فَهْم السلف للقرآن الكريم، وانصراف كثير من المتأخرين والمعاصرين عن تفسيرهم؛ فقد حَلَّينا حواشي الموسوعة بتعليقات خمسة من أبرز أئمة التفسير المحققين على أقوال السلف في التفسير؛ توضيحًا أو توجيهًا أو انتقادًا للآثار الواردة مما نعده إنجازًا علميًا كبيرًا سيسهم في بيان فقه السلف في التفسير.

الترجيح: وهو من أغراض التعليق، وقد أفردناه عن سائر الأغراض المذكورة آنفًا؛ لأهميته، وتعلقه بما يوجد بين أقوال السلف في التفسير من خلاف في معاني

ودلالات بعض الآيات يُحتاج معه إلى معرفة الراجح منها، وقد أبرزنا مع ترجيحات الأئمة الخمسة مستنداتهم في الترجيح بين الأقوال المختلفة.

الجمَاعيَّة: حرصًا على خروج الموسوعة بصورة مرضية، فقد استُقطِب لها كفاءات علمية متميزة للقيام بإنجازها من مستشارين وباحثين ومحكمين، بلغ تعدادهم أكثر من ٤٤ عضوًا؛ انتظموا في سبع لجان متخصصة.

۞ المدخل إلى الموسوعة:

تم تخصيص المجلد الأول من الموسوعة ليكون مدخلًا يشتمل على بيان أعمال لجان الموسوعة بصورة مفصلة، وعلى أبحاث تأصيلية للتفسير المأثور؛ تبين مبادئه، ومنهج التعامل معه، ومنهج المحدثين في نقده؛ ففي هذا المدخل قسمان رئيسان:

القسم الأول: المقدمة المنهجية: وفيها خمسة فروع:

أولًا: نشأة الموسوعة وقصتها.

ثانيًا: لجان الموسوعة وأعمالها.

- لجنة جرد الكتب.
- لجنة الصياغة والتأليف.
- لجنة التوجيه.
- لجنة التخريج.
- لجنة المراجعة العلمية.
- لجنة التدقيق.
- لجنة الفهرسة.
- لجنة الطباعة.

ثالثًا: منهج الموسوعة.

مراحل العمل الأساسية:

- **الأولى**: مرحلة الجمع والمقابلة.
- **الثانية**: مرحلة التأليف والصياغة.
- **الثالثة**: مرحلة المراجعة والتدقيق.
- **الرابعة**: مرحلة التنضيد والفهرسة والطباعة.

١ ـ منهج الجمع (جرد المصادر):

اختيار الآثار في القسمين (الدر والزوائد).

٢ ـ منهج التأليف والصياغة:

أ ـ ضوابط اختيار الآثار.

ب ـ منهج الصياغة.

ت ـ منهج ترتيب الآثار.

ث ـ منهج التعامل مع آثار الدر المنثور.

ج ـ المنهج الفني.

٣ ـ منهج حاشيتي الموسوعة:

الحاشية الأولى: تعليقات الأئمة الخمسة:

(١) التوجيهات والتعليقات العامة.

(٢) الانتقادات.

(٣) الترجيحات.

(٤) الاحتمالات التفسيرية وزيادة أقوال.

ضوابط جمع تعليقات الأئمة الخمسة.

طريقة الصياغة والعزو.

مصادر تعليقات الأئمة الخمسة والطبعات المعتمدة منها.

الحاشية الثانية: توثيق نصوص الموسوعة وخدمتها بالإيضاحات اللازمة:

ـ منهج توثيق نصوص الموسوعة:

أ ـ المنهج العام لحاشية التخريج.

ب ـ منهج تخريج الأحاديث المرفوعة.

ت ـ الأسانيد المتكررة.

ث ـ مصادر تخريج أحاديث الموسوعة والطبعات المعتمدة منها.

ج ـ منهج تخريج القراءات.

ـ خدمة النصوص.

٤ ـ **منهج مراجعة الموسوعة.**

رابعًا: مصادر الموسوعة ومنهج العزو إليها:

١ ـ كتب التفسير المسندة المطبوعة.

٢ ـ كتب التفسير المسندة المفقودة وما في حكمها.

٣ ـ كتب الحديث.

٤ ـ كتب السيرة والتراجم والتواريخ.

مسرد لمصادر موسوعة التفسير المأثور مع إثبات بيانات طبعاتها.

خامسًا: فهارس موسوعة التفسير المأثور

القسم الثاني: المقدمة العلمية: وفيها ستة أبحاث:

١ ـ التفسير المأثور: تعريفه وبيان أهميته ومصادره وأنواعه وحجيته، للأستاذ الدكتور: مساعد الطيار.

٢ ـ تاريخ تفسير السلف ومراحل تدوينه، للدكتور: خالد الواصل.

٣ ـ مفسرو السلف ومراتبهم في التفسير، للدكتور: خالد الواصل.

٤ ـ التعريف بأئمة التفسير الخمسة وطريقة تعاملِهم مع آثار السلف، للدكتور: نايف الزهراني.

٥ ـ مستندات التفسير: تعريفها وتصنيفها وتعامل الأئمة معها، للدكتور: نايف الزهراني.

٦ ـ منهج المحدثين في نقد مرويات التفسير، للدكتور: محمد صالح محمد سليمان.

❁ صعوبات العمل:

لا يخفى أن المشاريع العلمية الكبيرة لا بد أن يعترضها صعوبات وعقبات عديدة في عامة خطواتها، وجوانب عملها المتنوعة، ولا نريد أن نطيل المقام في ذكرها، لكن نذكر أبرز الصعوبات والإشكالات التي واجهت عملنا، وهي:

ـ الطبعات السقيمة لبعض المصادر المهمة للتفسير المأثور، خصوصًا: تفسير ابن أبي حاتم، وتفسير الثعلبي، وتفسير مقاتل بن سليمان؛ فطبعات كل تفسير من هذه التفاسير الثلاثة الصادرة في مدة عملنا في الموسوعة؛ قد وقع فيها تصحيفات

وتحريفات كثيرة في أسماء المفسرين أو في ألفاظ التفسير، إضافة إلى السقط والنقص في بعض الآثار.

- إهمال تمييز بعض المفسرين المتشابهين في أسمائهم؛ خصوصًا عطاء ومقاتل وسفيان.

- وكان لنوع البرنامج الذي صُفّت به الموسوعة مزيد كلفة وجهد ونصب ووقت في مراجعتها وتصحيحها بعد الصف، حيث يقتضي البرنامج إعمال فنِّي الصف يده في معالجة النصوص خصوصًا ما يتعلق بإدراج الآيات القرآنية؛ مما استلزم منا إعادة مراجعة ذلك.

- وهكذا في كل لجنة من لجان الموسوعة؛ لا يخلو عملها من إشكالات، وقد تم - بحول الله - التغلب على تلك الصعوبات، ومعالجة الإشكالات وحلها؛ بقدر الطاقة.

آفاق الموسوعة:

هذه الموسوعة ليست نهاية المطاف في خدمة تفسير السلف؛ فإنه يُتطلّع إلى القيام بأعمال كثيرة انطلاقًا منها، ومن ذلك:

- مراجعة كتب التفسير غير المسندة وموازنة ما فيها من آثار عن السلف بما في الموسوعة.

- إفراد المعاني التفسيرية الزائدة على الدر المنثور للسيوطي.

- اختصار الموسوعة في مختصر باسم: مختصر تفسير السلف أو مختصر موسوعة التفسير المأثور.

- إصدار نسخة إلكترونية للموسوعة متصلة مع المصادر الأصلية كما في المكتبة الشاملة.

- الموازنة بين تفسير السلف وتفسير الخلف.

- صنع فهارس تحليلية لمسائل أصول التفسير في تفسير السلف.

- دراسات حول نسخ التفسير (أصولها - رواياتها - أسانيدها).

- تحقيق وإخراج مصادر تفسير السلف التي لم يُعتن بإخراجها، مثل تفسير مقاتل، وابن أبي حاتم.

- إعداد دراسات حول بعض مفسري السلف الذي أثير حولهم النقد، ومدى تأثير ذلك على تفسيرهم، مثل: جويبر، مقاتل، الكلبي.

- استخراج تعليقات وتوجيهات غير الأئمة الخمسة ممن اعتنى بتفسير السلف، مثل: الثعلبي، ومكي بن أبي طالب، والبغوي، والقرطبي.

- إعداد دراسات جامعة لمناهج مصادر تفسير السلف.

- إعداد دراسات جامعة لمناهج تفاسير المتأخرين المعتنين بتفسير السلف، وكيفية تعاملهم معها.

وبعد:

فقد استغرقت هذه الموسوعة عشر سنين من العمل الدؤوب، والجهود المتضافرة، حتى أثمرت هذه الثمرة اليانعة، وقد بُذل فيها الوسع من العناية والدقة والمتابعة؛ لتكون مَعْلَمة لتفسير السلف، وخزانة للتفسير المأثور مستقصاة من الكتب المسندة، ومرجعًا ميسرًا للباحث عن تفسير السلف الصالح؛ ولتصبح موردًا عذبًا لمن رام التفسير النبوي بكافة درجاته؛ يسد عنه خَلَّة الحاجة إلى غيره، ومعينًا ثرًّا لمن طلب تفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم بكافة طبقاتهم؛ يكفيه الإعواز لأشباهه.

ولا ندَّعي أنها بلغت الكمال، فالكمال لله وحده الذي خَصَّ كتابه الكريم بذلك فقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولكن حسبنا أنا بذلنا الجهد في الاستيعاب والاستقصاء، وتبقى هذه الموسوعة جهدًا بشريًّا، يعتريه النقص، ويكتنفه القصور، ومن هنا فالمؤمل ممن يجد خطأً، أو يرى نقصًا، أو يقف على فوات أو قصور - وذلك وارد -، أو يستحسن فكرة، أن يرشدنا إلى ذلك مشكورًا مأجورًا، ورحم الله من أهدى إلينا عيوبنا:

وإن تجد عيبًا فسدَّ الخللا ... فجلَّ من لا فيه عيبٌ وعلا

وفي ختام هذه المقدمة نتوجه بالثناء التام على الله ﷻ والشكر له على عظيم منِّه وجزيل فضله، أن وفّقنا لخدمة كتابه، وأعاننا على إتمام هذا العمل، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، ونسأله سبحانه أن يكتب لنا فيه الإخلاص والتوفيق والسداد.

ثم نشكر كل من أسدى إلينا معروفًا، وسددنا بنصح أو توجيه، وأسهم في إصدار هذه الموسوعة منذ أن كانت فكرة إلى خروجها بهذه الحلَّة القشيبة، ونسأل الله

الكريم أن يسدد الخطا، ويبارك في الجهود، ويهدينا إلى الصواب من القول والعلم والعمل، وأن ينفع بما قدمنا، ويكتب له القبول، وينفع به الأمة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المدير العلمي للموسوعة

د. خالد بن يوسف الواصل



القسم الأول

المقدمة المنهجية

وتتضمن ما يلي:

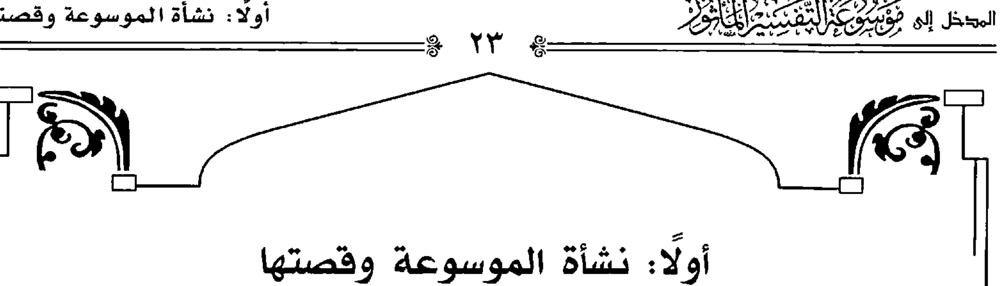
أولًا: نشأة الموسوعة وقصتها.

ثانيًا: لجان الموسوعة وأعمالها.

ثالثًا: منهج الموسوعة ومراحل العمل الأساسية فيها.

رابعًا: مصادر الموسوعة ومنهج العزو إليها.

خامسًا: فهارس موسوعة التفسير المأثور.



أولًا: نشأة الموسوعة وقصتها

تبدأ قصة الموسوعة عام ١٤٢٦هـ حين عُرض على مركز الدراسات فكرة جمع الآثار التفسيرية الزائدة على ما ورد في كتاب «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي باعتبار أنه أكبر جامع للتفسير المأثور، وكان المقصود جمع الزوائد مسندة كما هي في أصل كتاب «الدر المنثور» الذي لخصه السيوطي منه، وهو تفسيره المسند الذي أطلق عليه «ترجمان القرآن»، وهو في عداد المفقود.

وقد قام مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بدراسة جدوى هذا المشروع العلمي، وأعد تجربة لذلك، بالموازنة بين تفسيري ابن جرير الطبري والدر المنثور لـ«جزء عم»، فوجدنا في تفسير ابن جرير آثارًا وألفاظًا كثيرة لم يوردها السيوطي في الدر المنثور.

كما وقفنا على مصادر مهمة لتفسير السلف لم تكن ضمن مصادر السيوطي ـ على كثرتها وتنوعها ـ، من أهمها ـ بصرف النظر عن أسباب عدم اعتماد السيوطي لها ـ: تفسير مقاتل بن سليمان، وتفسير يحيى بن سلّام، وتفسير إسحاق البستي. هذا فضلًا عن غير كتب التفسير التي وجدنا في بعضها آثارًا تفسيرية مهمة؛ لم ترد في الدر المنثور.

كل ذلك شجعنا على المضي في هذا المشروع الذي مر بستة مراحل حتى استوى على سوقه:

❁ المرحلة الأولى:

بدأ المشروع بباحثين اثنين يعملان على المقابلة بين الدر المنثور وتفسير ابن جرير، فاستغرق ذلك منهما عامًا تقريبًا، ثم أتبعاه بمقابلة الدر بما طبع من تفسير ابن أبي حاتم فانتهيا منه في بضعة أشهر، وهكذا تفسير عبد الرزاق، وما طبع من تفسير عبد بن حميد وابن المنذر، ثم تفسير الثعلبي والبغوي، ثم تفسير ابن كثير لاستخراج الآثار التفسيرية من كتب التفسير المسندة المفقودة كتفسير ابن مردويه وأبي

الشيخ وما فُقد من تفسير عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وغيرها.

بعد ذلك وُزِّع ما اعتمد من قائمة كتب علوم القرآن وكتب الحديث على عدد من الباحثين لاستخراج زوائدها على الدر المنثور.

في آخر هذه المرحلة تجمع لدينا مادة كبيرة من آثار التفسير، وأصبح بالإمكان إعداد نموذج لمشروع الزوائد على الدر المنثور، فتم إعداد نموذج للمشروع بتفسير صدر سورة آل عمران، مع سوق أسانيد المصادر، وبعد الانتهاء من النموذج ظهر لنا:

١ ـ أنه يفتقر إلى أهم آثار التفسير المشهورة؛ لذكرها في الدر المنثور، وأنه ينبغي أن يكون متممًا للدر المنثور، ولا يصلح أن يستقل بنفسه.

٢ ـ وتبيَّن لنا بعد صدور مقدمة الدر المنثور محققة منفردة آنئذ(١): أن تفسير «ترجمان القرآن» الذي اختصر السيوطي منه «الدر المنثور» كان مقتصرًا على التفسير النبوي وتفسير الصحابة دون التابعين وتابعيهم؛ فالدر المنثور يخالف أصله من وجهين:

الأول: أن الدر يزيد عليه بإيراد تفسير التابعين وأتباعهم، وهو يشكل أكثر من نصف آثار الأصل.

الثاني: أن الدر المنثور مجرد من الأسانيد.

وهذا الاختلاف يقطع علاقة هذه الزوائد بأصل الدر المنثور.

وقد استدعى ذلك إعادة النظر في المشروع.

❁ المرحلة الثانية:

بناء على ما سبق رأينا عدم الالتزام بإيراد أسانيد الآثار كصنيع السيوطي في الدر الذي هو أصل هذه الزوائد ومبناها، ومن أراد الوقوف على الأسانيد فبين يديه المصادر الأصول التي هي أولى بالرجوع.

ثم طرأت فكرة ضم الزوائد إلى «الدر المنثور»، حتى يصير كتابًا مستقلًّا متكاملًا شاملًا للتفسير المأثور. وقد واجهنا عند تنفيذها إشكالان:

---

(١) حققها: د. حازم سعيد حيدر، ونشرت ضمن العدد الأول من مجلة «البحوث والدراسات القرآنية» الصادرة عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، وذلك في المحرم من عام ١٤٢٧هـ.

الأول: كون منهج السيوطي في الدر المنثور غير واضح المعالم في انتخاب الآثار وترتيبها . . .

الثاني: أن في الدر المنثور آلاف الآثار الخارجة عن حد التفسير[1]، نحو آثار فضائل القرآن والسور، والآثار المتعلقة بموضوع الآيات.

وقد رأينا أنه يمكن تجاوز هذه الإشكالات بأن نقوم بتنقيح الدر المنثور وتهذيبه وإعادة ترتيبه، وفق المنهج الذي سيأتي بيانه، ثم نجعله أساسًا نبني عليه المشروع، ونضيف إليه ما استُخرج من زوائد؛ وذلك لأنه يتضمن معظم أصول آثار تفسير السلف وأهمها، إضافة إلى تخريج السيوطي لها من كتب مفقودة[2].

وقد أعددنا نموذجًا لتطبيق هذه الفكرة؛ من خلال تفسير أواخر سورة البقرة؛ فظهرت في صورة نحسبها بديعة متكاملة، وصار هذا النموذج نواة لأكبر جامع للتفسير المأثور عن السلف، وتقرر تسميته «موسوعة التفسير المأثور».

❁ المرحلة الثالثة:

كان هذا المشروع يسير بصورة مرنة قابلة للإضافة والتطوير وفق ما يستجد من فوائد وأفكار، ولم يجمد على خطة معينة.

ولذلك حين دققنا النظر في النموذج السابق وجدنا أن بعض الآثار بحاجة إلى توضيح لمعناها أو لارتباطها بالآية، وآثارًا لا يتبين وجهها تتطلب توجيهًا، وآثارًا يخالف بعضها بعضًا تتطلب ترجيحًا بينها، وما إلى ذلك. . .

ومن هنا نشأت فكرة جمع تعليقات أبرز المفسرين ـ المعروفين بالتحقيق والتحرير والعناية بآثار السلف ـ على آثار السلف، وتوجيههم لها، وانتقاداتهم لبعضها، وترجيحاتهم بينها، وصياغتها صياغة موحدة، وجعلها حاشية للآثار التي تناولتها أقوالهم، وأولئك المفسرون هم: ابن جرير، وابن عطية، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير.

على إثر ذلك تم في يومي الأربعاء والخميس ٢٩ ـ ٣٠ من ربيع الأول عام ١٤٣٣هـ عقد اجتماع استشاري ضم نخبة من المتخصصين في التفسير لوضع خطة

(١) الذي هو بيان معاني القرآن الكريم.

(٢) ومن هنا تتبين علة عدم إعداد الموسوعة ابتداء بمعزل عن الدر المنثور.

شاملة للمشروع بعد هذه الإضافة القيمة، برئاسة الأستاذ الدكتور مساعد بن سليمان الطيار المشرف العلمي على الموسوعة، وعضوية كل من:

١ ـ أ. د. أحمد سعد الخطيب. أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالأزهر وبجامعة الإمام محمد بن سعود سابقًا.

٢ ـ د. نايف بن جمعان الزهراني. أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة الباحة.

٣ ـ د. محمد صالح محمد سليمان. أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة الأزهر.

إضافة إلى أعضاء مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي.

وقد وضع خلال هذا الاجتماع أسس المنهج الذي اتبع في تحرير الموسوعة، ووضعت خلاله خطة إضافة تعليقات الأئمة الخمسة، وقد أنيط إعدادها بنخبة من المعتنين بذلك ممن لهم جهود سابقة في الموضوع لاستخراج تلك التعليقات من كتبهم وترتيبها وصياغتها صياغة موحدة، كما سيأتي في منهج حاشية تعليقات الأئمة الخمسة على آثار السلف.

❁ المرحلة الرابعة:

ضمَّت الموسوعة المئات من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها، وفيها العديد من الأحاديث الضعيفة بل والمنكرة والموضوعة التي يقتضي استقصاء آثار السلف في التفسير إيرادها، ولا شك أن تركها دون بيان حكمها قصور يضع من شأن الموسوعة ويغض من قيمتها.

وعلى هذا عُهد إلى نخبة متخصصة تخريجُ هذه الأحاديث من المصادر الأصيلة ونقل حكم أئمة الحديث عليها، في مدة وجيزة تعادل مدة أعمال الموسوعة المتبقية، واقتصر العمل على الأحاديث النبوية المرفوعة وما في حكمها؛ كالآثار المتعلقة بأسباب النزول، دون آثار الصحابة والتابعين وتابعيهم لما سيأتي بيانه من الفرق بين الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين وأتباعهم في التفسير في شروط القبول[1].

(١) ينظر: منهج المحدثين في نقد مرويات التفسير، الآتي في المقدمات العلمية للموسوعة.

وقد وضع منهج خاص لتخريج الأحاديث النبوية من المصادر الأصيلة ونقل حكم أئمة الحديث عليها كما سيأتي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن محاولة ضبط الجودة في جميع الأعمال السابقة كان حاضرًا لدى اللجنة الإشرافية للموسوعة؛ لذا عيِّنت لكل قسم ولجنة مسؤولًا معنيًّا بذلك، لا يُعتمد العمل إلا بعد مراجعته وتعميده.

وبهذا تم نهج الموسوعة وتكامل عقدها، وسار العمل في تطبيق خططها المنهجية على قدم وساق، فيما يقارب عامين ونصف؛ من منتصف عام ١٤٣٣هـ إلى نهاية عام ١٤٣٥هـ، وهي مدة وجيزة موازنة بما تتطلبه ضخامة العمل ودقته، فقد بلغت مادة الموسوعة ـ بحمد الله ـ ما يقارب ١٥٠٠٠ صفحة بمقاس A4 على ملفات word.

وبعد هذا جرى التعريف بالموسوعة وإنجاز مادتها؛ فظن البعض أنها تمت وقرب إصدارها، فكثر السؤال عن ذلك مما سبّب لنا حرجًا، إذ ما زال أمام الموسوعة مراحل كبرى مهمة، وهي المراجعة والتدقيق وشرح الغريب، ثم الصف والإخراج ومراجعته، ثم الفهرسة وأخيرًا الطباعة، وإجراء هذه الأعمال على هذه المادة الضخمة الكبيرة يستغرق مددًا طويلة.

❁ المرحلة الخامسة:

بعد إتمام مادة الموسوعة، رأينا أنها تستلزم مقدمة علمية ضافية تكون مدخلًا لها، يعرِّف فيها التفسير المأثور، وطبقات السلف، وتبين فيها أهمية تفسيرهم، ومنزلته في أصول التفسير وطرقه، ومصادره، كما يذكر فيها تاريخه ومراحل تدوينه، ويعرَّف فيها بالأئمَّةِ الخمسة، مع بيان طريقة تعاملِهم مع آثار السلف، ومستنداتهم في ذلك، هذا إضافة إلى بيان منهج المحدثين في نقد مرويات التفسير.

وقد عقد لذلك اجتماع في بداية عام ١٤٣٥هـ، مع عدد من المتخصصين بإشراف الأستاذ الدكتور مساعد الطيار المشرف العلمي على الموسوعة؛ تم خلاله إقرار المباحث المذكورة وإحالة بحثها وتحريرها إلى بعض المتخصصين، ثم أضيف إليها لاحقًا مبحث متعلق بمفسري السلف وإحصاء آثارهم من خلال الموسوعة.

❁ المرحلة السادسة:

قُسِّمت مادة الموسوعة على ٢٢ جزءًا راعينا فيها أن ينتهي الجزء بنهاية سورة قدر الإمكان، مع مراعاة تقاربها في عدد الصفحات، ثم أحيلت هذه الأجزاء إلى بعض المتخصصين لمراجعتها وتدقيقها وشرح غريبها، كما تم التعاقد مع مؤسسة متخصصة لصف ما أنجز؛ ولم نؤجل الصف إلى الانتهاء من جميع الأجزاء حتى لا يتأخر إصدار الموسوعة.

وقد فضّلنا أن يكون الصف ببرنامج متخصص لوجود حاشيتين في الموسوعة وألوان متعددة وترقيم متسلسل طويل، ولما توفره البرامج المتخصصة في صف الكتب من إخراج جذاب؛ يبهج الناظر ويريح القارئ، مما لا يتوفر في برنامج الوورد...

وقد استغرق الصف وكتابة المقدمات العلمية ما يقارب عامين؛ تم خلالهما مراجعة الصف، وإعداد خطط المقدمات العلمية، ودراستها وإنجازها وتحكيمها، وما إلى ذلك، وتم صف مادة الموسوعة ومقدماتها ـ بحمد الله تعالى وفضله ـ بنهاية شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٧هـ.

وبعدها انتقلنا إلى مرحلة الفهرسة التي استغرقت بقية عام ١٤٣٧هـ، وبذلك تم هذا العمل المبارك الذي نسأل الله أن ينفع به من عمله، ومن راجعه، وقرأه، واستفاد منه.



ثانيًا: لجان الموسوعة وأعمالها

توزّعت فرق العمل بالموسوعة على اللجان التالية:

۞ ١ ـ لجنة جرد الكتب:

تقرأ هذه اللجنة مصادر الموسوعة ـ وهي الكتب المسندة في التفسير وعلوم القرآن والحديث والعقيدة والسير والتراجم ونحوها، والتي بلغت أكثر من مائتي مصدر ـ وتستخرج منها الآثار الزائدة في التفسير على كتاب الدر المنثور للسيوطي، وتدخلها في الحاسب الآلي، ثم تطابقها على أصولها.

۞ ٢ ـ لجنة التأليف والصياغة:

تعمل هذه اللجنة على تصنيف مادة الموسوعة من آثار تفسير السلف، وترتيبها، وخدمتها بالتوثيق والربط والتوضيح، بالإضافة إلى تنقيح كتاب «الدر المنثور»، وإعادة ترتيبه وفق منهج الموسوعة.

۞ ٣ ـ لجنة تعليقات الأئمة الخمسة على آثار السلف في التفسير:

تعمل على جمع تعليقات ابن جرير وابن عطية وابن تيمية وابن القيم وابن كثير على آثار السلف، وتوجيههم لها، وانتقاداتهم على بعضها، وترجيحاتهم بينها، مع ترتيبها وصياغتها بدقة وإيجاز، مع إثباتها في المواضع المناسبة في الموسوعة.

۞ ٤ ـ لجنة تخريج الأحاديث:

تقوم بتخريج الأحاديث المرفوعة في الموسوعة، وما في حكمها كأسباب النزول، ونقل أحكام أهل العلم عليها، مع ترتيبها وصياغتها بدقة وإيجاز.

۞ ٥ ـ لجنة المراجعة العلمية:

وتقوم بالأعمال التالية:

ـ مراجعة الآثار من حيث تحقيقها لشرط الموسوعة.

- مراجعة التأليف والصياغة: بالنظر في مطابقة التأليف والصياغة للمنهج المحدد لهما.
- مراجعة تعليقات الأئمة الخمسة: بالنظر في مطابقتها للمنهج المحدد لها.
- مراجعة تخريج الأحاديث: بالنظر في مطابقته للمنهج المحدد له.

٦ ـ لجنة التدقيق:

وتقوم بالتأكد من سلامة الموسوعة لغويًّا وطباعيًّا.

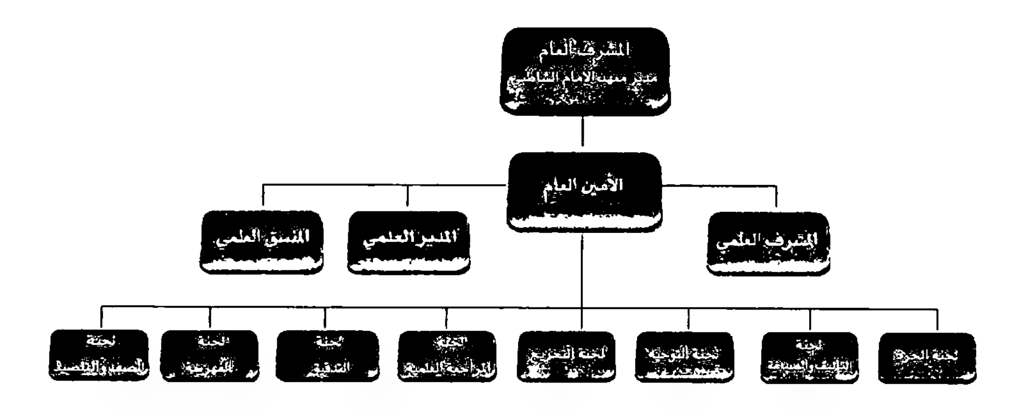
٧ ـ لجنة الفهرسة:

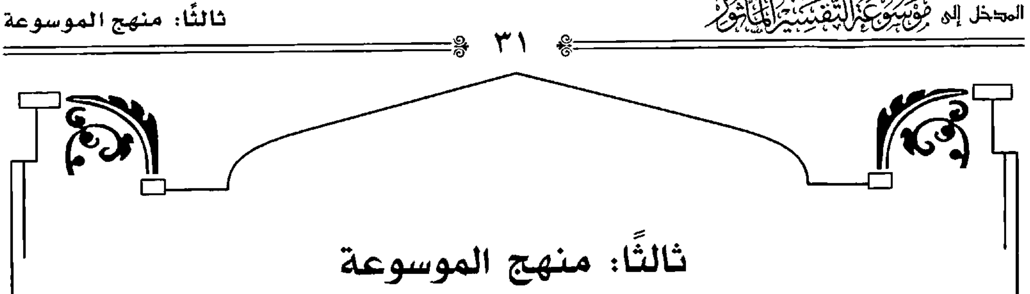
ومهمتها إعداد فهارس الموسوعة.

٨ ـ لجنة الصف والطباعة:

وتتولى صف الموسوعة والإخراج الفني لها وطباعتها.

الهيكل التنظيمي لأعمال الموسوعة





ثالثًا: منهج الموسوعة

تضمّنت الموسوعة التفسير المأثور، وهو تفسير النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وتابعيهم إلى حدود عام ٢٠٠هـ (تقريبًا).

وقد ضمّت الموسوعة قسمين رئيسين:

١ - آثار كتاب الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، وقد اعتمدت الموسوعة على طبعة دار هجر، وهي بإشراف الدكتور عبد الله التركي.

٢ - الزوائد على الدر المنثور.

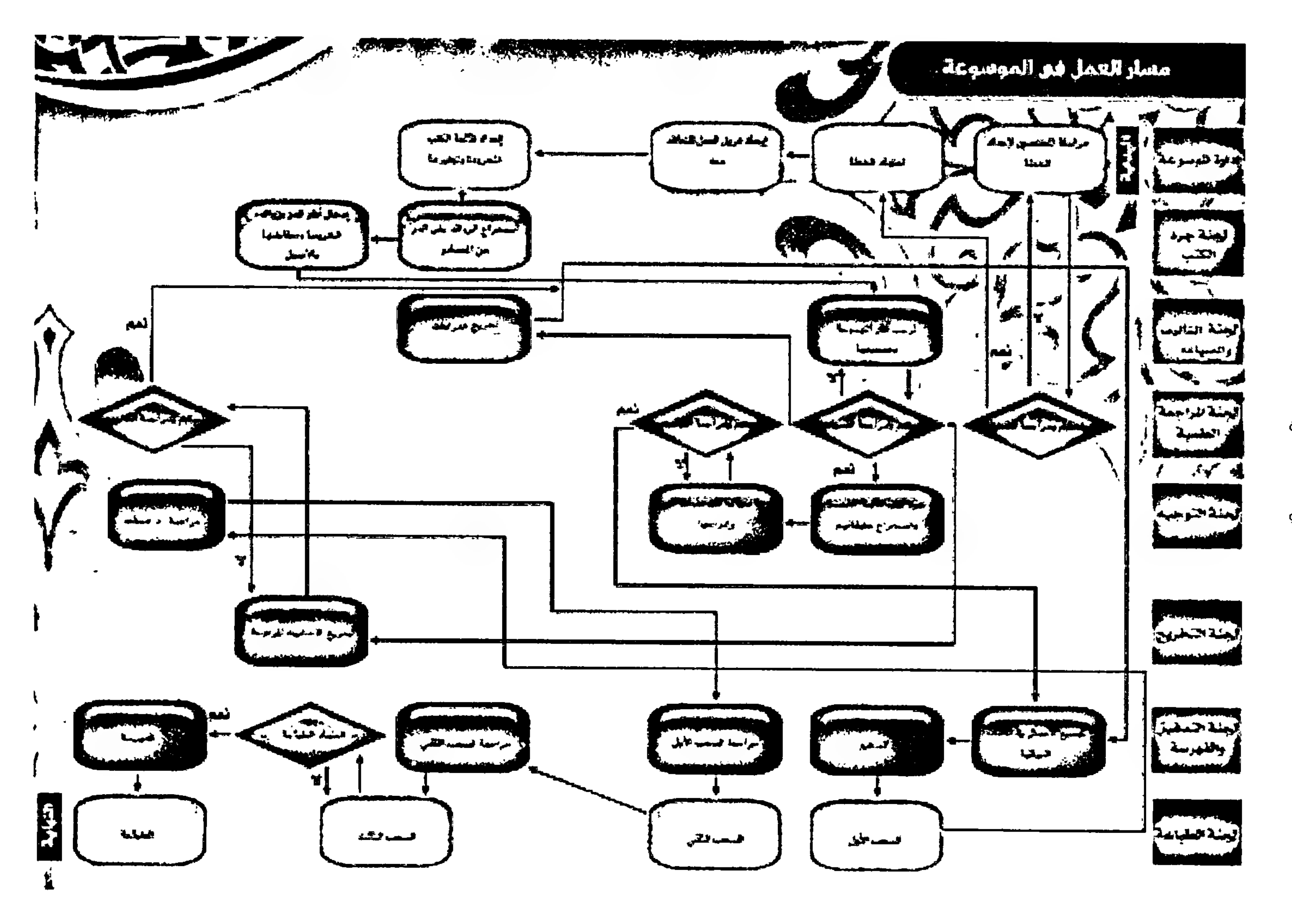
❁ مراحل العمل الأساسية:

الأولى: مرحلة الجمع والمقابلة (تشمل جرد الكتب المسندة ومقابلة آثارها التفسيرية على الدر المنثور لاستخراج الزوائد إضافة إلى استخراج التوجيه والترجيح).

الثانية: مرحلة التأليف والصياغة (تشمل تنقيح الدر المنثور وإضافة زوائده، ومن ثم تصنيفها وترتيبها والتأليف بينها، كذلك إضافة توجيه الآثار والترجيح بينها، وتخريج الأحاديث).

الثالثة: مرحلة المراجعة والتدقيق.

الرابعة: مرحلة التنضيد والفهرسة والطباعة.


مسار العمل في الموسوعة
إدارة الموسوعة
لجنة جرد الكتب
لجنة التأليف والصياغة
لجنة المراجعة العلمية
لجنة التوجيه
لجنة التخريج
لجنة التحرير والفهرسة
لجنة الطباعة
البداية
اعتماد الخطة
مراجعة الصف الأول
مراجعة الصف الثاني
الصف الأول
الصف الثاني
الصف الثالث
الطباعة
النهاية
نعم
لا

١ ـ منهج الجمع (جرد المصادر):

ضوابط جمع الزوائد ومنهجه:

١ ـ مصادر الجمع هي الكتب المسندة في التفسير وعلوم القرآن والحديث والعقيدة والسيرة، وسيأتي تعدادها وتسميتها وبيان منهج العزو إليها بعد سرد مناهج لجان الموسوعة الأخرى.

٢ ـ التكشيف المباشر والمقابلة بين الكتب السابقة والدر بواسطة باحثين أحدهما للكتاب والآخر في الدر.

٣ ـ وقد وجدنا أن الزيادات على الدر سبعة أنواع:

(١) زيادة آثار لا توجد في الدر لا نصًا ولا معنًى.

(٢) زيادة مفسر لم يذكره السيوطي، وإن كان قد أورد تفسيره للآية عن غيره. وأكثر زيادات الموسوعة من هذا القبيل، وفائدة هذا النوع من الزيادات: تعزيز معنى الأثر، وزيادة عدد القائلين به، وهو الأمر الذي له أثر في باب الترجيح بين الأقوال المختلفة.

(٣) زيادة ألفاظ وعبارات مهمة في التفسير؛ اختصرها السيوطي.

(٤) زيادة رواية لم يوردها السيوطي، حيث أورد الأثر برواية أخرى.

(٥) زيادة موضع؛ حيث يوجد الأثر في الدر؛ لكن في تفسير آية أخرى.

(٦) زيادة مصدر لم يحِلْ عليه السيوطي.

(٧) زيادة طريق للأثر غير الطريق التي في الدر.

وقد توجه الاعتناء في الموسوعة إلى استقصاء الأنواع الخمسة الأولى دون النوعين الأخيرين.

٤ ـ شمل الجمع الآثار المعلقة في الكتب التي اشترطت الإسناد، وتعزى بلفظ: علقه.

٥ ـ قصدنا الاستقصاء في آثار النزول والتفسير المباشر والنسخ أما في القراءات والأحكام وما تعلق بها، والآثار المتعلقة بالآية، وبسط القصص؛ فلم نقصد الاستقصاء، وإنما نقلنا ما وقفنا عليه في مصادر التفسير، خصوصًا ما أورده نقلة التفسير المتقدمون كسفيان الثوري ويحيى بن سلام وعبد الرزاق وابن جرير.

۞ ٢ ـ منهج التأليف والصياغة:

أ ـ ضوابط اختيار الآثار:

اختير من الآثار ما كان تفسيرًا مباشرًا للآية، وما له تعلق بمعنى الآية، وأنواع المتعلقات هي:

١ ـ القراءات.

٢ ـ أحوال نزول الآية وملابساته.

٣ ـ أحكام الآية.

٤ ـ النسخ في الآية.

٥ ـ الاستنباطات.

٦ ـ الاستشهاد بالآية.

٧ ـ المواعظ واللطائف التي تتضمن نص الآية.

٨ ـ تعليقات السلف على الآية.

ب ـ منهج الصياغة:

١ ـ ذكر الآثار مجردة عن الأسانيد.

٢ ـ اعتماد التفسير التحليلي (الجزئي) للآية، إلا لسبب (كقصر الآية، أو وضوحها وعدم وجود آثار عديدة في تفسيرها، أو وجود فائدة راجحة في عدم تجزئة الآثار المفسرة للآية).

٣ ـ قُسمت الآثار في الآية حسب موضوعاتها على شكل فقرات معنونة، وفق الترتيب التالي:

(١) القراءات في الآية.

(٢) نزول الآية (يشمل كل ما يتعلق بأحوال النزول ومن ذلك المكي والمدني).

(٣) تفسير الآية (التفسير المباشر: وهو ما يظهر أنه كلام مسوق لتفسير الآية، قصدًا بأن ينص عليها، أو يذكر لفظًا يختص بها ونحو ذلك).

(٤) النسخ (كل ما يتعلق بالنسخ سواء كان نسخًا كليًّا أو جزئيًّا، وسواء كانت الآية ناسخة أو منسوخة).

(٥) أحكام الآية.

(٦) آثار متعلقة بالآية (ما سوى التفسير المباشر).

٤ ـ صياغة الرواية: يصدر الأثر برقمه متبوعًا بـ(عن) أو (قال) فاسم المفسر، فروايته التفسيرية، فرقم الجزء والصفحة إن كان في الدر المنثور، أو (ز) إن كان من الزوائد. أما التخريج فيثبت في الحاشية، مصدَّرًا بكلمة (أخرجه)، ثم ذكر مصادر الرواية مرتبة بحسب وفيات أصحاب الكتب (عدا الأحاديث المرفوعة ونحوها؛ فلها منهج آخر كما سيأتي).

٥ ـ إثبات الآثار من الأصول بنصِّها دون تصرف برواية بالمعنى، أو اختصار؛ إلا في الروايات الطويلة المشتملة على ما لا يحتاج إليه في تفسير الآية؛ فيُقتصر على الشاهد.

٦ ـ الآثار المفسرة لعدة آيات تذكر كاملة في أول موضع ثم يذكر الشاهد عند تفسير الآيات الأخرى.

٧ ـ عزو الآثار المعلقة بلفظ (علقه) عقب ذكر تخريج المسندين.

٨ ـ لا يكرر تفسير الآيات المتشابهة، ولكن يحال إلى أول موضع منها، إلا في حالة وجود فائدة في التكرار.

٩ ـ ذكر أسماء المفسرين كما وردت في المصادر، وما جاء منها مهملًا أوضحنا ما تأكدنا منه وأثبتناه بين معقوفين، وما لم نتمكن من تعيينه والجزم به تركناه مهملًا كما في الأصل[١].

١٠ ـ إذا شككنا في منتهى كلام المفسر، واحتمال أن يكون من كلام صاحب المصدر[٢] وضعنا ذلك بعد تخريج الأثر في الحاشية عقب جملة: «وجاء عقبه...».

ت ـ منهج ترتيب الآثار:

١ ـ البدء بالآثار المرفوعة، فآثار الصحابة، فالتابعين، فتابعيهم.

٢ ـ ذكر صاحب القول التفسيري، وقد ذكر اسم كل مفسر بصورة واحدة عند كل أثر له في الموسوعة.

٣ ـ تمييز كل طبقة بلون؛ فألفاظ الأحاديث النبوية تحبر بالأسود الغامق، وأسماء الصحابة بالأحمر، وأسماء التابعين بالأخضر، وأسماء أتباع التابعين بالأسود العريض، ومن لم تتبين لنا طبقته تركنا اسمه دون تلوين.

---

(١) خصوصًا عطاء وسفيان.

(٢) خصوصًا عند الثعلبي والبغوي في تفسيريهما.

٤ - ذكر الراوي عن المفسر (طريق الأثر)، بعد اسم المفسر مباشرة، وذلك بين شرطتي اعتراض سواء كان الأثر من الدر، أو من الزوائد. وعند وجود طريق أخرى في مصدر آخر يشار إليه في الحاشية غالبًا.

٥ - ترتيب مرويات مفسري كل طبقة حسب ترتيب وفياتهم، إلا في حالات مستثناة، وهي:

- ما كان متعلقًا بما قبله بلفظ نحوه ومثله.
- إذا كان الأثر لأكثر من مفسر.
- من لم يتبين تاريخ وفاته جُعل في آخر طبقته إن عُلمت، وإلا ففي آخر آثار تفسير الآية.

ث ـ منهج التعامل مع آثار الدر المنثور:

١ - تمييز آثار الدر بتذييل كل منها برقم الجزء والصفحة بين قوسين، بينما ميزت الزوائد بإلحاق حرف (ز) بين قوسين آخر الأثر.

٢ - ذكر الآثار الواردة في الدر المنثور بنصِّها فيه دون التزام مطابقتها بمصادرها إلا أحاديث صحيحي البخاري ومسلم الواردة في الدر المنثور؛ فقد اعتمد فيها نصهما. وكذلك ما كان مختصرًا، وحُذف منه ألفاظ مهمة أو مؤثرة بالنسبة للموسوعة؛ فإنه يثبت كاملًا من المصدر الأصلي، ويشار في الحاشية إلى إيراد السيوطي له مختصرًا.

٣ - حذف الآثار التي لا تعلق لها ببيان معنى الآية، ويدخل في ذلك: فضائل الآيات والسور، والآثار المتعلقة بموضوع الآية، كفضائل الأعمال وتتمات أحكام الآية التي لا تدل عليها الآية، ونحوها، مع العناية بالإشارة في الحاشية إلى إيراد السيوطي لشيء من ذلك، ولا سيما إذا كان كثيرًا.

٤ - نقل تخريج السيوطي للأثر إلى الحاشية والإحالة إلى موضعه في مصدره تبعًا لعمل محققي كتاب الدر المنثور.

٥ - ما جمعه السيوطي من آثار مقطعة في المصادر يعاد تجزئته كما تقدم في منهج التأليف.

٦ - عند ذكر السيوطي لأثر في موضع متأخر ينقل إلى أول موضع مشابه في القرآن مع الزوائد، ويشار إلى ذلك في الحاشية.

٧ ـ إن فات السيوطي ذكر الطبري وابن أبي حاتم في مصادر التخريج أضفناها لأهميتهما، إلا ما كان معلقًا.

ج ـ المنهج الفني للتأليف والصياغة:

١ ـ ترقيم جميع الآثار المرفوعة والموقوفة والمقطوعة؛ مسندة كانت أو معلقة؛ بترقيم موحد باعتبار اختلاف المفسِّر أو اختلاف التفسير؛ فإذا اختلف المفسِّر؛ أعطي كل أثر رقمًا وإن اتحد التفسير، وإذا اختلف التفسير أعطي كل أثر رقمًا وإن اتحد المفسر؛ فيرقم الأثر الواحد بأكثر من رقم؛ إذا تعدد من له تفسير فيه، ويرقم الأثر الذي أحيل لفظه على أثر مذكور؛ بكلمة: مثله أو نحوه؛ فيكون للأثر المحال رقم، وللأثر المحال عليه رقم، مع اتحادهما في التفسير؛ لاختلاف المفسر...

٢ ـ أثبتنا القراءات المتواترة من برنامج مصحف المدينة النبوية محاطة بقوسين مزهرين ﴿﴾ إن كانت مما قرأ به حفص، فإن لم يقرأ بها، أثبتناها بالخط العادي الذي كتبت به الموسوعة محاطة بقوسين مزهرين ﴿﴾ أيضًا؛ تمييزًا لها عن القراءات غير المتواترة (الشاذة) التي كتبناها بالخط العادي كذلك، ولكننا وضعناها بين قوسين عاديين ().

٣ ـ ضبط الكلمات التي يغلب على الظن الخطأ في قراءتها إذا لم تُضبط.

۞ ٣ ـ منهج حاشيتي الموسوعة:

للموسوعة حاشيتان؛ ضُمِّنت الحاشية الأولى تعليقات أئمة التفسير الخمسة، وضُمِّنت الحاشية الثانية توثيق نصوص الموسوعة وخدمتها بالإيضاحات اللازمة، وفيما يلي بيان نهج كل منهما:

القسم الأول (الحاشية الأولى): تعليقات أئمة التفسير الخمسة:

جُمعت تعليقات ابن جرير، وابن عطية، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير على أقوال السلف الواردة في الموسوعة من تفسير ابن جرير، وتفسير ابن عطية، والمجموع من تفسير ابن تيمية، والمجموع من تفسير ابن القيم، وتفسير ابن كثير.

أنواع تعليقات أئمة التفسير الخمسة:

(١) التوجيهات والتعليقات العامة:

والمقصود بها: كل ما أورده الأئمة المذكورون أو بعضهم على أقوال السلف في

التفسير من تعليقات تبيِّن وجه تفسير السلف أو وجاهته أو تبيِّن مشكله أو تبرز خفيه أو تذكر لوازمه، أو توازن بين أقوالهم، وتبيِّن مواطن الاتفاق والاختلاف بينهم، ونحو ذلك، ونعبِّر عن ذلك غالبًا بـ(**وَجَّه**) ملونة بلون أحمر إذا كان كلام الإمام على قول يغلب عليه التوجيه وإلا أشير إليه بكلمة (**علَّق**) ملونة بلون أحمر أو (**بيّن - رأى - علّل**) ونحوها.

وهذا يشمل:

١ - طرق تعبير المفسرين عن المعنى:

- التفسير بالمثال.
- التفسير بجزء المعنى.
- التفسير باللازم.
- التفسير على القياس.

٢ - دفع الانتقادات الواردة على أقوال السلف، ويدخل تحته:

أ - بيان عدم ثبوت القول عن المفسر:

- لضعف سنده.
- أو لمخالفة قوله لمعتقده.
- أو لمخالفته لطريقته في التفسير.
- أو لغير ذلك.

ب - بيان خطأ الراوي في النقل عن المفسر:

- بتصحيف قوله.
- أو بخلطه بين تفسير آية وآية أخرى.

ت - تعديد الاحتمالات التي يمكن تصحيح القول عليها:

- بيان أن تفسيره يتخرج على قراءة بعينها.
- بيان خروج قوله مخرج الغالب.
- بيان احتمال اللفظة لمعنى يصح به كلامه.
- دفع إشكال يوحي به ظاهر قوله.

٣ - التعليق على كلام المفسر أو توضيحه أو إزالة إشكال ارتبط به.

(٢) الانتقادات:

وهي كل ما أورده الإمام من ردٍّ أو تضعيف لقول من الأقوال، وهي قسمان:

١ ـ **صريحة**: وهي ما عبَّر عنها الإمام بألفاظ صريحة تقطع بانتقاده لقول من الأقوال، كأن يقول: وهذا ضعيف، أو: وهذا قول لا وجه له، أو: وهذا قول بعيد... إلخ. ونعبِّر عنه بـ(**انتقد ـ ضَعَّف ـ رد**) ونحوها.

٢ ـ **محتملة**: وهي ما عبَّر عنها الإمام بألفاظ ليست صريحة في الانتقاد، ولا يتبين منها القطع به، وهذا ما عبَّرنا بقولنا: (استدرك).

أ ـ وقد اعتمد في صياغة علل الانتقاد المصطلحات الآتية وما يقاربها في المعنى:

- مخالفة ظاهر القرآن.
- مخالفة معنى القراءات.
- مخالفة السُّنَّة.
- مخالفة الإجماع.
- مخالفة أقوال السلف.
- مخالفة لغة العرب.
- مخالفة أحوال النزول.
- مخالفتها لدلالة الروايات الإسرائيليّة.
- مخالفة السياق.
- خروجها عن النظائر.
- مخالفة الدلالات العقلية.

(٣) الترجيحات:

المقصود بها الترجيحات التفسيرية لهؤلاء الأئمة الخمسة أو بعضهم على الآثار، وهي على قسمين:

١ ـ **ترجيح صريح**: وهو ما عبَّر عنه الإمام بألفاظ صريحة تقطع باختياره له، كأن يقول: والراجح من هذه الأقوال كذا، أو: والذي أختاره كذا، أو: معنى الآية عندي... إلخ. وهذا أوردناه بعبارة (رجّح).

٢ ـ **ترجيح محتمل**: وهو ما عبَّر عنه الإمام بألفاظ ليست صريحة في الترجيح، ولا يتبين منها القطع باختيار الإمام للقول أو المعنى، وهذا أوردناه بمجموعة من الألفاظ، كـ(استظهر ـ ذهب ـ مال ـ قدّم ـ حسّن ـ أيّد) ونحوها.

ب ـ واعتمد في ذكر مستندات الترجيح ومسوغاته المصطلحات الآتية وما يقاربها في المعنى[1]:

- القرآن.
- القراءات ولو كانت شاذة.
- السُّنَّة.
- الإجماع.
- أقوال السلف.
- لغة العرب.
- أحوال النزول.
- الإسرائيليات.
- النظائر.
- السياق.
- الدلالات العقلية.

(٤) الاحتمالات التفسيرية وزيادة أقوال:

والمقصود من ذلك ما له تعلق بالآثار من أقوال ومسائل، وأكثر من يورد ذلك **ابن عطية**؛ فتذكر مع إثبات تعليقاته عليها إن وجدت.

ضوابط جمع تعليقات أئمة التفسير الخمسة:

ـ جمع ما له علاقة مباشرة بالآثار الواردة في الموسوعة، وترك ما سوى ذلك.

ـ إذا لم يذكر المفسر في معنى الآية خلافًا، ولم يومِئ إلى هذا بعبارة أو إشارة، فإننا لا نعتبر مجرد كلامه في تفسير الآية ترجيحًا حتى وإن ذَكَرَ في معنى ما فسَّرَ

---

(١) وسيأتي توضيحها في مبحث «المستندات: تعريفُها وتصنيفُها وتعاملُ الأئمَّةِ معها»، ضمن المقدمات العلمية.

بعض آثار السلف، إلا أن يشير إلى هذا بعبارة موحية بتعرضه لخلاف ما، واختياره لأحد الأقوال فيه، كأن يقول: والظاهر في معنى الآية كذا، أو: ومعنى هذه الآية عندي كذا. . . إلخ.

- إذا فسّر ابن جرير الآية على معنى ما، وأورد عقب ذلك أثرًا أو مجموعة آثار للسلف في ذات المعنى، وكان في آثار الموسوعة غير ما ذكره، تتم الإشارة إلى ذلك بعبارة: (لم يذكر ابن جرير غير هذا القول).

- إذا تنازع القول ترجيح وانتقاد يثبت ذلك في الحاشية مع بيان المرجحين والمنتقدين والبداءةِ بالترجيح غالبًا.

- إذا تنازع القول توجيه وانتقاد يثبت ذلك في الحاشية مع بيان الموجهين والمنتقدين والبداءةِ بالتوجيه غالبًا.

- إذا تنازع القول توجيه وترجيح ونقد، أثبت ذلك في الحاشية مع البداءة بالتوجيه فالترجيح ثم النقد. إلا ما دعت الحاجة فيه لغير هذا الترتيب.

- في حالة عدم ذكر الإمام للمستند في ترجيحه فإننا ننص على عدم ذكره له.

- تحديد الترجيحات والتعليقات والانتقادات والمستندات داخل النص المنقول عن الأئمة إن تعذّر إفرادها خارجه.

- وضع أقوال الأئمة في أماكنها المناسبة في الحاشية الأولى المختصة بالتعليقات؛ فإن كانت متعلقة بأثر ما وضع في آخره رقم متسلسل مخصوص بحاشية التعليقات يحيل عليها في تلك الحاشية، وإن كانت متعلقة بمسألة شملتها مجموعة آثار وضع الرقم في آخر النقول المتعلقة بهذه المسألة.

- إذا تضمن كلام ابن عطية ما يخالف مذهب السلف الصالح في الاعتقاد؛ ينبه على أن كلامه يخالف مذهب السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ويُحال إلى بعض كتب العقيدة المسندة التي أوردت عقيدتهم في المسألة.

طريقة الصياغة والعزو:

روعي في صياغة الحاشية: الوضوح والدقة واختيار الكلمات الدالة على مراد الأئمة والكاشفة عن المقصود من نصوصهم ومن آثار السلف، وذلك باتباع الآتي:

- عند تشابه الترجيحات أو التوجيهات أو الانتقادات يختار أشملها، وأخصرها، ويقال عند الآخرين: وبنحوه.

- عند تعدد الترجيحات أو التوجيهات أو الانتقادات تثبت بنصِّها أو مضمونها.

- صياغة مداخل تمهد لأقوال الأئمة وتبين مواطن النزاع.

- صياغة أقوال السلف في المسألة المختلف فيها صياغةً واضحةً في بداية المدخل ليسهل تصورها.

- التدخل ببعض العبارات للتبيين وربط الكلام بعضه ببعض.

- ترتيب الأقوال (الأول، الثاني..) غالبًا، وتمييزها بزيادة تحبير الخط.

- عزو الأقوال لقائليها مع ذكر المصدر ورقم الجزء والصفحة.

- يتم العزو مباشرة بعد اسم الإمام إلا ما دعت الحاجة فيه لغير ذلك.

- عند التصرف في كلام الإمام فإنه يشار إليه بعبارة (بتصرف).

- لم نلتزم التنصيص على اسم الكتاب اكتفاء بذكر صاحبه قبله لعدم إثقال الحاشية.

- عند نقل كلام الأئمة يبدأ بالأقدم فالأقدم إلا ما دعت الحاجة فيه لمخالفة هذا الترتيب، كأن يكون كلام إمام أدق في التعبير عن المراد أو أخصر، ونحو ذلك.

مصادر تعليقات أئمة التفسير الخمسة والطبعات المعتمدة منها:

١ - «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، محمد بن جرير الطبري؛ أشرف على تحقيقه: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - دار عالم الكتب: الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٢٦مج.

٢ - «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، عبد الحق بن غالب ابن عطية؛ تحقيق: جماعة من المحققين - نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ط٢، ٨مج.

٣ - «تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية»، جمع: إياد بن عبد اللطيف القيسي، طبعة دار ابن الجوزي: الدمام، ط١، ١٤٣٢هـ، ٧مج.

٤ - «بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم»، جمع: يسري السيد محمد؛ مراجعة: صالح بن أحمد الشامي، طبعة دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٧هـ، ٣مج.

٥ ـ «تفسير القرآن العظيم»، إسماعيل بن عمر ابن كثير؛ تحقيق: جماعة من المحققين، دار عالم الكتب: الرياض، مؤسسة قرطبة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث: القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، ١٥مج.

ـ عند النقل من طبعة أخرى للكتاب غير الطبعة المعتمدة يُنصّ على ذلك.

ـ طبعات أخرى من بعض الكتب السابقة:

ـ «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، عبد الحق بن غالب ابن عطية؛ تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ٦مج.

ـ «تفسير القرآن العظيم»، إسماعيل بن عمر ابن كثير؛ تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة: الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ٨مج.

القسم الثاني (الحاشية الثانية): توثيق نصوص الموسوعة وخدمتها بالإيضاحات اللازمة:

وهذا تفصيل منهج العمل في هذا القسم:

أولًا: منهج تخريج آثار الموسوعة:

أ ـ المنهج العام لحاشية التخريج:

١ ـ رتبت مصادر التخريج حسب وجود الإسناد وعلوه وفق الترتيب التالي:

ـ كتاب المفسِّر إن كان له كتاب مستقل، مثل تفسير مجاهد، تفسير مقاتل.

ـ من أخرج الأثر من المصادر المسندة المطبوعة ـ أو المفقودة التي ورد الأثر مسندًا عنها في مصادر وسيطة مطبوعة؛ كتفسير ابن كثير أو فتح الباري أو التغليق ونحوها ـ مصدَّرة بكلمة (أخرجه).

ـ من علق الأثر مصدرًا بلفظ (علقه).

ـ ما كان من المصادر مفقودًا ذُكر في آخر التخريج مصدَّرًا بعبارة (عزاه السيوطي إلى).

ـ ما لم يتضح طريقة إيراد الأثر فيه ذُكر اسم المصدر مباشرة نحو: تفسير الثعلبي، تفسير البغوي.

٢ ـ رتبت مصادر التخريج داخل الترتيب السابق بحسب وفيات أصحاب المصادر (عدا الأحاديث المرفوعة كما سيأتي في منهجها).

٣ ـ اعتمدنا على إحالات محققي كتاب «الدر المنثور» إلى طبعات المصادر التي عزا إليها السيوطي آثار الدر، عدا الأحاديث المرفوعة.

٤ ـ لم نعتن بالحكم إلا على الآثار المرفوعة فقط.

٥ ـ إذا أوردنا عبارة «عزاه السيوطي إلى» مع الإحالة إلى كتاب مطبوع، ولم نخرجه منه؛ فهذا يعني أننا لم نقف عليه فيه.

ب ـ منهج تخريج الأحاديث المرفوعة:

١ ـ إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما؛ نذكر من أخرجه من بقية الكتب الستة.

٢ ـ إذا كان الحديث في السنن الأربعة، أو أحدها؛ نذكر من أخرجه من بقية الكتب التسعة (وهي الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي) وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان.

٣ ـ إذا كان الحديث في غير الكتب الستة، نذكر من أخرجه من بقية الكتب التسعة، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان.

٤ ـ قدمنا في التخريج أصحاب الكتب الستة، وأحمد، على الترتيب المشهور (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه، أحمد)، ثم رتبنا من بعدهم حسب وفياتهم، إلا إذا كان المتأخر رتبة يروي عمن تقدمه، وينص على أنه أخرجه من طريقه.

٥ ـ العناية بذكر من أخرج الحديث أو الأثر من أصحاب كتب التفسير المعتنية بالإسناد (يحيى بن سلام، وعبد الرزاق في تفسيره، وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والثعلبي)، وتوضع الإحالة إلى تفاسيرهم بعد الإحالة إلى الكتب التسعة.

٦ ـ إذا كان الحديث في الصحيحين، مع اختلاف يسير جدًّا في لفظة أو لفظتين، فإنه يعزى إليهما مع كتابة بنحوه أو ذكر موضع الخلاف.

٧ ـ إذا كان هناك اختلاف بين المخرجين في ألفاظ الحديث له تأثير فيما يتعلق بالتفسير، فإنه يشار إلى ذلك الاختلاف في الحاشية.

٨ ـ إذا كان اللفظ المذكور عند السيوطي لأحد مخرجي الحديث فإنه ينص على ذلك.

٩ ـ نذكر طرف الإسناد عقب ذكر المخرجين، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

١٠ ـ إذا وجد الحديث في كتاب مسند، وعزاه السيوطي إلى كتب أخرى لم توجد أسانيدها يعزى إلى الكتاب المسند بالإضافة إلى الكتب التي عزاه السيوطي إليها.

١١ ـ في حالة عدم وجود الحديث في الطبعات المعتمدة ووجوده في طبعات أخرى فيخرج منه، ويشار إلى ذلك.

١٢ ـ أفردنا آخر سطر في التخريج بنقل أحكام الأئمة المتقدمين على الحديث ـ إن وجد ـ.

١٣ ـ نذكر جميع أحكام السيوطي على الأحاديث في الدر المنثور.

١٤ ـ إذا كان كلام الأئمة على رواية لم ينص عليها في التخريج (لأنها مما اختصر في التخريج)، فإنه يعزى إليها ليستقيم التخريج.

١٥ ـ بعد التخريج قبل نقل أحكام الأئمة يُذكر الراوي الذي فيه مقال، أو تفرد بالحديث. إن لم يستقم السياق إلا بذكره.

١٦ ـ لا تنقل أحكام المتأخرين على الأحاديث؛ إلا الألباني، ومن الكتب التي فصّل فيها الكلام على الأحاديث، وهي: «صحيح سنن أبي داود» (الأم)، «ضعيف سنن أبي داود» (الأم)، «إرواء الغليل»، «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، «سلسلة الأحاديث الضعيفة» مع الاختصار إن اقتضى الأمر، وما ذُكر فيها ضمنًا لا ينقل حكمه عليه إلا إن توسع في تخريجه، أو إن حكم عليه بالوضع أو الضعف الشديد.

١٧ ـ إذا وجد كلام لأحد الأئمة دون تنصيص على حكم الحديث مباشرة؛ فيقال: أورده في كتاب كذا.

١٨ ـ الطرق التي يكثر تكرارها (سلاسل التفسير المشهورة) فصّلنا الكلام عليها فيما يلي؛ فإذا وردت في الموسوعة أثبتنا في حاشيتها المتعلقة بها خلاصة الحكم، وأحلنا على هذا التفصيل للكلام عليها:

ت ـ الأسانيد المتكررة:

• **طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو: سعيد بن جبير عن ابن عباس به:**

قال ابن حجر عن هذا الإسناد في «العجاب» ١/ ٣٥١: «سند جيد»، قال السيوطي في «الإتقان» ٦/ ٢٣٣٦ عن هذه الطريق: «هي طريق جيدة، وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرًا».

• **طريق جويبر عن الضحّاك بن مزاحم:**

إسناده ضعيف جدًّا، جويبر هو ابن سعيد أبو القاسم الأزدي البلخي، قال الدارقطني وابن الجنيد والنسائي: «متروك»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن المديني: «أكثر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير». تنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» للمزي ٥/ ١٦٩. قال السيوطي في «الإتقان» ٢/ ٤٩٨: «رواية جويبر عن الضحاك أشد ضعفًا؛ لأن جويبرًا شديد الضعف متروك».

• **طريق عطية العوفي عن أبي سعيد به:**

إسناده ضعيف جدًّا، فيه: عطية بن سعد العوفي، قال الذهبي في «المغني» ٢/ ٤٣٦: «مجمع على ضعفه».

ثم هو مع ضعفه كان يدلس تدليسًا قبيحًا عن محمد بن السائب الكلبي الكذاب! فيروي عنه ويقول: قال «أبو سعيد»، ليوهم أنه أبو سعيد الخدري. وقد تكون هذه الرواية من تدليساته. قال أحمد: «هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد»، وقال ابن حبان: «سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي، يحضر بصفته، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ كذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدّثك بهذا؟ فيقول: «حدثني أبو سعيد»، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري! وإنما أراد الكلبي»! ينظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٧/ ٢٠١.

• **طريق السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به (أو: الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به):**

إسناد الحديث ضعيفٌ جدًّا مسلسل بالكذابين والضعفاء: السدي، والكلبي وهو

محمد بن السائب، تركوه واتُّهم بالكذب، وأبو صالح هو: باذام، وهو ضعيف. قال ابن حجر في «العجاب» ١/ ٢٠٩: «والكلبي اتّهموه بالكذب، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه: كل شيء حدثتكم عن أبي صالح كذب». وينظر: «المغني» للذهبي ١/ ١٠٠، ٢/ ٥٨٤، و«تهذيب الكمال» للمزي ٤/ ٦، ٢٥/ ٢٤٦.

وقد قال عنه ابن حجر في «العجاب» ١/ ٢٦٣: «سلسلة الكذب».

- **طريق العوفي عن ابن عباس:**

إسناده ضعيف جدًّا، مسلسلٌ بالضعفاء من أسرة واحدة، إلى عطية العوفي الراوي عن ابن عباس.

فهو طريق محمد بن سعد عن أبيه قال: حدثني عمي الحسين بن الحسن عن أبيه عن جده عن ابن عباس به.

قال الشيخ أحمد شاكر في تخريجه لأحاديث تفسير ابن جرير ١/ ٢٦٣: «هذا الإسناد من أكثر الأسانيد دورانًا في تفسير الطبري.. وهو إسناد مسلسلٌ بالضعفاء من أسرة واحدة.. وهو معروف عند العلماء بتفسير العوفي؛ لأن التابعي في أعلاه الذي يرويه عن ابن عباس هو عطية العوفي». ثم شرع في بيان شدّة ضعفه.

- **طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس:**

قال ابن حجر في «العجاب» ١/ ٢٠٧: «وعليٌّ صدوق لم يلق ابن عباس، لكنه إنّما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة».

- **طريق أسباط بن نصر عن السدي «الكبير»:**

في أسباط بن نصر والسدي مقال، تنظر ترجمتهما في: «تهذيب الكمال» ٢/ ٣٥٧، ٣/ ١٣٢.

- **طريق السدي، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ:**

أسانيد هذه الأحاديث من السدي إلى ابن عباس وابن مسعود جيدة، أبو مالك هو: غزوان الغفاري: ثقة، ومرة هو: ابن شراحيل الهمداني. =

وينظر في الكلام عن هذه الأسانيد: كلام السيوطي في «الإتقان» ٢/ ٤٩٧.

وقد تكلم الشيخ أحمد شاكر عن تصحيح الإسناد بتوثيق بقية رجاله بكلام طويل ينظر هناك[1].

(١) أوردنا هذا الإسناد بهذه الصورة: «عن **عبد الله بن مسعود، وناس من أصحاب النبي ﷺ** - من طريق السُّدِّيِّ، عن مُرَّة الهمداني - = **وعبد الله بن عباس** - من طريق السُّدِّيِّ عن أبي مالك، وأبي صالح».
وصورته في عامة المصادر:
«عن السدي، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ».
وقول السدي: «وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ» يحتمل أن يكون معطوفًا على قوله: «عن مرة الهمداني عن ابن مسعود»؛ فيكون عن مرة الهمداني عن ناس من أصحاب النبي ﷺ كذلك، وقد ورد في الإبانة الكبرى لابن بطة (ت:٣٨٧هـ) ٧/ ٣٢٤ ط الراية، وفي كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (ت:٤٦٥هـ) ٢/ ١٩٥ بتحقيق الحاشدي: «عن السدي، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وناس من أصحاب النبي ﷺ» بدون إثبات «عن» بين «الواو» و«ناس من أصحاب النبي ﷺ» كما كتبنا.
ومُرَّة روى عن: حذيفة بن اليمان (عخ)، وزيد بن أرقم، وعبد الله بن مسعود (ع)، وعلقمة بن قيس، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب (ق)، وأبي بكر الصديق (ت ق)، وأبي ذر الغفاري، وأبي مُوسَى الأشعري (خ م ت س ق).
ويحتمل أن يكون قول السدي: «وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ» مستأنفًا؛ فيكون من رواية السدي نفسه عن ناس من الصحابة.
وقد أشار إلى هذين الاحتمالين العلامة أحمد شاكر في تحقيقه لتفسير ابن جرير حيث قال في تعليقه على أول موضع ورد فيه هذا الإسناد: «إنه في حقيقته **إسنادان أو ثلاثة**. أولهما هذا المتصل بابن عباس.
والقسم الثاني، أو الإسناد الثاني: «وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود». والذي يروي عن مرة الهمداني: هو السدي نفسه.
ومرة: هو ابن شراحيل الهمداني الكوفي، وهو تابعي ثقة، من كبار التابعين، ليس فيه خلاف بينهم.
والقسم الثالث، أو الإسناد الثالث: «وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ».
وهذا أيضًا من رواية السدي نفسه عن ناس من الصحابة». فبيَّن ما هي الأسانيد الثلاثة؛ إذا كان هذا الإسناد في حقيقته ثلاثة أسانيد، ولم يبيِّن ما هما الإسنادان؛ إذا كان هذا الإسناد في حقيقته إسنادين؛ ما القول فيما عدَّه إسنادًا ثالثًا؟!
وإذا كان هذا الإسناد في حقيقته إسنادين فهما:
١ - عن السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس.
٢ - عن السدي عن مرة الهمداني عن ابن مسعود وناس من أصحاب النبي ﷺ.
وهذا هو الظاهر؛ وعليه مشينا في الموسوعة قبل أن ننتبه على الاحتمال الذي أورده العلامة أحمد شاكر، وهو أن تكون الرواية عن ناس من أصحاب النبي ﷺ من رواية السدي نفسه من غير طريق مرة؛ ولذلك جرى هذا التنبيه.

ث ـ مصادر تخريج أحاديث الموسوعة والطبعات المعتمدة منها:

م	الكتاب	الطبعة
١ ـ	مسند الإمام أحمد	مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين [٤٥ج]
٢ ـ	صحيح البخاري	ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي
٣ ـ	صحيح مسلم	دار إحياء التراث العربي، بيروت
٤ ـ	موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي	دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، تحقيق: بشار عوّاد معروف [٢ج]
٥ ـ	سنن أبي داود	دار الرسالة العالمية ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره. [٧ج]
٦ ـ	سنن الترمذي	مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، تحقيق: شعيب الأرناؤوط [٦ج]
٧ ـ	سنن النسائي الكبرى	مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م [١٠ج]
٨ ـ	سنن ابن ماجه	مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، تحقيق: شعيب الأرناؤوط [٥ج]
٩ ـ	سنن الدارمي	دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، تحقيق: فواز زمرلي وخالد العلمي [٢ج]
١٠ ـ	صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان	مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط [١٦ج]
١١ ـ	صحيح ابن خزيمة	تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م [٥ج]

ج ـ منهج تخريج القراءات:

١ ـ إذا كانت القراءة من العشر خرجت من كتاب «النشر في القرءات العشر» لابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، وكتاب «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» لابن البنا الدمياطي (ت:١١١٧هـ).

٢ ـ إذا كانت القراءة شاذّة خرجت من مختصر ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ) وهو كتاب «مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع»، أو «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» لابن جني (ت:٣٩٢هـ)، و«البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) إن لم نجده في أحدهما.

* **مصادر تخريج القراءات والطبعات المعتمدة منها:**

م	الكتاب	الطبعة
١ ـ	النشر في القرءات العشر	مراجعة: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية)
٢ ـ	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر	تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
٣ ـ	مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع	مكتبة المتنبي: القاهرة، دون تاريخ
٤ ـ	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها	تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عبد الحليم النجار، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة: مصر، الطبعة: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م
٥ ـ	البحر المحيط	تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر: بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

ثانيًا: خدمة النصوص:

وتشمل:

١ ـ **التنبيه على الأخطاء والتصحيفات** التي قد تقع في المراجع المطبوعة، وربما أثبت ما يُرى صحيحًا في المتن؛ بين معقوفين [ ].

٢ ـ **بيان معاني غريب الآثار:**

وذلك بالاعتماد على ثلاثة كتب:

١ ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (تحقيق: محمود محمد الطناحي ـ طاهر أحمد الزاوي).

٢ ـ «لسان العرب» لابن منظور (طبعة دار صادر ببيروت).

٣ ـ «تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون في الكويت؛ بتحقيق: مجموعة من المحققين، وطبعة دار الفكر ببيروت؛ تحقيق: علي شيري).

والإحالة على هذه الكتب تكون بمادة الكلمة المبيَّنة؛ ولذلك لم نذكر بيانات نشرها كاملة؛ فالطبعات المذكورة غير مقصودة لذاتها.

٤ ـ منهج مراجعة الموسوعة:

جرى على الموسوعة نوعان من المراجعة:

١ ـ **المراجعة العلمية**: بالنظر في مطابقة العمل للمنهج المحدد، كما سبق في أعمال لجنة المراجعة العلمية.

٢ ـ **المراجعة اللغوية والشكلية**: وتشمل الأعمال التالية:

(١) تدقيق النص ومراجعته لغويًّا وطباعيًّا.

(٢) شرح الكلمات الغريبة.

(٣) ضبط ما يُشكل بالحركات، والمبني للمجهول، والكلمات المشددة.

(٤) مراجعة كتابة القراءات وضبطها والأقواس التي وضعت التمييز بينها (رواية حفص عن عاصم، قراءات بقية العشرة المتواترة، القراءات الشاذة).

(٥) التأكد من صحة تلوين أسماء المفسرين.

(٦) التأكد من مناسبة النصوص لعناوينها، والتنبيه على عدم ذلك.

(٧) اقتراح ما من شأنه زيادة إيضاح المعنى، والتنبيه على مواضع الغموض.

(٨) مراجعة ترقيم الآثار.

(٩) ملاحظة التكرار، والتنبيه على المكرر، وعلى ما عدَّ زائدًا، وليس بزائد.

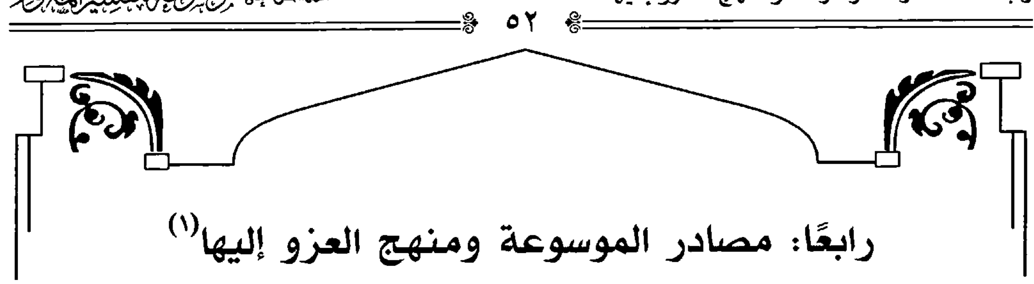
(١٠) وضع علامات الترقيم، والتأكد من أنها موضوعة في مواضعها.

(١١) مراجعة التنسيق العام.

(١٢) التأكد من الالتزام بمنهج كتابة الموسوعة.

(١٣) مراجعة صف الكتاب وشكله النهائي.





رابعًا: مصادر الموسوعة ومنهج العزو إليها[1]

مما يزيد قيمةَ الكتب والموسوعات المصادرُ التي استقت منها، ومن هنا كان حريًّا بنا أن نفرد فصلًا للحديث عن مصادر موسوعة التفسير المأثور ومواردها، التي ضمَّت عشرات الألوف من آثار السلف في التفسير.

وسنتحدث عنها من خلال خمسة أقسام باعتبار أهميتها للمشروع، وكثرة الآثار التفسيرية فيها، وهذه الأقسام هي:

١ ـ كتب التفسير المسندة المطبوعة.

٢ ـ كتب التفسير المسندة المفقودة وما في حكمها.

٣ ـ كتب علوم القرآن المسندة.

٤ ـ كتب الحديث المسندة.

٥ ـ ما سوى ذلك من كتب الفقه واللغة والأدب والتراجم المسندة.

وبما أن القسم الأول هو أهم هذه الأقسام، والذي شكل ما يقارب ٨٠ ٪ من آثار الموسوعة؛ فإنه يحسن بنا الحديث عن كل كتاب منها من حيث أهميته وميزاته وأثره في الموسوعة ومنهج تعاملنا معه، وسوف يكون ترتيبها بحسب وفيات أصحابها.

❁ أولًا: كتب التفسير المسندة المطبوعة:

١ ـ «تفسير مجاهد» (ت:١٠١هـ):

طبع هذا الكتاب بعنوان «تفسير الإمام مجاهد بن جبر»، وجاء إسناده من رواية أبي القاسم عبد الرحمٰن بن الحسن بن أحمد بن الهمذاني، عن إبراهيم بن ديزيل (ت:٢٨١هـ)، عن آدم بن أبي إياس (ت:٢٢٠هـ)، عن ورقاء (ت:١٦١هـ)، عن ابن أبي نجيح (ت:١٣٠هـ) عن مجاهد[2]، ومعظم ما فيه عن مجاهد من هذه الطريق، إلا أنه تضمن

(١) إعداد الدكتور خالد بن يوسف الواصل.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيقه تفسير مجاهد ص١٧٨.

مرويات أُخرى في التفسير عن غير مجاهد[١]، مما يضعف صحة نسبته إلى مجاهد؛ إذا كانت نسبته إليه بمعنى أنه كتبه، ولا يلزم من وجود مرويات أُخرى في التفسير عن غير مجاهد عدم صحة نسبته لمجاهد باعتبار أن أكثره له، ويلاحظ أن أغلب هذه الروايات جاءت من طريق آدم بن أبي إياس[٢]، الذي اشتهر بأن له كتابًا في التفسير؛ ولهذا ذهب الدكتور حكمت بشير ياسين إلى أن هذا الكتاب هو تفسير آدم بن أبي إياس[٣].

من هنا تعاملنا مع هذا المصدر كالتالي:

١ ـ ما كان تفسيرًا لمجاهد عزوناه إلى هذا الكتاب بعنوانه السابق «تفسير مجاهد» مباشرة.

٢ ـ ما كان من تفسير غير مجاهد عزوناه إلى آدم بن أبي إياس مصرحين بأنه أخرجه أو إلى راويه في الكتاب، ثم ننبه إلى المصدر بعبارة (كما في تفسير مجاهد).

وجميع ما في هذا الكتاب موجود في تفسير ابن جرير وغيره من نفس الطريق أو من طرق أخرى عن ابن أبي نجيح، أو من طريق غيره كليث بن أبي سليم وابن جريج.

٢ ـ «**تفسير مقاتل بن سليمان**» (ت: ١٥٠هـ):

وهو أقدم تفسير كامل للقرآن وصل إلينا، ومن أهم المصادر التي انفردت بها الموسوعة عن الدر المنثور؛ وقد نقل السيوطي آثارًا قليلة عن مقاتل بن سليمان بواسطة كتب البيهقي[٤]، مع سعة اطلاعه وكثرة مصادره وموارده من مختلف الفنون وشتى التصانيف؛ فهل تعسر عليه الوقوف على تفسير مقاتل بن سليمان[٥]؟ أم كان يرى عدم صحة نسبة الكتاب إلى مقاتل؟!

وقد جاءت مرويات كثيرة جدًّا في تفسيري الثعلبي والبغوي عن مقاتل مهملًا دون تمييز؛ أكثرها بنحو ما في تفسير مقاتل بن سليمان، كما أشرنا إلى ذلك في حاشية

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيقه تفسير مجاهد ص١٧٦.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيقه تفسير مجاهد ص١٨١ ـ ١٨٥.

(٣) ينظر: المستدرك على تاريخ التراث العربي (قسم التفسير) ٢/ ٢٣، ١٠٣.

(٤) ينظر مثال ذلك: الدر المنثور ٤/ ٣١٤، ١٢/ ٢٥، ٢٥/ ٤١٨.

(٥) وقد وقف عليه الحافظ ابن حجر وأفاد منه في الفتح. ينظر مثلًا: ٣/ ٦٢١، ٥/ ٤١١.

الموسوعة، وقد أورد الثعلبي له ثلاثة أسانيد، منها سند عبد الله بن ثابت بن يعقوب التوزي عن أبيه عن أبي صالح الهذيل بن حبيب الدنداني (ت:١٩٠هـ) وهي النسخة التي طبعت بتحقيق: د. عبد الله شحاته، واعتمدنا عليها في الموسوعة، مما يؤكد صحة نسبته إليه.

وجاءت مرويات كثيرة في تفسير ابن أبي حاتم عن مقاتل مهملًا دون تمييز، لكنه يريد به مقاتل ابن حيان، وكذا ما نقله السيوطي وعزاه إلى ابن أبي حاتم؛ لأن ابن أبي حاتم لا يروي عن ابن سليمان، كما تدل على ذلك مقدمته، والنظر في الرواة عنه، ومن روى عنهم.

ومن الملحوظات على تفسير مقاتل بن سليمان الذي بين أيدينا أن فيه روايات مدرجة عن بعض المعاصرين لمقاتل، كالكلبي (ت:١٤٦هـ)، أو من بعدَه كالفراء (ت:٢٠٧هـ) وثعلب (ت:٢٩١هـ)، وهي من زيادات رواة تفسير مقاتل، وعلى رأسهم أبو صالح الدنداني.

وقد أوردنا تلك المرويات إذا كانت عمن هو من شرط الموسوعة، ونسبناها إلى تفسير مقاتل، وإذا كانت الرواية مصدرة بلفظ: «قال أبو صالح»، فإننا نعزوها إلى أبي صالح بلفظ: «رواه أبو صالح الدنداني ـ كما في تفسير مقاتل».

ولا ينسب مقاتل ما يذكره إلى أحد إلا ما ندر؛ فجعلنا ما يذكره من تفسيره الاجتهادي، باعتبار أنه اختياره، مع أنه ذكر في مقدمته أنه أخذ تفسيره عن ثلاثين من التابعين وغيرهم.

والمقارِن بين تفسيره وتفسير من قبله لا يجد اختلافًا إلا في القليل، مع طول عبارة ووضوح أكثر[1].

٣ ـ «تفسير سفيان الثوري» (ت:١٦١هـ):

سفيان بن سعيد الثوري من كبار أتباع التابعين، وأبرزهم علمًا وورعًا وعملًا وتصنيفًا وتفننًا في العلوم، له كتاب في التفسير من رواية تلميذه أبي حذيفة النهدي (ت:٢٢٠هـ)، وقد طبع ما وجد منه على نسخة خطية واحدة.

وقد تضمن تفسيره نوعي التفسير؛ النظري الاجتهادي من قول سفيان نفسه،

(١) ينظر للتوسع: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة، للدكتور خالد الواصل، ص٧٣ ـ ٧٧.

والنقلي الروائي مما يرويه سفيان عمن قبله من الصحابة والتابعين، وهو أغلب تفسيره، خصوصًا عن مجاهد بن جبر[١].

وقد استوعبت الموسوعة تفسيره بنوعيه، إذ إنه من طبقة أتباع التابعين الذين هم ضمن طبقات السلف في التفسير، وهو من المصادر النفيسة ذات الأسانيد العالية التي تميزت بها الموسوعة عن الدر.

٤ ـ «الجامع لتفسير القرآن» لابن وهب (ت:١٩٧هـ):

وهو من المصادر النفيسة ذات الأسانيد العالية التي انفردت بها الموسوعة أيضًا، وقد حفِظ لنا آثارًا عديدة عن مفسرين من السلف لا تجدها في غيره خصوصًا طبقة مفسري المدينة، وعلى رأسهم محمد بن كعب القرظي (ت:١١٧هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ)، ومالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ)، وكذلك طبقة المصريين، خصوصًا الليث بن سعد (ت:١٧٥هـ)، وابن لهيعة (ت:١٧٤هـ).

بل قد حفظ لنا هذا الكتاب نسخة كبيرة نفيسة من الناسخ والمنسوخ لزيد بن أسلم[٢]، يرويها عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ولم نقف على من نسب كتابًا في الناسخ والمنسوخ لزيد بن أسلم، والمعروف أن لابنه عبد الرحمٰن بن زيد كتابًا في الناسخ والمنسوخ[٣]، وستجد هذه النسخة مبثوثة في الموسوعة.

وقد جمع ابن وهب في كتابه الجامع عددًا من علوم الشريعة، ومنها هذا القسم من التفسير وعلوم القرآن الذي نتحدث عنه، والذي وجده ميكلوش موراني، وحققه في ثلاثة أجزاء لطيفة طبعت عام ٢٠٠٣م[٤]، وفيه آثار متفرقة ليست على ترتيب القرآن، وإنما على ترتيب شيوخ ابن وهب.

وقد تعاملنا مع آثار هذا الكتاب بنسبتها إلى كتاب الجامع مع التنبيه على أنه من قسم تفسير القرآن أو علوم القرآن.

---

(١) ينظر: مقدمة محقق تفسيره ص٢٣ ـ ٣٦. وينظر: تفسير التابعين ١/٦٩، ١٤٦.

(٢) ينظر: المجلد الثالث ص٦٤ ـ ٨٣.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٨/٣٤٩.

(٤) وهو من رواية سحنون عن ابن وهب، وقد ذكر الثعلبي تفسير ابن وهب في مصادره، لكن من رواية يونس بن عبد الأعلى، ينظر: مقدمة الثعلبي ص٩٤.

٥ - «تفسير يحيى بن سلام» (ت:٢٠٠هـ):

وهو من المصادر الكبيرة التي تفردت بها الموسوعة عن الدر، حيث لم يعتن به السيوطي، وربما لم يقف عليه، بل لم ينقل عنه جميع من وقفنا عليهم من أصحاب كتب التفسير المسندة، وعلى رأسهم ابن جرير الطبري[1]، وابن أبي حاتم.

وقد احتوى تفسير يحيى بن سلّام على التفسير بنوعيه: النقلي السماعي، والنظري الاجتهادي؛ لأن ابن سلّام من طبقة صغار التابعين، فهو داخل في شرط الموسوعة.

أما تفسيره النقلي الروائي: فقد تميز بمزايا عديدة، منها[2]:

١ - الإكثار من نقل تفسير التابعين خصوصًا الحسن وقتادة؛ وذلك لأنه أخذ عن تلاميذهما، ثم عن مجاهد والسُّدِّيّ، كما أورد روايات عن كبار أتباع التابعين، لا سيّما شيخه سفيان الثوري، والكلبي الذي أكثر عنه فيما يتعلق بالقصص والإسرائيليات، لذا يمكن عَدّه من المصادر المتقدمة النادرة التي وصلتنا وحفظت لنا تفسير الكلبي.

٢ - روايته لبعض هذه الآثار من طرق يَقِلُّ ورودها عند نقَلة التفسير الآخرين، كطريقي مبارك بن فضالة والحسن بن دينار عن الحسن البصري، وطريق عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر - على ضعفه - عن أبيه.

٣ - روايته هذه الآثار مسندةً - وقد يوردها منقطعةً أحيانًا -، ويتميّز بأنه من رواة التفسير المتقدمين، ذوي الأسانيد العالية.

وقد اعتنى بتفسير يحيى بن سلام عدد من المغاربة والأندلسيين المتقدمين، كما اختصره بعضهم، وأشهر مختصراته «تفسير ابن أبي زمنين» (ت:٣٣٩هـ).

وقد طبع تفسير يحيى مؤخرًا بتحقيق: د. هند شلبي، وذلك من خلال ما تكامل لديها من مجموع مخطوطاته المتفرقة في سور (النحل إلى الصافات)، وقد أفدنا منه في الموسوعة، كما أفدنا من مختصره تفسير ابن أبي زمنين، في السور الأخرى التي لم ترد ضمن ما طبع من تفسيره.

وكان منهجنا في النقل من تفسير يحيى بن سلام ومختصره لابن أبي زمنين؛ ما يلي:

---

(١) وردت رواية يتيمة من مرويات يحيى بن سلام عند ابن جرير ٣/٤٢٧، وهي رواية لحديث موضوع في مسألة فقهية لا علاقة لها بالتفسير المباشر. ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص٦٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص١٨٢.

أ ـ آثار تفسير يحيى بن سلام:

١ ـ ما كان من تفسير نقلي عن الصحابة والتابعين بسند يحيى، فإنه يُصدَّر بلفظ «أخرجه يحيى بن سلام».

٢ ـ ما كان من تفسير نقلي عن الصحابة والتابعين دون سند فإنه يُصدَّر بلفظ «علقه يحيى بن سلام».

٣ ـ ما كان من تفسير اجتهادي ليحيى فإنه يعزا إلى تفسيره مباشرة.

٤ ـ كان من منهج يحيى بن سلّام في بعض المواضع أن يصدِّر الأثر بقوله: «قال فلان»؛ نحو: «قال الحسن»، وفي بعضها يصدِّر الأثر بقوله: «تفسير فلان»؛ نحو: «تفسير الحسن»، أو يختمه بذلك، وكذلك بالنسبة للسُّدِّي، والكلبي، وغيرهم، ولم يتبين لنا الفرق بينهما، ولم يذكره ابن أبي زمنين في مقدمة مختصره، ورأينا أن نبقي ذلك بصيغته؛ لأن الظاهر أن المراد بالعبارة الثانية مختلف، فقد يكون وجادة ونقلًا من كتاب أو نسخة دون سماع، أو غير ذلك[1].

ب ـ آثار تفسير ابن أبي زمنين:

١ ـ ما أورده بلفظ «قال يحيى»، فإنه ينسب إلى يحيى بن سلام.

٢ ـ ما لم يورده بلفظ «قال يحيى» يحتمل أن يكون من قول يحيى؛ لأن ابن أبي زمنين ذكر في مقدمته أن تفسيره مختصر لتفسير يحيى، وأن ما زاد عليه من قوله صدره بلفظ: «قال محمد»، لكننا وجدنا بالموازنة مع تفسير يحيى بن سلام أن هناك آثارًا عديدة، لا يعزوها ابن أبي زمنين إلى أحد، ويتبين أنها ليست ليحيى؛ **ومن هنا ما أورده ولم يقل فيه: «قال يحيى»: تركناه.**

٣ ـ ما أورده من روايات عن غير يحيى من السلف مع ذكر سند يحيى أثبتاه في المتن، وعزوناه في الحاشية بلفظ «أخرجه يحيى بن سلام ـ كما في تفسير ابن أبي زمنين».

٤ ـ ما أورده من روايات عن غير يحيى من السلف دون ذكر السند أثبتاه في المتن وعزوناه في الحاشية بلفظ: «ذكره يحيى بن سلام ـ كما في تفسير ابن أبي زمنين».

---

(١) ثم وقفنا بعد ذلك على فائدة تتعلق بهذه المسألة عند الطاهر بن عاشور في كتابه: أليس الصبح بقريب ص١٦٢، حيث قال: «ورأيت يحيى بن سلام المفسر ينقل في تفسيره عن الكلبي، فلا يرفعه إلى ابن عباس، بل يقول: في تفسير الكلبي».

٦ ـ «**تفسير عبد الرزاق الصنعاني**» (ت:٢١١هـ):

من أشهر كتب التفسير المأثور وأقدمها[١]، وقد حفظ لنا تفسيرَ عددٍ من السلف خصوصًا تفسير قتادة (ت:١١٧هـ) من طريق شيخه معمر بن راشد (ت:١٥٤هـ)، الذي غلب على تفسيره حتى كاد أن يكون كتابه مختصًّا بتفسير قتادة، كما نقل أيضًا تفسير عطاء من طريق شيخه ابن جريج، ومما تميز به حفظه للعديد من آثار تفسير محمد بن السائب الكلبي من طريق شيخه معمر، وغيرهما من مفسري السلف، لهذه المزايا وغيرها اعتمدت عليه التفاسير المعتنية بالتفسير المأثور.

٧ ـ «**تفسير إسحاق البستي**» (ت:٣٠٧هـ):

إسحاق بن إبراهيم البستي من مشايخ الحافظ ابن حبان (ت:٣٥٤هـ)، ومن طبقة صغار الآخذين عن تبع الأتباع[٢] كالترمذي، وهو من العلماء المغمورين الذين لم يحظوا بعناية المؤرخين، ولا كتابه مع أهميته وتميزه؛ كما أنه ليس من موارد السيوطي في الدر المنثور، فهذا الكتاب من المصادر التي تميزت بها الموسوعة على الدر.

وقد انفرد بآثار عديدة نفيسة، بل انفرد بنسخة جيدة من تفسير سفيان بن عيينة يرويها إسحاق عن شيخه محمد بن أبي عمر العدني (ت:٢٤٣هـ) تلميذ سفيان، وبهذا يكون تفسيره من أكبر مصادر تفسير سفيان بن عيينة.

كما تميز برواية كتاب هارون بن موسى الأعور في القراءات يرويها عن قراءة البصريين، خصوصًا الحسن، وأبا عمرو البصري[٣].

وقد حقق بعض تفسير إسحاق البستي في رسالتين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية: **الأولى**: من سورة الكهف إلى سورة الشعراء، بتحقيق: د. عوض العمري، **والثانية**: من سورة النمل إلى سورة النجم، بتحقيق: د. عثمان معلم محمود شيخ علي، ولم نطلع على غير هاتين الرسالتين منه حتى كتابة هذه النبذة.

---

(١) طبع عدة طبعات، منها بتحقيق: أ. د. مصطفى مسلم، في ثلاثة أجزاء ضمن أربعة مجلدات لطيفة، نشر: مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤١٠هـ. وقد اعتمدنا هذه الطبعة.

(٢) ينظر: تقريب التقريب ص١٧.

(٣) ينظر: مقدمة د. عثمان شيخ معلم لرسالته الجامعية في تحقيق تفسير البستي (من سورة النمل إلى سورة النجم) ص٣٢.

٨ ـ **«تفسير ابن جرير»** (ت:٣١٠هـ):

وهو أهم مصادر التفسير المأثور وأعظمها على الإطلاق، وسيأتي الحديث عن منهجه في المقدمات العلمية. إذ تميز عن غيره من نقلة التفسير المأثور بأنه ناقل وناقد؛ ناقل لآثار السلف، وناقد لأسانيدها ومحرر لمعانيها ومرجح بينها عند الاختلاف، ومن هنا كانت إفادتنا منه في الموسوعة على جانبين:

١ ـ نقل آثار تفسير السلف بمختلف طبقاتهم.

٢ ـ نقل مناقشاته وتعليقاته وترجيحاته بين أقوال السلف. وهذا الأمر لم يكن لأي مصدر من مصادر الموسوعة غيره؛ مما يدل على تميز هذا الكتاب العظيم[(١)].

وقد حفظ لنا هذا الكتاب تفسير أغلب السلف خصوصًا تفسير ابن مسعود، وابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والحسن البصري، وابن جبير، وعكرمة، والسدي، وغيرهم، وتميز بنقل أغلب تفسير عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ) من طريق تلميذه عبد الله بن وهب، وتفسير سفيان الثوري (ت:١٦١هـ) من طريق تلميذه مهران، وتفسير شِمْر بن عطية (ت: بين عامي ١١١ ـ ١٢٠هـ) من طريق حفص بن حميد، وتفسير محمد بن جعفر بن الزبير (ت: بين عامي ١١١ ـ ١٢٠هـ) من طريق محمد بن إسحاق، وتفسير الأوزاعي (ت:١٥٧هـ)، وغيرهم.

كذلك حفظ بعض كتب التفسير المأثور المسندة المتقدمة مما هو في حكم المفقود اليوم، مثل تفسير آدم بن أبي إياس (ت:٢٢٠هـ)، وتفسير سُنيد بن داود المِصِّيصي (ت:٢٢٤هـ)[(٢)].

وقد اعتمدنا على النسخة المحققة بإشراف الدكتور عبد الله التركي، كما استفدنا من طبعة الشيخ شاكر في بعض المواضع.

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه: العجاب في بيان الأسباب ٢٠٣/١، كتب التفسير الناقلة لتفسير السلف التي قلَّ أن يشذ عنها شيء، وعدَّ منها تفسير الطبري، وقال عنه: «وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه، ويقصِّر في غيره».

(٢) وقد ذكر السيوطي أنه لم يرهما، وإنما عزا إليهما من خلال تفسير الطبري. ينظر: مقدمة الدر المنثور للسيوطي، تحقيق: د. حازم حيدر ص٢٤٦، ٢٥٤، ٢٥٧.

٩ ـ «تفسير ابن المنذر» (ت:٣١٨هـ):

وهو في حكم المفقود، إلا أنه وجدت قطعة منه من آخر البقرة إلى منتصف سورة النساء؛ حققها ونشرها: د. سعد بن محمد السعد عام ١٤٢٣هـ.

وتميز بأنه حوى كتاب التفسير لابن أبي شيبة، وهو كتاب مفقود، وقد ذكر السيوطي أنه لم يطلع عليه، وأن ما نقله عنه إنما أخذه من بطن تفسير ابن المنذر[١].

كما تميز باعتنائه بتفسير ابن جريج فكان أكبر مصادره وأهمها[٢].

ومما ينبَّه عليه أن ابن المنذر اعتنى بإيراد آثار تفسيرية عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢٠٨هـ)[٣]، وجمهور نقله التفسير المأثور المسند لم يوردوا تفسير اللغويين، وقد مشينا على هذا المنهج؛ فلم نورد آثار أبي عبيدة مع أنه من أتباع التابعين؛ لأنه محسوب على اللغويين، وليس من مفسري السلف أو فقهائهم...

١٠ ـ «تفسير ابن أبي حاتم» (ت:٣٢٧هـ):

وهو من أكبر مصادر التفسير المأثور، وثاني أكبر مصادر تفسير ابن كثير[٤].

وقد تميز تفسير ابن أبي حاتم بالاعتناء بتفسير عدد من كبار مفسري السلف، خصوصًا قتادة والسدي، وانفرد بإيراد تفاسير لا تكاد تجدها عند غيره، من أهمها:

١ ـ «تفسير سعيد بن جبير» (ت:٩٥هـ) من طريق عطاء بن دينار (ت:١٢٦هـ).

٢ ـ «تفسير مقاتل بن حيان» (ت:١٥٠هـ): وتفسير ابن أبي حاتم أكبر مصادره التي حفظته لنا، وذلك من طريق بكير بن معروف تلميذ مقاتل، وأكثر المفسرين الذين نقلوا تفسير مقاتل ـ كابن كثير والسيوطي ـ نقلوه بواسطة ابن أبي حاتم.

وقد سبق عند الكلام على تفسير مقاتل بن سليمان التنبيه على أنه جاءت مرويات كثيرة في تفسير ابن أبي حاتم عن مقاتل مهملًا دون تمييز، وأن المراد به مقاتل بن حيان.

---

(١) مقدمة الدر المنثور، تحقيق: د. حازم حيدر ص٢٥٧.

(٢) حيث تميز بإيراد تفسير ابن جريج من طريق محمد بن ثور الصنعاني، بخلاف ابن جرير وابن أبي حاتم اللذين رويا له من طريق حجاج المصيصي. وينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٠٠.

(٣) ينظر أمثلة ذلك في تفسير ابن المنذر: ١/١٢٩، ١٣٠، ١٣٨، ١٦٩، ٢١٦.

(٤) ينظر: موارد تفسير ابن كثير للفنيسان.

وفيما يلي ملحوظات وتنبيهات على تصرفات ابن أبي حاتم في تفسيره، وبيان منهجنا في التعامل معها:

١ - لاحظنا أن ابن أبي حاتم كثيرًا ما يفسر بالآثار الواردة في تفسير آية الآيات المشابهة لها[(١)]، وربما كرر سبب النزول الواحد لآيات متشابهة[(٢)]، ولعل مراده بذلك ذكر وجوه معاني اللفظ - دون النظر إلى السياق -؛ للاستعانة بها على تحديد المعنى المناسب منها أو المعنى الذي تدور حوله؛ فهو يصدر الأقوال دائمًا بقوله: الوجه الأول، والثاني... إلخ.

وقد تعاملنا مع هذا التصرف بالتنبيه عليه في حاشية الموسوعة، واستظهار الآية التي ورد عليها التفسير عند إيراده له في تفسير غيرها من الآيات المشابهة لها.

٢ - كما أنه يكرر الآثار في تفسير الألفاظ الكثيرة الدوران، مثل: (أليم)، (غفور رحيم)، (سميع عليم)، وقد لاحظنا أن ابن كثير والسيوطي لم يكررا الآثار في تفسير مثل هذه الألفاظ[(٣)]؛ فذكرنا الآثار في تفسيرها في أول ورودها، إلا في حالات قليلة؛ رأينا فيها حاجة الآية لتكرار تفسير لفظ سبق تفسيره.

٣ - أورد ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه إسناد أربعة من المفسرين ممن علّق رواياتهم في سورة البقرة دون سواها، وهم: أبو العالية، والسدي، والربيع بن أنس،

---

(١) **من أمثلة ذلك**: ما أورده في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] من رواية عكرمة عن ابن عباس أن معنى الكتاب هو «الخط بالقلم» بينما أورد نفس الرواية في تفسير قوله تعالى عن عيسى ﷺ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨] (تفسير ابن أبي حاتم ١/٢١٦، ٣/٣٠١). وينظر أمثلة أخرى: تفسير ابن أبي حاتم ٢/٤٨٠ برقم (٢٥٣٥)، ٢/٥٣٠ برقم (٢٨١٥).

(٢) **من أمثلة ذلك**: ما أورده من قول النضر بن الحارث: «إذا كان يوم القيامة شفعت لي اللات» حيث أورده سببًا لنزول بضع آيات كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨]. ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٤/١٢٧٣، ٥/١٤٧٣، ٦/١٩٣٥، ٢٠١٦، ٩/٣٠٨٣.

(٣) ينظر: مقدمة تفسير ابن أبي حاتم ١/٦.

ومقاتل بن حيان؛ وقد صرَّح بذلك فقال: «فأما ما ذكرنا عن أبي العالية في سورة البقرة بلا إسناد فهو ما حدثنا عصام بن رواد العسقلاني، ثنا آدم، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية. وما ذكرنا فيه عن السدي بلا إسناد فهو ما: حدثنا أبو زرعة، ثنا عمرو بن حماد بن طلحة، ثنا أسباط عن السدي. وما ذكرنا عن الربيع بن أنس بلا إسناد فهو ما: حدثنا أبي، ثنا أحمد بن عبد الرحمٰن الدشتكي، ثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع بن أنس. وما ذكرنا فيه عن مقاتل فهو ما: قرأت على محمد بن الفضل بن موسى، عن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن محمد بن مزاحم، عن بكير بن معروف، عن مقاتل»[(١)]. ومن هنا عزونا آثارهم المعلقة في سورة البقرة إليه؛ بلفظ: «أخرجه ابن أبي حاتم».

الطبعة المعتمدة في الموسوعة لتفسير ابن أبي حاتم:

اعتمدنا في جرد هذا الكتاب ابتداء على الطبعة الصادرة من مكتبة نزار مصطفى الباز بتحقيق: أسعد محمد طيب، مع أنها طبعة سقيمة، ضعيفة التحقيق، كثيرة الأخطاء، لكنها الطبعة الوحيدة الكاملة لما وجد من الكتاب[(٢)]، على أن يتم الاعتماد في مرحلة التأليف والترتيب على الطبعة التي أعلن في ذلك الوقت (وهو عام ١٤٢٩هـ) عن قرب صدورها، وأصلها رسائل جامعية في تحقيق الكتاب، ولكنها ـ مع الأسف ـ لم تصدر إلى أن انتهينا من الموسوعة!! ولذلك قد توجد بعض الأخطاء والتصحيف والتحريف والسقط في بعض الآثار المنقولة؛ بسبب الاعتماد على الطبعة المذكورة، وقد حاولنا استدراك ذلك بما وقفنا عليه من رسائل جامعية محققة لأجزاء تفسير ابن أبي حاتم، أو من كتب التفسير الأخرى الناقلة عنه كتفسير ابن كثير، فإن لم نجد ما يبيِّن لنا الصواب فيما نشك في صحته اجتهدنا في الحاشية في بيان اللفظ الذي يقتضيه السياق، فإن لم يتبين لنا تركناه على ما هو عليه في المصدر مع التنبيه على ذلك في الحاشية.

وما وُجد من الكتاب، وطُبع في هذه الطبعة، هو من أول الفاتحة إلى سورة الحجر، ومن أواخر سورة المؤمنون إلى سورة العنكبوت، مع وجود بعض الصفحات

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ١٤ ـ ١٥.

(٢) وقد طبع منه جزآن أصلهما رسالتان جامعيتان (ج١: القسم الأول من سورة البقرة، ج٢: القسم الأول من سورة آل عمران) حققهما وخرج أحاديثهما: أحمد عبد الله العماري الزهراني (ج١)، وحكمت بشير ياسين (ج٢)، نشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٨هـ.

المفقودة في ثنايا ذلك، مثل أول سورة المائدة[١]، وقد أتممنا مرويات ابن أبي حاتم في الأجزاء المفقودة من تفسيره من الكتب الناقلة عنه خصوصًا تفسير ابن كثير والدر المنثور، وكان عزونا إليه في الحاشية بلفظ: «أخرجه ابن أبي حاتم ـ كما في الدر المنثور» ونحو ذلك.

١١ ـ «جزء فيه تفسير القرآن» ليحيى بن يمان ونافع بن أبي نعيم القاري ومسلم بن خالد الزنجي وعطاء الخراساني. برواية أبي جعفر الرملي (ت:٢٩٥هـ):

وفيه زوائد نفيسة على الدر المنثور وغيره من التفسير الاجتهادي لعطاء بن أبي مسلم الخراساني (ت:١٣٥هـ) أحد صغار التابعين، وذلك من طريق يونس بن يزيد.

١٢ ـ «تفسير الثعلبي» «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت:٤٢٧هـ):

وهو من أبرز تفاسير المتأخرين المعتنية بالمأثور، وقد تميز بمقدمة حافلة ذكر فيها مصادره في تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم إلى معاصريه، مع سوق أسانيده إليهم، واكتفى بذلك عن سوق الأسانيد قبل الروايات التفسيرية؛ فأسانيده إلى المفسرين الذين روى عنهم بأكثر من طريق كابن عباس ﵄ ومجاهد وغيرهما غير متميزة[٢]؛ ومن هنا كان منهجنا في العزو إليه ما يلي:

١ ـ نسبنا الرواية التفسيرية إلى تفسيره بعبارة (تفسير الثعلبي) مع ذكر الجزء والصفحة، دون قول: أخرجه أو علقه، إلا إن ساق إسناده إليها أثناء تفسير الآية، فنعزوها إليه مصرحين بأنه أخرج الرواية.

٢ ـ اكتفينا بإيراد ما زاده من روايات السلف في التفسير على الكتب المسندة السابقة، أما ما وجدناه مسندًا عند غيره فلم نر كبير فائدة من عزوه إلى من لا يعلم سنده على وجه التحديد، ولا سيما مع ما تبين لنا من أنه كثيرًا ما ينقل بالمعنى.

٣ ـ لم نستخرج منه إلا روايات تفسير من تأكدنا أنه من طبقات السلف الثلاث، أما من لم نقف على ترجمته فتركناه لاحتمال أن يكون من اللغويين أو ممن جاء بعد طبقات السلف.

---

(١) وقد أتم المحقق ذلك النقص، وآخر الكتاب من الكتب التي نقلت عن ابن أبي حاتم خصوصًا تفسير ابن كثير والدر المنثور.

(٢) وذكر الأسانيد من غير وصل لكل إسناد منها بمتنه لا يفيد إلا إذا كانت كلها صحيحة.

وقد أورد الثعلبي مرويات عن مفسرين لا تكاد تجدهم في كتب التفسير المسندة المشهورة، مثل: أبي روق عطية بن الحارث الهمذاني (ت:١٣٥هـ)، وأبي حمزة الثمالي (ت:١٤١ ـ ١٥٠هـ)، وجعفر بن محمد الصادق (ت:١٤٨هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ)[(١)]، ومقاتل بن سليمان[(٢)] (ت:١٥٠هـ)، والحسين بن واقد (ت:١٥٩هـ)[(٣)].

وتفسير الثعلبي من أكبر مصادر تفسير عدد من مفسري السلف؛ منهم: علي بن أبي طالب، والضحاك بن مزاحم، والحسن البصري، وعطية العوفي، ومحمد بن كعب القرظي، وقد انفرد عنهم بمرويات عديدة.

وقد اعتمدنا في جمع التفسير المأثور من تفسير الثعلبي على طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، في تسعة مجلدات، كُتب في صفحة عنوانها: دراسة وتحقيق: الإمام أبي محمد ابن عاشور ـ مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ولم نجد لهما ذكرًا في المصادر العلمية، لكن يظهر من التعليقات على الكتاب أن المحقق رافضي[(٤)].

أما تحقيق الكتاب فرديء سقيم، كثير الأخطاء والتصحيف والتحريف، وقد حاولنا تصحيح ذلك بالموازنة بتفسير البغوي؛ لأنه مختصر من تفسير الثعلبي، كما بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة في أصول التفسير[(٥)]؛ فإذا ورد الأثر فيهما أثبتنا ما في تفسير البغوي؛ لكونه أجود في التحقيق.

ثم إنه في أثناء صف الموسوعة صدرت طبعة جديدة لتفسير الثعلبي محققة ومخدومة خدمة جيدة، عن دار التفسير بجدة في ثلاثة وثلاثين مجلدًا، وأصلها

---

(١) وتفسير الثعلبي من أكبر مصادر تفسير الكلبي.

(٢) فيما يظهر وإلا فإنه يذكر اسم مقاتل مهملًا دون تمييز ـ غالبًا ـ فيحتمل أن يكون ابن سليمان، ويحتمل أن يكون ابن حيان، وقد وجدنا أن كثيرًا مما ينسبه الثعلبي إلى مقاتل يشبه ما في تفسير مقاتل بن سليمان، وما كان كذلك؛ أثبتناه من تفسير مقاتل بن سليمان، وأشرنا في الحاشية بعد عزوه إلى تفسير مقاتل بن سليمان إلى ورود نحوه في تفسير الثعلبي ـ وكذلك البغوي إن تبعه في إيراده ـ منسوبًا إلى مقاتل مهملًا دون تمييز.

(٣) وينعته عادة بالواقدي، وأسند إلى تفسيره باسم تفسير الواقدي. ينظر: المقدمة ص٧٨، وهو غير محمد بن عمر الواقدي (ت:٢٠٧هـ) صاحب الأخبار والمغاري المشهور، فليُتَنَبَّه. وينظر: تفسير أتباع التابعين ص٢٤٠.

(٤) ينظر ـ مثلًا ـ: تفسير الثعلبي ٤/ ٣٥٩، التعليق (٢).

(٥) مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور ص٧٦، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/ ٣٨٦.

رسائل في جامعة أم القرى في تحقيق تفسير الثعلبي؛ فاستدعى ظهور هذا التحقيق مراجعة ما أثبتناه من طبعة عاشور والساعدي على هذه الطبعة خصوصًا ما انفرد به الثعلبي، لكننا أبقينا العزو إلى طبعة دار إحياء التراث العربي، ولم نعز إلى طبعة دار التفسير؛ لوجود اختلاف من زيادة أو نحو ذلك مما يتطلب جردها من جديد؛ فما لم يوجد في طبعة دار التراث العربي فهو من طبعة دار التفسير.

١٣ - «تفسير البغوي» «معالم التنزيل» (ت:٥١٦هـ):

وهو مختصر تفسير الثعلبي كما سبق، وقد ساق أسانيده إلى مصادره في مقدمة تفسيره، كما صنع الثعلبي؛ فكان منهجنا في العزو إليه كما سبق في منهج العزو إلى تفسير الثعلبي.

ثانيًا: التفاسير المفقودة وما في حكمها:

أودع السيوطي في الدر المنثور مرويات عديدة من تفاسير مسندة مفقودة أو لا يعلم أنها موجودة[١]؛ فحفظ لنا كثيرًا مما تضمنته، وقد ذكرنا طرقها، وزوائد على ما أورده من تلك الكتب، مما وجدناه مسندًا في تفسير ابن كثير معزوًّا إليها، ومما أورده الحافظ ابن حجر من هذه التفاسير في وصل معلقات صحيح البخاري أو لمناسبة أخرى، وذلك في كتابيه تغليق التغليق، وفتح الباري[٢]، وقد استغنينا عن جرد الفتح بما استخرجه د. عبد المجيد الشيخ عبد الباري في أطروحته الجامعية المطبوعة بعنوان «الروايات التفسيرية في فتح الباري: جمعًا ودراسة».

ومن أهم تلك الكتب المفقودة:

١ - «تفسير سفيان بن عيينة» (ت:١٩٨هـ):

ذكره السيوطي من موارده[٣]، كما اعتمده الثعلبي في مصادر تفسيره، وساق

---

(١) وقد ساق أهم تلك الكتب في مقدمة الدر المنثور، ينظر: مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع، تحقيق: د. حازم حيدر ص٢٥٧، ضمن بحوث العدد الأول من مجلة البحوث والدراسات القرآنية.

(٢) وتميز الفتح بأنه كشف لنا عن مصدر بعض معلقات التفسير المبهمة في صحيح البخاري، وتبين أن كثيرًا منها ليس من أقوال مفسري السلف من التابعين، وإنما هو لبعض اللغويين، لا سيما أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ).

(٣) ينظر: مقدمة تفسير الدر المنثور بين المخطوط والمطبوع، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع١، ص٢٥٣.

إسناده إليه في مقدمته[١]، وبعضه موجود في التفاسير المسندة الكبيرة، كتفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، ومن أهمها تفسير إسحاق البستي، الذي عني بإيراد تفسير سفيان رواية ودراية من طريق تلميذه ابن أبي عمر العدني كما تقدم.

٢ ـ «تفسير الفريابي» (ت:٢١٢هـ):

محمد بن يوسف الفريابي من تلاميذ السفيانين، ومن أكبر شيوخ البخاري، وهو من طبقة صغار أتباع التابعين، قال الحافظ ابن حجر عن تفسيره: «وهو كتاب صغير نفيس، ومصنفه من أكابر شيوخ البخاري»[٢]، وذكر السيوطي أن أغلب ما أورده في تفسيره عن مجاهد، وقلَّ ما أورده عن ابن عباس[٣]، وهذا ملاحظ لمن تتبع ما عزاه السيوطي إليه في الدر المنثور، ولذلك اعتمد الحافظ ابن حجر عليه كثيرًا في كتابيه الفتح والتغليق أثناء وصل روايات تفسير مجاهد المعلقة في صحيح البخاري.

٣ ـ «تفسير آدم بن أبي إياس العسقلاني» (ت:٢٢٠هـ):

تقدم أن بعض المعاصرين يرى أنه هو التفسير المطبوع المسمى بتفسير مجاهد، وقد ذكره السيوطي في موارد الدر المنثور، وبيَّن أنه لم يره، وأنه استخرجه من تفسير ابن جرير[٤].

٤ ـ «تفسير عبد بن حميد» (ت:٢٤٩هـ):

أحد التفاسير الأربعة التي قال عنها الحافظ ابن حجر: «قلَّ أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين»[٥]، وهي تفاسير عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، والناظر في الدر المنثور يجد مصداق ذلك[٦].

---

(١) ينظر: مقدمة تفسير الكشف والبيان، تحقيق: خالد العنزي ص٨٢.

(٢) تغليق التغليق ٤/ ٧٠.

(٣) الإتقان ٤/ ٢١١.

(٤) ينظر: مقدمة تفسير الدر المنثور بين المخطوط والمطبوع، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع١، ص٢٥٤.

(٥) العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٠٣.

(٦) وقد حاول الدكتور محمد عبد الله الخضيري إحصاء مرويات هذه الكتب، فتوصل إلى وجود (١١١١٦) رواية للطبري، و(١١٢٨٢) رواية لابن أبي حاتم، و(٨٩٨٨) رواية لابن المنذر، و(٧٩٥٣) رواية لعبد بن حميد، بينما لم تبلغ مرويات ابن مردويه سوى (٤٦٥٢). ينظر: الإمام ابن مردويه ومنهجه في التفسير، د. محمد عبد الله الخضيري، مجلة الدراسات القرآنية ص٤٢.

وهذا التفسير في حكم المفقود؛ فلم يوجد منه الآن إلا آثار قليلة في هامش مخطوطة لتفسير ابن أبي حاتم، صدرت مطبوعة بعنوان «قطعة من تفسير عبد بن حميد»[1]، وهي آثار مقتطفات - كما قال محققها - من تفسير آيات في سورة آل عمران وآيات في سورة النساء، وليست آثارًا متوالية من تفسير عبد بن حميد.

وقد تميز تفسير عبد بن حميد باعتنائه بالقراءات ورواياتها المسندة.

٥ - «تفسير أبي الشيخ ابن حيان الأصبهاني» (ت:٣٦٩هـ):

من أشهر كتب التفسير المأثور، وهو من موارد السيوطي في الدر المنثور، وله كتاب آخر مطبوع نقل عنه السيوطي كثيرًا في الدر، وهو كتاب «العظمة»[2].

٦ - «تفسير ابن مردويه» (ت:٤١٠هـ):

وهو أبو بكر، أحمد بن موسى، الأصفهاني: وقد تميز باعتماده كثيرًا على الآثار المرفوعة في التفسير؛ فالظاهر أنه أكبر مصدر للتفسير النبوي بنوعيه الصريح وغير الصريح، لكنه أورد فيه كثيرًا من الأحاديث المنكرة والموضوعة.

وفي المقابل قلَّ لديه تفسير الصحابة، ولم يعتمد تفسير التابعين وأتباعهم إلا نادرًا[3].

وقد نقلنا عنه في الموسوعة بواسطة «تفسير ابن كثير».

❁ ثالثًا: كتب الحديث:

وهي على أنواع:

١ - كتب الحديث الجامعة:

ومن أهمها:

١ - «مصنف عبد الرزاق الصنعاني» (ت:٢١١هـ):

وقد حوى ثروة تفسيرية كبيرة عن الصحابة والتابعين؛ لا سيما فيما يتعلق بآيات الأحكام.

---

(١) بتحقيق: مخلف بنيه العرف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

(٢) مطبوع بتحقيق: الدكتور رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ.

(٣) ينظر: الإمام ابن مردويه ومنهجه في التفسير، د. محمد عبد الله الخضيري، مجلة الدراسات القرآنية ص٤٢، ٤٣.

٢ ـ «سنن سعيد بن منصور» (ت:٢٢٧هـ):

وقد ضمَّت كتابًا كبيرًا في التفسير اعتنى فيه بتفسير الصحابة والتابعين إضافة إلى الأحاديث المرفوعة[١]. قال السيوطي في مقدمة «الدر المنثور»: «له: «السنن» وفيها باب عظيم في التفسير يجيء نحو مجلد»[٢].

٣ ـ «مصنف ابن أبي شيبة» (ت:٢٣٤هـ):

وقد حوى ثروة تفسيرية كبيرة عن الصحابة والتابعين لا سيما فيما يتعلق بآيات الأحكام.

٤ ـ «مسند الإمام أحمد» (ت:٢٤١هـ).

٥ ـ «صحيح البخاري» (ت:٢٥٦هـ):

وقد أضافت الموسوعة على الدر المنثور معلقات البخاري من تفاسير الصحابة والتابعين وأتباعهم؛ لأن السيوطي لم يورد المعلقات، فأوردنا المعلقات التي عُلِّقت اختصارًا، ومن أهمها معلقات البخاري التي وصلها الحافظ ابن حجر في كتابيه تغليق التعليق وفتح الباري، كما استفدنا من الفتح تعيين مفسري السلف الذين أبهمهم البخاري في معلقاته.

٦ ـ «السنن الكبرى» للنسائي (ت:٣٠٣هـ):

وفيه كتاب كبير في التفسير، وقد طبع مفردًا بعنوان «تفسير النسائي»[٣].

٧ ـ «السنن الكبرى» للبيهقي (ت:٤٥٨هـ):

وهو من أجمع كتب السُّنَّة، كما أنه من أكبر مصادر السيوطي في الدر، وإذا أطلق «أخرجه البيهقي» فإنه يعنيه غالبًا.

---

(١) طبع مفردًا محققًا في ثماني مجلدات على ثلاث دفعات:

الأولى: أربع مجلدات: من أول القرآن إلى سورة المائدة؛ بتحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، عام ١٤١٤هـ.

الثانية: المجلد الخامس: من سورة الأنعام إلى سورة الرعد؛ بتحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، عام ١٤١٧هـ.

الثالثة: ثلاث مجلدات، من سورة إبراهيم إلى آخر القرآن؛ بتحقيق فريق من الباحثين؛ بإشراف: أ.د. سعد بن عبد الله آل حميد، ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، عام ١٤٣٣هـ.

(٢) مقدمة الدر المنثور، تحقيق: الدكتور حازم حيدر ص٢٥٥.

(٣) بتحقيق: سيد الحليمي وصبري الشافعي، نشر: مكتبة السُّنَّة بالقاهرة، عام ١٤١٠هـ في مجلدين.

٢ ـ كتب ابن أبي الدنيا (ت:٢٨١هـ):

وهي أجزاء حديثية في الزهد والآداب والسلوك، وفيها آثار تفسيرية كثيرة، وقد ذكرها السيوطي في مصادر الدر المنثور، وذكر أن له مائة مصنف رآها[١]، كما أننا استخرجنا منها زوائد على ما أورده السيوطي منها، كذلك استفدنا منها في وصل بعض الآثار التي عزاها السيوطي إلى كتب مفقودة وبيان طرقها، وقد طبعت متفرقة كما صنفها ابن أبي الدنيا، كما طبع أكثرها في مجاميع باسم «موسوعة ابن أبي الدنيا» ونحوه من الأسماء[٢]، وسيأتي ذكرها في مسرد مصادر الموسوعة.

٣ ـ كتب الزهد:

وهي مصادر تحوي آثارًا نفيسة عن السلف في التفسير؛ لا سيما من اهتم منهم بالوعظ والإرشاد، والترغيب والترهيب، كالحسن البصري.

وكتب الزهد التي أوردناها لجمع آثار السلف في التفسير هي:

١ ـ «الزهد والرقائق» لعبد الله بن المبارك (ت:١٨١هـ).

٢ ـ «الزهد» للمعافي بن عمران (ت:١٨٥هـ).

٣ ـ «الزهد» لوكيع بن الجراح (ت:١٩٧هـ).

٤ ـ «الزهد» لأسد بن موسى (ت:٢١٢هـ).

٥ ـ «الزهد» للإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) وزوائده لابنه عبد الله (ت:٢٩٠هـ).

٦ ـ «الزهد» لهناد بن السري (ت:٢٤٣هـ).

٧ ـ «الزهد» لأبي حاتم الرازي (ت:٢٧٧هـ).

٨ ـ «الزهد» لابن أبي الدنيا (ت:٢٨١هـ).

٩ ـ «الزهد» لابن أبي عاصم (ت:٢٨٧هـ).

١٠ ـ «الزهد» للبيهقي (ت:٤٥٨هـ).

٤ ـ كتب المعاجم:

ومن أهمها معاجم الطبراني (ت:٣٦٠هـ) الثلاثة؛ لا سيما المعجم الكبير، وهو المراد إذا أطلق: «أخرجه الطبراني»، وقد استقى منه السيوطي كثيرًا من آثار الدر المنثور، ونحن بدورنا استخرجنا منها زوائد على ما أورده السيوطي منها.

---

(١) مقدمة الدر المنثور ص٢٦٢.

(٢) وقد اعتمدنا على المجموع الذي صدر عن المكتبة العصرية ببيروت في تسعة مجلدات.

٥ ـ كتب الزوائد:

وقد رجعنا في ذلك إلى مجمع الزوائد للهيثمي، والمطالب العالية لابن حجر (قسم التفسير منه).

٦ ـ الأمالي والأجزاء والفوائد والمشيخات:

واعتمدنا في ذلك على ما جمعه نبيل سعد الدين جرار، في كتابه «الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء»، وهو عبارة عن زوائد الأمالي والفوائد والمشيخات من الأحاديث المرفوعة، على الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد، وقد جمعه من زهاء ٣٤٦ كتابًا وجزءًا حديثيًا[١]؛ فلم يورد زوائد تلك الكتب من الآثار الموقوفة على الصحابة، والمقطوعات عمن دونهم، وقد اكتفينا بجرد هذا الكتاب، مع هذا، ولم نجرد مصادره لاستخراج زوائد تلك الكتب من الآثار التفسيرية الموقوفة على الصحابة، والمقطوعات عمن دونهم، على الدر المنثور؛ لكثرة هذه الأجزاء، وقلة الآثار غير المرفوعة فيها، والتفسيرية منها قليل، والزوائد من التفسيرية على ما ورد في الدر المنثور ـ إن وجدت ـ قليل من قليل من قليل؛ فجرد تلك الكتب عمل كثير، وفائدته مظنونة، وإن حصلت فإنها تكون قليلة جدًّا.

❁ رابعًا: كتب السيرة والتراجم والتواريخ:

١ ـ كتب السيرة والشمائل:

وأهم تلك الكتب ما طبع من سيرة ابن إسحاق[٢]، ومختصرها المشهور بسيرة ابن هشام، وقد نقلنا منها كثيرًا من أقوال محمد بن إسحاق (ت:١٥٣هـ) ومروياته في التفسير.

٢ ـ كتب التراجم والتواريخ:

وأهم تلك الكتب:

١ ـ «حلية الأولياء»، لأبي نعيم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، وفيها آثار تفسيرية كثيرة.

---

(١) ينظر: مقدمة الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء ١/ ٧ ـ ٦٤.

(٢) طبع ما تبقى من سيرة ابن إسحاق لأول مرة بتحقيق وتعليق: محمد حميد الله، في الرباط بمعهد الدراسات للأبحاث والتعريب، ١٩٧٦م. ثم بتحقيق: د. سهيل زكار، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م، بدار الفكر في بيروت.

٢ ـ «تاريخ دمشق»، لابن عساكر (ت:٥٧١هـ)، وفيه ثروة تفسيرية كبيرة عن مفسري السلف.

مسرد لمصادر
موسوعة التفسير المأثور

❁ أولًا: كتب التفسير المسندة:

١ ـ «**تفسير مجاهد**»: مجاهد بن جبر المخزومي (ت:١٠٣هـ)؛ تحقيق: د. محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة: مصر، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٢ ـ «**تفسير مقاتل بن سليمان**»: مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)؛ تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ٥ج.

٣ ـ «**تفسير سفيان الثوري**»: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت:١٦١هـ) رواية: أبي جعفر محمد عن أبي حذيفة النهدي عنه؛ تصحيح: امتياز علي عرشي، المكتبة الرضوية بإعانة وزارة المعارف، مطبعة هندوستان: راضارامبور، ١٣٨٥هـ، ٥٢٦ ص.

٤ ـ «**تفسير يحيى بن يمان**» (ت:١٨٩هـ)، و«**نافع بن أبي نعيم القاري**» (ت:١٦٩هـ)، و«**مسلم بن خالد الزنجي**» (ت:١٧٩هـ)، و«**عطاء الخراساني**» (ت:١٣٥هـ): رواية أبي جعفر محمد بن أحمد الرملي (؟)؛ تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، ١٩٠ص.

٥ ـ «**تفسير القرآن**» (وبعض ما يتعلق بعلوم القرآن من الجامع في الحديث): عبد الله بن وهب بن مسلم المصري (ت:١٩٧هـ)، رواية سحنون بن سعيد (ت:٢٤٠هـ)، تحقيق وتعليق: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ٢٠٠٣م ـ ٣ج. (فيه تفسير آيات غير مرتبة، وقد عرض المحقق الآيات المفسرة في فهرس خاص حسب ترتيب القرآن مشيرًا إلى رقم الفقرات أو الآثار المفسرة في الكتاب، وقد جاء في الجزء الأخير وهو الجزء الثالث من المطبوع أبواب في علوم القرآن؛ مثل: ترغيب القرآن، واختلاف حروف القرآن، والناسخ والمنسوخ وغيرها).

٦ ـ «**تفسير يحيى بن سلام**» [من سورة النحل إلى سورة الصافات]: يحيى بن سلام التيمي البصري القيرواني (ت:٢٠٠هـ)؛ تحقيق: هند شلبي، دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠٤م، ٢ج.

٧ ـ **«معاني القرآن»**: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)؛ تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ـ ٣ج. (فيه إسناد كما في ١/ ٣٠٢).

٨ ـ **«تفسير القرآن»**: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١هـ)؛ تحقيق: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ٤ج في ٣مج؛ أحدها فهارس.

٩ ـ **«قطعة من تفسير عبد بن حميد»**: عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت:٢٤٩هـ)؛ اعتنى به: مخلف بنيه العرف، دار ابن حزم: بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، ١٣٧ص.

١٠ ـ **«أحكام القرآن»**: إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت:٢٨٢هـ)؛ تحقيق: عامر حسن صبري، دار ابن حزم: بيروت، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ٢٩٠ص، (سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية؛ ٣٤).

١١ ـ **«تفسير النسائي»**: أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)؛ تحقيق: سيد الحليمي وصبري الشافعي ـ مكتبة السُّنَّة: القاهرة، ١٤١٠هـ، ٢ج.

١٢ ـ **«تفسير البستي»**: إسحاق بن إبراهيم البستي (ت:٣٠٧هـ)؛ تحقيق: عوض بن محمد العمري، وعثمان معلم محمود، رسالتان علميتان في قسم التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٣ ـ **«جامع البيان في تفسير القرآن»**: محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

○ تحقيق: محمود محمد شاكر، مراجعة: أحمد محمد شاكر، دار المعارف: مصر، ١٩٦١ ـ ١٩٦٩م ـ ١٦ج. (وصل التحقيق إلى الآية ٢٧ من سورة إبراهيم، ولم يكمل).

○ تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب: الرياض، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، ٢٦ج.

١٤ ـ **«معاني القرآن وإعرابه»**: إبراهيم بن السري الزجاج (ت:٣١١هـ)؛ تحقيق: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشؤون المطابع: القاهرة، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م، ٣ج.

١٥ ـ **«تفسير القرآن»**: محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت:٣١٩هـ)؛ تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر: المدينة النبوية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ٢ج. (القطعة التي وصلتنا منه، من الآية (٢٧٢) من سورة البقرة إلى الآية (٩٢) من سورة النساء).

١٦ـ **«أحكام القرآن الكريم»**: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت:٣٢١هـ)؛ تحقيق: سعد الدين أونال، منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي: استانبول، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ٢ج.

١٧ ـ **«تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين»**: أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت:٣٢٧هـ).

○ حقَّقه وخرَّج أحاديثه: أحمد عبد الله العماري الزهراني (ج١)، حكمت بشير ياسين (ج٢)، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، ٢ج؛ ٢٨سم. (ج١: القسم الأول من سورة البقرة، ج٢: القسم الأول من سورة آل عمران).

○ تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ١٤ج.

١٨ ـ **«معاني القرآن الكريم»**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)؛ تحقيق: محمد علي الصابوني، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث بجامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ، ٦ج.

١٩ ـ **«أحكام القرآن»**: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت:٣٧٠هـ)؛ تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ٥ج.

٢٠ ـ **«تفسير القرآن العزيز»** (مختصر تفسير يحيى بن سلام): أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت:٣٩٩هـ)؛ تحقيق: حسين عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، ٥ج.

٢١ ـ **«الكشف والبيان في تفسير القرآن»**: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)؛ دراسة وتحقيق: أبي محمد ابن عاشور؛ مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، ٩ج.

○ تحقيق ودراسة: مجموعة من الباحثين في رسائل جامعية ـ دار التفسير: جدة، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م ـ ٣٣ج.

٢٢ ـ «**أحكام القرآن**»: للإمام الشافعي، جمعها: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تقديم: محمد زاهد الكوثري، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، ٢ج.

٢٣ ـ «**الوسيط في تفسير القرآن المجيد**»: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت:٤٦٨هـ)؛ تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م ـ ٤ج، ٢٣٨٤ص.

٢٤ ـ «**لباب التأويل في معالم التنزيل**»: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت:٥١٦هـ)؛ تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان الحرش، دار طيبة: الرياض، ١٤١٢هـ، ٨ج.

٢٥ ـ «**تفسير القرآن العظيم**»: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي؛ تحقيق: سامي محمد السلامة، دار طيبة: الرياض، الإصدار الثاني الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦ ـ «**الدر المنثور في التفسير المأثور**»: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٧ ـ «**جامع التفاسير في كتب الحديث**»: خالد بن عبد القادر آل عقدة، دار طيبة: الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

❁ ثانيًا: كتب علوم القرآن المسندة:

٢٨ ـ «**كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى**»: قتادة بن دعامة السدوسي (ت:١١٧هـ)؛ تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ٦٨ص. ضمن أربعة كتب في الناسخ والمنسوخ؛ وهي بالإضافة إلى كتاب قتادة ـ حسب ترتيب ورودها في المجموع ـ:

ـ «المصفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ» لعبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ) ـ ٧٢ص.

ـ «ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه» لهبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم المعروف بشرف الدين ابن البارزي (ت:٧٣٨هـ) ـ ٦٧ص.

٢٩ ـ «الناسخ والمنسوخ» لمحمد بن مسلم ابن شهاب الزهري (ت:١٢٤هـ) ـ ٣٦ص. وهو الرابع في المجموع السابق.

٣٠ ـ «**الناسخ والمنسوخ**»: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ)؛ تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤١١هـ، ٤١٢ص.

٣١ ـ «**فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**»: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ)؛ تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، وزارة الأوقاف المغربية، ١٩٩٥م، ٢ج.

٣٢ ـ «**كتاب العقل وفهم القرآن**»: الحارث بن أسد المحاسبي (ت:٢٤٣هـ)؛ تحقيق: حسين القوتلي، دار الفكر: بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ٥٣١ص.

٣٣ ـ «**فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة**»: محمد بن أيوب بن الضريس البجلي الرازي (ت:٢٩٥هـ)؛ تحقيق: مسفر سعيد دماس الغامدي، دار حافظ: جدة، ١٤٠٨هـ، ٢٢٠ص.

٣٤ ـ «**فضائل القرآن**»: جعفر بن محمد الفريابي (ت:٣٠١هـ)؛ تحقيق: يوسف عثمان فضل الله، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، ٣١١ص.

٣٥ ـ «**المصاحف**»: أبو بكر عبد الله بن أبي داود (ت:٣١٦هـ)؛ تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢ج، ٩٤٨ص.

٣٦ ـ «**إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**»: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري (ت:٣٢٨هـ)؛ تحقيق: محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقي التعاونية: دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م، ٢ج.

٣٧ ـ «**الناسخ والمنسوخ**»: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)؛ تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٨ ـ «**القطع والائتناف**»: أحمد بن محمد النحاس؛ تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣٩ ـ «**أخلاق أهل القرآن**»: لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري؛ تحقيق: محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٠ ـ «**قوارع القرآن وما يستحب أن لا يُخلَّ بقراءته كل يوم وليلة**»: محمد بن يحيى بن الحسن الجوري النيسابوري (ت:٤٢٧هـ)؛ تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف: الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٤١ ـ «**المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**»: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:٤٤٤هـ)؛ حقق نصوصه وعلّق حواشيه: محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، دار عمار: عمّان، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ٢٦٨ص.

٤٢ ـ «**أسباب النزول**»: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت:٤٦٨هـ)؛ رواية بدر الدين أبي نصر محمد بن عبد الله الأرغياني (ت:٥٢٩هـ)؛ حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: ماهر بن ياسين الفحل، دار الميمان: الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ٨٤٨ص.

٤٣ ـ «**نواسخ القرآن**»: عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)؛ تحقيق: محمد أشرف علي المليباري، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، ٥٧١ص.

❁ ثالثًا: كتب العقيدة المسندة:

٤٤ ـ «**القدر وما ورد في ذلك من الآثار**»: عبد الله بن وهب بن مسلم المصري (ت:١٩٧هـ)؛ تحقيق: عمر بن سليمان الحفيان، دار العطاء: الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٥ ـ «**الإيمان**»: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ)؛ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف: الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٦ ـ «**الفتن**»: نعيم بن حماد المروزي (ت:٢٢٩هـ)؛ تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة التوحيد: القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٤٧ ـ «**الإيمان**»: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)؛ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٨ ـ «**الإيمان**»: محمد بن يحيى أبي عمر العدني (ت:٢٤٣هـ)؛ تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، الدار السلفية: الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٩ ـ «**خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**»: محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٠ ـ «**الرد على الجهمية**»: عثمان بن سعيد الدارمي (ت:٢٨٠هـ)؛ تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية: الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥١ ـ «**نقض الإمام أبي سعيد على المريسي**»: عثمان بن سعيد الدارمي؛ تحقيق: منصور بن عبد العزيز السماري، أضواء السلف: الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٢ ـ «**السُّنَّة**»: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ابن أبي عاصم) (ت:٢٨٧هـ)؛ تحقيق: أ. د. باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي: الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٣ ـ «**السُّنَّة**»: عبد الله بن أحمد بن حنبل (ابن الإمام) (ت:٢٩٠هـ)؛ تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار رمادي للنشر: الرياض.

٥٤ ـ «**السُّنَّة**»: محمد بن نصر المروزي (ت:٢٩٤هـ)؛ تحقيق: د. عبد الله بن محمد البصيري، دار العاصمة: الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٥ ـ «**العرش وما روي فيه**»: محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت:٢٩٧هـ)؛ تحقيق: محمد خليفة التميمي، مكتبة الرشد: الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٦ ـ «**القدر**»: جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي (ت:٣٠١هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٧ ـ «**التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ**»: محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت:٣١١هـ)؛ دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد: الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٨ ـ «**السُّنَّة**»: أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (ت:٣١١هـ)؛ دراسة وتحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية: الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٥٩ ـ «**البعث والنشور**»: أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ابن أبي داود صاحب السنن) (ت:٣١٦هـ)؛ تحقيق: الشيخ الحويني السلفي، مكتبة التراث الإسلامي: القاهرة، ط بدون.

٦٠ ـ «**الرد على من يقول القرآن مخلوق**»: أحمد بن سليمان بن الحسن النجاد (ت:٣٤٨هـ)؛ تحقيق: عبد السلام عمر علي.

٦١ ـ «**الشريعة**»: محمد بن الحسين الآجري (ت:٣٦٠هـ)؛ تحقيق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن: الرياض.

٦٢ ـ «**العظمة**»: عبد الله بن محمد بن جعفر (أبو الشيخ الأصبهاني) (ت:٣٦٩هـ)؛ دراسة وتحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة: الرياض.

٦٣ ـ «**الإبانة الكبرى**»: عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري (ت:٣٧٨هـ)؛ تحقيق: رضا غسان، دار الراية: الرياض.

٦٤ ـ «**إبطال التأويلات لأخبار الصفات**»: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء القاضي (ت:٣٨٠هـ)؛ تحقيق ودراسة: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف: الكويت.

٦٥ ـ «**الرؤية**»: علي بن عمر الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)؛ تحقيق: إبراهيم محمد العلي، وأحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار: الأردن، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٦ ـ «**النزول**»: علي بن عمر الدارقطني؛ تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٧ ـ «**الصفات**»: علي بن عمر الدارقطني؛ تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. (مطبوع مع النزول).

٦٨ ـ «**كتاب الإيمان**»: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (ت:٣٩٥هـ)؛ تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٩ ـ «**كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد**»: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده؛ تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، دار العلوم والحكم: سوريا، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٠ ـ «**الرد على الجهمية**»: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده؛ تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧١ ـ «**رؤية الله**»: عبد الرحمن بن عمر المعروف بابن النحاس (ت:٤١٦هـ)؛ تحقيق: د. علاء الدين علي رضا، دار المعراج الدولية للنشر: الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٧٢ ـ **«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»**: هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت:٤١٨هـ)؛ تحقيق: د. أحمد سعد الغامدي، دار طيبة: الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٣ ـ **«كرامات أولياء الله»**: هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت:٤١٨هـ)؛ تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٤ ـ **«السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها»**: عثمان بن سعيد المقرئ الداني (ت:٤٤٤هـ)؛ تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة: الرياض.

٧٥ ـ **«إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين»**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: المكتب السلفي لتحقيق التراث الإسلامي، مكتبة التراث الإسلامي: القاهرة.

٧٦ ـ **«الأسماء والصفات»**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي؛ قدم له: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي للتوزيع: جدة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٧ ـ **«الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة: الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧٨ ـ **«البعث والنشور»**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٩ ـ **«الجامع لشعب الإيمان»**: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ حققه وراجع نصوصه وخرَّج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي: الهند.

٨٠ ـ **«حياة الأنبياء في قبورهم»**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ بتعليق: محمد محمد الخانجي البوسنوي، مطبعة التضامن الأخوي: مصر، ط١، ١٣٤٩هـ.

٨١ ـ **«القضاء والقدر»**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: صلاح الدين بن عباس شكر، مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٨٢ ـ **«الرد على من يقول ﴿الٓمٓ﴾ حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله ﷻ»**: عبد الرحمن بن محمد بن منده (ت:٤٧٠هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة: الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨٣ ـ **«ذم الكلام وأهله»**: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت:٤٨١هـ)؛ تحقيق: أبي جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية.

٨٤ ـ **«الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة»**: إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني (ت:٥٣٥هـ)؛ تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية: الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٨٥ ـ **«إثبات صفة العلو»**: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ)؛ تحقيق: د. أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مؤسسة علوم القرآن: بيروت، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٨٦ ـ **«العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها»**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ اعتنى به: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف: الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

رابعًا: كتب الحديث المسندة:

▫ الصحاح والمستخرجات:

٨٧ ـ **«صحيح البخاري»**: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت:٢٥٦هـ)؛ ضبطه ورقمه وذكر تكرار مواضعه وشرح ألفاظه وجمله وخرّج أحاديثه في «صحيح مسلم» ووضع فهارسه: د. مصطفى ذيب البغا، دار ابن كثير: دمشق، بيروت، اليمامة.

○ عزو المعلقات للكتب المسندة: طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، اعتنى به: عز الدين ضلّي وعماد الطيار وياسر حسن.

٨٨ ـ **«صحيح مسلم»**: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، دار ابن حزم: بيروت (مصورة عن الطبعة التركية، بترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي) ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٨٩ ـ **«صحيح ابن خزيمة» (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ)**: محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت:٣١١هـ)، ومعه «ذيل مختصر المختصر» للمحقق؛ حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. ماهر ياسين الفحل، قدّم له: د. أحمد معبد عبد الكريم؛ إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق: الفريق العلمي لمشروع موسوعة جامع السُّنَّة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٩٠ ـ **«مختصر الأحكام: مستخرج الطوسي على جامع الترمذي»**: أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت:٣١٢هـ)؛ تحقيق: عصام موسى هادي، مؤسسة الريان ودار الدليل الأثرية: الجبيل، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩١ ـ **«مستخرج أبي عوانة»**: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت:٣١٦هـ)؛ تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٩٢ ـ **«صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»**: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٣ ـ **«المستدرك على الصحيحين»**: محمد بن عبد الله الحاكم (ت:٤٠٥هـ)؛ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩٤ ـ **«المستخرج على صحيح مسلم»**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)؛ تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط بدون.

٩٥ ـ **«الأحاديث المختارة، أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما»**: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الحنبلي المقدسي (ت:٦٤٣هـ)؛ دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي: مكة المكرمة، ط٥، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩٦ ـ **«فتح الباري بشرح صحيح البخاري»**: أحمد بن علي ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)؛ حققه محب الدين الخطيب؛ راجعه وصحح تجاربه وأشرف على طبعه: قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية: القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ١٤مج؛ ٢١ × ٢٨ سم.

□ **السنن والموطآت:**

٩٧ ـ «**موطأ مالك**»: مالك بن أنس الأصبحي (ت:١٧٩هـ) برواية يحيى بن يحيى الليثي؛ تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٨ ـ «**السنن المأثورة**»: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت:٢٠٤هـ)؛ رواية أبي جعفر الطحاوي الحنفي عن خاله إسماعيل بن يحيى المزني تلميذ الشافعي، وثَّق نصوصه، وخرَّج أحاديثه، ووضع فهارسه وعلق عليه: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٩ ـ «**سنن سعيد بن منصور**»: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت:٢٢٧هـ)؛ تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي: الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ «**سنن سعيد بن منصور**»: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني؛ تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الألوكة للنشر: الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

١٠٠ ـ «**سنن الدارمي**»: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي (ت:٢٥٥هـ)؛ تحقيق: فواز زمرلي وخالد العلمي، دار الريان: القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠١ ـ «**سنن ابن ماجه**»: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت:٢٧٣هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١.

١٠٢ ـ «**سنن أبي داود**»: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٠٣ ـ «**جامع الترمذي**»: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره؛ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١.

١٠٤ ـ «**سنن النسائي الكبرى**»: أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت:٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٥ ـ «**منتقى ابن الجارود**»: عبد الله بن علي ابن الجارود النيسابوري (ت:٣٠٧هـ)؛ تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٦ ـ «**سنن الدارقطني**»: علي بن عمر الدارقطني، عالم الكتب: بيروت.

١٠٧ ـ «**المدخل إلى السنن الكبرى**»: أحمد بن الحسين البيهقي؛ دراسة تحقيق: أ. د. محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، أضواء السلف: الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٠٨ ـ «**السنن الكبير**»: أحمد بن الحسين البيهقي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية: القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٩ ـ «**معرفة السنن والآثار**»: أحمد بن الحسين البيهقي؛ تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية: باكستان، دار قتيبة: دمشق، بيروت، دار الوعي: حلب، القاهرة، دار الوفاء: المنصورة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

□ **المسانيد:**

١١٠ ـ «**مسند ابن المبارك**»: عبد الله بن المبارك (ت:١٨٠هـ)؛ تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

١١١ ـ «**مسند الطيالسي**»: سليمان بن داود بن الجارود (ت:٢٠٤هـ)؛ تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر: مصر، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١١٢ ـ «**مسند الإمام الشافعي**»: ترتيب: الأمير أبي سعيد سنجر بن عبد الله الناصري الجاولي؛ تحقيق: د. ماهر بن ياسين الفحل، دار غراس: الكويت، ط١، ١٤٢٥هـ.

١١٣ ـ «**مسند الحميدي**»: عبد الله بن الزبير الحميدي القرشي (ت:٢١٩هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون: دمشق، دار المغني: الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١١٤ ـ «**مسند ابن الجعد**»: أبو الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت:٢٣٠هـ)؛ جمعه تلميذه أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي؛ تحقيق ودراسة: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، مكتبة الفلاح: الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١٥ ـ «**مسند ابن أبي شيبة**»: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)؛ تحقيق: عادل يوسف الغزاوي، وأحمد فريدي المزيدي، دار الوطن: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١١٦ ـ «**مسند إسحاق بن راهويه**»: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (ت:٢٣٨هـ)؛ تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق حسين بر البلوشي، مكتبة الإيمان: المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١١٧ ـ «**مسند الإمام أحمد**»: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

١١٨ ـ «**مسند عبد بن حميد**»: عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت:٢٤٩هـ)؛ تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية: الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٩ ـ «**البحر الزخار المعروف بمسند البزار**»: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت:٢٩٢هـ)؛ تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م. والأجزاء (١٠ ـ ١٣) من تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم: المدينة، ط١، ٢٠٠٣م.

١٢٠ ـ «**مسند الروياني**»: محمد بن هارون الروياني (ت:٣٠٧هـ)، وبذيله «المستدرك من النصوص الساقطة» [وهو من عمل المحقق]؛ ضبطه وعلّق عليه: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة: مصر، ط٢، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٢١ ـ «**مسند أبي يعلى الموصلي**»: أحمد بن علي بن المثنى (ت:٣٠٧هـ)؛ تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية: دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢٢ ـ «**مسند السراج**»: محمد بن إسحاق السراج (ت:٣١٣هـ)؛ حققه: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية: فيصل آباد، باكستان.

١٢٣ ـ «**مسند الشاشي**»: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت:٣٣٥هـ)؛ تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٢٤ ـ «**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**»: نور الدين علي بن سليمان ابن أبي بكر الهيثمي الشافعي (ت:٨٠٧هـ)؛ تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢٥ ـ «**المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية (قسم التفسير)**»: لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: محمد بن ظافر الشهري، دار العاصمة، ودار الغيث.

□ **المصنفات والجوامع:**

١٢٦ ـ «**الجامع**»: لمعمر بن راشد الأزدي (ت:١٥٤هـ)؛ تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٧ ـ «**مصنف عبد الرزاق**»: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١هـ)؛ تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٨ ـ «**مصنف ابن أبي شيبة**»: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)؛ محمد عوامة، شركة دار القبلة: جدة، مؤسسة علوم القرآن: دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٢٩ ـ «**نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**»: لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر المعروف بالحكيم الترمذي (ت:٣٢٠هـ)؛ إسماعيل إبراهيم عوض، مكتبة الإمام البخاري: القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

□ **المعاجم والمشيخات:**

١٣٠ ـ «**معجم ابن الأعرابي**»: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت:٢٣١هـ)؛ تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي: الدمام، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٣١ ـ «**أخبار الشيوخ وأخلاقهم**»: أبو بكر أحمد بن محمد المرُّوذي (ت:٢٧٥هـ)؛ تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية: لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٣٢ ـ «**معجم الصحابة**»: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت:٣٥١هـ)؛ تحقيق: صلاح سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٣٣ ـ «**المعجم الصغير**»: سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٣٤ ـ «**المعجم الأوسط**»: سليمان بن أحمد الطبراني؛ تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين: القاهرة، ط بدون، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٥ ـ «**المعجم الكبير**»: سليمان بن أحمد الطبراني؛ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف: العراق، مطبعة الأمة: بغداد، (سلسلة إحياء التراث الإسلامي، ٣١)، ما عدا الأجزاء ١٣، ١٤، قطعة من ٢١، فقد طبع بتحقيق فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي.

□ **الأمالي والأجزاء:**

١٣٦ ـ «**الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء**»: نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف: الرياض. ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

□ **علوم الحديث:**

١٣٧ ـ «**اختلاف الحديث**»: للإمام محمد بن إدريس الشافعي؛ تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء: المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م [طبع ضمن كتاب الأم].

١٣٨ ـ «**غريب الحديث**»: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي؛ تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف ـ مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث: مصر، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣٩ ـ «**المراسيل مع الأسانيد**»: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني؛ دراسة وتحقيق: الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان، دار القلم: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٠ ـ «**تأويل مختلف الحديث**»: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت:٢٧٦هـ)؛ تحقيق: سليم بن عيد الهلالي السلفي، دار ابن القيم: الرياض، دار ابن عفان: القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٤١ ـ «**غريب الحديث**»: إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت:٢٨٥هـ)؛ تحقيق: أ. د. سليمان العايد، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤٢ ـ «**ناسخ الحديث ومنسوخه**»: عمر بن أحمد ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)؛ تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، ط. بدون.

□ **الموضوعات:**

١٤٣ ـ «**الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**»: الحسين بن إبراهيم الجورقاني (ت:٥٤١هـ)، دار ابن حزم: بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٤٤ ـ «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**»: عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)؛ تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية: فيصل آباد، باكستان، ط١، ١٣٩٩هـ.

١٤٥ ـ «**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**»: عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي؛ تحقيق: نور الدين بن شكري بوياجيلار، أضواء السلف: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

❁ خامسًا: كتب الفقه المسندة:

١٤٦ ـ «**المدونة الكبرى**»: مالك بن أنس الأصبحي (ت:١٧٩هـ)؛ رواية: سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمٰن بن قاسم، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٤٧ ـ «**الرد على سير الأوزاعي**»: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت:١٨٢هـ)؛ عني بتصحيحه والتعليق عليه: أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية: حيدر آباد الدكن بالهند، ط١.

١٤٨ ـ «**الآثار**»: لمحمد بن الحسن الشيباني (ت:١٨٢هـ)؛ تحقيق: أ. د. أحمد بن عيسى المعصراوي، دار السلام: مصر، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٤٩ ـ «**السير**»: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري (ت:١٩٦هـ)؛ تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٠ ـ «**الأم**»: للإمام محمد بن إدريس الشافعي؛ تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء: المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٥١ ـ «**جماع العلم**»: للإمام محمد بن إدريس الشافعي؛ تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء: المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م [مطبوع ضمن الأم].

١٥٢ ـ «**الطهور**»: القاسم بن سلام؛ تحقيق: مسعد السعدني، دار الصحابة للتراث: طنطا، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٣ ـ «**شرح معاني الآثار**»: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت:٣٢١هـ)؛ تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق؛ مراجعة: د. يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٤ ـ «**شرح مشكل الآثار**»: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٥ ـ «**إبطال الحيل**»: عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي؛ تحقيق: د. سليمان بن عبد الله العمير، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥٦ ـ «**المحلى**»: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت:٤٥٦هـ)؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة النهضة: مصر.

١٥٧ ـ «**شرح السُّنَّة**»: للحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٦هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

❁ سادسًا: كتب السيرة والتاريخ والتراجم المسندة:

▫ السيرة والشمائل:

١٥٨ ـ «**السيرة النبوية**»: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني (ت:١٥١هـ)؛ تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٥٩ ـ «**السيرة النبوية**»: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت:٢١٣هـ)؛ تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، دار المعرفة: بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٠ ـ «**شمائل النبي ﷺ**»: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، أشرف عليه وراجعه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١.

١٦١ ـ «**دلائل النبوة**»: للحافظ أبي نعيم الأصفهاني؛ تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس، دار النفائس: بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٢ ـ «**دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**»: أحمد بن الحسين البيهقي؛ تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية: بيروت، دار الريان للتراث: القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

▫ مناقب الصحابة:

١٦٣ ـ «**فضائل الصحابة**»: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل؛ تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، منشورات جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٦٤ ـ «**فضائل عثمان بن عفان**»: عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري: جدة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٥ ـ «**فضائل الصحابة ومناقبهم**»: علي بن عمر الدارقطني؛ اعتنى به: محمد خليفة الرباح، مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٦٦ ـ «**فضائل فاطمة**»: عمر بن أحمد بن عثمان بن أيوب بن شاهين؛ تحقيق: أبي إسحاق الحويني، مكتبة الدعوة الإسلامية: مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٦٧ ـ «**معرفة الصحابة**»: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني؛ تحقيق: أ. د. عامر حسن صبري ـ مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٦٨ ـ «**معرفة الصحابة**»: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)؛ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن: الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

□ **التاريخ والتراجم:**

١٦٩ ـ «**الطبقات الكبير**»: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت:٢٣٠هـ)؛ تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٧٠ ـ «**أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**»: لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي (ت:٢٥٠هـ)؛ دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧١ ـ «**التاريخ الأوسط**»: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ دراسة تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٧٢ ـ «**المعرفة والتاريخ**»: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت:٢٧٧هـ)؛ حققه وعلق عليه: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٧٣ ـ «**الآحاد والمثاني**»: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ابن أبي عاصم) (ت:٢٨٧هـ)؛ تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية: الرياض، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٧٤ ـ «**أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**»: محمد بن إسحاق ابن العباس الفاكهي المكي (ت:٢٩٠هـ)؛ دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر: بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٧٥ ـ «**تاريخ واسط**»: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف ببحشل (ت:٢٩٢هـ)؛ تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧٦ ـ «**تاريخ الرسل والملوك**»: محمد بن جرير الطبري؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: مصر، ط٢.

١٧٧ ـ «**الضعفاء الكبير**»: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت:٣٢٢هـ)؛ قرأه وعلَّق عليه: د. مازن بن محمد السرساوي، نظر فيه وقدَّم له: الشيخ أبو إسحاق الحويني ود. أحمد معبد عبد الكريم، دار مجد الإسلام ومكتبة دار ابن عباس: مصر، المنصورة، ط٢، محرم ١٤٢٩هـ ـ سبتمبر ٢٠٠٨م.

١٧٨ ـ «**الكامل في الضعفاء**»: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)؛ تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، شارك في التحقيق: د. عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٧٩ ـ «**طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**»: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأنصاري (ت:٣٦٩هـ)؛ تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٨٠ ـ «**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**»: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨١ ـ «**ذكر أخبار أصبهان**»: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي.

١٨٢ ـ «**تاريخ بغداد**»: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي؛ تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٨٣ ـ «**تاريخ دمشق**»: علي بن الحسن بن هبة الشافعي المعروف بابن عساكر(ت:٥٧١هـ)؛ تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر: بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٨٤ ـ «**التدوين في أخبار قزوين**»: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت:٦٢٣هـ)؛ تحقيق: عزيز الله العطاردي.

١٨٥ ـ «**المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور**»: [لعبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي (ت:٥٢٩هـ)]، انتخبه: إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني (ت:٦٤١هـ)؛ تحقيق: محمد بن أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

❁ سابعًا: كتب الزهد والرقائق المسندة:

١٨٦ ـ «**الزهد والرقائق**»: عبد الله بن المبارك المروزي (ت:١٨٠هـ)؛ تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٨٧ ـ «**الزهد**»: المعافى بن عمران الموصلي (ت:١٨٥هـ)؛ تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٨٨ ـ «**الزهد**»: وكيع بن الجراح (ت:١٩٧هـ)؛ تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٨٩ ـ «**الزهد**»: أسد بن موسى (ت:٢١٢هـ)؛ تحقيق: أبي إسحاق الحويني، مكتبة التوعية الإسلامية، مكتبة الوعي الإسلامي، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٩٠ ـ «**الزهد**»: أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٩١ ـ «**الزهد**»: هناد بن السري (ت:٢٤٣هـ)؛ تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء: الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

١٩٢ ـ «**الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية**»: محمد بن إسماعيل البخاري؛ بتخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق: المملكة العربية السعودية، الجبيل، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٩٣ ـ «**الزهد**»: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي من منطقة سجستان المشهور بأبي داود (ت:٢٧٥هـ)؛ رواية: ابن الأعرابي عنه؛ تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، قدَّم له وراجعه: محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة: القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٩٤ ـ **«الزهد»**: أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي (ت:٢٧٧هـ)؛ تحقيق: منذر سليم محمود الدومي، دار أطلس للنشر والتوزيع: الرياض، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٩٥ ـ **«الزهد»**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم؛ تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية: الهند، بومباي، توزيع: دار الريان: القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ **«موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا»**: عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي، ابن أبي الدنيا (ت:٢٨١هـ)؛ دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، المكتبة العصرية: بيروت ـ ٩ج. تحتوي على الكتب التالية:

١٩٦ ـ «الإخلاص والنية».

١٩٧ ـ «الإخوان».

١٩٨ ـ «الإشراف في منازل الأشراف».

١٩٩ ـ «اصطناع المعروف».

٢٠٠ ـ «إصلاح المال».

٢٠١ ـ «الاعتبار وأعقاب السرور والأحزان».

٢٠٢ ـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

٢٠٣ ـ «الأهوال».

٢٠٤ ـ «الأولياء».

٢٠٥ ـ «التهجد وقيام الليل».

٢٠٦ ـ «التواضع والخمول».

٢٠٧ ـ «التوبة».

٢٠٨ ـ «التوكل على الله».

٢٠٩ ـ «الجوع».

٢١٠ ـ «حسن الظن بالله».

٢١١ ـ «الحلم».

٢١٢ ـ «ذكر الموت».

٢١٣ ـ «ذم البغي».

٢١٤ ـ «ذم الدنيا».

٢١٥ ـ «ذم الغيبة والنميمة».

٢١٦ ـ «ذم الكذب».

٢١٧ ـ «ذم المسكر».

٢١٨ ـ «ذم الملاهي».

٢١٩ ـ «الرضا عن الله بقضائه».

٢٢٠ ـ «الرقة والبكاء».

٢٢١ ـ «الزهد».

٢٢٢ ـ «الشكر لله».

٢٢٣ ـ «الصبر والثواب عليه».

٢٢٤ ـ «صفة الجنة».

٢٢٥ ـ «صفة النار».

٢٢٦ ـ «الصمت وآداب اللسان».

٢٢٧ ـ «العزلة والانفراد».

٢٢٨ ـ «العقل وفضله».

٢٢٩ ـ «العقوبات».

٢٣٠ ـ «العمر والشيب».

٢٣١ ـ «العيال».

٢٣٢ ـ «الفرج بعد الشدة».

٢٣٣ ـ «فضائل شهر رمضان».

٢٣٤ ـ «القبور».

٢٣٥ ـ «قرى الضيف».

٢٣٦ ـ «قصر الأمل».

٢٣٧ ـ «قضاء الحوائج».

٢٣٨ ـ «القناعة والتعفف».

٢٣٩ ـ «كلام الليالي والأيام».

٢٤٠ ـ «المتمنين».

٢٤١ ـ «مجابو الدعوة».

٢٤٢ ـ «المحتضرين».

٢٤٣ ـ «مداراة الناس».

٢٤٤ ـ «المرض والكفارات».

٢٤٥ ـ «المطر والرعد والبرق».

٢٤٦ ـ «مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب».

٢٤٧ ـ «مكارم الأخلاق».

٢٤٨ ـ «مكائد الشيطان».

٢٤٩ ـ «من عاش بعد الموت».

٢٥٠ ـ «المنامات».

٢٥١ ـ «الهم والحزن».

٢٥٢ ـ «هواتف الجنان».

٢٥٣ ـ «الوجل والتوثق بالعمل».

٢٥٤ ـ «الورع».

٢٥٥ ـ «اليقين».

٢٥٦ ـ **«محاسبة النفس»**: عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا؛ تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن: القاهرة.

٢٥٧ ـ **«تعظيم قدر الصلاة»**: محمد بن نصر المروزي (ت:٢٩٤هـ)؛ تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٥٨ ـ **«اعتلال القلوب»**: محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامرائي الخرائطي؛ تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٥٩ ـ **«فضيلة الشكر لله على نعمته وما يجب من الشكر للمنعَم عليه»**: محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامرائي الخرائطي (ت:٣٢٧هـ)؛ تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر: دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٦٠ ـ «**الدعاء**»: سليمان بن أحمد الطبراني؛ تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٦١ ـ «**أخلاق العلماء**»: محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي؛ راجعه وصححه: إسماعيل بن محمد الأنصاري، نشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ط بدون، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٦٢ ـ «**عمل اليوم والليلة**»: أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني (ت:٣٦٤هـ)؛ تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان: دمشق، مكتبة المؤيد: الطائف، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٦٣ ـ «**الزهد الكبير**»: أحمد بن الحسين البيهقي؛ تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الجنان: بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٦٤ ـ «**الدعوات الكبير**»: أحمد بن الحسين البيهقي؛ تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق: الكويت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٦٥ ـ «**اقتضاء العلم العمل**»: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب (ت:٤٦٣هـ)؛ تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي: بيروت، ط٥، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٦٦ ـ «**الزهد والرقائق**»: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب؛ تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٦٧ ـ «**جامع بيان العلم وفضله**»: يوسف بن عبد البر القرطبي (ت:٤٦٣هـ)؛ تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي: الدمام، ط٦، رجب ١٤٢٤هـ.

٢٦٨ ـ «**الترغيب والترهيب**»: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني المعروف بـ (قوام السُّنَّة) (ت:٥٣٥هـ)؛ اعتنى به: أيمن بن صالح شعبان، دار الحديث: القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

❁ ثامنًا: كتب اللغة والأدب المسندة:

٢٦٩ ـ «**الكامل في اللغة والأدب**»: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:٢٨٦هـ)؛ تحقيق: د. محمد بن أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢.

٢٧٠ ـ «**مجالس ثعلب**»: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت:٢٩١هـ)؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

٢٧١ ـ «**أمالي الزجاجي**»: أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٣٧هـ)؛ تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.



خامسًا: فهارس موسوعة التفسير المأثور

م	الفهرس	طريقة العرض	طريقة العزو
١	الآيات الواردة في الأحاديث المرفوعة	طرف الآية مع رقمها (حسب ترتيب الآيات والسور)	المجلد والصفحة
٢	الآيات الناسخة أو المنسوخة	طرف الآية مع رقمها (حسب ترتيب الآيات والسور)	المجلد والصفحة
٣	الآيات ذوات النزول	طرف الآية مع رقمها (حسب ترتيب الآيات والسور)	المجلد والصفحة
٤	غريب القرآن المفسر عند السلف	الكلمات مرتبة هجائيًّا حسب أول حرف في مادتها	المجلد والصفحة
٥	الأحاديث المرفوعة	أطراف الأحاديث مرتبة هجائيًّا	المجلد والصفحة
٦	الشواهد الشعرية الواردة في آثار الموسوعة	الأبيات مرتبة هجائيًّا حسب آخر البيت	المجلد والصفحة
٧	أصحاب الآثار	الأسماء مرتبة هجائيًّا	المجلد والصفحة
٨	الأعلام الوارد ذكرهم في الأحاديث والآثار	الأسماء مرتبة هجائيًّا	المجلد والصفحة
٩	الأديان والفرق والمذاهب	مرتبة هجائيًّا	المجلد والصفحة
١٠	الأماكن	مرتبة هجائيًّا	المجلد والصفحة
١١	فهرس الموضوعات	العناوين الرئيسة للمحتويات في كل مجلد حسب ورودها	الصفحة في المجلد
١٢	فهرس الفهارس	عناوين الفهارس السابقة حسب ورودها	في مجلد الفهارس والصفحة

القسم الثاني

المقدمة العلمية

مراجعة:

أ. د. مساعد بن سليمان الطيار

تتضمن الدراسات التالية:

١ ـ التفسير المأثور: تعريفه وبيان أهميته ومصادره وأنواعه وحجيته. أ. د. مساعد الطيار.

٢ ـ تاريخ تفسير السلف ومراحل تدوينه. د. خالد الواصل.

٣ ـ مفسرو السلف ومراتبهم في التفسير. د. خالد الواصل.

٤ ـ التَّعريفُ بأئمَّةِ التفسير الخمسة وطريقةُ تعامِلِهم مع آثار السلف. د. نايف الزهراني.

٥ ـ مستنداتُ التفسير: تعريفُها وتصنيفُها وتعاملُ الأئمَّةِ معها. د. نايف الزهراني.

٦ ـ منهج المحدثين في نقد مرويات التفسير: د. محمد صالح محمد سليمان.



تمهيد

لمَّا كان تفسير السلف للقرآن هو مادة هذه الموسوعة لزمنا ـ قبل إيراده ـ أن نقدم بدراسات علمية، توضح المراد بالسلف وطبقاتهم، والتفسير المأثور عنهم، وبيان أهميته، ومصادره، ومدى حجيته، وكذلك تاريخه، ومراحل تدوينه، مع بيان المبرزين في التفسير منهم، ومراتبهم فيه كثرة وقلة.

كذلك توجهت عنايتنا للترجمة لأئمَّةِ التفسير: ابن جرير وابن عطية وابن تيمية وابن القيم وابن كثير، وبيان طريقة تعاملِهم مع آثار السلف، ومنهجهم في نقلها وتوجيهها ونقد بعضها والترجيح بين المختلف منها، مع توضيح مستندات التفسير التي استندوا إليها في ترجيحهم ونقدهم.

ولمَّا كانت أغلب مصادر التفسير المأثور هي كتب المحدثين من نقلة التفسير المأثور ختمنا بدراسة توضح منهجهم في نقله ونقده.

كل ذلك تجده في المباحث التالية:

١ ـ التفسير المأثور: تعريفه وبيان أهميته ومصادره وأنواعه وحجيته، إعداد: أ. د. مساعد بن سليمان الطيار.

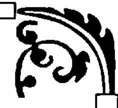
٢ ـ تاريخ تفسير السلف ومراحل تدوينه، إعداد: د. خالد بن يوسف الواصل.

٣ ـ مفسرو السلف ومراتبهم في التفسير، إعداد: د. خالد بن يوسف الواصل.

٤ ـ التَّعريفُ بأئمَّةِ التفسير الخمسة وطريقةُ تعاملِهم مع آثار السلف، إعداد: د. نايف بن سعيد الزهراني.

٥ ـ مستندات التفسير: تعريفُها وتصنيفُها وتعاملُ الأئمَّةِ معها، إعداد: د. نايف بن سعيد الزهراني.

٦ ـ منهج المحدثين في نقد مرويات التفسير، إعداد: د. محمد صالح محمد سليمان.

التفسير المأثور

تعريفه وبيان أهميته

ومصادره وأنواعه وحجيته

أ. د. مساعد بن سليمان الطيار[١]

(١) هذا المبحث مجموع مما في كتب المؤلف عن تعريف التفسير المأثور وأهميته وحجيته ومنزلته في أصول التفسير وطرقه.




المبحث الأول

تعريف التفسير المأثور

المطلب الأول

تعريف التفسير المأثور

أ ـ باعتبار مفرديه:

جرت العادة على تعريف المصطلحات العلمية المركبة من مضاف ومضاف إليه بتعريف المفردات قبل الإضافة، ثم تعريفها حال الإضافة؛ ليتبين المراد من المصطلح.

ومن ثم، فإن أمامنا مصطلحان:

- التفسير.
- المأثور.

أولًا: تعريف التفسير:

التفسير من مادة: (فسَّر)، ومعانيها تدور حول الكشف والإيضاح والبيان.

ومعنى قولهم: فسَّر الكلام؛ أي: وضَّحه، وأبان عن المراد به[1].

والمراد بالتفسير هنا (تفسير القرآن)، وعلى هذا:

التفسير في الاصطلاح: **بيان معاني القرآن الكريم.**

وخرج بقولنا: (بيان معاني) ما كان بيانًا لغير المعاني، كبيان كيفية الأداء الذي

(١) ينظر ـ مثلًا ـ: مقاييس اللغة لابن فارس، الفاء والسين والراء.

هو من علم القراءات، أو بيان عدد آي السورة الذي هو من علم عد الآي، أو بيان الفوائد المستنبطة، الذي يدخل في باب الاستنباط.

ثانيًا: تعريف المأثور:

المعروف من لفظة مأثور: ما أُثِرَ عن السابقين، وتحديد زمن معيَّن إنما هو اصطلاح.

وبتتبّع مصطلح «مأثور» و«المأثور» في كتب المتقدمين؛ نجد أنه يُطلق على ما أُثِرَ عن الرسول ﷺ، أو على ما أثر عن الصحابةِ، أو على ما أثر عن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم، فكل هذه الطبقات الثلاثة تدخل في هذا المصطلح، وقد ينزلون إلى من هم دونهم فيعبّرون عنه بالسلف كطبقة أحمد بن حنبل (ت:٢٢٤هـ).

❁ ب ـ باعتبار تركيبه:

وبناء على ما تقدم يكون معنى **التفسير المأثور**: **بيان معاني القرآن الكريم الوارد عن رسول الله ﷺ أو صحابته وتابعيهم وتابعي تابعيهم.**

❁ ج ـ المقصود بالمأثور في الموسوعة:

المقصود بالمأثور في الموسوعة ما أثر عن رسول الله ﷺ وصحابته وتابعيهم وتابعي تابعيهم ممن توفي حوالي عام ٢٠٠هـ فما دون؛ وذلك لأمرين:

الأول: قول الرسول ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته**»، وسيأتي بيان وجه دلالة هذا الحديث على أهمية تفسير هذه القرون، والكلام على حجيته.

الثاني: أن كل من نقل التفسير المأثور وقف عند جيل أتباع التابعين، كعبد بن حميد (ت:٢٤٩هـ)، وابن جرير (ت:٣١٠هـ)، وابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ) وغيرهم.

وتتابع العلماء من بعدهم على هذا إلى السيوطي (ت:٩١١هـ) في الدر المنثور الذي هو أصل هذه الموسوعة، دليل على صحة هذا الاعتبار في التفسير المأثور، لذا يمكن أن يقال: إن هذا هو الاصطلاح السائد في معنى التفسير المأثور.

المطلب الثاني

نقد مصطلح التفسير المأثور
في كتب علوم القرآن وأصول التفسير المعاصرة

إن التعبير الدقيق بالمصطلحات العلمية من الأمور العلمية اللازم تحقيقها؛ لأن المصطلح العلمي يعبِّر عن مفهوم علمي محدد، لا يدخل فيه غيره؛ فإذا لم يضبط المصطلح وقع الاضطراب والخلل في فهم مدلوله وبناء النتائج عليه، ومن هذه المصطلحات التي حدث فيها الخلل مصطلح «التفسير المأثور»، كما يظهر ذلك في الكلام على أمرين يتعلقان به، وهما: أنواعه، وحكمه.

أما أنواعه، فقد حدّها من ذكر هذا المصطلح من المعاصرين بأربعة، وهي: (تفسير القرآن بالقرآن، وبالسُّنَّة، وبأقوال الصحابة وبأقوال التابعين)[١]. وبعض هؤلاء يحكون الخلاف في تفسير التابعين؛ هل هو من قبيل المأثور أو لا؟[٢].

وأما حكمه، فبعض من درج على هذا المصطلح ينتهي إلى وجوب الأخذ به[٣].

وأقدم من رأيته نصَّ على كون هذه الأربعة هي التفسير بالمأثور هو الشيخ محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧هـ)، حيث ذكر تحت موضوع «التفسير بالمأثور» ما يلي: «هو ما جاء في القرآن أو السُّنَّة أو كلام الصحابة تبيانًا لمراد الله من كتابه»، ثم قال: «وأما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف بين العلماء: منهم من اعتبره من المأثور لأنهم تلقوه من الصحابة غالبًا، ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي»[٤].

ثم جاء بعده الشيخ محمد حسين الذهبي (ت:١٣٩٧هـ) فذكر هذه الأنواع الأربعة

---

(١) انظر على سبيل المثال: مناهل العرفان ٢/ ١٢، ١٣، التفسير والمفسرون للذهبي ١/ ١٥٤، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان.

(٢) انظر مثلًا: مناهل العرفان ٢/ ١٣، التفسير والمفسرون ١/ ١٥٤، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص٣٤٧.

(٣) انظر مثلًا: مباحث في علوم القرآن ص٣٥٠، وهذا ما يفهم من عبارة الزرقاني.

(٤) مناهل العرفان ٢/ ١٢١٣.

تحت مصطلح «التفسير المأثور»، وعلّل لدخول تفسير التابعي في المأثور بقوله: «وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما روي عن التابعين وإن كان فيه خلاف: هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي؟ لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور كتفسير ابن جرير وغيره لم تقتصر على ما ذكر مما روي عن النبي ﷺ وما روي عن الصحابة، بل ضمّت إلى ذلك ما نقل عن التابعين في التفسير»[١].

۞ منشأ الخطأ في هذا المصطلح:

لم يسبق هؤلاء المعاصرين أحد من العلماء أدخل (القرآن) في المأثور، ولا عدَّه بهذه القسمة الثلاثية كما عند الزرقاني، أو الرباعية، كما عند الذهبي، والذي ظهر لي أنهم استفادوا من مصدر سابق لهم، لكنهم غيَّروا مصطلحه من (أحسن طرق التفسير)[٢] إلى اعتبارها (تفسيرًا مأثورًا)، ومن هنا نشأ هذا المصطلح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير»، ثم شرع في بيانها، وهي القرآن فالسُّنَّة فأقوال الصحابة ثم ختم بأقوال التابعين.

وقال الزرقاني: «التفسير المأثور: هو ما جاء في القرآن أو السُّنَّة أو كلام الصحابة بيانًا لمراد الله تعالى من كتابه».

قال الذهبي (ت:١٣٩٧هـ): «ما هو التفسير المأثور؟

يشمل التفسير المأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقِل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم».

وبهذه الموازنة يظهر لك أنها كانت (طرق تفسير)، وليست (تفسيرًا مأثورًا)، وإن كان جلها يدخل في التفسير المأثور عدا القرآن.

والذي يدل على اعتمادهم على كلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) الذي سماها طرقًا: أنه حكى في تفسير التابعين الاختلاف في حجيته، فنقله الذهبي على أنه اختلاف بينهم في هل هو مأثور أو ليس بمأثور؟

قال الزرقاني: «أما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء منهم من اعتبره من

---

(١) التفسير والمفسرون ١/ ١٥. قلت: وضمت ـ كذلك ـ أتباع التابعين.

(٢) مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، ص٩٣.

المأثور؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالبًا، ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي».

وقال الذهبي: «وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما رُوِيَ عن التابعين ـ وإن كان فيه خلاف: هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي ـ لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور، كتفسير ابن جرير وغيره، لم تقتصر على ذِكْر ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وما رُوِيَ عن أصحابه، بل ضمت إلى ذلك ما نُقِل عن التابعين في التفسير».

ولو تأملت النقلين السابقين، فإنك ستجد أنهما يحكيان الخلاف في كون تفسير التابعي مأثورًا أم لا؟

وهما يرجعان إلى رسالة شيخ الإسلام الذي حكى الخلاف في الطريق الرابع من طرق التفسير، وهو تفسير التابعين؛ حكى حجية تفسير التابعي، وليس في كونه مأثورًا أو غير مأثور.

قال ابن تيمية: «وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني: أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة؛ فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السُّنَّة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك».

إذن؛ لم يكن المصدر الذي نقلوا منه يتكلم عن مصطلح (المأثور)، ولا عن حكم (المأثور)، وإنما كان يتكلم عن (طرق التفسير)، وكان منها (تفسير التابعين)، ثم بيَّن الخلاف في حجيته دون تفصيل.

وإن كان هذا التأصيل صحيحًا، فإن اصطلاح شيخ الإسلام أدق من اصطلاح المعاصرين، وأصح حكمًا.

فهذه الأنواع الأربعة لا إشكال في كونها طرقًا، كما أنه لا إشكال في أنها أحسن طرق التفسير، وهناك غيرها مما لم يُذكر، ومن ثَمَّ، فمن أراد أن يفسر القرآن، فعليه الرجوع إلى هذه الطرق.

❁ تقويم مصطلح (التفسير المأثور):

يندرج تحت مصطلح المعاصرين أمران:

الأول: ما يتعلق بصحة دخول هذه الأنواع في مسمى (المأثور).

الثاني: ما يتعلق بالنتيجة المترتبة عليه.

وفي كلا الموضوعين تفاصيل تحتاج إلى تجلية وتوضيح؛ لكثرة ما وقع من اللبس فيهما، بسبب عدم دقَّة المصطلحين على هذه القسمة الرباعية، وسأذكر بعض ذلك هنا.

أولًا: ما يتعلق بصحة دخول هذه الأنواع في مسمى (المأثور):

إن جعل التفسير بالمأثور أربعة أنواع غير دقيق؛ إذ لا ينطبق عليها جميعها، بل يدخل فيها ما ليس منها، ويخرج منها ما هو من جنسها، لذا فهو مصطلح غير جامع ولا مانع لسببين:

السبب الأول: أن المأثور ـ كما سبق ـ هو ما أثر عمن سلف، ويطلق في الاصطلاح على ما أثر عن النبي ﷺ والصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم.

فهل ينطبق هذا على تفسير القرآن بالقرآن؟

إن تفسير القرآن بالقرآن لا نقل فيه حتى يكون طريقه الأثر، بل هو داخل ضمن تفسير من فسّر به:

- فإن كان المفسِّر به الرسول ﷺ فهو من التفسير النبوي، وحقُّه القبول، ولا مجال للرأي فيه.
- وإن كان المفسِّر به الصحابي، فهو اجتهاد منه، ويأخذ حكم تفسير الصحابي.
- وإن كان المفسِّر به التابعي، فهو اجتهاد منه، ويأخذ حكم تفسير التابعي.
- وإن كان المفسِّر به من هو دونهم، فيأخذ حكم تفسيرهم كذلك.

وليست المسألة هنا عن كيفية وصول القرآن إلينا، وهي النقل، لكن الكلام عن كيفية التعامل مع هذا المنقول، وربط بعض آياته ببعض، وهذا الربط على سبيل التفسير والبيان هو من اجتهاد المفسر، وليس كل اجتهاد ملزمًا، بل نعود إلى شرائط القبول للأقوال، فنُعمِلها هنا، كما نُعمِلها في التفسير المعتمد على اللغة وغيرها، إذ قصارى الأمر أن المفسِّر اعتمد على (القرآن) في بيان القرآن، كما يعتمد على (اللغة) في بيان القرآن.

السبب الثاني: أن العمدة في معرفة طبقات المفسرين من السلف الذين يدخلون في مصطلح (المأثور) عمل المفسرين الناقلين لأقوالهم، وإذا رجعنا إلى مثل تفسير عبد بن حميد (ت:٢٤٩هـ)، والطبري (ت:٣١٠هـ)، وابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، وغيرهم، وجدناهم قد نقلوا الوارد عن أتباع التابعين، واعتنوا به، وقلما نجد نقلًا عن الطبقة

التي تليهم، فدلَّ تتابعهم على نقل أقوالهم، على اعتبار المنقول عنهم واعتماده في فهم القرآن، بل قد نجد عند بعضهم ـ كالطبري ـ الترجيح لبعض أقوالهم، وتصحيحها على غيرها من أقوال اللغويين وغيرهم.

وإذا استحضرنا العلَّة التي ذكرها محمد حسين الذهبي (ت:١٣٩٧هـ) في قوله: «وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما رُوِيَ عن التابعين ـ وإن كان فيه خلاف: هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي ـ لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور، كتفسير ابن جرير وغيره، لم تقتصر على ما ذِكْر ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وما رُوِيَ عن أصحابه، بل ضمت إلى ذلك ما نُقِل عن التابعين في التفسير» فإننا يمكن أن ندخل تفسير أتباع التابعين لأجل العلة التي اعتمدها.

والنتيجة عندي أن دخول أتباع التابعين في المأثور لا غبار عليه للعلتين اللتين ذكرتهما سابقًا، وهما حديث: «**خير القرون قرني...**»، ثم تتابع عمل العلماء على اعتماد تفسيرهم في كتبهم في التفسير وفي غيره من الكتب.

ثانيًا: ما يتعلق بالنتيجة المترتبة عليه:

ويندرج تحت هذه الملحوظة أمران:

الأمر الأول: ما يتعلق بالحكم، فإن بعض من درج على هذا المصطلح نصّ على وجوب اتباعه والأخذ به، كقول مناع القطان: «حكم التفسير بالمأثور:

التفسير بالمأثور هو الذي يجب اتباعه والأخذ به؛ لأنه طريق المعرفة الصحيحة. وهو آمن سبيل للحفظ من الزلل والزيغ في كتاب الله»[1]، وهذا ما توحي به عبارة آخرين[2].

وهذا الحكم إذا أردنا أن نطبقه على التقسيم الرباعي فإننا سنواجه عددًا من المشكلات العلمية، منها:

١ ـ أن كثيرًا من تفسير القرآن بالقرآن من باب الاجتهاد، فما لم يكن تفسيرًا صريحًا مباشرًا، أو كان من جهة النبي ﷺ، فإنه يعود إلى اجتهاد المجتهد من الصحابة فمن بعدهم إلى يومنا هذا، وهو اجتهاد قابل للخطأ والصواب، وقيمته تعلو بكونه مجمعًا عليه أو قول الأكثر أو غير ذلك من علامات القبول، وليس قبوله؛ لأنه تفسير قرآن بقرآن.

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن للقطان ص٣٥٠.

(٢) كالزرقاني، والذهبي، والصباغ (لمحات في علوم القرآن، ص١٧٧ وما بعدها).

٢ ـ أن بعضهم يحكون الخلاف في تفسير التابعي من حيث الاحتجاج به، ثم يحكمون بوجوب اتباعه والأخذ به، دون أن يكون هناك نقاش علمي أو مستند يستندون إليه في تحرير ذلك الخلاف الذي حكوه.

ثم إن كان ما ورد عن الصحابة[1]، والتابعين مأثورًا يجب الأخذ به على اصطلاحهم فما العمل فيما ورد عنهم من خلاف محقق في التفسير؟ وكيف يقال: يجب الأخذ بما وقع التضاد فيه من أقاويلهم؟!

ذلك مما لم يمرَّ عليه هؤلاء بالبحث والتحرير والتفريق فيما يجب قبوله من أقوالهم مما يجوز فيه الترجيح بين أقاويلهم.

الأمر الثاني: أنهم جعلوا التفسير المأثور بأنواعه الأربعة مقابلًا للرأي، فلحق بمصطلح التفسير بالرأي خلط آخر بسبب هذه المقابلة، وبُنِيتْ على هذا التقسيم معلومات غير صحيحة، ومنها:

١ ـ أن بعضهم يُقَرِّرون وقوع الاجتهاد في تفسير الصحابة والتابعين، ثم يجعلون ما قالوه بهذا الرأي من قبيل المأثور الذي يجب الأخذ به؛ غافلين عما قرروه من قولهم بأنهم اعتمدوا الرأي، وقالوا فيه بالاجتهاد، فجعلوا رأيهم مأثورًا، ورأي المتأخرين رأيًا.

وإذا كان الصحابة والتابعون قالوا في التفسير برأيهم فليس للقول بأن الرأي مقابل للمأثور عنهم وجه، بل إن هذا الخلط يدل على الحاجة إلى إعادة ترتيب مسألة المأثور والرأي لتناسب واقع التفسير ومنهجه وأصوله، وذلك كالآتي:

أ ـ يوجد قسم من التفسير هو من قبيل المنقول الذي لا تصرف فيه لأي مفسر من الصحابة ومن بعدهم.

ب ـ وقع الاجتهاد في التفسير عند الصحابة والتابعين وأتباعهم.

ج ـ استمر القول بالرأي في التفسير بعدهم، وصار على ثلاثة أنحاء:

أولها: التَّخيُّر من أقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم عند اختلاف أقوالهم في التفسير.

ثانيها: إضافة قول معتبر غير مناقض لأقوالهم.

---

(١) حكى الصباغ الخلاف في الأخذ بقول الصحابي، فوقع فيما وقع فيه من حكم بوجوب الأخذ بالمأثور، ينظر: لمحات في علوم القرآن، ص١٨٠.

ثالثها: إضافة قول غير معتبر؛ إما لفساده في ذاته، وإما لمناقضته لتفسيراتهم، وهذا هو الرأي المذموم.

٢ ـ لقد تكلف من ذهب إلى هذا المصطلح حينما أراد أن يقسم كتب التفسير على التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، فوقع في عدد من الأغلاط، منها: الغفلة عن بداية الرأي المحمود ونشأته، وأنواعه، فالرأي بدأ منذ عهد الرسول ﷺ، ودليل ذلك بعض ما فهمه الصحابة على وجه، ثم سألوا عنه رسول الله ﷺ، ففهمهم كان رأيًا لهم، ثم لما توفي رسول الله ﷺ اجتهدوا في بيان القرآن للتابعين، ثم استمر الرأي فيمن بعدهم، وكان منه ـ كما سبق ـ من يتخير من أقوالهم، ويرجح بينها، وهذا لا يكون إلا برأي مستقل، ومع ذلك تجد أن أعظم المفسرين بالرأي المحمود ـ وهو ابن جرير الطبري ـ يعدون تفسيره من كتب التفسير المأثور، ويغفلون عن رأيه الذي لا يكاد يخلو منه مقطع من مقاطع الآيات.

وأعجب من ذلك أن الشيخ محمد حسين الذهبي يعدُّ تفسير الثعلبي ضمن كتب التفسير المأثور[1]، ويعدُّ تفسير الخازن الذي اعتمد تفسير البغوي وزاد عليه ضمن التفسير بالرأي[2].

فإذا كان تفسير الخازن مختصرًا لتفسير البغوي، فما المعيار الذي جعل هذا في كتب المأثور، وذاك في كتب الرأي، ولم يعامله كما عامل تفسير ابن عطية، ومختصره الذي عمله الثعالبي، حيث وضعهما في التفسير المأثور.

٣ ـ وذهب من اعتمد هذا التقسيم إلى جَعْلِ تفسير ابن جرير من قبيل التفسير بالمأثور، وفي هذا غفلة عن كون تفسير الطبري من أكبر أمثلة التفسير بالرأي المحمود، وأن رأيه يظهر في مواطن، منها:

أ ـ تفسيره الإجمالي الذي يبتدئ به الآية أو يجعله في خاتمة ذكره للأقوال.

ب ـ تقسيمه للأقوال، وترجمته لكل قول منها بما يبرز المعنى الذي ذهب إليه أهل ذلك القول.

ج ـ الاختيار والترجيح المبني على القرائن والقواعد العلمية. ورأيه في معنى الآية واختياره لا تكاد تخلو منه آية.

ولعل من ذهب إلى تصنيفه في المأثور نَظَرَ إلى كثرة إيراده للمأثور عن السلف،

---

(١) التفسير والمفسرون، للذهبي ١/ ١٦٩.

(٢) التفسير والمفسرون، للذهبي ١/ ٢٢١.

وهناك فرق بين أن يكون معتمدًا على المأثور من تفسيرهم، وبين أن يكون صاحب رأي مستقلٍّ يرجِّح ويختار، والترجيح والاختيار رأي.

وسأقف مع أنموذج من هذا النوع، ورد عن عَلَمٍ من أعلام المفسرين المتأخرين:

قال الشيخ الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ): «أما الذين جمدوا على القول بأن تفسير القرآن يجب أن لا يعدوا ما هو مأثور، فهم رموا هذه الكلمة على عواهنها، ولم يوضحوا مرادهم من المأثور عمن يؤثر...». ثم قال: «وقد التزم الطبري في تفسيره أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين، ولكنه لا يلبث في كل آية أن يتخطى ذلك إلى اختياره منها، وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب، وحسبه بذلك تجاوزًا لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور، وذلك طريق ليس بنهج، وقد سبقه إليه بقي بن مخلد، ولم نقف على تفسيره، وشاكل الطبري فيه معاصروه، مثل ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، فللَّه درّ الذين لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور، مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين، والزجاج والرماني ممن بعدهم، ثم من سلكوا طريقهم، مثل الزمخشري وابن عطية»[1].

وها هنا وقفات ناقدة لهذا الكلام:

الأولى: لم يصرح الطاهر بن عاشور بأولئك الذين «جمدوا على القول بأن تفسير القرآن يجب أن لا يعدوا ما هو مأثور»، وفي ظني أن هذا لم يُقل به، ولكنه تأولٌ لكلام من يرى وجوب الأخذ بما أثر عن السلف.

الثانية: لم يورد الشيخ لنفسه دليلًا من كلام الطبري يدلّ على التزامه بما روى عن الصحابة والتابعين فقط، ولم يرد عن الطبري أنه يقتصر عليهم، ولا يتعدى ذلك إلى الترجيح، بل قد نصَّ على منهجه في التعامل مع أقوال المفسرين، والتعليل لها والترجيح بينها، قال: «... ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه منه واختلافها فيما اختلفت فيه منه. ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك، بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه»[2].

فهذا نصُّه رَحِمَهُ اللَّهُ واضح في نوعية الرأي الذي سيسلكه، وهو التعليل والترجيح

(١) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١/ ٣٢، ٣٣. (٢) تفسير ابن جرير الطبري ١/ ٧.

والاختيار من أقوال المختلفين من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولم يجمد على نقل الأقوال.

الثالثة: أنه جعل منهج الطبري كمنهج ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، وشتان بين منهج الطبري الناقد المعتمد على روايات السلف، ومنهج هؤلاء الذين اعتمدوا النقل فقط دون التعقيب والتعليق، وهذا المنهج الذي سلكوه لا يُعاب عليهم؛ لأنهم لم يشترطوا التعليق على الآيات والتعقيب على المرويات، بل كانوا يوردون ما وصلهم من تفاسير السلف، وهم بهذا لا يُعدون مفسرين، بل هم ناقلو تفسير.

ومن هنا ترى أن الشيخ ابن عاشور يرى أن من التزم بالمأثور فإنه لا يكون له رأي كالطبري، وأن من لم يلتزم بالمأثور فللّه درّه! كما قال.

وقد سبق أن ذكرت لك أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم اعتمدوا التفسير بالرأي وقالوا به[1]، وأن من الأخطاء التي وقعت مقابلة أقوالهم التي هي من قبيل الرأي بأقوال أبي عبيدة والفراء وغيرهم، بل الأعجب من ذلك أن تفاسيرهم اللغوية تجعل من المأثور وتُقابل بتفاسير أبي عبيدة والفراء والزجاج اللغوية، وتجعل هذه لغوية[2].

٤ ـ افتراض وقوع الاختلاف بين المأثور والرأي، وكيفية معالجته:

بنى الشيخ عبد العظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧هـ) افتراضًا جدليًّا في وقوع التعارض بين

(١) إن قيل: ذكرتم في الموسوعة تفاسير السلف التي هي من قبيل الرأي، مع أن الموسوعة للتفسير المأثور؟!

أجيب بأن وصف التفسير بالمأثور لا يلزم منه أن لا يكون تفسيرًا بالرأي أو بالنظر والاجتهاد؛ فقد يكون مأثورًا؛ لأنه منقول عن الغير، وهو بالنسبة إلى قائله مقول برأيه أو نظره واجتهاده؛ وبهذا يتبين أن التفسير المأثور نوعان: مطلق ونسبي؛ فالمطلق ما أُثر عن رسول الله ﷺ، وما ورد من أسباب النزول الصريحة، وما أجمع عليه، وما يكون له وجه واحد في المعنى لا غير؛ لأنه لا مجال في هذا للرأي.

والتفسير المأثور النسبي هو ما عدا ما سبق مما يرويه الخلف عن السلف إلى الصحابة ﷺ.

فليس كل ما يسمى تفسيرًا مأثورًا يكون قسيمًا للتفسير بالرأي؛ فالتفسير المأثور الذي يعتبر قسيمًا للتفسير بالرأي هو التفسير المأثور المطلق، أما التفسير المأثور النسبي فهو في أصله تفسير بالرأي.

فتفاسير السلف التي هي من قبيل الرأي من التفسير المأثور النسبي؛ أي: بالنسبة لمن ينقل عنهم؛ ومن ذلك نقلنا عنهم في الموسوعة.

(٢) ولم تُعتمد أقوال اللغويين في الموسوعة وإن كانوا من طبقة السلف كأبي عبيدة والفراء؛ بناء على كون الذين جمعوا التفسير المأثور لم يذكروهم؛ لأنهم ليسوا من أهل الأثر والرواية والرأي المعتمد على ذلك...

التفسير المأثور عنده (بالقرآن، وبالسُّنَّة، وبأقوال الصحابة) وبين التفسير بالرأي، تحت عنوان عقده لذلك (التعارض بين التفسير بالرأي والتفسير بالمأثور والترجيح بينهما)، وليست المشكلة في وقوع التعارض، إذ هذا ممكن، لكن طريقة الشيخ في تصوير المسألة لا تناسب العمل التفسيري، ولا تجد من عمل بها أو يعمل بها على طريقته، قال: «ينبغي أن يعلم أن التفسير بالرأي المذموم ليس مرادًا هنا؛ لأنه ساقط من أول الأمر فلا يقوى على معارضة المأثور.

ثم ينبغي أن يعلم أن التعارض بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المحمود معناه: التنافي بينهما، بأن يدل أحدهما على إثبات والآخر على نفي؛ كأن كلًّا من المتنافيين وقف في عرض الطريق فمنع الآخر من السير فيه.

وأما إذا لم يكن هناك تنافٍ، فلا تعارض، وإن تغايرا؛ كتفسيرهم الصراط المستقيم بالقرآن أو بالسُّنَّة أو بطريق العبودية أو طاعة الله ورسوله، فهذه المعاني غير متنافية، وإن تغايرت. . .

إذا تقرر هذا، فإن التفسير بالمأثور الثابت بالنص القطعي لا يمكن أن يعارض بالتفسير بالرأي؛ لأن الرأي: إما ظني، وإما قطعي؛ أي: مستند إلى دليل قطعي: من عقل أو نقل، فإن كان قطعيًا، فلا تعارض بين قطعيين، بل يؤول المأثور؛ ليرجع إلى الرأي المستند إلى القطعي إن أمكن تأويله، جمعًا بين الدليلين.

وإن لم يمكن تأويله، حُمل اللفظ الكريم على ما يقتضيه الرأي والاجتهاد، تقديمًا للأرجح على المرجوح.

أما إذا كان الرأي ظنيًا، بأن خلا من الدليل القاطع، واستند إلى الأمارات والقرائن الظاهرة فقط، فإن المأثور القطعي يقدَّم على الرأي الظني ضرورة أن اليقين أقوى من الظن. هذا كله فيما إذا كان المأثور قطعيًا، أما إذا كان المأثور غير قطعي في دلالته؛ لكونه ليس نصًا، أو في متنه؛ لكنه خبر آحاد، ثم عارضه التفسير بالرأي فلا يخلو الحال: إما أن يكون ما حصل فيه التعارض مما لا مجال للرأي فيه، وحينئذٍ فالمعوَّل عليه المأثور فقط، ولا يقبل الرأي.

وإن كان للرأي فيه مجال، فإن أمكن الجمع فبها ونعمت، وإن لم يمكن قُدِّم المأثور عن النبي ﷺ أو عن الصحابة؛ لأنهم شاهدوا الوحي، وبعيد عليهم أن يتكلموا في القرآن بمجرد الهوى والشهوة.

أما المأثور عن التابعين، فإذا كان منقولًا عن أهل الكتاب، قدم التفسير بالرأي عليه، وأما إذا لم ينقل عنهم، رجعنا به إلى السمع، فما أيده السمع، حُمِل النظم الكريم عليه، فإن لم يترجح أحدهما بسمع ولا بغيره من المرجحات، فإننا لا نقطع بأن أحدهما هو المراد، بل نُنزل اللفظ الكريم منزلة المجمل قبل تفصيله والمشتبه أو المبهم قبل بيانه»[1].

هذا الذي ذكره الشيخ عبد العظيم افتراض ذهني لا علاقة له بواقع التفسير، ولا يمكن تطبيقه بهذه الطريقة التي ذكرها، وليس المراد هنا نفي وقوع التعارض جملة، لكن هذه الترتيبات التي ذكرها، وهذه المصطلحات التي حشدها لا تكاد توجد في العمل التفسيري.

وتفصيل الرد عليه يطول، ويخرج عن المقصود هنا.

٥ ـ من لوازم هذا التقسيم للتفسير المأثور أن ما عداه فهو من التفسير بالرأي، وهذا مُشْكِل من جهة تاريخ الرأي في التفسير، فالرأي ـ سواءً كان محمودًا أو مذمومًا ـ يعني اعتماد المفسر على اجتهاده في تفسير النص، وهذا الاجتهاد سواء أكان خطأً أم صوابًا هو رأي لصاحبه، وبواكير الرأي ـ على وجه العموم ـ كانت في عهد النبي ﷺ، وذلك في ما وقع من فهم بعض الصحابة لبعض الآيات على وجه غير الوجه المراد، فلما سألوا النبي ﷺ بيَّن لهم المعنى المراد، كفهمهم للظلم في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ففهمهم راجع إلى اجتهادهم، واجتهادهم رأي لهم.

ثم لمّا مات النبي ﷺ كانوا يفسرون بآرائهم، وكذا تابعهم في ذلك التابعون وأتباعهم، فالتفسير بالرأي بدأ معهم، وليس قسيمًا لأقوالهم، كما يفهم من هذه المقابلة الثنائية بين التفسير بالمأثور (القرآن، والسُّنَّة، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين) والتفسير بالرأي (ما عدا هذه الأربعة)، فإن هذه المقابلة ليست بصحيحة، وهذا الذي ذكرته أحد أدلة خطأ هذا التقابل.

---

(١) مناهل العرفان ٢/٦٣ ـ ٦٥. ووازن هذا المنهج التفكيري بما طرحه الرازي في أساس التقديس ص٢١٠، وقد ردَّ شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا المنهج الذي يزعم تعارض العقل مع النقل في مؤلفه العظيم «درء تعارض العقل والنقل».

❁ ما الذي ينطبق عليه مصطلح المأثور في التفسير؟

من خلال ما سبق من عرض أقوال بعض المعاصرين في حصرهم التفسير بالمأثور في أربعة أنواع، وما تمَّ من نقدهم في ذلك، فإنه يرد سؤال: هل يعني هذا النقد أنه لا يوجد مصطلح (المأثور) في التفسير؟!

والجواب: إن عمل المتقدمين يدل على أنهم يريدون بالمأثور ما روي عن رسول الله ﷺ فالصحابة فالتابعون فأتباعهم، وعلى هذا بنوا كتبهم في التفسير، مثل ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، الذي قال في مقدمة تفسيره: «... فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ... وإذا وجدته عن الصحابة... فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم»[١].

وعلى هذا سار جُلٌّ من كتب بالإسناد إلى السلف، ثم تبعهم من حذف الإسناد واكتفى بذكر المفسرين منهم؛ كالماوردي (ت:٤٥٠هـ).

ومثل السيوطي (ت:٩١١هـ) الذي ظهر مصطلح (المأثور) في عنوان كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، وقد تبع في طبقات المنقول عنهم في التفسير من سبقه من الأئمة كالطبري (ت:٣١٠هـ) وابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، وقال في مقدمته: «فلما ألفت كتاب ترجمان القرآن وهو التفسير المسند عن رسول الله وأصحابه ﷺ وتم بحمد الله في مجلدات فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرج منها واردات رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله فخلصت منه هذا المختصر مقتصرًا فيه على متن الأثر مصدرًا بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر وسميته: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»»، وفي ثناياه روى عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين وأتباعهم.

جاء الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) الذي اعتمد على كتاب الدر المنثور، فسمى كتابه «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية»، فصار لفظ الرواية نظير المأثور.

وعلى هذا فالمأثور ـ من خلال هذه الكتب عبر العصور ـ: ما أثر عن رسول الله ﷺ وعن صحابته والتابعين وعن أتباع التابعين.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ١٤.

۞ الاحتجاج بالمأثور:

وأما الاحتجاج بالتفسير المأثور، والتعاطي معه من حيث القبول والردُّ، فله تفصيل لا بدَّ من معرفته ليفهم المتلقي برهان حجيته، ويمكن أن نقسم الأمر إلى نظرين: كليٍّ وتفصيلي.

أما النظر الكليُّ، فيكون كالآتي:

إن المأثور لا يخرج عن أن يكون مرويًّا عن النبي ﷺ أو أن يكون عن من بعده من طبقات السلف الثلاث.

- فإن كان مرويًّا صحيحًا صريحًا عنه ﷺ، فهذا محلُّه القبول والتسليم بلا خلاف، ولا يجوز ردُّه أو الاعتراض عليه.

- وإن كان مرويًّا عن من بعده، فإنه لا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون التفسير مجمعًا عليه، وهذا محلُّه القبول والتسليم، ولا يجوز ردُّه أو مخالفته والاعتراض عليه.

الثانية: أن يكون مختلفًا فيه بينهم، وهنا يجب معرفة أمور:

الأمر الأول: أن إجماعهم قد انعقد على هذه الأقوال المختلفة، وهذا يعني أنه لا يجوز أن يأتي قول جديد يبطل جميع أقوالهم؛ فاختلافهم ليس حجة في القول بقول خلافهم ولا بإبطال أقوالهم؛ لأن إبطال جميع أقوالهم المختلفة يعني أنهم جهلوا مراد الله، وبقيت الأمة جاهلة به حتى ظهر هذا القول الجديد الحادث بعدهم.

ولا شك أن هذا اللازم دليل على بطلان القول الحادث لمن تأمله، إلا إن تعسَّف متعسِّف، وظن أنه يجوز أن يخاطب الله سبحانه هؤلاء العرب الأقحاح بكلام عربي لا يفهمونه، ولا شك أن هذا محال.

الأمر الثاني: أن الحق لا يمكن أن يخرج عن اختلافهم، والمتأخر يلزمه الاختيار والترجيح بدليل علمي مقبول؛ كما فعل ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ).

تنبيه: لو أضاف متأخر قولًا مغايرًا لأقوالهم، وليس فيه ردٌّ لأقوالهم، والآية محتملة له؛ فهذا النوع من الأقوال يمكن قبوله إذا وضحت فيه دلائل القبول.

وأما النظر التفصيلي، فيمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع:

الأول: ما ثبت عن النبي ﷺ تفسيرًا صريحًا.

الثاني: ما صحَّ من رواية الصحابة لأسباب النزول وبعض الغيبيات؛ لأن لها حكم الرفع.

الثالث: ما أجمع عليه الصحابة والتابعون وأتباعهم؛ لأن إجماعهم حجة يجب الأخذ به.

الرابع: ما ورد عن واحد من الصحابة خصوصًا أو من التابعين وأتباعهم، ولم يُعرف لهم مخالف، فالأصل فيه أنه حجة، خصوصًا إذا احتفت به قرائن القبول؛ كتناقل أئمة التفسير بعده لقوله بالتسليم، أو أن يكون معتمده اللغة. . .

والأمر في ذلك كما قال الزركشي (ت:٧٩٤هـ): «ينظر في تفسير الصحابي فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان، فلا شك في اعتمادهم»[١].

- وكثير من التابعين هم مثل الصحابة في اللسان.

- وإن كانوا غير ذلك، فأقلُّ أحوالهم أنهم ناقلون لها، كما هو الحال في نَقَلَةِ اللغة الموثوقين، ويلحق بالتابعين أتباع التابعين.

وهذه التقسيمات لا تفي بالأمثلة التفصيلية التي يجب قبولها؛ لأن كل مثال تعتريه قرائن وأحوال تؤخذ في ذلك المثال، وقد تختلف عن قرائن وأحوال قبول مثال آخر، والله أعلم.

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٧٢.

المطلب الثالث

المـراد بالســلف

السلف في اللغة: كل من سبقك.

وأما في **الاصطلاح** هنا، فيمكن أن نحددهم من خلال دليلين:

الأول: الحديث النبوي الوارد في تفضيل القرون في قوله ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته**»، فقرن: الصحابة، والذين يلونهم التابعون، والذين يلونهم أتباع التابعين.

وانطلاقًا من هذا الحديث ذهب كثير من العلماء إلى تحديد مصطلح السلف الخَيِّر الصالح بجيل الصحابة والتابعين وأتباعهم[1].

(١) الحديث رواه البخاري في الصحيح في كتاب المناقب برقم (٣٦٥١)، باب فضل أصحاب النبي ﷺ، ومسلم في الصحيح في كتاب فضائل الصحابة برقم (٢٥٣٣). قال ابن حجر في فتح الباري في شرحه لحد ألفاظ الحديث: «قوله: «**خير أمتي قرني**»؛ أي: أهل قرني، والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة، ويقال: إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل، ويطلق القرن على مدة من الزمان، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة، وما عدا ذلك فقد قال به قائل... وقد وقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة وهو المشهور، وقال صاحب المطالع: القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد... ولم يذكر صاحب «المحكم» الخمسين وذكر من عشر إلى سبعين، ثم قال: هذا هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن، وهذا أعدل الأقوال وبه صرح ابن الأعرابي وقال: إنه مأخوذ من الأقران، ويمكن أن يحمل عليه المختلف من الأقوال المتقدمة ممن قال: إن القرن أربعون فصاعدًا، أما من قال: إنه دون ذلك فلا يلتئم على هذا القول والله أعلم. والمراد بقرن النبي ﷺ في هذا الحديث الصحابة... وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعًا وتسعين، وأما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين، وأما الذين بعدهم؛ فإن اعتبر منها كان نحوًا من خمسين، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان والله أعلم. **واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين**، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورًا فاشيًا، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رؤوسها، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرًا شديدًا، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن. =

قال النووي في شرح هذا الحديث: «اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه ﷺ، والمراد أصحابه»، ثم قال: «والصحيح أن قرنه ﷺ الصحابة، والثاني التابعون، والثالث تابعوهم»[١].

الثاني: أن العلماء الناقلون للمأثور؛ كعبد الرزاق (ت:٢١١هـ)، والطبري (ت:٣١٠هـ)، وابن المنذر (ت:٣١٨هـ)، وابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، وغيرهم نقلوا ـ مع تفسير النبي ﷺ ـ تفسير هذه الطبقات الثلاث، ولا يكادون ينقلون أقوال الطبقة التي بعدهم، وعلى هذا جرى العمل بعدهم عن المتأخرين من المفسرين.

= وظهر قوله ﷺ: **«ثم يفشو الكذب»** ظهورًا بينًا حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات، والله المستعان». فتح الباري لابن حجر ٧/٦.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي ١٦/٨٥.

المطلب الرابع

التعريف بطبقات مفسري السلف

❁ الطبقة الأولى: طبقة الصحابة:

الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا، ومات على ذلك[١].

ولم يشتهر من الصحابة في التفسير سوى القليل، وأشهرهم به على الإطلاق حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن العباس بن المطلب (ت:٦٨هـ)، ثم يأتي بعده في عدد المروي عنه ابن مسعود (ت:٣٢هـ)، ثم علي بن أبي طالب (ت:٤٠هـ)، ثم عمر بن الخطاب (ت:٢٣هـ)، ثم أُبي بن كعب (ت:١٩هـ، وقيل غيرها).

ولا يلزم أن يكون من ذكر في كتب الطبقات بأنه مفسر أن يكون كذلك، ويظهر أن لعده في المفسرين أسبابًا خاصة بكل واحد منهم، فعبد الله بن الزبير (ت:٧٣هـ) ممن عد في طبقات المفسرين، مع أن المروي عنه قليل جدًّا، فما الاعتبار الذي جعل به عبد الله بن الزبير مفسرًا[٢]؟

إن أغلب ما ورد عنه يتعلق بمكان نزول السور[٣]، وفي المنقول عنه ما يتعلق بأحكام الحج وآثار تتعلق بمكة[٤]، وفيه بعض القراءات الواردة عنه[٥]، وغيرها من المسائل المتنوعة المتعلقة بالآيات، وبالجملة، فليس المنقول عنه كثيرًا.

فالمفسر من الصحابة: من كان له آراء في التفسير، وكان متصديًا له. كما سبق في تعريف المفسر.

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٩٦، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل.

(٢) يقول الأستاذ عادل نويهض في كتابه معجم المفسرين ٣٠٧/١: «ويعد من مشاهير مفسري القرآن الكريم من الصحابة».

(٣) ينظر: الدر المنثور: ٤٦/١، ٤١٢/٣، ٣/٤، ١١٩، ٣٣٩، ٣٩٦، ٣/٦، ٢٨٨، ٣٨٩، ٤٤٩، ٥٣٤، ٣٩٧/٧، ٤٥٦، ٦٨٩، ١٥١/٨، ٢١٣، ٢٨٨، ٣٤٢، ٣٧٩، ٣٨٩، ٤٩٧، ٥٤٧، ٥٥٣، ٦٤١.

(٤) ينظر: الدر المنثور: ٣٠٠/١، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٥٨، ٥٦٢، ٢٦٦/٢، ٢٧٤، ١٥١/٤، ٣٣/٦.

(٥) ينظر: الدر المنثور ٤/١، ٣٣٧/٣، ٦٥١/٧، ١٦٢/٨، ٣٣٧، ٤٣٥، ٤٨٢.

ولا يعني هذا التقييد في التعريف أن من كانت الرواية عنه قليلة كأبي بكر الصديق وعثمان بن عفان، أنهم لا يفهمون معاني القرآن، وإنما المراد أن الرواية عنهم قليلة.

ويُعدُّ الصحابة في الطبقة الأولى من المجتهدين في التفسير، ولتفسيرهم ميزة على تفسير من جاء بعدهم، ولا يعدلهم في هذه المميزات أحد.

❁ الطبقة الثانية: طبقة التابعين:

التابعي: من لقي الصحابي، وهو مؤمن، ومات على ذلك[1].

واختلف في اشتراط الرواية عن الصحابي.

وقد كان المفسرون في طبقة التابعين أكثر منهم في طبقة الصحابة وأتباع التابعين.

ويمكن أن ندوِّن بعض الملاحظات:

١ ـ أن بعضهم ينتمي إلى أكثر من مدينة، فأخذ عن علمائها من الصحابة، وتنوعت مداركه بهذا، فالحسن البصري (ت:١١٠هـ) نشأ في المدينة، ثم استقر في البصرة، وكذا أبو العالية (ت:٩٣هـ).

وسعيد بن جبير (ت:٩٣هـ) نشأ في الكوفة، وأخذ التفسير عن ابن عباس في مكة (ت:٦٨هـ).

وجابر بن زيد (ت:٩٣هـ) نشأ بالبصرة وتتلمذ على ابن عباس (ت:٦٨هـ) في التفسير.

وأبو صالح باذام كان في مكة، ثمَّ انتقل إلى الكوفة واستقر بها.

وكذلك الحال في بعض أتباع التابعين، فمقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ) كان ببلخ، ثم انتقل إلى بغداد واستقرَّ بها.

وسفيان الثوري (ت:١٦١هـ) كان في العراق، ثم في مكة.

وهكذا غيرهم ممن لو تُتُبِّعت سيرتهم، ونُظِر في التنوع الجغرافي الذي سكنوه، فإنه محلٌّ بحث للنظر في أثره على المفسر إن وُجِدَ.

٢ ـ أن مصادرهم هي مصادر الصحابة عينها، ولم يتغير منهجهم عن منهج الصحابة، كما لم يتغير عند مفسري أتباع التابعين، بل كانت هذه الطبقات الثلاث مدرسة واحدة، وليسوا عدة مدارس، كما يظنه بعض الباحثين، وإنما يتمايزون بكثرة

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٠٥، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل.

الأخذ بمصدر أو قلّته فحسب، ولذا لا تكاد تفرق بين عباراتهم، ولا في طريقتهم في التفسير، إلا وجود نزر يسير من أثر البيئة أو الأحداث التي تحصل عليهم، فترى في تعبيرهم ما يناسب تلك الأحداث والوقائع، وإن لم يشيروا إليها صراحة، ومن ذلك:

ما رواه الطبري بسنده عن الزهري (ت:١٢٤هـ)، أن ابن الزبير (ت:٧٣هـ)، قال: «إنما سمي البيت العتيق؛ لأن الله أعتقه من الجبابرة»، وكأنه يشير إلى ما وقع بينه وبين الحجاج (ت:٩٥هـ)، وأن الحجاج لن يغلب على البيت، لكن كان ما قدَّره الله، والله أعلم.

وقد تكون هذه الواقعة هي سبب اتجاه ابن الزبير إلى هذا التفسير دون تفسير العتيق بالقديم، وهو الوجه الثاني، والوجهان صحيحان محتملان، والله أعلم.

٣ ـ أنهم يفسرون حسب القراءة التي يقرؤون بها، فالمكيون يقرؤون بما آلت إليه قراءة ابن كثير؛ لأنه أخذها عن مجاهد (ت:١٠٥هـ) عن ابن عباس (ت:٦٨هـ) عن أُبي بن كعب (ت:١٩هـ وقيل غيرها)، والكوفيون عندهم قراءة ابن مسعود (ت:٣٢هـ) وقراءة علي (ت:٤٠هـ)، والشاميون قراءة أبي الدرداء (ت:٣٢هـ)، وهكذا.

ومن أمثلة ذلك ما رواه الطبري بسنده عن عاصم، عن زر «﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ قال: في قراءتنا بمتهم، ومن قرأها ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] يقول: ببخيل»[١].

❁ الطبقة الثالثة: طبقة أتباع التابعين:

تابع التابعي: هو من لقي التابعي، وهو مؤمن، ومات على ذلك[٢].

واختلف في اشتراط الرواية عن التابعي.

وممن برز في هذه الطبقة: مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)، ومقاتل بن حيان (ت:١٥٠هـ)، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ)، وسفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ).

وقد ظهر في زمن أتباع التابعين مشاركة بعض اللغويين وبعض أهل البدع، وكان لمن شارك في التفسير من أهل اللغة؛ كالفراء (ت:١٠٧هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢١٠هـ) أثر في المصنفات التي ستأتي بعد ذلك.

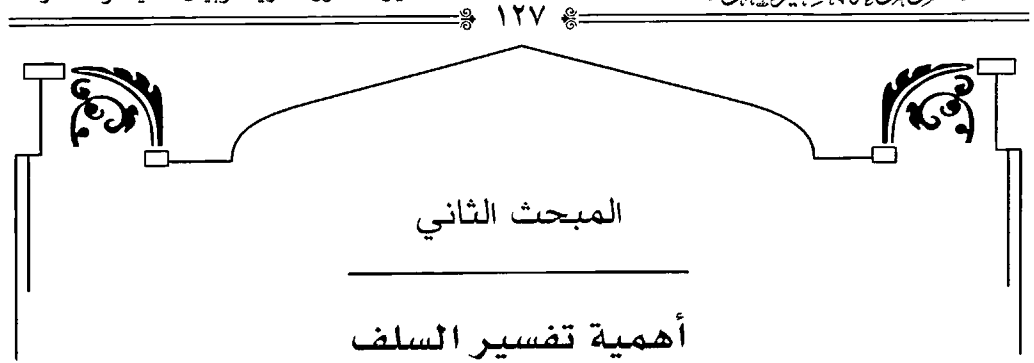
---

(١) تفسير الطبري، تحقيق: التركي ٢٤/١٦٨.

(٢) ينظر: معجم لغة الفقهاء ص١٧٧.

وبعد طبقة أتباع التابعين اعتمد أئمة السُّنَّة على أقوال المفسرين في هذه الطبقات الثلاث، وقلَّ فيهم التصدي للتفسير، حتى ظهر ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) الذي أبرز أسلوب المفسر الناقد والمرجح بين الأقوال.





المبحث الثاني

أهمية تفسير السلف

المطلب الأول

أهمية تفسير الصحابة

ذكر العلماء أسبابًا تدل على أهمية الرجوع إلى تفسيرهم، ومن أهمها:

۞ ١ ـ أنهم شهدوا التنزيل، وعرفوا أحواله:

لقد كان لمشاهدتهم التنزيل، ومعرفة أحواله أكبر الأثر في علو تفسيرهم وصحته، إذ الشاهد يدرك من الفهم ما لا يدركه الغائب.

وفي حجية بيان الصحابة للقرآن، قال الشاطبي: «وأما الثاني: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسُّنَّة، فهم أقعد في فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يراه الغائب.

فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات، فالعمل عليه على الصواب، وهذا إن لم ينقل عن أحدهم خلاف في المسألة، فإن خالف بعضهم فالمسألة اجتهادية»[1].

ومعرفة أسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن؛ لأن الجهل بأسباب النزول موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف.

وإنما يقع ذلك؛ لأن معرفة أسباب النزول بمنزلة مقتضيات الأحوال التي يفهم بها

---

(١) الموافقات للشاطبي ٤/١٢٨.

الخطاب، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه.

ومعرفة أسباب النزول رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى مقتضى الحال[١].

ويدل على ذلك: ما رواه أبو الشيخ وابن مردويه والحاكم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: «أتي برجل من المهاجرين الأولين ـ وقد شرب الخمر ـ فأمر به عمر أن يجلد، فقال: لم تجلدني؟! بيني وبينك كتاب الله، قال: وفي أي كتاب الله تجد أن لا أجلدك؟

قال: فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ [المائدة: ٩٣]، فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وأحسنوا؛ شهدت مع رسول الله: بدرًا، وأُحدًا، والخندق، والمشاهد.

فقال عمر: ألا تردون عليه؟

فقال ابن عباس: هؤلاء الآيات نزلت عذرًا للماضين، وحجة على الباقين، عذرًا للماضين؛ لأنهم لقوا الله قبل أن حرم الله عليهم الخمر، وحجة على الباقين؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ﴾ [المائدة: ٩٠] حتى بلغ الآية الأخرى»[٢].

فانظر كيف خفي على هذا البدري رضي الله عنه حكم هذه الآية لما لم يكن يعلم سبب نزولها، وكيف أنها لم تشكل على من علم سبب نزولها؟ فنزلها منزلتها، وبيَّن معناها.

٢ ـ أنهم عرفوا أحوال من نزل فيهم القرآن:

يقول الشاطبي ـ في بيان أهمية معرفة الأحوال في التفسير ـ: «ومن ذلك: معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل، وإن لم يكن ثمَّ سبب خاص، لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن منه، وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة»[٣].

---

(١) الموافقات بتصرف ٤/ ١٤٦.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٣٢٠ من طريق أبي الشيخ، وابن مردويه كما في الدر المنثور ٣/ ١٧٤، والحاكم في المستدرك في كتاب الحدود ٤/ ٤١٧، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: فيه ابن فليح لا أعرفه. صحيح البخاري برقم (٤٥١٩).

(٣) الموافقات ٤/ ١٥٤.

ومن الأمثلة التي تدل على أهمية معرفة أحوالهم في التفسير:

ما رواه البخاري (ت:٢٥٦هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، عن ابن عباس (ت:٦٨هـ)، قال: «كانت عُكَاظُ وَمَجَنَّةُ وَذُو الْمَجَازِ أسواقًا في الجاهلية، فتأثموا أن يتجروا في المواسم، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ في مواسم الحج»(١).

ومثله ما رواه البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن عائشة (ت:٥٨هـ)، قالت: «كانت قريش ومن دان دينها يقفون المزدلفة، وكانوا يسمون الْحُمْسَ، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيّه ﷺ أن يأتي عرفات، ثم يقف بها، ثم يفيض منها، فذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]»(٢).

۞ ٣ ـ أنهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن:

لمّا كان القرآن نزل بلغتهم، فإنهم أعرف به من غيرهم، وهم في مرتبة الفصاحة العربية، فلم تتغير ألسنتهم، ولم تنزل عن رتبتها العليا في الفصاحة، لذا فهم أعرف من غيرهم في فهم الكتاب والسُّنَّة، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صح اعتماده من هذه الجهة(٣).

كما أن ما نقل عنهم من كلام أو تفسير فإنه حجة في اللغة، وفيه بيان لصحة الإطلاق في لغة العرب، قال ابن حجر: «استشكل ابن التين قوله: (ناسًا من الجن) من حيث إن الناس ضد الجن.

وأجيب بأنه على قول من قال: إنه من ناس: إذا تحرك، أو ذكر للتقابل، حيث قال: (ناس من الناس)، (وناسًا من الجن)، ويا ليت شعري، على من يعترض؟!»(٤).

---

(١) صحيح البخاري برقم (٤٥١٩)

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، برقم (٤٥٢٠).

(٣) ينظر: الموافقات للشاطبي ١٢٨/٤.

(٤) فتح الباري ٢٤٩/٨ في شرح أثر عبد الله بن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء]، قال: كان ناس من الإنس يعبدون ناسًا من الجن، فأسلم الجن، وتمسك هؤلاء بدينهم.

٤ ـ حسن فهمهم:

إن من نظر في أقوال الصحابة في التفسير متدبرًا لهذه الأقوال، ومتفهمًا لمراميها، وعلاقتها بتفسير الآية، فإنه سيتبين له ما آتاهم الله من حسن البيان عن معاني القرآن، من غير تكلف في البيان، ولا تعمق في تجنيس الكلام، بل تراهم يلقون الألفاظ بداهة على المعنى، فتصيب منه المراد.

وكان مما عزّز لهم حسن الفهم: ما سبق ذكره من الأسباب التي دعت إلى الرجوع إلى تفسيرهم من: مشاهدة التنزيل، ومعرفة أحوال من نزل فيهم القرآن، وكونهم أصحاب اللسان الذي نزل به القرآن، مع ما لهم من معرفة بأحوال صاحب الشريعة ﷺ مما كان يعينهم على فهم المعنى المراد، وكذا حسن الاستنباط.

ولا ريب أن قولهم في التفسير أولى بالقبول من تفسير من بعدهم، فهم أعلم الأمة بمراد الله؛ فعليهم نزل، وهم أول من خوطب به من الأمة، وقد شاهدوا تفسيره من الرسول ﷺ علمًا وعملًا، وهم العرب الفصحاء على الحقيقة، فلا يعدل عن تفسيرهم ما وجد إليه سبيل(١).

إن هذه المزية توجب على دارس التفسير أن يرجع إلى أقوالهم، وأن يفهم تفسيراتهم، ليعتمد عليها في التفسير، ويبني عليها مسائل الآيات وفوائدها.

٥ ـ سلامة قصدهم:

لم يقع بين الصحابة خلاف يؤثر في علمهم، بحيث يوجه آراءهم العلمية إلى ما يعتقدونه، وإن كان مخالفًا للحق، بل كان شأن الخلاف بينهم إظهار الحق، لا الانتصار للنفس أو المذهب الذي ذهب إليه.

لقد ظهر فيمن بعدهم من أصحاب العقائد الباطلة؛ كالخوارج، والمرجئة، والجهمية، والمعتزلة، وغيرهم مجانبة الحق، وكثر الخلاف بسبب كثرة الآراء الباطلة، مما جعل القرآن عرضةً لتحريف معناه، إذ يصرفه أصحاب هذه المذاهب الباطلة إلى مذاهبهم، وهذا مما سلم منه جيل الصحابة، فلم يتلوث بمثل هذه الخلافات.

---

(١) ينظر: إغاثة اللهفان لابن القيم ١/ ٢٤٠.

ولهذا جاء تفسيرهم بعيدًا عن مشكلات التأويل المنحرف، وصرف اللفظ القرآني إلى ما يناسب المذهب، أو غيرها من الانحرافات في التفسير.

وإذا تبيَّنت لك قيمة تفسير الصحابي، فانظر إلى واقع بعض من يَدْرُس التفسير أو يُدَرِّسه، فإنك ستجده لا يُعنى بإيراد أقوالهم، وكثيرًا ما تراه يكتفي بأن ينسب التفسير إلى المتأخرين من اللغويين والمفسرين، ويتقوَّى بهم؛ كالزجاج (ت:٣١١هـ)، والزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، وابن عطية (ت:٥٤٢هـ)، والقرطبي (ت:٦٧١هـ)، وأبي حيان (ت:٧٤٥هـ)، وابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، والآلوسي (ت:١٢٧٠هـ)، وغيرهم، ويتجاهل أن ما ذكروه إنما هو قول لأحد الصحابة.

إن في هذا المسلك ما يقطع على طالب العلم شرف الوصول إلى علوم هؤلاء الصحابة وأفهامهم، بل قد يجعله ينظر إلى أقوالهم نظر المقلل من شأنها، ويرى أن تفسيراتهم سطحية، لا عمق فيها، ولا تقرير!!

وهذا خطأ محض، ومجانبة الصواب، وإنما كان سبيل أهل العلم الراسخين فيه أنهم (يتكثرون بموافقة الصحابة)، وانظر كم الفرق بين أن يقال: هذا قول ابن عباس (ت:٦٨هـ) في الآية، أو أن يقال: هذا قول الزجاج (ت:٣١١هـ)، أو قول ابن عطية (ت:٥٤٢هـ) أو قول غيرهم في الآية؟

فانظر إلى من ستميل نفسك، وأي قول سيطمئن له قلبك؟



المطلب الثاني

أهمية تفسير التابعين وأتباعهم

هذا الموضوع من الأهمية بمكان؛ لأن بعض الباحثين لا يعتبر هذا المصدر، ويقع عنده تشكيك في اعتماده، فضلًا عن أهميته، ويمكن إجمال القول في هذا الأمر من خلال النقاط الآتية:

الأولى: أن التابعين وأتباعهم وعاءٌ لتفسيرات الصحابة.

التابعون وأتباعهم طريق إلى تفسير الصحابة ﷺ أجمعين، وقد كانوا وعاءً لتفسيراتهم، وحملوها لمن بعدهم.

ومن خَبَر الروايات، ووازن بينها، فإنه سيجد اتفاقات كثيرة بين تفسيرات التابعين وأتباعهم وتفسيرات الصحابة، وإن لم ينسبوها للصحابة.

وأقوال بعض التابعين في هذا المقام تدلُّ على ذلك، منها:

١ ـ قال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): «وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم.

حدثنا الحسين بن مهدي البصري، قال: أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[(١)].

٢ ـ وروى الطبري (ت:٣١٠هـ) بسنده عن الشعبي، قال: «والله ما من آية إلا قد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله»[(٢)].

الثانية: وهي ناشئة عن الأولى: أن المنهج الذي سلكه الصحابة في التفسير، والمصادر التي اعتمدوها لم تتغير عند التابعين وأتباعهم، فلم يبدلوا أو يزيدوا في

---

(١) سنن الترمذي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب ٥/ ٥٠.

(٢) تفسير الطبري، ط. هجر ١/ ٨١.

ذلك، ولم يظهر عندهم مصادر أخرى غير التي كانت عند الصحابة، وهذا مما يُعزِّز أقوالهم في التفسير، ويقوِّي قبولها.

الثالثة: أن عدم اعتماد أقوالهم (اجتهادهم) يلزم منه انقطاع حلقة من حلقات التفسير، وهذا الانقطاع يلزم منه أنَّ فهم القرآن قد انقطع على الأمة، فيكون العصر الذي عاشه هؤلاء حلقة فرغ فيها علم التفسير، ولم يكن له من يتصدى له.

وهذا مع كونه خلاف الواقع؛ إذ المتصدون للتفسير في هاتين الطبقتين كثيرون إلا أننا نجد من يهوِّن من تفسير علماء هاتين الطبقتين، ويرى أنه غير ملزمٍ بأقوالهم[1].

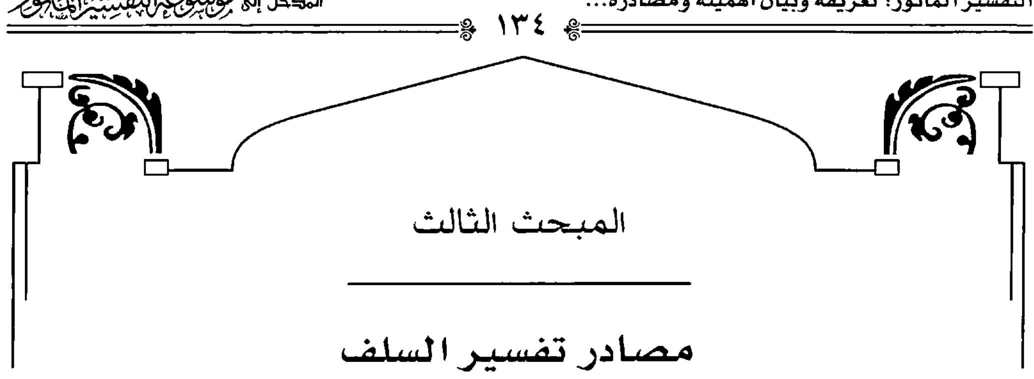
الرابعة: أن العلماء الذين دوَّنوا التفسير المأثور عن السلف[2] قدْ اعتمدوا النقل عن هذه الطبقات الثلاث، وتتابعهم على هذا الفعل إيناسٌ بحجيَّة هاتين الطبقتين مع الصحابة، والله أعلم.

الخامسة: أن التابعين وأتباعهم في عصر الاحتجاج اللغوي، وكثير من التابعين ممن يُحتجُّ بكلامهم في اللغة، والآخرون منهم لم تُعهد عليهم عُجمة في الفهم العربي للقرآن، وأقلُّ أحوالهم ـ خصوصًا أتباع التابعين ـ أنهم نقلة للغة كحال كثير من اللغويين الذين اعتنوا بجمع اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ) وصنيعُه في كتاب «العين»، فهم مشاركون للغويين في سماع اللغة من العرب، وفي نقلهم لها من خلال تفسيراتهم اللغوية.



(١) الحديث هنا عن النظر إلى التزام تفسير هاتين الطبقتين من حيث الجملة، ولا يعني أن قول الواحد منهم ملزمٌ، إلا إذا لم يوجد له مخالف في عصره.

(٢) مثل الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي الشيخ، وغيرهم.



المبحث الثالث

مصادر تفسير السلف

المراد بمصادر التفسير: المراجع الأولية التي يرجع إليها المفسر عند تفسيره للقرآن[1].

وبالنظر إلى المفسرين الأولين من الصحابة، فإنه يمكننا أن نرصد عددًا من المصادر الكلية الأولية التي اعتمدوها، وصارت باقية لمن جاء بعدهم، وهي:

١ ـ القرآن:

وتفسير القرآن بالقرآن أقسام:

الأول: ما لا يتصور فيه وقوع الاختلاف.

الثاني: ما ورد عن النبي ﷺ.

وهذان القسمان حجة.

الثالث: تفسير المفسرين، والأصل في تفسير المفسرين للقرآن بالقرآن أنه يعتمد على الاجتهاد؛ فلا يلزم أن يكون صحيحًا دائمًا، ولا هو الراجح دائمًا.

وتفسير القرآن بالقرآن يقوم على وجود رابط بين الآيتين؛ مثل:

١ ـ اتفاق الحدث واختلاف التعبير.

٢ ـ حمل اللفظة المتفقة في الآيتين على معنى لغوي واحد. ومثال ذلك، كما أنه من أمثلة اعتمادهم على القرآن في التفسير؛ ما رواه الطبري بسنده عن عمر بن

---

(١) قد تطلق (مصادر التفسير) على كتب التفسير، وليست هي المرادة هنا، وإنما المراد هنا المصادر الأولية التي يرجع إليها أي مفسر، وقد سماها شيخ الإسلام (طرق التفسير)، وسماها الزركشي في البرهان (مآخذ التفسير)، وسماها الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (استمداد علم التفسير). ينظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، لمساعد الطيار ص١٢٧.

الخطاب رضي الله عنه في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾ [التكوير: ٧]، قال: هما الرجلان يعملان العمل فيدخلان به الجنة، وقال: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [الصافات: ٢٢]، قال: ضرباءهم[١].

ففسّر التزويج بالتصنيف، ثم حمل التزويج في آية ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾ على معنى الزوجية في آية ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [الصافات: ٢٢].

۞ ٢ ـ السُّنَّة:

وتفسير القرآن بالسُّنَّة نوعان، وذلك بالنظر إلى المفسر:

الأول: التفسير بالسُّنَّة المباشر «التفسير النبوي»، وهو: أن يعمد النبي ﷺ إلى آية يذكرها في كلامه أو يشير إليها، ثم يبيِّن معناها أو يسألونه عما يخفى عليهم من القرآن، فيبيِّنه لهم، ومن أمثلة سؤالات الصحابة لرسول الله ﷺ عن التفسير، وسؤالات من بعدهم لهم عنه ما رواه مسلم في «صحيحه»، عن مسروق قال: «إنا سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربهم اطِّلَاعَةً، فقال: هل تشتهون شيئًا؟

فقالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا، قالوا: يا رب، نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى.

فلما رأى أن ليس لهم حاجة تُرِكُوا»[٢].

والقدر الوارد عن النبي ﷺ من التفسير النبوي المباشر قليل جدًّا، والآثار المرفوعة إليه ﷺ شاهدة بهذا.

وإن قال قائل: إن بعض العلماء حكى أن تفسير الصحابي مرفوع، وهذا يعني أنه تلقاه من النبي ﷺ فالجواب عن ذلك من وجهين:

---

(١) تفسير الطبري ٢٤/١٤١.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه، برقم (١٨٨٧).

الأول: أنه قد ثبت اجتهاد الصحابة في بيان معاني القرآن، ولم يكونوا ينسبونها إلى النبي ﷺ.

الثاني: أن العادة الغالبة عليهم أنهم إذا كان معهم بيان نبوي لأي أمر من الأمور أن ينسبوه للنبي ﷺ، ولما لم يقع هذا فيما فسروه أو اختلفوا فيه، مع كثرته دل ذلك على عدم وجود نص مباشر منه ﷺ في كثير من الآيات(١).

ومن أمثلة ذلك: ما رواه الطبري بسنده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، حدثه قال: «بينما أنا في الحجر جالس، أتاني رجل يسأل عن ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]، فقلت له: الخيل حين تغير في سبيل الله، ثم تأوي إلى الليل، فيصنعون طعامهم، وَيُورُونَ نارهم. فانفتل عني، فذهب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو تحت سقاية زمزم، فسأله عن ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]، فقال: سألت عنها أحدًا قبلي؟ قال: نعم، سألت عنها ابن عباس، فقال: الخيل حين تغير في سبيل الله، قال: اذهب فادعه لي؛ فلما وقفت على رأسه قال: تفتي الناس بما لا علم لك به، والله لكانت أول غزوة في الإسلام لبدر، وما كان معنا إلا فرسان: فرس للزبير، وفرس للمقداد فكيف تكون العاديات ضبحًا. إنما العاديات ضبحًا من عرفة إلى مزدلفة إلى منًى؛ قال ابن عباس: فنزعت عن قولي، ورجعت إلى الذي قال علي رضي الله عنه»(٢).

---

(١) من ذلك ما روى مسلم بسنده عن عبد الله بن عباس، أن عمر بن الخطاب، خرج إلى الشام، حتى إذا كان بِسَرْغَ لقيه أهل الأجناد: أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، قال ابن عباس فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين فدعوتهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا فقال بعضهم: قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار فدعوتهم له، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إني مصبح على ظهر، فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفرارًا من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ـ وكان عمر يكره خلافه ـ نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت واديًا له عُدْوَتَانِ، إحداهما خصبة والأخرى جدبة؛ أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله، قال: فجاء عبد الرحمٰن بن عوف، وكان متغيبًا في بعض حاجته، فقال: إن عندي من هذا علمًا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا سمعتم به بأرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارًا منه**» قال: فحمد الله عمر بن الخطاب ثم انصرف.

(٢) تفسير الطبري، ط. دار هجر ٢٤/٥٧٣.

وظاهر من هذا الأثر أن هذين الصحابيين الجليلين لم يكن عندهما بيان نبوي مباشر بالمراد بالعاديات، إذ لو كان عند أحدهما لنصَّ عليه، كما هو المعروف من أحوالهم في الاختلاف، ولما كان الأمر راجعًا إلى الاجتهاد؛ وقع الاختلاف بينهما في المراد بالعاديات، ثم رجع ابن عباس (ت:٦٨هـ) إلى قول شيخه علي بن أبي طالب (ت: ٤٠هـ).

والثاني: التفسير بالسُّنَّة غير المباشر، وهو: أن يعمد المفسر باجتهاده إلى كلام للنبي ﷺ ليس فيه ذكر آية، فيجعله تفسيرًا لها.

ومن ذلك ما روى البخاري عن عائشة ﵂ قالت: «كان رسول الله يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: **سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي**، يتأول القرآن»(١).

۞ ٣ ـ اللغة:

كان التفسير باللغة أغلب تفسير السلف، وكان ذلك قبل بروز علماء العربية، واعتنائهم بتدوين اللغة؛ لذا فالحاجة للرجوع إلى تفسيراتهم اللغوية أصلٌ مقدَّم على الرجوع إلى أقوال أهل اللغة.

والصحابة ـ على وجه الخصوص ـ من أهل اللسان الذي نزل به القرآن، وتفسيرهم بلسانهم معتبر غير معترض عليه من جهة اللغة.

وأما التابعون، فكان فيهم من هو عربي محض، وهو في اللسان كالصحابة، وكان فيهم من هو من الموالي، وهؤلاء ممن تعلم العربية من مخاطبات الصحابة الذين علموهم؛ كعكرمة (ت:١٠٥هـ) مولى ابن عباس (ت:٦٨هـ)، فقد كان من البربر، لكن لم يؤثر في تفسيره، ولا تفسير غيره؛ ما هو مخالف للعربية، ومن زعم ذلك في بعض الأمثلة، فإنه يرد عليه بأن إدراك هذا المباشر للغة العرب أعلى من إدراك من أخذها من الكتب، وكذا كان الحال في تفسير أتباع التابعين، فإنهم ما يزالون يعيشون في عصر الاحتجاج باللغة إلا صغارهم، وأقل أحوالهم أن يكونوا نقلةً للغة، **وبالجملة، فإن ما ينقل عنهم من التفسير المعتمد على اللغة حجة من جهة اللغة.**

وترجيح أحد المحتملات التفسيرية المنقولة عن السلف حال الاختلاف لا يعني رد

---

(١) صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب التسبيح والدعاء في السجود، برقم (٤٩٦٨).

المعنى المفسر به من جهة اللغة؛ لأن النظر في هذا إلى ترجيح أحد المحتملات من جهة التفسير[١]؛ فإذا قام مفسر بالترجيح بين أقوال السلف المعتمدة على اللغة، ورجح أحد المعاني على غيره، فإن ترجيحه لا يعني رد المعنى الأول من جهة اللغة، وإنما يعني رده من جهة التفسير فقط، فلو رجح مفسر أن النجم ما نجم من نبات الأرض، فلا يعني هذا أن يرد معنى أن النجم نجم السماء عند العرب، وكذا العكس.

وإنما يحكم برده للمعنى اللغوي إذا نص على ذلك، ومثال ذلك ما وقع من الطبري (ت:٣١٠هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ﴾ [المطففين: ٢٦]، فقد أورد ثلاثة أقوال عن السلف:

الأول: ممزوج مخلوط، خِلْطُهُ مِسْكٌ.

الثاني: آخر شربهم مسك.

الثالث: طينته مسك؛ أي: غطاؤه الذي يغطى به.

ثم قال: «وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال: معنى ذلك: آخره وعاقبته مسك؛ أي: هي طيبة الريح، إن ريحها في آخر شربهم يختم لها بريح المسك.

وإنما قلنا: ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصحة؛ لأنه لا وجه للختم في كلام العرب إلا الطبع والفراغ، كقولهم: ختم فلان القرآن: إذا أتى على آخره، فإذا كان لا وجه للطبع على شراب أهل الجنة، يفهم إذا كان شرابهم جاريًا، جري الماء في الأنهار، ولم يكن مُعَتَّقًا في الدِّنَانِ، فيطين عليها وتختم، تعين أن الصحيح من ذلك الوجه الآخر، وهو العاقبة والمشروب آخرًا، وهو الذي ختم به الشراب. وأما الختم بمعنى: الْمَزْجِ، فلا نعلمه مسموعًا من كلام العرب»[٢].

فالطبري ـ في هذا المثال ـ رد معنى لغويًّا واردًا عن ابن مسعود (ت:٣٢هـ)، ورده هذا ـ مع إمامته ـ غير مقبول؛ لأن قول ابن مسعود حجة لغوية.

وقد يكون تفسير السلف غير مطابق للمعنى اللغوي، فيحتاج الناظر في كلامهم إلى أن يضم إليه ما تقتضيه لغة العرب وأسرارها؛ وذلك بالنظر في أمور:

---

(١) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، للدكتور مساعد الطيار ص٦١١.

(٢) تفسير الطبري ٢٤/٢١٩.

الأول: تحرير معنى اللفظة في اللغة، ويكون ذلك بالاستعانة بكتب اللغة، ككتاب «العين» للخليل بن أحمد (ت:١٧٣هـ)، وكتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت:٣٢١هـ)، وكتاب «تهذيب اللغة» للأزهري (ت:٣٧٠هـ)، وكتاب «مقاييس اللغة» لابن فارس (ت:٣٩٥هـ)، وغيرها.

كما يحسن أن يستعين بكتب غريب القرآن؛ كـ«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (ت:٢١٠هـ)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ)، و«مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ)، و«عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)، وغيرها.

ويستعين كذلك بأقوال المفسرين المحققين في اللغة؛ كالطبري (ت:٣١٠هـ)، وابن عطية (ت:٥٤٦هـ)، وأبي حيان (ت:٧٤٥هـ)، والطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٤هـ)، وغيرهم.

الثاني: البحث في العلاقة بين تفسير اللفظة عند السلف ومعناها المطابق في اللغة؛ ليتبين له مراد السلف من تفسيرهم.

وسيظهر له بالبحث علاقة تفسير السلف بأصل معنى اللفظة في اللغة، وقد نبَّه على هذه الفكرة مجموعة من العلماء؛ منهم الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) حيث قال: «... واشدد يدك في تفسير كتاب الله على ما تقتضيه اللغة العربية، فهو قرآن عربي كما وصفه الله، فإن جاءك التفسير عن رسول الله ﷺ فلا تلتفت إلى غيره، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل[(١)].

وكذا ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فإنهم من جملة العرب ومن أهل اللغة، وممن جمع إلى اللغة العلم بالاصطلاحات الشرعية، ولكن إذا كان معنى اللفظ أوسع مما فسروه به في لغة العرب، فعليك أن تضم إلى ما ذكره الصحابي ما تقتضيه لغة العرب وأسرارها»[(٢)].

---

(١) نهر معقل: نهر منسوب إلى الصحابي معقل بن يسار. ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط. دار صادر ٥/ ٣٢٣، والروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، تحقيق: إحسان عباس ص٥٣٨. وقال الثعالبي في معنى هذا المثل: «نهر الله: من أمثال العامة والخاصة: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، وإذا جاء نهر الله بطل نهر عيسى. ونهر معقل بالبصرة، ونهر عيسى ببغداد، وعليهما أكثر الضياع الفاخرة، والبساتين النزهة ببغداد. وإنما يريدون بنهر الله: البحر والمطر والسيل، فإنها تغلب سائر المياه والأنهار، وتطم عليها، ولا أعرف نهرًا مخصوصًا بهذه الإضافة سواهما». ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ص٣٠ ـ ٣١.

(٢) فتح القدير، للشوكاني ٤/ ٣٠٩.

فالشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) يشير إلى وقوع تفسيرات لا تطابق المعنى اللغوي، فقد يكون معنى اللفظ في لغة العرب أوسع كما ذكر.

ومن أمثلة ذلك: ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]: قال القرطبي: «اختلف في تأويل الْمُرَاغَم، فقال مجاهد: الْمُرَاغَمُ: الْمُتَزَحْزَح.

وقال ابن عباس والضحاك والربيع وغيرهم: الْمُرَاغَمُ: الْمُتَحَوَّل والمَذْهَب.

وقال ابن زيد: والْمُرَاغَمُ: الْمُهَاجَرُ، وقاله أبو عبيدة.

قال النحاس: فهذه الأقوال متفقة المعاني. فالمراغم المذهب والمتحول في حال هجرة، وهو اسم الموضع الذي يراغم فيه، وهو مشتق من الرَّغَام. ورَغِمَ أنف فلان؛ أي: لصق بالتراب. وراغمت فلانًا هجرته وعاديته، ولم أبال إن رَغِم أنفه. وقيل: إنما سمي مُهَاجَرًا ومُرَاغَمًا؛ لأن الرجل كان إذا أسلم عادى قومه وهجرهم، فسمى خروجه مُرَاغَمًا، وسمى مصيره إلى النبي ﷺ هجرة. وقال السدي: الْمُرَاغَمُ: المبْتَغى للمعيشة. وقال ابن القاسم: سمعت مالكًا يقول: الْمُرَاغَمُ: الذهاب في الأرض.

وهذا كله تفسير بالمعنى، وكله قريب بعضه من بعض، فأما الخاص باللفظة، فإن المراغم موضع المراغمة كما ذكرنا، وهو أن يرغم كل واحد من المتنازعين أنف صاحبه بأن يغلبه على مراده، فكأن كفار قريش أرغموا أنوف المحبوسين بمكة، فلو هاجر منهم مهاجر لأرغم أنوف قريش لحصوله في منعة منهم، فتلك المنعة هي موضع المراغمة. ومنه قول النابغة:

كطود يلاذ بأركانه عزيز المراغم والمهرب»[1]

الثالث: قد يرد التفسير لبيان المراد باللفظة في السياق، ولا يكون فيه تحرير معنى اللفظ في اللغة، ويكثر هذا الصنيع عند من كتب في الوجوه والنظائر؛ لأنهم يحرصون على المراد باللفظة في السياق دون بيان معناها من جهة اللغة، والتعرف على معناها من جهة اللغة يفيد في الربط بين المعنى السياقي والمعنى اللغوي للفظة.

ومن أمثلة ما ورد في هذا الموضوع ما ذكره مقاتل من وجوه لفظة (الطغيان) ونظائرها، قال: «تفسير الطغيان على أربعة وجوه: فوجه منها: الطغيان؛ يعني:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٥/٣٤٦ - ٣٤٧، وأصله عند ابن عطية في المحرر الوجيز ٤/٢٢٨.

الضلالة، قوله في البقرة: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]؛ يعني: في ضلالتهم، نظيرها في يونس: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [١١]؛ يعني: في ضلالتهم يعمهون، وقال في قٓ: ﴿رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [٢٧]؛ يعني: ما أضللته. وقال في الصافات: ﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ﴾ [٣٠]؛ يعني: ضالين، وقال في صٓ: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [٥٥]؛ يعني: للضالين لشر مآب: مرجع، مثلها في ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

الوجه الثاني: طغيان؛ يعني: عصيان، فذلك قوله: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [النازعات: ١٧]، يعني: إنه عصى الله، وقال أيضًا في طه: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ﴾ [٨١]، يعني: لا تعصوا الله في رفع المن والسلوى.

والوجه الثالث: الطغيان؛ يعني: الارتفاع والكثرة، فذلك قوله في الحاقة: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [١١]؛ يعني: لما كثر الماء وارتفع ﴿حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١].

والوجه الرابع: الطغيان؛ يعني: الظلم، فذلك قوله في النجم: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [١٧]، وقال في الرحمٰن: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِي ٱلْمِيزَانِ﴾ [٨]، يعني: لا تظلموا»[١].

وهذه التفسيرات التي ذكرها مقاتل بن سليمان للفظ الطغيان تفسيرات سياقية؛ أي: المراد بالطغيان في هذا السياق فحسب، وإن كانت لفظة الطغيان المأخوذة من مادة طغى تدل على معنى لغوي واحد، وهو تجاوز الحد[٢]، ثم ينظر في نوع التجاوز حسب السياق الذي ترد فيه، فعدل عن تفسير اللفظ بمدلولها اللغوي المباشر إلى بيان المراد منها في ذلك السياق.

وكان تفسير السلف مقتصرًا على بيان معاني الألفاظ دون ما زاد على ذلك من ذكر لطائف هذه اللغة أو غير ذلك مما زاده المتأخرون.

الموازنة بين تفسير السلف باللغة وتفسير اللغويين:

العلاقة بين تفسير السلف باللغة وتفسير اللغويين لا تخرج عن أحوال:

الأول: أن يتوافق قولهم مع أقوال الصحابة والتابعين، وهذا كثير.

---

(١) الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ص٢١٤.

(٢) قال ابن فارس: «الطاء والغين والحرف المعتل أصل صحيح منقاس، وهو مجاوزة الحد في العصيان...». مقاييس اللغة، مادة: (طغى).

الثاني: أن يكون تفسيرهم اللغوي مبطلًا لتفسير السلف اللغوي، وهذا قليل جدًّا، وتفسيرهم هذا لا يقبل.

قال أبو عبيدة (ت:٢١٠هـ): «﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ [يوسف: ٣١]: أفعلت من العتاد، ومعناه: أعدت لهن متكًا؛ أي: نمرقًا تتكئ عليه.

وزعم قوم أنه الأترج، وهذا أبطل باطل في الأرض، ولكن عسى أن يكون مع المتكأ أترج يأكلونه، ويقال: ألق له متكًا»[١].

وهذا الاعتراض من أبي عبيدة (ت:٢١٠هـ) غير مقبول، وكلام من فسر من السلف لا يخرج عن احتمالين:

- **الاحتمال الأول**: أن يكون من لغة العرب مما لم يعرفه أبو عبيدة.

- **الاحتمال الثاني**: أن يكون مما أعد الأترج، وأشار إلى وجوده السكين، فالسكين لا تعطى لتخريق المجلس، وإنما لتقطيع الفاكهة[٢].

الثالث: أن يكون في تفسيرهم اللغوي إضافة من قبيل التنوع، وهذا إذا كانت الآية تحتمله، فإنه يصح تفسير اللفظ القرآني به.

جاء في كتاب «العين»: «والعَرْفُ: ريحٌ طيّبٌ، تقول: ما أطيب عَرْفَهُ، قال الله ﷻ: ﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٦]؛ أي: طيَّبها»[٣].

والوارد عن مفسري السلف: عرَّفها: بيَّنها لهم، حتى إن الرجل ليأتي منزله منها إذا دخلها كما كان يأتي منزله في الدنيا، لا يشكل عليه ذلك.

والمعنيان متغايران، لكنهما غير متناقضين، والآية تحتملهما على سبيل التنوع.

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) قال الطبري: «وحكى أبو عبيد القاسم بن سلام قول أبي عبيدة، ثم قال: والفقهاء أعلم بالتأويل منه. ثم قال: ولعله بعض ما ذهب من كلام العرب، فإن الكسائي كان يقول: قد ذهب من كلام العرب شيء كثير انقرض أهله.

والقول في أن الفقهاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة كما قال أبو عبيد لا شك فيه، غير أن أبا عبيدة لم يبعد من الصواب في هذا القول، بل القول كما قال من أن من قال لِلْمُتَّكَإِ هو الأترج، إنما بين الْمُعَدَّ في المجلس الذي فيه الْمُتَّكَأُ، والذي من أجله أعطين السكاكين؛ لأن السكاكين معلوم أنها لَا تُعَدُّ لِلْمُتَّكَإِ إلا لتخريقه، ولم يعطين السكاكين لذلك. ومما يبين صحة ذلك القول الذي ذكرناه عن ابن عباس، من أن الْمُتَّكَأَ هو المجلس».

(٣) كتاب العين ٢/١٢٢.

الرابع: أن يرد عنهم المعنى اللغوي، ولا يكون واردًا عن مفسري السلف، وهذا محله القبول؛ لأنهم أهل التخصص في هذا المقام.

قال الفراء (ت:٢٠٧هـ): «وقوله: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧٢]، فـ(ـالذي) في موضع خفض؛ أي: وعلى الذي، ولو أرادوا بقولهم: ﴿وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ القسم بها كانت خفضًا وكان صوابًا، كأنهم قالوا: لن نؤثرك والله»[1]

ذكر الفراء (ت:٢٠٧هـ) احتمالين لغويين في تفسير (الواو)، وهما أن تكون واو القسم، أو تكون واو العطف، وهذان الاحتمالان في تفسير (الواو) لم يرد عن أحد من مفسري السلف.

قد يقال: ما الفرق بين هذا الحال والذي قبله؟ إن كان الذي قبله معنى يعرفه السلف لكنهم لم يفسروا به الآية؛ فكذلك هذا؟

والجواب عن هذا: أنهم في الحال الذي قبل هذا لم يفسروا الآية بما فسرها به اللغويون، ولكنهم فسروها بجنس ما فسرها به اللغويون، أما في هذا الحال فإنهم لم يفسروها بجنس ما فسرها به اللغويون.

٤ ـ المعلومات المتعلقة بالنزول[2]:

والمراد بها مجموعة من المعلومات التي لها علاقة بالآية من خارجها، كأسباب النزول، وبيان قصص القرآن ـ أو إشارته إلى قصة ما، ويدخل في ذلك الإسرائيليات ـ.

وهذه المصادر الكلية يستخدمها من جاء بعد الصحابة كما استخدموها.

ثم صار تفسير الصحابة الذي كان بآرائهم مصدرًا لمن جاء بعدهم من التابعين،

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٣٨.

(٢) هذا المصدر لم يُذكر عند من طرح هذا الموضوع سابقًا، وهنا ملحوظتان:

الأولى: أن هذه المعلومات موجودة في تفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم؛ لذا لا يلزم إفرادها هنا.

الثانية: المعلومات في هذا القسم لا تخرج عن طرق الوصول إلى التفسير، وهما:

١ ـ ما يكون من قبيل النقل الذي لا يدخله رأي؛ كأسباب النزول الصريحة.

٢ ـ ما يدخله الرأي، وهو حمل الآية القرآنية على قصة من القصص، كتفسير فتنة سليمان عليه السلام بالجسد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤] أنه شيطان سلب ملكه. فهذا الحمل على هذه القصة من باب الرأي، وإن كانت القصة من قبيل المنقول.

وبهذا تدخل الإسرائيليات هنا؛ لأنه إذا لم يرد عن المعصوم فيها شيء، فهي من قبيل اجتهاد المفسر.

وهكذا كان التابعون لمن جاء بعدهم من أتباع التابعين، ثم كان كذلك أتباع التابعين لمن جاء بعدهم[١].

وعند هذه الطبقة توقف النقل في التفسير، وصارت هذه الطبقات الثلاث هي المعتمدة في التفسير عند المحققين من علماء التفسير، وقلَّ الاجتهاد في الطبقة التي تليهم، فلا تكاد تجد من كان مشهورًا بالقول بالتفسير حتى بروز ابن جرير الطبري، وإن كنت ستجد كثيرين ممن كتب في التفسير، لكنه كان ناقلًا لأقوال هذه الطبقات الثلاث، ولم يكن له رأي مستقل.

وتختلف هذه المصادر في أمرين:

الأول: مدى اعتماد المفسرين عليها.

الثاني: الأكثر استعمالًا منها.

والأول يعتمد على المفسر، والثاني يعتمد على نوع المصدر.

وإذا تأملت هذه المصادر عند مفسري السلف، واستقرأت تفسيرهم، فإنه سيظهر لك أن اللغة هي أوسع المصادر استعمالًا عندهم، وعند من جاء بعدهم، فما من آية إلا وهي محتاجة لبيان لغوي، لكن لا يلزم أن يكون لكل آيةٍ آيةٌ أخرى تفسرها، ولا أن يكون لها حديث يبيِّنها، كما لا يلزم أن يكون له حالٌ متعلقٌ بالنزول يوضِّح ما فيها؛ إذ كثير من القرآن نزل ابتداءً غير مرتبط بحال معيَّنة[٢].

---

(١) يلاحظ أن هذه الطبقات صارت من المصادر النسبية، فالتفسير بالنسبة لمن قال به أوَّلًا من هذه الطبقات اجتهاد ورأي، وبالنسبة لمن نقله عنهم، فهو نقلٌ لا رأي.

(٢) قبل الحديث المفصل عن هذه المصادر يحسن التنبيه على مجموعة من التقسيمات المهمة في هذا المجال:

الأول: النظر في ما يدخله الاجتهاد وما لا يدخله الاجتهاد، وفي هذا تنبيهان:

١ ـ التفسير المبني على اللغة لما لا يحتمل إلا معنى واحدًا؛ لا يدخله الاجتهاد، بخلاف ما يحتمل أكثر من معنى؛ فإنه يدخله الاجتهاد.

٢ ـ المنقول البحت؛ كأسباب النزول الصريحة لا مدخل فيها للرأي والاجتهاد، والمنقول النسبي كتنزيل الآية على حدث معين هو اجتهاد بالنسبة لمن قال به أولًا، ثم يكون منقولًا لمن جاء بعده.

الثاني: عدم التداخل بين كون المصدر نقليًا في الوصول إليه، وعقليًا في التعامل معه، فمصدر الوصول إلى القرآن هو النقل، لكن يدخل الرأي في مقام الاستدلال والوجوه والنظائر والاستشهاد...؛ إذ ليس كل ربطِ آية بآية يكون من قبيل التفسير، كما سيأتي.

وكذا اللغة، وسيلة الوصول إليها هو النقل، لكن التفسير بها حال تعدد المعاني المحتملة هو الرأي والاجتهاد، وعلى هذا النظر قس بقية المصادر.

موقف السلف من تفسير القرآن الكريم بالإسرائيليات

الإسرائيليات: كل ما أُخِذَ عن بني إسرائيل (اليهود والنصارى) من غير طريق النبي ﷺ.

والمراد بتفسير القرآن الكريم بها: **الإفادة من مرويات بني إسرائيل**[1] **في بيان بعض المعاني الواردة في قصص القرآن، أو ما يتعلق بها.**

وذلك بأن يرجع المفسر إلى مروياتهم المكتوبة، أو أن يسأل علماءهم عنها، فيتلقاها مباشرة، أو أن يسأل من عنده علم بها.

وقولنا: (**في بيان بعض المعاني الواردة في قصص القرآن**) فيه أمران:

الأول: أن الإفادة منهم إنما هي في هذه القصص فحسب.

الثاني: أن بعض القصص المجملة في القرآن قد يختلف تحديد معناها المراد باختلاف الاعتماد على الخبر الإسرائيلي من عدمه، وسيظهر من خلال الدراسة ما وقع من ذلك عند المفسرين.

وقولنا: (**أو ما يتعلق بها**)؛ أي: من الأمور التي تتعلق بالقصة، كسبب القصة الذي لا ترد إليه الإشارة في القرآن، أو تعيين بعض المبهمات التي لا يضر الجهل بها، أو غير ذلك مما لا علاقة له ببيان معنى الآية.

وقد ثبت عن النبي ﷺ بيان بعض الأخبار الإسرائيلية الواردة في القرآن، مثل بيانه تبديل يهود كلمة «حطة» بقولهم: حبة في شعرة[2]، وبيانه لأذية قوم موسى له[3]،

---

(١) بعض القصص التي تخص العرب القدماء؛ كأخبار قوم صالح وهود وشعيب؛ لم ترد من طريق بني إسرائيل، وقد تدخل في الإسرائيليات، على سبيل التغليب، ولكن إفرادها أولى؛ ليعلم أنه لا يلزم أن تكون كل قصص السابقين مأخوذة من أهل الكتاب.

(٢) رواه البخاري وغيره، ومن مواضعه في رواية البخاري له، ما رواه بسنده عن أبي هريرة ﷺ، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**قيل لبني إسرائيل:** ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، **فبدلوا، فدخلوا يزحفون على أستاههم، وقالوا: حبة في شعرة**»، وهو برقم (٤٦٤١) باب وقولوا حطة من كتاب التفسير.

(٣) روى البخاري بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «**إن موسى كان رجلًا حييًّا ستيرًا، لا يرى من جلده شيء استحياءً منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل فقالوا: ما يستتر هذا التستر، إلا من عيب بجلده: إما** =

وبيانه لقصة موسى مع الخضر[(١)].

وكان فعله هذا ﷺ مع قوله ﷺ: «**وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»[(٢)] أكبر مندوحة للصحابة والتابعين في أن يلجوا هذا الباب.

والقرآن قد أخبر عن بعض أخبار السابقين: بعضها مفصَّل، وبعضها مجمل، ولا سبيل إلى معرفة تفاصيل المجمل، أو زيادة تفاصيل المفصل إلا الرواية والخبر.

والرواية: إما أن تكون عن المعصوم، وإما أن لا تكون كذلك.

فإن كانت عن المعصوم من طريق صحيح معتبر، فإنها مقبولة بلا ريب، وإن كانت عن غير طريق المعصوم، فلا تُقبل إلا ببرهان علمي معتبر، وكذا لا تُرَدُّ إلا ببرهان علمي معتبر، ولا يكفي في ردِّها كونها من «مرويات بني إسرائيل».

ومن هنا فإننا نجد الصحابة والتابعين وأتباعهم يذكرون هذه الإسرائيليات، ويستشهدون بها في التفسير، وقد تأتي عنهم مجملة، وقد تكون مفصلة، ولو استقرأنا من روي عنه إسرائيليات في هذه الطبقات لظهر لنا جماعة منهم ممن يروون هذه الإسرائيليات.

ومن أمثلة الأعلام الذين روي عنهم ما يأتي:

١ - في قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، ورد في تعيين هذا الشخص أقوالٌ، منها أن المقصود «بلعام بن باعوراء» رجل من بني إسرائيل، وقد ورد ذلك عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد، وعكرمة والسدي[(٣)].

= **برص وإما أدرة: وإما آفة، وإن الله أراد أن يبرِّئه مما قالوا لموسى، فخلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإن الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملإ من بني إسرائيل، فرأوه عريانًا أحسن ما خلق الله، وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر، فأخذ ثوبه فلبسه، وطفق بالحجر ضربًا بعصاه، فوالله إن بالحجر لندبًا من أثر ضربه، ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، فذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]»**، برقم (٣٤٠٤)، باب حديث الخضر مع موسى، كتاب أحاديث الأنبياء.

(١) رواها البخاري برقم (٣٤٠١)، باب حديث الخضر مع موسى، كتاب أحاديث الأنبياء.
هذا، ولم تسلم بعض هذه الروايات الثابتات في الصحاح من نقد بعض المتعالمين أو المغرضين، فما بالك بغيرها مما لم يُرو بوجه صحيح عن النبي ﷺ.

(٢) رواه البخاري برقم (٣٤٦١)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل كتاب أحاديث الأنبياء.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١٠/٥٦٨.

وقصته معروفة، وإن اختلفوا في تفاصيلها، وفي تحديد زمنه، فإن هذا الاختلاف لا يؤثر في كونها من قصص بني إسرائيل.

٢ ـ اختلف المفسرون من السلف في تعيين الشجرة التي أكل منها آدم وزوجه حواء[١]، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

فقيل: هي السنبلة، وورد ذلك عن ابن عباس من طريق عكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير، وعن أبي مالك غزاون الغفاري، وعطية، وقتادة، وعن أبي الجلد إجابة على سؤال ابن عباس له، وعن وهب بن منبه اليماني، ومحارب بن دثار، والحسن البصري.

وقيل: الكرمة (العنب)، وقد ورد من رواية السدي عن ابن عباس، ومن طريق السدي عن أشياخه عن ابن عباس أو ابن مسعود، وعن السدي ـ أيضًا ـ، وعن جعدة بن هبيرة، وعن سعيد بن جبير، وعن محمد بن قيس.

وقيل: التينة، نسبه ابن جريج إلى بعض أصحاب النبي ﷺ من دون تعيين.

ومن هنا نجد أن الكتب التي عُنيت بنقل المأثور عن الصحابة والتابعين وأتباعهم لا تكاد تخلو من ذكر الإسرائيليات التي فسَّر بها هؤلاء الأسلاف كتاب الله تعالى، فقد دخلت الإسرائيليات في تفسير القرآن منذ عهد الصحابة، ثم كثرت الرواية عند من بعدهم، ولم يروا في ذلك غضاضة، مع العلم بما في بعضها من اختلاف أو من قضايا مشكلة في منطوق الروايات.

قال القاسمي (ت:١٣٣٢هـ): «وأما ما كان إسرائيليًّا، وهو الذي أخذ جانبًا وافرًا من التنزيل العزيز، فقد تلقى السلف شرح قصصه، إما مما استفاض على الألسنة ودار من نبئهم، وإما من المشافهة عن الإسرائيليين الذين آمنوا... **ومع ذلك فلا مغمز على مفسرينا الأقدمين في ذلك**، طابق أسفارهم أم لا»[٢].

وقال: «... والقصد أن الصالحين كانوا يتقبلون الروايات على عِلَّاتِها للملاحظة المارة، لصفاء سريرتهم. فلا ينبغي إلا تفنيد الموضوع منها، لا الحط من مقامهم وقرض أعراضهم. كيف وقد تلقى الصحابة ومن بعدهم الإسرائيليات وحكوها، بل

---

(١) تفسير الطبري، ط. دار هجر ١/٥٥١ ـ ٥٥٦.

(٢) محاسن التأويل ١/٤١.

بعضهم اقتنى أسفارها وأدمن مطالعتها، لما استبان له من البشائر النبوية، وتحقق تحريفهم»(١).

قال القاسمي (ت:١٣٣٢هـ): «وقال وليُّ الله الدهلويّ ـ قُدِّس سِرُّه ـ في أصول التفسير، في فصل الكلام على معرفة أسباب النزول:

شرط المفسر أمران:

الأول: ما تعرض له الآيات من القصص، فلا يتيسر فهم الإيماء بتلك الآيات إلا بمعرفة تلك القصص.

والثاني: ما يخصص العام من القصة، أو مثل ذلك من وجوه صرف الكلام عن الظاهر، فلا يتيسر فهم المقصود من الآيات بدونها.

ومما ينبغي أن يعلم أن قصص الأنبياء السالفين لا تذكر في الحديث إلا على سبيل القلة، فالقصص الطويلة العريضة التي تكلف المفسرون روايتها، كلها منقولة عن علماء أهل الكتاب إلا ما شاء الله تعالى. انتهى.

فإذن، لا يخفى أن من وجوه التفسير معرفة القصص المجملة في غضون الآيات الكريمة، ثم ما كان منها غير إسرائيليّ. كالذي جرى في عهده ﷺ، أو أخبر عنه. فهذا تكفّل ببيانه المحدثون. وقد رووه بالأسانيد المتصلة، فلا مغمز فيه.

وأما ما كان إسرائيليًّا، وهو الذي أخذ جانبًا وافرًا من التنزيل العزيز، فقد تلقى السلف شرح قصصه، إما مما استفاض على الألسنة ودار من نبئهم، وإما من المشافهة عن الإسرائيليين الذين آمنوا. وهؤلاء كانوا تلقفوا أنباءها عن قادتهم. إذ الصحف كانت عزيزة لم تتبادلها الأيدي، كما هو في العصور الأخيرة. واشتهر ضنّ رؤسائهم بنشرها لدى عمومهم، إبقاء على زمام سيطرتهم، فيروون ما شاؤوا غير مؤاخذين ولا مناقشين. فذاع ما ذاع»(٢).

ويظهر من سبر تعامل السلف مع الإسرائيليات وأقوالهم فيها ما يأتي:

الأول: كان مرادهم بإيرادها بيان المعنى العام للآية، وأن الوارد عند بني إسرائيل لا يختلف عن المعنى الإجمالي فيها.

---

(١) محاسن التأويل ١/ ٤٢. وقد ذكر ذلك في فصل نفيس تحت عنوان: «قاعدة في قصص الأنبياء والاستشهاد بالإسرائيليات» ١/ ٤٠ ـ ٥٠.

(٢) محاسن التأويل للقاسمي، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي ١/ ٤١.

المبحث الرابع

طرق السلف في التعبير عن المعنى

الأصل في التفسير أن يكون بيانًا للمفسر بما يطابقه في المعنى، قال الطبري: «والخاسرون جمع خاسر، والخاسرون: الناقصون أنفسهم حظوظها بمعصيتهم الله من رحمته... وقد قيل: إن معنى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]؛ أولئك هم الهالكون. وقد يجوز أن يكون قائل ذلك أراد ما قلنا من هلاك الذي وصف الله صفته بالصفة التي وصفه بها في هذه الآية بحرمان الله إياه ما حرمه من رحمته بمعصيته إياه وكفره به. فحمل تأويل الكلام على معناه **دون البيان عن تأويل عين الكلمة بعينها**، فإن أهل التأويل ربما فعلوا ذلك لعلل كثيرة تدعوهم إليه»[(١)].

وإن كان هذا هو الأصل إلا أن المفسر قد يعدل عن ذلك إلى بيان معنى الآية بطرق أخرى؛ كالتمثيل للمعنى العام، أو العدول إلى ذكر أحداث أو أشخاص على جهة النزول، أو التعبير بلازم المعنى، أو التفسير بجزء المعنى، أو التفسير السياقي، وكل هذه الأنواع يرجع فيها الخلاف إلى معنى واحد، لكن المفسر يريد أن يبين معنى خاصًا، فيقع الاختلاف في العبارات من أجل ذلك، وفيما يلي بيان هذه الأنواع:

❁ ١ ـ التعبير بالمثال:

ويرد التعبير بالمثال حينما يكون اللفظ أو الحكم عامًّا، فيذكر المفسرون أمثلة لذلك اللفظ أو الحكم لا على سبيل التخصيص[(٢)].

---

(١) تفسير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي ١/٤٤٢، وقال ابن تيمية: «فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك. فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من **ينص على الشيء بعينه**، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك، والله الهادي».

(٢) لا يُحكم على عبارات السلف في مثل هذا المقام بالتخصيص إلا بقرينة؛ إذ الأولى أن يُحمل كلامهم =

الثاني: أن التفاصيل لا تُصدَّق ولا تُكذَّب إلا بخبر الصادق المعصوم، ولا يكفي في قبولها ورودها في مرويات بني إسرائيل.

الثالث: أن نَهْيَ من نَهَى من الصحابة والتابعين منصبٌّ على واحد من احتمالين:

ـ **الاحتمال الأول**: ما كان فيه طلب الاهتداء، أو على كثرة سؤالهم، وعلى هذا يُحْمَل ما ورد عن ابن مسعود وابن عباس.

ـ **الاحتمال الثاني**: كثرة سؤالهم، وطلب ما عندهم من الغرائب، وعلى هذا يحمل ما ورد عن الأعمش في شأن مجاهد[1] حيث كان يتقيه الكوفيون لروايته لمرويات بني إسرائيل، ومما ورد من غرائبه في ذلك:

عن الأعمش، قال: «كان مجاهد لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب لينظر إليها؛ ذهب إلى حضرموت ليرى بئر برهوت، وذهب إلى بابل ـ وعليه وال ـ فقال له مجاهد: تعرض علي هاروت وماروت، فدعا رجلًا من السحرة فقال: اذهب به، فقال اليهودي: بشرط أن لا تدعو الله عندهما. قال: فذهب به إلى قلعة، فقطع منها حجرًا، ثم قال: خذ برجلي، فهوى به حتى انتهى إلى جوبة، فإذا هما معلقين منكسين كالجبلين، فلما رأيتهما قلت: سبحان الله خالقكما، فاضطربا، فكأن الجبال تدكدكت، فغشي علي وعلى اليهودي، ثم أفاق قبلي، فقال: قد أهلكت نفسك وأهلكتني»[2].

وقد سار كثير من علماء التفسير على نقل هذه الإسرائيليات وتداولها من غير نكير لكثير منها، ولم يقع النكير المطلق إلا عند بعض المفسرين، كالرازي وأبي حيان، ثم استقر الأمر عند كثير من المعاصرين على هذا المنهج[3].

---

(١) لم يتوقف كثير من العلماء عن قبول تفسير مجاهد، ولا كانوا يتقونه كما نقل أبو بكر ابن عياش، بل كان إمام التابعين في التفسير، حتى قال سفيان الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به».

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٦.

(٣) يمكن تقسيم الناس في هذا إلى أقسام:

١ ـ مفسرون ينقلونها دون اعتراض، وهذا كثير في كتب التفسير.

٢ ـ مفسرون اعترضوا على كثير منها، إن لم يكن كلها، ومنهم الرازي وأبو حيان.

٣ ـ قوم عرَّضوها للنقد والتقويم، ولم يتركوها بالكلية، ولا انتقدوها بالكلية كذلك، ومنهم ابن كثير.

محاسن التأويل ١/ ٤٢. وقد ذكر ذلك في فصل نفيس تحت عنوان: «قاعدة في قصص الأنبياء والاستشهاد بالإسرائيليات» ١/ ٤٠ ـ ٥٠.

ومثاله: في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

قال ابن عطية (ت:٥٤٢هـ): «قال السدي: «الضر» هاهنا المرض، والخير العافية.

قال القاضي أبو محمد: وهذا مثال، ومعنى الآية الإخبار عن أن الأشياء كلها بيد الله؛ إن ضر فلا كاشف لضره غيره، وإن أصاب بخير فكذلك أيضًا لا راد له ولا مانع منه»[(١)].

۞ ٢ ـ التعبير بالنزول:

وهو على قسمين:

الأول: أن تكون العبارة صريحة في السببية.

ومثاله: ما رواه مسلم بسنده عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ورهطك منهم المخلصين، خرج رسول الله ﷺ حتى صعد الصفا، فهتف: «**يا صباحاه**»، فقالوا: من هذا الذي يهتف؟ قالوا: محمد، فاجتمعوا إليه، فقال: «**يا بني فلان، يا بني فلان، يا بني فلان، يا بني عبد مناف، يا بني عبد المطلب**»، فاجتمعوا إليه، فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلًا تخرج بسفح هذا الجبل، أكنتم مصدقي؟**» قالوا: ما جربنا عليك كذبًا، قال: «**فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد**»، قال: فقال أبو لهب: تبًّا لك أما جمعتنا إلا لهذا، ثم قام، فنزلت هذه السورة: (تبت يدا أبي لهب وقد تب). كذا قرأ الأعمش[(٢)] إلى آخر السورة»[(٣)].

الثاني: أن تكون العبارة غير صريحة في السببية.

ومثاله: ما رواه مسلم بسنده عن عروة بن الزبير، أن عبد الله بن الزبير، حدثه «أن رجلًا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ، في شراج الحرة التي يسقون بها

= على التمثيل؛ لكثرة ورود أسلوب التمثيل عنهم، بل هو من أكثر أنواع الاختلاف الواردة عنهم كما حكى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة في أصول التفسير.

(١) المحرر الوجيز، الطبعة القطرية الأولى ٥/١٤٧.

(٢) أي: بزيادة لفظ: (قد)، وهي قراءة شاذة.

(٣) صحيح مسلم ١/١٩٣، باب قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾.

النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليهم، فاختصموا عند رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ للزبير: «**اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك**»، فغضب الأنصاري، فقال: يا رسول الله أن كان ابن عمتك فتلون وجه نبي الله ﷺ، ثم قال: «**يا زبير اسق، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر**».

فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا﴾ [النساء: ٦٥]»[١].

وفي كلا الحالين يُعدُّ ذكر السبب مثالًا للمعنى العام الوارد في الآية، لذا قال العلماء: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

۞ ٣ ـ التعبير باللازم:

المقصود باللازم: ما يلزم من اللفظ (إما من جهة اللغة وإما من جهة اللفظ في ذلك السياق)، وهو أشبه بأن يكون كالنتيجة للمعنى المنصوص عليه في الآية، فيشير إليه المفسر للتنبيه على أنه مراد في الخطاب، وإن لم يُنصَّ عليه بعينه، وإنما يضطر المفسر لسلوك هذا السبيل لخفاء اللازم على المتعلم.

ومثاله: ما قاله ابن القيم (ت:٧٥١هـ): «وكذلك قول من قال: الْمَخْضُودُ: «الذي لا يَعْقِرُ اليد» «ولا يَرِدُ اليد منه شوك» «ولا أذى فيه» فسَّره بلازم المعنى. وهكذا غالب المفسرين يذكرون لازم المعنى المقصود تارة، وفردًا من أفراده تارة، ومثالًا من أمثلته، فيحكيها الجمَّاعون للغث والسمين أقوالًا مختلفة، ولا اختلاف بينها»[٢].

۞ ٤ ـ التعبير بجزء المعنى:

تأتي بعض ألفاظ اللغة دالة على مجموعة معان، فإذا اجتمعت أُدِّيت بذلك اللفظ، وهذا مبني على معرفة الفروق بين الألفاظ، وهو من أصول فقه اللغة، ومن أمثلة ذلك الفرق بين العلم والمعرفة، والمرح والفرح، والكذب والمين... إلخ من الألفاظ المتقاربة المعاني.

ومما يدل على أهمية معرفة هذا النوع من التعبير أنك تجد بعض أهل البدع يعمدون إلى قصر اللفظ على جزء معناه ليوافق رأيهم البدعي، ومن ذلك تفسير

---

(١) صحيح مسلم ٤/١٨٢٩، باب وجوب اتباعه ﷺ.

(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري ١/٣٤٥.

المعتزلة للفظ (الإذن) في مثل قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وتفسيرهم للإذن بأنه (العلم) فقط، فيه قصر للفظ على جزء من معناه ليوافق رأيهم في خلق أفعال العباد، وأن الله ـ بزعمهم ـ لا يخلق الشَّرَّ.

والصحيح أن هذا من الإذن الكوني، والأمور الكونية من خلق الله، ويقع فيها ما يُحبه الله وما لا يُحبه، والإذن فيه معنيان متلازمان: (العلم) (والإباحة)، وبهما يكون إذنًا، ولا يصلح تصوره فضلًا عن وجوده بأحدهما دون الآخر.

ومن أمثلته ـ أيضًا ـ ما ذكره ابن القيم (ت:٧٥١هـ) في تفسير لفظ (تبارك)، قال: «وقال بعض المفسرين: يمكن أن يقال: هو من البروك، فيكون «تبارك» ثبت ودام أزلًا وأبدًا، فيلزم أن يكون واجب الوجود؛ لأن ما كان وجوده من غيره لم يكن أزليًّا.

وهذا قد يقال: إنه جزء المعنى، فتبارُكه سبحانه يجمع هذا كلَّه: دوام وجوده، وكثرة خيره، ومجده، وعلوه، وعظمته، وتقدُّسه، ومجيء الخيرات كلها من عنده، وتبريكه على من شاء من خلقه.

وهذا هو المعهود من ألفاظ القرآن كلها أنها تكون دالة على جملة معان، فيعبِّر هذا عن بعضها، وهذا عن بعضها، واللفظ يجمع ذلك كله، وقد ذكرنا ذلك في غير هذا الموضع»[1].

❁ ٥ ـ التفسير السياقي:

التفسير السياقي: هو المراد باللفظة في سياق معين؛ إذ قد يكون المعنى اللغوي هو المراد لغة وسياقًا، وقد يكون المراد به في السياق نوعًا مما ينطبق عليه المعنى اللغوي، فيكون ذلك هو المعنى السياقي المراد.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك أنك إذا قلت: المراد بالعاديات من قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]: التي تعدو كان ذلك تفسيرًا لفظيًّا، وإذا قلت: المراد بالعاديات: الخيل كان ذلك تفسيرًا سياقيًّا؛ أي: المراد بالتي تعدو في هذا السياق؛ ولا يقال: الإبل؛ لأن الإبل لا تضبح إذا عدت؛ فالضبح تنفس الخيل.

---

(١) جلاء الأفهام ص٣٠٧.

وقد يرد عنهم تفسير لفظي، ويرد ـ أيضًا ـ تفسير سياقي، وقد يقع الاختلاف في التفسير السياقي بعد اتفاقهم على التفسير اللفظي، ولذلك أمثلة منها: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٠]، فالسبيل عندهم ـ باتفاق ـ هو الطريق، وهذا هو التفسير اللفظي، لكن أي طريق هو في هذا السياق؟ هذا ما وقع فيه الاختلاف، وقد ورد عن السلف تفسيران:

الأول: يَسَّرَ له طريق خروجه من بطن أمه.

الثاني: يَسَّرَ له طريق الخير والشر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣][1].



(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٤/١١١.



المبحث الخامس

أنواع التفسير المأثور

أنواع تفسير السلف:

يمكن تقسيم التفسير الذي وجد عند السلف من خلال نظرين: النظر إلى ما رووه، والنظر إلى ما قالوه بالاجتهاد.

كما يلاحظ وجود معلومات في تفاسيرهم هي من باب علوم السورة، كاسمها وفضلها ـ إن كان لها ذلك ـ ومكان نزولها، أو هي من علوم الآية، كفضلها، ولقبها الذي يصطلحون عليه، أو تكون من باب الاستنباط الخارج عن حد التفسير.

أما التفسير عندهم فتقسيمه كما يأتي:

النوع الأول: التفسير المنقول:

١ ـ ما يروونه عن النبي ﷺ من تفسيراته[1].

٢ ـ ما يُروى عنهم من أسباب النزول الصريحة.

٣ ـ ما يرويه التابعون عن الصحابة.

٤ ـ ما يرويه أتباع التابعين عن التابعين.

النوع الثاني: التفسير بالرأي:

١ ـ ما يحكونه من أسباب النزول غير الصريحة.

٢ ـ ما يكون له عندهم أكثر من وجه في المعنى.

٣ ـ ما يربطون الآية به من القصص.

---

(١) الحديث هنا عن طبقة الصحابة، وليس عن واحد منهم، لذا لا يلزم ذكر نقل أحدهم عن الآخر، وإن كان يدخل في التفسير المنقول بالنسبة للناقل منهم.

وسأذكر ذلك مفصّلًا بالأمثلة الدالة عليه مما ورد عن الصحابة ثم مما ورد عن التابعين وأتباعهم.

النوع الأول: التفسير المنقول:

أولًا: ما يروونه عن النبي ﷺ من تفسيراته الصريحة:

إن ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ من تفسيراته الصريحة تعد من التفسير النبوي، لا من تفسير الصحابي[1]؛ لأن مهمة الصحابي في مثل هذا النقل؛ لذا لا يتميز عن الذين جاءوا بعده إلا بكونه هو الراوي مباشرة، فكل مفسر من الصحابة ومن جاء بعدهم يذكر تفسير الرسول ﷺ ويأخذ به، ولا اختلاف بينهم في ذلك.

ومن أمثلة نقلهم التفسير النبوي:

ما رواه البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن عائشة (ت:٥٨هـ) قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ليس أحد يحاسب إلا هلك**. قالت: قلت: يا رسول الله - جعلني الله فداءك -: أليس يقول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ٨]؟

قال: **ذاك العرض، يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك**»[2].

أما إذا كان من كلام النبي ﷺ غير المباشر في التفسير، فذلك مبناه اجتهاد المفسر في الربط بين معنى الآية ومعنى الحديث، والأحاديث تختلف قربًا وبعدًا من حيث وضوح ارتباطها بالآي، وقد سبق ذكر أمثلة لهذا.

لا تخلو رواية التابعي أو تابع التابعي عن النبي ﷺ من حالين:

الأولى: أن يذكر تفسير النبي ﷺ بالإسناد إليه.

الثانية: أن يرفعه إلى النبي ﷺ دون إسناد، فيكون مرسل تابعي أو مقطوع تابع التابعي، حسبما هو مقرر في علم مصطلح الحديث، ولكل نوع حكمه المعروف عند

---

(١) تجد أن بعض من كتب في مرويات الصحابة يدخل ما رووه عن النبي ﷺ من التفسير، بل قد يدخل ما هو أبعد من ذلك، وهو بعض الأحاديث التي رواها الصحابي عن النبي ﷺ، وهي تناسب معنى بعض الآية. ينظر على سبيل المثال: تفسير أم المؤمنين عائشة، جمع: الدكتور عبد الله أبو السعود بدر ص١٦٦، رقم (١٨٥/٢٦)، رقم (١٨٨/٣٩)، رقم (١٨٩/٤١)، رقم (٢١٨/٤٣)، رقم (٦٧، ٦٨)، وغيرها كثير.

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ من سورة الانشقاق، رقم الحديث (٤٩٣٩).

أهل العلم، وهو قليل جدًّا في التفسير المنقول عن النبي ﷺ في طبقة التابعين وأتباعهم.

ومن أمثلة ما ورد من مرسلات التابعين ما رواه الطبري بسنده عن قتادة، عن الحسن، قال: بلغنا أن نبي الله ﷺ، قال له قائل، أو رجل: يا رسول الله، ما السبيل إليه؟ قال: «**من وجد زادًا وراحلةً**»(١).

ثانيًا: ما يروى عنهم من أسباب النزول الصريحة:

أسباب النزول الصريحة مما لا يتأتى إلا بالأثر، وهي مما يؤخذ عن الصحابة، إذ لا يمكن أن يخترع سبب نزول لآية ما، وما دام الأمر كذلك، فإن أسباب النزول الصريحة مما يكون بالنقل لا الاجتهاد.

والأصل في ذلك أن الصحابي إذا نصَّ على سبب النزول فإن قوله حجة؛ لأنه ممن شهد التنزيل، أو رواه عن من شهده. ومنازعته في بعض الأمثلة ـ لاعتبار فيها ـ لا يخرج هذا الأصل عن كونه أصلًا معتبرًا عند أهل العلم.

وقد يرويه الصحابي عن صحابي آخر، ومن أمثلة هذا ما روى البخاري عن ابن عباس (ت:٦٨هـ) في سبب نزول قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، قال ابن عباس: «لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صعد النبي ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: **يا بني فهر، يا بني عدي** لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: **أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلًا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟**

قالوا: نعم! ما جربنا عليك إلا صدقًا.

قال: **فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد.**

فقال أبو لهب: تبًّا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟!

فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ١ ـ ٢]»(٢).

---

(١) تفسير الطبري، تفسير الآية ٩٧ من سورة آل عمران ٦/ ٤٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه في مواضع منها: سورة الشعراء برقم (٤٧٧٠)، وسورة المسد برقم (٤٩٧١)، ورقم (٤٩٧٢)، فيه عبارة: «فأنزل الله»، ورقم (٤٩٧٣).

وابن عباس لم يحضر هذه الواقعة قطعًا؛ لأنه لم يولد بعد، فيكون رواها عن غيره من الصحابة الذين قد حضروها، أو سمعوها ممن حضرها، والله أعلم.

تعبير الصحابة عن سبب النزول:

وغالبًا ما تكون عبارتهم الصريحة في ذلك: «فأنزل الله»، أو عبارة «فأنزلت» أو عبارة «فنزلت» الدالة على التعقيب.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما رواه البخاري عن ابن مسعود (ت:٣٢هـ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]، قال: «كان رجلان من قريش وَخَتَنٌ[1] لهما من ثقيف، أو رجلان من ثقيف وختن لهما من قريش في بيت، فقال بعضهم لبعض: أترون أن الله يسمع حديثنا؟!

قال بعضهم: يسمع بعضه. وقال بعضهم: لئن كان يسمع بعضه لقد يسمع كله، **فأنزلت**: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]»[2].

٢ ـ روى البخاري (ت:٢٥٦هـ): عن خباب (ت:٣٧هـ)، قال: «جئت العاص بن وائل السهمي أتقاضاه حقًّا لي عنده، فقال: لا أعطيك حتى تكفر بمحمد ﷺ. فقلت: لا، حتى تموت، ثم تبعث.

قال: وإني لميت ثم مبعوث؟! قلت: نعم.

قال: إن لي هناك مالًا وولدًا، فأقضيكه، **فنزلت**: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝٧٧ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٧ ـ ٧٨]»[3].

٣ ـ روى البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن ابن عمر (ت:٧٣هـ) قال: «لما توفي عبد الله [ابن أُبي بن سلول] جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ، فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه، فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام رسول الله ﷺ ليصلي،

---

(١) قال في القاموس المحيط: «الخَتْنُ: القطع، وبالتحريك: الصهر، أو كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ».

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ من سورة فصلت، رقم الحديث (٤٨١٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ من سورة مريم، رقم الحديث: ٤٧٣٢، وينظر ما بعدها من الروايات، فهي في القصة نفسها، وقد ورد في الرواية رقم (٤٧٣٣) التي تليها عبارة: «فأنزل الله».

فقام عمر، فأخذ بثوب رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، تصلي عليه، وقد نهاك ربك أن تصلي عليه؟!

فقال رسول الله ﷺ: «**إنما خيرني الله، فقال:** ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، **وسأزيد على السبعين**».

قال: إنه منافق. قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤]»[١].

وقد يرد غير هذه العبارات مما يوحي بسبب النزول المباشر، ويؤخذ ذلك من العبارة وسياقها، ومن أمثلة ذلك:

ما أخرجه البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن ابن عباس (ت:٦٨هـ)، عن عمر بن الخطاب (ت:٢٣هـ) أنه قال: «لما مات عبد الله بن أُبي بن سلول دعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ وثَبْتُ إليه، فقلت: يا رسول الله، أتصلي على ابن أبي، وقد قال يوما كذا وكذا وكذا؟! قال: أعدد عليه قوله. فتبسم رسول الله ﷺ، وقال: **أخّر عني يا عمر**. فلما أكثرت عليه قال: **إني خيرت، فاخترت، لو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها**. قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ، ثم انصرف. **فلم يمكث إلا يسيرًا حتى نزلت الآيتان من براءة:** ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤].

قال: فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله ﷺ، والله ورسوله أعلم»[٢].

والأصل في هذه الأسباب الصريحة التي يرويها الصحابة مباشرة، أو يرويها بعضهم عن بعض أنها في حكم المرفوع، إلا إذا ظهر ما يدل على أن الصحابي قالها باجتهاد، وهو لا يقصد سبب النزول المباشر، بل يريد أن ما ذكره يدخل في حكم الآية، وهذا يعرف في محله من المثال.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما روى البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن عبد الله بن مسعود، قال: «قال رجل: يا رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ من سورة التوبة، رقم الحديث (٤٦٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ من سورة التوبة، رقم الحديث (٤٦٧١).

قال: «**أن تدعو لله ندًّا، وهو خلقك**». قال: ثم أي؟

قال: «**ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك**». قال: ثم أي؟

قال: «**ثم أن تزاني بحليلة جارك**».

فأنزل الله ﷻ تصديقها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ الآية [الفرقان: ٦٨]»(١).

فعبارة: (فأنزل الله) التي قالها ابن مسعود لا يريد بها سبب النزول المباشر، وذلك ظاهر من النص.

٢ ـ وما روى مسلم (ت:٢٦١هـ) عن شقيق بن عقبة، عن البراء بن عازب، قال: «نزلت هذه الآية: (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر) فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فقال رجل ـ كان جالسًا عند شقيق ـ له: هي إذن صلاة العصر.

فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت، وكيف نسخها الله، والله أعلم»(٢).

وليست عبارة (فنزلت) مما يراد به سبب النزول كما هو ظاهر من خلال النص؛ لأن المراد ذكر نزول الآية الناسخة، وليس بيان أن سبب نزول الآية الناسخة هو نزول الآية التي نسخت.

وبهذا تعلم أنه ليس هناك عبارات يمكن أن يجزم بها على الإطلاق؛ لأن الصحابة ومن جاء بعدهم من التابعين وتابعيهم يتسامحون في إطلاق مثل هذه العبارات.

وسبب النزول الصريح يبنى عليه التفسير، ولا تجوز مخالفته، بل يكون دليلًا على بطلان التفسير الذي يخالف ما دل عليه السبب، ومن أمثلة ذلك ما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ﴾ [البقرة: ١٨٩]، فقد ورد عن البراء، قال: «كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهره، فأنزل الله: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]، برقم (٦٨٦١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، برقم (٦٣٠).

وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ﴾»[1].

فهذا السبب صريح في السببية، وقد ورد عن ابن عباس (ت:٦٨هـ)، وجمع من التابعين وأتباعهم، وقد ورد تفسير آخر يحمل المعنى على المجاز، قال أبو عبيدة (ت:٢١٠هـ): «أي: اطلبوا البر من أهله ووجهه، ولا تطلبوه عند الجهلة المشركين»[2].

وهذا المعنى الذي ذكره أبو عبيدة محتمل لولا ورود هذا السبب الذي يقطع بأن المراد بالبيوت البيوت المسكونة، وأن المعنى متعلق بعادة من عادات بعض العرب في إحرامها للحج، فلا يصار إلى غيره مما لا يحتمله النص مع هذه السببية.

ولا تخلو رواية التابعي أو تابع التابعي لأسباب النزول الصريحة من حالين:

الأولى: أن يذكر الإسناد إلى الصحابي.

الثانية: أن تكون رواية التابعي مرسلة، ورواية تابع التابعي مقطوعة لا يذكرون فيها الصحابي، وهذا كثير عندهم في هذا الباب.

ومن أمثلة ذلك ما رواه الطبري عن مجاهد، قال: «كانوا يسافرون ولا يتزودون، فنزلت: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۚ﴾ [البقرة: ١٩٧]»[3].

وما كان من قبيل المرسل أو المقطوع في النوعين السابقين فإنه لا يقبل إذا كان فردًا، أما إذا تعددت طرقها فإنها تدل على وجود أصل صحيح للمروي، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعًا، فإن النقل إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر، وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقًا بلا ريب»[4].

ثالثًا: ما يرويه التابعون عن الصحابة:

وحكمه حكم تفسير الصحابي، إلا أنه بالنسبة للراوي من قبيل المنقول، وإن كان بالنسبة لقائله رأي.

---

(١) رواه البخاري في الصحيح: كتاب التفسير، باب ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، برقم (٤٥١٢).

(٢) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ١/ ٦٨.

(٣) تفسير الطبري ٣/ ٤٩٦.

(٤) مقدمة في التفسير ص٦٨.

رابعًا: ما يرويه أتباع التابعين عن التابعين:

وحكمه حكم تفسير التابعي؛ إلا أنه بالنسبة للراوي من قبيل المنقول، وإن كان بالنسبة لقائله رأي.

وهذا له أمثلة كثيرة لا حصر لها؛ لأن الأصل فيما روي عن الصحابة أن يكون من طريق التابعين، وما روي عن التابعين أن يكون من طريق أتباع التابعين، ووجود الانقطاع في السند لا يضعف هذا الأصل، والله أعلم.

وما يكون طريقه الرواية المحضة كهذا، فإنه لا يمكن أن يكون فيه رأي؛ لأن الناقل ينقل ما بلغه فقط.

❁ النوع الثاني: تفسير السلف بالرأي:

١ ـ ما يكون له عندهم أكثر من وجه في المعنى.

٢ ـ ما يحكونه من أسباب النزول غير الصريحة[١].

٣ ـ ما يربطون الآية به من القصص.

أولًا: ما يكون له أكثر من وجه عندهم[٢]:

هذا النوع من التفسير يرد عنهم كثيرًا، ووجوه التفسير قد تكون راجعةً إلى معنى واحد، وقد تكون راجعة إلى أكثر من معنى، والمقصود هنا ما كان راجعًا إلى أكثر من معنى؛ لأنه هو الذي يرد عليه الاحتمال، واختيار أحد المحتملات دون غيرها إنما يكون بالرأي والاجتهاد، وسبب هذا الاختلاف قد يكون مرجعه اللغة، وقد يكون السياق، وقد يكون التمثيل بالنزول غير الصريح، وقد يكون باختلاف المصدر المعتمد عليه في التفسير، وقد يكون غير ذلك. والمقصود هنا أن هذا الاختلاف يكون بسبب الرأي، ومن أمثلة ذلك عن الصحابة:

١ ـ تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]، فقد ورد فيه قولان:

الأول: أنها الخيل، ورد ذلك عن ابن عباس (ت:٦٨هـ).

---

(١) وضعنا في الموسوعة تحت نزول الآية كل ما عبر عنه بالنزول، وإن كان المراد به تفسير الآية؛ فلم نقتصر فيه على أسباب النزول؛ فلينتبه لذلك. (لجنة تحرير الموسوعة)

(٢) وقوع الاحتمال هو الأصل الذي يوجب الاختلاف، وما سيأتي من الفقرتين بعده، فإنها يمكن أن تندرج فيه؛ إذا كان فيها تعدد في احتمال المعنى.

الثاني: أنها الإبل، ورد ذلك عن ابن مسعود (ت:٣٢هـ)، وعلي بن أبي طالب (ت:٤٠هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ).

وقد ورد عن ابن عباس ما يدل على رجوعه عن أن العاديات: الخيل، قال الطبري (ت:٣١٠هـ): «حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرنا أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ حدثه قال: بينما أنا في الحجر جالس؛ أتاني رجل يسأل عن العاديات ضبحًا، فقلت له: الخيل حين تغير في سبيل الله ثم تأوي إلى الليل، فيصنعون طعامهم، ويورون نارهم.

فانفتل عني، فذهب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو تحت سقاية زمزم، فسأله عن العاديات ضبحًا، فقال: سألت عنها أحدًا قبلي؟

قال: نعم. سألت عنها ابن عباس، فقال: الخيل حين تُغِيرُ في سبيل الله.

قال: اذهب فادعه لي، فلما وقفت على رأسه قال: تفتي الناس بما لا علم لك به، والله لكانت أول غزوة في الإسلام لبدر، وما كان معنا إلا فرسان: فرس للزبير وفرس للمقداد، فكيف تكون العاديات ضبحًا؟!

إنما العاديات ضبحًا من عرفة إلى مزدلفة إلى منى.

قال ابن عباس: فنزعت عن قولي، ورجعت إلى الذي قال علي رضي الله عنه»[1].

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، ورد تفسيرات عن الصحابة:

الأول: المسجور بمعنى: الْمُوقَدِ، وورد هذا عن علي بن أبي طالب (ت:٤٠هـ).

الثاني: الْمَمْلُوءُ، وورد هذا عن ابن عباس (ت:٦٨هـ).

الثالث: المحبوس، وورد هذا عن ابن عباس أيضًا[2].

ويأتي هذا النوع كثيرًا في تفسير التابعين وأتباعهم كذلك، وقد لا يأتي في الآية إلا حكاية أقوالهم، وقد تكون مع أقوال الصحابة، وتكون مخالفة لها، لكن على سبيل التنوع.

ومن الأمثلة الواردة عنهم ما يأتي:

١ ـ في المراد بأهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن

(١) تفسير الطبري، ط. الحلبي ٣٠/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣. (٢) تفسير الطبري ٢٢/ ٤٥٨ ـ ٤٦٠.

دُونِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، قولان عن التابعين وأتباعهم:

الأول: أنها نزلت في يهود الذين كانوا حول المدينة، ورد ذلك عن قتادة (ت:١١٧هـ)، والربيع (ت:١٣٩هـ)، وابن جريج (ت:١٥٠هـ).

الثاني: أنها نزلت في وفد نصارى نجران، ورد ذلك عن محمد بن جعفر بن الزبير (ت:؟١١هـ)، والسدي (ت:١٢٨هـ)، وابن زيد (ت:١٨٢هـ)[١].

الآية تحتمل القولين، كما قال الطبري (ت:٣١٠هـ): «وإنما قلنا عنى بقوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أهل الكتابين؛ لأنهما جميعًا من أهل الكتاب.

ولم يخصص جل ثناؤه بقوله: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بعضًا دون بعض، فليس بأن يكون موجهًا ذلك إلى أنه مقصود به أهل التوراة بأولى منه بأن يكون موجهًا إلى أنه مقصود به أهل الإنجيل، ولا أهل الإنجيل بأولى أن يكونوا مقصودين به دون غيرهم من أهل التوراة.

وإذ لم يكن أحد الفريقين بذلك بأولى من الآخر؛ لأنه لا دلالة على أنه المخصوص بذلك من الآخر، ولا أثر صحيح، فالواجب أن يكون كل كتابي معنيًا به؛ لأن إفراد العبادة لله وحده، وإخلاص التوحيد له واجب على كل مأمور منهي من خلق الله. وأهل الكتاب يعم أهل التوراة وأهل الإنجيل؛ فكان معلومًا بذلك أنه عني به الفريقان جميعًا»[٢].

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ورد عدد من الأقوال:

الأول: عن عكرمة (ت:١٠٥هـ): أن قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ نزلت في مسيلمة.

وقوله: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح.

الثاني: عن السدي (ت:١٢٨هـ) أنها كلها نزلت في عبد الله بن أبي سرح.

---

(١) تفسير الطبري، ط. الحلبي ٣/٣٠٢.

(٢) تفسير الطبري، ط. الحلبي ٣/٣٠٢ ـ ٣٠٣.

أقول: يحمل كلام السلف على التمثيل، ومن ثم لا يكون في الأمر اختلاف ولا أقوال متعددة، بل يكون راجعًا إلى معنى واحد.

الثالث: عن قتادة (ت:١١٧هـ) أنها كلها نزلت في مسيلمة.

وورد عن ابن عباس (ت:٦٨هـ) **قول رابع**، قال: «زعم أنه لو شاء لقال مثله، يعني: الشعر»(١).

وهذه الأقوال كلها محتملة، وهي من اختلاف التنوع، من باب الأمثلة للمعنى العام المقول في الآية، فكل من زعم مثل هذه المزاعم، فإنه يدخل في معنى الآية.

ثانيًا: ما يحكونه من أسباب النزول غير الصريحة:

هذا النوع قسيم لأسباب النزول الصريحة، وهذا هو الأغلب في صيغ النزول، ويكثر بها حكاية نزوله في أعيان أو طوائف، والأغلب عليها أنها من باب الاجتهاد، وليست من باب السبب المباشر إلا إذا ظهر ما يدل على ذلك.

وكثيرًا ما تكون الصيغة الواردة في ذلك: «نزلت في كذا»، سواءً أكانت في موضوع معين، أم في رجل، أم في طائفة.

وهذه الصيغة يجعلها البخاري (ت:٢٥٦هـ) في التفسير المسند (أي: في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ)، لذا يوردها بالإسناد خلافًا لغيرها من التفسيرات الموقوفة على الصحابة التي يعلقها عنهم، ولا يورد فيها السند.

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): «باب قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ﴾ [الأنفال: ١].

قال ابن عباس: الأنفال: المغانم.

قال قتادة: ﴿رِيحُكُمْ ۖ﴾ [الأنفال: ٤٦]: الْحَرْبُ. يقال: نافلة: عطية.

حدثني محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، أخبرنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: سورة الأنفال؟

قال: نزلت في بدر»(٢).

في هذا المثال تجده علق تفسير الأنفال بالغنائم على ابن عباس (ت:٦٨هـ)، ولم

---

(١) تنظر الروايات في: تفسير الطبري، ط. الحلبي ٧/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
وينظر مثال في: تفسير الطبري، ط. الحلبي ١٠/ ٢١١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ﴾ من سورة الأنفال، برقم (٤٦٤٥).

يذكر إسناده، ولما أورد عنه قوله: نزلت في بدر؛ ساق الإسناد؛ لأنه اعتبر هذه الصيغة من المسند الذي في حكم المرفوع.

والحكم عليها بأنها من المسند لا يعني أنها سبب نزول صريح، فهناك فرق بين الأمرين واضح، والمقصود هنا أن التفسير الذي يأتي بهذه الصيغة من قبيل الرأي والاجتهاد، وأنها لا تدل على سبب النزول المباشر إلا إذ حف بها قرائن تدل على ذلك.

ومن الأمثلة التي تشير إلى وقوع الاجتهاد في هذه العبارة المثالان الآتيان:

١ - أخرج البخاري (ت:٢٥٦) عن أنس (ت:٩٣هـ) قال: «نرى هذه الآية نزلت في أنس بن النضر: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]»[١].

٢ - وروى ابن مردويه عن سعد بن أبي وقاص قال: نزلت في الحرورية: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣][٢].

والحرورية (الخوارج) لم يكونوا موجودين لما نزلت الآية، لكن سعدًا نزل الآية عليهم، ورأى أنهم يدخلون في حكمها.

ومن أمثلة ما حفت به قرائن تدل على أنه سبب مباشر للنزول، له حكم الرفع، ما رواه البخاري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، عن أنس بن مالك: أن هذه الآية: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة[٣].

وهذا الذي قاله أنس لا خلاف فيه، فهو في حكم المسند.

تعدد المحكي في النزول:

ولما كان يرد بهذه الصيغة ما هو من قبيل الاجتهاد في التفسير، فإنه قد يتعدد المحكي في النزول، ويكون من باب اختلاف التنوع، ومن أمثلة ذلك:

١ - ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، برقم (٤٧٨٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير: تفسير الآية ٣٣ من سورة المائدة.

(٣) رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، باب: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ من سورة الأحزاب، برقم (٤٧٨٧).

﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥] اختلاف بين الصحابة في من نزلت الآية بشأنه، فورد عن ابن مسعود (ت:٣٢هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ) أنها في بَلْعَمِ بْنِ بَاعُرَا من بني إسرائيل.

وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت:٦٥هـ) أنها نزلت في أمية بن أبي الصلت، قال عبد الملك بن عمير: «تذاكروا في دمشق هذه الآية: ﴿فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ فقال بعضهم: نزلت في بلعم بن باعوراء. وقال بعضهم: نزلت في الراهب.

فخرج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص، فقالوا: فيمن نزلت هذه الآية؟ قال: نزلت في أمية بن أبي الصلت الثقفي»[(١)].

وإذا تأملت حال المذكورين ظهر لك أن الآية تنطبق عليهم وتشملهم، وليس بلازم أن يكون أحدهم هو المراد بعينه دون الآخر، بل هي عامة في كل من اتصف بها.

٢ ـ ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه تلا هذه الآية ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، قال: «ذاك عثمان بن عفان. وفي لفظ: نزلت في عثمان بن عفان».

وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ قال: «نزلت في عمار بن ياسر».

وفي رواية أخرى عن ابن عباس قال: «نزلت هذه الآية في ابن مسعود، وعمار، وسالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهم»[(٢)].

وهذه الآية كالسابقة لها، فاللفظ عام، وما ذكر من النزول، فهو مثال لمن تنطبق عليه الآية.

ولم يكن ذكر سبب النزول مقتصرًا على الصحابة، بل تجد في تفسير التابعين وأتباعهم كثيرًا من عبارات النزول، وهي متفاوتة بين أن تكون من الأسباب الصريحة، أو أن تكون من غير الصريحة.

أما أسباب النزول الصريحة، فالأصل أنها منقطعة؛ لأن التابعين وأتباع التابعين لم يحضروا النزول، وليسوا من أصحاب المشاهدة كما كان الحال في الصحابة.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر ١٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٧.

(٢) ينظر: الدر المنثور عند تفسير الآية المذكورة ١٢/ ٦٣٧.

لكن هذا لا يعني عدم الاستفادة من تلك الروايات التي يحكم عليها بالضعف من هذه الجهة، بل قد يستفاد منها في التفسير، ويكون ذلك حسب المثال المطروح.

ولو خالف سبب النزول الصريح المروي عن التابعين أو أتباعهم ما روي عن الصحابة، فإن قول الصحابة هو المقدم، كما هو الظاهر.

والأصل أن يقدم كل ما يتعلق بأسباب النزول الصريحة من رواية الصحابي على ما يحكيه غيره؛ لأن الصحابي ممن شهد النزول، أو يكون أخذه عمن شهده من الصحابة.

وقد أعمل الطبري هذه القاعدة في صيغة سبب النزول غير الصريحة، فضلًا عن الصريحة فقد ذكر في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠]، فقد ورد أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام (ت:٤٣هـ) الحبر اليهودي الذي أسلم، وأنه هو الشاهد المراد في الآية، ورد هذا عنه، وعن سعد بن أبي وقاص (ت:٥٥هـ)، وعن ابن عباس (ت:٦٨هـ)، وجمع من التابعين.

وقد ورد عن مسروق (ت:٦٢هـ) والشعبي (ت:١٠٤هـ) أن المراد بالشاهد موسى، واحتجا بكون السورة مكية، وخبر عبد الله بن سلام كان في المدينة، وهذا وجه من الترجيح حسن متين، غير أن ما ورد عن الصحابة يجعل القول الأول هو المعتبر.

قال الطبري (ت:٣١٠هـ): «والصواب من القول في ذلك عندنا: أن الذي قاله مسروق في تأويل ذلك أشبه بظاهر التنزيل؛ لأن قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ في سياق توبيخ الله تعالى ذكره مشركي قريش واحتجاجًا عليهم لنبيِّه ﷺ، وهذه الآية نظيرة سائر الآيات قبلها، ولم يجر لأهل الكتاب ولا لليهود قبل ذلك ذكر فتوجه هذه الآية إلى أنها فيهم نزلت، ولا دلَّ على انصراف الكلام عن قصص الذين تقدم الخبر عنهم معنى.

غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك عني به عبد الله بن سلام، وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أريد به.

فتأويل الكلام ـ إذ كان ذلك كذلك ـ: وشهد عبد الله بن سلام ـ وهو الشاهد من بني إسرائيل ـ على مثله؛ يعني: على مثل القرآن ـ وهو التوراة ـ وذلك شهادته أن

محمدًا مكتوب في التوراة أنه نبي تجده اليهود مكتوبًا عندهم في التوراة كما هو مكتوب في القرآن أنه نبي»(١).

ثالثًا: ما يربطون الآية به من القصص:

ورد في القرآن قصص كثير، وبعضها مما كانت أحداثه مصاحبة لوقت نزوله، ومنها ما كان قبل النبوة(٢).

ويلاحظ أن بعض أسباب النزول قد تكون من قصص الآي؛ كالخبر الوارد عن ابن عباس (ت:٦٨هـ) في سبب نزول قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وهذا إذا كان من أسباب النزول الصريحة، فإنه يلحق بها، وليس هو المراد هنا.

وهذه القصص إما أن تكون واردة عن النبي ﷺ، وإما أن تكون مما تناقله العرب من أخبارهم، وإما أن تكون من أخبار بني إسرائيل.

فإن كان الوارد عن النبي ﷺ على سبيل التفسير، فإنه يلحق بالتفسير النبوي من حيث القبول؛ كالخبر الوارد في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩].

أخرج البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن أبي هريرة رضي الله عنه (ت:٥٧هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن موسى كان رجلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا لا يرى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلا من عيب بجلده؛ إما برص، وإما أُدْرَةٌ، وإما آفة. وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى، فخلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإن الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه، وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل، فرأوه عريانًا أحسن ما خلق الله، وأبرأه مما يقولون.**

وقام الحجر، فأخذ ثوبه، فلبسه، وطفق بالحجر ضربًا بعصاه، فو الله إن بالحجر

---

(١) تفسير الطبري، ط. الحلبي ٢٦/١٢.

(٢) وطريقة ورود القصص في القرآن على قسمين: فمنها ما يأتي فيها شيء من التفصيل؛ كقصة آدم، وموسى، وهود، ويوسف عليه السلام، وقصة أصحاب الكهف، وقصة صاحب الجنتين، وقصة ذي القرنين.

ومنها ما تكون فيها الإشارة العابرة إلى القصة، كخبر الذي أوتي الآيات فانسلخ منها، وقصة الجسد الذي فتن به سليمان عليه السلام، وخبر المجادلة، وخبر الأنفال، وخبر النسيء في الأشهر الحرم الذي كان يعمله كفار العرب، وغيرها.

لَنَدَبًا من أثر ضربه ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، فذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]»[١].

وإن ذكر النبي ﷺ قصة توافق ما ورد في القرآن من دون أن ينص على أنها تفسير للآية، فإن حمل الآية عليها ـ وإن كان الارتباط بينهما واضحًا ـ من اجتهاد المفسر، وذلك كاجتهاده في ربط القصص التي لم ترد عنه ﷺ، أيًّا كان مصدرها.

ومن القصص التي ذكرها النبي ﷺ، وربطها بعض المفسرين من الصحابة بما ورد من الخبر عن قصة بعض الأقوام؛ قصة أصحاب الأخدود التي رواها الإمام مسلم بسنده عن النبي ﷺ، قال: «**كان ملك فيمن كان قبلكم، وكان له ساحر، فلما كبر قال للملك: إني قد كبرت، فأبعث إلي غلامًا أعلمه السحر، فبعث إليه غلامًا يعلمه، فكان ـ في طريقه إذا سلك ـ راهب، فقعد إليه، وسمع كلامه، فأعجبه، فكان إذا أتى الساحر؛ مر بالراهب، وقعد إليه، فإذا أتى الساحر ضربه، فشكى ذلك إلى الراهب، فقال: إذا خشيت الساحر، فقل: حبسني أهلي، وإذا خشيت أهلك، فقل: حبسني الساحر...**» إلى أن ورد فيها: «**فقال للملك: إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما آمرك به، قال: وما هو؟ قال: تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع، ثم خذ سهمًا من كنانتي، ثم ضع السهم في كبد القوس، ثم قل: باسم الله رب الغلام، ثم ارمني، فإنك إذا فعلت ذلك قتلتني، فجمع الناس في صعيد واحد، وصلبه على جذع، ثم أخذ سهمًا من كنانته، ثم وضع السهم في كبد القوس، ثم قال: باسم الله رب الغلام، ثم رماه، فوقع السهم في صدغه، فوضع يده في صدغه في موضع السهم، فمات، فقال الناس: آمنا برب الغلام، آمنا برب الغلام آمنا برب الغلام، فأتى الملك، فقيل له: أرأيت ما كنت تحذر؟! قد والله نزل بك حذرك، قد آمن الناس، فأمر بالأخدود في أفواه السكك، فخدت، وأضرم النيران، وقال: من لم يرجع عن دينه، فأحموه فيها أو قيل له: اقتحم، ففعلوا حتى جاءت امرأة، ومعها صبي لها، فتقاعست**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء من صحيحه، باب: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] رقم الحديث (٣٤٠٤).

قال ابن حجر: «قوله: فذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦٩]: لم يقع هذا في رواية همام، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن أبي هريرة، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ الآية، قال: إن بني إسرائيل كانوا يقولون: إن موسى آدر، فانطلق موسى إلى النهر يغتسل. فذكر نحوه». فتح الباري ٦/ ٥٠٤.

أن تقع فيه، فقال لها الغلام: يا أمه، اصبري، فإنك على الحق»[١].

فهذه القصة ـ كما ترى ـ ليس فيها أنها تفسير لقصة أصحاب الأخدود التي وردت في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۝٧ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٨]، مع أنه يتضح أنها مما يفسر هذه الآيات، وأن حملها عليها إنما كان من عمل المفسِّر[٢].

ولا شك أن تفسير الآية بما ذكره النبي ﷺ هو أولى ما تفسر به.

وإذا كان هذا هو الحال مع القصص الواردة عن المعصوم التي لم يشر إلى أنها تفسر آية ما، فإن غيرها مما يؤخذ من بني إسرائيل أو غيرهم من باب أولى أن يكون ربطها بالقرآن من باب الرأي واجتهاد المفسِّر. وهذا أصل مهم يحسن التنبه له، والاعتناء به.

والمقصود هنا أن الصحابة قد ورد عنهم حمل بعض الآيات التي وردت فيها قصص أو إشارة إليها على بعض القصص الواردة عن بني إسرائيل أو غيرهم، ويحتمل أن يكون ما فسروا به من هذه القصص مأخوذًا عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون مأخوذًا عن غيره.

وقد كان في حملهم عليها ضروب:

ـ فضرب منها أتى بذكر الخبر مجملًا.

ـ وضرب منها ذكر ما ورد من الخبر الذي جاء في القرآن، وزاد عليه تفاصيل أخرى.

ـ وضرب منها حمله على قصة معروفة في كتب السابقين، وجعلها مفسرة للآية، وإن كان قد يقع فيها منازعة في كونها هي المعنية بما ورد في القرآن.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، فقد ورد عن ابن مسعود

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب قصة أصحاب الأخدود، رقم الحديث (٣٠٠٥).

(٢) ورد في التفسير عن بعض الصحابة والتابعين أقاويل في أصحاب الأخدود غير هذا المذكور في الحديث، فقد ورد أنهم من النبط، وورد أنهم مجوس أهل كتاب. ينظر: الدر المنثور للسيوطي ١٥/٣٣٣.

(ت:٣٢هـ)، قال: «رجل من بني إسرائيل، يقال له: بَلْعَمُ بْنُ أَبُرَ»[١].

وكذا ورد عن ابن عباس (ت:٦٨هـ)، وزاد أنه أوتي كتابًا، فأخلد إلى شهوات الأرض ولذتها وأموالها، لم ينتفع بما جاء به الكتاب[٢].

ولم يرد عنهم تفاصيل قصة هذا الرجل، وهي مذكورة في كتب التفسير وغيرها، على اختلاف فيها كما هي العادة في مثل هذه الأخبار التي انقطع فيها السند، وعفى عليها الزمن من قصص الغابرين.

٢ ـ ما ورد من تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].

فقد ورد عن الصحابة في تفسير هذه الآية تفاصيل، منها:

ما روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ت:٢٣هـ)، قال: «إن موسى ﷺ لما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون، قال: فلما فرغوا أعادوا الصخرة على البئر، ولا يطيق رفعها إلا عشرة رجال، فإذا هو بامرأتين تذودان، قال: ما خطبكما؟ فحدثتاه، فأتى الحجر فرفعه[٣]، ثم لم يستق إلا ذنوبًا واحدًا، حتى رويت الغنم»[٤].

---

(١) تنظر الرواية عنه في: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر ١٣/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) ينظر في الرواية عن ابن عباس: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر ١٣/١٥٤، ٢٥٥، ٢٦٩.

(٣) **لطيفة**: قال ابن أبي حاتم في تفسيره ٩/٢٩٦٧: «رأيت الصخرة، وشبرت، فكان بأصبعي شبران ومائة».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب التفسير ٩/٢٩٦٤، وقال عنه ابن كثير ٦/٢٢٧: «إسناد صحيح».
وقد رواه غيره، ذكرهم السيوطي في الدر المنثور ٦/٤٠٥، وزاد فيها عن هذا الذي ذكره ابن أبي حاتم، قال: «وأخرج الفريابي وابن أبي شيبة في المصنف وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: إن موسى ﷺ لما ورد ماء مدين؛ وجد عليه أمة من الناس يسقون، فلما فرغوا أعادوا الصخرة على البئر، ولا يطيق رفعها إلا عشرة رجال، فإذا هو بامرأتين، قال: ما خطبكما؟ فحدثتاه، فأتى الصخرة، فرفعها وحده، ثم استقى، فلم يستق إلا دلوًا واحدًا حتى رويت الغنم، فرجعت المرأتان إلى أبيهما، فحدثتاه، وتولى موسى ﷺ إلى الظل، فقال: رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير، قال: فجاءته إحداهما تمشي على استحياء؛ واضعة ثوبها على وجهها، ليست بِسَلْفَعٍ مِنَ النِّاس؛ خَرَّاجَةً وَلَّاجَةً، قالت: إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا، فقام معها موسى ﷺ، فقال: لها امشي خلفي، وانعتي لي الطريق، فإني أكره أن تصيب الريح ثيابك؛ فتصف جسدك، فلما انتهى إلى أبيها، قص عليه، فقالت إحداهما: يا أبت استأجره؛ إن خير من استأجرت القوي الأمين، قال: يا بنية ما علمك بأمانته وقوته؟ قالت: أما قوته فرفعه الحجر، ولا يطيقه إلا عشرة رجال، وأما أمانته فقال: امشي =

وقد ورد تفاصيل أخرى عن ابن مسعود (ت:٣٢هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ) ذكرها المفسرون، وتتابع السلف على ذكرها أيضًا[١].

٣ ـ ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحشر: ١٦]. روى الطبري (ت:٣١٠هـ) عن أمير المؤمنين علي (ت:٤٠هـ)، قال: «إن راهبًا تعبّد ستين سنة، وإن الشيطان أرداه، فأعياه. فعمد إلى امرأة، فَأَجَنَّهَا[٢]، ولها إخوة، فقال لإخوتها: عليكم بهذا القس، فيداويها.

فجاءوا بها، قال: فداواها، وكانت عنده، فبينما هو يومًا عندها إذ أعجبته، فأتاها، فحملت، فعمد إليها، فقتلها، فجاء إخوتها، فقال الشيطان للراهب: أنا صاحبك، إنك أعييتني، أنا صنعت بك هذا، فأطعني أنجك مما صنعت بك، اسجد لي سجدةً، فسجد له، فلما سجد له قال: إني بريء منك، إني أخاف الله رب العالمين، فذلك قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحشر: ١٦]»[٣].

وكذا ورد عن ابن مسعود (ت:٣٢هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ) رضي الله عنهم.

ولا يلزم أن هذه القصة هي المرادة بعينها بهذه الآية، لكنها تصلح أن تكون تفسيرًا لها، فذكرها هؤلاء الكرام تفسيرًا لها، والربط ـ كما هو ظاهر ـ اجتهاد منهم، والله أعلم.

= خلفي، وانعتي لي الطريق؛ فإني أكره أن تصيب الريح ثيابك، فتصف لي جسدك، فزاده ذلك رغبة فيه، فقال: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] إلى قوله: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [القصص: ٢٧]؛ أي: في حسن الصحبة والوفاء بما قلت، قال موسى عليه السلام: ﴿ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨]، قال: نعم، قال: (الله على ما نقول وكيل)، فزوجه، وأقام معه يكفيه، ويعمل له في رعاية غنمه، وما يحتاج إليه، وزوجه صَفُّورَا وأُخْتُهَا شَرْفَا، وهما التي كانتا تَذُودَانِ».

(١) ينظر في هذه التفاصيل: تفسير الطبري، ط. الحلبي ٢٠/٥٤ وما بعدها، وابن أبي حاتم ٩/٢٩٦١ وما بعدها، وابن كثير ٦/٢٢٦ وما بعدها.

ومن الطرائف المذكورة عنهم ما ورد عن ابن مسعود، قال: «حثثت على جمل لي ليلتين حتى صبحت مدين، فسألت عن الشجرة التي أوى إليها موسى، فإذا شجرة خضراء ترف فأهوى إليها جملي، وكان جائعًا؛ فأخذها جملي، فعالجها ساعة، ثم لفظها، فدعوت الله لموسى عليه السلام، ثم انصرفت». تفسير الطبري، ط. الحلبي ٢٠/٥٨.

(٢) أي: أصابها بالجنون.

(٣) تفسير الطبري، ط. الحلبي ٢٨/٤٩.

كما يلاحظ أنهم لم يرفعوا هذه القصة للنبي ﷺ، وهذا يشعر بأنهم مما تلقوه عن غيره. ولا ضير في حمل هذه الآية على هذه القصة التي هي تمثيل للمعنى الوارد في الآية، قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «وقد ذكر بعضهم ههنا قصة لبعض عُباد بني إسرائيل؛ هي كالمثال لهذا المثل، لا أنها المرادة وحدها بالمثل، بل هي منه مع غيرها من الوقائع المشاكلة لها»[1].

ولا يقال في مثل هذا المقام: إن هذه إسرائيلية فلا تقبل؛ لأن المعنى الذي تحمله هذه الإسرائيلية ليس غريبًا، ولا نكارة فيه توجب ردّه، وما دام الأمر كذلك، فإنه يفسر بها، ويوضح المعنى كما يوضح بغيرها، والله أعلم.

وكثرت رواية القصص المجملة في القرآن في طبقة التابعين وأتباع التابعين، وإن كان بعض مفسريهم أقل من بعض، لكن الحكم هنا عن جملة المروي عنهم من تفاصيل قصص الآي.

ومما يلاحظ في بعض المروي عنهم أنه مليء بالغرائب، خصوصًا ما يرد عن السدي (ت:١٢٧هـ)، وابن إسحاق (ت:١٥٠هـ)، ووهب بن منبه (ت:١١٤هـ)، والكلبي (ت:١٤٦هـ)، ومقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ).

والأمثلة في هذا كثيرة، وسردها يطول، لكن اكتفي بمثال في هذا المقام، وهو ما ورد عنهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ﴾ [القصص: ٢٣ ـ ٢٤]:

قال ابن جريج: حجرًا كان لا يطيقه إلا عشرة رهط.

قال شريح: انتهى إلى حجر لا يرفعه إلا عشرة رجال، فرفعه وحده.

قال السدي: رحمهما موسى حين ﴿قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ﴾ فأتى إلى البئر فاقتلع صخرة على البئر كان النفر من أهل مدين يجتمعون عليها، حتى يرفعوها، فسقى لهما موسى دلوًا فأروتا غنمهما، فرجعتا سريعًا، وكانتا إنما تسقيان من فضول الحياض.

---

(١) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة ٨/ ٧٥.

قال قتادة: تصدق عليهما نبي الله ﷺ، فسقى لهما، فلم يلبث أن أروى غنمهما.

قال ابن إسحاق: أخذ دلوهما موسى، ثم تقدم إلى السقاء بفضل قوته، فزاحم القوم على الماء حتى أخّرهم عنه، ثم سقى لهما[1].

* * *

(١) ينظر: تفسير الطبري عند تفسير الآيتين المذكورتين ١٨/ ٢١٤.

المبحث السادس

حجية تفسير القرآن بأقوال السلف

لم يقع خلاف في أن ما يرويه السلف عن النبي ﷺ من تفسيراته، وما يروونه من أسباب النزول الصريحة حجة في التفسير، وأن الأصل فيهما قبول ما رواه الصحابي وإعماله في التفسير؛ لأن الظاهر فيهما النقل المحض، ولو احتملت الآية معنى غيره، فإنه لا يمكن القول به ومخالفة المنقول من هذا النوع.

ويلحق بهذين النوعين من حيث الحجية نوعان آخران:

١ ـ ما يقع عليه إجماعهم.

٢ ـ ما يكون له وجه واحد في المعنى لا غير.

وسبب إدخال النوعين الأخيرين هنا أنه لا يمكن القول فيهما بالرأي؛ فأشبها الأولين في ذلك، وغالبًا ما يكون الرأي فيما تتعدد فيه الوجوه التفسيرية، ولم يكن من قبيل النوعين الأولين، أما إذا وقع الإجماع على معنى أو كانت اللفظة لا تحتمل إلا معنى واحدًا لا غير، فإنه لا مجال في هذا للرأي.

وفيما يأتي بيان هذين النوعين:

❁ أولًا: ما يقع عليه إجماعهم:

إذا ثبت الإجماع عن الصحابة فهو حجة؛ لأنهم لا يجمعون على خطأ أو باطل، وإن كانت حكاية الإجماع صعبة؛ إلا أن بعض الإجماعات التي يحكيها العلماء عنهم لا نجد فيها مخالفًا لهم من طبقتهم، وهذا يشمل العلوم بعمومها، والمعتنون بالتفسير يحكون الإجماع عنهم وعمن بعدهم من التابعين وتابعيهم، ومن ذلك:

١ ـ تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، فقد ورد عن ابن

مسعود (ت:٣٢هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ) أن المراد بذلك الملائكة تلقي الذكر على الأنبياء، ولم يرد في طبقة الصحابة غير هذا القول، وهكذا سار عليه من جاء بعدهم، وقد حكى الإجماع في ذلك[1] ابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، قال: «يعني: الملائكة. قاله ابن مسعود وابن عباس ومسروق ومجاهد وقتادة والربيع بن أنس والسدي والثوري، **ولا خلاف ههنا**؛ فإنها تنزل بأمر الله على الرسل»[2].

٢ ـ تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١]، فقد ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت:٤٠هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ) أنها الرياح[3].

قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «وهكذا فسرها ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير والحسن وقتادة والسدي وغير واحد، ولم يحك ابن جرير ولا ابن أبي حاتم غير ذلك»[4].

والأمر كما ترى، فإنه لم يرد قول آخر في معنى المراد بالذاريات في هذا الموطن، ومآل هذه الصورة من الحكاية لأقوالهم إلى الإجماع.

❁ ثانيًا: ما لا يحتمل تفسيره إلا معنى واحدًا:

وهذا النوع حجة كذلك؛ لأنه لا يتصور فيه غير ما قيل، فهو لا يحتمل إلا معنى واحدًا، وهو شبيه بالإجماع، بل إنه يؤول إليه، وإن لم يحك الإجماع في ذلك، فالمتقدمون والمتأخرون ليس عندهم مجال في تعدد الاحتمالات في هذا النوع، وأمثلته كثيرة، فكل ما لا يحتمل إلا معنى واحدًا فالتفسير المذكور فيه حجة بلا ريب.

وهذا النوع قد يكون من باب التفسير اللغوي، وقد يكون من باب بيان المعنى الجملي للآية، وقد يكون من باب بيان المراد باللفظ من جهة سياقه، وأيًّا ما كانت

(١) ينظر في دراسة هذا الإجماع: كتاب الإجماع في التفسير، لمحمد بن عبد العزيز الخضيري ص٤٤٣ ـ ٤٤٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة ٨/ ٢٩٧.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ط. الحلبي ٢٦/ ١٨٥ وما بعدها، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة ٧/ ٤١٤، والدر المنثور ٧/ ٦١٤.

(٤) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة ٧/ ٤١٤.

وقد ذكر ابن كثير تفسيرًا يرفعه عمر إلى النبي ﷺ، وقال عنه: «فهذا الحديث ضعيف رفعه، وأقرب ما فيه أنه موقوف على عمر».

جهة بيانه، فإنه لا يكون له إلا معنى واحد فقط، ومن أمثلة ذلك: تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فقد ورد عن أبي الدرداء (ت:٣٢هـ)، وابن مسعود (ت:٣٢هـ)، وابن عباس (ت:٦٨هـ)، تفسير الريب بالشك[(١)].

ولا يوجد للريب معنى آخر[(٢)]، فيقع احتماله[(٣)]، لذا حكى بعض المفسرين الإجماع في ذلك[(٤)].

أما بقية أنواع تفسير السلف، وهي ما يرويه التابعون عن الصحابة، وما يرويه أتباع التابعين عن التابعين، وتفسير السلف بالرأي؛ فسأجعل الكلام في حجيتها في نقاط يترتب بعضها على بعض:

١ ـ لا يوجد في القرآن لفظ لا معنى له، ولا لفظة مجهولة المعنى، بل كل ألفاظ القرآن معلومة المعنى.

٢ ـ نزل القرآن بلغتهم (العربية)، وليس فيه شيء من المعاني بغيرها.

وإذا كان لا يوجد فيه ما لا معنى له أو ما هو مجهول المعنى، فإن هذا يعني أن القرآن كله معلوم المعنى لكونه نزل بلغتهم.

ولهذا لا يوجد لفظة توقفوا ـ جميعًا ـ في تفسيرها، بل إن الحروف المقطعة ـ وهي لا تدخل في الألفاظ ـ قد تكلموا فيها، مما يدل على أنها ليس مما استأثر الله بعلمه، بل هي مما يدخل تحت علمهم، وإلا لما تكلموا فيها.

٣ ـ هل يصح أن يقال: إن آية من الآيات لم يفهم معناها هؤلاء الكرام؟

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، تحقيق: شاكر ١/٢٢٨، وفي تفسير ابن أبي حاتم خبر أبي الدرداء ١/٣٤.

(٢) قال ابن فارس في مقاييس اللغة: «الراء والياء والباء أصيل يدل على شك، أو شك خوف، فالريب: الشك. قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]؛ أي: لا شك. ثم قال الشاعر:

فقالوا: تركنا القوم قد حصروا به فلا ريب أن قد كان ثم لحيم».

(٣) قد يظن بعضهم أن تحريرات بعض المتأخرين في مدلول اللفظ فيها مخالفة لما فسر به السلف، وليس الأمر كذلك، فقول الراغب الأصفهاني: «فالريب: أن تتوهم بالشيء أمرًا ما، فينكشف عما تتوهمه»، وهذا تعبير عن الريب لا يخالف تفسيره بالشك، بل هو نوع من التحرير في التعبير عن اللفظ، وهو مما اعتنى به المتأخرون.

(٤) قال ابن أبي حاتم: «ولا أعلم في هذا الحرف اختلافًا بين المفسرين؛ منهم: ابن عباس، وسعيد بن جبير، وأبو مالك، ونافع مولى ابن عمر، وعطاء بن أبي رباح، وأبو العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، ومقاتل بن حيان، والسدي، وإسماعيل بن خالد». تفسير القرآن العظيم ١/٣٤.

أو: هل يجوز أن يقع عندهم خطأ محض في فهم معنى من المعاني، بحيث يقال: إنهم أخطؤوا جميعًا في فهم هذه الجملة أو تلك؟

ولا ريب أن الجواب: إنه لا يصح ذاك ولا يجوز هذا؛ لأنه يلزم منه تجهيل الأمة بفهم كلام ربها، وأن هؤلاء المتقدمين لم يكونوا يفهمون معنى ذلك الكلام العربي الذي كان بلغتهم.

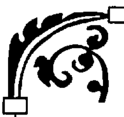
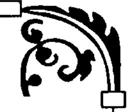
٤ ـ ومن ثم، فإنه إذا احتملت الآية أكثر من معنى، فإنه لا يتصور عدم وصولهم إلى معنى صحيح في الآية، ويصل إليه المتأخرون عنهم.

فإذا جاء قول للمتأخرين يلزم منه عدم وصول السلف إلى معنى صحيح، فإن هذا يدل على بطلان القول الحادث؛ لأنه يلزم منه أن هذه الطبقات الثلاث قد جهلت معنى الآية، ولم تعلم بها.

٥ ـ وإذا كان كذلك، فالحق لا يمكن أن يخرج عن أقوالهم، ويكون عند من جاء بعدهم، بل الحق متحقق في أقوالهم بيقين، ثم قد يأتي عند من جاء بعدهم معان جديدة صحيحة تحتملها الآية، وهي غير مبطلة لما ورد عنهم، والحكم فيما كان هذا حاله ـ من حيث العموم ـ مقبول، لكن لا يلزم أن يكون على إطلاقه في كل مثال، بل كل مثال يناقش حسب حاله من الآية.

وإذا صح هذا؛ كان القول بأن تفسير السلف حجة قولًا صحيحًا، والله الموفق.



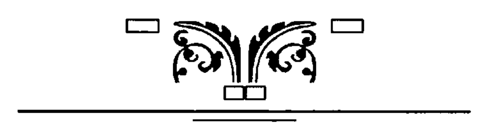



تاريخ تفسير السلف ومراحل تدوينه

إعداد

د. خالد بن يوسف الواصل



مقدمة

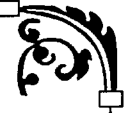
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، **وبعد:**

فقد تعرَّفنا في الدراسة السابقة على التفسير المأثور، ومعناه وطبقاته، ومصادره، وأهميته ومدى حجيته، وفي هذه الدراسة نحاول أن نقف على ما يتعلق بتاريخ تفسير السلف ومراحل تدوينه، من خلال فصلين اثنين:

الفصل الأول: نشأة التفسير المأثور ومراحله.

الفصل الثاني: نقل تفسير السلف ومراحل تدوينه.



الفصل الأول

نشأة التفسير المأثور ومراحله

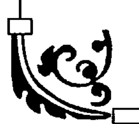
ويتضمن ما يلي:

المبحث الأول: التفسير في عهد النبوة

المبحث الثاني: التفسير في عهد الصحابة

المبحث الثالث: التفسير في عهد التابعين

المبحث الرابع: التفسير في عهد أتباع التابعين




نشأة التفسير المأثور ومراحله

تقدم أن التفسير المأثور يشمل التفسير النبوي وتفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن هنا فإن مراحل تاريخه تنتظم في أربعة عهود:

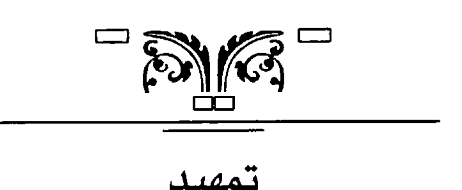
المرحلة الأولى: عهد النبوة.

المرحلة الثانية: عهد الصحابة.

المرحلة الثالثة: عهد التابعين.

المرحلة الرابعة: عهد أتباع التابعين.

وفي هذا الفصل دراسة مقتضبة عن التفسير في كل عهد من تلك العهود، مع عرض موجز لأهم الأحداث التاريخية في كل منها، وبيان معالم التفسير من خلالها، ثم ختامه بأهم تلك الأحداث المؤثرة في التفسير، وقبل ذلك يحسن توضيح طريقة تحديد طبقات السلف في التمهيد التالي:



تمهيد

طبقات السلف في التفسير

تقدم معنا أن مصطلح السلف نعني به ثلاث طبقات؛ الصحابة والتابعين وتابعيهم، وكل طبقة من تلك الطبقات تنقسم إلى طبقتين فأكثر، ويلاحظ أن بين هذه الطبقات تداخلًا كبيرًا، يصعب تحديد مبدأ كل منها ومنتهاها على وجه الدقة، لذا اختلفت في ذلك مناهج أهل العلم ممن كتب في طبقات الصحابة والتابعين وتابعيهم، من حيث حجم الطبقة ومنتهاها ومن يندرج تحتها، وليس المقام هنا لبسط ذلك، إذ المقصود بيان انقسام السلف إلى طبقات، والمسألة اصطلاح اجتهادي، ولا مشاحة في الاصطلاح، لذا سألتزم خطًّا مختلفًا ـ فيما يظهر لي ـ في تحديد مبدأ كل طبقة ومنتهاها[١]، أُرى أن ذلك أنسب لدراسة طبقات مفسري السلف من وجهة تاريخية؛ فقد جعلتُ مدد الطبقات متقاربة؛ فيما بين الستين إلى السبعين سنة، مستأنسًا في ذلك بما جاء في قول الرسول ﷺ: «**أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك**»[٢]، وجعلت منتهى كل طبقة يوافق حدثًا له أثره في تاريخ المسلمين[٣]، مع مراعاة وجود السمة الغالبة على أعلام الحياة العلمية في تلك الطبقة، ويبقى خروج بعض الأعلام عن تلك الصفة أمرًا نسبيًّا ضئيلًا لا يؤثر في

---

(١) أكثر من عرف بالاعتناء بهذا العلم وتنوعت مناهجهم في الطبقات كثرة وقلة؛ هم المحدثون، وذلك لمعرفة اتصال الأسانيد ومن ثم الحكم عليها، والحكم على الأسانيد ليس من مقاصد معرفة طبقات المفسرين. ومن هنا نجد أن نظام الطبقات يختلف باختلاف المترجم لهم، والفن المقصود بإبراز الترجمة فيه؛ لذا اختلف تنظيم الطبقات في مؤلفات الذهبي باختلاف فنّها، فنظام طبقات القراء الكبار، يختلف عن تذكرة الحفاظ، وعن سير أعلام النبلاء. ينظر: مقدمة د. بشار عواد للسير ١/١٠٥، ١٠٦. وعليه لم ألتزم هنا بطريقة المحدثين، أو بتنظيم كتاب معين؛ لأن موضوع دراستنا هنا في التفسير وطبقات المفسرين، ونظرًا لقلتهم ـ مقارنة بالمحدثين ـ كان اختيار الطبقات على نطاق ضيق.

(٢) أخرجه الترمذي ٥/٤٤٥، وصححه الألباني لغيره في السلسلة الصحيحة ٢/٣٨٦ (٧٥٧).

(٣) وإن لم يكن له أثره المباشر في تاريخ العلم في تلك الطبقة، وإنما جاء التأريخ به للتعريف.

ذلك العموم، بل هو أصل التداخل والتشعب بين الطبقات ومشكلته.

وذلك لأن نسبة شخص معين إلى طبقة معينة أو تاريخ معين باعتبار تاريخ وفاته غير دقيق، لاختلاف أعمار الجيل الواحد ما بين معمر وقصير العمر[1]، لذا كان الأدق النظر باعتبارات عدة، من تاريخ مولد الشخص إلى الطبقة التي عاصرها معظم سني عمره إلى سنة وفاته للخروج بتحديد أدق لطبقته[2].

وعليه؛ اخترت مبدأ ومنتهى طبقات السلف في التفسير؛ باعتبار كون أهل الطبقة المقصودة هم الأغلب والمقدمون وجمهور أهل العلم في تلك الطبقة، إضافة إلى الضابط الأصيل في تعريف الصحابي، والتابعي، وتابع التابعي، مع مراعاة التواريخ المتعلقة بذلك؛ كتاريخ الميلاد، وتاريخ بدء طلب العلم، وتاريخ الوفاة؛ فخَلصتُ إلى هذه الطبقات:

❁ أولًا: طبقة الصحابة:

من خلافة أبي بكر الصديق عام (١١هـ) إلى نهاية خلافة عبد الله بن الزبير عام (٧٣هـ): وهم طبقتان:

أ ـ كبار الصحابة: في عصر الخلفاء الراشدين (١١ ـ ٤٠هـ).

ب ـ صغار الصحابة: في عصر الدولة الأموية السفيانية (٤١ ـ ٧٣هـ).

❁ ثانيًا: طبقة التابعين:

في عصر الدولة الأموية المروانية (٧٣ ـ ١٣٢هـ)، ونظرًا لكثرتهم وامتدادهم منذ عهد النبوة جعلتهم على ثلاث طبقات:

أ ـ كبار التابعين: وهم الذين أدركوا زمن النبوة ولم يروا النبي ﷺ، ويعرفون بـ (المخضرمين)، وقد أدركوا كبار الصحابة.

ب ـ أواسط التابعين: (٧٣ ـ حدود عام ١٠١هـ: عام وفاة عمر بن عبد العزيز).

---

(١) من أوضح الأمثلة لذلك علمان من أعلام صغار التابعين؛ هما: إبراهيم النخعي وسليمان التيمي فإنهما ولدا في حدود عام ٤٦هـ، ثم توفي النخعي مبكرًا عام ٩٦هـ ـ وهذا ضمن أواخر حدود طبقة كبار التابعين ـ، بينما طال العمر بالتيمي فتوفي في حدود عام ١٤٣هـ ـ وهذا ضمن حدود أوائل طبقة كبار أتباع التابعين ـ، فلو حددنا طبقة كل منهما بتاريخ وفاته لكان بينهما بونًا شاسعًا وهما متقاربان مولدًا!

(٢) ومن هنا فاعتبار ابن جرير (ت: ٣١٠هـ) ـ مثلًا ـ من أهل القرن الرابع غير دقيق.

ت ـ صغار التابعين: (١٠٢ ـ حدود عام ١٣٢هـ: عام سقوط الدولة الأموية).

۞ ثالثًا: طبقة أتباع التابعين:

في عهد الدولة العباسية الأول ـ الذي يُعدُّ العصر الذهبي لها ـ إلى ولاية المأمون (١٣٢ ـ حدود عام ٢٠٠هـ). وهم ثلاث طبقات:

أ ـ طبقة كبار أتباع التابعين: ١٣٢ ـ ١٥٨هـ (عام وفاة أبي جعفر المنصور).

ب ـ الطبقة الوسطى من أتباع التابعين: ١٥٩ ـ ١٩٣هـ (عام وفاة هارون الرشيد).

ت ـ طبقة صغار أتباع التابعين: ١٩٤ ـ ٢١٨هـ (عام وفاة المأمون).



المبحث الأول

التفسير في عهد النبوة

أرسل الله النبي محمدًا ﷺ بلسان قومه كما هي سُنَّته ﷻ في بعث الرسل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]، وأنزل معه القرآن بلغة العرب: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥]، فجاء على سَنن أساليبهم وطريقة كلامهم، فبلَّغه الرسول ﷺ قومَه كما أمره ربه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة: ٦٧]، وأنذرهم به وكل من بلغه القرآن: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩].

من هنا يمكن القول بأن التفسير المأثور نشأ مع نزول القرآن الكريم، إذ كان هؤلاء العرب يفهمون كلام الله ولا تخفى عليهم عموم معانيه، وعلى إثر ذلك تفاوتت مواقفهم تجاه نبي الله وكتابه، ما بين معترض عليه كافر به، وموافق مؤمن به ـ وهم الصحابة رضوان الله عليهم ـ، ولا شك أن إيمان الصحابة ناتج عن فهم كامل، واقتناع تام بما سمعوه من الرسول ﷺ، ولا غرو فقد كانوا أهل العربية وبني بجدتها، لا تخفى عليهم ما تحويه من فنون البيان وأساليب القول، وقد نزل القرآن على نمطها، غير أنه سما عليهم جميعًا بدقة التعبير، وقوة المعاني، ورصانة الألفاظ، وسحر البيان، فانبهروا بطريقته، وولعوا بأسلوبه، ووعوا معانيه، وأدركوا مراميه، فكانوا يتلقفونه من فيّ الرسول ﷺ فيتعلمونه ويعملون به مباشرة، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا إذا تعلمنا من النبي ﷺ عشر آياتٍ من القرآن لم نتعلم العشر التي نزلت بعدها حتى نعلم ما فيها»، قيل لشريك: مِن العمل؟ قال: نعم[1]، وروى

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ١/ ٧٥٥، كتاب فضائل القرآن، ح(٢٠٩٩)، تحقيق: مقبل الوادعي، ط. دار الحرمين بمصر، ١٤١٧هـ.

أبو عبد الرحمٰن السلمي قال: «حدثنا من كان يُقرئنا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الأخرى، حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل، قالوا: فعلمنا العلم والعمل»(١).

بل كانوا شديدي الحرص على فهم معاني القرآن الكريم وتدبر ما فيه من الأوامر والنواهي، فعن القاسم بن عوف قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا وأحدنا يُؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وآمرها وزاجرها وما ينبغي أن يقف عنده منها، كما تعلمون أنتم اليوم القرآن، ثم لقد رأيت اليوم رجالًا يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما آمره ولا زاجره، وما ينبغي أن يقف عنده منه فينثره نثر الدَّقل»(٢).

ولم يحتج الصحابة ﷺ - بمقتضى سليقتهم العربية - إلى تكلف فهم القرآن، وعلم ظواهره، وإدراك ظواهر معانيه؛ لأن أكثر آيات القرآن واضحة المعنى، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢٠٩هـ): «. . . لم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه لأنهم كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب، والمعاني. . .»(٣).

لكن تبقى آيات قد يُشكل فهمها عليهم إذا فسروها بمقتضى معناها اللغوي العام، فكانوا يلجؤون إلى النبي ﷺ فيبيِّنه لهم أتم بيان، ويوضح ما أشكل عليهم.

مثال ذلك: ما رواه ابن مسعود ﷺ، قال: لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، قلنا: يا رسول الله، أينا لا يظلم نفسه؟ قال: «**ليس كما تقولون** ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] **بِشِرْكٍ، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم**»(٤). وفي رواية قال: لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قال أصحاب النبي ﷺ: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فنزلت ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»(٥).

---

(١) مسند الإمام أحمد ٣٨/٤٦٦، ط. مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/٦١٧ (٨٧٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/١٧١.

(٣) مجاز القرآن ١/٨.

(٤) صحيح البخاري ٤/١٤١.

(٥) صحيح البخاري ٤/١٦٣.

في هذا الحديث فوائد مهمة متعلقة بهذا المبحث، من ذلك:

١ ـ أن الصحابة ﷺ كانوا يتفهمون ما نزل من القرآن بمقتضى لغتهم، ويُعملون أذهانهم في معرفة معناه، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ، مما يدل على أن التفسير الاجتهادي (بالرأي) وجد منذ ذلك العهد[١].

٢ ـ أن هناك تدارس لآيات القرآن كان يقع بين الصحابة، فإن أشكل عليهم رجعوا إلى النبي ﷺ فيما احتاجوا إليه[٢].

٣ ـ أن تلك المدارسات قد تكون منذ العهد المكي، فسورتا الأنعام ولقمان من السور المكية[٣].

ومع هذا فتبقى مثل تلك الآيات التي أشكلت على الصحابة قليلة؛ مقارنة بما فهموه من تلقاء أنفسهم، ومن هنا كانت الآيات التي فسرها النبي ﷺ تفسيرًا صريحًا قليلة، والأحاديث النبوية في التفسير الصريح المباشر معدودة[٤]، ولو تتبعت المقبول من تلك الأحاديث فهو قليل جدًّا، وبالتالي لا يسلم لك من الآيات التي فسرها النبي ﷺ تفسيرًا صريحًا إلا القليل المعدود[٥]. والله أعلم.

❁ أنواع التفسير النبوي:

تبيَّن لنا مما سبق أنه لم تكن هناك حاجة لأن يفسر النبي ﷺ كل آيات القرآن وألفاظه؛ لوضوح عموم معانيه غالبًا إلا ما أشكل على الصحابة رضوان الله عليهم، وهو ما يوصف **بالتفسير الصريح**.

إلا أن هناك جزءًا آخر من تفسير النبي ﷺ للقرآن، وهو المتمثل في سُنَّته القولية والفعلية والتقريرية، فهي في عمومها تفسر القرآن، وهو ما يسمى بالتفسير غير

(١) ينظر: شرح مقدمة في أصول التفسير، للدكتور مساعد الطيار ص٤٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) وقد وردت آثار تؤكد تدارس الصحابة للقرآن آنذاك، كحديث ابن مسعود ﷺ: «كنا إذا تعلمنا من النبي ﷺ عشر آياتٍ من القرآن لم نتعلم العشر التي نزلت بعدها حتى نعلم ما فيها»، وقصة إسلام عمر، واجتماع المسلمين بدار الأرقم. ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص٤٨.

(٤) وقد جَمَعت هذه الموسوعة أحاديث التفسير النبوي الصريح وشبه الصريح؛ المكرر منها وغير المكرر، والصحيح والضعيف والمنكر والمرسل والمقطوع بل والموضوع **فبلغت (٢٤٧٥) حديثًا**، فسّرت (٩٥٣) آية فقط من مجموع آي القرآن البالغ (٦٢٣٦)؛ أي: ما نسبته حوالي ١٥٪ من آي القرآن.

(٥) مع ملاحظة أن أغلب هذه الآثار تفسير جزئي للآية وليس لكل الآية.

المباشر، أو **التفسير غير الصريح**، وهو المراد من قول الشافعي (ت:٢٠٤) رَحِمَهُ اللَّهُ: «جميع السُّنَّة شرح للقرآن»[(١)]، وهي أكثر بكثير من التفسير الصريح المباشر، ويلاحظ أن السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ ألمح إلى النوعين تطبيقًا، ففي كتابه الإتقان لما ختمه بمبحث طبقات المفسرين قال: «وإذ قد انتهى بنا القول فيما أردناه من هذا الكتاب فلنختمه بما ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرح برفعها إليه غير ما ورد من أسباب النزول لتستفاد فإنها من المهمات»[(٢)]. ثم أورد حوالي ٢٣٩ حديثًا مرفوعًا، وختم هذا المبحث بقوله: «فهذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرح برفعها صحيحها وحسنها، ضعيفها ومرسلها ومعضلها، ولم أعول على الموضوعات والأباطيل»[(٣)]. وقصد بذلك التفسير النبوي الصريح، لكن لما جاء إلى تفسيره الدر المنثور حشد آلاف الأحاديث المرفوعة، متضمنة الأحاديث السابقة، فناهزت ثلث الكتاب، مما يدل أنه أراد أن يستقصي تفسير القرآن بكل ما ورد في السُّنَّة من تفسير نبوي صريح أو غير صريح[(٤)]، فيتضمن ذلك ما يجتهد المفسر في وصل حديث بتفسير آية لما يلمح بينهما من صلة معينة، أو لما تتضمنه الأحاديث من فضائل ومواعظ متصلة بموضوع الآية، ولا شك أن هذا باب واسع جدًّا، ويصعب استيعابه، إضافة إلى اختلاف أنظار المفسرين فيه؛ فمن مكثر كابن مردويه والسيوطي في الدر المنثور، ومن مقلٍّ كابن جرير، ومن متوسط بين ذلك كابن أبي حاتم وابن كثير[(٥)].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٦/١، الإتقان في علوم القرآن ٢٨/٤، ط. المجمع ١٩٠٦/٥، وينظر في تعضيد ذلك: مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٣١/١٧ ـ ٤٣٢، الموافقات للشاطبي ٢٣٠/٣، ت: مشهور سلمان.

(٢) الإتقان، ط. المجمع ٢٣٤٧/٦.

(٣) الإتقان، ط. المجمع ٢٤٥١/٦.

(٤) سبقه في هذا المقصد الحافظ ابن مردويه في تفسيره المفقود، والذي خالف نظراءه من نقلة التفسير المأثور ـ كابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ـ في التوسع فيه والعناية به دون العناية بآثار الصحابة، بينما ندرت لديه آثار التابعين، ولا تكاد تجد شيئًا عن أتباعهم، وقد تقدم ذلك عند الحديث عنه في مصادر الموسوعة، وينظر: الإمام ابن مردويه ومنهجه في تفسيره، د. محمد بن عبد الله الخضيري، مجلة الدراسات القرآنية، ع٣، ص٤٢.
وقد أفاد ابن كثير والسيوطي كثيرًا من تفسيره في هذا الباب.

(٥) ومن هنا لم ننهج استقصاء هذا الباب في هذه الموسوعة واستيعابه، وحاولنا التوسط فهذبنا كثيرًا مما أورده السيوطي مما رأينا أن صلته بتفسير الآية بعيدة. ينظر: منهج الموسوعة (اللجنة الإشرافية بالموسوعة).

مسألة: توجيه ما ورد عن ابن تيمية بأن النبي ﷺ فسَّر جميع القرآن:

أورد ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير ما ظاهره أن الرسول ﷺ فسَّر للناس جميع القرآن، حيث قال: «يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا»[١].

وهذا يشكل مع ما سبق من أنه لم يوجد من التفسير النبوي إلا قليل!

وقد حاول كثير من المعاصرين توجيه ذلك وبيانه[٢].

ويمكن توجيه كلامه رحمه الله تعالى بما يلي:

١ ـ أنه أراد ما فسَّره النبي ﷺ بأقواله، سواء نصَّ على الآية ـ وهو التفسير الصريح ـ أو لم ينص عليها، وما بيَّن معناه بأفعاله في عباداته ومعاملاته وسلوكه وأخلاقه، ومنه قول عائشة: «كان خلقه القرآن»، أو ما فسره بتقريره، وهو ما سوى ذلك مما أقرَّ عليه الصحابة في فهمهم للقرآن بمقتضى لغتهم. وعلى ذلك يُعلم أن الرسول ﷺ لم يُتوفَّ إلا وجميع القرآن مفهوم واضح لعموم الصحابة ﷺ، ولا يصح أن يقال أن هناك آيات خفي معناها على الصحابة[٣].

٢ ـ أن ما أشار ابن تيمية إليه هنا هو مما يذكره كثيرًا في معرض الرد على المبتدعة الذين وظَّفوا القول بأن الرسول ﷺ لم يفسر جميع القرآن ليزعموا أن الصحابة والسلف غاب عنهم معاني آيات لم يفسرها النبي ﷺ، ومنها آيات أسماء الله وصفاته، ومن ثَمَّ ينتقلون إلى نتيجة أن الخلف ظهر لهم تفسير ما خفي على الصحابة، فكان شيخ الإسلام يحتج عليهم ببطلان المقدمة التي بنوا عليها دعواهم، وأن الصحابة فهموا عن الرسول ﷺ جميع القرآن[٤]، قال رحمه الله في كتابه «بغية

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، ص ٩. وقد صرح بنحو ذلك في مواضع أخرى من مصنفاته، ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/٣٠٨، ٥/١٥٩ ـ ١٦٣، الجواب الصحيح ٣/٣٩، بغية المرتاد ص٣٣٠.

(٢) يأتي على رأسهم د. محمد حسين الذهبي رحمه الله في كتابه التفسير والمفسرون ١/٣٩ ـ ٤٤، الذي جعل في المسألة خلافًا على قولين، واستدل لكل منهما، ثم ناقشها ورجح ما رآه راجحًا، وتبعه كثير ممن ذكر المسألة من المعاصرين، وكما أورد المسألة كثير ممن شرح مقدمة شيخ الإسلام، ولم أقف على من رجح القول بأن النبي ﷺ فسر القرآن للصحابة آية آية ولفظًا لفظًا.

(٣) ينظر: التعليقات البهية على مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي عمر القلموني ص١١، منشور في شبكة المعلومات الرقمية العالمية (الإنترنت).

(٤) ينظر: شرح مقدمة في أصول التفسير، للدكتور مساعد الطيار، ص٤٤ ـ ٤٦

المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية»[١]: «وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم ولا ما يقرؤونه ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول ولا يسألونه عن ذلك ولا يبتدئ هو بيانه لهم؟! هذا مما يُعلم بطلانه أعظم مما يُعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، ومن زعم أنه لم يبيِّن لهم معاني القرآن أو أنه بيَّنها وكتموها عن التابعين فهو بمنزلة من زعم أنه بيَّن لهم النص على عليٍّ وشيئًا آخر من الشرائع والواجبات وأنهم كتموا ذلك... إلخ».

❁ طريقة تلقي التفسير في العهد النبوي:

عند التأمل في أحاديث التفسير يتبين لنا أن الصحابة كانوا **يتلقون التفسير النبوي الصريح المباشر بطريقتين**[٢]:

الأولى: أن يبتدئهم عليه الصلاة والسلام بالتفسير:

ومن أمثلتها:

١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**قيل لبني إسرائيل:** ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]. **فدخلوا يزحفون على أستاههم، فبدلوا، وقالوا: حطةٌ، حبةٌ في شعرةٍ**»[٣].

٢ ـ عن أبِي سعيد بن المُعَلَّى رضي الله عنه، قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي، فقال: «**ألم يقل الله:** ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ٢٤]». ثم قال لي: «**لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد**». ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج، قلت له: ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن، قال: «﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ **هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته**»[٤].

---

(١) ص٣٣١.

(٢) ينظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ص١٣٩.

(٣) رواه البخاري (٤٤٧٩)، ومسلم (٣٠١٥).

(٤) رواه البخاري (٤٤٧٤).

الثانية: سؤال الصحابة: بأن يسأله الصحابة عن المعنى المراد فيجيبهم:

ومن أمثلتها:

١ ـ عن أبي ذر، قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ [يس: ٣٨]؟ قال: «**مستقرها تحت العرش**»[١].

٢ ـ وعن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ليس أحدٌ يحاسب إلا هلك**»، قالت: قلت: يا رسول الله جعلني الله فداءك، أليس يقول الله ﷿: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ [الانشقاق: ٧، ٨] قال: «**ذاك العرض يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك**»[٢].

❁ اجتهاد الصحابة في التفسير:

مما سبق يعلم أن الصحابة فسروا القرآن والرسول ﷺ بين أظهرهم[٣]، ولا يخلو الحال من أمرين:

الأول: أن يستدرك عليهم فهمهم، ويبين لهم المعنى المراد:

ومن ذلك ما جاء عن عدي بن حاتم ﵁، أنه قال: لما نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال له عدي بن حاتم: يا رسول الله، إني أجعل تحت وسادتي عقالين: عقالًا أبيض وعقالًا أسود، أعرف الليل من النهار، فقال رسول الله ﷺ: «**إن وسادتك لعريضٌ، إنما هو سواد الليل، وبياض النهار**»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٤٨٠٣)، ومسلم (١٥٩).

وعند مسلم: عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال يومًا: «**أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم قال: «**إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدةً، فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدةً، ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئًا حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش، فيقال لها: ارتفعي أصبحي طالعةً من مغربك، فتصبح طالعةً من مغربها**»، فقال رسول الله ﷺ: «**أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين** ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨]». (١٥٩).

(٢) رواه البخاري (٤٩٣٩).

(٣) لكن هذا كان في حال الحاجة إلى الاجتهاد، وعدم تمكنهم من مراجعته، وفي قضايا جزئية معيَّنة، ينظر: زاد المعاد، لابن القيم ٣/ ٣٩٤.

(٤) رواه البخاري (٤٥٠٩)، ومسلم (١٠٩٠).

والرسول ﷺ لم يمنع عديًّا من أن يفهم القرآن على ما عنده من معرفة اللسان العربي[(١)]؛ لأن فهمه من جهة اللغة صحيح، لكنه بيَّن له المعنى اللغوي الآخر الذي لم يذهب إليه عديٌّ، وهو بياض النهار وسواد الليل، ولو كان فهم القرآن ابتداءً غير جائز لهم لنبههم ﷺ على ذلك، وذلك لم يرد مع تكرر الوقائع المشابهة لواقعة عديٍّ رضي الله عنه.

الثاني: أن يقرَّ فهمهم:

ومن ذلك: ما ورد عن عمرو بن العاص أنه قال: لما بعثه رسول الله ﷺ عام ذات السلاسل، قال: فاحتلمت في ليلةٍ باردةٍ شديدة البرد، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح، قال: فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ذكرت ذلك له، فقال: «**يا عمرو، صليت بأصحابك وأنت جنبٌ؟**» قال: قلت: نعم يا رسول الله، إني احتلمت في ليلةٍ باردةٍ شديدة البرد، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، وذكرت قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] فتيممت، ثم صليت. فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئًا[(٢)].

وهذه التفسيرات معتمدة ـ كما هو ظاهر ـ على الرأي، لكنهم كانوا يرجعون إلى النبي ﷺ، وبهذا يمكن القول بأن بداية التفسير بالرأي كانت في عهد النبي ﷺ، ولكنه الرأي الذي يستند إلى دليل صحيح.

❁ معالم التفسير في العهد النبوي:

مما تقدم نستخلص أهم معالم التفسير النبوي وملامحه فيما يلي:

١ ـ أن النبي ﷺ لم يفسر جميع آيات القرآن تفسيرًا صريحًا، آية آية، ولفظًا لفظًا، لعدم حاجة الصحابة إلى ذلك.

٢ ـ أن النبي ﷺ تُوفي وقد تم بيان جميع القرآن لعموم الصحابة من خلال تفسيره الصريح وغير الصريح، ومما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم بمقتضى لغتهم وفطرتهم السليمة.

(١) وفي الأثر دليل على اعتماد اللغة في تفسير القرآن المجيد.

(٢) رواه أحمد في مسنده (١٧٨١٢)، ٢٩/٣٤٦، وهو حديث صحيح، وينظر: تفسير ابن كثير: ٢/٢٦٩.

٣ - بدأ في العهد النبوي فهم بعض الصحابة لبعض الآيات على وجه من وجوه التأويل، والتفسير بالرأي والاجتهاد المستند إلى الأدلة الصحيحة.

٤ - كان التفسير النبوي جزءًا من السُّنَّة والأحاديث النبوية التي تلقاها الصحابة عن النبي ﷺ مشافهة ضمن عموم مسائل الشريعة، وبلغوها كذلك لمن بعدهم كما سمعوا، ومن ثَمَّ لم يتم تدوين التفسير النبوي في عهد النبي ﷺ كسائر أحاديث السُّنَّة، وسيأتي مزيد بيان لهذا في مبحث تاريخ تدوين التفسير المأثور.



المبحث الثاني

التفسير في عهد الصحابة

توفي النبي ﷺ، في الثاني عشر من ربيع الأول عام ١١ من الهجرة، بعد أن تم الوحي وعَلِم عموم الصحابة ﵃ معاني القرآن، من خلال بيانه ﷺ، أو مما تبين لهم بمقتضى فهمهم للغتهم التي نزل بها القرآن، كما تقدم بيانه في المبحث السابق، وقد حمل الصحابة ﵃ لواء تبليغ الدين وسائر علوم الشريعة بعد وفاته ﷺ، ومن ذلك القرآن وتفسيره، ويمكننا القول: إن عهدهم يمتد منذ وفاة الرسول ﷺ إلى مقتل ابن الزبير ﵄ عام ٧٣هـ، وهو آخر خليفة صحابي[1]، وقد عاصر الصحابة ﵃ عهدين تاريخيين أساسيين، هما: عهد الخلفاء الراشدين، وعهد الدولة الأموية السفيانية.

وقد كان عهدًا حافلًا بالتفسير، تطور فيه التفسير تطورًا كبيرًا، ولعلنا نجمل بعض ملامح التفسير في هذه العهود التاريخية من خلال الحديث عن كل عهد في المطالب التالية:

---

(١) يلاحظ أنه بعد ذلك العهد لم يبق إلا قلة من الصحابة، لم يكن لهم أي دور يذكر في الحياة السياسية، كما لم يكن لهم أثر بارز في التفسير سوى مرويات معدودة في أحكام القرآن وبعض الآيات؛ خصوصًا عن أنس بن مالك ﵁، مما يعضد اختيارنا كون هذه السنة هي حد منتهى عصر الصحابة.



المطلب الأول

التفسير في عهد كبار الصحابة (عصر الخلفاء الراشدين)[(١)]

يمتد عصر الخلفاء الراشدين من خلافة أبي بكر الصديق عام ١١هـ إلى استشهاد علي بن أبي طالب وتولي ابنه الحسن الخلافة ثم تنازله لمعاوية عام ٤١هـ، رضي الله عنهم أجمعين.

وهو أنصع عهود التاريخ الإسلامي بعد العهد النبوي، وأكثرها أثرًا وتأثيرًا، في عموم مناحي الحياة السياسية والدينية والعلمية، ومن ذلك التفسير وعلوم القرآن عمومًا، وسنتحدث عن تاريخ التفسير في عهود الخلفاء الأربعة بشيء من التفصيل فيما يلي.

١ ـ عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١١ ـ ١٣هـ):

تولى أبو بكر رضي الله عنه الخلافة بعد وفاة النبي ﷺ، التي حدث إثرها هزةٌ عنيفة للمسلمين بارتداد أغلب قبائل العرب، فكانت أول امتحان يُبتلى به الصحابة بعد وفاة حبيبهم ﷺ، لكن سرعان ما تجاوزها خليفة المسلمين أبو بكر الصديق بحزمه وحنكته مع سائر الصحابة رضي الله عنهم، حيث انشغلوا بحرب المرتدين وتثبيت دعائم الدولة، وذلك في أقل من سنتين، ثم تفرغوا بعد ذلك لنشر الإسلام في الأمم والبلاد الأخرى، وانطلقوا فاتحين لقلوب العباد قبل فتح البلاد، لكن ما لبث أن توفي أبو بكر رضي الله عنه عام ١٣هـ، بعد سنتين ونصف من مبدأ خلافته، وهي مدة قصيرة جدًّا ذات مشاغل عظيمة تنوء بها الجبال، تحمَّلها خليفة رسول الله ﷺ والصحابة وقاموا بها حق القيام، ولا شك أن مثل تلك الأعمال العظام تشغل عن غيرها، لذا لم يكن هناك أثر واضح في التفسير في عهده، ولعل أبرز الأحداث التاريخية

---

(١) أفدت كثيرًا في مسائل هذا المبحث من دروس د. مساعد الطيار على الشبكة العالمية عن تاريخ التفسير: http://vb.tafsir.net/tafsir30300/#.V1UpxfkrI2w.

المتعلقة بالقرآن في عهده هو استشهاد عدد من قراء الصحابة ﷺ في حروب الردة[1]، وما ترتب على ذلك من أمره زيد بن ثابت بجمع القرآن في مصحف واحد، فكان من أجل أعماله المتعلقة بالقرآن أثناء خلافته ﵁.

ونظرًا لقصر مدة خلافته وانشغاله ﵁ مع سائر الصحابة خلالها فقد قَلَّ المروي في التفسير عنهم جميعًا في ذلك العهد، ومن هنا فالمروي عن أبي بكر ﵁ في التفسير قليل جدًّا[2]، ومن أشهر تلك المرويات[3]:

- ما رواه الشعبي أنه ﵁، قال في الكلالة: «أقول فيها برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله: هو ما دون الولد والوالد» قال: فلما كان عمر ﵁، قال: إني لأستحيي من الله أن أخالف أبا بكرٍ[4].

- وجاء عنه أنه قال: «أي أرضٍ تقلني، وأي سماءٍ تظلني، إذا قلت في القرآن ما لا أعلم»[5].

وهذان الأثران عنه ﵁ يفيدان درسًا تربويًّا، أنه ينبغي عدم التجرؤ على التفسير إلا بعلم يغلب على الظن صحته، وفي هذا تأصيل لما ينبغي أن يكون عليه المفسر.

- ومن أمثلة استدراكاته: ما رواه قيس بن أبي حازمٍ، عن أبي بكرٍ الصديق، أنه

---

(١) وفيهم من كان من كبار قراء الصحابة، وربما كان لهم باع في التفسير كما هو الحال في الإقراء، منهم سالم مولى أبي حذيفة (ت: ١٢هـ)، الذي قال عنه ابن عمر كما في صحيح البخاري ٩/ ٧١: «كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين، وأصحاب النبي ﷺ في مسجد قباء فيهم أبو بكر، وعمر، وأبو سلمة، وزيد، وعامر بن ربيعة»، وأثنى عليه رسول الله ﷺ في الحديث الذي أخرجه البخاري أيضًا ٥/ ٢٧، فقال: **«استقرئوا القرآن من أربعة، من عبد الله بن مسعود** - فبدأ به - **وسالم مولى أبي حذيفة، وأُبي بن كعب، ومعاذ بن جبل»**. فربما كان ذِكره مع هؤلاء الثلاثة الذين هم من كبار علماء الصحابة إشارة إلى أنه مثلهم، وتقدمه في الصلاة بكبار المهاجرين يؤيد ذلك، ولا شك أن استشهاده مبكرًا طوى كثيرًا من علمه. والله أعلم.

(٢) ولا يعني ذلك عدم علمه بالقرآن! كيف وهو أول الصحابة إسلامًا وأكثرهم مجالسةً للنبي ﷺ؟! ولكن الأمر أنه توفي مبكرًا، ولم يتفرغ في خلافته القصيرة ذات المشاغل العظيمة للتصدي للتعليم. وفي ذلك يقول السيوطي: «الرواية عن الثلاثة [يعني: أبا بكر وعمر وعثمان] نزرة جدًّا، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم، كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر ﵁ للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر ﵁ في التفسير إلا آثارًا قليلة جدًّا لا تكاد تجاوز العشرة». الإتقان ٦/ ٢٣٢٥.

(٣) ينظر: دروس د. مساعد الطيار على الشبكة العالمية عن تاريخ التفسير
http://vb.tafsir.net/tafsir30300/#.V1UpxfkrI2w.

(٤) تفسير ابن جرير الطبري ٦/ ٤٥٧.

(٥) السابق: ١/ ٧٢.

قال: يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا ظالمًا، فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقابٍ منه**»[(١)].

والخلاصة: أن قلة التفسير المروي في عهد أبي بكر رضي الله عنه يرجع لأمور، من أبرزها:

- قِصَر مدة خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وانشغاله مع سائر الصحابة بالجهاد وتوطيد دعائم الدولة، وبدء الفتوحات.

- قرب العهد بعصر النبوة وكون الناس لم يزالوا على طبيعتهم وسليقتهم اللغوية، فلم تظهر الأسباب الداعية إلى التوسع في التفسير، كما حصل لاحقًا.

٢ ـ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٣ ـ ٢٣هـ):

تولى عمر رضي الله عنه الخلافة بعد أن أظل الإسلام ربوع الجزيرة العربية من جديد، وانطلق الصحابة فاتحين البلاد خارج الجزيرة، وما هي إلا سنوات قلائل حتى قضوا على مملكتي فارس، والروم، أعظم دول العالم آنذاك، فاتسعت الدولة الإسلامية، وفتحت الدنيا أمام المسلمين، فواجه عمر عهدًا جديدًا، وحضارات مختلفة، قابلها رضي الله عنه بحكمة وحسن قيادة، وذلك في شتى مناحي الحياة، في الحكم والإدارة والاقتصاد والحرب والبناء، وكذلك التعليم بمختلف علومه وفنونه، بل يمكننا القول: إن عهد عمر بن الخطاب يمثل المرحلة التأسيسية للتعليم المنظم، خصوصًا في التفسير، الذي عني به رضي الله عنه عناية فائقة مع انشغاله الكبير بأمور الدولة، مما أدى إلى تطور التفسير وتعليمه، وتأصيل أصوله وآدابه، يتمثل ذلك في معالم عديدة، لعل من أبرزها ما يلي:

١ ـ ضبط الكلام في الشريعة عمومًا، ومن ذلك ضبط باب الاجتهاد في التفسير، وقصره على المؤهلين لذلك، فقد كان عمر رضي الله عنه «يسأل ويُسأل عن معاني الآيات الدقيقة»[(٢)]، ويطلب المعنى الصحيح والتفسير الراجح، مع الشواهد من لغة العرب، ويشجع على ذلك، وستأتي أمثلة عديدة في المعالم التالية.

---

(١) أخرجه أحمد (١)، ١/١٧٧، ورواه أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٣٠٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى ١٦/٤١٧.

٢ ـ تشجيع الفتية النابهين لتعلم القرآن وتفسيره، يبرز ذلك في رعاية عمر لعبد الله بن عباس ﵄ تعليمًا وأدبًا وسلوكًا، وتشجيعه على خوض غمار التفسير؛ لِما رأى فيه من النجابة والفطنة ورجاحة العقل وحب العلم وتطلبه، فكان يوجهه ويطلب رأيه في دقائق التفسير، ويستشيره في الأمر إذا أهمَّه ويقول له: «غص غواص»[١]، بل كان يدخله مجلسه مع أشياخ بدر حتى اعترض بعضهم، فأوقفهم عمر على سبب ذلك[٢]، وحتى أن أباه العباس بن عبد المطلب ﵁ قال له: «أيّ بني، إن أمير المؤمنين يدعوك ويقربك ويستشيرك مع أصحاب رسول الله ﷺ، فاحفظ عني ثلاث خصال: اتق لا يجربن عليك كذبة، ولا تفشين له سرًّا، ولا تغتابن عنده أحدًا»[٣].

فكان من آثار هذه الرعاية الكريمة نبوغ ترجمان القرآن، وحبر الأمة عبد الله بن عباس ﵄ وتصدره في علم القرآن فيما بعد، حتى كان أبرز الصحابة وأكثرهم رواية فيه.

٣ ـ من معالم القيادة الحكيمة والإدارة الفذة لعمر ﵁ توجيه كل صحابي للمكان المناسب له، فبعث القادة والمعلمين والمربين إلى الأمصار المفتوحة، فكان من نتائج ذلك بروز علماء الصحابة في مجالسهم ومدارسهم العلمية وتخرج نابغي التابعين على أيديهم[٤]، فهذا ابن مسعود ﵁ أرسله إلى أهل الكوفة فلبث بين ظهرانيهم حتى تخرج على يديه من كبار فقهاء التابعين ومفسريهم أمثال علقمة النخعي (ت:٦٣هـ) ومسروق (ت:٦٣هـ)، وأبقى معه في المدينة نفرًا من كبار الصحابة للفتيا والقضاء والمشورة والإقراء والتفسير، وتعليم من يفد إليها، خصوصًا علي بن أبي

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/٣٤٦.

(٢) فعن ابن عباس قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لم تدخل هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: «إنه ممن قد علمتم» قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم قال: وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئًا، فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فتح مكة، فذاك علامة أجلك: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾. قال عمر: «ما أعلم منها إلا ما تعلم». أخرجه البخاري ٥/١٤٩.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ١٠/٢٦٥.

(٤) وسيأتي تفصيله في مبحث أبرز العوامل والأحداث التاريخية المؤثرة في تفسير السلف.

طالب[١]، وأُبي بن كعب، الذي تخرج على يديه في القراءة والتفسير أمثال أبي العالية (ت:٩٠هـ)، كما تخرج عليه في القراءة حبر الأمة ابن عباس.

٤ ـ النص على أهمية التفسير اللغوي كمصدر للتفسير، وذلك من خلال الإفادة من لغة العرب وشعرها في تفسير القرآن ـ وهو المنهج الذي أعمله ابن عباس رضي الله عنهما بعد ذلك وتوسع فيه وأشاعه وربى تلاميذه عليه ـ حيث ورد عن عمر ما يدل على عنايته بهذا الاتجاه، من ذلك ما رواه أبو الصَّلْتِ الثقفي أن عمر بن الخطاب قرأ هذه الآية: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ بنصب الراء، وقرأها بعضُ مَن عنده من أصحاب رسول الله ﷺ: (حَرِجًا) بالخفض، فقال عمر: ابْغُوني رجلًا من كِنانة، واجعَلوه راعيًا، وليكنْ مُدْلِجيًّا. فأتَوه به، فقال له عمر: يا فتى، ما الحرِجَةُ فيكم؟ قال: الحَرِجَةُ فينا: الشجرة تكون بين الأشجار التي لا تصلُ إليها راعيةٌ ولا وحْشِيَّةٌ ولا شيء. فقال عمر: كذلك قلبُ المنافق لا يصلُ إليه شيءٌ من الخير[٢].

بل روي ذلك صريحًا من قوله فيما ذكره سعيد بن المسيب، حيث قال: بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: يا أيها الناس، ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] فسكت الناس، فقال شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف التنقص. فخرج رجل فقال: يا فلان، ما فعل دَيْنك؟ قال: تخوفته؛ أي: تنقصته، فرجع فأخبر عمر فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي يصف ناقة تنقص السير سنامها بعد تَمَكِهِ[٣] واكتنازه:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا ... كما تخوف عود النبعة السفن

---

(١) اشتهر علي رضي الله عنه في المدينة في خلافة عمر وعثمان بالفتيا والقضاء ومشورة الخلفاء وربما الإقراء، ولم أقف ـ حسب علمي ـ على روايات تفيد تصدره للتفسير أثناء ذلك، مع طول ذلك العهد وكونه أكثر تفرغًا من عهد خلافته، ومن ثم وجود تلاميذ لازموه حينئذ، إلا أن يكون ابن عباس فقد روي عنه قوله: «ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب»، وما اشتهر من تصديه للتفسير فقد كان أيام خلافته بالكوفة، كما سيأتي في مبحث أبرز العوامل والأحداث التاريخية المؤثرة في تفسير السلف، والمسألة تحتاج إلى بحث وتتبع، والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن جرير ٩/ ٥٤٤، ٥٤٥.

(٣) تمك السنام: طال وارتفع. كما في الصحاح للجوهري (تمك).

فقال عمر: يا أيها الناس، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم[(١)].

٥ ـ وقوف عمر رضي الله عنه صخرةً شامخةً وسدًّا منيعًا أمام المتنطعين، ممن يخوض في متشابه القرآن، ويسأل عما فيه تعنتًا، فيَضل ويُضل، فعن نافع مولى عبد الله، أن صبيغًا العراقي جعل يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين حتى قدم مصر، فبعث به عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فلما أتاه الرسول بالكتاب فقرأه فقال: أين الرجل؟ فقال: في الرحل، قال عمر: أبصر أن يكون ذهب فتصيبك مني به العقوبة الموجعة، فأتاه به، فقال عمر: تسأل مُحْدَثَةً! فأرسل عمر إلى رطائب من جريد، فضربه بها حتى ترك ظهره دبرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود له، قال: فقال صبيغ: إن كنت تريد قتلي، فاقتلني قتلًا جميلًا، وإن كنت تريد أن تداويني، فقد والله برأت، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن لا يجالسه أحد من المسلمين، فاشتد ذلك على الرجل، فكتب أبو موسى إلى عمر: أن قد حسنت توبته، فكتب عمر: أن ائذن للناس بمجالسته[(٢)].

مما سبق يمكن القول: إن عمر رضي الله عنه يمثل مرحلة مهمة في تاريخ التفسير، تركه كثير ممن كتب فيه، فقد أوتي رضي الله عنه من العلم والفهم والاستنباط، حتى نزلت آيات عديدة موافقة له[(٣)]، وقد أكد أصلًا عظيمًا من أصول التفسير، وهو الرجوع إلى لسان العرب وشعرهم، وشجع المؤهلين على الاجتهاد في التفسير، وعلى رأسهم ابن عباس رضي الله عنهما، وفي المقابل وقف سدًّا منيعًا أمام المتنطعين وأهل الأهواء، كل ذلك يبوئ عمر رضي الله عنه مكانة عظيمة في التفسير وأصوله.

ويكفي دلالة على ذلك ما روي أن كبار مفسري الصحابة كابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم كانوا يقفون عند قوله، وما جاء أن عامة علم ابن عباس من ثلاثة:

---

(١) الكشف والبيان «تفسير الثعلبي» ٦/ ١٩، تفسير القرطبي ١٠/ ١١٠.

(٢) أخرجه الدارمي ١/ ٢٥٤. وأخرج نحوه ابن عساكر ٢٣/ ٤١٢ من طريق السَّائِب بن يزيد أنَّ رجلًا قال لعمر: إنِّي مررتُ برجلٍ يسألُ عن تفسير مُشْكِلِ القرآن... الأثر. كما أخرجه الدارمي ١/ ٥٤ من طريق سليمان بن يسار: وفيه بلفظ: فجعل يسأل عن مُتَشابِهِ القُرْآن.

(٣) تنظر موافقات عمر في: الإتقان ١/ ١٢٧، في النوع العاشر: فيما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة.

عمر، وعلي، وأُبي[١].

ونختم الحديث عن ذلك العهد الميمون ببيان أنه توفي فيه عدد من علماء الصحابة، من أبرزهم: معاذ بن جبل[٢]، وأُبي بن كعب[٣]، ثم استشهاد عمر رضي الله عنه.

۞ ٣ ـ عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢٣ ـ ٣٥هـ):

تولى عثمان الخلافة بعد استشهاد عمر عام ٢٣هـ، وقد انتظمت أمور الدولة، وتوطدت أركانها، فأكمل ما بدأه صاحباه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، من فتوحات، وبناء وتعليم، فكانت الحياة العلمية على مثل ما كانت عليه في عهد عمر، فابن مسعود في الكوفة مقرئًا ومعلمًا ومربيًّا، ومثله أبو الدرداء بدمشق، وأبو موسى بالبصرة، وكذلك حذيفة بن اليمان، وفي المدينة علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت...

ولعل من أبرز الأعمال المتعلقة بالقرآن التي كانت في عهده هو جمع القرآن الكريم، وإرسال نسخ منه إلى الأمصار، وتوحيد الناس على مصدر واحد وأداء واحد في القراءة وفق العرضة الأخيرة، وحسم مادة الخلاف في ذلك[٤]، بعد ما كاد الناس أن يكفِّر بعضهم بعضًا[٥]، ولا شك أن لهذا العمل أثره الكبير في التفسير والقراءات وعلوم القرآن كلها كما هو ظاهر ومعلوم، وهو من أهم أعمال عثمان المتعلقة بالقرآن، أما التفسير فالمروي عنه قليل جدًّا[٦]، ويظهر أنه لم يتصد للتفسير

---

(١) تفسير القرطبي ١٠/ ١١٠.

(٢) من نجباء الصحابة، وشهد له النبي ﷺ بأنه أعلم الأمة بالحلال والحرام ـ كما عند أحمد ٣/ ١٨٤، ٢٨١، والترمذي (٣٧٩٣، ٣٧٩٤)، وابن ماجه (١٥٤) ـ وخلّفه على أهل مكة بعد فتحها يقرئهم ويفقههم، ثم أرسله إلى اليمن قاضيًا ومعلمًا، وأرسله عمر إلى الشام مجاهدًا ومعلمًا حتى أدركته المنية هناك في طاعون عمواس عام ١٨هـ، وله بضع وثلاثون سنة، قال عنه عمر حين خرج إلى الشام: لقد أخل خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه، وفيما كان يفتيهم به، ولقد كنت كلمت أبا بكرٍ أن يحبسه لحاجة الناس إليه، فأبى علي، وقال: رجلٌ أراد وجهًا ـ يعني: الشهادة ـ فلا أحبسه، وقد أثنى عليه وعلى علمه كبراء الصحابة حتى قال عنه ابن مسعود: «إن معاذًا كان أمةً قانتًا لله حنيفًا». فلما روجع في ذلك قال: «إن الأمة: معلم الخير، والقانت: المطيع، وإن معاذًا، كان كذلك»، ومناقبه كثيرة، ولعل لتقدم وفاته أثر في قلة المرويات عنه.

(٣) عام ١٩هـ، وقيل: في عهد عثمان عام ٣٢هـ، وقيل غير ذلك على اختلاف كبير في سنة وفاته، وستأتي ترجمته في الدراسة التالية.

(٤) ينظر حديث حذيفة بن اليمان في: صحيح البخاري (٤٩٨٨).

(٥) ينظر: الفتح ٩/ ١٧، ١٨. وكان ذلك في أوائل سني خلافة عثمان، كما حرره الحافظ ابن حجر.

(٦) يشكل على هذا ما ذكره السيوطي بقوله: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود وابن عباس وأُبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير، أما الخلفاء =

كما تصدى للإقراء[1]، ومن هنا يمكننا القول: إن الإقراء في عهده كان أشهر من التفسير، وربما كان لنسخ المصاحف وإرسالها إلى الأمصار وأمر الناس بالقراءة وفْقها وترك ما سواها وتوحيدهم على مصدر واحد أثر كبير في الانشغال بالإقراء.

وقد توفي في عهده عدد من كبار علماء الصحابة، منهم: عبد الله بن مسعود (ت:٣٢هـ)، وأبو الدرداء (ت:٣٢هـ)، وسلمان الفارسي (ت:٣٤هـ)، وحذيفة بن اليمان (ت:٣٥هـ)، ومن كبار التابعين كعب الأحبار (ت:٣٢هـ). ولا شك أن لذلك أثرًا كبيرًا في الحياة العلمية عمومًا، والتفسير خصوصًا.

وقد خُتم عهد عثمان بحدث كان له الأثر الكبير في حياة الأمة بعد ذلك، وهو ما حصل من تأليبٍ عليه من قِبَل أهل الفتنة حتى أفضوا إلى قتله واستشهاده، ومن ثَمَّ افتراق الأمة، واقتتال المسلمين فيما بينهم، وما ترتب على ذلك من أحداث دامية ومستديمة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

٤ - عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٥ - ٤٠هـ):

بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه تولى الخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لكن سرعان ما نوزع في ذلك، فوقع الاختلاف والفرقة بين المسلمين، وتطورت الأحداث حتى اضطر رضي الله عنه إلى الانتقال إلى الكوفة، واقتتل المسلمون فيما بينهم، فكان أعظم البلايا على الأمة، ومن ثم نبتت نابتة الفرق الضالة بخروج الخوارج عليه، وظهور الشيعة واستمر الغلو بهم إلى أن وصلوا إلى ما وصلوا إليه، ثم استشهد علي رضي الله عنه عام ٤٠هـ، واستخلف ابنه الحسن بن علي رضي الله عنهما، الذي تنازل بالخلافة لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، فانتهت الخلافة الراشدة وقامت الدولة الأموية في فرعها السفياني، واجتمع المسلمون مرة أخرى بعد اختلاف، وتوحد صفهم بعد فرقة.

أما التفسير في عهد عليٍّ رضي الله عنه فإنه حين نزل الكوفة - وكان حبرها ابن مسعود قد

= فأكثر من روي عنه منهم علي بن أبي طالب والرواية عن الثلاثة نزرة جدًّا، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم». الإتقان ٦/ ٢٣٢٥. وستأتي محاولة تعليل ذلك في خاتمة مبحث «مفسرو السلف ومراتبهم في التفسير».

(١) كان عثمان رضي الله عنه من كبار علماء الصحابة؛ خصوصًا في الإقراء والفقه والفتيا، أما الإقراء فأثره ظاهر، إذ تعود إليه كثير من أسانيد القراء، وأما في الفقه والفتيا فقد قلَّت المرويات عنه، قال ابن جرير معللًا ذلك: «لم يكن له أصحاب يُعرفون، والمبلغون عن عمر فتياه ومذاهبه وأحكامه في الدين بعده كانوا أكثر من المبلغين عن عثمان والمؤدين عنه». نقله ابن القيم في إعلام الموقعين، ت: طه عبد الرؤوف ١/ ٢٠.

توفي قبل ذلك ببضع سنين ـ وجد بيئة مختلفة عن بيئة المدينة النبوية، ومجتمعًا جديدًا له خصائصه المختلفة، مما دعاه إلى أن يبث علمه بينهم، ويتصدى لتفسير القرآن بين ظهرانيهم بصورة أوضح مما كان عليه في المدينة، وربما أدى ذلك إلى التأكيد على بعض من أصول التفسير وآداب المفسر والتنبيه عليها، لعلنا نستشفها من خلال المواقف التالية عنه رضي الله عنه[١]:

ـ عن أبي عبد الرحمٰن السلمي، قال: انتهى علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه إلى رجلٍ يقص فقال: «أعلمت الناسخ من المنسوخ؟» قال: لا، قال: «هلكت وأهلكت»[٢].

فهذا تنبيه منه رضي الله عنه على أن من شروط المفسِّر أن يلم بالناسخ والنسوخ من القرآن؛ لأن عدم معرفته يؤثر في فهم المعنى[٣].

ـ عن أبي الصهباء البكري أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال وهو على المنبر: «لا يسألني أحد عن آية من كتاب الله إلا أخبرته»، فقام ابن الكواء، وأراد أن يسأله عما سأل عنه صبيغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: ما الذاريات ذروًا؟ قال علي: «الرياح»[٤].

نجد هنا أنه ربما كان لاختلاف الأحوال والبيئة دور في كون عليٍّ رضي الله عنه يجيب هنا عمن يسأله في القرآن تعنتًا[٥]، بخلاف ما كان عليه الأمر في عهد عمر رضي الله عنه.

ـ عن سعيد بن المسيب قال: قال علي رضي الله عنه لرجلٍ من اليهود: «أين جهنم؟» فقال: البحر، فقال: «ما أراه إلا صادقًا، ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، (وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِرَتْ) مُخَفَّفَةً»[٦].

---

(١) ينظر: دروس د. مساعد الطيار على الشبكة العالمية عن تاريخ التفسير http://vb.tafsir.net/tafsir30300/#.V1UpxfkrI2w.

(٢) أخرجه النحاس، في الناسخ والمنسوخ: ١/ ٤٨، والبيهقي في سننه الكبرى ١٠/ ٢٠٠ (٢٠٣٦٠).

(٣) والنسخ هنا حسب مفهوم المتقدمين، وهو يعم: الكلي (الاصطلاحي لدى المتأخرين)، والجزئي نحو تخصيص العام، وتقييد المطلق، وبيان المجمل، ورفع الحكم الشرعي... إلخ. ينظر: الموافقات ٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٤) تفسير ابن جرير الطبري ٢١/ ٤٨١.

(٥) جاء في رواية عبد الرزاق الطويلة في تفسيره ٣/ ٢٣٤: أن عليًا رضي الله عنه أجابه ابتداء: «ويلك سل تفقهًا، ولا تسأل تعنتًا».

(٦) تفسير ابن جرير الطبري ٢١/ ٥٦٧.

وفي هذا الأثر تنبيه على ضابط قبول أخبار أهل الكتب السابقة عن أمور الغيب، فقد قبِل ما قاله اليهودي لما وجد له من شاهد من كتاب الله تعالى.

- عن ابن عباسٍ، قال: «بينما أنا في الحجر جالسٌ، أتاني رجلٌ يسأل عن ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١] فقلت له: الخيل حين تغير في سبيل الله، ثم تأوي إلى الليل، فيصنعون طعامهم، ويورون نارهم. فانفتل عني، فذهب إلى علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه وهو تحت سقاية زمزم، فسأله عن ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١] فقال: سألتَ عنها أحدًا قبلي؟ قال: نعم، سألت عنها ابن عباسٍ، فقال: الخيل حين تغير في سبيل الله، قال: اذهب فادعه لي؛ فلما وقفت على رأسه قال: تفتي الناس بما لا علم لك به، والله لكانت أول غزوةٍ في الإسلام لبدرٌ، وما كان معنا إلا فرسان: فرسٌ للزبير، وفرسٌ للمقداد فكيف تكون العاديات ضبحًا. إنما العاديات ضبحًا من عرفة إلى مزدلفة إلى منًى؛ قال ابن عباسٍ: فنزعت عن قولي، ورجعت إلى الذي قال علي رضي الله عنه»[1].

ففي هذا الأثر دلالة على بروز ضوابط الترجيح وقواعده، كما يدل على بروز احتمال تعدد دلالة النص القرآني.

ولقد كان علي رضي الله عنه عالمًا بالقرآن إقراءًا وتفسيرًا، روي عنه أنه قال: «ألا أحد يسألني عن القرآن؟ فوالله لو أعلم اليوم أحدًا أعلم به مني، وإن كان من وراء البحور لأتيته»[2]. وهو أكثر الخلفاء آثارًا في التفسير، ولعل السبب في ذلك تأخر وفاته إلى عهد نشأت فيه حاجة أكبر لبيان القرآن، خصوصًا بعد انتقاله إلى مجتمع جديد يختلف عن مجتمع المدينة، إضافة إلى ما برز في خلافته من فتن وقلاقل تطلبت النظر في القرآن واستخراج أحكامه، كمسألة الخلاف بين الصحابة[3]، وخروج الخوارج وغلو الشيعة فيه، وستأتي أمثلة لبعض ذلك عند الحديث عن العوامل التاريخية المؤثرة في التفسير.

وقيل أيضًا: إن من أسباب ذلك أن الخلافة لم تشغله مبكرًا، وكان متفرغًا أكثر من غيره ممن سبقه من الخلفاء الكرام.

---

(١) تفسير ابن جرير ٢٤/٥٧٣.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٧/٢٢٤٦.

(٣) ينظر مثلًا إلى قول عليٍّ بن أبي طالب: إني لأرجو أن أكون أنا وعثمان وطلحة والزبير من الذين قال لهم الله ﷻ: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ﴾.

ومما يجدر ذكره أن في خلافته علا نجم ابن عباس في علم التفسير، بتصديه له في مجامع جديدة كالكوفة والبصرة، خصوصًا بعد مناظرته الخوارج وإقناع أغلبهم بالرجوع إلى جماعة المسلمين.

❁ معالم التفسير في عهد كبار الصحابة:

من خلال ما سبق من دراسة تاريخية للتفسير في عهد الخلفاء الراشدين يمكننا تجلية أبرز معالم التفسير في ذلك العهد الراشد، وذلك في النقاط التالية:

أولًا: ظهور مجالس التفسير، وما يمكن وصفه بالتعليم المنظم، حيث كان لبعض الصحابة مجالس خاصة للتفسير، كعمر وابن مسعود رضي الله عنهما[1]. وترتب على ذلك آثار من أهمها: أن التفسير صار علمًا مستقلًّا قائمًا بذاته.

ثانيًا: بروز بعض مصادر التفسير: ويتجلى ذلك فيما يلي:

١ ـ بروز الاجتهاد في التفسير بصورة جلية، وبروز القول بالرأي المحمود، بل والتشجيع على الخوض فيه، كما رأينا في مواقف عمر مع ابن عباس رضي الله عنهم.

٢ ـ بروز بدايات التفسير اللغوي ووضع أسسه، كما تقدم في توجيهات عمر رضي الله عنه.

٣ ـ ظهور بدايات دخول الإسرائيليات في التفسير، وهذا من خلال سؤالات الصحابة لبعض أهل الكتاب ومن أسلم منهم، كسؤالات ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما لكعب الأحبار، ومن خلال رجوع بعضهم لكتب أهل الكتاب، كما وقع من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ولكن كان هذا قليلًا بالنسبة للعصور التالية.

٤ ـ مما سبق يمكن القول: إن للتفسير في عهد الخلفاء الراشدين مصدرين رئيسين: السُّنَّة، والاجتهاد، وكل منهما مصدر كلي، سواء في تفسير آي الأحكام أو الأخبار. ومصدر ثالث جزئي متعلق بآي الأخبار؛ وهو الإسرائيليات.

ثالثًا: الإشارة إلى مسائل متعلقة بالخلاف في التفسير وضوابط القبول والترجيح فيه: من ذلك:

١ ـ بروز الاستدراك على القول الضعيف أو المرجوح في التفسير، كما تقدم في تنبيه أبي بكر رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وفي استدراك عليٍّ رضي الله عنه على ابن عباس في تفسير العاديات.

---

(١) وسيأتي مزيد أمثلة وإيضاح في مسألة طرق تلقي التفسير وأدائه مشافهة عند السلف.

٢ ـ بروز الاحتمالات المتعددة للنص القرآني، واختلاف التنوع في تفسيراتهم، كما رأينا في تفسير العاديات بين علي وابن عباس ﵄، بل والتنبيه على أهمية معرفة ذلك، يتضح ذلك في قول أبي الدرداء ﵁: «إنك لن تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهًا»[(١)].

٣ ـ ظهور مبادئ الترجيح، باعتماد الأحوال المتعلقة بالتنزيل، كما في قصة تفسير العاديات.

٤ ـ التنبيه على ضابط قبول أخبار أهل الكتب السابقة عن أمور الغيب، كما يتضح من رد عليٍّ ﵁ على جواب اليهودي حين سأله: أين جهنم؟

رابعًا: **بيان بعض آداب المفسر والعلوم التي يحتاجها**: من ذلك:

١ ـ التحذير من الخوض في تفسير القرآن بغير علم، مع تطبيق ذلك واقعيًّا، يتضح ذلك من قول أبي بكر ﵁: «أيّ أرضٍ تقلني، وأيّ سماءٍ تظلني، إذا قلت في القرآن ما لا أعلم»، وموقف عمر ﵁ عندما قال في قوله تعالى: ﴿وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٢٨ ـ ٣١] كل هذا قد علمناه، فما الأب؟ ثم ضرب بيده، ثم قال: لعمرك إن هذا لهو التكلف، واتبعوا ما يتبين لكم في هذا الكتاب. قال عمر: وما يتبين فعليكم به، وما لا فدعوه[(٢)].

٢ ـ التنبيه على أهمية إلمام المتصدي للتفسير ببعض علوم القرآن كالناسخ والمنسوخ، كما يتضح ذلك من موقف علي مع الرجل القاص.

خامسًا: ظهور بدايات البحث عن المشكل تعنتًا في عهد عمر، والتوسع في ذلك في عهد علي، من خلال تجرؤ بعض أهل الأهواء، بسبب الظروف والأحوال التي اكتنفت مدة خلافته.

سادسًا: ظهور الآراء التفسيرية المبنية على المعتقد، ومن ثَمَّ بداية وقوع الانحراف في التفسير، وذلك في أواخر خلافة علي ﵁[(٣)].

---

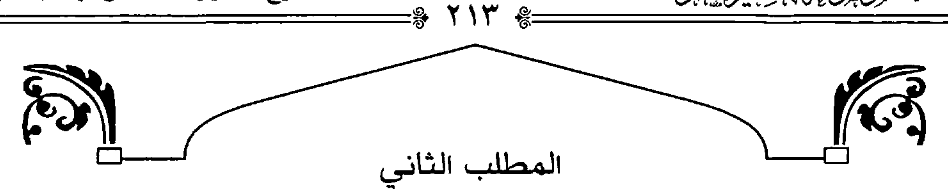
(١) طبقات ابن سعد ٢/٣٥٧، وفي تفسير البغوي ١/٤٦: «قال حمادٌ: قلت لأيوب: ما معنى قول أبي الدرداء ﵁؟ فجعل يتفكر فقلت: هو أن ترى له وجوهًا فتهاب الإقدام عليه فقال: هو ذاك، هو ذاك».

(٢) تفسير ابن جرير ٢٤/١٢٣.

(٣) سيأتي مزيد تفصيل وأمثلة لذلك في مبحث «أبرز العوامل والأحداث التاريخية المؤثرة في تفسير السلف».

سابعًا: كان التفسير قائمًا على الرواية الشفهية كسائر علوم الشريعة، ثم دوّن ضمن ما دوّن من السُّنَّة، ومن هنا لم يظهر تدوين خاصٌ بالتفسير.

ثامنًا: تدرج التوسع في التفسير وتطوره حسب حاجة الناس إلى ذلك، وكلما بعد الزمان والمكان عن عهد النبوة ومنازل الوحي كانت الحاجة أشد، يظهر ذلك جليًّا من خلال الموازنة بين عهد أبي بكر ﷺ، وعهد علي بن أبي طالب ﷺ الذي تصدى للتفسير بعد انتقاله إلى الكوفة، وبادر إلى توضيح بعض معاني القرآن، عندما رأى حاجة الناس إلى ذلك.



المطلب الثاني

التفسير في عصر صغار الصحابة، وكبار التابعين (عصر الدولة الأموية السفيانية)[(١)]

يشمل هذا العهد في الواقع طبقتين متعاصرتين من طبقات السلف، هم طبقة صغار الصحابة، وطبقة كبار التابعين؛ خصوصًا المخضرمين منهم؛ لأنهم في الأصل من جيل الصحابة وفي أسنانهم، وأقرانٌ لهم من حيث الإدراك الزمني، لكن لم يشرفوا بصحبة النبي ﷺ؛ فلم يُعَدُّوا في طبقتهم[(٢)]. وجعلناه عهد صغار الصحابة لأنهم هم الأغلب ممن بقي من الصحابة، ومن بقي من كبار الصحابة توفي في أول هذا العهد كأبي موسى الأشعري (ت:٤٤هـ)، وسعد بن أبي وقاص (ت:٥٥هـ) رضي الله عنهما.

يمتد هذا العهد من بداية حكم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عام ٤٠هـ إلى استشهاد ابن الزبير رضي الله عنهما عام ٧٣هـ، ويتكوّن من ثلاثة عهود: عهد معاوية (٤١ ـ ٦٠هـ) وعهد ابنه يزيد (٦١ ـ ٦٤هـ)، وعهد ابن الزبير (٦٦ ـ ٧٣هـ).

❁ أولًا: عهد معاوية بن أبي سفيان:

أزهى عهد في عصر الدولة الأموية السفيانية هو عهد خلافة معاوية رضي الله عنه؛ الذي استقبله المسلمون استقبالًا حسنًا، واجتمعت كلمتهم عليه بعد الفرقة والاختلاف،

---

(١) وهذا من باب التغليب وإلا فإن ابن الزبير حكم خلالها بضع سنين.

(٢) وامتدادهم يشمل القرن الأول بأكمله؛ لأن منهم من أدرك الجاهلية وامتد به العمر إلى أواخر القرن الهجري الأول، كأبي عثمان النهدي (ت:٩٥هـ)، وأبي رجاء العطاردي (ت:١٠٥هـ)، وفي المقابل نجد أن منهم من توفي في عهد الخلفاء الراشدين ككعب الأحبار (ت:٣٢هـ) كما تقدم. كما أن منهم من أدرك النبي ﷺ وتوفي في آخر القرن الأول كأبي العالية (ت:٩٠هـ)، أو قبلها بقليل، وكأبي وائل (ت:٨٢هـ)، ومنهم من توفي في هذا العهد أو بعده بقليل كمسروق (ت:٦٢هـ) وعلقمة (ت:٦٣هـ)، وابن أخيه الأسود بن يزيد (ت:٧٥هـ)، ومنهم من ولد في بداية الخلافة الراشدة وامتد به العمر إلى آخر القرن كسعيد بن المسيب (ت:٩٤هـ)، لكن أستطيع القول أن أغلبهم كان في هذه الدولة أو بعدها بقليل، وقَلَّ منهم من عمِّر إلى آخر القرن. لذا رأيت أن الأولى إدراجهم ضمن هذا العهد.

فاستقرت الأمور، وعادت حركة الفتوحات في المشرق والمغرب، كما عادت الحياة العلمية تدب من جديد، خصوصًا في التفسير الذي شهد طفرة كبيرة، بتفرغ حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما له، واعتزاله السياسة، فاستقر في مكة معلمًا للوافدين على حرم الله، وكانت مجالسه التفسيرية منارًا لطلبة العلم من شتى الأرجاء، فتتلمذ على يديه في تلك المدة أعظم مفسري التابعين، ونشأت طبقة المكيين في التفسير الذين شغلوا مع شيخهم أغلب تفسير السلف، بل كانوا أعلم الناس به، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم من أصحاب ابن عباس»[1].

في جهة أخرى نجد تلاميذ ابن مسعود في الكوفة، تصدروا مجالسها علمًا وعملًا، وتعليمًا وأدبًا وسلوكًا بعد وفاة شيخهم، فكانوا مصداق ما قال عنهم علي بن أبي طالب حين رآهم فقال: «أصحاب عبد الله سُرُج هذه القرية»[2]، حيث كانوا منارة للفقه والفتيا والتفسير كما قال عنهم؛ إلا أن بعضهم تورع عن التفسير ولم يخض فيه كثيرًا كما سيأتي بيانه. وهم طبقة الكوفيين الذين قال عنهم ابن تيمية بعد أن ذكر أعلم الناس بالتفسير أهل مكة: «كذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم»[3].

أما المدينة النبوية فكانت ولا زالت في ذلك العهد هي المهد الأول للتعليم الإسلامي، وأقام فيها عدد من كبار علماء الصحابة، توفي أغلبهم في ذلك العهد، يأتي على رأسهم: زيد بن ثابت (ت:٤٥هـ)، وسعد بن أبي وقاص (ت:٥٥هـ)، وأم المؤمنين عائشة (ت:٥٧هـ)، وأبو هريرة (ت:٥٧هـ)، وأبو موسى الأشعري (ت:٤٤هـ)، وعمران بن حصين (ت:٥٢هـ) بالبصرة، والحسن بن علي بن أبي طالب (٤٩هـ).

❁ ثانيًا: عهد يزيد بن معاوية، وعبد الله بن الزبير:

خلَف معاوية رضي الله عنه ابنُه يزيد عام ٦٠هـ، ليبدأ عهد جديد من الفتن والمحن والقلاقل التي كان أعظم بلاياها مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما عام ٦١هـ، فازداد أوار الفتنة، وعاد الخلاف بين المسلمين أشد مما سبق، واتسع الخَرق

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص٢٤.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/ ١٠.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص٢٤.

على الراقع، وما لبث أن توفي يزيد فجأة عام ٦٤هـ، فدعا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما إلى نفسه وبويع بالخلافة، وتمكن من ضمِّ معظم الدولة الإسلامية تحت خلافته، وكادت الأمور أن تستوسق له، إلا أن بني أمية جمعوا صفوفهم بعد أن كاد أن يضمحل أمرهم، وولوا أمرهم مروان بن الحكم الذي ما لبث أن توفي عام ٦٥هـ بعد أن انتظمت له الشام ومصر، وخلفه ابنه عبد الملك بن مروان، ولا زال نجمه في صعود، بينما غدت الأمور تضيق على ابن الزبير رضي الله عنهما إلى أن حُصر في مكة وقُتل عام ٧٣هـ، فاستقل بالخلافة عبد الملك وآله، فكان ابن الزبير رضي الله عنهما آخر خليفة وحاكم من الصحابة، وحُقَّ لنا أن نؤرخ بمقتله انتهاء عهد الصحابة.

وقد توفي أغلب من بقي من علماء الصحابة في ذلك العهد أو قريبًا منه، يأتي على رأسهم أم المؤمنين أم سلمة (ت:٦٢هـ) آخر أمهات المؤمنين وفاة، رضي الله عنهن جميعًا، وعبد الله بن عمرو بن العاص (ت:٦٥هـ)، وعبد الله بن عباس (ت:٦٨هـ)، والبراء بن عازب (ت:٧٢هـ)، وعبد الله بن الزبير (ت:٧٣هـ)، وعبد الله بن عمر (ت:٧٣هـ)، وأبو سعيد الخدري (ت:٧٤هـ)، وجابر بن عبد الله (ت:٧٨هـ)، وامتد العمر بأبي أمامة (ت:٨٦هـ)، وسهل بن سعد الساعدي (ت:٨٨هـ)، وأنس بن مالك (ت:٩٣هـ)، رضي الله عنهم أجمعين.

كذلك توفي في ذلك العهد أغلب كبار التابعين المخضرمين ممن يُروى عنهم بعض التفسير؛ وجُلُّهم من تلاميذ ابن مسعود رضي الله عنه، كعلقمة بن قيس النخعي الكوفي (٦٢هـ)، والربيع بن خثيم الثوري الكوفي (٦٢هـ)، ومسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي (٦٣هـ)، وأبي ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي (٦٣هـ)، وعَبيدة السلماني الكوفي (٧٢هـ)، ومرة بن شراحيل الهمدانى الكوفي (٧٦هـ)، وعمرو بن مَيْمُون الأَوْدي الكوفي (٧٤هـ)، وأبي عبد الرحمٰن السُّلمي الكوفي (٧٤هـ)، والأسود بن يزيد النخعي الكوفي (٧٥هـ)، وشُرَيْح القاضي أبي أُمَيَّةَ بن الحارث الكنديّ (٧٨هـ)، كما توفي فيه أبو الأَسْود الدُّؤَلِي البصري (٦٩هـ)، وعُبَيْد بن عُمَيْر اللَّيْثِيُّ المكيّ الواعظ المفسر (٧٤هـ)، وامتد العمر بأبي وائل شَقِيق بن سَلَمة الأسدي (٨٢هـ)، وزِرُّ بن حُبَيش الأسدي الكوفي (٨٣هـ)، وأبو العالية رُفيع بن مهران الرياحي البصري (٩٠هـ) ـ أكثر كبار التابعين تفسيرًا ـ، ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير البصري (٩٥هـ)، وأبو رجاء عمران بن ملحان العطاردي البصري (١٠٥هـ)، وغيرهم.

❁ معالم التفسير في عهد عصر الدولة الأموية السفيانية (عهد صغار الصحابة وكبار التابعين):

أولًا: التخصص في التفسير والتفرغ لبثه وتعليمه مع ظهور مجالس التفسير العامة:

تقدم أن أغلب كبار الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين لم يتفرغوا التفرغ التام لتعليم التفسير والتصدي له فيما يظهر، حيث انشغلوا بأمور ذات أولوية من الجهاد والفتوحات ونشر الإسلام وتعليم الناس أسس الدين والإقراء وغيره، هذا إضافة لقرب العهد بالنبوة وأكثر الناس على سليقتهم اللغوية مع عدم فشو اللحن بصورة جلية مما ترتب عليه عدم الاحتياج للتوسع في التفسير ابتداء، غير أن الأمر أخذ بالانحدار كلما بعد الزمان والمكان عن عهد النبوة، حتى جاء هذا العهد، وقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، ودخل في دين الله الكثير من مختلف الشعوب بمختلف اللغات، واحتاجوا إلى تعلم كتاب الله وفقه معانيه، فكان لزامًا أن يتصدى لذلك علماء الأمة ويتصدروا لتعليم الناس، ويُعدُّوا من يرث هذا العلم بعدهم ويبثه، فانبرى لذلك حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، الذي تفرغ في مكة لنشر العلم وعقد مجالس للتفسير خاصة لتلاميذه، وأخرى عامة لمن يرد عليه من الناس خصوصًا زوار الحرم من الآفاقيين، ففسر القرآن لطلابه، ولسائليه، كما سيأتي تفصيله في الفصل الثاني، ومن هنا كان ابن عباس أكثر الصحابة تفسيرًا، لا يقاربه أحد فيما روي عنه أو يدانيه، وتخرج على يديه كبار مفسري التابعين، وعلى رأسهم مجاهد بن جبر وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم، الذين حملوا لواء هذا العلم ونشروه، وسيأتي في المعالم التالية مآثر أخرى لحبر الأمة إضافة لما سبق من تفرغه للتفسير وتصديه لتعليمه وتربية طلابه على ذلك. ومن هنا يمكن القول: إن علم التفسير استقل في هذا العصر استقلالًا واضحًا، وأصبح علمًا يُقصد بذاته.

ثانيًا: ظهور التدوين في التفسير استقلالًا:

تقدم أن التفسير في عصر الخلفاء الراشدين كان قائمًا على الرواية الشفهية كسائر علوم الشريعة، وأنه لم يظهر تدوين خاصٌّ بالتفسير، أما في هذا العهد فقد ظهرت البدايات الأولى لتدوين التفسير، يظهر ذلك جليًّا من خلال كتابة مجاهد التفسير عن ابن عباس وكذلك سعيد بن جبير، وغيرهما، بل جاء عن شيخهم ما يدل على حثهم

على تقييد العلم عمومًا ـ ومن ضمنه التفسير ـ فقد روي عن ابن عباس قوله: «قيدوا العلم بالكتاب»[١] وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلًا في الفصل الثاني.

ثالثًا: مصادر التفسير في هذا العصر وتأصيل بعضها:

مصادر التفسير في هذا العصر هي القرآن والسُّنَّة وتفسير كبار الصحابة، ويظهر ذلك جليًّا لدى تلاميذ ابن مسعود ﷺ الذين نقلوا أقواله، كذلك تأصل التفسير اللغوي، وتوسع الاجتهاد في التفسير، ولعلنا نوضح شيئًا من ذلك فيما يلي:

١ ـ **توسع باب الاجتهاد في التفسير**: تقدم أن في عصر الخلفاء الراشدين برز الاجتهاد في التفسير بصورة جلية، والقول بالرأي المحمود، بل والتشجيع على الخوض فيه، كما رأينا في مواقف عمر مع ابن عباس ﷺ. وقد توسع ذلك جدًّا في هذا العصر، من خلال تعليم ابن عباس لطلابه التفسير وتشجيعهم للتصدي له وإعمال أذهانهم في استنباط معانيه، وقد جاء في السير آثار عديدة توضح ذلك، منها ما روي عن مجاهد، أن ابن عباس قال لسعيد بن جبير: حدِّث، فقال: أُحدث وأنت هاهنا؟ فقال: «أوليس من نعمة الله عليك أن تتحدث وأنا شاهد؟! فإن أصبت فذاك، وإن أخطأت علمتك»[٢].

٢ ـ **التفسير اللغوي**: تقدم أيضًا أن التفسير اللغوي برز جليًّا في عصر الخلفاء الراشدين، وقد استوى على سوقه في هذا العصر على يد ابن عباس الذي كان إذا سئل عن عربية القرآن أنشد الشعر كما ذكر عكرمة مولاه عنه[٣]، وقصة نافع بن الأزرق الحنفي (ت:٦٥هـ) وسؤالاته له في ذلك مشهورة، وكان يقول: «إذا قرأ أحدكم شيئًا من القرآن فلم يدر ما تفسيره فليلتمسه في الشعر، فإنه ديوان العرب»[٤].

٣ ـ **الإسرائيليات**: تقدم أن ظهور بدايات دخول الإسرائيليات في التفسير كانت في العصر السابق، من خلال أسئلة بعض الصحابة لبعض من أسلم من أهل الكتاب، كأسئلة ابن عباس وأبي هريرة ﷺ لكعب الأحبار، أو من خلال ما وجدوا من كتب أهل الكتاب، كما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وقد كان

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١/ ٣١٠.
(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط. دار صادر ٦/ ٢٥٦.
(٣) فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل ٢/ ٩٧٣.
(٤) السنن الكبرى، للبيهقي ١٠/ ٤٠٧.

استشهادهم بالإسرائيليات في التفسير متناسبًا مع اهتمامهم بعلم التفسير ومروياتهم فيه؛ لذا كان أكثرهم مرويات في التفسير أكثرهم استشهادا بالإسرائيليات، وهو عبد الله بن عباس ﵄[(١)].

رابعًا: الاعتناء بعلوم القرآن:

ظهر في هذا العصر الاعتناء بصورة جلية ببعض علوم القرآن، خصوصًا المكي والمدني الذي رويت فيه روايات عديدة عن ابن عباس وابن الزبير ﵃[(٢)].

خامسًا: توسع الانحراف في التفسير:

كان ظهور الآراء التفسيرية المبنية على المعتقد، وبداية وقوع الانحراف في التفسير في أواخر خلافة علي ﵁ كما تقدم، وقد زاد هذا الانحراف في هذا العصر، خصوصًا مع كثرة خروج هؤلاء المبتدعة على الدولة وانعزالهم عن أهل العلم، ويظهر ذلك جليًا في الخوارج والشيعة.

أيضًا ظهرت في هذا العصر فرقة القدرية فتصدى لهم علماء الصحابة ينقضون أقوالهم من الكتاب والسُّنَّة، ويحذرون منهم، وستأتي أمثلة لذلك عند الحديث عن أبرز العوامل والأحداث التاريخية المؤثرة في تفسير السلف.

سادسًا: كثرة السؤال عن المشكلات في القرآن تعنتًا:

كان ظهور بدايات البحث عن المشكل تعنتًا في عهد الخلفاء الراشدين كما تقدم، وتوسع في آخره بسبب الظروف والأحوال التي طرأت، وقد استمر ذلك التوسع في عصر صغار الصحابة اطرادًا مع اتساع الانحراف عن الدين وظهور البدع والمبتدعة.

وكثير من تلك الأسئلة كانت من باب التعنت والمعارضة والمماراة والسؤال عما لا يعني السائل، فمن ذلك ما جاء عن مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما عن ابن عباس أنه حدث أن الهدهد كان مهندسًا، يدل سليمان ﵇ على الماء، إذا كان بأرض فلاة طلبه فنظر له الماء في تخوم الأرض، كما يرى الإنسان الشيء الظاهر

---

(١) ينظر: بحث «رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري ومقدار مروياتهم»: د. نايف بن سعيد الزهراني، العدد الأول من مجلة جامعة الباحة ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م، ص٤٣ ـ ٤٤.

(٢) وهي مبثوثة في الموسوعة في مقدمة كل سورة، ويظهر أنها نسخ مروية عنهما.

على وجه الأرض، ويعرف كم مساحة بُعده من وجه الأرض، فإذا دلهم عليه أمر سليمان ﷺ الجان فحفروا له ذلك المكان حتى يستنبط الماء من قراره، فنزل سليمان ﷺ بفلاة من الأرض، فتفقد الطير ليرى الهدهد، فلم يره، فقال: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾. فسمع ذلك رجل من الخوارج، يقال له (نافع بن الأزرق)، وكان كثير الاعتراض على ابن عباس، فقال له: قف يا ابن عباس، غُلبت اليوم، قال: ولم؟ قال: إنك تخبر عن الهدهد أنه يرى الماء في تخوم الأرض، وإن الصبي ليضع له الحبة في الفخ، ويحثو على الفخ ترابًا، فيجيء الهدهد ليأخذها فيقع في الفخ، فيصيده الصبي. فقال ابن عباس: لولا أن يذهب هذا فيقول: رددت على ابن عباس، لما أجبته! فقال له: ويحك، إنه إذا نزل القدر عمي البصر، وذهب الحذر، فقال له نافع: والله لا أجادلك في شيء من القرآن أبدًا[(١)].

وعن أبي اليقظان قال: خرج رجل من أسلاف المسلمين يطلب علم السماء، ومبتدأ الأشياء، ومجاري القضاء، وموقع القدر المجلوب، وما قد احتجبه الله ﷻ من علم الغيوب، التي لم ينزل الكتاب بها، ولم تتسع العقول لها. وما طلبه حتى انتهى إلى بحر العلوم ومعدن الفقه وينبوع الحكمة عبد الله بن العباس ﵀، فلما انتهى بالأمر الذي ارتحله إليه وأقدمه عليه قال له: اقرأ آية الكرسي، فلما بلغ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾. قال: أمسك يا ابن أخي فقد بلغت ما تريد، فقد أنبأك الله أنه لا يحاط بشيء من علمه، قال له الرجل: يرحمك الله إن الله قد استثنى، فقال: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾، فقال عبد الله: صدقت؛ ولكن أخبرني عن الأمر الذي استثناه من علمه وشاء أن يظهره لخلقه أين يوجد ومن أين يعلم؟ قال: لا يوجد إلا في وحي، ولا يعلم إلا من نبي، قال: فأخبرني عن الذي لا يوجد في حديث مأثور ولا كتاب مسطور أليس هو الذي نبأ الله لا يدركه عقل ولا يحيط به

---

(١) تفسير ابن كثير ٦/ ١٩٥. وخبر نافع هذا في سؤالاته لابن عباس عن غريب القرآن طالبًا الشواهد من لغة العرب وإجابة ابن عباس له مستشهدًا بالشعر؛ خبر مشهور، بل ذكر الحافظ ابن حجر أنه هو السائل في الحديث الذي رواه البخاري ٨/ ٧١٣ ـ ٧١٤) قائلًا لابن عباس: «إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فقد كتموا في هذه الآية... الحديث، قال ابن حجر: «كان هذا الرجل هو نافع بن الأزرق الذي صار بعد ذلك رأس الأزارقة من الخوارج، وكان يجالس ابن عباس بمكة ويسأله ويعارضه». فتح الباري ٨/ ٧١٦.

علم؟ قال: بلى، قال ابن عباس: فإن الذي تسأل عنه ليس محفوظًا في الكتب، ولا محفوظًا عن الرسل، فقام الرجل وهو يقول: لقد جمع الله لي علم الدنيا والآخرة، فانصرف شاكرًا[(١)].

بل ورد عن ابن عباس ما يدل على استيائه أحيانًا من هذه الأسئلة المتعنتة، فعن القاسم بن محمد أن رجلًا جاء إلى ابن عباس فسأله عن الأنفال، فقال ابن عباس: كان الرجل ينفل الفرس وسرجه، فأعاد عليه، فقال مثل ذلك، ثم أعاد عليه، فقال مثل ذلك، فقال ابن عباس: تدرون ما مثل هذا؟ هذا مثل صبيغ الذي ضربه عمر رضي الله عنه، أما لو عاش عمر لما سأل أحد عما لا يعنيه[(٢)].

سابعًا: تورع البعض عن التفسير:

مع توسع ابن عباس في التفسير وتشجيعه لتلاميذه في الاجتهاد فيه فإننا نجد في هذا العصر من انتهج عكس ذلك، خصوصًا أهل الكوفة أصحاب ابن مسعود، قال إبراهيم النخعي (٩٦هـ)، عنهم: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه». وقد رويت عنهم روايات تدل على ذلك، فهذا مسروق بن الأجدع (ت:٦٣هـ) يقول: «اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله»، ولما سأل ابنُ سيرين (١١٠هـ) عبيدَةَ السلماني (٧٢هـ) عن آية قال له: «عليك بالسَّداد فقد ذهب الذين علموا فيما أُنزل القرآن»، ولهذا عُرف عن كبار التابعين في طبقة الكوفيين قلة الروايات التفسيرية عنهم، ولعل للفتن التي دارت حولهم أثرًا في ذلك، إضافة إلى تقدم وفاتهم ونشوئهم في وقت مبكر والصحابة متوافرون بحيث لم يُحتج إلى علمهم، كذلك كان لتربية ابن مسعود لهم على العناية بالآثار والتقليل من الآراء أثر في ذلك.

وهذا التوقف عن التفسير والتحرج عن الخوض فيه لا يعني أنهم لا يفهمون معاني القرآن، وإنما هو مسلك خاص سلكوه تورعًا منهم، مع قيام غيرهم به فكأنهم قد كفوا ذلك الأمر، ولهم أسوة ببعض الصحابة في هذا المسلك[(٣)].

وقد جاء من تلاميذهم من أواسط التابعين من سلك مسلكهم كالشعبي وإبراهيم النخعي، وتبعهم على هذا المسلك بعض كبار التابعين في المدينة كسعيد بن

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ١/ ٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢/ ٣٤٥.
(٢) الإبانة ١/ ٤١٧/ ٣٣٣، والموطأ ٢/ ٤٥٥/ ١٩.
(٣) ينظر: شرح: د. مساعد الطيار لمقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص٢٩٨.

المسيب، وعروة بن الزبير، وغيرهما[1]، إلا أن هذا المسلك تلاشى أو قلَّ عند من جاء بعدهم من صغار التابعين أو أتباعهم كما سيأتي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن اختلاف مسلك الكوفيين عن مسلك المكيين في طريقة التفسير أدى إلى اجتهاد بعض المعاصرين إلى عزو ذلك إلى مدارس تفسيرية عند السلف مختلفة المنهج، ومتباينة المسلك، ينتسب كل منها إلى مصر من أمصار المسلمين، ولكل مشايخ وتلاميذ اقتفوا أثرهم، وساروا على نهجهم، وربما حاد البعض عن نهج أهل بلده واقتفى نهج غيرهم، ولعله يحسن البحث عن حقيقة ذلك في المسألة التالية، لتعلقه بتاريخ التفسير تعلقًا كبيرًا.

❁ هل وُجدت مدارس تفسيرية عند السلف؟

شاع لدى المعاصرين وفي المؤلفات الحديثة في تاريخ التفسير وجود مدارس تفسيرية ظهرت في عهد الصحابة، أسس كل مدرسة منها أحد كبار مفسري الصحابة، وتخرج فيها تلاميذه من التابعين، فنصروا منهجه، وأشاعوا خصائص مدرستهم[2]، وهي ثلاث مدارس:

الأولى: المدرسة المدنية (أو مدرسةُ أُبَيّ بن كعبٍ بالمدينة)، وأشهر تلاميذها: أبو العالية (ت:٩٣هـ)، ومحمد بن كعب القرظي (ت:١١٧هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ).

الثانية: المدرسة المكية (أو مدرسة ابن عباس بِمَكَّة)، وأشهر تلاميذها: سعيد بن جبير (ت:٩٥هـ)، ومجاهد (ت:١٠٢هـ)، وعكرمة (ت:١٠٥هـ)، وطاووس (ت:١٠٦هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ).

الثالثة: المدرسة الكوفية (أو مدرسةُ ابن مسعود في العراق)، وأشهر تلاميذها:

---

(١) فعن عبيد الله بن عمر، قال: «لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع». تفسير ابن جرير ١/ ٧٩.

(٢) ينظر: كتاب التفسير والمفسرون ١/ ١١٠، للدكتور محمد حسين الذهبي رَحِمَهُ اللهُ، ولعله من أوائل من استعمل هذا المصطلح في تاريخ التفسير، وتبعهُ عليه عددٌ من الباحثين، وقد استظهر هذا التصنيف من قول ابن تيمية: «وأما التفسير فأعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم. وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزُّوا به عن غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير، مثل زيد بن أسلم، الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذ عنه أيضًا ابنه عبد الرحمٰن، وعبد الله بن وهب».

علقمة بن قيس (ت:٦٢هـ)، ومسروق بن الأجدع (ت:٦٣هـ)، والشعبي (ت:١٠٥هـ)، والحسن البصري (ت:١١٠هـ)، وقتادة (ت:١١٧هـ).

وقد عارض هذا المصطلح بعض المتخصصين[١]، ورأى البعض ألا مشاحة في الاصطلاح[٢]، وأكثر المعاصرين على الأخذ به، بل إن منهم من زاد عليه وفرّع أحكامًا ومناهج خُصَّت بها كل مدرسة، على نحو المذاهب الفقهية، ثم أورد مفارقات بين بعض من ينتمي إلى هذه المدارس ويخالفها إلى منهج مدرسة أخرى، وبدل أن يدرس أصل المصطلح ويناقشه أخذ يعلل لمخالفة ذلك الشخص لمنهج مدرسته، بكونه رحل أو احتك بالمدرسة الأخرى.

وفي أصل هذا التقسيم ملاحظات أودت إلى نحو تلك المفارقات، ولعلنا نناقش ذلك في النقاط التالية:

١ ـ من المعلوم أن المدارس أو المذاهب تمتد لأجيال وقرون كما هو الحال في مدرستي النحو، أو المذاهب الفقهية، لكن بالنظر إلى ما عُرف بمدارس التفسير نجد أن امتدادها لا يتجاوز طبقتين من طبقات التابعين، فما عُرف بالمدرسة الكوفية وتهيبها من التفسير كان في طبقة كبار التابعين وبعض أواسطهم، ثم اضمحل ذلك المنهج في الطبقات التي تلتهم كأبي صالح والسدي، وكذا أتباعهم كالكلبي، وهكذا الحال فيما يعرف بالمدرسة المدنية فقد جاء في أواخر عهد التابعين منهم من توسع في التفسير واجتهد فيه كمحمد بن كعب القرظي (ت:١١٧هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ)، ثم كان ذلك ظاهرًا في طبقة أتباع التابعين خصوصًا عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ).

٢ ـ لم يتضح مؤسس مدرسة المدينة ولا تلاميذها[٣].

---

(١) ينظر: حول مصطلح «مدارس التفسير»، للدكتور مساعد الطيار، ضمن كتابه: مقالاتٌ في علوم القرآن وأصول التفسير ص٢٩٥، استدراكات السلف في التفسير، للدكتور نايف الزهراني، ص٤٥١.

(٢) ينظر: جواب عاجل حول «مدارس التفسير»، للدكتور عبد الرحمٰن الشهري على موقع أهل التفسير، تحت الرابط: http://vb.tafsir.net/tafsir1430/#.U3H7XIGqnwI,

وينظر المناقشات حول مبحث «موقف مفسري مدرسة مكة من الروايات الإسرائيلية»، للدكتور أحمد العمراني، على الرابط: http://vb.tafsir.net/tafsir21440/#post116069

(٣) قال د. الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون ١/٨٦»: «إن قيام هذه المدرسة كان على أُبَي بن كعب، الذي يُعتبر بحق أشهر مَن تتلمذ له مفسِّرو التابعين بالمدينة، وذلك لشهرته أكثر من غيره في التفسير، وكثرة ما نُقل لنا عنه في ذلك». لكن عند النظر فيما وصلنا من آثاره نجد أنه لم يرد لأُبَيّ إلا القليل من آثار =

٣ ـ أورد أغلب القائلين بمدارس التفسير المدرسة الثالثة بمسمى مدرسة العراق وأنها نشأت على يد ابن مسعود ﷺ، دون التفريق بين مدينتي الكوفة والبصرة، بل ربما ضموا مفسري المدينتين تحت مدرسة ابن مسعود ﷺ[١]، مع أنه عند الموازنة بين مفسري كلا المدينتين نجد أنه لا علاقة مباشرة بينهم من حيث الأثر والتأثير ـ مع قرب المدينتين من بعضهما! ـ، إذ إن أشهر مفسريها أبا العالية والحسن وقتادة لم يتتلمذوا على ابن مسعود أو يكون لتلاميذه أثر واضح فيهم، وعليه لا يصح إلحاق البصرة بمدرسة ابن مسعود، علمًا أن مفسري البصرة أكثر مفسري الأمصار نتاجًا في التفسير بعد أهل مكة لمشابهة طريقتهم للمكيين، مما يرجح الرأي بإفرادها كمدرسة مستقلة[٢]، لكن يأتي السؤال: مَن شيخ هذه المدرسة من الصحابة؟ وأين طلابه بعد ذلك؟!

٤ ـ نقل د. الذهبي أن ابن مسعود هو مؤسس طريقة الكوفيين في الاعتداد بالرأي حيث لا يوجد النص، وأن أهل العراق امتازوا بأنهم أهل الرأي بناء على أن ابن مسعود هو الذي وضع الأساس لهذه الطريقة في الاستدلال لمسائل الخلاف، وتوارثها عنه علماء العراق، ثم ذكر أن تلك الطريقة أثَّرت في مدرسة التفسير بالكوفة، فكثر التفسير بالرأي والاجتهاد؛ لأن استنباط مسائل الخلاف الشرعية نتيجة من نتائج إعمال الرأي في فهم نصوص القرآن والسُّنَّة[٣]، لكن هذا يناقض ما اشتهر عن كبارهم من التورع عن التفسير، ومن هنا صحح آخرون القضية فأثبتوا لأهل الكوفة منهج التورع عن التفسير، وهو أيضًا يناقض ما عُرف عن الكوفيين من إعمال الرأي في مسائل الخلاف والأحكام ووضع أصوله التي كانت اللبنة الأولى لمذهب الأحناف، فكيف يجمع بين الأمرين؟!

= التفسير أو المتعلقة بأصوله ـ وهذا لا يقلل من مكانته في العلم وعلو كعبه في علوم القرآن مما هو معروف عنه ـ ولا نجد من روى عنه إلا أبا العالية البصري، المدني الأصل، فأين تلاميذ هذه المدرسة؟ نعم ذكروا ـ إضافة إلى أبي العالية ـ محمد بن كعب القرظي (ت:١١٧هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ) لكنهما لم يدركا أُبي بن كعب ولم يأخذا عنه! فإن قيل: بينهم واسطة! نوقش: من هي تلك الواسطة؟
وربما لاحظ بعضهم هذا الإشكال فجعل زيد بن ثابت ﷺ رأس هذه المدرسة، مع أنه أيضًا من أقل الصحابة آثارًا في التفسير كما سيأتي في خاتمة مبحث «مفسرو السلف ومقدار تفسيرهم». ينظر: تفسير التابعين ١/ ٥٠٥ ـ ٥١٠.

(١) ينظر: التفسير والمفسرون ١/ ٨٨.

(٢) وهو الذي قرره مصنف كتاب تفسير التابعين، ورأى أنها نتيجة مهمة، لم يوردها من قبله، ينظر: ١/ ٢٢.

(٣) ينظر: التفسير والمفسرون ١/ ٦٤، ٨٩.

٥ ـ بمناقشة أصول هذه المدارس ومعلميها ثم امتدادها الزمني نجد القول بأن على رأس المدرسة الكوفية ابن مسعود، وعلى رأس المدرسة المكية ابن عباس، وابن عباس في طبقة تلاميذ ابن مسعود، وأصل تعلم ابن مسعود في المدينة عن الرسول ﷺ، ثم عن عمر حيث كان لا يجاوز قوله، كذلك ابن عباس أخذ عن كبار الصحابة وعلى رأسهم عمر وعلي وأُبي بن كعب وزيد بن ثابت، إذن ابن عباس يلتقي مع ابن مسعود في عمر وقبل ذلك في الرسول ﷺ، وعليه فالمنهج واحد، والقول بأن ابن مسعود أغلق باب الاجتهاد وربى تلاميذه على الآثار وعدم الخوض في القرآن، مروي عن عمر، وكذلك القول بأن ابن عباس ربى طلابه على الاجتهاد هو منهج عمر الذي رباه عليه، إذن المنهج واحد ومن مشكاة واحدة.

٦ ـ على فرض أن هذه هي مدارس التفسير؛ فأين نضع من كان من غير هذه الأمصار من أعلام المفسرين، كالضحاك بن مزاحم الخراساني، وعطاء الخراساني، ثم من بعدهم كالمقاتلَين ـ ابن سليمان وابن حيان ـ البلخيَّين الخراسانيين؟

❁ الأظهر في المسألة:

بعد ما تقدم من الملحوظات السابقة على مدارس التفسير يأتي السؤال: ما الداعي لهذه المصطلحات مع اتفاقنا على أن منهج السلف في التفسير واحد؟ لا سيما مع ما يحدثه ذلك من لبس وتناقض ومفارقات.

لذا؛ لعل الأولى والأظهر القول بعدم وجود مدارس تفسيرية مختلفة المناهج، وأن الأمر لا يعدو سوى اختيارات شخصية وقناعات ومسالك فردية، لهؤلاء الصحابة وبعدهم التابعون، مثله كمثل أمور الفتوى والقضاء والتعليم، فبعضهم يرى أفضلية نشر العلم والتصدي للفتوى عمومًا، والبعض الآخر يرى أهمية البعد عن الناس ورفض الفتوى والإقبال على العبادة والاجتهاد فيها، ولكل من المسلكين مأخذ من السُّنَّة، ودليل من الشرع، ولكل وجهة هو موليها. وفي هذا يقول ابن جرير الطبري: «وأما الأخبار التي ذكرناها عمن ذكرناها عنه من التابعين، بإحجامه عن التأويل، فإنَّ فِعْلَ من فَعَلَ ذلك منهم كفِعْلِ من أحجم منهم عن الفتيا في النوازل والحوادث، مع إقراره بأن الله جلَّ ثناؤه، لم يقبض نبيّه إليه إلا بعد إكمال الدين به لعباده، وعلمه بأن لله في كل نازلة وحادثة حكمًا موجودًا، بنص أو دلالة، فلم يكن إحجامه عن القول في ذلك، إحجام جاحد أن يكون لله فيه حكم موجود بين أظهر

عباده، ولكن إحجام خائف، أن لا يبلغ في اجتهاده، ما كلف الله العلماء من عباده فيه، فكذلك معنى إحجام من أحجم عن القيل في تأويل القرآن، وتفسيره من علماء السلف، إنما كان إحجامه عنه حذار أن لا يبلغ أداء ما كلف من إصابة صواب القول فيه، لا على أن تأويل ذلك محجوب عن علماء الأمة غير موجود بين أظهرهم»[1].

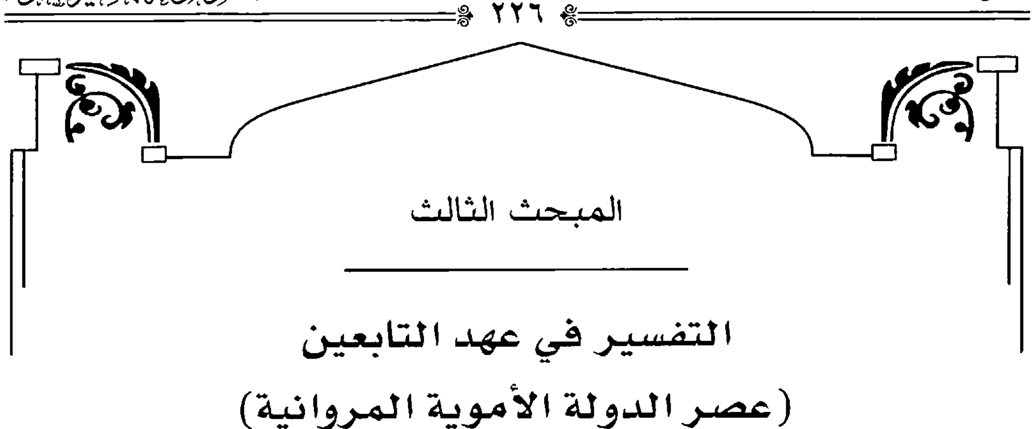
مما تقدم يتبين أن ليس ثَمَّ مدرسة التزمت منهجًا واحدًا لا يحيد عنه طلابها في طبقاتهم المختلفة، مما ينقض فكرة المدارس التفسيرية. ويعضد ذلك أنك لا تجد ذلك التقسيم وتلك المناهج ونحو هذه الفكرة عند البحث في كتب طبقات المفسرين أو كلام من تحدث عن مفسري السلف، فهذا ابن كثير أورد في مقدمة تفسيره آثارًا عن السلف الذين تورعوا عن تفسير القرآن، وقبله ابن جرير، ولم يذكر أحد منهم أنه ناتج عن اختلاف المدارس، وتغاير المشارب، وتباين المناهج، وهذا بخلاف ما يذكر عن المذاهب (أو المدارس) الفقهية، أو النحوية، أو في أصول الفقه، ففيها نجد المناهج المتباينة واضحة، ولكل منها أنصار وتلاميذ، أصّلوا أصولها، وحدّوا حدودها، وانتصروا لآرائها، ونقضوا آراء مخالفيها، وصنفوا المصنفات في مسائلها، والطبقات في رجالها، إلى يومنا هذا.

والخلاصة: أن دعوى وجود مدارس تفسيرية عند السلف، وأن لكل مدرسة منهج خاص، دعوى ينقضها الدليل، وينقضها الواقع، فكل هؤلاء الصحابة والتابعون يقتبسون من مشكاة واحدة؛ مشكاة النبوة، ويسيرون على منهج واحد، ويصدرون عن مورد واحد، وإن اختلفوا في كيفية ورودهم وصدورهم، فكل صحابي أو تابعي اختار ما يراه صحيحًا أو أنه أولى له وأحوط، ومن هنا نجد ابن عطية عند ما ذكر هذه المسألة قال: «وكان جلة من السلف كسعيد بن المسيب، وعامر الشعبي، وغيرهما، يعظمون تفسير القرآن، ويتوقفون عنه **تورعًا واحتياطًا لأنفسهم**، مع إدراكهم، وتقدمهم»[2]، ولم يقل أن ذلك بسبب انتسابهم لمدرسة المدينة أو الكوفة، أو أنهم تقلدوا مشايخهم، بل حالهم هنا في باب التفسير كحالهم ومسالكهم في عموم مسائل الفتيا والقضاء، من باب التورع والاحتياط للنفس، ولو اقتصرنا على هذا دون إيراد نحو تلك التقسيمات والمدارس وتحميلها ما لا تحتمل لما كانت تلك الإيرادات والمفارقات والمآخذ، ولما احتجنا لتعليلها والجواب عنها، والله أعلى وأعلم.

---

(١) تفسير ابن جرير ١/ ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) تفسير ابن عطية ١/ ٤١.



المبحث الثالث

التفسير في عهد التابعين

(عصر الدولة الأموية المروانية)

تضم طبقة التابعين ثلاثة طبقات: كبار التابعين: وقد تقدم أنهم في الإدراك الزمني ألصق بالعصر السابق عصر الدولة الأموية السفيانية. ثم الطبقة الوسطى من التابعين، ثم صغار التابعين، وكلا الطبقتين تشغل هذا العصر؛ عصر الدولة الأموية المروانية، فأما طبقة أواسط التابعين،: فمبدؤها عام ٧٣هـ عام مقتل ابن الزبير رضي الله عنهما إلى حدود عام ١٠١هـ، عام وفاة عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وأما صغار التابعين فمن ذلك العهد إلى حدود عام هـ١٣٢، عام سقوط الدولة الأموية.

يبدأ عصر الدولة الأموية المروانية بمقتل عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، واستقلال عبد الملك بن مروان بالخلافة، وانفراده بحكم جميع أرجاء الدولة الإسلامية، وقد حاول أن يعيد الأمن والاستقرار على كافة أراضي الدولة، وتحقق شيء من ذلك في معظمها، إلا العراق فقد استمرت فيه الفتن والقلاقل والثورات لعوامل عديدة؛ لعل من أبرزها المظالم التي ارتكبها الحجاج بن يوسف الثقفي عامل الأمويين على العراق، من سفك الدماء وتشريد الأبرياء، فقامت عليه عدة ثورات ليس من الشيعة والخوارج فحسب؛ بل حتى من جنده وغيرهم، لعل من أخطرها وأعنفها ما عرف بفتنة ابن الأشعث (عبد الرحمٰن بن محمد بن الأشعث الكندي) الذي أرسله الحجاج غازيًا في المشرق فما لبث أن عاد تجاه العراق وخلع الحجاج هو وجيشه، وأقبلوا كالسيل المنحدر، وانضم إليه جيش عظيم، حتى عجز عنهم الحجاج[1]، وذلك عام ٨١هـ، كما انضم إليه أيضًا العشرات من علماء الكوفة والبصرة حتى قيل: إنه لم ينج منها إلا مطرف بن عبد الله بن الشخير وابن سيرين بالبصرة، وخيثمة بن

(١) تاريخ الإسلام ٢/ ٧٧٧.

عبد الرحمٰن بن أبي سبرة وإبراهيم النخعي بالكوفة[١]، وجرت خطوب ووقائع عظام، آخرها وقعة دير الجماجم عام ٨٣هـ؛ حيث تمكن الحجاج من دحر خصومه، ثم تتبع من شارك فيها من قراء وعلماء التابعين، فقتل عددًا منهم، لعل من أشهرهم ممن له مشاركة في التفسير: أبو الجوزاء، وعبد الله بن شداد بن الهاد، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى، وكذلك عامر الشعبي الذي أخذه الحجاج وكاد أن يقتله؛ لكن شاء الله أن ينجو بحسن اعتذاره فعفا عنه الحجاج، ثم ختم الحجاج حياته بقتل سعيد بن جبير؛ تلميذ ابن عباس، وأشهر مفسري التابعين بالكوفة، الذي كان مشاركًا في فتنة ابن الأشعث ضد الحجاج لكن هرب منه وعاش مطاردًا إلى أن تمكن الحجاج منه عام ٩٥هـ فأمر بضرب عنقه، فغيَّب بذلك عَلَمًا من أعلام التابعين ومن أكثرهم رواية ودراية بالتفسير، حتى قال عنه ميمون بن مهران حين بلغه خبر مقتله: «لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض رجل إلا يحتاج إلى سعيد». قال سفيان: أُرى في التفسير[٢]، فانظر كم من العلم طُوي بما سفك الحجاج من دماء أهله؟

توفي عبد الملك بن مروان عام ٨٦هـ بعد أن استقرت الدولة الإسلامية، وخلفه ابنه الوليد الذي انتظمت له الخلافة لعشر سنوات ثم توفي عام ٩٦هـ، وقد عاد نشاط الفتوحات الإسلامية في عهده وعهد أبيه بقوة، ففي المشرق استتم فتح جميع بلاد ما وراء النهر ووصل المسلمون إلى حدود الصين، كما كانت بداية الفتوحات الكبيرة جنوبًا في شبه القارة الهندية، وفي المغرب استتم فتح جميع بلاد المغرب وفتحت أيضًا بلاد الأندلس، بل يمكننا القول: إن الفتوحات الإسلامية الكبيرة في العصور المتقدمة بلغت أوجها في هذا العهد، وكل هذه البلاد المفتوحة كان لها أثر كبير في تخريج كبار علماء الإسلام في علوم القرآن والسُّنَّة.

ومن أشهر مفسري التابعين الذي توفوا في عهده: أبو العالية رُفيع بن مهران الرياحي البصري (ت:٩٣هـ)، وسعيد بن المسيب (ت:٩٣هـ)، وسعيد بن جبير (ت:٩٥هـ)، وإبراهيم النخعي (ت:٩٦هـ)، وممن له مشاركة في التفسير: أبو الشعثاء جابر بن زيد (ت:٩٣هـ)، وعروة بن الزبير (ت:٩٤هـ)، وعلي بن الحسين بن علي (ت:٩٤هـ).

(١) تاريخ الإسلام ٢/٩٣٢، ١١٧٤، أما الحسن البصري فأكره على الخروج واستطاع أن يتخلص منهم بعد أن كاد يموت غرقًا. ينظر: تاريخ الإسلام ٣/٢٩.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٦/٢٦٦. المعرفة والتاريخ ١/٧١٣.

خلف الوليد أخوه سليمان بن عبد الملك الذي ما لبث أن توفي عام ٩٩هـ عاهدًا بالخلافة لابن عمه عمر بن عبد العزيز بن مروان الذي كان عالمًا عاملًا ورعًا عادلًا، فكانت خلافته أزهى أيام الدولة الأموية المروانية، حيث رفع المظالم ونشر العدل وقرَّب أهل العلم واجتمع الناس عليه، إلا أن خلافته لم تدم طويلًا إذ توفي عام ١٠١هـ، ويمكن القول: إنه به يختم تاريخ الطبقة الوسطى من التابعين، حيث كانت فيه أغلب وفياتهم أو قريبًا منه، ومن أشهر مفسريهم: أبو مالك غزوان الغفاري الكوفي[1]، وأبو الضحى مسلم بن صبيح الكوفي (ت:١٠٠هـ)، ومقسم بن بجرة (ت:١٠١هـ)، ومجاهد بن جبر المكي (ت:١٠٢هـ)، والضحاك بن مزاحم الخراساني (ت:١٠٥هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس المكي (ت:١٠٥هـ)، وعامر الشعبي الكوفي (ت:١٠٥هـ)، وطاووس بن كيسان اليماني (ت:١٠٦هـ)، وأبو مجلز لاحق بن حميد (ت:١٠٩هـ)، وامتد العمر بالحسن البصري (ت:١١٠هـ)، ومحمد بن سيرين (ت:١١٠هـ)، وعطية العوفي الكوفي (ت:١١٢هـ)، وعطاء بن أبي رباح المكي (ت:١١٤هـ)، ووهب بن منبه اليماني (ت:١١٤هـ)، ومحمد بن كعب القرظي المدني (ت:١١٧هـ)[2]، وأبو صالح باذام الكوفي (ت: ما بين ١١١ ـ ١٢٠)[3]، ومن أعلام أواسط التابعين ممن لهم مشاركة في التفسير: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي (ت:١٠٤هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر المدني (ت:١٠٦هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر المدني (ت:١٠٦هـ)، وبكر بن عبد الله المزني (ت:١٠٦هـ)، وشهر بن حوشب الشامي (ت:١١٢هـ)، وأبو جعفر محمد بن علي الباقر (ت:١١٤هـ)، وميمون بن مهران (ت:١١٧هـ).

أما طبقة صغار التابعين فنؤرخ لعهدهم بخلافة يزيد بن عبد الملك عام ١٠١هـ الذي لم يَطُل به العمر إذ توفي عام ١٠٥هـ، خلفه أخوه هشام بن عبد الملك الذي امتدت خلافته وطالت، إلى أن توفي عام ١٢٥هـ، فكان عهده أطول عهود الدولة الأموية المروانية، وقد كانت الأحوال في عهدهما مستقرة نسبيًّا، إلى أن تولى الوليد بن يزيد عام ١٢٥هـ، الذي كان مستهترًا، فبدأت الأمور تضطرب، والأحوال

---

(١) يذكر أنه من الطبقة الوسطى من التابعين، ولم أجد من حدد سنة وفاته إلا أن الذهبي ترجمه فيمن كانت وفياتهم ما بين عامي ٩١ ـ ١٠٠، ينظر: تاريخ الإسلام ٢/ ١١٥٥.

(٢) مختلف في وفاته فقيل: عام ١٠٨هـ، وقيل: ١١٧هـ، وقيل: ١٢٠هـ لذا كرر الذهبي ترجمته في وفيات ما بين عامي ١٠١ ـ ١١٠، ووفيات ما بين عامي ١١١ ـ ١٢٠هـ، ينظر: تاريخ الإسلام ٣/ ١٦٣، ٣١٠.

(٣) مختلف في وفاته كثيرًا فقيل: في عهد الوليد بن عبد الملك، وقيل: ما بين عامي ١١١ ـ ١٢٠هـ.

تنتقض، ثم قتله ابن عمه يزيد بن الوليد وخلفه عام ١٢٦هـ، إلا أنه توفي في ذلك العام وخلفه أخوه إبراهيم الذي أطاح به مروان بن محمد بن مروان بن الحكم عام ١٢٧هـ، آخر الخلفاء الأمويين، ثم ظهرت دعوة العباسيين ودولتهم حتى أطاحوا بالحكم الأموي وقتل مروان بن محمد عام ١٣٢هـ.

وبذلك طُويت مرحلة كبرى من تاريخ المسلمين وبدأ عهد جديد، ومن هنا جعلنا هذا العام خاتمة عصر التابعين حيث مات أغلب أعلامهم في هذا العهد أو بعده بقليل، فمن أشهر مفسري صغار التابعين المتوفين حينئذ: قتادة بن دعامة البصري (ت:١١٧هـ)، محمد بن شهاب الزهري المدني (ت:١٢٤هـ)، إسماعيل السدي الكوفي (ت:١٢٧هـ)، عطاء بن أبي مسلم الخراساني (ت:١٣٥هـ)، زيد بن أسلم المدني (ت:١٣٦هـ)، الربيع بن أنس البصري (ت:١٣٩هـ)، وأبو روق عطية بن الحارث الهمداني الكوفي (ت:١٤٤هـ)، ومن أعلام صغار التابعين الذين شاركوا في التفسير: الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي (ت:١١٣هـ)، ومكحول الشامي (ت:١١٦هـ)، وحماد بن أبي سليمان الكوفي (ت:١٢٠هـ)، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن المدني المعروف بربيعة الرأي (ت:١٣٦هـ).

❁ ملامح التفسير في عصر الدولة الأموية المروانية (طبقة التابعين):

أولًا: التفرغ لعلم التفسير ونشره:

تقدم في العصر السابق ظهور من تصدى للتفسير وتفرغ لتعليمه وهو ابن عباس ﵄، وقد سار تلاميذه من بعده على هذا المنهاج، وعلى رأسهم مجاهد وعكرمة اللذين كانا أكثر طلابه ملازمة له، فهذا مجاهد لا يكاد يعرف إلا بالتفسير حتى قال عن نفسه: «استفرغ علمي القرآن»[1]، وكذا عكرمة الذي قال عنه أبو حاتم: «أصحاب ابن عباس في التفسير عيال على عكرمة»[2]، وممن اشتهر بالتفسير من التابعين حتى لا يكاد يوصف إلا به الضحاك بن مزاحم، وأبو مالك الغفاري، وعطية العوفي، وأبو صالح باذام، وإسماعيل السدي، وكلهم من تلاميذ ابن عباس أو تلاميذ تلاميذه، ومن هنا يمكن القول أن طبقة التابعين هم أكثر مفسري السلف عددًا وآثارًا في التفسير عند نقلة التفسير المأثور[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢. وينظر أيضًا: تفسير التابعين ١/ ٤١٢.

(٣) فقد بلغت آثارهم أكثر من نصف تفسير ابن جرير الطبري، ينظر: تفسير التابعين ١/ ٧٥، ٢/ ٩٨٤. =

ثانيًا: التصدي لتعليم التفسير واستمرار المجالس التفسيرية وتوسعها:

يظهر ذلك جليًّا في تلاميذ ابن عباس الذين ساروا على منهج شيخهم فتصدوا للتفسير ونشروه بل واجتهدوا فيه، خصوصًا مجاهد بن جبر الذي كان له مجالس خاصة مع تلاميذه يكتبون عنه التفسير، فعن عبيد المكتب، قال: «رأيتهم يكتبون التفسير عند مجاهد»[١]، وكذلك سعيد بن جبير فعن وقاء بن إياس، قال: «رأيت عزرة يختلف إلى سعيد بن جبير معه التفسير في كتاب ومعه الدواة يغير»[٢]، وكان سعيد يقول: «سلوني يا معشر الشباب فإني قد أوشكت أن أذهب من بين أظهركم»[٣]. وقال أيضًا: «وددت أن الناس أخذوا ما عندي من العلم؛ فإنه مما يهمني»[٤]. وهذا عكرمة مولى ابن عباس كان يقول لطلابه إذا لم يسألوه: «ما لكم أفلستم؟ يعني: لا أراكم تسألوني»[٥]، وهكذا في طبقة صغار التابعين نجد إسماعيل السدي كانت له مجالس مع تلاميذه يلقي عليهم التفسير، فقد مر عليه الشعبي مرة وحوله شباب يفسر لهم القرآن، فأغلظ له القول[٦]، كذلك مر على مجلسه إبراهيم النخعي، وهو يفسر، فقال: «أما إنه يفسر تفسير القوم»[٧].

ثالثًا: تدوين التفسير:

تقدم في الملمح السابق أن الطلاب كانوا يكتبون بين يدي مجاهد (ت:١٠٢هـ) وسعيد بن جبير (ت:٩٥هـ)، وقد توسع التدوين عمومًا بشكل كبير في هذا العصر بل صدر في آخره الأمر بالتدوين الرسمي لعلوم الشريعة في عهد عمر بن عبد العزيز (ت:١٠١هـ) كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني.

رابعًا: الرحلة في طلب العلم ونشره:

اعتنى التابعون عناية كبيرة بالرحلة في طلب العلم عمومًا، وفي علوم القرآن خصوصًا، فممن كان مداومًا على ذلك سعيد بن جبير (ت:٩٥هـ) الذي كان كثيرًا ما يترك بلده الكوفة ويرحل إلى ابن عباس (ت:٦٨هـ) في مكة ليتعلم منه، بل ربما رحل

= أما في الموسوعة فقد بلغت نسبة تفسيرهم ٤٧٪ من تفسير السلف المباشر، وينظر: خاتمة الدراسة التالية للوقوف على أسمائهم ومقدار تفسيرهم في الموسوعة.

(١) سنن الدارمي ١/ ٤٣٩.
(٢) طبقات ابن سعد ٦/ ٢٦٦.
(٣) المعرفة والتاريخ ١/ ٧١٣، وينظر أيضًا: تفسير ابن جرير الطبري ١٣/ ٦٩٤.
(٤) حلية الأولياء ٤/ ٢٨٣.
(٥) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/ ٣٨٦.
(٦) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٥.
(٧) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٦.

إليه من أجل مسألة واحدة، ففي «الصحيحين» عنه قال: آية اختلف فيها أهل الكوفة، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها، فقال: «نزلت هذه الآية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء»(١).

وقبله أبو العالية البصري (ت:٩٣هـ) الذي كان يتردد على مكة للقيا ابن عباس (ت:٦٨هـ)، حتى أنه قال: «كنت آتي ابن عباس فيرفعني على السرير وقريش أسفل من السرير، فتغامز بي قريش، وقالوا: يرفع هذا العبد على السرير؟! ففطن بهم ابن عباس، فقال: إن هذا العلم يزيد الشريف شرفًا، ويجلس المملوك على الأسرة»(٢).

وكذلك قتادة بن دعامة البصري (ت:١١٧هـ)، كان رحالة في طلب العلم، وقصته مشهورة في رحلته إلى المدينة للقيا سعيد بن المسيب (ت:٩٣هـ) بضعة أيام يسأله، فاستخرج كثيرًا من علمه ومن ذلك التفسير(٣).

وهكذا رحل كثير من التابعين لطلب العلم وعادوا إلى بلادهم معلمين الخير للناس، وناشرين للعلم فيهم، ولم يكتف بعضهم بذلك بل ربما رحلوا إلى غير بلادهم لنشر التفسير وعقد مجالسه، لعل من أبرزهم في ذلك عكرمة مولى ابن عباس (ت:١٠٥هـ)، الذي قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «لم يدع موضعًا إلا خرج إليه: خراسان، والشام، واليمن، ومصر، وإفريقية». بل حين جاء البصرة وجلس للتفسير هناك ترك الحسن البصري (ت:١١٠هـ) التفسير(٤).

كذلك نجد من التابعين من استقر في غير بلده ينشر العلم ويعلم الناس، فمن هؤلاء أبو صالح باذام مولى أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها وتلميذ ابن عباس رضي الله عنهما؛ المكي الأصل الذي استقر بالكوفة فكان من تلاميذه بعض من أشهر مفسري السلف كإسماعيل السدي (ت:١٢٧هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ).

ولم تقتصر الرحلة لديهم في طلب العلم ونشره، بل ربما رحلوا لأمور أخرى، كما ورد عن مجاهد (ت:١٠٢هـ) الذي كان «كثير الأسفار والتنقل»(٥)، فعن الأعمش،

---

(١) صحيح البخاري ٦/ ٤٧ (٤٥٩٠)، صحيح مسلم ٤/ ٢٣١٧ (٣٠٢٣).

(٢) تهذيب الكمال ٩/ ٢١٧.

(٣) طبقات ابن سعد ٧/ ٢٣٠، ومن هنا كان قتادة من أكثر من روى تفسير سعيد بن المسيب. ينظر: تفسير التابعين: ١/ ٣٥٢.

(٤) تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٧٣. وينظر: تفسير التابعين ١/ ٤٢٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٢.

قال: «كان مجاهد لا يسمع بأعجوبة، إلا ذهب فنظر إليها، ذهب إلى بئر برهوت بحضرموت، وذهب إلى بابل، عليها وال، فقال له مجاهد: تعرض علي هاروت وماروت؟ قال: فدعا رجلًا من السحرة، فقال: اذهب به. فقال اليهودي: بشرط أن لا تدعو الله عندهما. قال: فذهب بي إلى قلعة، فقطع منها حجرًا، ثم قال: خذ برجلي. فهوى به، حتى انتهى إلى جوبة، فإذا هما معلقان منكسان كالجبلين، فلما رأيتهما، قلت: سبحان الله خالقكما. فاضطربا، فكأن الجبال تدكدكت، فغُشي عليَّ وعلى اليهودي، ثم أفاق قبلي، فقال: أهلكت نفسك، وأهلكتني»[١].

خامسًا: التوسع في بعض مصادر التفسير:

تقدم أنه كلما بَعُدَ العهد عن عصر النبوة توسع التفسير وزاد، ولا شك أن توسعه ناتج عن التوسع في بعض مصادره، ولعل من أهمها لدى التابعين:

أ ـ الاجتهاد: برز الاجتهاد في التفسير بصورة جلية في عهد الصحابة من خلال تشجيع عمر رضي الله عنه لابن عباس وأقرانه في ذلك كما تقدم، ورأينا كيف صار ابن عباس عَلَمًا في ذلك المصدر، فكان بحق ترجمان القرآن وأكثر الصحابة تفسيرًا، وقد ربى أتباعه على هذا المنهج وأذن لهم في الاجتهاد والاستنباط من القرآن، لذا كان طلابه أكثر التابعين تفسيرًا واجتهادًا في القرآن؛ لا سيما مجاهد بن جبر الذي فاق أقرانه في الاستنباط من القرآن والنظر والتأمل فيه، وإعمال الرأي في التفسير وإيضاح غامضه، وبيان مشكله، حتى ربما أغرب في بعضه[٢].

ب ـ الإسرائيليات: توسع كثير من التابعين نسبيًا في الاستشهاد بالإسرائيليات وربطها بالتفسير، خصوصًا أبا العالية وسعيد بن جبير ومجاهدًا ووهب بن منبه ومحمد بن كعب القرظي، لذا ورد اتقاء البعض لتفسير بعضهم، فعن أبي بكر بن عياش قال: قلت للأعمش: ما لهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب[٣].

فإذا أتينا إلى طبقة صغار التابعين نجد قتادة والسدي قد توسعا كثيرًا في ذلك حتى كانا أكثر التابعين استشهادًا بالإسرائيليات في التفسير[٤]، وبالتالي فإن المنقول عن

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: تفسير التابعين ١/١٣٣ ـ ١٣٤، ٢/٧٣١ ـ ٧٣٣، ٧٣٨.

(٣) طبقات ابن سعد ٥/٤٦٧.

(٤) ينظر: بحث «رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري ومقدار مروياتهم»: د. نايف بن سعيد الزهراني، العدد الأول من مجلة جامعة الباحة ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م، ص٤٥.

عموم التابعين من رواية الإسرائيليات في التفسير يفوق عموم المنقول عن الصحابة[(١)]، وقد انفردوا برواية مواضع عديدة عمن قبلهم[(٢)]، ومن هنا يمكننا القول: إن التابعين توسعوا في هذا المصدر، ولعل من أهم أسباب ذلك ما تقدم من تباعد عصرهم عن عهد النبوة مقارنة بعصر الصحابة الذين كان أغلبهم يكتفي بما يفهم من ظاهر الآيات بمقتضى سليقتهم اللغوية، مهتمين بالعقائد والأحكام دون الخوض في التفاصيل، مما أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة فيه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، وذلك من نحو نوع الشجرة التي أكل منها آدم ﷺ، أو التي كلَّم الله موسى منها، أو أسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم ﷺ، أو أسماء أصحاب الكهف وعدتهم، إلى غير ذلك، فلما جاء الجيل الذي بعدهم كثر السؤال والاستفسار عن مثل ذلك مما معتمده الرواية ولا مدخل فيه للاجتهاد، ولا خبر مرفوع فيه، فكان في الأخبار الإسرائيلية إجابات في هذا الجانب، خصوصًا أن فيها من السرد في القصص والتطويل مما تتشوق إليه النفوس، وتستروح به الأذهان. وهكذا كلما بَعُدَ الناس عن عصر النبوة توسع التفسير في هذا الجانب كما سنرى في عصر أتباع التابعين، والله أعلم.

سادسًا: الاعتناء بعلوم القرآن:

اعتنى التابعون في ثنايا تفسيرهم بعدد من علوم القرآن وأوْلوها اهتمامهم، نورد فيما يلي ما كان له تعلق مباشر بالتفسير، والتي من أهمها:

١ ـ نزول القرآن:

وقد كان للتابعين عناية كبيرة بعدد من أنواعه منها:

- **المكي والمدني**: من أشهر من اعتنى بذلك منهم: عكرمة، والحسن[(٣)]،

---

(١) ينظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ص٢٢. وقد بلغت نسبة الإسرائيليات المنقولة عن الصحابة في تفسير ابن جرير ٢٤,٢٪ من مجموع الروايات الإسرائيلية، بينما بلغت نسبة المنقول منها عن التابعين ٦٦٪، ينظر: بحث «رواة الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري ومقدار مروياتهم»: د. نايف بن سعيد الزهراني، العدد الأول من مجلة جامعة الباحة ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م، ص٤٤، وينظر: تفسير التابعين ٢/ ٨٨٩.

(٢) ينظر: تفسير التابعين ٢/ ٨٩٤.

(٣) وقد أخرج البيهقي في دلائل النبوة ٧/ ١٤٢ ـ ١٤٣ نسخة عنهما في المكي والمدني من سور القرآن، وهي مبثوثة في هذه الموسوعة.

وقتادة[١]، والزهري، بل جاء عنهم التأليف في ذلك كما سيأتي في الفصل الثاني.

ـ **أسباب النزول**: ولا يخفى ما له من أهمية كبرى في فهم معاني الآيات، وكشف الغموض الذي يكتنف بعضها، قال الواحدي (ت:٤٦٨هـ): «لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»[٢]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبَّب»[٣].

ومن هنا كان للصحابة ﵃ عناية كبيرة بهذا العلم في تفسيرهم، بل هم أهل هذا العلم الذي يعتمد على الرواية ولا مدخل للاجتهاد فيه، ولا سبيل لمعرفته إلا من طريقهم؛ لأنهم شاهدوا التنزيل ووقفوا على أحواله، وقد أدرك التابعون منزلة هذا العلم، فأخذوه عن الصحابة واعتنوا به، وبثوه في تفسيرهم للآيات، ويأتي على رأسهم عكرمة، والشعبي والسدي[٤].

٢ ـ الناسخ والمنسوخ:

اعتنى جمع من التابعين بهذا العلم عناية كبيرة، كسعيد بن المسيب، وقتادة (ت:١١٧هـ)، والزهري (ت:١٢٤هـ)، والسدي (ت:١٢٧هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ)، بل ذكر عن بعضهم التأليف فيه، كما سيأتي في الفصل الثاني، وقد توسع بعضهم في القول بنسخ الآيات خصوصًا قتادة، الذي ربما كان أول من ألَّف في هذا العلم[٥].

٣ ـ الوجوه والنظائر:

أيضًا اعتنى التابعون عناية كبيرة بالوجوه والنظائر وكليات القرآن، وتنوعت استنباطاتهم فيه، وتعددت عباراتهم فيه، خصوصًا المكيين منهم تلاميذ ابن عباس ﵄، الذي كان من أكثر الصحابة عناية بذلك[٦]، مما كان له أثر في نشوء هذا العلم والتأليف فيه عند تابعيهم كما سيأتي.

---

(١) أخرج الحارث المحاسبي نسخة منها في فهم القرآن ص٣٩٥ ـ ٣٩٦ من طريق سعيد بن أبي عروبة، وكذلك أبو بكر ابن الأنباري ـ كما في الإتقان في علوم القرآن ١/ ٥٧ ـ من طريق همام. وهي مبثوثة في هذه الموسوعة.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٩٠.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص٦٠.

(٤) ينظر: تفسير التابعين ٢/ ١٠٥٠.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٨، وفي كتاب تفسير التابعين ٢/ ١٠٩٠ ـ ١١١٣ مسرد للآيات التي وقف المؤلف على قول للتابعين أو لشيوخهم أو لتلاميذهم بأنها منسوخة مرتبة حسب ترتيب السور.

(٦) وقد أورد السيوطي في الإتقان ٣/ ٩٩٣ ـ ١٠٠٣ أمثلة عديدة في الوجوه والنظائر عن ابن عباس =

سابعًا: زيادة الانحراف في التفسير:

تقدم أن في أواخر عهد الخلفاء الراشدين ظهرت الخوارج، وتلتهم الشيعة، ثم ظهرت القدرية في أواخر عهد صغار الصحابة، واستطار أمر تلك الفرق وتشعبت في هذا العصر، خصوصًا في العراق، ثم ظهرت المرجئة في أول هذا العصر، فعن قتادة، قال: «إنما حدث هذا الإرجاء بعد هزيمة ابن الأشعث»[١]. كذلك ظهرت الجهمية في آخره على يد الجهم بن صفوان الذي قتل عام ١٢٨هـ. كذلك ظهرت المعتزلة على يد واصل بن عطاء (ت:١٣١هـ) وعمرو بن عبيد (ت:١٤٤هـ) البصريين، وقد استفحل أمرها في أواخر عصر أتباع التابعين، وامتحن السلف بسببها، كما سيأتي بيانه.

أما أثر تلك الفرق في تفسير التابعين فيظهر في جانبين:

الجانب الأول: تصدي أئمة التابعين لتلك العقائد والرد عليها من خلال تفسير الآيات وتقرير العقيدة الصحيحة أثناءه، وسيأتي مزيد بيان لذلك في العوامل التاريخية المؤثرة في التفسير.

الجانب الثاني: تأثر بعض أواسط التابعين وصغارهم بشيء من تلك العقائد أو رميه بها، مما كان له بعض الأثر في مدى قبوله[٢]، ولعل من أشهر هؤلاء من كبار مفسري التابعين من يلي:

١ - عكرمة مولى ابن عباس (ت:١٠٥هـ): قال الذهبي: «تُكلم فيه لرأيه لا لحفظه، فاتهم برأي الخوارج»[٣]، وشاع ذلك عنه وأورده عدد من كبار الأئمة، وربما كان لهذه التهمة الأثر السلبي في نقل تفسيره وقلة آثاره نسبيًّا مقارنة بمجاهد، مع أنهما أكثر أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما ملازمة له، وفي المقابل برأه أئمة كبار، وسيأتي مزيد

= والتابعين لا سيما تلاميذه كمجاهد وسعيد بن جبير والضحاك بعد أن قال: «قد تعرض النبي ﷺ والصحابة والتابعون بشيء من هذا النوع». وينظر جملة من ذلك عن التابعين في: تفسير التابعين ١٠٣٨/٢ - ١٠٤٤.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ٥/ ١٠٧٤.

(٢) أما أعلام كبار التابعين فلا تكاد تجد أحدًا ممن يُرمى بشيء من تلك البدع؛ وسيأتي في طبقة أتباع التابعين من كبار مفسريهم من اتبع شيئًا من تلك العقائد، مما استلزم رد تفاسيرهم عند أغلب نقلة التفسير المأثور، كل ذلك يدل على مدى زيادة خط الانحراف العقدي في عصر التابعين ومن بعدهم واستفحاله كلما تقدم الزمان.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٩٣.

حديث عن عكرمة في الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير.

٢ ـ قتادة: قال ابن سعد: «كان ثقة مأمونًا، حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر»[1]، ومن هنا اشتد موقف بعض معاصريه منه كطاووس الذي كان إذا أتاه قتادة فرَّ منه[2]. لكن لم يكن ذلك الموقف هو السائد منه، قال الذهبي عنه: «وكان يرى القدر ـ نسأل الله العفو ـ ومع هذا؛ فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه...»[3]. وسيأتي مزيد حديث عن قتادة في الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير[4].

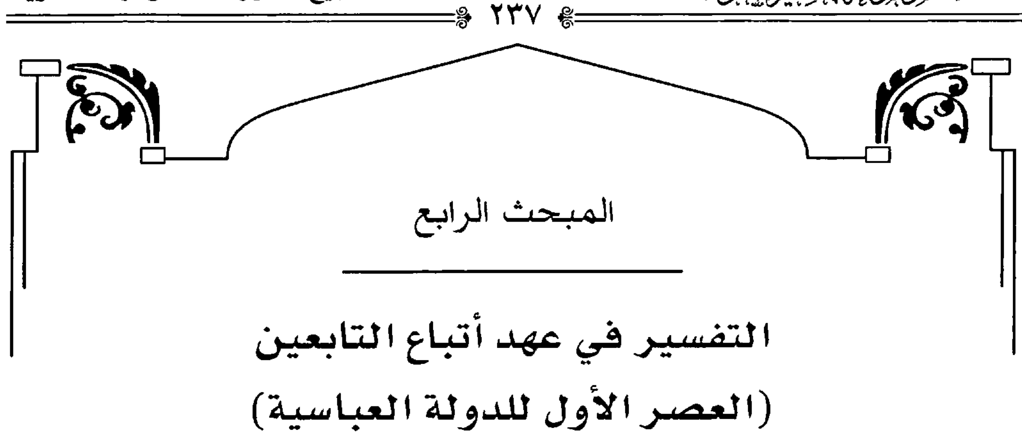


(١) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٩.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ٤/ ٧٠٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧١.

(٤) أيضًا من مشاهير مفسري التابعين ممن رمي بالقدر ولم يصح عنه؛ الحسن البصري شيخ قتادة، وقيل: إن كلامه لم يفهم على الوجه الصحيح، وكذلك وهب بن منبه كان يتهم بشيء من القدر، ورجع عنه، كما قال الإمام أحمد بن حنبل. ينظر: تاريخ الإسلام ٣/ ٣٣٦. وفي هذا السياق ذُكر عن الشعبي أنه كان أول أمره شيعيًّا فترك التشيع وعابه لما رأى من مفاسد لدى الشيعة، وكذا إسماعيل السدي اتهم بالتشيع، ينظر: تفسير التابعين ٢/ ٨١٩، ٨٢١ ـ ٨٢٤، ٨٢٩ ـ ٨٣١.



المبحث الرابع

التفسير في عهد أتباع التابعين (العصر الأول للدولة العباسية)

أتباع التابعين هم الذين شافهوا التابعين وتتلمذوا على أيديهم[1]، وهم على ثلاث طبقات:

الأولى: طبقة كبار أتباع التابعين: تتضمن في الأصل طبقتين:

أ ـ الذين عاصروا صغار التابعين. وهم في الأصل من أقران صغار التابعين، لكن لم يحظوا بمشافهة أحد من الصحابة[2].

ب ـ طبقة كبار أتباع التابعين.

الثانية: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

الثالثة: طبقة صغار أتباع التابعين.

ويشغل عصرُ أتباع التابعين عهدَ الدولة العباسية في عصرها الأول، الذي يعتبر العصر الذهبي لها، حيث بلغت أوج قوتها وسلطانها. وقد تولى فيه من الخلفاء[3]:

ـ أبو العباس السفاح، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس (خلافته ١٣٢ ـ ١٣٦هـ).

ـ أبو جعفر المنصور، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس (١٣٦ ـ ١٥٨هـ).

ـ المهدي، محمد بن أبي جعفر المنصور (١٥٨ ـ ١٦٩هـ).

---

(١) ينظر: كتاب الثقات ١/٦ ـ ٢.

(٢) يلاحظ أنهم في مقابل المخضرمين من التابعين، وهم كبار التابعين الذين عاصروا عهد النبوة لكن لم ينالوا شرف لقيا النبي ﷺ ورؤيته.

(٣) ينظر: تاريخ الخلفاء، ص٢٢٦ ـ ٢٦٨.

وفي عهدهم كانت وفيات أغلب كبار أتباع التابعين[١]، وفيهم أعلام مفسريهم وهم: محمد بن السائب الكلبي الكوفي (ت:١٤٦هـ)، ومقاتل بن سليمان البلخي (ت:١٥٠هـ)، ومقاتل بن حيان البلخي (ت:١٥٠هـ)، وعبد الملك بن جريج المكي (ت:١٥٠هـ)، ومحمد بن إسحاق المدني (ت:١٥٣هـ)، وسفيان الثوري الكوفي (ت:١٦١هـ)، وامتد العمر بمالك بن أنس المدني فتوفي عام (١٧٩هـ)[٢].

وممن له مشاركة في التفسير منهم: أبو صخر المدني (ت: بين عامي ١٤١ ـ ١٥٠هـ)، وجعفر الصادق المدني (ت:١٤٨هـ)، وأبو سنان الكوفي (ت: بين عامي ١٥١ ـ ١٦٠هـ)، وأبو عمرو الأوزاعي الشامي (ت:١٥٧هـ)، والحسين بن واقد المروزي (ت:١٥٩هـ)، وزهير بن محمد (ت:١٦٢هـ)، والليث بن سعد المصري (ت:١٧٥هـ)[٣].

أما الطبقة الوسطى لأتباع التابعين فقد كانت أغلب وفياتهم في خلافة كل من: الهادي؛ موسى بن المهدي بن المنصور (١٦٩ ـ ١٧٠هـ)، والرشيد؛ هارون بن المهدي بن المنصور (١٧٠ ـ ١٩٣هـ)، ويلاحظ قلة المفسرين في هذه الطبقة فلم أجد ممن تصدى للتفسير وكان له تفسير اجتهاديٌّ بارز سوى اثنين: عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم المدني (ت:١٨٢هـ)، وسفيان بن عيينة المكي (ت:١٩٨هـ)[٤]، وكذا الحال أيضًا ممن له مشاركة في التفسير، لعل من أعلامهم: عبد الله بن المبارك (ت:١٨١هـ)، والفضيل بن عياض المكي (ت:١٨٧هـ)[٥].

أما طبقة صغار التابعين الذين كان أغلب وفياتهم في عهد كل من: الأمين، محمد بن هارون الرشيد (١٩٣ ـ ١٩٨هـ)، والمأمون، عبد الله بن هارون الرشيد (١٩٨ ـ ٢١٨هـ)، فقد ندر التفسير الاجتهادي لديهم، حتى أني لم أجد فيهم إمامًا مبرزًا له آثار اجتهادية عديدة فيه سوى يحيى بن سلَّام القيرواني البصري الأصل (ت:٢٠٠هـ)[٦]، أما أغلب أعلامهم فقد اقتصروا على نقل تفسير السلف قبلهم من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وروايته وتدوينه؛ كعبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١هـ)، ومحمد بن يوسف الفريابي (ت:٢١٢هـ)، وآدم بن أبي إياس (ت:٢٢٠هـ).

---

(١) يلاحظ طول مدة هذه الطبقة مقارنة بمن بعدها، وذلك لأنها في الأصل طبقتان كما تقدم.
(٢) سيأتي التعريف بهم في الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير.
(٣) تنظر تراجم هؤلاء وأثرهم في التفسير في كتاب: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة، ص٢١٦ ـ ٢٥٠.
(٤) سيأتي التعريف بهما في الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير.
(٥) تنظر ترجمته وأثره في التفسير في كتاب: تفسير أتباع التابعين، ص٢٥٢.
(٦) سيأتي التعريف به في الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير.

بدأت الدولة العباسية والأحوال مضطربة، وانتقضت عليها عدة جهات خصوصًا المغرب والأندلس، كذلك ظهر في عمقها حركات مناوئة قوية، أشهرها حركة محمد بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب بالمدينة وأخيه إبراهيم بالبصرة عام ١٤٥هـ، إلا أن أبا جعفر المنصور تمكن من القضاء عليها بعد أن كادت تقضي عليه[١]، وكان لتلك الحركة أثر على أهل العلم حيث أيدها كثير منهم كمالك بن أنس في المدينة، وأبي حنيفة بالكوفة، وغيرهما[٢]، ولا شك أنهم تأثروا بعواقبها، كذلك كان من أشد من تأثر بجبروت أبي جعفر المنصور سفيانُ الثوري الذي ظل آخر حياته متخفيًّا متنقلًا هربًا منه، وذلك لأنه كان ينكر على أبي جعفر ظلمه وجوره، إلى أن انتقل إلى مكة وظل متخفيًّا حتى توفي المنصور.

ثم استقرت الأمور في أواخر عهد المنصور ثم المهدي والرشيد، ونشطت المجالس والرحلات العلمية في شتى أرجاء البلاد الإسلامية؛ خصوصًا في مكة والمدينة والكوفة والبصرة، ونشأ أعلام التفسير والحديث والفقه.

من جهة أخرى كان لظهور الدولة العباسية وانتقال الخلافة إلى العراق أثر في رحلة العلماء إليها، كمقاتل بن سليمان الذي انتقل من خراسان واستقر بها متنقلًا بين بغداد والبصرة، كذلك رحل إليها بعض أعلام المدينة كمحمد بن إسحاق، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة الرأي، وغيرهم.

هذا وقد بلغت الحركة العلمية ذروتها في عصر الدولة العباسية، تَمثَّل ذلك في معالم بارزة، من أهمها:

١ ـ اتساع العلوم بأنواعها من علوم القرآن والحديث والفقه وغيرها، وأصبح لها مبادئ وأسس وقواعد مدونة، ومتخصصون في كل منها، بل تكاملت علوم كانت ناشئة في أواخر القرن الأول، يظهر هذا جليًّا في علوم العربية، التي استقرت على يدي جهابذة أهل اللغة في هذا العصر كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ)، وسيبويه (ت:١٨٠هـ)، والكسائي (ت:١٨٣هـ)، والفراء (ت:٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢٠٩هـ)، وغيرهم.

٢ ـ ظهور المذاهب الفقهية الكبرى التي أضحى لها أتباع مقلدون، كمذهب أبي حنيفة (ت:١٥٠هـ)، ومالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)، ومن المذاهب المندثرة: مذهب الأوزاعي

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٨٩.

(٢) ينظر: تاريخ الخلفاء ص٢٢٩.

(ت:١٥٧هـ)، ومذهب سفيان الثوري (ت:١٦١هـ)، ومذهب الليث بن سعد (ت:١٧٥هـ)[1].

٣ ـ تطور تدوين العلوم، من مجرد الجمع والتدوين إلى التصنيف والترتيب والتبويب؛ ومن ثم ظهور المؤلفات الجامعة، كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني.

❁ معالم التفسير في عصر أتباع التابعين:

أولًا: الرحلة في طلب علم التفسير ونشره:

مع اتساع الدولة الإسلامية وترامي أطرافها فقد بلغت الرحلة في طلب العلم في هذا العصر ذروتها، إلى مختلف البلاد، خصوصًا الحرمين؛ مكة والمدينة، والعراقين؛ الكوفة والبصرة، لا سيما من بلدان المشرق كخراسان وبلاد ما وراء النهر، التي أخرجت فيما بعد أعلام الأمة في كثير من العلوم خصوصًا الحديث، وفي علوم القرآن نجد عددًا من أعلام التفسير نشأوا في تلك البلاد وكانت لهم رحلات علمية للقيا علماء التابعين في التفسير، فمن هؤلاء:

مقاتل بن سليمان البلخي (ت:١٥٠هـ): الذي رحل إلى مختلف البلاد فروى عن مجاهد وعطاء بن أبي رباح المكيين، ومحمد بن شهاب الزهري، وزيد بن أسلم المدنيين، وابن سيرين البصري، وعطية بن سعد العوفي الكوفي، وغيرهم[2]. وعاد إلى خراسان وصنف كتبه في التفسير وعلوم القرآن، واستقر في آخر حياته في العراق.

وكذلك سميُّه وبلديُّه مقاتل بن حيان البلخي (ت:١٥٠هـ). الذي قال عن نفسه عند تفسير إحدى الآيات: «أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والضحاك»[3].

ومحمد بن إسحاق (ت:١٥٣هـ) الذي رحل إلى كثير من البلاد، كالكوفة، والري، ومصر، وبغداد التي أقام بها آخر حياته حتى توفي.

وهكذا يحيى بن سلام البصري الذي رحل إلى الكوفة فأخذ عن سفيان الثوري (ت:١٦١هـ)، وإلى المدينة فأخذ عن مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)، وإلى مصر فأخذ عن ابن لهيعة (ت:١٧٤هـ)، والليث بن سعد (ت:١٧٥هـ)، كما أخذ القراءات والتفسير قبل ذلك عن أصحاب الحسن البصري وقتادة.

---

(١) ينظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ١/٤٣٧ ـ ٤٣٩.

(٢) ينظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٦٣، ميزان الاعتدال ٤/١٧٣، تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٩.

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ٩/٩٢.

ولم تقف رحلاتهم على طلب العلم فحسب، بل رحلوا أيضًا لنشر ذلك العلم وبثه، فهذا مقاتل بن سليمان استقر في آخر حياته بالعراق متنقلًا بين بغداد والبصرة، وكانت له مجالس علمية فيها وفي غيرها من البلاد التي رحل إليها[١].

وكذلك يحيى بن سلّام الذي انتقل إلى بلاد المغرب التي كانت أرضًا بكرًا تحتاج إلى العلماء، فاستقر في القيروان بتونس ومكث بها حوالي عشرين سنة، بَثَّ فيها علمه، وألقى تفسيره، ونال مكانة مرموقة بين أهلها وحكامها، وكان من أوائل من بذر فيها التفسير وعلوم القرآن، ومن هنا كانت للمتقدمين من أهل المغرب والأندلس عناية بالغة بتفسيره[٢].

ثانيًا: توسع التفسير في عهد أتباع التابعين[٣]:

توسع التفسير في عهد الأتباع بصورة ملموسة، وكان لهذا التوسع معالم عديدة، من أبرزها:

١ ـ التوسع بإطالة العبارة في التفسير:

وذلك أن تفسير أتباع التابعين لم يختلف عن تفسير مَن قبلهم، بل كثيرًا ما يكون هو تفسيرهم، والآراء هي آراء مشايخهم بمعانيها، إلا أنهم كثيرًا ما يستطردون في المعنى ويطيلون في العبارة، والناظر في هذه الموسوعة يلحظ ذلك عند المقارنة بين أتباع التابعين ومن قبلهم عند تفسير بعض الآيات.

٢ ـ توسع التفسير بشموله جميع ألفاظ القرآن وآياته:

ذكرنا أن منهج السلف عمومًا هو تفسير ما أشكل من القرآن واحتيج إلى بيانه، لكن نظرًا لزيادة تلك الحاجة في ذلك العصر فقد ظهر في جيل أتباع التابعين من فسَّر جميع سوره وآياته ومعظم ألفاظه، يظهر ذلك جليًّا في تفسيري مقاتل بن سليمان، ويحيى بن سلّام، اللذين وصلانا عبر القرون واطلعنا على ذلك المنهج فيهما، ومصداق ذلك في هذه الموسوعة، حيث لا تكاد تجد آية من القرآن إلا ولمقاتل بن سليمان تفسير لها، بل إن بعض الآيات لم ينص على تفسيرها غيره.

---

(١) وردت آثار عن مقاتل أنه رحل إلى مكة والشام وغيرهما وأنه كان يجلس للمتعلمين ويطلب منهم أن يسألوه، ينظر: تهذيب الكمال ٢٨/٤٤٦ ـ ٤٤٨، سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٢.

(٢) ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص١٧٦.

(٣) ينظر هذا المبحث بتوسع في: المرجع السابق ص٣١٥ ـ ٣٢١.

٣ ـ التوسع في الاستفادة من بعض مصادر التفسير:

من صور توسع التفسير لدى أتباع التابعين التوسع في إعمال بعض مصادره التي كانت عند من قبلهم، فمن ذلك:

أ ـ القرآن:

حيث فاق أتباع التابعين مَن قبلهم في إعمال هذا المصدر، وكان من أبرزهم عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، الذي طرق شتّى مجالات تفسير القرآن بالقرآن، من بيان مجمل، وتوضيح مبهم، وإيضاح مشكل، والاستشهاد لمعنى آية بأخرى. كما برز قبله مقاتل بن سليمان، الذي برع في نوع جديد من علوم التفسير؛ وهو علم الوجوه والنظائر، وكان مَن بعده عيال عليه في هذا العلم، أيضًا ممن برز في هذا العلم من أتباع التابعين وأعمله في تفسيره يحيى بن سلّام.

ب ـ السُّنَّة:

أعمل الصحابة والتابعون هذا المصدر في التفسير، وكذلك أتباع التابعين، خصوصًا كبار محدثيهم، لذا زخرت مروياتهم بآثار السُّنَّة المفسرة للقرآن، والمبينة لمشكله، أو الاستشهاد بها على بعض معاني الآية، أو ذكر بعض الآثار المرفوعة المتممة لمعنى الآية، ظهر ذلك جليًّا في تفسير يحيى بن سلّام، الذي أكثر من توظيف السُّنَّة في تفسير الآيات، أو تأييد معنى فيها أو تتميمه، أو ترجيحه، سواء كان ذلك من تفسيره أو تفسير غيره، ولعله بذلك **أول من اعتنى بهذا الجانب مثل هذه العناية الكبيرة**[١]، والله أعلم.

ت ـ الإسرائيليات:

توسع أتباع التابعين في إيراد الأخبار الإسرائيلية كثيرًا، ورَوَوْا غرائب فيما يتعلق بقصص الأنبياء والأمم السابقة، وأوردوا تفاصيل دقيقة في المبهمات، لا تجدها عند غيرهم، وفاقوا من قبلهم في ذلك من حيث الجملة، بل لا يبعد القول أنه لم يفُقْ أفرادهم أحد من المتقدمين في سرد القصص سوى السُّدِّي (ت:١٢٧هـ)، ولعل سبب ذلك هو شغفهم بالجانب القصصي وتفاصيله من تعيين المبهمات وتسمية الذوات[٢]،

(١) ينظر بيان ذلك موسعًا في: المرجع السابق ص١٨٥.

(٢) وهذا ـ أيضًا ـ واضح في أسباب النزول من توسع في السياق وتفاصيل للقصة، وسَوق روايات الأحداث العديدة في سياق واحد مع ربط بعضها ببعض.

خصوصًا أن المكثرين منهم كانوا أخباريِّين أعلامًا في القصص والتاريخ والسيرة، كالكلبي ومقاتل بن سليمان وابن إسحاق.

هذه أهم المصادر التي توسع فيها أتباع التابعين، والأمثلة واضحة جلية في هذه الموسوعة على ذلك، والله أعلم.

ثالثًا: تدوين التفسير لدى أتباع التابعين:

يُعَدُّ عصر أتباع التابعين مرحلة فاصلة في تاريخ تدوين العلوم عمومًا، بسبب ما استجد في الحركة العلمية في ذلك العصر؛ من انتقال العلوم من مجرد التدوين إلى مرحلة التصنيف والتبويب والترتيب، وسيأتي في الفصل الثاني تفصيل ذلك.

رابعًا: الاعتناء بعلوم القرآن، خصوصًا المتعلقة بالتفسير:

ومن أهمها:

أ ـ أسباب النزول:

كان لأتباع التابعين اعتناء كبير بأسباب النزول، بل توسعوا في ذلك كثيرًا حتى فاقوا التابعين، نجد ذلك التوسع والاعتناء جليًّا عند كبار مفسريهم كالكلبي والمقاتلَين وابن إسحاق، ويحيى بن سلام[1].

ب ـ القراءات وتوجيهها:

كان لأتباع التابعين اعتناء كبير بالقراءات، بل إن أغلب القراء العشرة ظهروا في جيلهم، أما مفسروهم فقد كانت عنايتهم بها أثناء التفسير قليلة، غير أن يحيى بن سلام أبرز هذا العلم كثيرًا في تفسيره، وفاق من قبله بالاعتناء بتوجيه القراءات، ولا عجب في ذلك فهو مقرئ فذّ، أخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، وكان له اختيار فيها[2].

ت ـ الناسخ والمنسوخ:

لأتباع التابعين حضورٌ واضحٌ في مسائل الناسخ والمنسوخ من الآيات في تفاسيرهم، خصوصًا مقاتل بن سليمان وابن زيد ويحيى بن سلّام، بل ذُكر منهم من

---

(١) ينظر مبحث موسع عن ذلك في: كتاب تفسير أتباع التابعين ص٣٣١ ـ ٣٣٧.

(٢) ينظر: القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري ص١٥٧ ـ ١٧٤، تفسير أتباع التابعين ص١٨٥.

صنّف في هذا العلم استقلالًا كمقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)، والحسين بن واقد (ت:١٥٩هـ)، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ)، وغيرهم[١].

ث ـ علم الوجوه والنظائر:

بلغ هذا العلم الذروة على أيدي أتباع التابعين، برز ذلك عند مقاتل بن سليمان في تفسيره بجلاء، حيث برع في توظيف هذا الفن لبيان معنى الآيات، يليه في الاعتناء بهذا العلم يحيى بن سلّام (ت:٢٠٠هـ) في تفسيره[٢]، بل ألّف كل منهما كتابًا في العلم استقلالًا، كما سيأتي في الفصل الثاني. وفي الموسوعة أمثلة واضحة لكل ما سبق.

خامسًا: ظهور التفسير اللغوي:

ظهر في عهد أتباع التابعين جمع من اللُّغويين كان لهم رأي واجتهاد في تفسير القرآن، كقطرب (ت:٢٠٦هـ)، والفراء (ت:٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة (ت:٢٠٩هـ)، وغيرهم، لكن كان الأصل في تفسير القرآن عندهم، وأساس بحثهم، وأصل مشاركتهم، والأسبق في طرحهم؛ هو النظر اللغوي؛ مما أوقعهم في ذكر معانٍ ضعيفة أو بعيدة عن مراد الآيات[٣]، بخلاف طريق السلف التي كان المقصود الأول لديهم هو بيان المعنى المراد[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على الطريق العقلي ـ ومنه اللغوي ـ والتنكب عن طريق السلف في التفسير أدى إلى ظهور تفاسير المبتدعة في هذا العصر، كما سيأتي بيانه في التالي.

سادسًا: بروز الانحراف في التفسير وظهور مؤلفات فيه:

بعد ظهور فِرَق المبتدعة في أواخر عهد الصحابة وعهد التابعين أخذت بالتوسع والتشعب، واستفحل شرهم حتى بلغ مرحلة خطيرة في عهد أتباع التابعين، حين

(١) ينظر مبحث موسع عن ذلك في: المرجع السابق ص٣٢٤ ـ ٣٣٠.
(٢) ينظر مبحث موسع عن ذلك في: المرجع السابق ص٣٣٧ ـ ٣٤١.
(٣) ينظر: التفسير اللغوي للدكتور مساعد الطيار ص١٤٩ ـ ١٥٣.
(٤) ومن هنا لم يعتن أئمة نقلة التفسير المأثور ـ كعبد الرزاق وعبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم ـ بنقل آرائهم في التفسير؛ لأنهم شاركوا في تفسير القرآن باتجاه آخر غير طريق السلف، كما أن المفسرين المتأخرين كانوا يميزونهم بإطلاق وصف «أهل المعاني» عليهم، بل إن بعض اللغويين كانوا يميزون أنفسهم بإطلاق وصف «المفسرين» و«أهل التفسير» و«الفقهاء» ونحوها على مفسري السلف، مما يدل على تمايز المنهجين، وأنهم يجعلون مفسري السلف نوعًا قسيمًا لهم في علم التفسير، وليسوا قسمًا منهم. ولهذا لم نورد أقوالهم في هذه الموسوعة تبعًا لصنيع أئمة نقلة التفسير.

بدأت تنشر آراءها، موظفة علم الكلام الذي برز حينئذ إثر ترجمة كتب الأمم السابقة، كذلك دُوِّنت مصنفات توضح معتقداتها وتُزَيِّنها للناس، حتى ولجت إلى كتاب الله تفسره حسب أهوائها ومعتقداتها، فبدأ ظهور تفاسير المعتزلة في أواخر هذا العصر، وما بعده، كتفسير أبي بكر بن كيسان الأصم (ت: قيل: ٢٠١هـ، وقيل: ٢٢٥هـ)، ويوسف بن عبد الله الشحام (ت:٢٣٣هـ)(١).

والأخطر من ذلك هو محاولتهم الدعوة إلى مذهبهم للوصول إلى بلاط الحكام، الذين كانوا في بداية هذا العصر صخرة قوية تحطم تلك المعتقدات، خصوصًا الخليفة المهدي الذي تنبه لخطر الزنادقة وأفناهم، لكن في أواخر هذا العهد استطاع المعتزلة الوصول إلى الحكام، فاتصلوا بالخليفة المأمون وتمكنوا من إقناعه بمعتقدهم، فكان عهده آخر عهد الأتباع، وفيه «ظهرت البدع ظهورًا فاشيًا، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رؤوسها، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرًا شديدًا»(٢).

من جهة أخرى نجد بعض كبار مفسري أتباع التابعين قد اتهم ببعض تلك البدع مما أثر تأثيرًا سلبيًا في مدى الإفادة منه، وقبول تفسيره ومروياته، ولعلنا نضرب مثالًا باثنين من أشهر مفسريهم، هما:

أ ـ محمد بن السائب الكلبي:

الذي قال عنه الذهبي: «أجمعوا على تركه، واتهم بالأخوين: الكذب والرفض»(٣). لذا لم يحفل أغلب أئمة نقلة التفسير ـ كالطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم ـ بتفسيره، ولا سيما ما يرويه، إلا القليل(٤)، ومن هنا لم تصل آثاره الاجتهادية في هذه الموسوعة إلى مستوى الطبقات الأولى من المكثرين، مع أنه من أئمة التفسير روايةً ودرايةً(٥).

ب ـ مقاتل بن سليمان:

اتُّهم في عقيدته، بأنه كان مُجَسِّما يُشبِّه اللهَ بخلقه، كما عُرف عنه الكذب في

---

(١) ينظر: التفسير اللغوي للدكتور مساعد الطيار ص٢٦٩، ٥٧٦.
(٢) فتح الباري ٧/ ٦.
(٣) تاريخ الإسلام ١٤/ ٤٤٨، العبر ١/ ٣٨.
(٤) ينظر تفصيل ذلك في كتاب: تفسير أتباع التابعين ص٥١ ـ ٥٣.
(٥) ينظر توضيح ذلك في: الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير.

الحديث، لذا نجد أن أئمة المفسرين من نقلة التفسير المأثور اطَّرحوا تفسيره روايةً ودرايةً[١]، إلا القليل منهم[٢]. ومن هنا قَلَّ أن تجد أقواله في كتب أئمة نقلة التفسير المأثور، مع ما عرف عنه من علم واسع في التفسير حتى قال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «الناس عيال في التفسير على مقاتل بن سليمان»[٣]، يشهد لذلك ما تركه من عناوين كتب عديدة في التفسير وعلوم القرآن[٤]، ولولا أن تفسيره وصل إلينا كاملًا لضاع علمه، ولما وقفنا على تلك المكانة التي عرف بها في التفسير، بحيث يمكن القول بأنه أكثر أتباع التابعين تفسيرًا، كما سنرى في هذه الموسوعة المباركة التي تميزت بضم أغلب تفسيره، مما لا تكاد تجده في كتب التفسير المأثور المتقدمة، خصوصًا الدر المنثور[٥].



(١) وفي هذا يقول الذهبي في السير ٧/ ٢٠١: «قال ابن المبارك ـ وأحسن ـ: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة!».

(٢) ينظر تفصيل ذلك في كتاب: تفسير أتباع التابعين ص٦٧ ـ ٧٠.

(٣) تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٣٦.

(٤) ينظر: الفهرست لابن النديم ص٢٥٣، ٢٥٤، هدية العارفين ٢/ ٤٧٠، تاريخ التراث العربي ١/ ٨٥، تفسير أتباع التابعين، ص٦٦.

(٥) وسيأتي مزيد بيان لذلك في الدراسة التالية عن مفسري السلف ومراتبهم في التفسير.

المبحث الخامس

أبرز العوامل والأحداث التاريخية المؤثرة في تفسير السلف

تقدم في المباحث السابقة عرض موجز لأهم الأحداث التاريخية في عهد السلف، إضافة إلى معالم التفسير في طبقات السلف الثلاث، وفي هذا المبحث نحاول الإلمام بأبرز تلك الأحداث والعوامل التاريخية التي كان لها الأثر الواضح في توسع تفسير القرآن وتطوره عما كان عليه في العهد النبوي، مع زيادة إيضاح بالأمثلة، وذلك فيما يلي:

❁ ١ ـ الفتوحات الإسلامية وانتشار الإسلام:

تقدم أن الصحابة ﵃ كانوا عربًا أقحاحًا، نزل القرآن بلغتهم وأساليبهم، فأدركوا معانيه، ولم يشكل عليهم إلا القليل مما احتاجوا إلى بيانه من الرسول ﷺ، مما جعل التفسير النبوي الصريح قليلًا، وكان نطاق مرويات التفسير ضيقًا، إلا إنه حين دخل في الإسلام أمم من غير العرب أشكل عليهم فهم كثير منه بحكم كونهم ليسوا من أهل لغته العارفين لأساليبها، فاتجهوا إلى الصحابة يسألونهم عما كان عند الصحابة بدهيًّا واضحًا جليًّا، مما كان لا يُفسر بينهم لوضوحه، فاضطر الصحابة لبيانه لهم، وتفسير آيات كثيرة من كتاب الله لم يحتاجوا من قبل لتفسيرها وتوضيحها، فاتسع التفسير بذلك، وزادت مروياته كثيرًا.

وغموض بعض معاني القرآن الواضحة لم تكن قصرًا على هؤلاء الأعاجم فحسب، بل كذلك نشأ جيل من العرب ظهر فيهم اللحن بسبب اختلاطهم بالعجم، وبعدوا عن لغة العرب الصافية، وأساليبها الرصينة، حتى قرؤوا القرآن لحنًا، وأوّلوا معانيه خطًا، وصارت بعض ألفاظه من الغريب عندهم، مما كان واضحًا عند من قبلهم.

وهكذا كلما بَعُد الزمان ازدادت العجمة، وازداد طلب شرح ألفاظ القرآن وأساليبه واحتاجوا إلى وضع قوانين للّغة تحفظ موازينها، فظهرت علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة واشتقاق وغيرها.

من جانب آخر نجد أن مع هذه الفتوحات كثر احتكاك المسلمين بأهل الكتاب، واطلعوا على المزيد من كتبهم، وربما نقلوا عنهم[١]. كذلك دخل في الإسلام فئام منهم، وبعضهم من أحبارهم وكبار علمائهم، يأتي على رأسهم كعب بن ماتع الحميري المعروف بكعب الأحبار (ت:٣٢هـ)، «الذي كان يهوديًّا، فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمدٍ ﷺ فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية»[٢]؛ التي «كان - في الغالب - يعرف حقَّها من باطلها لسعة علمه وكثرة اطلاعه»[٣].

۞ ٢ - انتقال الصحابة إلى الأمصار المفتوحة:

حين اتسعت الفتوحات في عهد عمر بن الخطاب ودخل في الإسلام شعوب تلك البلاد رغبوا في تعلم كتاب الله وأحكام شرعه، فأرسل قادةُ الجيوش إلى الخليفة ليسُدَّ لديهم هذه الخلة، ويكفيهم مؤونة هذه المهمة، فعن محمد بن كعب القرظي، قال: «جمع القرآن في زمان النبي ﷺ خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأُبي بن كعب وأبو أيوب وأبو الدرداء، فلما كان زمن عمر بن الخطاب كتب إليه يزيد بن أبي سفيان: إن أهل الشام قد كثروا ورَبَلُوا[٤] وملؤوا المدائن، واحتاجوا إلى من يعلمهم القرآن ويفقههم، فأَعنِّي يا أمير المؤمنين برجال يعلمونهم، فدعا عمر أولئك الخمسة فقال لهم: إن إخوانكم من أهل الشام قد استعانوني بمن يعلمهم القرآن ويفقههم في الدين، فأعينوني رحمكم الله بثلاثة منكم، إن أجبتم فاستهموا، وإن انتدب ثلاثة منكم فليخرجوا، فقالوا: ما كنا لنتساهم، هذا شيخ كبير - لأبي أيوب -، وأما هذا فسقيم - لأُبي بن كعب -، فخرج معاذ وعبادة وأبو الدرداء، فقال عمر: ابدؤوا بحمص فإنكم ستجدون الناس على وجوه مختلفة، منهم

---

(١) كما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه وجد زاملتين من كتب أهل الكتاب بعد اليرموك فكان يحدث منها.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٨٩.

(٣) تاريخ الإسلام ٢/ ٢١٤.

(٤) رَبَلوا: كثروا ونَمَوا. تاج العروس (ربل).

من يلقن، فإذا رأيتم ذلك فوجهوا إليه طائفة من الناس، فإذا رضيتم منهم فليقم بها واحد وليخرج واحد إلى دمشق والآخر إلى فلسطين. وقدموا حمص فكانوا بها حتى إذا رضوا من الناس أقام بها عبادة، وخرج أبو الدرداء إلى دمشق، ومعاذ إلى فلسطين، وأما معاذ فمات عام طاعون عمواس، وأما عبادة فصار بعد إلى فلسطين فمات بها، وأما أبو الدرداء فلم يزل بدمشق حتى مات»(١).

ولما مُصِّرت الكوفة أرسل إليها عمر ﷺ صحابيين جليلين من كبار الصحابة، فعن حارثة بن المضرب، قال: قرأت كتاب عمر بن الخطاب إلى أهل الكوفة: «أما بعد فإني بعثت إليكم عمارًا [أي: ابن ياسر] أميرًا، وعبد الله [أي: ابن مسعود] معلِّمًا ووزيرًا، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ فاسمعوا لهما واقتدوا بهما، وإني قد آثرتكم بعبد الله على نفسي أثرة»(٢). وعن عامر الشعبي: أن مهاجر عبد الله بن مسعود كان بحمص، فحدره عمر إلى الكوفة، وكتب إليهم: «إني والله الذي لا إله إلا هو آثرتكم به على نفسي، فخذوا منه»(٣). فأشاع ابن مسعود ﷺ العلم في أهل الكوفة، فكان أصحابه من كبار التابعين وأعلمهم بالقرآن والأحكام، حتى إن علي بن أبي طالب حين نزلها بعد وفاة ابن مسعود ورأى أصحابه قال فيهم: «أصحاب عبد الله سرج هذه القرية»(٤).

وهكذا البصرة ولَّى عمرُ أبا موسى الأشعري على أهلها، يعلِّمهم ويقضي بينهم، فعن أنس بن مالك أنه قال: «بعثني الأشعري إلى عمر فقال لي عمر: كيف تركت الأشعري؟ فقلت له: تركته يعلم الناس القرآن، فقال: أما إنه كيِّس، ولا تسمعها إياه»(٥)، كما بعث إليهم عمران بن حصين (ت:٥٢هـ)، فعن أبي الأَسود الدؤلي قال: «قدمت البصرة وبها عمران بن حصين، وكان عمر بعثه ليفقه أهلها»(٦)، وكان أنس بن مالك (ت:٩٣هـ) من أشهر من نزل البصرة من الصحابة، وطال مقامه فيها حتى كان آخرهم وفاة بها.

---

(١) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/ ٣٥٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦/ ١٩٤، ٤٧/ ١٣٨.

(٢) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٦/ ٧.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٥٧.

(٤) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٦/ ١٠.

(٥) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/ ٣٤٥.

(٦) أورده الحافظ ابن حجر في الإصابة، ت: مركز هجر للبحوث ٧/ ٤٩٦، وذكر أن الطبراني أخرجه بسند صحيح.

٣ ـ فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، والأحداث المترتبة على ذلك:

وهي أعظم بلية، وأكبر رزية نُكب بها المسلمون بعد وفاة رسولهم ﷺ، ولا زلنا نكتوي بآثارها إلى اليوم، افترق المسلمون إثرها إلى حزبين متناحرين، والحدث معلوم وليس هذا مقام بسطه؛ لكن نلخص أهم الأحداث الناتجة عن ذلك والتي أثَّرت في التفسير تأثيرًا واضحًا فيما يلي:

أ ـ انتقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه من المدينة إلى الكوفة، وانتقال ابن عمه حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما معه، وتوليه البصرة له، وما نتج عن ذلك من نشر علمهما ـ لا سيما التفسير ـ في تلك البلاد، وظهور تلاميذ علي بن أبي طالب هناك، خصوصًا أن عليًّا رضي الله عنه كانت له مجالس علمية، وكان يحثهم على سؤاله عن القرآن والأحكام ويقول: «سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله، فواللهِ ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل، أم في جبل»[١]، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

ب ـ باستشهاد علي رضي الله عنه عام ٤٠هـ ومن بعده تنازل ابنه الحسن عن الخلافة لمعاوية، واجتماع المسلمين عليه نجد أن ابن عباس رضي الله عنهما اعتزل الفتنة وما ترتب عليها، ورحل إلى الحجاز واستقر بها متفرغًا لنشر العلم، والتصدي لتفسير القرآن بقية عمره، فلزمه طلابه وعكفوا على دروسه، وهو في المقابل اعتنى بتأهليهم للفتوى، وأشرف على تصديهم للتفسير، حتى نبغوا ونقلوا علمه، فكان أكثر الصحابة رواية في التفسير، واجتهدوا وفق ما رباهم عليه، فكانوا أعلم السلف بالتفسير كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وكان منهم أكثر التابعين تفسيرًا للقرآن، كما تقدم.

ت ـ كان للأحداث المتعاقبة المترتبة على تولى يزيد بن معاوية الخلافة أثر كبير في التفسير، ابتداء باستشهاد الحسين رضي الله عنه، ويوم الحرة، ثم وفاة يزيد وتصدع الدولة الأموية في فرعها السفياني، ثم قيام الفرع المرواني على يد عبد الملك بن مروان، الذي أطلق يد قواده في سفك الدماء وقتل العلماء لأجل تثبيت دعائم دولته، يظهر ذلك جليًّا في أعمال أميره على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي، الذي قتل ابن الزبير رضي الله عنهما بمكة، وآذى ابن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وقتل عددًا من مفسري التابعين وكبارهم، خصوصًا بعد وقعة دير الجماجم في فتنة ابن الأشعث، حيث تتبع

---

(١) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/٣٣٨.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص٦١.

من شارك فيها من القراء والعلماء، كأبي الجوزاء (ت:٨٣هـ)، وعبد الله بن شداد بن الهاد (ت:٨٣هـ)، وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى (ت:٨٣هـ)، وختم حياته بقتل سعيد بن جبير (ت:٩٥هـ).

٤ ـ ظهور المبتدعة والفرق الضالة:

وهو أثر من آثار فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، أفردناه لعظم شأنه وامتداد سيئ آثاره إلى يومنا هذا، حيث أدى إلى افتراق الأمة إلى حزبين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وعلى إثره بدأ التفرق والتشرذم بظهور الخوارج والشيعة، وسرعان ما تبعتهما الفرق الأخرى، وأدى ذلك إلى ظواهر عديدة أثَّرت في تاريخ التفسير، من ذلك:

أ ـ ظهور الانحراف في التفسير:

حين خرجت الخوارج أول الفرق الضالة عام ٣٧هـ، ظهر عن طريقهم أول انحراف في تفسير القرآن مبني على الجهل والتعصب والهوى، حيث أُتوا من جهلهم بالقرآن، وكفَّروا عليًّا والصحابة، «واعتلُّوا بقول الله عز وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، قالوا: فأمر الله عز وجل وحكم بقتال أهل البغي، وترك عليٌّ قتالهم لمَّا حكم، وكان تاركًا لحكم الله سبحانه، مستوجبًا للكفر، لقول الله عز وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾»[1]، فأرسل إليهم عليٌّ رضي الله عنه حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فناظرهم، وأوضح لهم انحرافهم في فهم القرآن حتى عاد أكثرهم.

ثم بعد استشهاد علي رضي الله عنه برزت الشيعة وغلَوا في عليٍّ وأبنائه، خصوصًا بعد استشهاد الحسين، وانشقوا عن جماعة المسلمين وصارت لهم الآراء والمعتقدات الخاصة، وحرفوا القرآن وفسّروه بأهوائهم ليوافق ضلالاتهم، ومن هنا كثر كذبهم على عَلِيٍّ وأئمتهم، واختلطت كثير من المرويات عن عليٍّ وأهل بيته بكذبهم وأباطيلهم.

بل ربما كانوا أسبق بالانحراف في التفسير من غيرهم، فهذا عبد الله بن سبأ ـ رأس السبئية من فرقهم وموقد الفتنة ـ يتنقل بين البلدان ليبث الضلالات ويشعل

---

(١) مقالات الإسلاميين ص٤٥٢.

الفتن ويؤلب الناس على عثمان ﷺ، مبتدئًا ذلك من خلال تحريف معاني القرآن مع نشر ذلك بين الطغام فيقول: «لعجبٌ ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [القصص: ٥٨] فمحمد أحق بالرجوع من عيسى»، حتى قبلوا ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة، ثم ادعى أن عليًا كان وصيًا وأن عثمان أخذها بغير حق، حتى جمع الغوغاء إلى المدينة فقتلوا عثمان ﷺ[١].

وهكذا تتابعت حلقات المبتدعة، فظهرت القدرية في أواخر عهد الصحابة، وبعدهم المرجئة، والمعتزلة، والجهمية، كل حزب بما لديهم فرحون، يدعون إلى بدعتهم، ويتخذون من التأويل الباطل للنصوص سلاحًا يخدم أغراضهم الفاسدة ويؤيد باطلهم، وأصبح ذلك المنهج مطيَّة لكل من يريد الخروج على عقيدة الأمة وشريعتها، وازدادت بذلك التفاسير المبتدعة والتأويلات الباطلة لكتاب الله ﷻ.

ب ـ مواجهة التأويلات المنحرفة للقرآن:

نهض السلف لمواجهة هذا الخطر الداهم، ونشطوا في كشف حقيقته للناس بوسائل عديدة، من أهمها:

١ ـ هجر المنتمين إلى تلك البدع والتحذير منهم:

فقد كان السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم أشداء في النكير على أهل البدع ـ كما سيأتي من أمثلة توضح ذلك ـ، خصوصًا من عاش منهم في العراق منشأ تلك البدع، وهذا واضح جلي من موقف الشعبي من الشيعة، وإبراهيم النخعي من المرجئة، وابن سيرين من القدرية.

بل نسب إلى تلك الفرق المبتدعة مفسرون لهم باع في التفسير، ووقف منهم أهل العلم موقفًا شديدًا، مما أدى إلى قلة الرواية عنهم وعدم اعتداد الكثير بتفسيرهم، يظهر ذلك جليًّا في محمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ)، ومقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)، وربما كان لما اتهم به عكرمة مولى ابن عباس من انتحال رأي الخوارج دور في قلة آثاره في التفسير مقارنة بمجاهد مع اتفاقهما في طول ملازمة ابن عباس والتفرغ للتفسير[٢]، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

---

(١) ينظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري ٤/ ٣٤٠. (٢) ينظر: تفسير التابعين ١/ ١٨٦.

٢ ـ الرد على المبتدعة من كتاب الله وسُنَّة نبيِّه ﷺ:

برز إثر ذلك ظواهر جديدة في التفسير، منها:

ـ تنزيل الآيات القرآنية على الواقع: يظهر ذلك جليًّا في مثل قول سعد بن أبي وقاص في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] قال: «الحَرُورِيَّةُ هم الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه، وكان يسميهم الفاسقين»(١).

ومثله عبد الله بن عباس لما قيل له: قد تُكلِّم في القدر! فقال: «أوَفعلوها؟! والله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨ ـ ٤٩] أولئك شرار هذه الأمة، لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم، إن أريتني واحدًا منهم فقأت عينيه بأصبعي هاتين»(٢).

ونحوه ما ورد عن الحسن البصري في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]، أنَّه قال: «نزلت في الخوارج»(٣). وكذا ما جاء أن قتادة قرأ هذه الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ فقال: «إن لم يكونوا الحَرُورِيَّةَ والسَّبَائِيَّة فلا أدري مَن هم؟!»(٤). وكذلك قول الزهري: «إن الله أنزل على نبيِّه في القدرية: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨]»(٥).

ـ التوسع في تفسير الآيات الواضحات التي كانت لا تفسر لوضوحها، خصوصًا أحكام العقيدة، مثال ذلك ما رواه طاووس قال: كنا جلوسًا عند ابن عباس، وعنده رجل من أهل القدر؛ فقلت: يا أبا عباس. كيف تقول فيمن يقول لا قدر؟ قال: أفي القوم أحد منهم؟ قلت: ولم؟ قال: آخذ برأسه ثم أقرأ عليه آية كيت، وآية كيت،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٢٨)، وابن جرير ١٥/٤٢٥، وابن أبي حاتم ١/٧١ ـ ٧٢. وعلَّقَ ابنُ كثير في تفسيره ١/٣٢٨ على قول سعد ﷺ بقوله: «وهذا الإسناد إن صحَّ عن سعد بن أبي وقاص ﷺ فهو تفسير على المعنى، لا أنَّ الآية أُرِيد منها التنصيص على الخوارج الذين خرجوا على عليّ بالنهروان؛ فإن أولئك لم يكونوا حال نزول الآية، وإنما هم داخلون بوصفهم فيها مع من دخل؛ لأنهم سُمُّوا خوارج لخروجهم عن طاعة الإمام والقيام بشرائع الإسلام».

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم ـ كما في تفسير ابن كثير ٧/٤٨٣ ـ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ٣/٥٩٧ (٩٤٨)، ٤/٧١٢ (١١٦٢)، ٤/٨٢٣ ـ ٨٢٤ (١٣٨٨)، والبيهقي في الكبرى ١٠/ ٣٤٥ (٢٠٨٨٠).

(٣) ذكره يحيى بن سلام ـ كما في تفسير ابن أبي زمنين ١/٢٧٥ ـ.

(٤) أخرجه عبد الرزاق ١/١١٥ ـ ١١٦، وابن جرير ٥/٢٠٧ ـ ٢٠٨ واللفظ له.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم ٣/٨١١.

حتى قرأ آيات من القرآن، حتى تمنيت أن يكون كل من تكلم في القدر شهده، فكان فيما قرأ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤][(١)].

وعن أيوب بن حسان، قال: سأل رجلٌ سفيان بن عُيَيْنَة عن القَدَرِيَّة. فقال: «يا ابن أخي، قالت القدرية ما لم يقل الله ﷻ، ولا الملائكة، ولا النبيون، ولا أهل الجنة، ولا أهل النار، ولا ما قال أخوهم إبليس، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقالت الملائكة: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وقال النبيون: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وقال أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال أهل النار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وقال أخوهم إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]»[(٢)].

ـ التركيز على تفسير آيات الصفات وبيان الحق فيها، إذ كانت من أكثر الآيات التي تعمَّدها تحريف المبطلين، وشابتها شوائب المبتدعة المضلين، وذلك في أواخر عهود السلف، الذين نهضوا إلى بيان الحق فيها، وأن تلك الآيات واضحة المعنى عند الصحابة والتابعين، يثبتون ما فيها على ظاهرها دون تحريف أو تأويل، أو إنكار أو تشبيه، وعدم ورود تفسيرات جزئية لها لا يعني أنهم جهلوا معناها أو فوّضو العلم بمعناها إلى الله تعالى وحده.

ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما روى ابن عيينة أن ربيعة الرأي (ت:١٣٦هـ) سُئل عن قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]. كيف استوى؟ قال: «الاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، ومن الله الرسالةُ، وعلى الرسول البلاغُ، وعلينا التصديقُ»[(٣)]، وبنحوه روي أيضًا عن تلميذه الإمام مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)[(٤)].

هذه أبرز العوامل التاريخية التي أثرت في تفسير السلف، مما أدى إلى توسعه كثيرًا عما كان عليه في العهد النبوي، ومن ثم ظهور الآلاف من مرويات التفسير عن مفسري السلف كما سنرى في هذه الموسوعة.

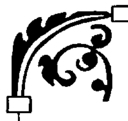
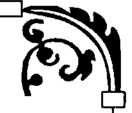
---

(١) الإبانة ٢/ ٩/ ١٦٢ ـ ١٦٣/ ١٦٣٠، والشريعة ١/ ٤١٧/ ٤٩٣، والسُّنَّة لعبد الله بن أحمد ص١٤١.

(٢) أخرجه البيهقي في القضاء والقدر ٣/ ٨٢٤.

(٣) أخرجه اللالكائي ص٦٦٥. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك». مجموع الفتاوى ٥/ ٣٦٥.

(٤) أخرجه اللالكائي (٦٦٤)، والبيهقي (٨٦٦)، وقال ابن حجر: سنده جيد. فتح الباري ١٣/ ٤٠٦، ٤٠٧.

الفصل الثاني

نقل تفسير السلف ومراحل تدوينه

ويتضمن ما يلي:

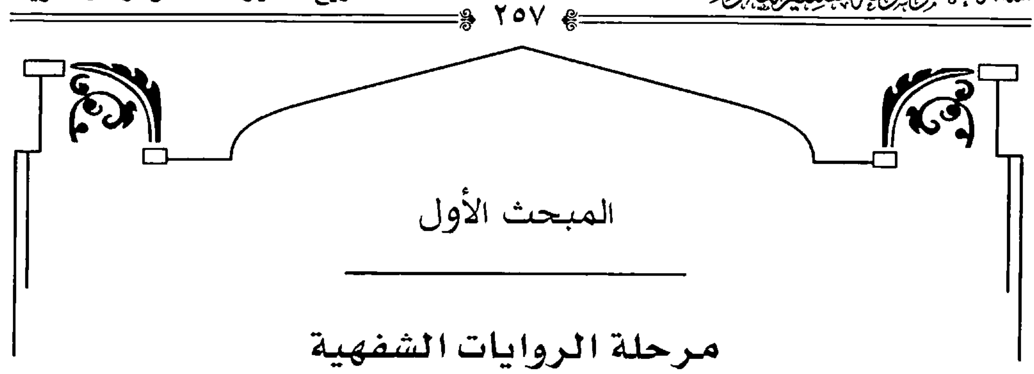
المبحث الأول: مرحلة الروايات الشفهية

المبحث الثاني: مرحلة الكتابة والتدوين




نقل تفسير السلف ومراحل تدوينه

مرَّ تفسير السلف في نقله وتداوله بمرحلتين رئيسيتين كسائر علوم الشريعة، هما مرحلة الروايات الشفهية والحفظ ابتداء، ثم مرحلة الكتابة والتدوين. وسوف نعرض لهاتين المرحلتين بشيء من التفصيل من خلال المبحثين التاليين:



المبحث الأول

مرحلة الروايات الشفهية

كان العرب قبل الإسلام يعتمدون في حفظ أيامهم وأشعارهم على الحفظ وقوة الذاكرة، حتى جاء الإسلام وقد نمت تلك الملكة لديهم وتميزوا بها، فأعملوها في حفظ القرآن والسُّنَّة، ونقل نصوصهما بألفاظهما، أما الكتابة والتدوين فإنها وإن كانت حاضرة عندهم لكنها بصورة محدودة، وقد أفاد النبي ﷺ من وجود بعض الكَتَبَة في كتابة القرآن الكريم وتدوينه، وورد عنه النهي ابتداء عن كتابة ما سوى القرآن الكريم خشية اختلاطه بالقرآن الكريم الذي لم يكن قد جُمع بعد، ثم أذن بكتابتها في آخر حياته ﷺ[1].

واستمر تناقل علوم الشريعة عن طريق الحفظ والمشافهة في عهد الصحابة ومن بعدهم، وكان هو الأساس في التعلم والتعليم، إلا أن الكتابة بدأت مع الأيام تتوسع وتنتشر لتكاثر الدواعي لها، حتى أصبحت الطريق الرئيس في التعلم، وفي ذلك يقول ابن الأثير: «وكان اعتمادهم أولًا على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معوِّلين على ما يُسطِّرونه، محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله ﷻ، فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثُرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم وقلَّ الضبط احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والذكر يُهمل، والقلم يحفظ ولا ينسى»[2].

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن مرحلة الكتابة والتدوين يحسن أن نقف على طرق

---

(١) ينظر ذلك بتوسع في: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ص٧١ - ٩١، بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ص٢٨٧ - ٢٩٢.

(٢) جامع الأصول من أحاديث الرسول ١/ ١٥.

تلقي التفسير عند السلف عبر طريق المشافهة والحفظ، والمنهج التعليمي لديهم في إلقاء دروس التفسير.

۞ طرق تلقي التفسير وأدائه مشافهة عند السلف:

تقدم معنا كيفية تلقى الصحابة التفسير في عهد النبي ﷺ، وأن ذلك إما بأن يبتدئهم بتفسير الآية، أو أن يستشكلوا شيئًا من معاني الآيات فيسألون النبي ﷺ، وعند النظر إلى مرويات التفسير عن الصحابة ربما يتبادر إلى الذهن السؤال عن كيفية تلقي التفسير وإلقائه في عهد الصحابة والتابعين، وفيما يلي إلماحة إلى شيء من ذلك من خلال استقراء بعض مرويات التفسير:

١ ـ مجالس التفسير الخاصة:

كانت لبعض الصحابة مجالس علمية خاصة مع نجباء تلاميذهم، يتدارسون فيها القرآن ومعانيه، يقف فيها المعلم وقفات تربوية مع المتعلمين، فيبين لهم ويطلب آراءهم، ويشحذ أذهانهم بالمسائل العلمية، ويشجعهم وينمي لديهم ملكة التفسير، ويظهر هذا جليًّا من خلال المثال التالي في مجالس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عن ابن زيد قال: «كان عمر بن الخطاب إذا صلى السُّبْحة[1] وفرغ دخل مِرْبدًا[2] له، فأرسل إلى فِتْيانٍ قد قرؤوا القرآن، منهم ابن عباس، وابن أخي عُيَيْنة، قال: فيأتون فيقرؤون القرآن ويتدارسونه، فإذا كانت القائلة انصرف. قال: فمروا بهذه الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، فقال ابن عباس، لبعض من كان إلى جنبه: اقتتل الرجلان. فسمع عمر ما قال، فقال: وأيُّ شيء قلتَ؟ قال: لا شيء يا أمير المؤمنين. قال: ماذا قلت؟ اقتتل الرجلان؟ قال: فلما رأى ذلك ابن عباس، قال: أرى هاهنا مَنْ إذا أُمِر بتقوى الله أخذته العزة بالإثم، وأرى من يَشْري نفسه ابتغاء مرضاة الله؛ يقوم هذا فيأمر هذا بتقوى الله، فإذا لم يقبل وأخذته العزة بالإثم، قال هذا: وأنا أشتري نفسي فقاتله، فاقتتل الرجلان.

---

(١) السُّبْحة: صلاة النافلة، النهاية (سبح).

(٢) المِرْبد: فضاء وراء البيوت يُرتفق به، والمِرْبد أيضا كالحُجرة في الدار، لسان العرب (ربد).

فقال عمر: لله تلادك[١] يا ابن عباس»[٢].

ومشهور ما وقع لابن عباس رضي الله عنهما في مجلس عمر رضي الله عنه مع أشياخ بدر[٣].

ومثله أيضًا لدى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع طلابه، فعن مسروق، قال: «كان عبد الله يقرأ علينا السورة، ثم يحدثنا فيها، ويفسرها عامة النهار»[٤].

وأشهر من عُرف بتلك المجالس ابن عباس رضي الله عنهما، حيث اعتنى بطلابه اعتناءً بالغًا، وتفرغ لهم تفرغًا تامًّا، وميَّزهم بمنهج تعليمي فذ، يبث فيهم روح الثقة، ويشجعهم للتصدي للإفتاء والتفسير، فهذ أبو الجوزاء (ت:٨٤هـ) يقول: «جاورت ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة ما في القرآن آية الا وقد سألته عنها». وقال مجاهد (ت:١٠٢هـ): «عرضت المصحف على ابن عباس، ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفته عند كل آية منه، وأسأله عنها»[٥]، وقال عكرمة (ت:١٠٥هـ): «كان ابن عباس يجعل الكبل في رجلي على تعليم القرآن والفقه»[٦]، وقال عطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ): «ما رأيت مجلسًا قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهًا وأعظم جفنة منه، إن عنده أصحاب القرآن يسألونه، وعنده أصحاب الشعر يسألونه، وعنده أصحاب النحو يسألونه، كلهم يصدر في واد واسع»[٧]، ومن هنا نجد تميز تلاميذه بالتوسع في التفسير رواية ودراية أكثر من غيرهم[٨].

وهكذا الأمر أيضًا لدى التابعين، فلا شك أن تلك الثروة الضخمة من تفسيرهم ـ وهم أكثر طبقات السلف تفسيرًا ـ لم ينقله تلاميذهم إلا عبر تلك المجالس العلمية، خصوصًا المكثرين منهم ممن اختص بتلاميذ يتفرغون لنقل تفسيره كمجاهد وقتادة والسدي.

وكذا كان أتباعهم من بعدهم، وقد تقدم في معالم تفسير التابعين ملامح من تلك المجالس العلمية العامرة.

---

(١) في مطبوعة الشيخ شاكر ٤/ ٢٤٥: لله بلادك. وعقَّب على ذلك بقوله: في المطبوعة: «لله تلادك» بالتاء في أوله، ولا معنى له، والصواب ما أثبت. وفي الدر المنثور: «لله دَرُّك». والعرب تقول: «لله درُّ فلان، ولله بلاده».

(٢) أخرجه ابن جرير ٣/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٣) أخرجه البخاري ٤٢٩٤، وينظر أمثلة أخرى في: تفسير قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(٤) أخرجه ابن جرير ١/ ٨٥.

(٥) أخرجه ابن جرير ١/ ٧٥.

(٦) المعرفة والتاريخ ١/ ٥٢٧.

(٧) المعرفة والتاريخ ١/ ٥٢٠.

(٨) ينظر: تفسير التابعين ١/ ٣٩١.

٢ ـ مجالس التفسير العامة:

يمكن أن يُمثَّل لها بما جاء عن قتادة في قوله: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩] قال: ذُكر لنا أن عبد الله بن مسعود أهديت له سقاية ذهب وفضة، فأمر بأخدود فخُدَّ في الأرض، ثم قذف فيه من جزل حطب، ثم قذف فيه تلك السقاية، حتى إذا أزبدت وانماعت، قال لغلامه: ادع من يحضرنا من أهل الكوفة. فدعا رهطًا، فلما دخلوا عليه قال: أترون هذا؟ قالوا: نعم، قال: «ما رأينا في الدنيا شبيهًا للمهل أدنى من هذا الذهب والفضة حين أزبد وانماع»(١).

وأوضح منه ما ذُكر عن ابن عباس رضي الله عنهما الذي صرف جل همه وغاية وسعه في تفسير كتاب الله للعامة والخاصة مستغلًا المناسبات الجامعة، فعن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: «شهدت ابن عباس وولي الموسم، فقرأ سورة النور على المنبر، وفسرها، لو سمعت الروم لأسلمت»(٢).

وعن الحسن البصري قال: «كان ابن عباس من الإسلام بمنزل، وكان من القرآن بمنزل، وكان يقوم على منبرنا هذا، فيقرأ البقرة وآل عمران، فيفسرهما آية آية»(٣)، وفي رواية: أن الحسن ذكر ابن عباس فقال: «كان أول من عُرف بالبصرة صعد المنبر فقرأ البقرة وآل عمران وفسرهما حرفًا حرفًا. وكان مِثَجًّا يسيل غَرْبًا»(٤).

كذلك كان رضي الله عنه يجلس في فناء الكعبة يستقبل أسئلة الوافدين، ويجيب المتعلمين، ففي أول قصة نافع بن الأزرق المشهورة أنه قدم مكة، فإذا هو بعبد الله بن عباس قاعدًا قريبًا من زمزم، وعليه رداء أحمر وقميص، وإذا ناس قيام يسألونه عن التفسير يقولون: «يا ابن عباس، ما تقول في كذا وكذا؟ فيقول: هو كذا أو كذا، . . .»(٥).

٣ ـ تصدي السلف للناس وطلب السؤال منهم:

حرص بعض السلف على إبلاغ الناس ما حوت صدورهم من علم؛ خشية الوقوع في إثم كتمانه، وموتهم قبل إبلاغه، من هنا كانوا يتصدون للناس ويطلبون منهم أن

---

(١) أخرجه ابن جرير ١٥/ ٢٤٨.

(٢) أخرجه ابن جرير ١/ ٧٥. والحاكم ٣/ ٥٣٧، وأبو نعيم في الحلية ١/ ٣٢٤، وعنده أنه قرأ سورة البقرة.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٤٤.

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٣٥٤.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/ ٢٤٨.

يسألوهم، فعن أبي الطفيل، قال: قال علي: «سلوني عن كتاب الله؛ فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار، في سهل أم في جبل»[١].

وعن ابن أبي حسين قال: قام علي بن أبي طالب ﷺ فقال: «ألا أحد يسألني عن القرآن فو الله لو أعلم اليوم أحدًا أعلم مني به، وإن كان من وراء البحار، لأتيته». فقام عبد الله بن الكواء فقال: من الذين بدلوا نعمت الله كفرًا وأحلوا قومهم دار البوار؟ فقال: «مشركو قريش»[٢].

وعن ابن أبي مليكة قال: دخلت على ابن عباس فقال: «إني أصبحت طيب النفس فسلوني عن أشياء من سورة البقرة وسورة يوسف». يخصهما من بين السور[٣].

وهكذا الحال أيضًا مع التابعين رحمهم الله، فعن سعيد بن جبير أنه كان يقول: «سلوني يا معشر الشباب فإني قد أوشكت أن أذهب من بين أظهركم»[٤].

وعن سعيد بن يزيد، قال: كنا عند عكرمة فقال: «ما لكم أفلستم؟ يعني: لا أراكم تسألوني»[٥].

وكذا أيضًا روي عن بعض أتباع التابعين خصوصًا مقاتل بن سليمان[٦].

٤ ـ تصدي الطلاب لسؤال شيوخ العلم واستخراج علمهم من ذلك الطريق:

رأينا في الطريق السابق كيف تصدى بعض السلف للتفسير من خلال التعرض لسؤال التلاميذ وطلب ذلك منهم، لكن في المقابل وُجد من المفسرين من تحرج من القول في التفسير وآثر عدم الخوض فيه، فكان لا يبتدئ التفسير حتى يُسأل، فقيَّض الله من التلاميذ النجباء من يجلس إليه ويسأله ويستخرج تفسيره، فمن هؤلاء سعيد بن المسيب الذي عرف عنه التهيب من التفسير، حتى أنه كان يُسأل عن الآية من القرآن فيقول: «لا أقول في القرآن شيئًا»[٧]، كما أنه كان رجلًا شديدًا مهابًا[٨]، وقد رحل إليه قتادة فعكف عليه بضعة أيام يسأله، فاستخرج كثيرًا من علمه ومن ذلك

---

(١) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/٣٣٨. (٢) أخرجه ابن أبي حاتم ٧/٢٢٤٧.
(٣) المعرفة والتاريخ ١/٤٩٤.
(٤) المعرفة والتاريخ ١/٧١٣. وينظر أيضًا: ابن جرير ١٣/٦٩٤.
(٥) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/٣٨٦. (٦) ينظر: تهذيب الكمال ٢٨/٤٤٦.
(٧) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢/٣٨١، وابن جرير في تفسيره ١/٧٩.
(٨) المعرفة والتاريخ ٤/٥٤٩.

التفسير[١]، فعن معمر، عن قتادة: أنه أقام عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثامن: «ارتحل يا أعمى، فقد نزفتني»[٢].

وكذلك عطاء بن أبي رباح الذي كان لا يتكلم حتى يُسأل[٣]، لكن لازمه تلميذه ابن جريج فكان يسأله حتى استخرج أغلب تفسيره المروي عنه[٤].

❊ ❊ ❊

(١) لذا كان قتادة من أكثر من روى تفسير سعيد بن المسيب. ينظر: تفسير التابعين ١/ ٣٥٢.

(٢) أخرجه ابن سعد في طبقاته ٧/ ٢٣٠.

(٣) ذكر ذلك عنه أبو بكر بن عياش، ينظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٢٧٥.

(٤) لذا نجد أغلب مرويات ابن جريج عن عطاء مُصدَّرة بقوله: سألت عطاء عن كذا، ونحو ذلك، أما ما كان عن غير عطاء فيصدُّرها بلفظ سمعت فلانًا، وقال فلان، ينظر: تفسير التابعين ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، ١٩٤.

المبحث الثاني

مرحلة الكتابة والتدوين

هذا الموضوع متشعب الأطراف؛ ومختلف الجوانب؛ لذا يصعب الخوض فيه، نظرًا لتناوله مرحلة زمنية معتمة من حيث الرصد والتتبع التاريخي، وطويلة ـ نسبيًّا ـ ذات مراحل مختلفة ومتباينة، إضافة إلى كونها متداخلة إن أردت تحديدها بدقة، وقد اشتهر لدى المعاصرين ما كتبه د. محمد حسين الذهبي (ت:١٣٩٧هـ) رحمه الله، بأن التفسير المأثور مر بأربع خطوات، حاصلها فيما يلي[١]:

الأولى: الرواية بالمشافهة، وذلك في عصر الصحابة والتابعين.

الثانية: تدوين الحديث النبوي، حيث كان التفسير بابًا من أبوابه، ثم أورد عددًا من المحدثين ـ وكلهم من أتباع التابعين ـ الذين صنفوا كتبًا في الحديث، وذكر أن «جمعهم للتفسير جمعًا لباب من أبواب الحديث، ولم يكن جمعًا للتفسير على استقلال وانفراد»[٢].

الثالثة: انفصال علم التفسير عن علم الحديث، حتى أصبح علمًا قائمًا بنفسه، وذكر أن ذلك تم على أيدى طائفة من العلماء أورد بعضًا منهم، وكلهم ممن جاء بعد أتباع التابعين.

الرابعة: مرحلة اختصار الأسانيد.

وتبعه على ذلك كثير ممن ألَّف في تاريخ التفسير ومناهج المفسرين دون تمحيص وتحرير للمسألة، وهو تقرير غير دقيق، ومجرد فرضيات ينقضها الواقع التاريخي للتفسير، حيث رويت آثار عديدة تدل على استقلال علم التفسير والتدوين فيه مبكرًا منذ عهد الصحابة كما سيأتي بيانه[٣]، بل إن قوله تناقض عندما استطرد وذكر شيئًا

---

(١) ينظر: التفسير والمفسرون ١/ ١٠٤ ـ ١٠٧. (٢) التفسير والمفسرون ١/ ١٠٤.

(٣) ينظر في مناقشة ذلك: مقال «التنكيت على مراحل التفسير عند الذهبي في التفسير والمفسرون»، للدكتور =

من تلك الروايات الدالة على قِدم علم التفسير وتقدم التدوين فيه[1].

ولعلنا نحاول تحرير المسألة وطرحها بصورة أخرى أحسب أنها أدق مما تقدم، مع التركيز والاختصار قدر المستطاع، فنقول بأن التفسير مر بمرحلتين أساسيتين:

الأولى: مرحلة الروايات الشفهية: وتقدم الحديث عنها في المبحث السابق.

الثانية: مرحلة الكتابة والتدوين: وهذه المرحلة مرت بأربعة مراحل متداخلة في كثير منها، بحيث يصعب تحديد كل منها زمنيًّا، خصوصًا الثلاثة الأخيرة منها، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة المبدئية للتفسير.

المرحلة الثانية: مرحلة النسخ التفسيرية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التدوين الشامل للتفسير.

المرحلة الرابعة: مرحلة حذف الأسانيد.

وإليك تفصيل تلك المراحل، وبالله التوفيق.

❁ المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة المبدئية للتفسير:

بدأت هذه المرحلة في عصر الصحابة الممتد إلى عام ٧٣هـ كما تقدم، حيث وردت روايات تؤكد أن كتابة التفسير بدأت في ذلك العهد، فعن ابن أبي مليكة، قال: «رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير، كله»[2]، وهذا الأثر يدل على فوائد عديدة[3] من أهمها:

١ ـ أن علم التفسير كان علمًا قائمًا بذاته في عهد الصحابة؛ لأن مجاهدًا ذهب إلى ابن عباس ليسأله عن التفسير خاصة، فدل على أنه علم قائم بذاته.

٢ ـ أن تدوين التفسير كان في عصر صغار الصحابة ﷺ، وهذه النسخة التي كان يكتبها مجاهد من أكبر الأدلة على أن بدايات علم التفسير وتدوينه كانت متقدمة

= مساعد الطيار في كتاب مقالات في أصول التفسير وعلوم القرآن ٢/ ١٣٠.

(١) ينظر: التفسير اللغوي ص١٤٧، حاشية ٤.

(٢) تفسير ابن جرير ١/ ٨٥.

(٣) ينظر: التعليق على تفسير ابن جرير الطبري، المجلس الرابع للدكتور مساعد الطيار، على موقعه: www.attyyar.net/container.php?fun=artview&id=474

جدًّا، وأرى أن ذلك تدوين فردي خاص، بمعنى أن كتابته لأجل الحفظ والمراجعة والاستذكار، كما كانت حال المحدثين يومئذ، ولم يكتبه لغيره كمصنف يؤثر عنه، لذا فإن هذه المرحلة من التدوين تختلف عن المرحلة التالية من هذه الحيثية، والله أعلم.

٣ ـ قوله: «حتى سأله عن التفسير كله»، يدل ظاهره على عدم توقف ابن عباس رضي الله عنهما عن التفسير، ويؤكد هذه المعلومة مجاهد في قوله: «عرضت المصحف على ابن عباس، ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفته عند كل آية منه، وأسأله عنها».

لكن هل يدل ذلك على أن ابن عباس فسر القرآن كاملًا آية آية؟ هذا ما يظهر من عموم اللفظ، وعليه فإنه ينقض ما اشتهر من أن التفسير لم يكن متوسعًا في عهد الصحابة، وأنهم لم يفسروا جميع آيات القرآن.

ويحتمل أن المراد بقوله: «سأله عن التفسير كله»؛ أي: المشكل منه وما يحتاج إلى إيضاح، إذ الواضح لا يحتاج إلى أن يُسأل عنه، خصوصًا في ذلك الوقت المتقدم الذي لم تضعف فيه اللغة، ويفشو اللحن بصورة كبيرة، ويؤيد هذا الاحتمال أن ما نُقل من مرويات تفسير ابن عباس التي بين أيدينا لم تصل إلى ذلك الحد، والله أعلم.

ومن الآثار التي تعضد هذا الأثر في كون كتابة التفسير بدأت مبكرًا:

ـ ما رواه سعيد بن جبير حيث قال: «كنت أكتب عند ابن عباس في ألواحي حتى أملأها ثم أكتب في نعلي»[1].

ـ ما جاء عن موسى بن عقبة قال: وضع عندنا كريب حمل بعير أو عدل بعير من كتب ابن عباس. قال: فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه: ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا. قال: فينسخها، فيبعث إليه بإحداهما[2].

حيث دل هذان الأثران أن تلاميذ ابن عباس كانوا يكتبون ما يلقيه إليهم من العلم كثيرًا، والظاهر أن من ذلك علم التفسير، إذ هو أكثر علم استغرق جهد ابن عباس رضي الله عنهما كما هو معلوم.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ١/ ٢٣١.

(٢) الطبقات الكبرى ٥/ ٢٩٣.

والخلاصة: أن بداية تدوين التفسير كفَنٍّ مستقلٍّ عن الحديث ظهر في عهد الصحابة، لكن كان للحفظ والاستذكار والمراجعة والتحديث منها، ولم يكن بالتدوين المنظم، والتأليف المرتب المراد به التصنيف للآخرين، وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب: «والذي كان يُكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا مرتبًا مُبوَّبًا، وإنما كان يُكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صُنِّفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ﷺ، وبعضهم جمع كلام الصحابة»[١].

❁ المرحلة الثانية: مرحلة النسخ التفسيرية:

النسخة والصحيفة مصطلحان مترادفان، والمقصود بهما عند المحدثين «ما اشتمل على حديث فأكثر ينتظمها إسناد واحد»[٢]، وهذا المعنى ينطبق على النسخ التفسيرية[٣]، وعليه فالنسخة التفسيرية: هي ما اشتملت على آثار في تفسير القرآن ينتظمها إسناد واحد.

وتدوين النسخ التفسيرية مرحلة تلت مرحلة مجرد الكتابة، وذلك في عصر التابعين (٧٣ ـ ١٣٢هـ) حيث اعتنى التابعون بإملاء التفسير على طلابهم من أتباع التابعين الذين جمعوا تلك النسخ ورووها، وقد تنسب إليهم أو إلى مشايخهم، من ذلك:

١ ـ تفسير مجاهد (ت:١٠٢هـ): فقد روي أن مجاهدًا أملى التفسير على القاسم بن أبي بزة (ت:١١٥هـ)، وأخذ كتابه الحكم وليث وابن أبي نجيح. قال سفيان بن عيينة: «لم يسمعه أحد من مجاهد إلا القاسم بن أبي بزة أملاه عليه»[٤]. ثم أخذ ورقاء اليشكري (ت:١٦٠هـ ونيف) هذا التفسير حيث قال: كتاب «التفسير» قرأت نصفه عَلَى ابن أَبي نجيح، وقرأ عَلَيَّ نصفه. وقال ابن أبي نجيح: هذا «تفسير» مجاهد[٥].

---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٣٧.

(٢) ينظر: معرفة النسخ والصحف الحديثية، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية، ط. ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢١ ـ ٢٣.

(٣) أسانيد نسخ التفسير ص٥٩.

(٤) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٥٤.

(٥) تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٣٥، ثم رواه عن ورقاء آدم بن أبي إياس (ت:٢٢٠هـ)، وهو التفسير الموجود بين أيدينا باسم تفسير مجاهد، ورجح بعض المعاصرين أنه تفسير آدم بن أبي إياس المشهور.

٢ ـ تفسير السدي (ت:١٢٧هـ): وهي النسخة التي جمعها السدي من تفسير ابن مسعود وناس من الصحابة من طريق مرة الهمداني، وتفسير ابن عباس من طريق أبي صالح وأبي مالك[١]، واستقصاء هذا الباب واسع[٢].

وفي عهد التابعين صدر أمر التدوين المنظم للسُّنَّة من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت:١٠١هـ) وتقرر بصورة رسمية، فاستجاب لذلك عدد من التابعين على رأسهم محمد بن شهاب الزهري (ت:١٢٤هـ) فجمع حديث أهل المدينة[٣]، ويظهر أن هذه الكتابة الرسمية لم تكن الأولى، فقد سبق عمر بن عبد العزيز أبوه عبد العزيز بن مروان (ت:٨٥هـ) حين أمر كثير بن مرة الحضرمي (ت:٨٠هـ) بكتابة ما سمعه من حديث الرسول ﷺ[٤]، لكن الكتابة التي كانت بأمر عمر بن عبد العزيز أشمل وأشهر، وقد تبين من خلال بعض الروايات أن تلك النسخ المجموعة أُودعت في ديوان الخلفاء بدمشق[٥]، والذي يهمنا أن هذا الأمر لم يكن حكرًا على تدوين أحاديث السُّنَّة فحسب؛ بل يمكننا القول: إن للتفسير نصيبًا من التدوين الرسمي، فقد روى ابن أبي حاتم أن أباه سُئل عن عطاء بن دينار، فقال: «هو صالح الحديث، إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في

---

(١) ورجح الشيخ أحمد شاكر في تحقيق تفسير ابن جرير ١/١٥٦ أنه كتاب تفسير أَلَّفه السُّدي وليس مَنْ دونه، جمع التفسير من هذه الطرق الثلاث، واستدل بقول الإمام أحمد بن حنبل عن السُّدي: «إنه ليحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به، قد جعل له إسنادًا، واستكلفه». وقول الحافظ في التهذيب: «قد أخرج الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما، في تفاسيرهم، تفسير السُّدي، مفرقًا في السور، من طريق أسباط بن نصر عنه». وله تحرير مطول نفيس في ذلك، وقد ذكر ابن النديم هذا التفسير في الفهرست ١/٨٨.

(٢) من ذلك أيضًا ما رواه وقاء بن إياس، قال: «رأيت عزرة يختلف إلى سعيد بن جبير معه التفسير في كتاب ومعه الدواة يغير». الطبقات الكبرى ٦/٢٦٦، المعرفة والتاريخ ٣/٢١٣، وما جاء أن الحسن البصري أملى التفسير على تلاميذه. جامع بيان العلم وفضله ٢/٣٢٣. وكذلك صحيفة علي بن طلحة المشهورة التي كتب فيها تفسير ابن عباس من طريق مجاهد أو سعيد بن جبير فيما ذُكر. الإتقان ٤/٢٣٧.

(٣) ينظر: فتح الباري ١/٢٠٤، بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ص٢٩٩.

(٤) ينظر ذلك مفصلًا في: تاريخ تدوين السُّنَّة ص٥٢ ـ ٥٤.

(٥) من ذلك ما ورد عن معمر أنه قال: «كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد بن يزيد، فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزانته؛ يعني: من علم الزهري». الطبقات الكبرى ٢/٣٨٩، المعرفة والتاريخ ١/٦٣٨، قال الذهبي معقبًا عليه: «يعني: الكتب التي كتبت عنه لآل مروان» تاريخ الإسلام ٥/١٤١. وينظر: بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ص٢٩٨، تاريخ تدوين السُّنَّة ص٥٤ ـ ٥٨.

الديوان فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير»[١].

في هذه الرواية العزيزة فوائد نفيسة متعلقة بتاريخ تدوين التفسير، منها:

١ ـ أن التدوين الرسمي المنظم للتفسير بدأ مبكرًا جدًّا مع تدوين الحديث وربما قبله، وذلك في عهد عبد الملك بن مروان (ت:٨٦هـ)، ولا بد أنه قبل عام ٨١هـ، الذين بدأت فيه فتنة خروج ابن الأشعث على الحجاج والي العراق لعبد الملك، والتي خرج معه فيها سعيد بن جبير، ويبعد أن يكاتبه عبد الملك بن مروان بذلك بعد خروجه عليه.

٢ ـ أن تدوين التفسير المرتب المقصود به التصنيف للآخرين بدأ مبكرًا جدًّا، تدل عليه هذه القصة، حيث طلب الخليفة من سعيد كتابة التفسير فكتبه بيده كما يظهر، ولأنها كانت بطلب رسمي فلا بد أنها أكثر ترتيبًا وتنظيمًا، حتى أنها أودعت خزانة الدولة، وهذا خلاف ما هو معهود في كتابة التفسير آنذاك بالكتابة للفائدة الشخصية الخاصة، أو بإملاء الشيخ على تلاميذه.

٣ ـ أن سعيد بن جبير كتب نسخة من تفسير القرآن، ولم تبين الرواية مقدار ما كتب، لكن يظهر من لفظ الرواية أنها نسخة كبيرة.

٤ ـ أن التفسير علم مستقل قائم بذاته منذ ذلك العهد وقبله، وهذا ينقض ما قيل من أن التفسير لم يكن في هذه المرحلة إلا جزءًا من الحديث.

٥ ـ أن تلك النسخة ظلت محفوظة في ديوان الخلافة بدمشق حتى اطلع عليها عطاء بن دينار (ت:١٢٦هـ)، فأخذ نسخة منها ورواها عن سعيد مرسلة، وعطاء لم يلق سعيدًا كما ذكر أبو حاتم الرازي.

٦ ـ أن هذه النسخة ربما تكون من أقدم نسخ التفسير التي وصلتنا! وذلك أن ابن أبي حاتم يروي في تفسيره نسخة تفسيرية كبيرة عن سعيد بن جبير (ت:٩٥هـ) من طريق ابن لهيعة عن عطاء بن دينار (ت:١٢٦هـ)، وهي مبثوثة في هذه الموسوعة نقلًا عما وُجد من تفسير ابن أبي حاتم.

والناظر في مرويات تلك النسخة يجد أنها ذات تفسير تحليلي لألفاظ القرآن تتميز بالتوسع والتفصيل حتى يفسر الواضح من الألفاظ، مما يدل أنها أُلفت للغير، وهذا يشير إلى أن ذلك المنهج قديم، وليس كما ذُكر من أن الصحابة والتابعين كانوا لا

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٣٣٢.

يفسرون إلا ما يشكل، نعم قد يكون هذا هو المنهج الأغلب، لكن التفسير التحليلي كان له حضور متقدم، وليس من بدع المتأخرين، وحسبك بهذه الفائدة العزيزة في تاريخ التفسير[١].

علوم القرآن:

لم تكن نسخ التفسير مقتصرة على التفسير فحسب؛ بل ظهرت نسخ في بعض علوم القرآن المتعلقة بالتفسير وبغيره فكانت من أوائل ما دُوِّن من تلك العلوم، ومن أشهر تلك النسخ المدونة:

في الناسخ والمنسوخ: «الناسخ والمنسوخ» لقتادة (ت:١١٧هـ)، ومثله للزهري (ت:١٢٤هـ)، وهما مطبوعان[٢]، وكذلك لزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ)[٣].

في المكي والمدني: «نزول القرآن» للضحاك بن مزاحم (ت:١٠٤هـ)، ومثله لعكرمة (ت:١٠٥هـ)، وكذلك للحسن البصري (ت:١١٠هـ)[٤]، وكتاب «تنزيل القرآن بمكة والمدينة للزهري» (ت:١٢٤هـ)، وهو مطبوع[٥].

والخلاصة: أنه ظهرت في عصر التابعين نسخ التفسير المضمومة في كتب مستقلة، مروية بإسناد واحد عن أحد مفسري الصحابة أو التابعين، ثم جاء نقلة التفسير من أتباع التابعين ومن بعدهم فرووا تلك النسخ وجمعوها، ثم جزؤها ورتبوها على ترتيب سور القرآن وآياته في مصنفات شاملة[٦]، فكانت اللبنة

---

(١) للتوسع ينظر: تفسير أتباع التابعين: ص٣١٩ ـ ٣١٢.

(٢) حققهما: د. حاتم الضامن في جزء لطيف مع كتابين آخرين في النسخ. وآثارهما مبثوثة في هذه الموسوعة.

(٣) وهي نسخة نفيسة أوردها ابن وهب في جامعه، وتقدم الحديث عنها في مصادر الموسوعة. وآثارها مبثوثة في هذه الموسوعة.

(٤) حققه: د. حاتم الضامن في جزء لطيف.

(٥) ذكر هذه الكتب الثلاثة ابن النديم في الفهرست ص٤٠.

(٦) وهذا مثل صنيع المحدثين في نسخ الحديث وصحائفه المتقدمة، ونذكر مثالًا لذلك: الصحيفة الصحيحة التي كتبها همام بن منبه عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ، تشتمل على نحو من مائة وأربعين حديثًا، تروى بإسناد واحد، أودعت كاملة في مسند أحمد، وقطعت وفق الأبواب الفقهية في الصحيحين وغيرهما، ينظر: تاريخ تدوين السُّنَّة ص٧٩، ٨٠. وهكذا نسخ التفسير المروية عن التابعين كسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة والسُّدي قطعت مرتبة حسب الآيات، وأودعت في دواوين كتب التفسير المسندة كتفسير ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، لذا ترى أسانيدها المتكررة في ثنايا التفسير لا تكاد تغيب.

الأولى والمصادر الرئيسة لكتب التفسير المأثور الشاملة، كما سنرى في المرحلة التالية.

❁ المرحلة الثالثة: مرحلة التدوين الشامل للتفسير:

وذلك في عصر أتباع التابعين (١٣٢ ـ ٢٠٠هـ) وما بعده من القرن الثالث الهجري، حيث تطور تدوين العلوم، من مجرد الجمع والتدوين إلى مرحلة التصنيف والترتيب والجمع والتبويب، قال الذهبي: «في سنة ثلاث وأربعين [أي: ومائة] شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنَّف ابن جريج بمكة، ومالك الموطأ بالمدينة، والأوزاعي بالشام، وابن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، ومعمر باليمن، وسفيان الثوري بالكوفة، وصنَّف ابن إسحاق المغازي، وصنَّف أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ الفقه والرأي، ثم بعد يسير صنَّف هشيم والليث وابن لهيعة، ثم ابن المبارك وأبو يوسف وابن وهب، وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودُوِّنت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة»[١].

ومن هذه العلوم التي تطور فيها التدوين علمُ التفسير، حيث وجدنا أن تدوين التفسير المأثور في هذه المرحلة خطا خطوة واسعة من خلال التدوين الشامل للتفسير، وذلك بظهور كتب تفسير مسندة، ضمت في ثناياها آثارًا تفسيرية عن عدد من مفسري السلف، وليست مختصة بمفسر واحد كما في المرحلة السابقة حيث النسخ التفسيرية، كما تميزت الكتب بطابع خاص من الترتيب والتصنيف، إذ جمعت تحت كل آية آثار من فسرها من السلف، وذلك بقدر ما يرويه صاحب الكتاب كثرة وقلة، ولا شك أنه كلما تأخر الزمن كان الكتاب أدق تصنيفًا وأكثر رواية بإدخال مصادر جديد لم تكن لدى السابقين، لذا يمكننا أن نجعل هذه المرحلة على قسمين:

أ ـ التدوين الجزئي (في عصر أتباع التابعين: ١٣٢ ـ ٢٠٠هـ):

لا شك أن بداية أي عمل يكتنفه شيء من النقص والقصور ثم يتكامل تدريجيًّا، من هنا نجد أن بداية هذه المرحلة في عصر أتباع التابعين (١٣٢ ـ ٢٠٠هـ) كان فيها شيء من ذلك، حيث جُمعت عدد من نسخ التفسير في كتاب تفسير واحد، ولكن بصورة جزئية، ومن ملامح تلك الصورة:

---

(١) تاريخ الخلفاء ص١٩٤.

١ ـ اقتصار تلك المدونات على تفسير آيات معدودة في السورة الواحدة، وعدم استيعاب معظمها.

٢ ـ ربما اختل ترتيب الآيات فيها أحيانًا، وكلا الأمرين واضح في تفسير الثوري (ت:١٦١هـ).

٣ ـ يدور أغلبها حول نسخة تفسيرية واحدة، ومفسر واحد، يظهر ذلك جليًّا في تفسير عبد الرزاق (ت:٢١١هـ) الذي كان أغلبه في تفسير قتادة من طريق معمر، ومثله تفسير الفريابي (ت:٢١٢هـ) الذي أغلبه في تفسير مجاهد من طريق ابن أبي نجيح[١]، وكذا تفسير آدم بن أبي إياس (ت:٢٢٠هـ) الذي أغلبه في تفسير مجاهد من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح.

أضف إلى ذلك أن مصادرهم كانت أقل ممن بعدهم، فمن ألَّف في ذلك من كبار أتباع التابعين اقتصر على مصادر السُّنَّة والصحابة والتابعين، كما هو الحال في تفسير مقاتل بن سليمان وسفيان الثوري ممن وقفنا على تفسيره، ولا شك أنه كذلك عند من لم نقف على تفسيره كالكلبي وابن جريج ومقاتل بن حيان، بينما نجد أن من جاء بعدهم من نقلة التفسير أضاف مصدرًا آخر وهو تفسير كبار التابعين وأواسطهم، كما هو الحال في تفسير يحيى بن سلام (ت:٢٠٠هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١هـ). لذا زاد حجم تفسيرهم على الطبقة التي قبلهم.

ونختم بأن ما سبق من أمثلة لتفسير ذلك العهد هو مما طبع حتى الآن، وهناك الكثير مما هو في حكم المفقود، ومن ذلك[٢]:

١ ـ تفسير زائدة بن قدامة (ت:١٦١هـ)[٣].

٢ ـ تفسير مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)[٤].

---

(١) ينظر: الإتقان ٦/ ٢٣٤٠.

(٢) ينظر: تفسير أتباع التابعين، ص٢٦٨.

(٣) أبو الصلت الكوفي ثقة ثبت، روى له الجماعة، قال الذهبي: «وقد كان صنف حديثه، وألف في القراءات، وفي التفسير والزهد». ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٥. وتفسيره مبثوث في تفسير ابن جرير الطبري.

(٤) أبو عبد الله الأصْبحي، المدني، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، وأما تفسيره فهو تفسير مسند، قال الداودي: «وهو أول من صنَّف «تفسير القرآن» بالإسناد على طريقة «الموطأ»، تبعه الأئمة، فقلَّ حافظ إلا وله تفسير مسند» .طبقات المفسرين ٢/ ٢٩٩. وهو أحد موارد السيوطي في الدر المنثور، ينظر: مقدمة تفسير الدر المنثور، للسيوطي بين المخطوط والمطبوع، للدكتور حازم سعيد حيدر ص٢٥٢، ففيه معلومات نفيسة عن هذا التفسير.

٣ ـ تفسير وكيع بن الجراح (ت:١٩٧هـ)[١].

٤ ـ تفسير سفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ)[٢].

٥ ـ تفسير يزيد بن هارون الواسطي (ت:٢٠٦هـ)[٣].

هذا في كتب التفسير الروائية المسندة، أما كتب التفسير التي جمعت بين الرواية والاجتهاد فقد وصل بين أيدينا كتابان ـ هما تفسير مقاتل بن سليمان وتفسير يحيى بن سلّام ـ شاهدان على أن تدوين التفسير في عصر أتباع التابعين بلغ مبلغًا متكاملًا، بشمول جميع السور والآيات وأغلب الألفاظ، ولم يكن كصورة كتب التفسير الروائية السابقة من حيث القصور في الترتيب والنقص، ولا غرو في ذلك فلدى منهج مؤلفي هذه التفاسير مصدر مهم قصرت عنه مناهج كتب التفسير الروائية، وهو الاجتهاد في التفسير، الذي يُمكِّن المفسر من تفسير الآيات التي لم يرد إليه تفسيرها عمن قبله، دون الاقتصار على ما بلغه عنهم، كما تقدم.

وتطور تدوين التفسير في عصر أتباع التابعين لم يقتصر على هذا الجانب فحسب؛ بل وجدت جوانب أخرى تدل على أن هذه المرحلة التاريخية مرحلة فارقة في تاريخ تدوين التفسير؛ خطا فيها خطوات واسعة نحو التكامل الذي وصل إليه فيما بعد، فمن تلك الجوانب[٤]:

١ ـ تصدير الكتاب بمقدمة علمية: كما في تفسير يحيى بن سلام وعبد الرزاق.

٢ ـ افتتاح السورة قبل تفسيرها بمقدمة عن بعض علومها: وهو واضح جلي في تفسير مقاتل بن سليمان، وبصورة أقل عند يحيى بن سلام.

٣ ـ التصنيف في علوم التفسير استقلالًا، فمن ذلك:

ـ **علم الوجوه والنظائر**: حيث ألّف فيه مقاتل بن سليمان كتابًا مستقلًّا، فكان أوَّل

---

(١) أبو سفيان الرؤاسي، الكوفي، أحد الاعلام، الحافظ الثبت، محدِّث العراق، روى له الجماعة. انظر: سير أعلام النبلاء ٩/١٤١. وتفسيره كتاب رواية كما يفهم من خلال ما أورد عنه إبراهيم الحربي حيث قال: «لما قرأ وكيع التفسير، قال: خذوه، فليس فيه عن الكلبي، ولا عن ورقاء شيء». ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/٤٢١، وقد اعتمده السيوطي ضمن مصادره في الدر المنثور ينظر: مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع ص٢٥٢. وهو مبثوث في تفسير ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم.

(٢) تقدم الحديث عنه في مصادر الموسوعة.

(٣) السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، أحد أعلام الحفاظ، من صغار أتباع التابعين، ولد عام ١١٧هـ، وقيل: ١١٨هـ، روى له الجماعة، ينظر: تهذيب التهذيب.

(٤) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص٣٤٣ ـ ٣٥٢.

من أَلَّف فيه[١]، هذا إضافة إلى اعتنائه الكبير بهذا العلم في تفسيره كما تقدم.

كذلك ممن ألف فيه استقلالًا؛ الحسين بن واقد المروزي (ت:١٥٩هـ)، وابنه علي بن الحسين (ت:٢١١هـ)، وهارون بن موسى الأعور (ت:١٧٠هـ)[٢]، ويحيى بن سلّام (ت:٢٠٠هـ)[٣].

ـ **علم أحكام القرآن «التفسير الفقهي»**: ظهر في هذا العصر بتأليف مقاتل بن سليمان لكتابه الذي أطلق عليه: «تفسير الخمسمائة آية من القرآن»[٤]، ورتَّبه بحسب الموضوعات الفقهية، وذلك بأن يجمع الآيات الواردة في موضوع الباب، ويذكر ما يتعلق بها من أحكام فقهية، مستدلًّا بالأحاديث النبوية وأقوال الصحابة وبعض التابعين[٥]، وهو **أوَّل كتاب أُلِّف في هذا العلم**[٦]، وطريقة ترتيب الكتاب هي عين ما يعرف اليوم بـ**«التفسير الموضوعي»** في معناه الظاهر من جمع الآيات في الموضوع الواحد وتفسيرها، مما يمكننا القول بأن مقاتل من أوائل من صنّف في التفسير الموضوعي إن لم يكن أولهم.

ب ـ التدوين الكلي (في القرن الثالث الهجري وما بعده):

توسع تدوين التفسير بصورة كبيرة وبلغ مرتبة التكامل، وظهر نوعان من الكتب المعتنية بالتفسير المأثور، هما:

أولًا: كتب التفسير الجامعة: وقد تميزت بمحاولة الاستيعاب والاستقصاء؛ لأسباب ومزايا، منها:

---

(١) ينظر: البرهان للزركشي ١/ ١٠٢. وقد وصلنا هذا الكتاب، وطبع بعنوان «الأشباه والنظائر» من تحقيق: الدكتور عبد الله شحاتة، كما صدر بعنوانه الصحيح «الوجوه والنظائر» بتحقيق: الدكتور حاتم الضامن.

(٢) وكتابه مطبوع بتحقيق: د. حاتم الضامن.

(٣) وكتابه مطبوع بعنوان «التصاريف: تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه»، بتحقيق: د. هند شلبي، الشركة التونسية، ١٩٧٩م. كما طبع بتحقيق: د. أنور محمود المرسي خطاب، دار الصحابة، طنطا، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، ورجح أن الكتاب ليس لابن سلّام! وإنما لحفيده يحيى بن محمد بن يحيى بن سلّام! ينظر: ص١٦، ١٧. وينظر في ذلك: تفسير أتباع التابعين ص٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٤) حُقق الكتاب عام ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٩م في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، في رسالة ماجستير مقدمة من الباحث عبيد بن علي العبيد.

كما حققه الباحث نشأت صلاح الدين الدورى عام ١٩٩٩م، في رسالة دكتوراه بجامعة بغداد، ثم نشره في مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السُّنِّي، ببغداد، في ٥٢٦ صفحة، لكنها طبعة محدودة.

(٥) ينظر في بيان منهجه فيه: تفسير أتباع التابعين ص٨٠ ـ ٨٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٨/ ٢٣٠.

١ ـ اشتمال مصادرها على أحاديث السُّنَّة وتفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم بجميع طبقاتهم.

٢ ـ شمولها تفسير جميع سور القرآن وأغلب آياته.

٣ ـ احتواؤها نسخًا تفسيرية كثيرة عن عدد كبير من مفسري السلف.

٤ ـ امتيازها بحسن الترتيب والتصنيف، فكانت أكثر ترتيبًا وأدق تصنيفًا من ذي قبل.

كل هذه الميزات تظهر جليًّا في تفسير ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، ثم في تفسير ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، وأيضًا تفسير ابن المنذر (ت:٣١٨هـ)، وقبلهم تفسير عبد بن حميد (ت:٢٤٩هـ)، ومن هنا أشاد بها الحافظ ابن حجر فقال: «فهذه التفاسير الأربعة قَلَّ أن يَشُذَّ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين»[1].

ويندرج ضمن هذه المجموعة تفسير إسحاق البستي (ت:٣٠٧هـ)، وتفسير أبي الشيخ (ت:٣٦٩هـ)، وتفسير ابن مردويه (ت:٤١٠هـ)، وكل هذه التفاسير من مصادر الموسوعة المباشرة وغير المباشرة، وقد تحدثت عن كلٍّ منها مع بيان شيء من مزاياها بما يغني عن إعادته، وذلك في مبحث مصادر الموسوعة.

ثانيًا: **كتب السُّنَّة الجامعة لعلوم الشريعة**، وقد أفردت ضمن أبوابها كتابًا للتفسير، وتفاوتت في حجمها ومصادرها، ومنها:

١ ـ «جامع ابن وهب» (ت:١٩٧هـ)، الذي ضم قسمًا في تفسير القرآن، وتفرد بأسانيد عالية وآثارًا عزيزة عن عدد من السلف[2].

٢ ـ «سنن سعيد بن منصور» (ت:٢٢٧هـ)، وقد ضم بابًا كبيرًا في التفسير اعتنى فيه بتفسير الصحابة والتابعين إضافة إلى الأحاديث المرفوعة.

٣ ـ «صحيح الإمام البخاري» (ت:٢٥٦هـ) الذي اعتنى بتفسير الصحابة والتابعين إضافة إلى الآثار المرفوعة.

---

(١) العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٠٣، وعقَّب على ذلك بقوله: «وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه، ويقصر في غيره». وقد تقدم الحديث عن هذه التفاسير وغيرها في مصادر الموسوعة مع ذكر ميزات كل منها.

(٢) وقد تقدم الحديث عنه في مصادر الموسوعة، مع بيان مزاياه، وما حفظ لنا من تفاسير السلف.

٤ ـ «جامع الإمام الترمذي» (ت:٢٧٩هـ): وقد اقتصر فيه على آثار التفسير المرفوعة.

٥ ـ «السنن الكبرى النسائي» (ت:٣٠٣هـ)، ومن ضمنها باب كبير في تفسير القرآن، طبع مستقلًّا باسم تفسير النسائي.

ويندرج ضمن هذه الكتب مصنف عبد الرزاق الصنعاني(ت:٢١١هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (ت:٢٣٤هـ). اللذان حويا ثروة تفسيرية كبيرة عن الصحابة والتابعين لا سيما فيما يتعلق بآيات الأحكام.

وفي هذا الباب الكثير من دواوين السُّنَّة، مما يطول المقام باستقصائها.

۞ المرحلة الرابعة: مرحلة اختصار الأسانيد[1]:

قال السيوطي واصفًا المرحلة السابقة التي جمع فيها تفسير السلف مسندًا:

«. . . ثم بعد هذه الطبقة أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين، وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أجلّ التفاسير وأعظمها، ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ بن حبان، وابن المنذر، في آخرين، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك؛ إلا ابن جرير فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوقها بذلك».

ثم قال واصفًا المرحلة التي تليها من اختصار الأسانيد عند المتأخرين: «ثم ألّف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بترًا، فدخل من هنا الدخيل،

---

(١) كانت بداية السؤال عن الإسناد في عهد كبار التابعين؛ «لكن الإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصحابة وكبار التابعين بسبب شيوع الوضع واتساع نطاقه على مر الزمن، فأصبح الإسناد ضرورة لا مناص للمحدث من ذكره إذا أراد لرواياته القبول حتى إن الزهري أحد صغار التابعين (ت:١٢٤هـ) اعتبر إغفال الإسناد جرأة على الله تعالى». [بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ص٥٠]، وهكذا شاع الإسناد في أوائل القرن الثاني الهجري إلى حدود القرن الخامس والتزم به المحدثون، ويعكس لنا أهمية الإسناد ما قاله نقاد الحديث وأئمته كعبد الله بن المبارك (ت:١٨٧هـ) الذي قال: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء». [صحيح مسلم ١/١٥، وينظر: المرجع السابق ص٥٣]، وفي المقابل كان الرواة الذين لا يسندون متهمين، ورواياتهم مرفوضة، ولم يقتصر طلب الإسناد على الأحاديث المرفوعة بل أيضًا اعتُني به في مرويات التفسير، باعتبار أن رواة التفسير هم رواة الحديث.

والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانًا أن له أصلًا، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يرجع إليهم في التفسير، حتى رأيت من حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] نحو عشرة أقوال، وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافًا بين المفسرين»[١].

وظاهر كلام السيوطي أن اختصار الأسانيد انتشر كظاهرة في القرن الرابع الهجري، لكن بداياتها كانت قبل ذلك، ويمكن القول: إنها مرت بصور عديدة متداخلة زمنيًّا، حتى استقرت على الحال المعروفة من حذف الأسانيد بصورة كاملة، فمن تلك الصور والمراحل:

١ ـ دمج الأسانيد بعضها في بعض في إسناد واحد بحيث لا يتميز القائل وقوله، وهذا واضح عند السدي (ت:١٢٧هـ) في النسخة التي جمعها من تفسير ابن مسعود وناس من الصحابة من طريق مرة الهمداني، وتفسير ابن عباس من طريق أبي صالح وأبي مالك، وقد انتقد الإمام أحمد هذه الطريقة فقال عن السدي: «إنه ليحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسنادًا، واستكلفه»[٢].

٢ ـ حذف الإسناد أثناء التفسير، وكذلك القائل أيضًا عند البعض، وهو واضح وصريح عند مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ) في تفسيره الكبير، وربما يكون **أول من فتح باب حذف أسانيد التفسير**[٣]، وقد عيب عليه ذلك الصنيع، فقال عبد الله بن المبارك حين وقف على تفسيره: «يا له من علم لو كان له إسناد»[٤].

٣ ـ اختصار الأسانيد أثناء التفسير: وهو جلي عند يحيى بن سلام (ت:٢٠٠هـ) في تفسيره، حيث يسقط بعض رجال السند أحيانًا. فمثلًا تجده أحيانًا يسند عن قتادة، فيذكر الواسطة وكثيرًا ما يحذفها[٥].

٤ ـ الالتزام بالإسناد في بعض الروايات، وحذفها في البعض الآخر اختصارًا، وهذا منهج التزمه ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ) في تفسيره، حيث قال في مقدمته: «سألني

---

(١) الإتقان ٦/ ٢٣٤٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٤.

(٣) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص٧٧.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩.

(٥) تنظر أمثلة لذلك في: تفسيره ١/ ٥٤، ٥٨، ٢/ ٥٣٦، ٥٤١.

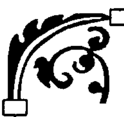
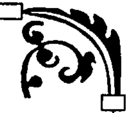
جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصرًا بأصح الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السور... فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادًا، وأشبهها متنًا، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ لم أذكر معه أحدًا من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد، وسميت موافقيهم **بحذف الإسناد**. وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم وذكرت لكل واحد منهم إسنادًا، وسميت موافقيهم **بحذف الإسناد**، فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم»[1].

٥ ـ الاكتفاء بذكر الأسانيد في المقدمة: كما هو الحال لدى الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)، الذي أورد عشرات الأسانيد في مقدمة كتابه عن معظم مفسري السلف ومَنْ بعدهم، وفيهم من أورد له عدة أسانيد من طرق مختلفة، منها الصحيح ومنها الضعيف، خصوصًا ابن عباس رضي الله عنهما، لكن ذلك لم يتميز أثناء تفسيره، فكثيرًا ما يورد القول عن ابن عباس دون بيان طريقه، مما سبّب التباس الصحيح بالضعيف، وعدم تميز كل منهما. وقد صنع مقاتل بن سليمان في تفسيره ما يقارب هذا الصنيع، لكنه لم ينسب الأقوال إلى قائليها في أغلب تفسيره، والله أعلم.



---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ١٤.

مفسرو السلف ومراتبهم في التفسير

إعداد

د. خالد بن يوسف الواصل






مقدمة

تقدم في مبحث تاريخ تفسير السلف ذكر طبقات السلف الثلاث؛ الصحابة والتابعين وتابعيهم، والعهد الذي عاصرته كل طبقة، كما ذكرنا الطبقات الزمنية لكل منهم، ففي الصحابة طبقتا كبارهم وصغارهم، وفي التابعين طبقة المخضرمين، وكبار التابعين، وأواسطهم وصغارهم، وفي أتباع التابعين: طبقة كبار أتباع التابعين وأواسطهم وصغارهم.

أما في هذا المبحث فسوف نستعرض طبقات مفسري السلف باعتبار الكثرة والقلة[1] في مقدار آثار تفسيرهم النظري الاجتهادي دون النقلي الروائي[2]، وذلك من خلال موسوعة التفسير المأثور، حيث تيسر لي بفضل الله ﷻ أن أحصي تفسير كل مفسري السلف المذكورين في الموسوعة، بصورة أحسب أنها أقرب إلى الدقة والمصداقية؛ لأمور، من أهمها:

١ ـ اعتماد هذا الإحصاء على موسوعة التفسير المأثور التي شملت كل مصادره المطبوعة، وما تبقى من مصادره المفقودة، وبالتالي شمول هذا الإحصاء الذي لم يقتصر على مصدر واحد فقط كما هو حاصل في أغلب الإحصاءات المعاصرة.

٢ ـ اعتماد الموسوعة منهجًا دقيقًا في تجزئة الآثار يعتمد على تفسير المفردة القرآنية الواحدة (المنهج التحليلي)، وهذا ما لا تجده في كتب نقلة التفسير المأثور[3]،

(١) اتبعت في ذلك المعنى اللغوي للطبقة وهو «عبارة عن القوم المتشابهين». مقدمة ابن الصلاح ص٥٠٠.

(٢) وقد جرت الموسوعة في تحديد التفسير النقلي من الاجتهادي بناء على ظاهر ما نقله أئمة نَقَلَة التفسير المأثور في كتبهم كعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وغيرهم، فطالما نسبوا القول لأحد السلف ولم يُشِرْ إلى أنه يرويه عن غيره فالقول له بناء على ظاهره. وستأتي أمثلة ومناقشة للمسألة في هذا البحث عند الحديث عن الربيع بن أنس، وينظر أيضًا: تفسير أتباع التابعين ص١٥٣.

(٣) تميز ابن أبي حاتم في تفسيره بهذا المنهج تميزًا واضحًا، لكن لم يتحقق فيه المنهج الوارد في (٣).

التي كثيرًا ما تورد الأثر كاملًا، وفيه تفسير عدد من مفردات القرآن[١].

٣ ـ اعتمدت في بيان مقدار تفسير كل مفسر إحصاء ما ورد في الموسوعة في فقرة تفسير الآية فحسب، وتركت ما ذكر في الآثار المتعلقة بالآية؛ لأنها غالبًا ما تكون آثارًا عامة لم تُسق لتفسير الآية، وإنما رأى فيها مصنفو المصادر تعلقًا بمعنى الآية فألحقوه بتفسيرها، وهو كثير عند ابن أبي حاتم والسيوطي في الدر المنثور، بخلاف فقرة تفسير الآية في الموسوعة التي أدرجنا فيها الآثار التي يظهر أنها مسوقة لتفسير الآية[٢]، من خلال كون المفسر قصد الحديث عن الآية بأن ينص عليها، أو يذكر لفظًا يختص بها ونحو ذلك[٣].

مما تقدم يتبين لك أن ما جاء في الدراسات الإحصائية المعاصرة قد أخل بسبب أو أكثر من الأسباب السابقة التي أحسب أنها بمجموعها توقفنا على صورة أدق لمقدار التفسير المأثور عن السلف.

وبعد أن انتهيت من الإحصاءات وفق المنهج السابق تحصل لدي مقدار التفسير لكل واحد من السلف[٤].

وبناء على ذلك جعلت أقسام السلف باعتبار الكثرة والقلة في التفسير على ثلاث طبقات:

ـ **الطبقة الأولى: المكثرون من مفسري السلف**: وهم من تجاوز تفسيرهم الاجتهادي ٥٠٠ أثر.

---

(١) وهو جلي عند السيوطي في الدر المنثور الذي كثيرًا ما يجمع الآثار التفسيرية المفصلة الواردة في المصادر عن مفسر واحد من طريق واحدة، ويسوقها مساقًا واحدًا في رواية واحدة.

(٢) هذا بصرف النظر عن حقيقة كلامه عن الآية أهو تفسير صريح أم استنباط وتدبر أم غير ذلك، مما يبحثه المعاصرون.

(٣) وهو المنهج الذي تميز به ابن جرير الطبري. ولا يخفى أن المسألة تعتمد على الاجتهاد ومن ثم قد تتباين وجهات النظر في ذلك.

(٤) لا يخفى أن هذا جهد بشري لا يمكن أن يكون دقيقًا ١٠٠٪، لاختلاف النظر في تحديد التفسير الاجتهادي من النقلي، أو التفسير المباشر وما سواه، أو تجزئة الآثار، أو فوات سابق في المصادر أو الآثار، ولما قد يحصل من خلل في الإحصاء والعد، إلى غير ذلك، لكن حسبي أني اجتهدت حسب الطاقة، وتحريت الدقة قدر الإمكان، ومن ثم فإن المحصلة إن لم تكن دقيقة جدًا فإنها مؤشر يوضح مقدار تفسير كل مفسر بصورة تقريبية لن تختلف كثيرًا عن الواقع، والله أعلم.

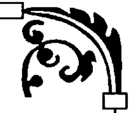
ـ **الطبقة الثانية: المقلّون من مفسري السلف**: وهم من تجاوز تفسيرهم الاجتهادي ١٠٠ أثر في التفسير دون أن تبلغ ٥٠٠.

ـ **الطبقة الثالثة: المشاركون في التفسير من السلف**[1]: وهم من لم يبلغ تفسيرهم الاجتهادي ١٠٠ أثر.

وكل طبقة من هذا الطبقات جعلتها على طبقات كما سيأتي، وبالله التوفيق.

* * *

(١) وأنبه على أنه أمر اصطلحت عليه من خلال واقع الإحصاءات المتحصلة لدي، وإلا فهناك من السلف من ذُكر أنهم من المفسرين، لكن لم تبلغ آثاره الحد المذكور لأسباب حاولت بيان أبرزها أثناء ترجمة بعضهم، كما سيأتي في طبقة المشاركين في التفسير.

الفصل الأول

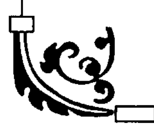
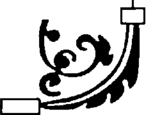
المكثرون من مفسري السلف

الطبقة الأولى من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة أكثر من ٤٠٠٠ أثر.

الطبقة الثانية من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ أثر.

الطبقة الثالثة من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة ما بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ أثر.

الطبقة الرابعة من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة ما بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ أثر.



توطئة

ذكرت سابقًا أن من تجاوز تفسيره الاجتهادي ٥٠٠ أثر أدرجته ضمن المكثرين في التفسير.

ومن خلال الإحصاءات التي بين يدي وجدت تفاوتًا كبيرًا بينهم، جعلني أعيد النظر في مدى صلاحية إدراجهم جميعًا في طبقة واحدة، ومن هنا آثرت أن أسلكهم في أربع طبقات، كما يلي:

الطبقة الأولى من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة أكثر من ٤٠٠٠ أثر.

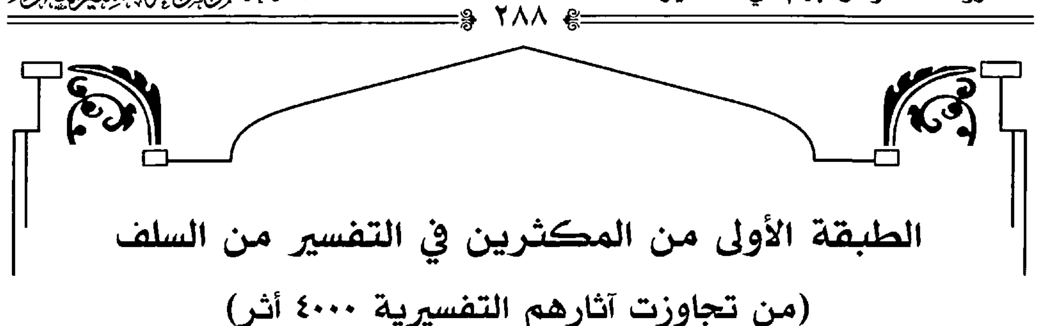
الطبقة الثانية من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة ما بين ٢٠٠٠ _ ٤٠٠٠ أثر.

الطبقة الثالثة من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة ما بين ١٠٠٠ _ ٢٠٠٠ أثر.

الطبقة الرابعة من المكثرين: من بلغت آثارهم التفسيرية في الموسوعة ما بين ٥٠٠ _ ١٠٠٠ أثر.







الطبقة الأولى من المكثرين في التفسير من السلف

(من تجاوزت آثارهم التفسيرية ٤٠٠٠ أثر)

من خلال إحصاءات الموسوعة تحصّل لدينا أن أكثر السلف تفسيرًا أربعةٌ:

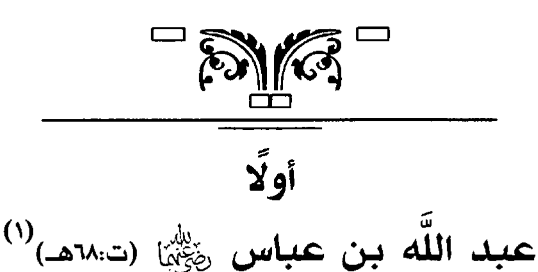
من الصحابة: عبد الله بن عباس (ت:٦٨هـ).

من التابعين: **من أواسطهم**: مجاهد بن جبر (ت:١٠٢هـ).

ومن صغارهم: قتادة بن دعامة (ت:١١٧هـ).

ومن أتباع التابعين: مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ).

وفيما يلي ترجمة موجزة لكل منهم، تبيّن شيوخه وتلاميذه ومكانته في العلم والرواية ثم منزلته في التفسير، وأهم الطرق التي وصل إلينا تفسيره عبرها، وأسباب كثرة تفسيره؛ مرتبين بحسب وفياتهم:



أولًا

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (ت:٦٨هـ)[١]

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم الرسول ﷺ، وأمه لبابة بنت الحارث الهلالية، أخت أم المؤمنين ميمونة.

ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي الرسول ﷺ وله من العمر ثلاث عشرة سنة، وعليه فهو معدود في صغار الصحابة.

منزلته في العلم ومصادره:

صحب ابن عباس الرسول ﷺ نحوًا من ثلاثين شهرًا، اجتهد فيها وأخذ عن الرسول ﷺ قدرًا من العلم، وحدث عنه بجملة صالحة.

وبعد وفاة الرسول ﷺ استدرك ما فاته من العلم عن طريق كبار الصحابة وعلمائهم، جاء عنه أنه قال: «لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، قال فقال: واعجبا لك يا ابن عباس أترى الناس يفتقرون إليك وفي الناس من أصحاب رسول الله ﷺ من فيهم؟ قال: فتركت ذلك وأقبلت أسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن الحديث، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه تسفي الريح علي التراب فيخرج فيراني فيقول لي: «يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك فأسأله عن الحديث، فعاش ذلك الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي ليسألوني فيقول: هذا الفتى كان أعقل مني»[٢]، وقال رضي الله عنه: «كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين

---

(١) تنظر ترجمته: طبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٥ ـ ٣٧٢، تهذيب الكمال ١٥/ ١٥٤، سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٣٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧٦.

(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٧.

والأنصار فأسألهم عن مغازي رسول الله ﷺ وما نزل من القرآن في ذلك، وكنت لا آتي أحدًا منهم إلا سُرَّ بإتياني؛ لقربي من رسول الله ﷺ، فجعلت أسأل أُبي بن كعب يومًا، وكان من الراسخين في العلم عما نزل من القرآن بالمدينة فقال: نزل بها سبع وعشرون سورة وسائرها بمكة»[١].

قرأ القرآن على: أُبي بن كعب، وزيد بن ثابت.

وأخذ العلم عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأُبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وغيرهم ﷺ. وجمع علمهم حتى صار حبر الأمة وترجمان القرآن، فعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: «كان ابن عباس قد فات الناس بخصال: بعلم ما سبقه، وفقه فيما احتيج إليه من رأيه، وحلم ونسب ونائل، وما رأيت أحدًا كان أعلم بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ منه، ولا أعلم بقضاء أبي بكر وعمر وعثمان منه، ولا أفقه في رأي منه، ولا أعلم بشعر ولا عربية ولا بتفسير القرآن ولا بحساب ولا بفريضة منه، ولا أعلم بما مضى ولا أثقف رأيًا فيما احتيج إليه منه، ولقد كان يجلس يومًا ما يذكر فيه إلا الفقه، ويومًا التأويل، ويومًا للمغازي، ويومًا الشعر، ويومًا أيام العرب، وما رأيت عالمًا قط جلس إليه إلا خضع له، وما رأيت سائلًا قط سأله إلا وجد عنده علمًا»[٢].

مكانته في التفسير وآثاره:

تقدم أن ابن عباس من صغار الصحابة، ومع ذلك فقد سبقهم في علم التفسير حتى صار من أعلمهم، شهد بذلك كبار الصحابة ومن بعدهم، فهذا ابن مسعود رضي الله عنه يقول: «لو أن ابن عباس أدرك أسناننا ما عشره منا رجل، نعم ترجمان القرآن ابن عباس»[٣]، وقال عنه علي بن أبي طالب: «كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق»[٤].

وقد بلغت آثار ابن عباس في الموسوعة (٨٩٢٢) أثرًا، وهو عدد كبير جدًّا لا يضاهيه أحد من الصحابة أو يقاربه أو يبلغ معشاره![٥].

---

(١) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٧١.

(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٨.

(٣) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن ١/ ٨، وينظر ثناء طلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وأُبي بن كعب، وأم سلمة، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله ﷺ على علمه، في: طبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧١.

(٥) ولكن مما يلزم ذكره على ما جمع في الموسوعة من آثار ابن عباس خاصة: =

أسباب تقدم ابن عباس في التفسير:

لعل من أبرز أسباب سبق ابن عباس في التفسير وتقدمه ما يلي[١]:

١ ـ دعاء النبي ﷺ له، حين قال: «**اللَّهُمَّ علمه الكتاب**»[٢]. وفي رواية: «**اللَّهُمَّ فقِّه في الدين وعلمه التأويل**»[٣].

٢ ـ اعتناؤه بعلم التفسير واستفراغ جهده فيه.

٣ ـ أخذه العلم عن كبار علماء الصحابة، خصوصًا عمر وعلي وأُبي بن كعب وزيد بن ثابت ﭫ، فجمع علمهم جميعًا، واستدرك بذلك ما فاته من العلم زمن النبي ﷺ.

٤ ـ دقة فهمه، وقوة اجتهاده، ورجاحة عقله[٤].

٥ ـ اعتناؤه بتلاميذه وحرصه على نشر علمه بينهم، ومن ثم اعتناء تلاميذه بنشر علمه.

٦ ـ تأخر وفاته نسبيًّا. قال ابن تيمية: «وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعمّر بعده ابن عباس ستًّا وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟!»[٥].

فاجتماع هذه الأسباب فيه صيرته أعلم الصحابة بتفسير القرآن، وأكثرهم آثارًا فيه، نعم هناك من الصحابة من بلغ شأوًا بعيدًا في هذا العلم كابن مسعود وعلي ﭭ، لكن لم تجتمع لهم هذه الأسباب كما اجتمعت لابن عباس حتى بلغت آثاره ذلك المبلغ، بل هو من أكثر السلف عامة آثارًا في التفسير كما سيتبين لنا في إحصاءات الموسوعة.

تلاميذ ابن عباس:

تقدم في مبحث تاريخ التفسير أنه بعد استشهاد علي، وتنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنهم أجمعين عام ٤١هـ؛ انتقل ابن عباس ﭭ إلى مكة متفرغًا

= ـ كثرة الطرق في تفسير بعض الآيات، وهي داخلة ضمن الإحصاءات نظرًا لمكانة تفسير ابن عباس.
ـ أنها لم تعم جميع آيات القرآن.

(١) ينظر بتوسع: تفسير التابعين ١/ ٣٧٢ ـ ٣٩٥. (٢) رواه البخاري ١/ ٢٦ (٧٥).

(٣) رواه أحمد ١/٢٦٦، ٣١٤.

(٤) وتقدم في الدراسة السابقة أن عمر بن الخطاب ﭬ فطن لذلك، فأدنى مجلسه، وقرب منزلته، وأعلى مكانته.

(٥) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص٤١. وينظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٨.

لنشر العلم ومتصديًا لتفسير القرآن، وقد تميز بمنهج تعليمي فذّ مع طلابه، حيث كان يحثهم على تحصيل العلم، ويربيهم على الاجتهاد، ويشجعهم على الإفتاء، فتخرّج عليه أبرز أعلام مفسري التابعين، يأتي على رأسهم مجاهد بن جبر (ت:١٠٢هـ)، وسعيد بن جبير (ت:٩٥هـ)، وعكرمة (ت:١٠٥هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت:١٠٤هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ)، وطاووس بن كيسان (ت:١٠٦هـ)، وأبو مالك الغفاري (ت:٩١ ـ ١٠٠هـ)، وأبو صالح باذام (ت:١٢٠هـ)، وعطية العوفي (ت:١١٢هـ)، وأبو الجوزاء (ت:٨٣هـ)، وغيرهم.

❁ طرق تفسير ابن عباس:

قال السيوطي: «وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة وفيه روايات وطرق مختلفة»[١]، وفي هذه الموسوعة ورد الكثير منها، لكن أهمها وأكثرها ورودًا ما يلي:

١ ـ طريق علي بن أبي طلحة[٢]: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٤٥٧) أثرًا.

٢ ـ طريق عطية العوفي: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٢٩٦) أثرًا[٣].

٣ ـ طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس[٤]، وقد اصطلحنا على ذكرها في الموسوعة اختصارًا بـ «طريق ابن إسحاق بسنده»، وبلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٢٨).

٤ ـ طريق إسماعيل السُّدّي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس[٥]: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٤٧).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٤/ ٢٣٧.

(٢) وقد يختصر في الموسوعة فيقال: من طريق علي. وتقدم في منهج التخريج الحديث عنها وحكمها.

(٣) وقد يختصر في الموسوعة فيقال: من طريق عطية، أو من طريق العوفي. وتقدم في منهج التخريج الحديث عنها وحكمها.

(٤) قال السيوطي في الإتقان ٤/ ٢٣٧: «ومن ذلك طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير ـ عنه، هكذا بالترديد وهي طرق جيدة وإسنادها حسن وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرًا وفي معجم الطبراني الكبير منها أشياء».

(٥) قال السيوطي في الإتقان ٤/ ٢٣٨ فيما نقل عن الخليلي في الإرشاد: «وتفسير إسماعيل السدي، يورده =

٥ ـ طريق سعيد بن جبير[1]: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (٦٢٢).

٦ ـ طريق عكرمة: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (٦٣٩).

٧ ـ طريق مجاهد: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (٣٠٢).

٨ ـ طريق الضحاك: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (٣٠٦).

٩ ـ طريق الكلبي عن أبي صالح: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٦٢).

١٠ ـ طريق عطاء بن أبي رباح: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٦). أما من طريق عطاء (مهملًا دون تعيينه) فقد بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (٢٠٦).

١١ ـ طريق عطاء الخراساني: بلغت الآثار التي رويت عن ابن عباس من هذه الطريق (١٩٢).

= بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس. وروى عن السدي الأئمة، مثل الثوري وشعبة. ولكن التفسير الذي جمعه، رواه أسباط بن نصر. وأسباط لم يتفقوا عليه. غير أن أمثل التفاسير تفسير السُّدي». ثم قال السيوطي: «وتفسير السُّدي الذي أشار إليه يورد منه ابن جرير كثيرًا من طريق السُّدي عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة هكذا، ولم يورد منه ابن أبي حاتم شيئًا لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد، والحاكم يخرج منه في مستدركه أشياء ويصححه، لكن من طريق مرة عن ابن مسعود وناس فقط، دون الطريق الأول، وقد قال ابن كثير: إن هذا لإسناد يروي به السدي أشياء فيها غرابة». وقد وهم السيوطي في قوله بأن ابن أبي حاتم لم يورد من هذه الطريق شيئًا، بل أورد كثيرًا كما سنرى في هذه الموسوعة، وقد قال الحافظ ابن حجر قبله في التهذيب ١/ ٣١٥: «قد أخرج الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما في تفاسيرهم، تفسير السُّدي، مفرقًا في السور، من طريق أسباط بن نصر عنه». وقد استغرب الشيخ أحمد شاكر دعوى السيوطي فقال بعد أن نقل كلام ابن حجر: «وأول ما نشير إليه في هذه الأقوال: التناقض بين قولي الحافظ ابن حجر والسيوطي، في أن ابن أبي حاتم أخرج تفسير السدي مفرقًا في تفسيره، كما صنع الطبري، في نقل الحافظ، وأنه أعرض عنه، في نقل السيوطي. ولست أستطيع الجزم في ذلك بشيء، إذ لم أرَ تفسير ابن أبي حاتم [لم يطبع حينئذ]. ولكني أميل إلى ترجيح نقل ابن حجر، بأنه أكثر تثبتًا ودقة في النقل من السيوطي». تفسير الطبري، تحقيق: الشيخ شاكر ١/ ١٥٦، حاشية (٢).

(١) قال السيوطي في الإتقان في علوم القرآن ٤/ ٢٣٧: «ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين وكثيرًا ما يخرج منها الفريابي والحاكم في مستدركه».



ثانيًا

مجاهد بن جبر (ت:١٠٢هـ)[١]

أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي «شيخ القراء والمفسرين»[٢] من التابعين، ولد في أواخر عهد عمر رضي الله عنه، وعليه فهو في عِداد الطبقة الوسطى من التابعين.

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

روى مجاهد عن أبي هريرة، وعائشة، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم.

واختص بابن عباس ـ فأكثر وأطاب ـ حيث أخذ عنه القرآن، قال رحمه الله: «عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة»[٣]، ولم يكتف بعرض القرآن؛ بل أخذ عنه تفسيره، فقرأ عليه قراءة تفهم، قال رحمه الله: «عرضت القرآن ثلاث عرضات على ابن عباس، أقفه عند كل آية، أسأله: فيم نزلت؟ وكيف كانت؟»[٤]، وعن ابن أبي مليكة قال: «رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير، كله»[٥].

ولا شك أن ملازمة مجاهد لحبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس لها دور كبير في صقل شخصيته وتكوينه العلمي، مما نتج عنه تَبَوُّؤ مجاهد مكانة عظيمة بين مفسري التابعين، قال خصيف: «كان مجاهد أعلمهم بالتفسير»، وقال قتادة: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد»[٦]. وقد أثنى عليه المتقدمون والمتأخرون، فقال سفيان

---

(١) ينظر في ترجمته: المعرفة والتاريخ ١/ ٧١٠، طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٦، تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٣٣، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩، تفسير أتباع التابعين ١/ ٩٠ ـ ١٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٣٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩.

(٥) تفسير الطبري ١/ ٨٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٣٣.

الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد، فحسبك به»[١]، وقال أيضًا: «خذوا التفسير من أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك»[٢]، ووصفه ابن تيمية بأنه آية في التفسير، وقال: «ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف في التفسير، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره»[٣].

والناظر في تفسيره يرى مصداق ذلك، فقد كان كَلَلَّهُ ذا نظر ثاقب، واجتهاد رصين، ودقة في إبراز المعاني، واستنباط الدقائق، وتوسع في التفسير، ما لا تجده عند كثير من أقرانه، وقد بلغت آثار تفسيره في الموسوعة (٤٧٤٤) أثرًا، تشهد بعلو كعبه في التفسير، وتميزه في التأويل.

❁ أسباب تقدم مجاهد في التفسير وكثرة آثاره[٤]:

لا شك أن لتلك المكانة التي بلغها مجاهد في التفسير أسبابًا وعوامل عديدة، لعل من أبرزها:

١ ـ **صحبته لابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وطول ملازمته له**: حتى كان أخص تلاميذه به، لا سيما في كونه عرض القرآن عليه كاملًا قراءة وتفسيرًا عدة مرات، عرض سؤال وتفهم، كما تقدم.

٢ ـ **تفرغه للتفسير النظري**: إذ تخصص فيه، واستفرغ جهده، ولم يشتغل بغيره كما اشتغل به، وفي ذلك يقول: «استفرغ علمي القرآن»[٥]، بل إنه لم يشتغل كثيرًا برواية تفسير غيره، حتى أقرب العلماء إليه، فقد كان من أقل تلاميذ ابن عباس رواية عنه مع أنه من أكثرهم أخذًا عنه.

٣ ـ **توسعه في الاجتهاد، والاستنباط**: فقد استفاد ذلك من شيخه ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وتميز عن أقرانه فيه، فكان من أكثرهم إعمالًا للرأي في التفسير، ومن أميزهم في بيان المشكل منه.

٤ ـ **عناية تلاميذه بنقل تفسيره**، ونشر تراثه وروايته لمن بعده، يأتي على رأسهم عبد الله بن أبي نجيح (ت:١٣٢هـ)، الذي روى أغلب تفسيره حيث بلغت في الموسوعة

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥١.

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص١٠.

(٤) ينظر: تفسير التابعين ١/ ١٢٥ ـ ١٣٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٢.

(٢٣٤٤) رواية، يليه ابن جريج (ت: ١٥٠هـ) الذي بلغت مروياته عن مجاهد في الموسوعة (٣٦٦) أثرًا.

٥ ـ **كتابته للتفسير**: وتقدم ما عرف عنه من حرصه على التدوين عند مساءلته لشيخه، وهكذا كان تلاميذه يكتبون عنه، قال عبيد المُكتب: «رأيتهم يكتبون التفسير عند مجاهد»[1]، ومن هنا اشتهر عن مجاهد أن له كتابًا في التفسير.

٦ ـ **اشتغاله بالإقراء والقراءات**: فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرئ أهل مكة، قرأ عليه: ابن كثير، وابن محيصن المكيّان، كما قرأ عليه أبو عمرو البصري، وغيرهم[2]. ولا شك أن للتضلع في علم القراءات أثرًا في فهم القرآن وتفسيره، وقد كان مجاهد مدركًا لذلك، فكان يتأسف على أنه لم يقرأ بقراءة ابن مسعود حتى تفيده في فهم الآيات، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»[3].

٧ ـ **عدم دخوله في الفتن**: كما حصل لبعض أقرانه كسعيد بن جبير، لذا لم يعرف عنه أنه شارك في نحو ذلك أو دعا إليه، بل ورد عنه خلافه، وحريّ بالعالم إذا سلِم من الفتن أن يتصدى للعلم ويتصدر للتعليم، ويقبل عليه الناس دونما عوائق، كما كان مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٨ ـ **تأخر وفاته**: حيث طال به العمر حتى بلغ ٨٣ سنة، وتوفي بمكة وهو ساجد عام ١٠٢هـ، وقيل: ١٠٤هـ[4]، وقيل غير ذلك. ولا شك أن لطول العمر أثرًا في أن يأخذ عنه عدد كبير من التلاميذ، وأن يدركه الأصاغر فضلًا عن الأكابر.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه ١/ ٤٣٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٠.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٢٠٠ (٤٣٩).

(٤) وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ١٠٢هـ.



ثالثًا

قتادة بن دعامة (ت:١١٧هـ)[١]

قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي، البصري، الضرير، الأكمه. مولده في سنة ستين[٢]، وعداده في صغار التابعين.

روى عن عبد الله بن سرجس، وأنس بن مالك، وأبي الطفيل ﷺ، كما روى عن أبي العالية، وسعيد بن المسيب، وأبي عثمان النهدي، ومطرف بن عبد الله بن الشخير، والشعبي، والحسن البصري.

❁ مكانته في العلم والتفسير:

كان قتادة من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، وهو رأسٌ في الحديث والتفسير والخلاف، فعن أحمد بن حنبل أنه ذكر قتادة فأطنب في ذكره فجعل ينشر من علمه، وفقهه، ومعرفته بالاختلاف والتفسير، وغير ذلك، وجعل يقول: «عالم بتفسير القرآن، وباختلاف العلماء»؛ ووصفه بالحفظ والفقه[٣]، وقال الذهبي عنه: «حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين»[٤]. وقال أيضًا: «وكان قتادة أيضًا رأسًا في العربية، والغريب، وأيام العرب، وأنسابها»[٥]. ولا شك أن لهذه الأمور أثرًا في كثرة تفسيره، خصوصًا أنه سمع الكثير في التفسير حتى قال عن نفسه: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[٦].

❁ مقدار تفسير قتادة وأسباب كثرته:

بلغت آثاره التفسيرية في الموسوعة (٥٧٢٦) أثرًا، فكان أكثر التابعين تفسيرًا

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٢٩، تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٩٨، تاريخ الإسلام ٣/ ٣٠١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥١، تفسير التابعين: ١/ ٢٥٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥١٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٩.

(٥) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٠٣.

(٦) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥١١، تاريخ الإسلام ٣/ ٣٠٢.

لآيات القرآن على الإطلاق[١]، مع أنه ليس بأشهرهم لأسباب عدة، نوجز أبرزها فما يلي:

١ ـ ما تقدم من **قوة حافظته، وكثرة ما سمع في التفسير**. وهذا يعلل كثرة مروياته في التفسير، ونزول الآيات، والنسخ، واستشهاده بالسُّنَّة وأقوال المتقدمين أثناء تفسيره، حتى فاق أقرانه من التابعين.

٢ ـ **تعدد مصادره، وكثرة شيوخه**، فقد أخذ عن أهل بلده بالبصرة، خصوصًا أنس بن مالك ﵁، وكذلك الحسن البصري الذي لازمه ثنتي عشرة سنة[٢]، حتى تأثر به في طرح التفسير بأسلوب وعظي ومنهج تربوي مؤثر. كذلك رحل خارج البصرة فأخذ عن سعيد بن المسيب بالمدينة فكان مِن أكثر مَن روى تفسيره.

٣ ـ **عناية تلاميذه بنقل تفسيره**، ونشر تراثه وروايته لمن بعده، يأتي على رأسهم سعيد بن أبي عروبة (ت:١٥٦هـ)، الذي بلغت مروياته عنه في الموسوعة (٢٩٣٨) رواية، يليه معمر بن راشد (ت:١٥٣هـ) الذي بلغت مروياته عنه في الموسوعة (١٤٦٤) رواية.

٤ ـ **عدم دخوله في الفتن**، مع أنه من أهل العراق الذي كان مصدرًا للفتن والقلاقل آنذاك، والتي كان من أشدها فتنة ابن الأشعث، فلم يشارك قتادة في مثل تلك الفتن بل كان على منهج شيخه الحسن البصري، في البعد عنها والسلامة منها.

٥ ـ **تقدمه في اللغة، وعلومها**، ومن هنا تميز تفسيره بالاستشهاد بالشعر وبيان اشتقاق الألفاظ ومعاني لغات العرب، كما تميز أسلوبه بجزالة الألفاظ، وجمال العبارة، وبلاغة القول.

في المقابل كانت هناك أمور يتوقع أن تؤثر في تفسير قتادة لكن لم يحصل شيء من ذلك[٣]! من أبرزها:

١ ـ قوله بالقدَر: قال ابن سعد عن قتادة: «كان ثقة مأمونًا، حجة في الحديث،

---

(١) المشهور في كتب تاريخ التفسير والتراجم أن مجاهدًا هو أكثر التابعين آثارًا في التفسير، وهذا صحيح من جهة كثرة روايات تفسيره وطرقه المختلفة؛ خصوصًا عند ابن جرير، لكن بالنظر إلى كثرة الآيات المفسَّرة وكثرة الأقوال المختلفة في التفسير فقد كشفت الموسوعة أن قتادة يفوقه في ذلك، والناظر في تفسير كثير من الآيات في هذه الموسوعة لا يكاد يجد لمجاهد قول فيها، بينما ينفرد قتادة عنه بتفسيرها، والله أعلم.

(٢) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥١٤.

(٣) وهذا يستدعي دراسةً وافيةً لبيان أسباب عدم تأثر قتادة بذلك، بينما في المقابل تأثر غير قتادة بمثل تلك الأسباب ـ كعكرمة ومقاتل بن سليمان والكلبي وغيرهم ـ بقلة ما روي عنه في التفسير مع شهرتهم فيه.

وكان يقول بشيء من القدر»[(١)]، وقال العجلي: «كان يقول بشيء من القدر، وكان لا يدعو إليه، ولا يتكلم فيه»[(٢)]، ومن هنا اشتد موقف بعض معاصريه منه كطاووس الذي كان إذا أتاه قتادة فرَّ منه[(٣)]؛ لكن لم يكن ذلك الموقف هو السائد منه، قال الذهبي عنه: «وكان يرى القدر ـ نسأل الله العفو ـ، ومع هذا؛ فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يُسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعُلِم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه؛ يُغفر له زلـله، ولا نضلِّله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[(٤)]. وهذا الذي قاله الذهبي هو موقف الأئمة تجاه تفسير قتادة ومروياته، فقد تناقله نقلة التفسير وسُوِّدَت بمروياته كتب التفسير المأثور فكان من أكثر التابعين آثارًا في التفسير.

ومع كل ما قيل فقد جاء عنه روايات في التفسير تخالف هذا المعتقد مما يدل على رجوعه عن ذلك، والله أعلم.

٢ ـ عدم التفرغ للتفسير، فقد كان رَحِمَهُ اللهُ رأسًا في علوم عدة كما تقدم.

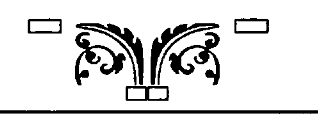
٣ ـ لم يُعمَّر طويلًا! مقارنة بمفسري التابعين المكثرين الآخرين. قال الذهبي: «ومات سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: سنة ثماني عشرة بواسط، وله سبع وخمسون سنة رَحِمَهُ اللهُ»[(٥)].

٤ ـ الجمع بين الرواية والدراية، فقد روى كثيرًا من تفسير الحسن البصري وسعيد بن المسيب، وقبلهم تفسير ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[(٦)].

٥ ـ قلة الاجتهاد والقول بالرأي، ومن هنا جاء عنه قوله: «ما أفتيت بشيء من رأيي منذ عشرين سنة»[(٧)].

---

(١) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٢٩. (٢) الثقات للعجلي ص٣٨٩.
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ٤/ ٧٠٤. (٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧١.
(٥) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٠٢. وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ١١٧هـ.
(٦) ينظر: تفسير التابعين ١/ ٢٨٢.
(٧) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٠٢. وفي رواية أخرى: ما أفتيت برأيي منذ ثلاثين سنة. وعن أبي هلال قال: سألت قتادة عن مسألة، فقال: لا أدري. فقلت: قل برأيك. قال: ما أفتيت برأيي منذ أربعين سنة. ينظر: تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٠٩.



رابعًا

مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠)(١)

مقاتل بن سليمان البلخي الأزدي مولاهم، ولد عام ٨٠هـ بمدينة بلخ بخراسان، وتوفي عام ١٥٠هـ بالبصرة.

وهو في عداد كبار أتباع التابعين، وقد روى عن نافع مولى ابن عمر، والضحاك، ومجاهد، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وعطية العوفي، وزيد بن أسلم، وغيرهم(٢).

❁ منزلته في الرواية وعقيدته:

محله عند المحدثين الكذب، حتى أجمعوا على تركه، كما ذكر الذهبي(٣)، وعن وكيع (ت:١٩٧هـ) أنه قال: «كان كذابًا، ليس حديثه بشيء». وقال ابن سعد (ت:٢٣٠هـ): «وأصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه»(٤).

كذلك اتُّهم في عقيدته، بأنه كان مُجَسِّما يُشبِّه اللهَ بخلقه، فعن أبي حنيفة (ت:١٥٠هـ) أنه قال: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطِّل، ومقاتل مشبِّه».

ولأجل كذبه وعقيدته تُرِك حديثه والرواية عنه. ومع ذلك فقد كان واسع المعرفة والاطلاع.

❁ مكانته وآثاره في التفسير:

أما تفسيره فله شأن آخر، حيث أثنى عليه كثير مِن معاصريه ومَن بعدهم. قال

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٦٣، تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٣٥، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣٢، ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩، كتاب تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة، ص٦٢ - ٨٧.

(٢) ينظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٦٣، ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢.

(٤) طبقات ابن سعد ٧/ ٢٦٣.

الذهبي: «قال ابن المبارك [ت:١٨١هـ] ـ وأحسن ـ: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة!؟»[١]. كما تعددت الروايات عن الشافعي (ت:٢٠٤هـ) في قوله: «الناس عيال في التفسير على مقاتل بن سليمان»[٢]. وسئل أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) عنه فقال: «كانت له كتب ينظر فيها، إلا أني أرى أنه كان له علم بالقرآن»[٣].

وقال عنه أبو يعلى الخليلي (ت:٤٤٦هـ): «محله عند أهل التفسير والعلماء محل كبير، واسع العلم، لكن الحفاظ ضعفوه في الرواة،... وقد روى عنه الضعفاء أحاديث مناكير، والحمل فيها عليهم»[٤].

وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث ـ بخلاف مقاتل بن حيان فإنه ثقة ـ لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره، واطلاعه»[٥]. ووصفه الذهبي (ت:٧٤٨هـ) فقال: «كبير المفسرين»[٦].

وقد ترك آثارًا عديدة في التفسير وعلوم القرآن تشهد بعلمه وتمكنه[٧]، وهي مصداق ما وُصف به في الأقوال السابقة، بل إنه لا يضاهيه أحد من أقرانه في التصنيف في ذلك الوقت المبكر من عصور التدوين، وقد وصلنا من تلك التصانيف:

١ ـ التفسير الكبير.

٢ ـ الوجوه والنظائر.

٣ ـ تفسير الخمسمائة آية من القرآن الكريم.

موقف أئمة التفسير منه:

من خلال المعطيات السابقة عن رواية مقاتل للتفسير دون إسناد أو عزو الأقوال لأصحابها، مع ما عرف عنه من الكذب في الرواية، إضافة إلى ما اشتهر عنه من المعتقد الرديء يبدو أن أئمة المفسرين من نقلة التفسير المأثور اطَّرحوا تفسيره روايةً ودرايةً، كعبد بن حميد، والطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وكذا المتأخرون

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠١، وينظر: تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٣٧.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٣/ ٩٢٨.

(٥) منهاج السُّنَّة النبوية ٢/ ٢٩٤،

(٦) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠١.

(٧) ينظر: الفهرست لابن النديم ص٢٥٣، ٢٥٤، هدية العارفين ٢/ ٤٧٠، تاريخ التراث العربي ١/ ٨٥، تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص٦٦.

كابن كثير (ت:٧٧٤هـ) الذي لم يرو عنه إلا بضعة مواضع، ومثله السيوطي (ت:٩١١هـ) في الدر المنثور[١].

أما من اعتنى بتفسير مقاتل روايةً ودرايةً فقِلَّةٌ، من أشهرهم وأكثرهم نقلًا عنه أبو إسحاق الثعلبي (ت:٤٢٧هـ) في تفسيره «الكشف والبيان»، وقد أشار إليه في مقدمته ضمن مصادره[٢].

❁ تفسير مقاتل بن سليمان:

مع طرح أغلب المفسرين المسندين لتفسير مقاتل وعدم اعتنائهم بنقله والإفادة منه؛ فقد شاء الله أن يصلنا تفسيره كاملًا دون تفاسير أقرانه[٣]! **وهو أول تفسير كامل للقرآن يصل إلينا.**

ومن خلال هذه النسخة الفريدة تمكنا من استخراج تفسير مقاتل وإيراده في هذه الموسوعة، ومن ثَم صار من أكثر مفسري السلف تفسيرًا في إحصاءات هذه الموسوعة، فقد بلغ مجموع أقواله في التفسير (١٠٢٢٨) قولًا، وهذا بخلاف ما جاء في مصادر التفسير المأثور التي لم تعتن بتفسيره مما جعل تفسيره فيها نزرًا يسيرًا لا يكاد يندرج في طبقة المقلين فضلًا عن المكثرين.

وقد تميز تفسيره[٤] بأنه تحليلي كامل لآيات وسور القرآن، مُرتَّبًا بحسب ترتيب سوره، يمزج بين الآية وتفسيرها في سياق واحد بأسلوب سهل ميسر، يفهمه العامة والخاصة، وهو تفسير أثري ونظري، يجمع بين المنقول والمعقول، وقد تميز تفسيره النظري بمزايا لم يُسبق إليها، من أبرزها: الاعتناء بتفسير القرآن بالقرآن، وبيان الوجوه والنظائر.

والخلاصة: أن تفسير مقاتل النظري الاجتهادي تفسير نفيس، يشهد لذلك ما وُجد فيه من بيان ميسر موجز[٥]، ينِمُّ عن علم وتمكّن كما وصفه كثير من السلف، ومن

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في كتاب: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة، ص٦٧ ـ ٧٠

(٢) ينظر: مقدمة الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: د. خالد عون العنزي، ص٧٢.

(٣) وقد حققه: د. عبد الله محمد شحاتة قديمًا بعد أن درس منهجه في أطروحته للدكتوراه بجامعة القاهرة عام ١٩٦٨م، ثم طُبع كاملًا بعد ذلك بمدة في أربعة مجلدات، وأُفرد المجلد الخامس لقسم الدراسة، من إصدار مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، عام ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في كتاب: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص٧٣ ـ ٨٠.

(٥) ومن هنا حرصنا على تضمين تفسيره في الموسوعة.

هنا ينبغي نقله والإفادة منه وعدم اطّراحه مطلقًا، إلا ما وُجد فيه نكارة، ولا يضر كونه معروفًا بالكذب، إذ الوارد في تفسيره هو قوله واجتهاده لا قول غيره، بخلاف رواياته ونقوله فلا يُعتمد عليها إذا انفرد بها.

أما ما نُسِب إليه من عقيدة التشبيه والتجسيم الشنيعة فينبغي تحرير ذلك، ويبعد أن يصل إلى ذلك الحد ـ كما ذكر ابن تيمية[1] ـ، وقد تتبعنا تفسيره فلم نجد شيئًا يلزم منه ذلك، كما أثبت عدد من الباحثين المعاصرين براءته من ذلك القول الشنيع بعد تتبعهم تفسيره لآيات الصفات في كتبه المطبوعة والمخطوطة[2].

۞ أسباب كثرة تفسير مقاتل بن سليمان:

١ ـ **تدوينه للتفسير ووصول كتابه إلينا**، وهو السبب الوحيد لبلوغ آثار مقاتل هذا العدد الكبير في الموسوعة.

٢ ـ **تفرغ مقاتل للتفسير** وعلو مكانته فيه، كما شهد له معاصروه ومن بعدهم.

٣ ـ **تعدد مصادره، وكثرة شيوخه**، حيث روى عن عدد كبير من مشاهير مفسري التابعين كمجاهد والضحاك وعطاء.

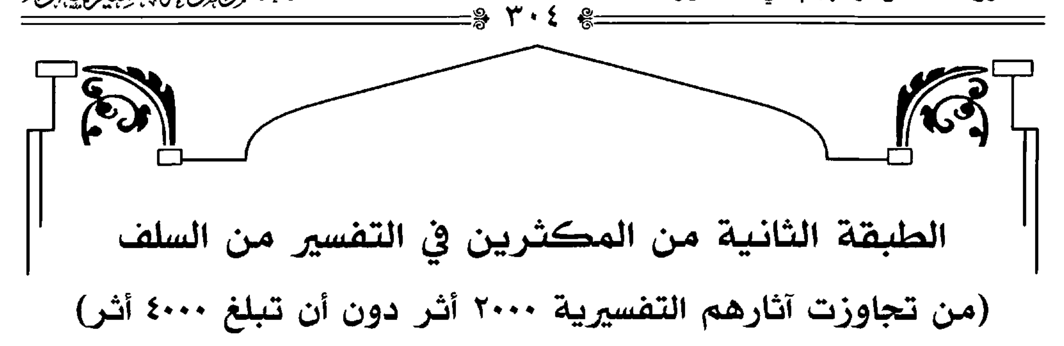
٤ ـ **كثرة مروياته وسعة اطلاعه**، ومن هنا تميز تفسيره بكثرة ذكر أسباب النزول والإسرائيليات، وتعيين المبهمات وتسمية الذوات.

٥ ـ **توسعه في الاجتهاد، والاستنباط**. وهذا واضح لمن يقرأ تفسيره.



(١) ينظر: منهاج السُّنَّة النبوية ٢/ ٢٩٤.

(٢) ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص٨٥ ـ ٨٦.



الطبقة الثانية من المكثرين في التفسير من السلف

(من تجاوزت آثارهم التفسيرية ٢٠٠٠ أثر دون أن تبلغ ٤٠٠٠ أثر)

وقد تحصل لدينا من خلال إحصاءات الموسوعة اندراج خمسة من مفسري السلف في هذه الطبقة، كلهم من طبقتي التابعين وأتباعهم:

فمن التابعين:

من أواسطهم: الضحاك بن مزاحم (ت:١٠٥هـ)، والحسن البصري (ت:١١٠هـ).

ومن صغارهم: إسماعيل السُّدِّي (ت:١٢٧هـ).

ومن أتباع التابعين:

من أواسطهم: عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ).

ومن صغارهم: يحيى بن سلام (ت:٢٠٠هـ).

وهذه ترجمة موجزة لكلٍّ منهم تبين مكانته في التفسير وأسباب كثرة تفسيره، وفي المقابل أسباب عدم بلوغه مرتبة الطبقة الأولى من المكثرين، مرتبين بحسب وفياتهم:



أولًا

الضحاك بن مزاحم (ت:١٠٥هـ)[١]

الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم ـ وقيل: أبو محمد ـ الخراساني، ولد في بلخ بخراسان، وكان يقيم بمرو مدة وببلخ زمانًا، وربما أقام ببخارى وبسمرقند، وكان معلم كُتّاب يعلم الصبيان فلا يأخذ منهم شيئًا، إنما يحتسب في تعليمهم. واختلف في وفاته فقيل: عام ١٠٢هـ، وقيل: ١٠٥هـ[٢]، وقد جاوز الثمانين من عمره[٣]، وعلى هذا فهو ضمن جيل الطبقة الوسطى من التابعين.

روى عن ابن عباس، وابن عمر، وزيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك. وقيل: لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، فعن عبد الملك بن ميسرة، قال: «الضحاك لم يلق ابن عباس إنما لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير»[٤]، وأكثر أهل العلم على هذا القول، قال ابن عدي: «أما رواياته، عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر، وإنَّما اشتهر بالتفسير»[٥]. وقيل: بثبوت روايته عن ابن عباس[٦]، فقد روى عنه أبو جناب الكلبي قوله: «جاورت ابن عباس سبع سنين»[٧]، ولهذا تردد الذهبي في ترجيح أحد القولين

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٠١، التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٢، مشاهير علماء الأمصار ص٣٠٨، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٥٢، تهذيب الكمال ١٣/ ٢٩١، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٨، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٤، تفسير الضحاك لمحمد شكري الزاويتي ١/ ٤٣ ـ ١٣٦.

(٢) وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ١٠٥هـ.

(٣) فقد روي عنه قوله: «كنت ابن ثمانين سنة جلدًا غزّاء». ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٠.

(٤) طبقات ابن سعد ٦/ ٣٠١.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٥٢. وينظر: مشاهير علماء الأمصار ص ٣٠٨.

(٦) رجحه الشيخ أحمد شاكر (ت:١٣٧٦هـ)، واستدل به على أنه تابعي ثقة مأمون، وأكّده بما رُوِي أنه مات وقد بلغ الثمانين أو جاوزها. ينظر: مسند الإمام أحمد ٤/ ٦٧ بتحقيق: أحمد شاكر، حاشية الحديث (٢٢٦٢).

(٧) تهذيب الكمال ١٣/ ٢٩٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٤. لكن رُدَّ قول أبي جناب الكلبي بأنه ضعيف. ينظر: ميزان الاعتدال ٤/ ٣٧١.

فقال: «وبعضهم يقول: لم يلق ابن عباس ـ فالله أعلم ـ[1]». ومن هذا الخلاف ترتب الخلاف في عدِّه ضمن التابعين أو أتباعهم[2]. لكن لا يُختلف في كونه من ضمن جيل التابعين[3] وأنه عاصر مئات الصحابة، وبالتالي إمكانية رؤيته لبعضهم وروايته عنه[4].

روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد، وأبو رَوْق عطية بن الحارث الهمداني، وجويبر بن سعيد، وأبو سنان سعيد بن سنان، وسلمة بن نبيط، وعبد الملك بن ميسرة، وعبيد بن سليمان، وعلي بن الحكم، وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، ومقاتل بن حيان، وغيرهم.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان الضحاك «من أوعية العلم»[5]، وقد اعتنى بالقرآن واشتهر بتفسيره، وعُرف به، قال ابن حبان: «وكان ممن عنى بعلم القرآن عناية شديدة، مع لزوم الورع»، وتقدم قول ابن عدي عنه: «وإنَّما اشتهر بالتفسير»[6].

وقد أثنى على تفسيره جمع من المتقدمين والمتأخرين، فقال سفيان الثوري (ت:١٦١هـ): «خذوا التفسير من أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٩.

(٢) لم يعدَّه الدكتور محمد عبد الله الخضيري من التابعين، حيث لم يورده في كتابه الحافل «تفسير التابعين» ضمنهم، وصرّح في مواضع منه بأنه من أتباعهم ـ ينظر: ٢/٥٨٥، ٦٩٤، ٩٥٤ ـ ثم أكّد ذلك في دراسته الماتعة الموسومة بـ«التفسير بالأثر بين ابن جرير وابن أبي حاتم» ص٨٨.
لكن التصريح بأنه تابعي مروي عن بعض كبار أئمة الحديث المتقدمين، كابن أبي حاتم الذي أورد رواية عن مقاتل بن حيان ثم قال: «وكان مقاتل ما فسَّر؛ فسَّره عن رجال من التابعين، منهم الضحاك بن مزاحم، وجابر بن زيد». ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢/٥١٨ برقم (٢٧٥٠). وهو صنيع أشهر المصنفين في الرجال وطبقاتهم، كابن سعد الذي أدرجه ضمن الطبقة الثانية ممن روى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وغيرهما. ينظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٤٦، ٣٠٠، وكذلك الذهبي الذي سلكه في الطبقة الثانية من التابعين. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٢٨٧، ٥٩٩، المعين في طبقات المحدثين ص٣٧.

(٣) بل وفي طبقة أواسط التابعين حيث توفي عام ١٠٥هـ على أعلى تقدير ـ وقد جاوز الثمانين، فهو قرين مجاهد بن جبر (ت:١٠٢هـ) مولدًا ووفاةً على وجه التقريب.

(٤) ينظر مبحثًا موسعًا عن ذلك في كتاب: تفسير اتباع التابعين: عرض ودراسة ص٣٤ ـ ٤٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٨.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/١٥٢. وقال الذهبي في ترجمته: «صاحب التفسير». سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٨، تاريخ الإسلام ٣/٦٣.

والضحاك»[١]، وقال ابن كثير: «كان الضحاك إمامًا في التفسير»[٢].

أما مقدار ما وصلنا من تفسيره فقد بلغت آثاره من التفسير الاجتهادي في الموسوعة (٢١٤٣) أثرًا، وهي حصيلة كبيرة مقارنة بمفسرين آخرين مشاهير من التابعين، كعكرمة.

۞ أسباب تقدمه في التفسير وكثرة آثاره:

١ ـ **تفرغه لعلم التفسير رواية ودراية**: ففي باب الرواية سنده من أشهر أسانيد الرواية عن ابن عباس[٣]، أما في تفسيره الاجتهادي فهو تفسير يبلغ الذروة، أثنى عليه كثير من المتقدمين والمتأخرين كما تقدم.

٢ ـ **اعتناء تلاميذه بنقل تفسيره**: خصوصًا جويبر بن سعيد الأزدي[٤]، وأبو روق، وعبيد بن سليمان.

٣ ـ **البعد عن الفتن**: حيث عاصر كثيرًا من الفتن التي عصفت بالأمة، لكن لم يرد أنه شارك في أي منها، بل كان يبتعد عن الحكام، والعمل لهم[٥].

٤ ـ **طول عمره**: حيث توفي وقد جاوز الثمانين من عمره، أمضاها في التعليم والتفسير ونشره.

٥ ـ **اعتناء نقلة التفسير بنقل تفسيره**: يأتي على رأسهم ابن جرير الذي نقل أغلب تفسيره[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥١. (٢) البداية والنهاية ٩/ ٢٣٠.

(٣) لكن حكم بانقطاعه عند جمهور المحدثين باعتبار عدم صحة سماع الضحاك من ابن عباس، وعلى التسليم بذلك فقد أجيب بأن الضحاك أخذ تفسير ابن عباس من سعيد بن جبير، فالواسطة معلومة، وعليه فالسند متصل. ومع كل ذلك فأسانيد التفسير والنسخ التفسيرية المشهورة لها تعامل آخر عند المحدثين المتقدمين، كما سيأتي في بحث «منهج المحدثين في نقد مرويات التفسير».

(٤) وهو أكثر من روى عن الضحاك مع ضعفه.

(٥) فقد عزا السيوطي في الدر المنثور ١١/ ٤٤١ عند تفسير قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ إلى عَبد بن حُمَيد، وابن المنذر أن سلمة بن نبيط قال: بعث عبد الرحمن بن مسلم إلى الضحاك فقال: اذهب بعطاء أهل بخارى فأعطهم فقال: اعفني، فلم يزل يستعفيه حتى أعفاه، فقال له بعض أصحابه: ما عليك أن تذهب فتعطيهم وأنت لا ترزؤهم شيئًا، فقال: لا أحب أن أعين الظلمة على شيء من أمرهم.

(٦) بحسب إحصاء د. محمد بن عبد الله الخضيري فقد بلغت آثار تفسير الضحاك عند ابن جرير (١٤٣٩) أثرًا، وعليه فهو في المرتبة الخامسة بين التابعين بعد مجاهد وقتادة والسدي والحسن. ينظر: بحث التفسير بالأثر بين ابن جرير وابن أبي حاتم ص٨٧، ٨٨، مجلة الدراسات القرآنية (تبيان لاحقًا)، ع٤.

ومع تقدم الضحاك في التفسير لكن لم تبلغ آثار تفسيره مبلغ الطبقة الأولى في المرويات، ولذلك أسباب لعل من أبرزها:

١ - كثرة اشتغاله بالرواية خصوصًا عن ابن عباس، وتقدم أن طريق الضحاك من أشهر طرق روايات ابن عباس، ومن أكثرها نقلًا له.

٢ - قلة تنقل الضحاك، حيث لم يرد في سيرته ما يدل على ذلك. ولا شك أن لذلك دورًا في ضعف انتشار تفسيره.

٣ - يظهر من سيرة الضحاك شدة الورع والبعد عن الناس، فقد يكون لذلك دور في ضعف انتشار تفسيره. والله أعلم.

ثانيًا

الحسن البصري (ت:١١٠هـ)(١)

هو الحسن بن أبي الحسن، البصري، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، وقيل غير ذلك، واسم أبي الحسن يسار، يقال: إنه من سبي ميسان، سكن المدينة، وأُعتق فيها، وتزوج في خلافة عمر، فوُلد له بها الحسن عام ٢١هـ. واسم أم الحسن: خيرة، مولاة أم سلمة أم المؤمنين ﵂.

نشأ الحسن بوادي القرى فانفتق لسانه بالفصاحة والبعد عن العجمة واللحن، وعاصر خلافة عثمان بالمدينة وسمعه يخطب، وشهد يوم الدار وله ١٤ سنة، ثم حُبِّب إليه الجهاد في مقتبل شبابه فرحل إلى خراسان مجاهدًا في خلافة معاوية، ثم اتجه إلى العلم، واستقر في البصرة، حتى صار عالمها ومفتيها، إلى توفي بها عام ١١٠هـ.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

تقدم أنَّ الحسن نشأ بالمدينة ورأى علي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، وعائشة، وغيرهم من الصحابة ﵃، لكن لم يصح سماعه إلا من بعضهم كأنس بن مالك، وعمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وسمرة بن جندب، وأبي بكرة الثقفي، والنعمان بن بشير، وجابر، وذلك لأنه لم يطلب الحديث في صباه، وإن كان يروي عن كثير من الصحابة لكن كثيرًا منها مرسل، قال الذهبي: «وكان يدلس ويرسل ويحدث بالمعاني، ومناقبه كثيرة ومحاسنه غزيرة، كان رأسًا في العلم والحديث، إمامًا مجتهدًا كثير الاطلاع، رأسًا في القرآن وتفسيره، رأسًا في الوعظ والتذكير، رأسًا في الحلم والعبادة، رأسًا في الزهد والصدق، رأسًا في

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٧/ ١٥٦، تهذيب الكمال ٦/ ٩٧، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٤، تفسير التابعين ١/ ٢٠٠.

الفصاحة والبلاغة، رأسًا في الأيد والشجاعة»[1]. كما كان رَحِمَهُ اللَّهُ مقرئا فذًّا رأسًا في الإقراء.

وتفسير الحسن يبلغ الذروة من حسن البيان وقوة التأثير، وقد تناقله أهل العلم فيما بينهم، حتى وصلتنا آثاره فبلغت في الموسوعة (٣٢٧٢) أثرًا، ولعل من **أهم أسباب تقدمه وبلوغه هذه المرتبة**[2] ما يلي:

١ ـ **فصاحته، وحسن تعبيره، وقوة تأثيره في الأسماع**: ولا شك أن مثل تلك المواعظ أدعى لانتشارها وشيوعها وحرص الناس على سماعها وتناقلها، ومن هنا كانت أقوال الحسن مصادر لكتب في عدة فنون كالزهد واللغة والأدب وغيرها.

٢ ـ **تصدره للتعليم، وحرصه على نشره، وتصديه للتفسير والوعظ، والتذكير بين العامة**: ولا شك أن مثل ذلك أدعى للتناقل والانتشار.

٣ ـ **حرصه على كتابة العلم**: ومن هنا جاء عنه «أنه كان لا يرى بكتاب العلم بأسًا، وقد كان أملى التفسير فَكُتِب»[3].

٤ ـ **قوة الاستنباط والاجتهاد في التفسير**: وهذا ظاهر من استطراده في تفسير الآية واتخاذها سبيلًا للوعظ والترهيب والترغيب.

٥ ـ **تفننه في مختلف العلوم والفنون**: فهو المقرئ والفقيه والمفسر والعالم بلغة العرب وغريبها، ولا شك أن الجامع لهذه العلوم أقدر على الاجتهاد والاستنباط، خصوصًا إذا جمع مع ذلك الفصاحة والتعبير المؤثر.

٦ ـ **البعد عن الفتن**: حيث عاصر كثيرًا من الفتن التي عصفت بالأمة، خصوصًا فتنة ابن الأشعث التي خرج فيها عامة قراء الكوفة والبصرة وعلمائهما، لكنه نهى عن ذلك، وإن كان أُجبِر على الخروج بعد ذلك لكنه تمكن أن ينجو منهم، ومن هنا بقي في موضعه يعلم ويدعو ويعظ، بينما سقط كثير ممن خرج في الفتنة أو تخفى وطورد.

٧ ـ **طول عمره**: حيث توفي عام ١١٠هـ وله ٨٨ سنة، أمضاها في تعليم الناس وإرشادهم.

٨ ـ **تداعي كبار نقلة التفسير وغيرهم على نقل تفسيره وحِكَمِه**: يأتي على رأسهم

---

(١) تاريخ الإسلام ٣/٢٦.

(٢) ينظر: تفسير التابعين ١/٢٢٠.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ١/٣٢٣.

يحيى بن سلّام، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهم، حتى ربما استطردوا فنقلوا حِكَمه ومواعظه التي هي خارجة عن معنى التفسير.

ومع تقدم الحسن في التفسير لكن لم تبلغ مرويات تفسيره مبلغ الطبقة الأولى في المرويات، ولذلك أسباب لعل من أبرزها:

١ ـ عدم تخصص أحد تلاميذه بالرواية عنه: كما وقع لابن عباس ومجاهد وقتادة، إضافة إلى أن بعض من نقل عنه نسخة من تفسيره كان من كبار المبتدعة، وهو عمرو بن عبيد[١].

٢ ـ اشتغاله بالفقه والأحكام وتصدره للفتوى وتنوع علومه، مما جعله غير متفرغ للتفسير بخاصة، ولا شك أن من كان كذلك كان إنتاجه التفسيري أقل.

٣ ـ تأخره في طلب العلم وعدم حرصه على الرحلة لطلبه، وقلة أسفاره حتى قيل أنه لم يحج إلا مرتين، وبالتالي قلة مشايخه، مما فوَّت عليه إدراك كبار علماء الأمة بالتفسير خصوصًا ابن عباس، فقد ذُكر أن الحسن لم يصح سماعه منه[٢].

(١) نقل من هذه النسخة يحيى بن سلام لكن لا يكاد غيره ينقل عنها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٦.



ثالثًا

إسماعيل السُّدِّيّ (ت:١٢٧هـ)[(١)]

إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كريمة السُّدِّيّ، أبو محمد القرشي الكوفي الأعور، مولى زينب بنت قيس بن مخرمة، وقيل: مولى بني هاشم، أصله حجازي، سكن الكوفة، وكان يقعد في سُدَّة باب الجامع بالكوفة، فلُقِّب السُّدِّيّ[(٢)]. وهو في عداد صغار التابعين.

وقد ثبتت روايته عن أنس بن مالك، وفي سماعه من ابن عباس نظر، وقيل: إنما رآه، ورأى أبا هريرة وابن عمر وغيرهم ﭫ. كما روى عن أبي عبد الرحمٰن السلمي، ومرة بن شراحيل الهمداني (مرة الطيب) صاحب ابن مسعود، وعن أبي مالك غزوان الغفاري، وأبي صالح باذام.

روى عنه: شعبة، والثوري، وزائدة، وإسرائيل، والحسن بن صالح، وأبو عوانة، وأسباط بن نصر، والمطلب بن زياد، وأبو بكر بن عياش، وآخرون.

❁ منزلته في التفسير:

اشتهر السُّدِّيّ بالتفسير وعُرف به، قال العجلي: «عالم بالتفسير راوية له»، وقال الذهبي: «الإمام، المفسر»[(٣)].

وقد ورد انتقاد للسُّدِّيّ في تفسيره من بعض التابعين كالشعبي[(٤)]، لكن في المقابل

---

(١) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ٣/ ١٣٢، تاريخ الإسلام ٣/ ٣٧١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٤، تفسير التابعين: ١/ ٣٠٠.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٢. ويعرف بالسُّدي الكبير، تمييزًا عن السُّدي الصغير، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ٣/ ٣٧٢: «فأما السُّدي الصغير فهو محمد بن مروان، أحد المتروكين، معاصر لوكيع». والصغير هو راوي تفسير الكلبي. ينظر: ميزان الاعتدال ٤/ ٣٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٤.

(٤) قال عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت: سمعت الشعبي، وقيل له: إن إسماعيل السُّدي قد أُعطي حظًّا من =

أثنى عليه أغلب أهل العلم: فهذا إسماعيل بن أبي خالد (ت:١٤٣هـ) ـ من أقرانه ـ يقول عنه: «كان السُّدِّيّ أعلم بالقرآن من الشعبي»[١]. ومر إبراهيم النخعي (ت:٩٦هـ) بالسدي، وهو يفسر، فقال: «إنه ليفسر تفسير القوم»[٢].

والحق أن إسماعيل السُّدِّيّ كان رأسًا في التفسير روايةً ودرايةً، بل هو من أكثر تابعي الكوفة روايةً ودرايةً فيه[٣]، ففي باب الرواية روى كثيرًا من تفسير ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة بسنده المشهور عن مرة الهمداني، وعن أبي مالك وأبي صالح[٤]، بل هو أكثر العراقيين رواية لتفسير هذين الصحابيين الجليلين[٥]. كذلك كان مكثرًا في رواية أسباب النزول.

أما في باب التفسير النظري الاجتهادي فقد كانت له أيضًا منزلة كبيرة، ـ وإن كان باب الرواية عليه أغلب[٦] ـ ووصلنا عنه آثار كثيرة، بلغت في الموسوعة (٣١٧٨) أثرًا.

ولعل **أبرز الأسباب في كثرة تفسيره** ما يلي[٧]:

١ ـ تفرغه للتفسير وانقطاعه له، فقلما تجد له آثارًا في سوى التفسير، لذا كان يوصف بالمفسر ونحو ذلك.

٢ ـ كثرة مصادره واهتمامه بالرواية، وهذا واضح في كثرة مروياته لأسباب النزول والإسرائيليات.

٣ ـ كثرة روايته للإسرائيليات حتى فاق المشاهير من رواة الإسرائيليات ككعب ووهب، في الرواية والسرد والاستطراد، والإطالة والإغراب.

= علم القرآن، قال: إن إسماعيل قد أعطي حظًا من جهل بالقرآن. قال الإمام الذهبي معقبًا: «ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثر مما علم، وقد قال إسماعيل بن أبي خالد: كان السُّدي أعلم بالقرآن من الشعبي رحمهما الله». سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٦٥.

(١) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٧٢.

(٢) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٧٢، وقد قال بعض المعاصرين: إن هذا الكلام من النخعي خرج مخرج الذم، بناء على مفهوم كلام أحد رواة الأثر، وأنه قصد بالقوم المرجئة. ينظر: التقرير في أسانيد التفسير ص٩٨.

(٣) تفسير التابعين ١/ ٣٠٠.

(٤) وقد تقدم الحديث عنه في طرق تفسير ابن عباس.

(٥) تفسير التابعين ١/ ٣٠٣.

(٦) المرجع السابق ١/ ٣٠٢.

(٧) المرجع السابق ١/ ٣٠٠.

٤ ـ عناية تلميذه أسباط بن نصر بنقل تفسيره وتفرغه لذلك.

٥ ـ تأخر وفاته حيث امتد به العمر حتى عام ١٢٧هـ، واحتاج الناس في ذلك العهد أكثر إلى التفسير، خصوصًا في الكوفة ـ بلد السُّدِّيّ ـ التي قلَّ فيها المتصدّون للتفسير.

ومع تقدم السُّدِّيّ في التفسير لكن لم تبلغ آثار تفسيره الاجتهادي مبلغ الطبقة الأولى، ولذلك أسباب لعل من أبرزها:

١ ـ غلبة تفسيره الروائي النقلي على التفسير الدرائي الاجتهادي.

٢ ـ الوسط العلمي في عهد التابعين بالكوفة والذي كان يقوم على التورع عن الخوض في تفسير القرآن والتوسع فيه، ومن هنا كان انتقاد الشعبي للسدي، ولا بد لمثل ذلك أن يؤثر في قبول تفسير السُّدِّيّ، والله أعلم.



رابعًا

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢هـ)[1]

عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم القرشي العدوي ـ بالولاء ـ المدني، نشأ في المدينة النبوية، في أسرة علم وعمل، فجده «أسْلَم» (ت:٨٠هـ) مولى عمر بن الخطاب من كبار التابعين وثقاتهم روى له الجماعة[2]، وأبوه «زيد بن أسْلَم» (ت:١٣٦هـ) من الطبقة الوسطى من التابعين، ومن ثقات علماء المدينة في الحديث والتفسير، روى له الجماعة أيضًا[3].

روى عن أبيه زيد بن أسلم، وعن محمد بن المنكدر (ت:١٣٠هـ)، وأبي حازم سلمة بن دينار (ت: بعد ١٤٠هـ)، وغيرهم.

وعنه عبد الله بن وهب (ت:١٩٧هـ)، ووكيع بن الجراح (ت:١٩٧هـ)، وسفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١هـ)، وأصبغ بن الفرج (ت:٢٢٥هـ)، وغيرهم.

وهو ضعيف الرواية عند أهل الحديث، ضعَّفه أحمد، ويحيى بن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم[4]، قال أبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث، كان في نفسه صالحًا، وفي الحديث واهيًا»[5].

مكانته في التفسير وآثاره:

أما في التفسير فله شأن آخر، فهو من أعلام مفسري تبع الأتباع، أخذ علم التفسير عن أبيه، قال الذهبي: «كان عبد الرحمٰن صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيرًا

---

(١) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ١٧/ ١١٤، تاريخ الإسلام ٤/ ٩٠٤، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦١، تفسير أتباع التابعين ص١٤٨.

(٢) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤/ ٩٨.

(٣) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦١.

(٥) تهذيب الكمال ١٧/ ١١٨، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦١.

في مجلد، وكتابًا في الناسخ والمنسوخ[١]»[٢]، ولم يصل إلينا هذا التفسير، وهو مبثوث في كتب المتقدمين من نقلة التفسير المأثور.

وتفسيره يبلغ الذروة، لذا اعتنى به أئمة التفسير، واحتفوا به احتفاءً عظيمًا، لا سيَّما ابن جرير، وابن أبي حاتم[٣]، وقد بلغت آثاره في الموسوعة (٢٢٠٩) آثار.

❁ أسباب تقدمه في التفسير وكثرة آثاره:

١ ـ **تفرغه لعلم التفسير**: حيث اشتهر به وارتضوه فيه دون الرواية، كما تقدم.

٢ ـ **استقراره بالمدينة النبوية**: التي كانت ـ هي ومكة ـ محط رحلات المسلمين عمومًا، وطلبة العلم خصوصًا، لذا نجد أن أغلب من نشر علمه من تلاميذه هم من الطارئين على المدينة.

٣ ـ **اعتناء تلاميذه بنقل تفسيره**: يأتي على رأسهم عبد الله بن وهب المصري (ت:١٩٧هـ)، الذي روى أغلب تفسيره، ثم أصبغ بن الفرج المصري (ت:٢٢٥هـ).

٤ ـ **طول عمره**: حيث امتد به العمر إلى أن توفي عام ١٨٢هـ.

٥ ـ **اعتناء كبار نقلة التفسير بنقل تفسيره**: خصوصًا ابن جرير، ثم ابن أبي حاتم.

---

(١) ولم يصلنا ناسخه، لكن نسبته إليه مشهورة. ينظر: الفهرست ص٢٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨/٣٤٩.

(٣) ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص١٥١ ـ ١٥٥.



خامسًا

يحيى بن سلّام (ت٢٠٠هـ)[(١)]

يحيى بن سلّام بن أبي ثعلبة التيمي، أبو زكريا البصري، ثم المغربي القيرواني، ولد بالكوفة عام ١٢٤هـ، وانتقل إلى البصرة فتلقى العلم عن علمائها من تلاميذ الحسن البصري (ت:١١٠هـ) وقتادة (ت:١١٧هـ)، خصوصًا: سعيد بن أبي عروبة (ت:١٥٦هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت:١٦٠هـ)، وحماد بن سلمة (ت:١٦٧هـ)، والمبارك بن فضالة (ت:١٦٦هـ).

ورحل إلى الكوفة فأخذ عن سفيان الثوري (ت:١٦١هـ)، وإلى المدينة فأخذ عن مالك (ت:١٧٩هـ)، وإلى مصر فأخذ عن ابن لهيعة (ت:١٧٤هـ)، والليث بن سعد (ت:١٧٥هـ)، كما أخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، وكان له اختيار في القراءة عن طريق الآثار.

وانتقل في آخر حياته إلى إفريقية (القيروان)، ومكث بها حوالي عشرين سنة، بَثَّ فيها علمه، وألقى تفسيره، ونال مكانة مرموقة بين أهلها وحكامها، وفي أواخر حياته خرج إلى الحج، وعند عودته توفي بمصر عام ٢٠٠هـ.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

أثنى عليه أهل العلم، فقال أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ): «كان ثقةً ثبتًا، عالمًا بالكتاب والسُّنَّة، وله معرفة باللغة والعربية»[(٢)]. وقد جمع وصنَّف تصانيف عدة، ففي علوم القرآن يُنسب إليه كتاب «التصاريف: تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه

(١) ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٩/٣٩٧، ميزان الاعتدال ٤/٣٨١، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٧٣، مقدمة تحقيق تفسير يحيى بن سلام ١/١١، رسالة «منهج يحيى بن سلام في التفسير» لهاشم الخولي، تفسير أتباع التابعين ص١٧٥ ـ ١٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩/٣٩٧، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٧٣، مقدمة تحقيق تفسير يحيى بن سلام ١/١٣.

وتصرفت معانيه»[١]، و«تفسير القرآن». وفي الحديث له كتاب «الجامع»، كذلك له اختيارات في الفقه[٢].

أما تفسيره فقد ألَّفه بإفريقية وأثنى عليه أهل العلم، فقال أبو عمرو الداني: «سكن أفريقية دهرًا، وسمع الناس بها كتابه في تفسير القرآن، وليس لأحد من المتقدمين مثله»[٣]، وقد اعتنى به الأندلسيون والمغاربة اعتناءً كبيرًا؛ حتى ذُكرت له عندهم مختصرات عِدَّة، من أشهرها: مختصر ابن أبي زَمَنِين (ت:٣٩٩هـ)[٤]. أما عند المشارقة فلم أقف على أحد من أئمة نقلة التفسير المسند ـ كالطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم ـ يروي عنه! سواء من تفسيره الاجتهادي أو النقلي، ولعل سبب ذلك عدم وقوفهم على تفسيره[٥].

ويظهر أن نسخ تفسير يحيى بن سلام الكاملة قد فقدت بعد ذلك، لذا لم نجد المعتنين بالتفسير المأثور من المتأخرين ينقل عنه، كابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، وكذا السيوطي (ت:٩١١هـ) في «الدر المنثور» الذي لم ينقل عنه شيئًا من تفسيره النقلي أو الاجتهادي.

لكن شاء الله أن تبقى أجزاء متفرقة منه في مهده الأول (تونس)، ظلت حبيسة في مكتباتها، إلى أن هيَّأ الله له الدكتورة الفاضلة هند شلبي التي قامت بجمع متفرقه، وتحرير نصِّه، وتحقيق أجزائه، وأصدرت ما تم من سوره في مجلدين؛ من سورة النحل إلى سورة الصافات[٦]، وقد اعتمدنا عليه في استخراج تفسير يحيى بن سلام في هذه الموسوعة، وأما السور الأخرى فقد استُخرج من مختصره تفسير ابن أبي زمنين، كما تقدم، وبهذا ترصَّعت موسوعة التفسير المأثور بهذه الميزة عن مثيلاتها، فبلغت آثار تفسير يحيى (٢٦٢٨) أثرًا، لا تكاد تجد أي منها في كتب التفسير المأثور المسندة.

---

(١) طبع بتحقيق: د. هند شلبي، الشركة التونسية، ١٩٧٩م. وينظر: بيان مدى نسبته إليه في كتاب تفسير أتباع التابعين ص٣٥١.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق تفسير يحيى بن سلام ١/ ١٣.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٧٣.

(٤) طبع بتحقيق: عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٣/ ٢٠٠١م، ٥ أجزاء.

(٥) لكن أورد آثارًا من تفسيره بعض المفسرين المشارقة المتأخرين، من أبرزهم: الماوردي (ت: ٤٥٠هـ). ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٧٧.

(٦) صدر عام ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، عن دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٩١٣ صفحة في مجلدين.

❁ أسباب تقدمه في التفسير وكثرة المروي عنه:

هناك أسباب عدة أدت إلى كثرة آثار تفسير يحيى بن سلام، لعل من أبرزها:

١ ـ **التخصص في علم التفسير رواية ودراية**: فقد كان يحيى بن سلام عالمًا متفننًا، لكن يظهر أن أغلب علمه تركز في التفسير حتى صار يعرف به أكثر من غيره.

٢ ـ **التصنيف في التفسير**: وهو من أوسع المجالات التي تحفظ للعالِم علمه، ولولا أن يحيى صنّف تفسيره، ثم وصوله إلينا لما وقفنا إلا على النزر اليسير من تفسيره.

٣ ـ **كثرة رحلاته، وبالتالي تعدد مصادره**، فقد رحل إلى كثير من البلاد وأخذ عن مختلف أعلام عصره كما تقدم، ولا شك أن لذلك دورًا كبير في تنوع علمه وكثرة اجتهاده.

٤ ـ **قدرته على الاستنباط والاجتهاد في التفسير**: وهو ناتج عن السبب السابق.

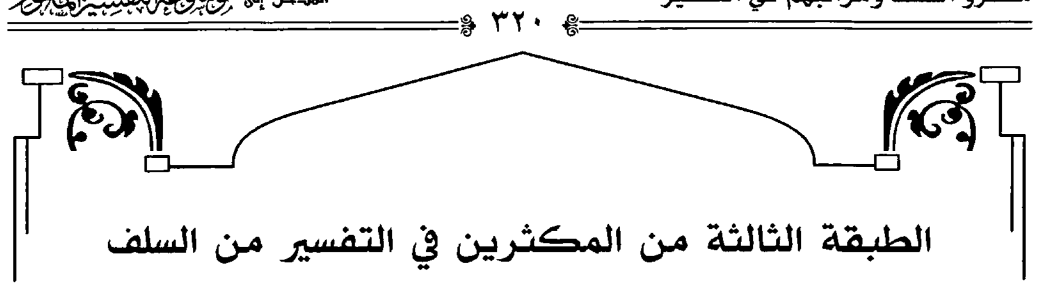
ومع ما تقدم من تبوؤ يحيى بن سلّام مكانة مرموقة في التفسير إلا أنه لم يبلغ مرتبة الطبقة الأولى من المكثرين في التفسير في هذه الموسوعة، ولعل من أبرز أسباب ذلك ما يلي:

١ ـ عدم وصول تفسيره كاملًا إلينا.

٢ ـ أن تفسير يحيى بن سلّام لم يكن كله من اجتهاده وإنما شطره من أقواله، والشطر الآخر مما يعزوه إلى مفسري السلف؛ إن لم يكن أغلبه.





الطبقة الثالثة من المكثرين في التفسير من السلف

(من تجاوزت آثارهم التفسيرية ١٠٠٠ أثر دون أن تبلغ ٢٠٠٠)

وقد تحصل لدينا من خلال إحصاءات الموسوعة اندراج ثلاثة من مفسري السلف في هذه الطبقة، كلهم من طبقتي التابعين وأتباعهم:

فمن التابعين: سعيد بن جبير (ت:٩٥هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت:١٠٥هـ).

ومن أتباع التابعين: عبد الملك ابن جُرَيْج (ت:١٥٠هـ).

وهذه ترجمة موجزة لكل منهم تبين مكانته في التفسير وأسباب كثرة تفسيره، وفي المقابل أسباب عدم بلوغه مرتبة الطبقة الأولى من المكثرين، مرتبين بحسب وفياتهم:

أولًا

سعيد بن جبير (ت:٩٥هـ)[١]

سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، الوالبي مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، «الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر»[٢]، من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

روى عن: ابن عباس - فأكثر وجوَّد - وعن ابن عمر، وابن الزبير، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري. وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

قرأ القرآن على: ابن عباس.

وقرأ عليه: أبو عمرو بن العلاء، والمنهال بن عمرو، وغيرهم[٣].

وحدث عنه: أيوب السختياني، وجعفر بن أبي المغيرة، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وسليمان الأعمش، وعطاء بن السائب، وغيرهم.

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

لازم سعيد بن جبير شيخه ابن عباس فأخذ عنه التفسير، وروى عنه حتى فاق أقرانه، قال علي بن المديني: «ليس في أصحاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير. قيل: ولا طاووس؟ قال: ولا طاووس، ولا أحد». ومن شدة تعلقه بابن عباس كان يتردد عليه من الكوفة إلى مكة كل سنة، حتى أنه ربما رحل إليه لأجل مسألة واحدة[٤]. وقد ظهر أثر تلك الملازمة في كثرة رواياته تفسير ابن عباس، حتى كان أكثر أصحابه الملازمين له رواية عنه[٥].

---

(١) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ١٠/ ٣٦٤، تاريخ الإسلام ٢/ ١١٠٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢٣، غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٠٥، تفسير التابعين: ١/ ١٣٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢٣.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ ٥/ ١٨٢. صحيح مسلم ٤/ ٢٣١٧.

(٥) ينظر: تفسير التابعين ١/ ١٤٨.

أما تفسيره الاجتهادي فيُعَدُّ من أكثر تلاميذ ابن عباس تفسيرًا بعد مجاهد، وقد بلغت آثاره في الموسوعة (١٧٣٥) أثرًا، ولعل من **أهم أسباب ذلك** ما يلي[١]:

١ ـ ملازمته لابن عباس وكثرة أخذه عنه، كما تقدم.

٢ ـ كتابته للتفسير سواء أثناء الطلب عن ابن عباس، أو بعد ذلك، كما في الصحيفة التي كتبها لعبد الملك بن مروان بطلب منه، وهذه الصحيفة تُعَدّ من أقدم مدونات التفسير التي تدل على أن التفسير دوّن في وقت مبكر[٢].

٣ ـ تصدره للناس وتصديه للتفسير وحرصه على نشر علمه، فقد رُوي عنه قوله: «وددت أن الناس أخذوا ما عندي، فإنه مما يهمني». وقال أيضًا: «لأن أنشر علمي، أحب إليَّ من أن أذهب به إلى قبري»[٣].

٤ ـ اعتناؤه بتفسير آيات الأحكام، بخلاف أقرانه المكثرين من تلاميذ ابن عباس كمجاهد وعكرمة.

٥ ـ كثرة روايته للإسرائيليات، أيضًا بخلاف أقرانه من تلاميذ ابن عباس، ويظهر أنه تأثر بشيخه في ذلك.

٦ ـ تميزه بالتفسير التحليلي للآية[٤]. وهو منهج مخالف لطريقة المتقدمين في التفسير التي كانت تقتصر على تفسير ما يحتاج إلى تفسير دون باقي الألفاظ وسائر الآيات.

وفي المقابل هناك أسباب أخرى كان لها الأثر في قصور آثاره التفسيرية عن بلوغ مرتبة الطبقة الأولى والثانية من المكثرين في التفسير، وتقدم بعض مفسري السلف عليه، لعل من أبرزها:

---

(١) ينظر: تفسير التابعين ١/١٤٨.

(٢) يراجع: مبحث مراحل تدوين التفسير، وكذلك الحاشية بعد التالية.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ١٠/٣٦٧، سير أعلام النبلاء ٤/٣٢٦.

(٤) وهذا بارز في النسخة التي يرويها عنه عطاء بن دينار، وعطاء لم يسمع من سعيد مباشرة، وإنما وجد في الديوان بدمشق صحيفة التفسير التي كتبها سعيد بن جبير لعبد الملك بن مروان بطلب منه، فروى منها. ينظر: الجرح والتعديل ٣/٣٣١. وقد اعتنى ابن أبي حاتم برواية عطاء عن سعيد، ويظهر أن ما يرويه هو من تلك الصحيفة، ولو وصلنا تفسير ابن أبي حاتم كاملًا لأمكن جمع هذه الصحيفة كلها أو جلها! وقد أورد ابن أبي حاتم عشرات الروايات من هذه الطريق ـ كما سترى في الموسوعة ـ، بينما لم يورد ابن جرير منها إلا في ثلاثة مواضع فقط! ولعل هذا كان سببًا في كون آثار سعيد بن جبير التفسيرية عند ابن أبي حاتم أكثر منها عند ابن جرير. ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص٣٢٠.

١ ـ عدم استفراغ علمه للتفسير كما كان مجاهد وعكرمة ومقاتل بن سليمان، بل كان رَحِمَهُ اللَّهُ مشاركًا في القراءات والفقه والحديث رأسًا في كل منها. لذا وصفه الذهبي بأنه، «الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر»(١).

٢ ـ كثرة اشتغاله برواية تفسير شيخه ابن عباس، وهذا بخلاف مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ دخوله في فتنة ابن الأشعث الذي خرج على الحجاج بن يوسف عام ٨٢هـ، ثم بعد انكسارهم ظل سعيد متخفيًا من الحجاج متواريًا عنه، ومتنقلًا في مختلف البلاد قال الذهبي: «خرَج مع ابن الأشعَث على الحجَّاج، ثُمَّ إنَّه اختَفَى وتَنَقَّل في النَّوَاحِي اثنَتَيْ عَشْرة سنةً»(٢). ولا شك أن لذلك تأثيرًا كبيرًا في قلة تصديه لنشر العلم والتصدر للناس.

٤ ـ قِصر عمره مقارنة بأقرانه من تلاميذ ابن عباس، حيث قبض الحجاج عليه وقتله صبرًا وظلمًا عام ٩٥هـ(٣).

٥ ـ عدم وجود تلاميذ اختصوا بنقل آثاره ورواياتها، وإن كان عطاء بن السائب من أكثرهم، لكن لا تبلغ عنايته بمرويات شيخه كعناية ابن أبي نجيح بتفسير مجاهد، أو سعيد بن أبي عروبة بتفسير قتادة، والله أعلم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٤٢٣. وينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ١٠/٣٦٤، تاريخ الإسلام ٢/١١٠٠.

(٢) تاريخ الإسلام ٢/١١٠١.

(٣) اشتهر أن عُمر سعيد حين قتل كان ٤٩ عامًا ـ ينظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٧٥، وغيرها ـ ولكن هذا أمر مستبعد! لأنه على هذا القول سيكون مولده عام ٤٦هـ، وسيكون عمره عند وفاة ابن عباس (ت:٦٨هـ) ٢٢ سنة! فأين طول ملازمته لابن عباس وكثرة ترحله إليه وإفتاؤه بين يديه، وتوجيه ابن عباس الناس لسؤاله في مثل هذه السن؟!! أيضًا على هذه السن إذا ما قورن سعيد بأصحاب ابن عباس الآخرين يكون أصغر منهم بما يقارب العقدين! فكيف يُقرن بهم؟ وهو دونهم بكثير!! ومن هنا لما ذكر الذهبي هذا القول ردَّه فقال: «... ومن زعم أنه عاش تسعًا وأربعين سنة لم يصنع شيئًا، وقد مر قوله لابنه: ما بقاء أبيك بعد سبع وخمسين. فعلى هذا يكون مولده في خلافة أبي الحسن علي بن أبي طالب ﷺ». ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٤١، تاريخ الإسلام ٢/١١٠٢؛ أي: أنه ولد في حدود عام ٣٨هـ، والله أعلم.



ثانيًا
عكرمة مولى ابن عباس (ت:١٠٥هـ)[(١)]

القرشي الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله المكي ثم المدني، مولى عبد الله بن عباس ﵄، أصله من بربر المغرب، كان لحصين بن أبي الحر العنبري، فوهبه لابن عباس لما ولي البصرة لعلي بن أبي طالب ﵁[(٢)].

روى عن عائشة، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وأبي سعيد الخدري ﵃. ولازم مولاه ابن عباس الذي حرص على تعليمه لما رأى فيه من ملامح النجابة والذكاء والحفظ، حتى كان يضع في رجله الكبل على تعليم القرآن والفقه والسنن، كما قال عكرمة. وقد كان لتلك الملازمة أثر كبير في بناء الشخصية العلمية لعكرمة، فورث عنه علمًا كثيرًا؛ خصوصًا في التفسير، قال ﵀: «طلبت العلم أربعين سنة، وكنت أفتي بالباب وابن عباس في الدار»[(٣)].

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

تبوأ عكرمة مكانة عظيمة في التفسير حتى شهد بذلك أقرانه، وأثنى عليه مترجموه، قال جابر بن زيد: «هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس». وقال الشعبي: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة»، وسئل سعيد بن جبير: تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: «نعم، عكرمة»، وقال قتادة: «أعلم الناس بالتفسير عكرمة»، وقال سفيان الثوري: «خذوا التفسير عن أربعة: سعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد والضحاك». وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن عكرمة، وسعيد بن جبير: أيهما أعلم بالتفسير؟ فقال: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة».

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/ ٢٨٨، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٦٤، تاريخ الإسلام ٣/ ١٠٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤، تفسير التابعين: ١/ ١٥٦.

(٢) وعليه ـ كما قال الذهبي ـ: «فلا يبعد سماعه من علي»، تاريخ الإسلام ٣/ ١٠٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤.

ومما يدل على سعة علمه وتفوقه على أقرانه ما رواه حبيب بن أبي ثابت، قال: «اجتمع عندي خمسة لا يجتمع مثلهم أبدًا: عطاء، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، فأقبل مجاهد وسعيد يلقيان على عكرمة التفسير، فلم يسألاه عن آية إلا فسرها لهما، فلما نفد ما عندهما، جعل يقول: أنزلت آية كذا في كذا، وآية كذا في كذا».

وهكذا كان عكرمة إذا تُرجم له وُصف بالمفسر وصاحب التفسير، ونحو ذلك، قال الذهبي: «العلّامة، الحافظ، المُفَسِّر»، وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة»[1]. فهو بحق من أشهر مفسري التابعين وأعلمهم، ويمكننا إجمال **أسباب سبقه وتقدمه** فيما يلي[2]:

١ ـ طول ملازمته لابن عباس، كما تقدم.

٢ ـ قدرته على الاستنباط والاجتهاد في التفسير.

٣ ـ تفرغه لعلم التفسير رواية ودراية، حتى كان يُعرف به إذا ذكر، كما تقدم.

٤ ـ معرفته بلغات العرب وأشعارها، وإعمال ذلك في التفسير، وقد ورث ذلك المنهج من شيخه ابن عباس.

٥ ـ كثرة رحلاته، وبالتالي تعدد مصادره، فقد رحل إلى العراق وخراسان، واليمن والشام ومصر والمغرب، واستقر في آخر حياته بالمدينة حتى توفي بها.

٦ ـ حرصه على نشر علمه بين تلاميذه حتى كان يطلب أن يُسأل، كذلك كان يعقد مجالس العلم والتفسير في البلاد التي زارها، ومشهورة قصة زيارته للبصرة وأن الحسن البصري أمسك عن التفسير والفتيا ما دام عكرمة بالبصرة[3].

۞ عدد آثاره في الموسوعة:

من خلال كل ما سبق يُتوقع أن لا يضاهي أحدٌ عكرمة في كثرة المنقول من تفسيره، لكن الواقع عكس ذلك! فقد بلغ عدد آثاره في الموسوعة (١٣٨٢) أثرًا، وهذا أقل بكثير من أقرانه المكثرين ـ خصوصًا مجاهد الذي كان مع عكرمة أكثر

---

(١) تقريب التهذيب، ص٣٩٧.

(٢) ينظر ذلك بتوسع: تفسير التابعين ١/١٦٩ ـ ١٧٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/١٨.

أصحاب ابن عباس ملازمة له ـ وهنا يأتي السؤال عن سبب ذلك مع إمامة عكرمة في التفسير وشهرته وتقدمه فيه، نجمل أسباب ذلك في سببين اثنين:

١ ـ اتهامه بالكذب على ابن عباس.

٢ ـ ما اشتهر من انتحاله لمذهب الخوارج.

وهما من أبرز الأسباب التي زهّدت معاصري عكرمة ومَن بَعده في مروياته وتفسيره، واتخاذهم موقفًا ضده، فقد ذمّه سعيد بن المسيب، ولم يرو عنه ابن سيرين إلا مبهمًا[١]، وتكلم فيه الإمام مالك. حتى رُوِي أنه مات بالمدينة وأُتي بجنازته فما أحد من أهل المسجد حلّ حبوته إليها، بل قيل: إنه لم يحمله أحد، اكتروا له أربعة. وعقّب الذهبي على ذلك فقال: «ما تركوا عكرمة ـ مع علمه ـ إلا عن بلية كبيرة في نفوسهم له ﵁»[٢].

وقد تباينت آراء النقاد في ثبوت هذه التهم ـ خصوصًا انتحاله بعض آراء الخوارج ـ ما بين مثبت ومنكر، قال الذهبي بعد ما أورد بعض كلام الفريقين: «فالذين أهدروه كبار، والذين احتجوا به كبار، والله أعلم بالصواب»[٣]. وقال ابن حجر مُعقِّبًا على تلك الآراء المتضاربة: «والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه، على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برَّأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب «الثقات» له: عكرمة مولى ابن عباس ﵄؛ مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس به من الحرورية»[٤].

وقد أنصف ابن منده في تلك القضية فقال: «وأما حال عكرمة في نفسه، فقد عدّله أمّةٌ من نبلاء التابعين فمن بعدهم، وحدَّثوا عنه، واحتجّوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام، روى عنه زهاء ثلاثمائة رجل من البلدان، منهم زيادة على سبعين رجلًا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكثير من التابعين، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك من الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه، وكان

---

(١) فقد روى ابن سعد في طبقاته ٧/ ١٩٤، عن خالد الحذاء أنه قال: «كل شيء قال محمد: نبئت عن ابن عباس، إنما سمعه من عكرمة، لقيه أيام المختار بالكوفة».

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٤.

(٤) هدي الساري «مقدمة فتح الباري» ص٤٢٨.

يُتلقى حديثه بالقبول، ويُحتج به قرنًا بعد قرن، وإمامًا بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميّزوا ثابته من سقيمه، وخطأه من صوابه، وأخرجوا روايته، وهم البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، فأجمعوا على إخراج حديثه، واحتجّوا به، على أن مسلمًا كان أسوأهم رأيًا فيه، وقد أخرج عنه مقرونًا وعدَّله بعدما جرَّحه»[١].

ولا شك أن مثل تلك التهم تُقلل من اعتناء الرواة والنقلة برواية علمه وتفسيره، ولهذا جاء عن سعيد بن جبير قوله: «لو كفّ عنهم عكرمة من حديثه لشُدَّت إليه المطايا»[٢]، وعن طاووس: «لو أن مولى ابن عباس اتقى الله وكفّ من حديثه لشُدَّت إليه المطايا»[٣].

٣ ـ كثرة اشتغاله بالرواية عن شيخه ابن عباس، فقد كان من أكثر أصحاب ابن عباس نقلًا لتفسيره ونشرًا لعلمه، بل جاء عنه قوله: «كل شيء أحدثكم في القرآن فهو عن ابن عباس»[٤]، ومما يلاحظ هنا مخالفة عكرمة لقرينه مجاهد في هذه السمة.

٤ ـ عدم وجود من تخصص لنقل تفسيره وانقطع لذلك كما كان لقرينه مجاهد، بل تعدد الرواة عنه، ولعل لكثرة تنقله وكثرة رحلاته دور في عدم تفرد أحد تلاميذه بنقل جل علمه.

❁ وفاته:

توفي عكرمة بالمدينة عام ١٠٤هـ، وقيل: ١٠٥هـ، وقيل: ١٠٧هـ[٥]، وقد تجاوز الثمانين من عمره.

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٢، نقلًا عن ابن منده في صحيحه.
(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٨٥.
(٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٨٧. وينظر مبحث مستفيض عن ذلك في: تفسير التابعين: ١/ ١٦٩ ـ ١٧٩.
(٤) الإتقان ٤/ ٢٤١.
(٥) وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ١٠٥هـ.



ثالثًا

عبد الملك ابن جُرَيْج (ت:١٥٠هـ)[١]

عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي مولاهم، رومي الأصل[٢]، ولد بمكة عام ٨٠هـ، وتوفي بها عام ١٥٠هـ[٣].

قال عنه الذهبي: «الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي الأموي، المكي، صاحب التصانيف، وأول من دوَّن العلم بمكة»[٤].

وقد روى عن عشرات التابعين، ولازم عطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ) سبع عشرة سنة، فأكثر عنه حتى حفظ لنا علمه من كثرة سؤالاته له، وحدّث عن مجاهد[٥]، وابن أبي مليكة، وعمرو بن دينار، والقاسم بن أبي بزة، وغيرهم[٦]. وعنه الأوزاعي، والليث، والسفيانان؛ الثوري وابن عيينة، والحمادان؛ ابن سلمة وابن زيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الرزاق الصنعاني، وغيرهم[٧].

وهو من أوائل من صنَّف العلم[٨]، وقد كتب في التفسير والسنن وغيرهما، وأثنى عليه جمع من العلماء، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «كان من أوعية العلم». غير أنه اتهم بالتدليس، حتى حذّروا من عنعنته، قال الذهبي: «الرجل في نفسه ثقة،

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٤٩١، تهذيب الكمال ١٨/٣٣٨، تاريخ الإسلام ٣/٩١٩، سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٥، تفسير أتباع التابعين ص٩٦.

(٢) تهذيب الكمال ١٨/٣٣٨.

(٣) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/٣٣٤: «عاش سبعين سنة، فسنُّه وسنُّ أبي حنيفة واحد، ومولدهما وموتهما واحد».

(٤) سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٤.

(٥) وقيل: إنه لم يسمع من مجاهد إلا حرفًا. ينظر: تهذيب الكمال ٣٠/٤٣٦.

(٦) ينظر مسرد لمشايخه في: تهذيب الكمال ١٨/٣٣٨، وسير أعلام النبلاء ٦/٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٦.

(٨) قيل: إنه أول من صنف مطلقًا، وقيل: إنه أول من صنف بمكة. ينظر: الجرح والتعديل ٥/٣٥٧، تدريب الراوي ١/٨٩. والمراد بالتصنيف الجمع والتبويب والترتيب، وليس مجرد التدوين.

حافظ، لكنه يدلس بلفظة (عن)، و(قال)، وقد كان صاحب تعبد وتهجد، وما زال يطلب العلم حتى كبر وشاخ»[١].

❁ مكانته في العلم والتفسير وآثاره:

كان ابن جريج من بحور العلم وأوعيته، تفرد بالإمامة في الحرم بعد عطاء، ومجاهد، وخلَفَهما[٢]، ويُعدّ أول من صنَّف في التفسير، قال ابن تيمية: «فأول من صنف ابن جريج شيئًا في التفسير»[٣]، وهو عَلَم من أعلام التفسير بنوعيه الرواية والدراية، وذكرت له كتبُ التراجم أجزاء في التفسير[٤]، لكن لم يصلنا ذلك التفسير، وإنما وصلتنا عنه آثار روائية لتفسير غيره، واجتهادية من قوله؛ منثورة في كتب التفسير المأثور، وهي مرويات كثيرة، خصوصًا ما رواه عن شيخه عطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ)، وعن مجاهد (ت:١٠٢هـ) الذي بلغت مروياته عنه ما يقارب ثلث مروياته في التفسير، أما ما روي من تفسيره الاجتهادي فهو أقل، حاول جمعه بعض المعاصرين[٥].

وقد اعتنى بإيراد تفسيره روايةً ودرايةً جمع من نقلة التفسير المأثور، كتلميذه عبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١هـ)، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأكثر من أخرج تفسيره روايةً ودرايةً ابن المنذر، يظهر ذلك جليًا فيما طبع من تفسيره، وما عزاه السيوطي إليه في الدر المنثور[٦].

وكل ما روته المصادر السابقة من تفسير ابن جريج ـ وغيرها ـ ضمته موسوعة التفسير المأثور، وقد أحصيت التفسير الاجتهادي لابن جريج فيها فبلغت (١٠١٥) قولًا تفسيريًا.

ولعل من أبرز **أسباب كثرة تفسير ابن جريج** بنوعيه **الروائي والاجتهادي** ما يلي:

١ ـ ملازمته لشيخه عطاء بن أبي رباح، واعتناؤه بتفسير مجاهد كما تقدم.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٢.

(٢) المرجع السابق ٦/ ٣٣٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٣٢٢.

(٤) ينظر: الإرشاد ١/ ٣٩٢. وقد أورد الثعلبي تفسيره في مصادره، ينظر: مقدمة تفسير الثعلبي، تحقيق: خالد العنزي ص٧٩.

(٥) ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة، ص١٠٠.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص١٠١ ـ ١٠٣.

٢ ـ تدوينه للعلم وتصنيفه في التفسير، كما تقدم.

٣ ـ اعتناء تلاميذه بالرواية عنه، خصوصًا محمد بن ثور الصنعاني (ت:١٩٠هـ)، وحجاج بن محمد المصيصي (ت:٢٠٦هـ)[١]. قال أبو يعلى الخليلي: «وعن ابن جريج في التفسير، جماعة رووا عنه، وأطولها ما يرويه بكر بن سهل الدمياطي، عن عبد الغني بن سعيد، عن موسى بن محمد، عن ابن جريج، وفيه نظر، وروى محمد بن ثور، عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صححوه، وروى الحجاج بن محمد، عن ابن جريج نحو جزء، وذلك صحيح، متفق عليه»[٢].

٤ ـ اعتناء نقلة التفسير بنقل تفسيره: يأتي على رأسهم ابن المنذر كما تقدم.

ومع تقدم ابن جريج في التفسير لكن لم تبلغ آثار تفسيره الاجتهادي في الموسوعة مبلغ الطبقة الأولى والثانية في المرويات، ولعل **لذلك أسبابًا من أبرزها:**

١ ـ كثرة اشتغاله بالرواية خصوصًا عن مجاهد وعطاء بن أبي رباح، كما تقدم.

٢ ـ اشتغاله بالفتوى والفقه والحديث، وعدم تفرغه للتفسير، فقد كان رحمه الله إمامًا في الفقه[٣] والحديث[٤]، ولا شك أن من كان كذلك كان إنتاجه التفسيري أقل.

٣ ـ فقدان أكبر مصدر لتفسير ابن جريج وهو تفسير ابن المنذر الذي لم يطبع منه إلا قطعة يسيرة.

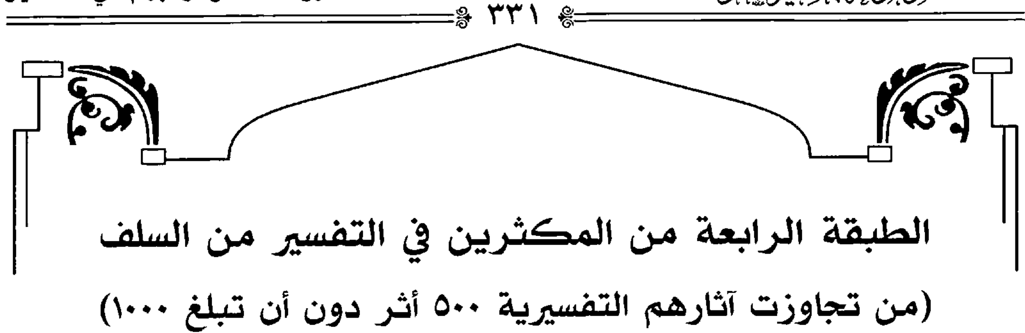


(١) ينظر: تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص١٠٣.

(٢) الإرشاد ١/ ٣٩٢.

(٣) قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٢: «وعليه تفقه مسلم بن خالد الزنجي، وتفقه بالزنجي الإمام أبو عبد الله الشافعي، وكان الشافعي بصيرًا بعلم ابن جريج، عالمًا بدقائقه».

(٤) فقد قال علي بن المديني: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة»، فذكرهم، ثم قال: «صار علمهم إلى أصحاب الأصناف ممن صنَّف العلم، منهم من أهل مكة ابن جريج». ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٨ ـ ٣٣٢.



الطبقة الرابعة من المكثرين في التفسير من السلف

(من تجاوزت آثارهم التفسيرية ٥٠٠ أثر دون أن تبلغ ١٠٠٠)

وقد تحصل لدينا من خلال إحصاءات الموسوعة اندراج سبعة من مفسري السلف في هذه الطبقة:

فمن الصحابة: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت:٣٢هـ).

ومن التابعين:

من كبارهم: أبو العالية (ت:٩٣).

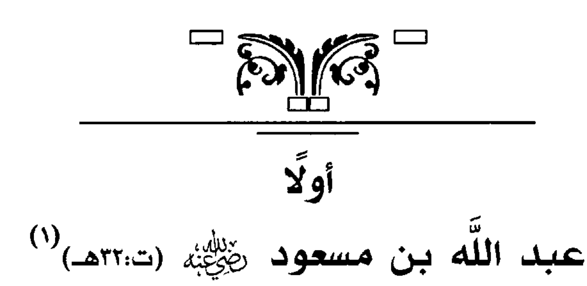
ومن أواسطهم: عطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ).

ومن صغارهم: الربيع بن أنس (ت:١٣٩هـ).

ومن أتباع التابعين:

من كبارهم: محمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ)، ومقاتل بن حيان (ت:١٥٠هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت:١٥٣هـ).

وهذه ترجمة موجزة لكل منهم تبين مكانته في التفسير وأسباب كثرة تفسيره، وفي المقابل أسباب عدم بلوغه مرتبة الطبقة الأولى من المكثرين، مرتبين بحسب وفياتهم:



أولًا

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت:٣٢هـ)[(١)]

عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلي، وأُمه أُم عبد بنت عبد ود، من هذيل أيضًا، وكان يُنسب إليها أحيانًا فيقال: ابن أم عبد.

من السابقين الأولين إلى الإسلام، هاجر الهجرتين (إلى الحبشة، ثم إلى المدينة)، وصلى إلى القِبْلتين، وشهد بدرًا، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، ولازم النبي ﷺ حتى كان يدخل عليه ويخدمه ويلزمه، وكان صاحب وساده، وسواكه، ونعليه، وطهوره[(٢)]، لذا كان من أشبه الناس بالنبي ﷺ في هديه ودلّه وسمته.

وبعد وفاة رسول الله ﷺ أرسله عمر بن الخطاب ابتداء إلى الشام، وشهد اليرموك، ثم سيَّره إلى الكوفة، معلمًا وواليًا على بيت المال، وكتب إلى أهلها: «أما بعد، فإني بعثت إليكم عمارًا [أي: ابن ياسر] أميرًا، وعبد الله [أي: ابن مسعود] معلمًا ووزيرًا، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ فاسمعوا لهما واقتدوا بهما، وإني قد آثرتكم بعبد الله على نفسي أثرة»[(٣)]، فأقام بالكوفة معلمًا وقاضيًا، يعلمهم الحديث والتفسير والفقه، حتى تخرج علي يديه أغلب أعلام كبار التابعين كعلقمة النخعي (ت:٦٢هـ)، والربيع بن خثيم (ت:٦٢هـ)، ومسروق بن الأجدع (ت:٦٣هـ)، وأبي ميسرة عمرو بن شرحبيل (ت:٦٣هـ)، وعَبيدة السلماني الكوفي (ت:٧٢هـ)، ومرة بن شراحيل (ت:٧٦هـ)، وعمرو بن مَيْمُون (ت:٧٤هـ)، والأسود بن يزيد النخعي (ت:٧٥هـ)، وشُرَيْح القاضي (ت:٧٨هـ)، وغيرهم ممن اشتهر بالعلم والعمل والورع والعبادة، حتى

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٣/ ١٥٠، تهذيب الكمال ١٦/ ١٢١، تاريخ الإسلام ٢/ ٢٠٥، سير أعلام النبلاء ١/ ٤٦١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ١٩٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٦٩.

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٦/ ٧.

قال عنهم علي بن أبي طالب حين رآهم: «أصحاب عبد الله سُرُج هذه القرية»[(١)].

قدم ابن مسعود المدينة في آخر عمره في عهد عثمان ﷺ، ومات بها عام ٣٢هـ، ودفُن بالبقيع، وله ثلاث وستون سنة[(٢)].

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان ابن مسعود من أقرأ الصحابة لكتاب الله، وقد أثنى عليه النبي ﷺ فقال: «**من سَرَّه أن يقرأ القرآن رطبًا كما أُنزِل، فليقرأه على قراءة ابن أُم عبد**»[(٣)]. وقال عبد الله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خذوا القرآن من أربعة: من ابن أم عبد** ـ فبدأ به ـ **ومعاذ بن جبل، وأُبي بن كعب، وسالم مولى أبي حذيفة**»[(٤)]. وقد كان من علماء الصحابة وأجلائهم، وذلك لملازمته النبي ﷺ، قال عمر بن الخطاب حين رآه نحيفًا قصيرًا لا يكاد يُرى بين الناس: «كُنَيِّف ملئ علمًا»، وقيل لعليٍّ بن أبي طالب: أخبرنا عن ابن مسعود، قال: «علم القرآن والسُّنَّة ثم انتهى»، وعن مسروق أنه قال: «انتهى علم أصحاب رسول الله ﷺ إلى ستة: عمر، وعلي، وعبد الله بن مسعود، وأُبَيّ بن كعب، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى رجلين: علي، وعبد الله»[(٥)].

أما **في التفسير** فقد كان ابن مسعود من أعلم الصحابة به، حتى قال عن نفسه: «والله لقد أخذت من فيِّ رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم»[(٦)]. وفي رواية: «والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني، تبلغه الإبل، لركبت إليه»، قال شقيق: فجلست في الحلق أسمع ما يقولون، فما سمعت رادًا يقول غير ذلك[(٧)].

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٦/١٠.

(٢) تاريخ الإسلام ٢/٢١٠.

(٣) أخرجه أحمد ١٥/٤٦٩، (٩٧٥٤).

(٤) أخرجه مسلم ٤/١٩١٣، ١١٦ (٢٤٦٤).

(٥) تاريخ الإسلام ٢/٢٠٩.

(٦) أخرجه البخاري ٦/١٨٦ (٥٠٠٠)، ومسلم (٢٤٦٢) (١١٤).

(٧) أخرجه مسلم (٢٤٦٣) (١١٥).

وقد أثنى عليه أقرانه من الصحابة، فعن أبي الأحوص قال: كنا في دار أبي موسى مع نفر من أصحاب عبد الله، وهم ينظرون في مصحف، فقام عبد الله، فقال أبو مسعود [الأنصاري]: «ما أعلم رسول الله ﷺ ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا القائم»، فقال أبو موسى: «أما لئن قلت ذاك، لقد كان يشهد إذا غِبنا، ويُؤذن له إذا حُجبنا»[١]، وجاء نعي ابن مسعود إلى أبي الدرداء، فقال: «ما ترك بعده مثله»[٢].

وقد ترك ﷺ آثارًا تفسيرية عديدة، فكان أكثر الصحابة تفسيرًا بعد ابن عباس[٣]، بلغت في الموسوعة (٧٦١) أثرًا، تدل على سعة علمه بكتاب الله.

❁ أسباب عدم بلوغ آثار تفسير ابن مسعود طبقة المكثرين:

عند النظر في مقدار ما أحصيناه في الموسوعة من تفسير ابن مسعود نجد أنه نزر قليل لا يبلغ المكانة التي تُعرف لابن مسعود في علم القرآن، ولعلنا نستشف أبرز أسباب ذلك فيما يلي:

١ ـ تقدم وفاته، فقد توفي عام ٣٢هـ، بينما توفي ابن عباس عام ٦٨هـ، قال ابن تيمية: «وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعمّر بعده ابن عباس ستًّا وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟»[٤].

٢ ـ عدم بث كل ما عنده من تفسير نظرًا لوجوده بين تلاميذ عرب أقحاح لا يحتاجون إلى السؤال عن كثير من الآيات كحال الصحابة[٥].

٣ ـ اشتغاله بالإقراء والفقه والإفتاء أكثر من التفسير، لذا تجد مرويات تلاميذه وتلاميذهم عنه في الفقه أكثر منها في التفسير[٦].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٦١) (١١٣).

(٢) تاريخ الإسلام ٢/٢٠٩.

(٣) ينظر: الإتقان ٤/٢٣٤، وقد بلغت آثاره في تفسير ابن جرير (٩٨٦) رواية بحسب إحصاء د. محمد عبد الله الخضيري، ينظر. التفسير بالأثر بين ابن جرير وابن أبي حاتم ص٩٦.

(٤) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص٤١.

(٥) يلاحظ أن أغلب تلاميذه ـ وكذلك طبقتهم ـ من التابعين المخضرمين الذين هم أقران كثير من الصحابة، لكن فاتهم رؤية النبي ﷺ، بخلاف تلاميذ ابن عباس فأغلبهم من الموالي غير العرب.

(٦) أما في الإقراء فمعلوم مكانة ابن مسعود فيها حتى إن كثيرًا من أسانيد القُرّاء تعود إليه، بل تجد كثيرًا من آثاره في كتب التفسير إنما هي في حكاية قراءاته. =



ثانيًا

أبو العالية (ت:٩٣هـ)[1]

رُفَيع بن مهران الرياحي التميمي مولاهم، من كبار التابعين المخضرمين، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، ورحل إلى المدينة، فلازم أُبيّ بن كعب وأخذ عنه القراءة والتفسير، كما قرأ على عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وابن عباس ﷺ أجمعين، وسمع من: عمر، وعلي، وأُبي، وأبي ذر، وابن مسعود، وعائشة، وأبي موسى، وأبي أيوب، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعدة. روى عنه قتادة، وداود بن أبي هند، والربيع بن أنس، وثابت البناني، وغيرهم.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان رَحِمَهُ اللهُ إمامًا في القراءة، بل كان أقرأ التابعين وأعلاهم سندًا، حتى قال أبو بكر بن أبي داود: «ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية»[2]، ولا عجب في ذلك، إذا عُرف عمن تلقى القرآن، كما تقدم. وقد قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء والأعمش وغيرهما، ومن هنا نعته الذهبي فقال: «الإمام، المقرئ، الحافظ،

= وأما الفقه فهو من أشهر فقهاء الصحابة، بل قال الشعبي عنه: «ما كان أحد من أصحاب النبي ﷺ أفقه من صاحبنا عبد الله» ـ طبقات ابن سعد ٦/ ١٠ ـ، وقد تخرج أشهر تلاميذه عليه في الفقه كمسروق وعلقمة فكانوا نواة مذهب أهل الكوفة في الفقه، الذين أخذ عنهم إبراهيم النخعي (ت:٩٦هـ) وعنه حماد بن أبي سليمان (ت: ١٢٠هـ) الذي كان أعظم تلاميذه أبا حنيفة النعمان (ت: ١٥٠هـ) صاحب المذهب المعروف.
وهكذا جاء تلاميذ ابن مسعود من بعده أكثر اشتغالًا في الفقه والإقراء، قال إبراهيم النخعي: «كان أصحاب عبد الله الذين يقرؤون ويفتون ستة: علقمة والأسود ومسروق وعبيدة والحارث بن قيس وعمرو بن شرحبيل» ـ طبقات ابن سعد ٦/ ١٠ ـ.

(١) ينظر في ترجمته: تاريخ دمشق ١٨/ ١٥٩، تهذيب الكمال ٩/ ٢١٤، معرفة القراء الكبار ١/ ٥٠، تاريخ الإسلام ٢/ ١٢٠٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٠٧، تفسير التابعين ١/ ٢٨٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٠٨، غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٨٥.

المفسر»[١].

أما التفسير فقد كان من أعلم التابعين به، أخذه مع القراءة عن أُبي بن كعب، كما روى عن أُبيّ تفسيره، بل كان عليه مدار مرويات تفسير أُبي رضي الله عنه المنقولة والمبثوثة في كتب التفسير المسندة[٢].

كذلك أخذ التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما[٣]، الذي كان يدنيه ويقدِّره، قال أبو العالية: كان ابن عباس يرفعني على السرير، وقريش أسفل من السرير، فتغامزت بي قريش. فقال ابن عباس: «هكذا العلم يزيد الشريف شرفًا، ويجلس المملوك على الأسرة»[٤].

فما ظنك بمن أخذ القراءة والتفسير عن هذين العلمين من أعلام الصحابة؟! نعم لقد تخرج أبو العالية عليهما فكان علَمًا من أعلام كبار التابعين، بل هو أكثرهم تفسيرًا، لا تجد منهم مفسرًا يضاهيه في آثار التفسير أو يدانيه، وقد بلغت في موسوعة التفسير المأثور (٥٨٩) أثرًا، ولا شك أنها قليلة بجانب ما عُرف عن مكانة أبي العالية في التفسير.

❁ أسباب قلة الآثار المروية عن أبي العالية في التفسير[٥]:

هناك أسباب عديدة، يمكننا أن نستشفها من سيرة أبي العالية وترجمته، لعل من أبرزها:

١ ـ قلة تصديه للفتوى ومجالس العامة وإيثاره للخفاء، وكراهيته لاجتماع الناس عليه، حتى أنه كان إذا جلس إليه أكثر من أربعة، قام، فتركهم[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٢٠٧.

(٢) وهي نسخة تفسيرية مشهورة، قال السيوطي: «وأما أُبي بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه، وهذا إسناد صحيح، وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيرًا، وكذا الحاكم في مستدركه، وأحمد في مسنده: الإتقان ٤/٢٤٠. وينظر: أسانيد نسخ التفسير ص٨٣.

(٣) ينظر: تفسير أتباع التابعين، ١/٢٩١.

(٤) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/٢٠٧، ثم عقب عليه بقوله: «هذا كان سرير دار الإمرة، لما كان ابن عباس متوليها لعلي رضي الله عنهما».

(٥) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص٢٩٦.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال ٩/٢١٧، سير أعلام النبلاء ٤/٢١٠. وهذا بخلاف الحسن البصري رحمه الله، وينظر مقارنة بين هذين الإمامين في: تفسير أتباع التابعين ١/٤٤٦ ـ ٤٤٨.

٢ ـ **قلة الرواة عنه**: فعن أبي داود قال: «ذهب علم أبي العالية، لم يكن له رواة»[1]، ومن هنا نجد أن أغلب ما روي عن أبي العالية إنما هو من طريق الربيع بن أنس، ولولا رواية الربيع عنه لما تبقى شيء يذكر من تفسير أبي العالية[2].

٣ ـ **تشدده في الرواية وكتابة العلم.**

۞ وفاته:

اختلف في وفاته، فقيل: توفي عام ٩٠هـ، وقيل: عام ٩٣هـ[3]، وقيل غير ذلك.

---

(١) تهذيب الكمال ٩/٢١٧.

(٢) وفي المقابل يلاحظ أن هناك تشابهًا كبيرًا بين تفسير الربيع بن أنس المنسوب إليه وتفسير شيخه أبي العالية، وفي الموسوعة شواهد ذلك، خصوصًا في تفسير سورة البقرة، وستأتي مناقشة ذلك في ترجمة الربيع.

(٣) وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ٩٣هـ.



ثالثًا

عطاء بن أبي رباح (ت:١١٤هـ)[١]

عطاء بن أبي رباح، أبو محمد بن أسلم القرشي مولاهم، المكي، كان من موَلَّدي الجَنَد من مخاليف اليمن، وذلك في خلافة عثمان. ونشأ بمكة.

روى عن عائشة، وأبي هريرة، وأسامة بن زيد، وأم سلمة، وابن عباس، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم ﷺ. وروى عنه: عبد الله بن أبي نجيح، وابن إسحاق، وأبو حنيفة، والأوزاعي، والليث بن سعد، وابن جريج، وهو من أخص أصحابه به الذين رووا فقهه وتفسيره واستخرجوا علمه.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

أثنى على علمه شيخُه ابن عباس فقال: «يا أهل مكة، تجتمعون عليّ وعندكم عطاء»، وقال الأوزاعي: «مات عطاء يوم مات، وهو أرضى أهل الأرض عند الناس»، وعن قتادة قال: «هؤلاء أئمة الأمصار: الحسن، وإبراهيم بالعراق، وسعيد بن المسيب، وعطاء بالحجاز». ونعته الذهبي فقال: «كان إمامًا سيدًا أسود مفلفل الشعر، من موَلَّدي الجنَد، فصيحًا، علّامةً، انتهت إليه الفتوى بمكة مع مجاهد»[٢].

أما التفسير فقد كان من أكابر تلاميذ حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ولكن كان من أقلهم آثارًا في التفسير، حيث بلغت في الموسوعة (٤٨١) أثرًا[٣]، ولا شك أن لذلك أسبابًا أعاقته عن بلوغ مراتب أقرانه من أكابر

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٢/٣٨٦، تهذيب الكمال ٢٠/٦٩، تاريخ الإسلام ٢/٢٧٧، سير أعلام النبلاء ٥/٧٨، تفسير التابعين ١/ ١٨٤.

(٢) تاريخ الإسلام ٣/٢٧٨.

(٣) وإذا أضيف إليها ما يحتمل كونه له من الآثار التي جاءت عن عطاء مهملًا دون وجود قرائن تدل على أنه المراد، والتي بلغت في الموسوعة ٣٢٢ أثرًا فلا شك أنها ستتجاوز ٦٠٠ أثر بكثير، وذلك أن الأغلب =

أصحاب ابن عباس كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير في التفسير رواية ودراية، من ذلك[1]:

١ ـ **اشتغاله بالفقه والفتوى والحديث**، أكثر من التفسير، خصوصًا ما يتعلق بأحكام الحج والمناسك، وهذا ما شهد به أهل العلم، قال ربيعة الرأي: «فاق عطاء أهل مكة في الفتوى»[2]، وقال الأوزاعي وهو يعدِّد ما تميز به التابعون: «ذهب عطاء بالمناسك»[3]، بل ورد عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر قوله: «ما بقي على ظهر الأرض أحد أعلم بمناسك الحج من عطاء»[4]. والناظر في آثار تفسير عطاء يجد أن أغلبها يدور حول آيات الأحكام، لا سيما المناسك.

٢ ـ **تحرّجه من التفسير برأيه**: من ذلك ما جاء عن أقرب تلاميذه إليه وهو ابن جريج حيث قال: كنت أسأل عطاء عن كل شيء يعجبني، فلما سألته عن البقرة وآل عمران قال: «أعفني عن هذا»[5].

٣ ـ **عدم تصدره لمجالس العلم وقلة تلاميذه**: فعن أبي بكر بن عياش أن عطاء كان لا يتكلم حتى يسأل[6]، وعن إسماعيل بن أمية، قال: «كان عطاء يطيل الصمت، فإذا تكلم، يُخيَّل لنا أنه يُؤيَّد»[7]. وعن الأوزاعي قال: «كان عطاء أرضى الناس عند الناس، وما كان يشهد مجلسه إلا سبعة أو ثمانية»[8]،

= إذا أُطلق عطاء فإنما يُراد به ابن أبي رباح، لكن وجدنا بعض الآثار التي أطلق فيها عطاء وتبين أن المراد عطاء الخراساني، مما حدا بنا إلى عزو هذه الآثار إلى عطاء مهملًا كما في الأصل. من ذلك: ما عزاه السيوطي في الدر ٨/ ٣٨٦، إلى أبي الشيخ عن عطاء في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ﴾. قال: «هم الكرامُ الكاتبون؛ حفظةٌ من الله على بني آدم أمروا به». وهو موجود بنصه في تفسير عطاء الخراساني الذي أخرجه أبو جعفر الرملي في جزئه ص١١٢، وينظر أيضًا: الدر المنثور ١١/ ١٧٣، يقابله تفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٦٩١. كذلك أيضًا: الدر المنثور ١١/ ١٨١، يقابله تفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٦٩٨. ومثله في تفسير الثعلبي ١٠/ ١٣٥ يقابله في حلية الأولياء ٥/ ٢٠٠.

ومما يجدر ذكره أن ما تأكدنا منه أنه لأحدهما أثبتنا تمييزه بين معقوفين للدلالة على أنه ليس في المصدر.

(١) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص٢٩٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢٠/ ٧٨.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠/ ٧٨.

(٤) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٨٦.

(٥) تهذيب الكمال ٢٠/ ١١٦.

(٦) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٧٥.

(٧) تهذيب الكمال ٢٠/ ٧٩.

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٠/ ٣٩١.

ولو لم يلازمه ابن جريج ويستثير علمه بالسؤال[1] ويروي ذلك عنه لذهب أكثر علم عطاء.

هذه أهم أسباب عدم بروز عطاء بن أبي رباح في التفسير مع أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ طال عمره حتى توفي عام ١١٤هـ. والله أعلم.

(١) والناظر في آثار عطاء يجد أن أغلبها روي من طريق ابن جريج، خصوصًا في تفسير الآيات، وكثير منها ورد مصرحًا بمبادرته لسؤال عطاء.



رابعًا

الربيع بن أنس (ت:١٣٩هـ)(١)

الربيع بن أنس بن زياد البكري البصري ثم الخراساني المروزي، من بكر بن وائل من أنفسهم، وكان من أهل البصرة، ثم نزل مرو هاربًا من الحجاج، فمكث فيها إلى أن ظهرت دعوة بني العباس، فطُلب فاختفى، ثم سجنه أبو مسلم الخراساني تسعة أعوام، حتى مات في سجنه ـ فيما ذُكر ـ، وذلك في خلافة أبي جعفر المنصور عام ١٣٩هـ، وقيل: عام ١٤٠هـ.

سمع: أنس بن مالك، وقال ابن سعد: لقي ابن عمر، وجابرًا ﵄.

كما أخذ عن أبي العالية الرياحي، وأكثر عنه، حتى كان راويته الذي روى أغلب علمه وحفظه لمن بعده، وتقدم في ترجمة أبي العالية أن علمه ذهب لعدم وجود من يروي عنه، إلا ما رواه الربيع.

كذلك أخذ عن الحسن البصري، وفي ذلك يقول: «اختلفت إلى الحسن عشر سنين ـ أو ما شاء الله من ذلك ـ فليس من يوم إلا وأنا أسمع منه شيئًا لم أسمعه قبل ذلك»(٢).

روى عن الربيع: سليمان التيمي، والأعمش ـ وهما من أقرانه ـ، وليث بن أبي سليم، ومقاتل بن حيان، والحسين بن واقد، وسفيان الثوري، وأبو جعفر الرازي، وعبد الله بن المبارك، وآخرون.

وكان عالم مرو في زمانه.

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

قال عنه ابن خلفون: «كان عالمًا بتفسير القرآن»(٣). وقال الذهبي: «روى كثيرًا

---

(١) تنظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٣٧٠، الجرح والتعديل ٣/ ٤٢، تهذيب الكمال ٩/ ٦١، إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٩، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٤٦، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٠.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ٤٢.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٩.

من التفسير والمقاطيع»[١].

وقد أخذ التفسير عن أبي العالية فأكثر عنه كما تقدم، وروى أغلب تفسير أبي العالية، لكن الملاحظ أن كثيرًا من تفسيره الاجتهادي يكاد يطابق تفسير أبي العالية، فتجد الطبري ـ مثلًا ـ يرويه بسنده إلى الربيع موقوفًا عليه، بينما يرويها ابن أبي حاتم عن الربيع عن أبي العالية[٢]. مما جعل البعض يكاد يجزم بأن جميعه عن أبي العالية وليس للربيع فيه إلا الرواية والنقل دون الدراية والاجتهاد، ومن هنا عدَّ الربيع من الرواة وليس من المفسرين[٣]، لكن يبقى الأمر على ظاهره، والأصل أن القول يُنسب إلى قائله، حتى يصرِّح بأنه يرويه عن غيره، والعمل على ذلك عند كبار نقَلَة التفسير المأثور كابن جرير الطبري؛ الذي نسب أغلب تلك الآثار إلى الربيع[٤]، وعلى القول أنها لأبي العالية فطالما أنه تبنى تلك الآراء فهي من قوله أيضًا وتُنسب إليه. وقد حاول الثعلبي عند ذكر مصادر تفسيره التخلص من هذا الإشكال فنسب النسخة التفسيرية التي يرجع إليها من تفسيريهما إليهما معًا فقال: «تفسير أبي العالية والربيع» ثم ساق سنده إلى أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية[٥].

وقد سارت الموسوعة على نسبة التفسير إلى الربيع كما هي في المصادر، فبلغت آثار تفسيره الاجتهادية (٨٧٨) أثرًا[٦]، وهو عدد لا بأس به لكنه لا يرقى لأن يكون في الطبقات الأُوَل من مفسري السلف، مع أن الربيع طال به العمر ونزل في بيئة بِكْر يستطيع أن يبث بها علمه ويكثر، وهي مدينة مرو بخراسان، فما الأسباب التي أدت إلى ذلك؟!

لعل من **أبرز أسباب قلة تفسير الربيع بن أنس** ما يلي:

---

(١) تاريخ الإسلام ٣/٦٤٦.

(٢) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: تفسير الآيات ٢٦ ـ ٣٣ من سورة البقرة في الموسوعة.

(٣) ينظر: تفسير التابعين ١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٦.

(٤) يلاحظ أن ابن أبي حاتم الذي يروي تلك الآثار عن أبي العالية كثيرًا ما يثني بتلك الروايات عن الربيع معلقة، مما يدل على أنه يرى أيضًا نسبة الأثر إلى الربيع.

(٥) ينظر: تفسير الثعلبي، ط. دار التفسير ٢/ ٨٥ ـ ٨٨.

(٦) يلاحظ أن أغلبها في الربع الأول من القرآن لا سيما في سورة البقرة، ولعل سبب ذلك هو أن ابن أبي حاتم يروي أغلب تلك الآثار عن أبي العالية، ثم يعلق نحوها عن الربيع، وقد ذكر في مقدمته أن كل ما يعلقه عن الربيع في سورة البقرة فهي مسندة بسنده الذي ذكره في المقدمة. ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ١/ ١٥، وبهذا الصنيع روى عن أبي العالية والسُّدي ومقاتل بن حيان.

١ ـ **كثرة اشتغاله بالرواية عن شيخه أبي العالية**، بل اعتماده عليه في أغلب تفسيره، مما يدل على أن الربيع لم يجتهد كثيرًا في التفسير، وهو سبب كافٍ لأن يقل نتاجه التفسيري.

٢ ـ **حصول بعض الفتن له**: حيث غادر البصرة إلى خراسان هربًا من الحجاج، ولبث عدد سنين هناك، ثم سجن آخر حياته، قال أبو داود: «سجن بمرو ثلاثين سنة». قال الذهبي معقبًا على ذلك: «سجنه أبو مسلم تسعة أعوام، وتحيل ابن المبارك حتى دخل إليه، فسمع منه»[١]، وكوْن ابن المبارك لم يتمكن من الأخذ عنه إلا بالحيلة يدل على أنه انقطع تمامًا عن طلبة العلم وعن بثِّ علمه.

٣ ـ **عدم وجود رواة اختصوا بنقل آثاره وروايتها**، إلا ما كان من أبي جعفر الرازي[٢] الذي نقل تفسيره وتفسير شيخه أبي العالية، ويكاد أغلب ما وجد من تفسيريهما منقول من طريق نسخته[٣].

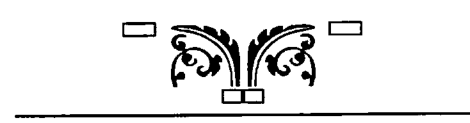
---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٠.

(٢) أبو جعفر الرازي: عيسى بن ماهان التيمي، مولاهم، مشهور بكنيته. من كبار أتباع التابعين، أصله من مرو، من قرية يقال لها برز، وهي القرية التي نزلها الربيع بن أنس أولًا، وبها سمع أبو جعفر من الربيع بن أنس، ثم تحول أبو جعفر بعد ذلك إلى الري، فمات بها في حدود عام ١٦٠هـ، وكان يقدم بغداد والكوفة للحج فيسمعون منه، وهو صدوق سيئ الحفظ.

ينظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٨٠، التقريب (٨٠٧٧).

(٣) تنظر أسانيد هذه النسخة عند: الطبري وابن أبي حاتم والثعلبي في كتاب أسانيد نسخ التفسير ص١١٠ ـ ١١٢.



خامسًا

محمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ)[(١)]

محمد بن السائب الكلبي، أبو النضر الكوفي الأخباري، مولده بالكوفة، وكذلك وفاته عام ١٤٦هـ.

روى عن أبي صالح باذام، والشعبي وغيرهما، وعنه ابنه هشام صاحب النسب، ومحمد بن إسحاق، ومعمر بن راشد، وسفيان الثوري، وأبو بكر بن عياش، وابن المبارك، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

وهو متهم بالكذب عند المحدثين، يروي المناكير، قال الذهبي: «أجمعوا على تركه، واتهم بالأخوين: الكذب والرفض»[(٢)]. بل نُسب إلى السبئية، وهم من غلاة الشيعة الذين يعتقدون برجعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وحُكي عنه أقوال تدل على ذلك[(٣)]، ويبدو أنه لم يُظهر ذلك المعتقد فيما رواه أئمة نَقَلة التفسير من تفسيره الاجتهادي ولم يؤثر فيه، بل نُقل عنه ما يخالف ذلك[(٤)].

❁ مكانته في التفسير وموقف المفسرين منه:

الكلبي من أئمة التفسير روايةً ودرايةً، أثنى على تفسيره بعض معاصريه ومن بعدهم، قال ابن عدي عنه: «حدَّث عنه ثقات من الناس ورضوه في التفسير، وأما الحديث ففيه مناكير»[(٥)]، وقال الذهبي: «وهو آية في التفسير واسع العلم على ضعفه»[(٦)]. لكن اتقى أهلُ العلم تفسيرَه، خصوصًا ما يرويه، فهو ذاهب الحديث كما

(١) ينظر في ترجمته: الكامل في الضعفاء ٧/ ٢٨٤، تاريخ الإسلام ١٤/ ٤٤٨، تفسير أتباع التابعين ص٤٦ ـ ٦١.

(٢) تاريخ الإسلام ١٤/ ٤٤٨، العبر ١/ ٣٨.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام ١٤/ ٤٤٨.

(٤) ينظر: تفسير أتباع التابعين، ص٤٧.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٨٤، تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٥١.

(٦) تاريخ الإسلام ١٤/ ٤٤٨.

تقدم، وروايته لتفسير ابن عباس عن أبي صالح باذام من أضعف طرق تفسير ابن عباس[1].

وقد ذُكر له مصنفات في التفسير وعلومه[2]، أشهرها كتاب التفسير الذي أثبته له أغلب مَن ترجمه، وأفاد منه الكثير من المفسرين، ووُصف بأنه كبير؛ فَسَّر جميع القرآن، قال إبراهيم الحربي: «تفسير الكلبي مثل تفسير مقاتل سواء»[3]، وقال ابن عدي: «ليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه»[4]، قال الذهبي مُعقِّبًا على ذلك: «يعني من الذين فسَّروا القرآن في المائة الثانية، ومن الذين ليس في تفسيرهم سوى قولهم»[5]، كما وُصف بأنه يفسر السورة من أولها إلى آخرها[6].

أما موقف أئمة نقلة التفسير المأثور من تفسير الكلبي[7] فإن أغلبهم اتقى تفسيره على تفاوت بينهم في ذلك، فاتقاه بالكلية ابن أبي حاتم، واتقى أكثره ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) الذي لم يرو عنه إلا مواضع قليلة، أبهم بعضها.

وأكثر المتقدمين إيرادًا لتفسيره يحيى بن سلّام (ت:٢٠٠هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١هـ)، وأكثر من أورد تفسيره روايةً ودرايةً من المصادر التي بين أيدينا الثعلبيُّ (ت:٤٢٧هـ) في تفسيره «الكشف والبيان»، وقد أورد سنده إليه في مقدمته[8].

❁ عدد آثاره في الموسوعة:

مما سبق يتبين أنه لا ينبغي اطراح تفسير الكلبي بالكلية، بل يروى تفسيره الاجتهادي وآراؤه في التفسير، وينتقى منها، ويؤخذ بها إذا كانت معتمدةً على اللغة ولم تتضمن ما يُنكر، ولا يضر كونه ضعيفًا في الرواية متهمًا بالكذب، إذ المنقول

---

(١) خصوصًا إذا روى عنه محمد بن مروان السُّدي الصغير، حتى عُرفت بسلسلة الكذب. ينظر: العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٦٣، الإتقان ٦/ ٢٣٤٢. وقد روي عن سفيان الثوري أنه قال: «قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه». الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: تفسير أتباع التابعين، ص٤٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٤٢.

(٤) الكامل في الضعفاء؛ تحقيق: سهيل زكار ويحيى غزّاوي ١٦/ ١٢٠.

(٥) تاريخ الإسلام ١٤/ ٤٤٨.

(٦) الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٠.

(٧) ينظر ذلك بالتفصيل: تفسير أتباع التابعين ص٥١ ـ ٥٤.

(٨) ينظر: مقدمة الكشف والبيان، تحقيق: د. خالد بن عون العنزي ص٣٠.

هو قوله واجتهاده لا قول غيره، وأغلب ما رواه أساطين أئمة التفسير المسندين عنه هو من هذا الباب[1]، قال يحيى بن سعيد القطان (ت:١٩٨هـ): «تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث»، ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجويبر بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب، وقال: «هؤلاء لا يُحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم»[2].

وقد نهضت موسوعة التفسير المأثور بجمعه من خلال تتبع تفسيره الاجتهادي والنقلي من الكتب المسندة المطبوعة، فبلغ تفسيره الاجتهادي فيها (٩٠٥) آثار، وهو عدد قليل نسبيًّا إذا قورن بما وُصف به تفسير الكلبي، من كونه كاملًا يفسر جميع السور، ولعل من أبرز أسباب ذلك:

١ ـ ما اشتهر عنه من فساد في المعتقد.

٢ ـ تحذير أهل العلم منه.

٣ ـ عدم وصول مؤلفاته إلينا.

٤ ـ عدم اعتناء أعلام نقلة التفسير بنقل تفسيره.

٥ ـ روايته تفسير ابن عباس من طريق شيخه أبي صالح واختلاط ذلك بتفسيره.

---

(١) ينظر مناقشة ذلك في: تفسير أتباع التابعين، ص٥٨ ـ ٦١.

(٢) ينظر: دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٥ ـ ٣٧، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، برقم (١٥٨٨).



سادسًا

مقاتل بن حيان (ت:١٥٠هـ)[1]

مقاتل بن حيان، أبو بسطام البلخي النبطي الخراز، مولى بكر بن وائل.

روى عن سعيد بن المسيب، ومجاهد، والضحاك بن مزاحم، وعكرمة، والحسن البصري، وقتادة، وغيرهم. وعنه عبد الله بن المبارك، وبكير بن معروف، وإبراهيم بن أدهم، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم، وغيرهم.

وقد كان من العلماء الثقات العاملين، ذا نسك وفضل، صاحب سُنَّة، قال عنه الذهبي: «الإمام العالم المحدث، الثقة»[2]. هرب من خراسان أيام أبي مسلم الخراساني إلى بلاد كابل، فدعاهم إلى الله، فأسلم على يده خلق. توفي في حدود الخمسين ومئة.

۞ مكانته في التفسير وآثاره:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ مُحدِّثا مفسرًا، واشتهر بالتفسير حتى كان يطلق عليه البعض عند ذكره: صاحب التفسير[3]، وقال ابن حبان: «كان ممن عنى بعلم القرآن»[4].

أخذ التفسير عن كبار مفسري التابعين، فقد روى الطبري بسنده عن الشافعي، قال: «أخبرنا أبو سعيد بن معاذ بن موسى الجعفري، عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، قال بكير: قال مقاتل: «أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والضحاك في قول الله: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].. إلخ»[5].

---

(١) تنظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار ٢/١٩٥، تهذيب الكمال ٢٨/٤٣١، سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٠، تهذيب التهذيب ١٠/٢٤٨، تفسير أتباع التابعين، ص٨٨ ـ ٩٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٠.

(٣) ينظر ـ مثلًا ـ: قول الخطيب البغدادي عنه عند ترجمة أخيه يزيد: تاريخ بغداد ١٤/٣٣٢.

(٤) مشاهير علماء الأمصار ٢/١٩٥.

(٥) تفسير الطبري ٩/٩٢.

وقد نقل تفسيره تلميذه بكير بن معروف (ت:١٦٣هـ)[١]، وأورد الثعلبي إسناده إليه في مقدمة تفسيره[٢]، مما يُثبِت وجود كتاب تفسير مستقل له؛ لكنه لم يصلنا[٣].

ونظرًا لما اشتُهر به مقاتل من علم التفسير؛ إضافة لما عُرف عنه من العلم والعمل والصدق والصلاح والفضل مع توثيق أغلب المحدثين له فقد اعتنى المفسرون المتقدمون والمتأخرون بتفسيره، وكان ابن أبي حاتم من أكثرهم عنايةً بنقله، وبهذا حفظ لمن بعده تفسير مقاتل بن حيان[٤].

وقد أحصيت تفسيره المباشر في الموسوعة فبلغ (٦٠١) تقريبًا، وهو عدد جيد نسبيًّا، لكن لا يرقى لبلوغ المراتب المتقدمة، ولذلك أسباب لعل من أبرزها ما يلي:

١ ـ عدم وصوله كتاب تفسيره إلينا.

٢ ـ عدم اعتناء أكثر أئمة نقلة التفسير بنقل تفسيره كثيرًا ـ سوى ابن أبي حاتم ـ، خصوصًا الطبري الذي لم يورد له إلا بضعة آثار[٥].

٣ ـ أن كثيرًا من تفسير ابن أبي حاتم ـ الذي حفظ أغلب تفسير مقاتل ـ مفقود.

٤ ـ قِلَّة تلاميذه، حيث يكاد جميع تفسيره يُروى من طريق تلميذه بكير بن معروف (ت:١٦٣هـ).

---

(١) بكير بن معروف البلخي الأزدي، ويقال: الدامغاني، كان على قضاء نيسابور، ثم سكن دمشق، قال عنه ابن حجر: صدوق فيه لين. توفي عام ١٦٣هـ. ينظر: تهذيب الكمال ٤/٢٥٢، تقريب التهذيب (٧٧٦).

(٢) ينظر: مقدمة الكشف والبيان عن تفسير آي القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق: د. خالد بن عون العنزي ص٦٩.

(٣) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص٩٠.

(٤) وأغلب ما أورد ابن كثير في تفسيره، والسيوطي في الدر المنثور، من تفسير مقاتل بن حيان كان من رواية ابن أبي حاتم.

(٥) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص٩١ ـ ٩٢ للوقوف على مدى اعتناء نقلة التفسير المأثور بتفسيره.



سابعًا

محمد بن إسحاق (ت:١٥٣هـ)[1]

محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر ـ وقيل: أبو عبد الله ـ المطلبي، مولى قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف رضي الله عنه، كان جده يسار من سبي عين التمر.

ولد عام ٨٠هـ، ورحل إلى كثير من البلاد، كالكوفة، والري، ومصر، وبغداد التي أقام بها آخر حياته حتى توفي عام ١٥١هـ، وقيل: ١٥٢هـ، وقيل: ١٥٣هـ[2].

حدَّث عن كثير من التابعين، منهم: أبان بن عثمان، وسعيد المقبري، وعبد الرحمن بن هرمز، والزهري، وعمرو بن شعيب، وأبي جعفر الباقر، ومكحول، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم. وحدّث عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن جريج، وشعبة بن الحجاج، والسفيانان، والحمادان، وغيرهم[3]، وله مكانة عظيمة عند أهل الحديث، نظرًا لسعة روايته وكثرة مَنْ روى عنه، حتى قال عنه شيخه الزهري (ت:١٢٤هـ): «لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا»[4]. قال عنه الذهبي: «هو أوَّل من دوَّن العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذَوِيه، وكان في العلم بحرًا عجاجًا»[5].

وقد كان واسع العلم، متفننًا، لا سيَّما في السِّيَر والمغازي، فهو أول من جمعها[6]، وقال الشافعي: «من أراد أن يتبحر في المغازي، فهو عيال على محمد بن إسحاق»[7]، ومن أشهر مصنفاته كتابه (المغازي) الذي جعله في ثلاثة أقسام:

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٣٢١ ـ ٣٢٢، تاريخ بغداد ١/٢٣١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤، تهذيب التهذيب ٩/٣٨ ـ ٤٦، تفسير أتباع التابعين ص١٠٩ ـ ١٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/٤٢. وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ١٥٣هـ.

(٣) تاريخ بغداد ١/٢٣١، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤.

(٤) الجرح والتعديل ٧/١٩١.

(٥) سير أعلام النبلاء ٧/٣٦.

(٦) المرجع السابق ٧/٣٦.

(٧) المرجع السابق ٧/٣٦.

المبتدأ، والمبعث، والمغازي، وقد هذَّبه عبد الملك بن هشام (ت:٢١٨هـ)[١] في كتابه الذي اشتهر بـ«سيرة ابن هشام».

أما منزلته في الرواية فقد تضاربت أقوال أهل العلم في توثيقه، فمنهم من وثَّقه وحسَّن حديثه، ومنهم من ضعَّفه، قال الذهبي بعد ذكر من جرَّحه: «وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأشياء، منها: تشيُّعه، ونُسِب إلى القَدَر، ويُدلِّس في حديثه، فأما الصدق، فليس بمدفوع عنه»[٢].

❁ مكانته في التفسير وآثاره وموقف المفسرين منه[٣]:

لم أقف في ترجمة ابن إسحاق على أنه تصدّر للتفسير أو صنَّف فيه، وإنما عُرف عنه الرواية في الحديث، والتوسع في القصص والأخبار والسيرة، أما ما نُقل عنه من تفسير فمما فسّره من الآيات المتعلقة بالقصص والمغازي والسيرة في كتابه عن السيرة، حيث كان يعقب سرد أحداث السيرة بتفسير الآيات المتعلقة بها ويربطها بمعاني القرآن روايةً ودرايةً، ومن ثم كان أغلب آثار تفسيره تدور حول الآيات المتعلقة بالمبدأ والسيرة والمغازي وقصص القرآن ـ ومن ضمنها الإسرائيليات التي أخذت مساحة واسعة من مرويات تفسيره ـ، أما ما سوى ذلك فقليل جدًّا[٤].

وقد أورد الثعلبي كتابه «المغازي» ضمن مصادره في التفسير[٥]، كما نقل آثاره في التفسير كثيرٌ من أئمة المفسرين، كابن جرير الطبري، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، ومن المتأخرين ابن كثير، والسيوطي في الدر المنثور، رواية، ودراية[٦].

وقد بلغت آثار تفسيره الاجتهادي في الموسوعة (٨٠٦) آثار كلها ـ إلا ما ندر ـ في الموضوعات السابقة.

---

(١) عبد الملك بن هشام بن أيوب، أبو محمد الذهلي، وقيل: الحميري، النحوي، الأخباري، البصري نزيل مصر، قال الذهبي: «هذَّب السيرة النبوية، وسمعها من زياد البكائي صاحب ابن إسحاق»، توفي عام ٢١٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٤٢٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/٣٩.

(٣) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١١٢ ـ ١١٤.

(٤) وهو يُعنى عند تفسير تلك الآيات بأسباب النزول، وتعيين من نزلت فيهم الآيات عناية بالغة، نظرًا لأهميتها في السيرة، إضافة إلى بيان الغريب عند توضيح معنى تلك الآيات. ينظر تفصيل ذلك في: تفسير أتباع التابعين ص١١٦ ـ ١٢١.

(٥) ينظر: مقدمة الكشف والبيان عن تفسير القرآن ص١٤٥ ـ ١٤٩.

(٦) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١١٢ ـ ١١٤.

ولعل أبرز **أسباب عدم بلوغه المرتبة المتقدمة في التفسير** ما يلي:

١ ـ أنه لم يتصدر للتفسير، ولم يرد ذلك عنه عند مترجميه.

٢ ـ أنه لم يصنِّف في التفسير، إلا ما جاء في مغازيه.

٣ ـ أنه لم يفسِّر القرآن كاملًا[(١)].

٤ ـ انشغاله بالرواية في التفسير ـ وفي غيره ـ أكثر من الاجتهاد.

* * *

---

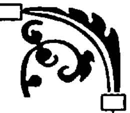
(١) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١١٤. وفيه بعد ذكر ما سبق: «وعليه فإن الحكم بأنه من المفسرين فيه تجوّز، وإنما اندرج ضمن مفسري أتباع التابعين لأن أئمة المفسرين نقلوا ما جاء في سيرته من الآيات التي فسَّرها، والمرويات التي لها علاقة بتلك الآيات، والأقرب أن يوصف بأنه مشارك في التفسير».



خاتمة الفصل الأول

لعله يحسن أن نختم هذا الفصل بجدول يوضح الترتيب العددي للمكثرين في التفسير من السلف بحسب إحصاء آثارهم في الموسوعة، مع تفصيل عن آثار كل منهم في كل ربع من القرآن:

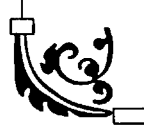
طبقات المكثرين	م	المفسر	الفاتحة ـ الأنعام	الأعراف ـ الكهف	مريم ـ فاطر	يس ـ الناس	المجموع
الطبقة الأولى	١	مقاتل بن سليمان	٢٤٠٠	٢٦٨٣	٢٣٦٨	٢٧٧٧	١٠٢٢٨
	٢	عبد الله بن عباس	٢٥٥١	٢٠٩١	١٧٤٠	٢٥٤٠	٨٩٢٢
	٣	قتادة بن دعامة	١٤١٩	١٣١٩	١٣٥٩	١٦٢٩	٥٧٢٦
	٤	مجاهد بن جبر	١٣٠٨	١١٨٢	١٠١٧	١٢٣٧	٤٧٤٤
الطبقة الثانية	٥	الحسن البصري	١٠٥٩	٧١٦	٦٦٨	٨٢٩	٣٢٧٢
	٦	إسماعيل السُّدِّي	١٠٧٣	٨١٦	٧٦١	٥٢٨	٣١٧٨
	٧	يحيى بن سلّام	٥٢	٦٢٨	١٧٠٢	٢٤٦	٢٦٢٨
	٨	عبد الرحمٰن بن زيد	٥٣٦	٤٤٩	٤٨٣	٧٤١	٢٢٠٩
	٩	الضحاك بن مزاحم	٦٢٦	٥٢٠	٣٧٨	٦١٩	٢١٤٣
الطبقة الثالثة	١٠	سعيد بن جبير	٦٩٧	٣٨٨	٣٥٢	٢٩٨	١٧٣٥
	١١	عكرمة مولى ابن عباس	٤٠٦	٢٦٤	٢٩٢	٤٢٠	١٣٨٢
	١٢	عبد الملك بن جريج	٣٠١	٢٢٥	٢٦٣	٢٢٦	١٠١٥
الطبقة الرابعة	١٣	محمد بن السائب الكلبي	٢٤٥	١٧٨	٢١٩	٢٦٣	٩٠٥
	١٤	الربيع بن أنس	٦١٠	١١٣	٥٩	٩٦	٨٧٨
	١٥	محمد بن إسحاق	٣٣١	٣١٤	١١٨	٤٣	٨٠٦
	١٦	عبد الله بن مسعود	٢٧٨	١٢٩	١٢٢	٢٣٢	٧٦١
	١٧	مقاتل بن حيان	٣٩٠	٧٠	٨١	٦٠	٦٠١
	١٨	أبو العالية	٣٥٢	٧٠	٧٦	٩١	٥٨٩
	١٩	عطاء بن أبي رباح	٣١٦	٦٠	٦١	٤٤	٤٨١

الفصل الثاني

المُقلُّون من مفسري السلف

أولًا: من تجاوزت آثاره ٤٠٠ ولم تبلغ ٥٠٠ أثر.
ثانيًا: من تجاوزت آثاره ٣٠٠ ولم تبلغ ٤٠٠ أثر.
ثالثًا: من تجاوزت آثاره ٢٠٠ ولم تبلغ ٣٠٠ أثر.
رابعًا: من تجاوزت آثاره ١٠٠ ولم تبلغ ٢٠٠ أثر.






توطئة

أردت بالمُقلّين من مفسري السلف مَن تجاوزت آثار تفسيرهم ١٠٠ أثر ولم يبلغوا ٥٠٠ أثر، وذلك من خلال إحصاءات الموسوعة، ونظرًا لتفاوت ما بينهم فقد سلكتهم في أربع طبقات:

أولًا: من تجاوزت آثاره ٤٠٠ ولم تبلغ ٥٠٠ أثر:

من الصحابة: علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت:٤٠هـ).

من التابعين: النخعي (ت:٩٦هـ)، والشعبي (ت:١٠٦هـ)، ومحمد بن كعب (ت:١١٧هـ).

من أتباعهم: سفيان الثوري (ت:١٦١هـ).

ثانيًا: من تجاوزت آثاره ٣٠٠ ولم تبلغ ٤٠٠ أثر:

من التابعين: عطاء الخراساني (ت:١٣٥هـ).

ثالثًا: من تجاوزت آثاره ٢٠٠ ولم تبلغ ٣٠٠ أثر:

من الصحابة: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (ت:٧٢هـ).

من التابعين: أبو مالك الغفاري، ووهب بن منبه (ت:١١٤هـ)، والزهري (ت:١٢٤هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ).

من أتباعهم: سفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ).

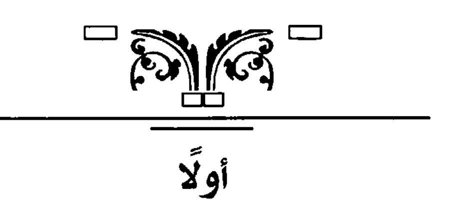
رابعًا: من تجاوزت آثاره ١٠٠ ولم تبلغ ٢٠٠ أثر:

من الصحابة: عمر بن الخطاب (ت:٢٣هـ)، وأُبيّ بن كعب (ت:١٩هـ)، وعائشة بنت الصديق (ت:٥٧هـ)، وأبو هريرة (ت:٥٧هـ) رضي الله عنهم.

من التابعين: كعب الأحبار (ت:٣٢هـ)، وسعيد بن المسيب (ت:٩٣هـ)، وطاووس بن كيسان (ت:١٠٦هـ).

من أتباعهم: مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ).

وفيما يلي تعريف موجز بكل منهم مع بيان مختصر لأبرز الأسباب التي أدت إلى قلة آثاره في التفسير مرتبتين بحسب وفياتهم.



أولًا
من تجاوزت آثاره ٤٠٠ ولم تبلغ ٥٠٠ أثر

١ - علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت: ٤٠هـ)[١]

علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، أمير المؤمنين، أبو الحسن القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته فاطمة، ومن أوائل السابقين إلى الإسلام، ورابع الخلفاء الراشدين، شهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ إلا تبوك، فإن رسول الله ﷺ خلفه على أهله.

❁ منزلته في العلم ومكانته في التفسير وآثاره:

نشأ رضي الله عنه في بيت النبوة حيث ضمه النبي ﷺ إليه قبل البعثة تخفيفًا على عمه أبي طالب الذي كان قليل المال، ولما بُعث الرسول ﷺ كان من أول من صدق به، ولا شك أن لذلك أثرًا في تضلعه في العلم، فقد «روى الكثير عن النبي ﷺ، وعرض عليه القرآن وأقرأه»[٢]، فكان رضي الله عنه من كبار مقرئي الصحابة الذين تدور عليهم أسانيد القراء، ونشأ رضي الله عنه «بحرًا في العلم، قوي الحُجَّة، سليم الاستنباط، أُوتِيَ الحظ الأوفر من الفصاحة والخطابة والشعر»[٣]، روى علقمة عن ابن مسعود قال: «كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة عليّ بن أبي طالب»[٤]. وقد «جمع عليّ رضي الله عنه إلى مهارته في القضاء والفتوى، علمه بكتاب الله، وفهمه لأسراره وخفي معانيه، فكان أعلم الصحابة بمواقع التنزيل ومعرفة التأويل»[٥]، فعن أبي الطفيل قال: شهدت عليًّا

(١) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ١٢، تاريخ الإسلام ٢/ ٣٥١. التفسير والمفسرون ١/ ٦٧.
(٢) تاريخ الإسلام ٢/ ٣٥١.
(٣) التفسير والمفسرون ١/ ٦٧، بتصرف يسير.
(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد ٢/ ٣٣٨.
(٥) التفسير والمفسرون ١/ ٦٧.

يخطب وهو يقول: «سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل»[١]، وعن ابن مسعود قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلا له ظهر وبطن، وإن علي بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن»[٢].

وقد تفرغ رضي الله عنه للقضاء والفتيا والإقراء والتعليم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وكذلك التفسير، فكان أكثر الخلفاء الراشدين تفسيرًا، وقرأ عليه كثير من الصحابة والتابعين، كما أخذ عنه التفسيرَ الكثيرُ منهم، يأتي على رأسهم حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فقد جاء عنه أنه قال: «ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي»[٣]، قال ابن عطية: «فأما صدر المفسرين والمؤيد فيهم فعلي بن أبي طالب ويتلوه ابن عباس رضي الله عنهما»[٤].

ومع ما ذكر من مكانة عظيمة لعلي رضي الله عنه في علم القرآن إلا أنه لم يرد عنه في دواوين تفاسير أهل السُّنَّة إلا القليل من آثار التفسير، بلغت في هذه الموسوعة (٤٤٨) أثرًا، ولعل أبرز أسباب ذلك فيما يلي:

١ ـ انشغاله بالفقه والفتيا والقضاء والإقراء أكثر منه في التفسير.

٢ ـ انشغاله بعد توليه الخلافة بأعبائها والفتن التي صاحبتها.

٣ ـ وجوده قبل الخلافة في المدينة، وهو وسط علمي متين لا يحتاج كثير منهم إلى السؤال مقارنة بالأمصار المفتوحة كالبصرة والكوفة، التي يحتاج أهلها إلى التعلم خصوصًا أن أكثرهم من غير العرب.

٤ ـ تقدم وفاته نسبيًّا مقارنة بابن عباس رضي الله عنهما.

٥ ـ ما ذكره د. محمد حسين الذهبي حين قال: «كثرت الرواية في التفسير عن عليّ رضي الله عنه، كثرة جاوزت الحد، الأمر الذى لفت أنظار العلماء النُقَّاد، وجعلهم يتتبعون الرواية عنه بالبحث والتحقيق، ليميزوا ما صح من غيره، وما صح عن علي في التفسير قليل بالنسبة لما وُضِع عليه، ويرجع ذلك إلى غُلاة الشيعة، الذين أسرفوا في حبه فاختلقوا عليه ما هو بريء منه، إما ترويجًا لمذهبهم وتدعيمًا له، وإما لظنهم

(١) الإتقان في علوم القرآن ٤/٢٣٣، وينظر: تاريخ الإسلام ٢/٣٥١.

(٢) حلية الأولياء ١/٦٥.

(٣) تفسير ابن عطية ١/٤١.

(٤) تفسير ابن عطية ١/٤١.

الفاسد أن الإغراق في نسبة الأقوال العلمية إليه يُعلي من قدره، ويرفع من شأنه العلمي. وأظن أن ما نُسب إلى علي من قوله: «لو شئتُ أن أُوْقِرَ سبعين بعيرًا من تفسير أم القرآن لفعلت» لا أصل له، اللَّهُمَّ إلا في أوهام الشيعة، الذين يغالون في حبه، ويتجاوزون الحد في مدحه. ثم هناك ناحية أخرى أغرت الوُضَّاع بالكذب عليه، تلك الناحية هي نسبته إلى بيت النبوة، ولا شك أن هذه الناحية، تُكسب الموضوع قبولًا، وتعطيه رواجًا وذيوعًا على ألسن الناس، والحق أن كثرة الوضع على عليٍّ ﷺ أفسدت الكثير من علمه، ومن أجل ذلك لم يعتمد أصحاب الصحيح فيما يروونه عنه إلا على ما كان من طريق الأثبات من أهل بيته، أو من أصحاب ابن مسعود، كعبيدة السلماني وشُريح، وغيرهما»[١].

٢ ـ إبراهيم النخعي (ت:٩٦هـ)[٢]

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي، أبو عمران الكوفي، فقيه أهل الكوفة، أمه مليكة بنت يزيد أخت الأسود بن يزيد النخعي. توفي سنة ٩٦هـ[٣].

أخذ القراءة عرضًا عن علقمة، والأسود، وقرأ عليه: الأعمش، وطلحة بن مصرف.

ولم يُحدِّث عن أحد من الصحابة مع أنه أدرك جماعة منهم. قال الذهبي: «ولم نجد له سماعًا من الصحابة المتأخرين الذين كانوا معه بالكوفة كالبراء، وأبي جحيفة، وعمرو بن حريث. وقد دخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبي، ولم يثبت له منها سماع، على أن روايته عنها في كتب أبي داود، والنسائي، والقزويني، فأهل الصنعة يَعُدُّون ذلك غير متصل، مع عدِّهم كلهم لإبراهيم في التابعين، ولكنه ليس من كبارهم»[٤]. قال الشعبي لما بلغه موته: «ما خلف بعده مثله»[٥]. وقال الذهبي: «وكان بصيرًا بعلم ابن مسعود، وواسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، كثير

---

(١) التفسير والمفسرون ١/٦٨. كذا ذكر ﷺ هذه العلة، ولم يعز ذلك إلى أحد من المتقدمين، وقد بحثت عما ذكر بأنه «كثرت الرواية في التفسير عن عليّ ﷺ، كثرة جاوزت الحد، الأمر الذي لفت أنظار العلماء النُقَّاد، وجعلهم يتتبعون الرواية عنه بالبحث والتحقيق، ليميزوا ما صح من غيره» فلم أقف على من ذكر ذلك، والله أعلم.

(٢) تنظر ترجمته: طبقات ابن سعد ٦/٢٧١، حلية الأولياء ٤/٢١٩، تهذيب الكمال ٢/٢٣٣، تاريخ الإسلام ٢/١٠٥٢، سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠، تهذيب التهذيب ١/١٧٧، تفسير التابعين ١/٣٣١.

(٣) تاريخ الإسلام ٢/١٠٥٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠.

(٥) تذكرة الحفاظ ١/٥٩.

المحاسن ـ رحمه الله تعالى ـ»[(١)].

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

لم يتعرض إبراهيم النخعي للتفسير كثيرًا، لذا قلَّ عنه ما ورد من آثار في التفسير، فقد بلغت في الموسوعة (٤٦٧) أثرًا، وهو عدد قليل مقارنة بما عُرف عنه من علم، ومن تلاميذ كُثُر، احتفوا به وحفظوا علمه ونشروه، حتى قال له الشعبي يومًا: «أما إني أفقه منك حيًّا، وأنت أفقه مني ميتًا، وذاك أن لك أصحابًا يلزمونك، فيحيون علمك»[(٢)]. ولعل من **أبرز أسباب قلة تفسيره** ما يلي[(٣)]:

١ ـ **انشغاله بالفقه والأحكام**: فقد اعتنى بالفقه عناية كبيرة، حتى صار فقيه الكوفة ومفتيها في زمنه، وقد كان واسع الاجتهاد دقيق الاستنباط والقياس، بل يمكن القول: إنه مؤسس قواعد مدرسة الرأي بالعراق التي أخرجت أبا حنيفة ـ تلميذ حماد بن أبي سليمان تلميذ إبراهيم ـ صاحب المذهب الفقهي المشهور. ومن هنا نجد أن كثيرًا من المروي عنه في التفسير إنما كان في تفسير آيات الأحكام.

٢ ـ **تورعه عن التفسير والقول في القرآن**: وهذا مسلك مشهور عنه ـ وعن كبار طبقة التابعين من أهل الكوفة ـ قال رَحِمَهُ اللهُ: «كان أصحابنا يكرهون تفسير القرآن ويهابونه»[(٤)]. ولا شك في أثر مسلك أصحابه عليه، لا سيما أنه لم يأخذ عن غيرهم كما هو معلوم.

٣ ـ **إيثاره الخمول والتخفي وكراهيته للشهرة**: قال عنه الذهبي: «وكان يتوقى الشهرة، ولا يجلس إلى الأسطوانة»... وجاء من وجوه عن إبراهيم أنه كان لا يتكلم في العلم إلا أن يُسأل[(٥)]، ثم تضاعف ذلك الأمر باختفائه عن أعين الناس متواريًا من الحجاج.

٤ ـ **قِصَر عمره وتقدم وفاته**: حيث توفي عام ٩٦هـ وله تسع وأربعون[(٦)]، وهو عمر قصير مقارنة بأقرانه من مشاهير مفسري صغار التابعين كقتادة (ت:١١٧هـ)، والسُّدِّي (ت:١٢٧هـ)، أو الطبقة الوسطى منهم الذين جاوزوا الثمانين كمجاهد (ت:١٠٢هـ)، وعكرمة (ت:١٠٥هـ)، والضحاك (ت:١٠٥هـ)، والحسن البصري (ت:١١٠هـ)، وغيرهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٦.
(٣) ينظر: تفسير التابعين ١/٣٣٣ ـ ٣٤٠.
(٤) حلية الأولياء ٤/٢٢٢.
(٥) تذكرة الحفاظ ١/٥٩.
(٦) تاريخ الإسلام ٢/١٠٥٢.

٣ - عامر الشعبي (ت:١٠٥هـ)[١]

عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي. ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب، على المشهور. توفي سنة أربع ومائة، وله اثنتان وثمانون سنة. وقيل: سنة خمس ومائة. وقيل: في أول سنة ست ومائة، وقيل غير ذلك[٢]. وهو معدود في الطبقة الوسطى من التابعين.

وقد أدرك خمسمائة من أصحاب رسول الله ﷺ أو أكثر. فروى عن: علي بن أبي طالب رضي الله عنه يسيرًا، وعن المغيرة بن شعبة، وعمران بن حصين، وعائشة، وأبي هريرة، وجرير البجلي، وعدي بن حاتم، وابن عباس رضي الله عنهم، كما أخذ عن كبار التابعين، كعلقمة ومسروق.

قرأ القرآن على علقمة، وأبي عبد الرحمٰن السلمي. وقرأ عليه: محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، وقد كان رحمه الله حافظًا واعيًا، قال ابن شبرمة: سمعت الشعبي يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته، ولا أحببت أن يُعيده عَلَيّ». كما كان عالمًا بالسيرة والمغازي، حتى قيل إن ابن عمر مر عليه وهو يحدث بالمغازي فقال: «لقد شهدت القوم، فلهو أحفظ لها، وأعلم بها»، كما كان رحمه علَّامة باللغة راوية للشعر، فعن محمد بن فضيل عنه أنه قال: «ما أروي شيئًا أقل من الشعر، ولو شئت لأنشدتكم شهرًا لا أعيد».

وبلغ من مكانته العلمية أنه كان يُلقي العلم والصحابة متوافرون، فعن ابن سيرين، قال: «قدمت الكوفة وللشعبي حلقة عظيمة، والصحابة يومئذ كثير».

وقد أثنى على علمه معاصروه ومَن بعدهم، فقال عنه الحسن البصري حين نعاه: «كان والله كبير العلم، عظيم الحلم، قديم السلم، من الإسلام بمكان»، وعن مكحول قال: «ما رأيت أفقه من الشعبي»، وقال سفيان بن عيينة: «كان الناس بعد أصحاب رسول الله ﷺ: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه»، ووصفه الذهبي فقال: «كان إمامًا حافظًا فقيهًا متفننًا ثبتًا متقنًا»[٣].

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٦/٢٤٦، تهذيب الكمال ١٤/٢٨، تذكرة الحفاظ ١/٦٦، تاريخ الإسلام ٣/٧٠، سير أعلام النبلاء ٤/٢٩٤، تفسير التابعين ١/٣١٦.

(٢) وقد اعتمدت الموسوعة تاريخ وفاته عام ١٠٥هـ.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٦٣.

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

ما بلغه الشعبي من العلم والحفظ والرواية والفقه والمعرفة بالمغازي واللغة والشعر يؤهله لأن يكون مفسرًا عَلَمًا، بل هو كذلك فقد قال: «والله ما من آية إلا قد سألتُ عنها»[١]؛ إلا أن ما رُوي عنه من آثار في تفسير القرآن كان قليلًا، بلغت في الموسوعة (٤١٠) آثار فقط، ولعل من **أبرز أسباب قلة نتاجه التفسيري** ما يلي[٢]:

١ ـ **تورعه عن كثرة الفتيا والتحديث عامة وعن التفسير خاصة**، فقد كان يكره السؤال، وكثيرًا ما يُسأل فيقول: لا أدري، بل كان ينكر على من يكثر من التحديث. هذا في العلم عامة، وهو كذلك في التفسير، فقد كان يتهيَّب القول فيه مع علمه به، قال رَحِمَهُ اللهُ: «والله ما من آية إلا قد سألتُ عنها، ولكنها الرواية عن الله»[٣]. وجاء عنه قوله: «ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت: القرآن، والروح، والرأي»[٤]. بل كان ينكر على من يكثر من تفسير القرآن، ويصفه بأنه ليس أهلًا لذلك؛ ومن ذلك إنكاره على أبي صالح باذام، والسدي[٥].

٢ ـ **انشغاله برواية الحديث والسنن، ثم الفقه والأحكام**: فقد كان حافظ زمانه وأعلمهم بالسنن، شهد له بذلك معاصروه ومن بعدهم، فعن عاصم بن سليمان قال: «ما رأيت أحدًا أعلم بحديث أهل الكوفة والبصرة والحجاز والآفاق من الشعبي»[٦]، كذلك كانت له عناية عظيمة بالأحكام الفقهية لكن من خلال الآثار والسنن، لذا تجد كثيرًا من آثاره في التفسير متعلقة بآيات الأحكام.

٣ ـ **ما تعرض له من الفتن**: حيث هرب من المختار الثقفي ـ أيام استيلائه على الكوفة عام ٦٥هـ ـ إلى المدينة: «وهناك روى عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وتعلم الفرائض عن الحارث الأعور»[٧]، ثم شارك في فتنة ابن الأشعث حين خرج على الحجاج الثقفي عام ٨١هـ، ولما قضى الحجاج عليها هرب الشعبي إلى خراسان مجاهدًا في جيش قتيبة بن مسلم، وهناك قُبض عليه وسُيِّر إلى الحجاج، لكن شاء الله أن ينجو من سيف الحجاج بحسن اعتذاره، فعفا الحجاج عنه.

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٨١.
(٢) ينظر: تفسير التابعين ١/ ٣١٧.
(٣) تفسير الطبري ١/ ٨١.
(٤) تفسير الطبري ١/ ٨١.
(٥) ينظر: تفسير الطبري ١/ ٨١، تهذيب الكمال ٣/ ١٣٦.
(٦) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٠٢.
(٧) تذكرة الحفاظ ١/ ٦٣.

٤ ـ محمد بن كعب القرظي المدني (ت:١١٧هـ)[(١)]

محمد بن كعب بن حيان بن سليم، بن أسد القرظي، أبو حمزة ـ وقيل: أبو عبد الله ـ المدني، من قبيلة بني قريظة اليهودية، وكان أبوه من سبيهم، ممن لم ينبت يوم قريظة فترك، سكن الكوفة، حيث ولد محمد، وذلك في آخر خلافة عليّ ﷺ سنة أربعين، ثم تحول إلى المدينة فسكنها فكان محمد في عداد تابعي أهل المدينة، في الطبقة الوسطى منهم، واختلف في وفاته كثيرًا فقيل: عام ١٠٨هـ، وقيل: ١١٧هـ، وقيل: ١١٨هـ، وقيل: ١١٩هـ، وقيل: ١٢٠هـ[(٢)]، وهو في حدود الثمانين من عمره.

سمع بعض الصحابة وروى عنهم، كجابر بن عبد الله، وابن عباس، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وغيرهم ﷺ. وحدث عنه جماعة، منهم: الحكم بن عتيبة، وزياد بن محمد الأنصاري، ومحمد بن المنكدر، وزيد بن أسلم، وأبو صخر الخراط، وموسى بن عبيدة الرَّبَذي، وأبو معشر المدني.

وكان ممّن جمع بين العِلْم والعمل. قال ابن سعد: «كان ثقة، عالمًا، كثير الحديث، ورعًا». وقال ابن حبان: «كان من أفاضل أهل المدينة علمًا وفقهًا».

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

قال عون بن عبد الله: «ما رأيت أحدًا أعلم بتأويل القرآن من القرظي»، وقال العجلي: «مدني، تابعي، ثقة، رجل صالح، عالم بالقرآن»، وقال عنه ابن حبان: «من عُبّاد أهل المدينة وعلمائهم بالقرآن»[(٣)]، وقال الذهبي: «كان من أئمة التفسير»[(٤)]، وقد كان ﷺ ممن يقف مع آيات القرآن ويكثر من التدبر والتأمل فيها، وفي ذلك يقول: «عجائب القرآن توردني على أمور حتى إنه لينقضي الليل ولم أفرغ من حاجتي»[(٥)]، وقال ﷺ: «لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح بـ«إذا زلزلت»،

---

(١) تنظر ترجمته: التاريخ الكبير ٢١٦/١، مشاهير علماء الأمصار ص ١٠٧، حلية الأولياء ٢١٢/٣، تهذيب الكمال ٣٤٦/٢٦، سير أعلام النبلاء ٦٧/٥. تاريخ الإسلام ١٦٢/٣.

(٢) وقد اعتمدت الموسوعة تاريخ وفاته عام ١١٧هـ.

(٣) تهذيب الكمال ٣٤٦/٢٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٦٧/٥.

(٥) تاريخ الإسلام ١٦٢/٣.

و«القارعة»، وأتردد وأتفكر، أحب إلَيّ من أن أهذَّ القرآن ليلتي هذًا، أو قال: أنثره نثرًا»[١].

وقد بلغت آثاره في الموسوعة (٤١٩) أثرًا تفسيريًّا، وهو بهذا أكثر تابعي أهل المدينة تفسيرًا بحسب ما جاء في الموسوعة، لكنه عدد قليل نسبيًّا مقارنة بغيره من كبار مفسري التابعين، وبما عُرف عنه من علمه بالقرآن، ولعل من **أبرز أسباب قِلَّتها** ما يلي:

١ ـ شدة ورعه، لذا لم يشتهر عنه التصدر لإلقاء التفسير. وإنما كان أكثر ما يقص ويعظ في المسجد، وكان معه قوم أمثاله يجلسون يتذاكرون القرآن. قال محمد بن فضيل البزاز: «كان لمحمد بن كعب جلساء كانوا من أعلم الناس بتفسير القرآن، وكانوا مجتمعين في مسجد الرَّبَذَة، فأصابتهم زلزلة، فسقط عليهم المسجد، فماتوا جميعًا تحته»[٢].

٢ ـ ما عرف عن أقرانه التابعين المدنيين من تهيُّب الخوض في التفسير[٣]؛ ربما كان لذلك أثر عليه في عدم توسعه في التفسير في ذلك الوسط العلمي.

٣ ـ إقامته في المدينة النبوية، مهد السنن والآثار، وهو مجتمع علمي متين ورث الآثار والرواية، أغناهم ذلك عن الاجتهاد والرأي، ولا يحتاج كثير منهم إلى السؤال عن النوازل والحوادث مقارنة بالأمصار المفتوحة كالبصرة والكوفة التي احتاج أهلها إلى التعلم خصوصًا أن أكثرهم من غير العرب.

٤ ـ قلة تلاميذه: فلم تذكر المصادر إلا القليل من طلابه، وأكثرهم غير مشهور في التفسير.

٥ ـ سفيان الثوري (ت:١٦١هـ)[٤]

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، من كبار أتباع التابعين، ولد بالكوفة عام ٩٧هـ، وتوفي بالبصرة عام ١٦١هـ.

---

(١) تاريخ الإسلام ٣/ ١٦٢. (٢) تاريخ الإسلام ٣/ ١٦٢.

(٣) فعن عبيد الله بن عمر، قال: «لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع». تاريخ الإسلام ٣/ ١٦٢.

(٤) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ١١/ ١٥٣، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٢٩. تاريخ الإسلام ٣/ ١٦٢، مقدمة تحقيق تفسير سفيان الثوري، تفسير أتباع التابعين ص١٢٤ ـ ١٣٢.

وهو معدود ضمن كبار أتباع التابعين، فقد حدّث عن عشرات التابعين ومعاصريهم، كأبيه، وأبي إسحاق السبيعي، ومحمد بن المنكدر، وأبي الزناد، وسليمان التيمي، وزيد بن أسلم، وحميد الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وإسماعيل السُّدِّيّ، وأيوب السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. وعنه ابن جريج، والأوزاعي، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ومِهران بن أبي عمر العطار، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن يوسف الفريابي، وغيرهم[1].

وقد كان رَحِمَهُ اللهُ من كبار علماء زمانه، بل فَاقَهُم في الحفظ والحديث والفقه والزهد، قال الذهبي: «كان سفيان رأسًا في الزهد، والتَّألُّه، والخوف، رأسًا في الحفظ، رأسًا في معرفة الآثار، رأسًا في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائم، من أئمة الدين»[2]. وعُدَّ رَحِمَهُ اللهُ من المصنفين المكثرين في العلماء المتقدمين، ومما ذُكِر من تصانيفه: «الجامع الكبير في الفقه والاختلاف»، «الجامع الصغير»، كتاب «الفرائض»، كتاب «التفسير»[3].

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

يُعدّ سفيان الثوري من أكابر مفسري عصره، قال عبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ): «سمعت سفيان يقول: سلوني عن علم القرآن والمناسك فإني عالم بها»[4]، وقد وصلنا تفسيره برواية تلميذه أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي (ت:٢٢٠هـ)[5]، ويظهر أنه ليس كل تفسيره، فقد وجدت روايات عنه ليست فيه.

وقد اعتنى نَقَلَةُ التفسير المأثور بتفسيره النقلي والاجتهادي، كتلميذه عبد الرزاق

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٣٠ ـ ٢٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٤١.

(٣) ولم يصلنا من تصانيفه سوى تفسيره، ينظر: الفهرست ص٢٧٧، مقدمة محقق تفسير سفيان الثوري ص٣٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٤٧.

(٥) طبع قديمًا في الهند بتحقيق امتياز على عرشي، عن نسخة وحيدة ناقصة الأول والآخر، وهي مرتبة السور لكن غير مرتبة الآيات، وعدد رواياتها (٩١١) رواية عن الصحابة والتابعين، أكثرها عن مفسري مكة، وفيها روايات مرفوعة نادرة، وكثير من رواياته منقطعة. ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٢٧.

الصنعاني، وابن جرير - وهو من أكثرهم عناية به -، وابن المنذر، وابن أبي حاتم[١].

بلغت آثاره من التفسير النظري في الموسوعة (٤١١) أثرًا مما تحققنا أنها من قوله[٢]، وهذا نتاج تفسيري قليل نسبيًّا مع ما عُرف من مكانة سفيان رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعل من **أبرز أسباب ذلك** ما يلي[٣]:

١ - قلة اجتهاده في التفسير: حيث كان منهجه عدم القول في القرآن برأيه، بل اتباع الصحابة والتابعين.

٢ - أن من منهجه ألا يفسر من القرآن إلا ما أشكل، وينتقد من يفسر السورة من أولها إلى آخرها.

٣ - عدم تفرغه للتفسير: فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ رأسًا في الحديث والفقه والتفسير وألّف في كل منها، وكان له مذهب فقهي معروف، ولا شك أن التقلب في مثل هذه العلوم يضعف الإنتاج التفسيري، واستفراغ الجهد فيه يقوِّيه.

٤ - ما تعرض له من الفتن آخر حياته، حيث عاش متخفيًّا متنقلًا بين العراق ومكة، مطارَدًا من قِبَل الخليفة أبي جعفر المنصور، حتى توفي رَحِمَهُ اللَّهُ بالبصرة عام ١٦١هـ.



---

(١) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٢٥ - ١٢٧.

(٢) ويبقى (١١١) قولًا مرويًّا عن سفيان دون تمييز.

(٣) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٢٩، ٣٧٧ - ٣٨٠.



ثانيًا
من تجاوزت آثاره ٣٠٠ ولم تبلغ ٤٠٠ أثر

عطاء الخراساني (ت:١٣٥هـ)[1]

عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو أيوب ـ ويقال: أبو عثمان ـ البلخي، نزيل الشام، مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي، واسم أبيه أبي مسلم: عبد الله، ويقال: ميسرة.

مولده عام ٥٠هـ بخراسان ونشأته وطلبه للعلم فيها حتى تولى القضاء بها، ثم تحول إلى الشام في منتصف حياته معلما ومجاهدًا، توفي بأريحا ودفن ببيت المقدس سنة ١٣٥هـ رَحِمَهُ اللَّهُ.

أرسل عن: أبي الدرداء، وابن عباس ـ كثيرًا ـ، والمغيرة بن شعبة، وطائفة. وقال ابن معين: سمع من ابن عمر. وقال الدارقطني: «هو في نفسه ثقة، لكنه لم يلق ابن عباس». وروى عن: سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة، والزهري، وغيرهم. وعنه: ابن جريج، وشعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابنه عثمان بن عطاء، ويونس بن يزيد، وغيرهم.

وقد كان فقيهًا ومحدثًا، عالمًا عاملًا واعظًا مؤثرًا، مجاهدًا، مفتيًا، محبًّا لنشر العلم، وفي ذلك يقول ابنه عثمان عنه: «أوثق عملي في نفسي نشر العلم، وكان يجلس أبي مع المساكين، فيعلمهم، ويحدثهم».

---

(١) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ٢٠/١٠٧، سير أعلام النبلاء ٦/١٤١، تاريخ الإسلام ٣/٧٠١، أقوال عطاء الخراساني في التفسير من سورة الكهف إلى الناس: جمعًا ودراسة مقارنة، رسالة جامعية لمحمد عبد الجواد الصاوي، لم تطبع.

❁ مكانته في التفسير وآثاره:

كان عطاء الخراساني واعظًا بليغًا، وكان لوعظه وقْعٌ في القلوب، وكثير من تلك المواعظ تتضمن آثارًا تفسيرية، وهي مبثوثة في كتب نقلة التفسير، خصوصًا تفسير ابن أبي حاتم، وقد ذُكر له بعض المؤلفات في التفسير وعلوم القرآن، قال الداوودي: «له كتاب «تنزيل القرآن» و«تفسيره» و«ناسخه ومنسوخه» رواية يونس بن راشد الحراني عنه»[1].

وقد وصلنا تفسيره من طريق تلميذه يونس بن يزيد، وذلك في الجزء الذي رواه أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الرملي (ت:٢٩٥هـ) المتضمن لتفسير كل من يحيى بن يمان، وتفسير لنافع بن أبي نعيم القارئ، وتفسير مسلم بن خالد الزنجي، إضافة إلى تفسير عطاء الخراساني[2]، ومعظم مروياته من تفسيرات عطاء القولية التي بلغت (١٧٧) قولًا.

وقد بلغت آثار عطاء في موسوعة التفسير (٣٥٠)[3] أثرًا، وهو عدد لا بأس به يفوق عددًا من مشاهير التابعين، كسعيد بن المسيب والزهري، وزيد بن أسلم، ولعل أهم أسباب بلوغ هذا العدد هو كثرة وعظه وحبه لنشر العلم، وكتابته للتفسير، كما تقدم. وفي المقابل نجد أنه لم يبلغ مبلغ المكثرين في التفسير نظرًا لعدم تفرغه للتفسير، حيث اشتهر بالوعظ والإفتاء والجهاد، كما تقدم، كذلك اشتغاله بالرواية كثيرًا خصوصًا تفسير ابن عباس، إضافة إلى قلة وجود تلاميذ اختصوا به ونشروا علمه، والله أعلم.

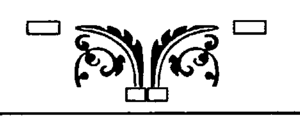


---

(١) طبقات المفسرين للداوودي ١/ ٣٨٥.

(٢) صدر في جزء صغير بتحقيق: د. حكمت بشير عن مكتبة الدار بالمدينة، ١٤٠٨هـ.

(٣) هذا سوى ٣٢٢ رواية أخرى عن عطاءٍ مهملًا، يُحتمل أن يكون له فيها نصيب.



ثالثًا

من تجاوزت آثاره ٢٠٠ ولم تبلغ ٣٠٠ أثر

١ ـ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (ت:٧٣هـ)[(١)]

عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي، أسلم صغيرًا مع أبيه بمكة وهاجر معه إلى المدينة، وردَّه النبي ﷺ في بدر وأُحد لصغره وهو دون الخامسة عشر، ثم قَبِله في الخندق حين بلغها، وشهد ما بعدها من المشاهد، وبعد وفاة النبي ﷺ استقر بالمدينة معلمًا، وقدم الشام، والعراق، والبصرة، وفارس غازيًا، واعتزل الفتنة بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه، وكان ينهى عن الخوض فيها في عهد معاوية، وكذلك بعد وفاته، وامتد به العمر إلى أن توفي بمكة في بداية خلافة عبد الملك بن مروان عام ٧٣هـ بعد مقتل ابن الزبير رضي الله عنهما بقليل.

وقد كان من أكثر الصحابة اتباعا لسُنَّة النبي ﷺ وآثاره، ومن المكثرين عنه حديثًا، روى عنه كثير من التابعين، يأتي على رأسهم أصحابه المدنيون الذين لازموه كابنه سالم ومولاه نافع، وسعيد بن المسيب. كما كان رضي الله عنه خيِّرًا عالمًا عاملًا عابدًا ورعًا، قال سعيد بن المسيب: «كان ابن عمر يوم مات خير من بقي، وكان مفتي المدينة بعد زيد بن ثابت».

۞ مكانته في التفسير وآثاره:

مع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان من أكثر الصحابة تتبعا لسُنَّة النبي ﷺ إلا أنه كان يتورع عن التحديث، ويتورع أكثر منه في تفسير القرآن، لذا ذكر أنه لم يكن يعجبه منهج ابن عباس في التوسع في التفسير حتى سأله رجل عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤/ ١٤٢، حلية الأولياء ١/ ٣١٨، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٠٣، تاريخ الإسلام ٢/ ٨٤٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٢٨.

كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فقال له: «اذهب إلى ذلك الشيخ فاسأله، ثم تعال فأخبرني ما قال، فذهب إلى ابن عباس فسأله، فقال ابن عباس: «كانت السماوات رتقًا لا تمطر، وكانت الأرض رتقًا لا تنبت، ففتق هذه بالمطر، وفتق هذه بالنبات» فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره، فقال: «إن ابن عباس قد أوتي علمًا، صدق هكذا كانتا»، ثم قال ابن عمر: «قد كنت أقول: ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمت أنه قد أوتي علمًا»[1].

من هنا يتبين لنا منهج ابن عمر في التفسير وما ترتب عليه من قلة تفسيره للقرآن، وهو الواقع فعلًا، فمع أنه رضي الله عنه من أكثر الصحابة حديثًا، وفقهًا، وقد طال به العمر، واجتنب الفتن، إلا أن آثاره في تفسير القرآن قليلة، بلغت في الموسوعة (٢٨٩) أثرًا، أغلبها في آيات الأحكام.

٢ ـ أبو مالك غزوان الغفاري الكوفي (ت:٩١ ـ ١٠٠هـ)[2]

أبو مالك غزوان الغفاري الكوفي، مشهور بكنيته، روى عن ابن عباس، والبراء بن عازب. وعنه: سلمة بن كهيل، وحصين بن عبد الرحمٰن، وإسماعيل السُّدِّيّ. وثَّقَه يحيى بن معين. وهو معدود في الطبقة الوسطى للتابعين، والمعلومات عنه شحيحة في كتب التراجم، أرَّخ الذهبي وفاته ما بين عامي ٩١ ـ ١٠٠هـ.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

اشتهر أبو مالك بالتفسير أكثر من غيره من العلوم، ومن هنا ترجم له ابن سعد فقال: «صاحب التفسير. وكان قليل الحديث»[3]، ومروياته في التفسير عديدة، رواية ودراية، وأغلب مروياته النقلية من تفسير ابن عباس عن طريق تلميذه السُّدِّيّ[4]، أما تفسيره الاجتهادي فقد بلغ في الموسوعة (٢٨٠) أثرًا في جميع أجزاء القرآن، وفي جميع موضوعات التفسير حتى حروف المعاني، وهو تفسير نفيس يشهد بمكانته في هذا العلم، وأغلبه من طريق تلميذه إسماعيل السدي، يليه ما يرويه حصين بن عبد الرحمٰن.

---

(١) حلية الأولياء ١/ ٣٢٠.

(٢) تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٣/ ١٠٠، تاريخ الإسلام ٢/ ١١٥٥.

(٣) الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٩، وكذا وصفه ابن معين، ينظر: تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز ٢/ ٨٤.

(٤) وهو سند السُّدي المشهور عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس.

٣ ـ وهب بن منبِّه (ت:١١٤هـ)[١]

وهب بن منبه بن كامل بن سيج ابن ذي كبار، أبو عبد الله الأبناوي، اليماني، الذماري، الصنعاني، ولد سنة ٣٤هـ في خلافة عثمان ﷺ، وذُكر أن أصل أبيه مُنَبِّه «من أهل هراة، خرج فرُفع إلى فارس أيام كسرى، وكسرى أخرجه من هراة، ثم إنه أسلم على عهد النبي ﷺ فحَسُن إسلامه، فمسكن ولده وتوالد أولاده باليمن، وكان وهب بن منبه يختلف إلى هراة ويتفقد أمر هراة»[٢]. ومع هذا فقد اشتهر لدى المعاصرين أنه من مُسلِمة أهل الكتاب!! ولم أجد من صرَّح بذلك من المتقدمين!! سوى أنه كان مُلِمًّا بكتب الأولين والأنبياء السابقين، وليس في ذلك دلالة صريحة على أنه نشأ على غير الإسلام ثم أسلم، بل ما ورد من كونه وُلد في الإسلام وأن أباه أسلم على عهد النبي ﷺ يدل على أنه وُلد مسلمًا، توفي ﷺ عام ١١٤هـ، وقيل: ١١٠هـ، وقيل غير ذلك[٣]. وهو معدود في الطبقة الوسطى من التابعين، روى عن: ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر، وأبي سعيد الخدري ﷺ. قال الذهبي: «كان صدوقًا عالمًا، قد قرأ كتب الأولين وعرف قصص الأنبياء ﷺ، وكان يُشبَّه بكعب الأحبار في زمانه، وكلاهما تابعي لكن مات قبله بنحو من ثمانين سنة، فمولد وهب قريب من وفاة كعب»[٤]. وقد كان ثقة عابدًا عاملًا، ذا مواعظ بليغة، وأقوال مأثورة[٥].

❁ مكانته في التفسير:

أكثر ما عُرف به وهب هو الدعوة والوعظ والنصح والإرشاد، مع الصلاح والعبادة، وقد كان لعلمه البالغ بكتب الأولين وأخبار الإسرائيليات أثر في وعظه لما في بعضها من العظة والعبرة، أما في الفقه والحديث والتفسير فلم يكن وهب بالمكثر، وما رُوي له من أحاديث مرفوعة فهي معدودة، وكذا في التفسير لم يكن مشهورًا به ومتصديًا له، وإنما عُرف بالتحديث بالإسرائيليات وأخبار الأولين لذا

(١) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ٣١/ ١٤٠، تاريخ الإسلام ٣/ ٣٣٤.
(٢) تهذيب الكمال ٣١/١٤٣، بتصرف يسير.
(٣) تهذيب الكمال ٣١/ ١٦٠. وقد اعتمدت الموسوعة تاريخ وفاته عام ١١٤هـ.
(٤) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٣٤.
(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٣١/ ١٤٣ ـ ١٥٩.

وصفه الذهبي فقال: «الإمام، العلامة، الأخباري، القصصي»[(١)].

أما ما ورد عن وهب في التفسير فيكاد يكون كله في تفسير آيات قصص الأولين خصوصًا بني إسرائيل، ومبدأ الخلق ونحو ذلك، وكثير من تلك القصص ربما كان ربطها بآيات القرآن وتوظيفها في التفسير ليس من وهب! والمسألة تحتاج إلى تتبع وتحرير. وقد بلغت تلك الآثار في الموسوعة (٢٦١) أثرًا. أغلبها من طريق ابن أخيه عبد الصمد بن معقل، ومحمد بن إسحاق.

٤ ـ أبو صالح باذام (ما بين ١١١ ـ ١٢٠)[(٢)]

باذام ـ ويقال: باذان ـ أبو صالح، مولى أم هانىء بنت أبي طالب ﵂.

نشأ ابتداء بمكة، وكان معلم صبيان كما تذكر المصادر، ثم انتقل إلى الكوفة واستقر بها إلى أن توفي، وقد اختلف في تاريخ وفاته كثيرًا، فقيل: في خلافة الوليد بن عبد الملك (٨٦ ـ ٩٦هـ)، وقيل: أنه امتد به العمر إلى أن توفي في العقد الثاني من القرن الثاني (١١١ ـ ١٢٠هـ)[(٣)]، وهو في عداد الطبقة الوسطى من التابعين، حدَّث عن: مولاته؛ أم هانئ، وأخيها علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وابن عباس ﵃[(٤)]. وحدّث عنه: أبو قلابة، والسُّدِّيّ، وإسماعيل بن أبي خالد، ومحمد بن السائب الكلبي، والأعمش، والثوري وغيرهم.

قال يحيى بن معين: «أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح، عن ابن عباس». وقال

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٤٤.

(٢) تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٢٩٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٤٣٢، تهذيب الكمال ٤/ ٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧، تاريخ الإسلام ٣/ ٢١١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٣، القَوْلُ المُحَرِّر لترجمة أبي صالح باذام المُفَسِّر، للشريف د. حاتم العوني، ص٥١٤ ـ ٥٢٢، بحث ضمن كتاب إضاءات بحثية في علوم السُّنَّة النبوية، أبو صالح باذام مولى أم هانئ وتفسيره من رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه: جمعًا ودراسة، د. ناصر المنيع، إصدار مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ.

(٣) ينظر بيان ذلك في: القَوْلُ المُحَرِّر لترجمة أبي صالح باذام المُفَسِّر ص٥١٥، أبو صالح باذام مولى أم هانئ وتفسيره من رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه: جمعًا ودراسة ص٢٤.

(٤) ينظر إثبات سماعه منهم ومناقشة أقوال من أنكره في: القَوْلُ المُحَرِّر لترجمة أبي صالح باذام المُفَسِّر ص٥١٤ ـ ٥٢٢.

يحيى القطان: «لم أَرَ أحدًا من أصحابنا تركه». وضعفه بعض أهل العلم[١].

❁ مكانته في التفسير:

اشتهر أبو صالح بالتفسير حتى صار يُعرف بـ(صاحب التفسير)[٢]، قال ابن عدي: «وعامة ما يرويه تفسير»[٣]. ويظهر أنه كان واسع العلم بالتفسير حتى قال إسماعيل بن أبي خالد: «ما سألت أبا صالح عن شيء من القرآن إلا أخبرني به»[٤]. وفي المقابل ظهر من انتقده في التفسير، فعن ابن أبي زائدة قال: كان الشعبي يمر بأبي صالح باذان، فيأخذ بأذنه فيعركها، ويقول: «تفسر القرآن وأنت لا تقرأ القرآن»[٥]، وعُلِّل ذلك النقد ـ الصادر عن الشعبي وغيره ـ بأن أبا صالح لم يكن يحفظ القرآن أو يحسن قراءته، أو أن مصدر تفسيره كُتُبٌ أصابها، وهو يروي منها، أو لتساهله في التفسير وتوسعه فيه وعدم تحرجه[٦]، وهو أمر غير محمود عند متقدمي تابعي الكوفة، وكل ذلك لا يقدح في القيمة العلمية لتفسير أبي صالح[٧].

والتفسير المنقول عن أبي صالح نوعان: رواية ودراية، أما الرواية ـ وهي الأغلب ـ فقد اختص بنقل تفسير شيخه ابن عباس وله عشرات الروايات عنه، وأما الدراية (التفسير الاجتهادي) فهو أقل، وقد بلغ في الموسوعة (٢٤٢) أثرًا.

وأغلب ما يُروى من تفسير أبي صالح ـ بنوعيه ـ من طريق الكلبي، وهو متروك، وهذه الطريق ـ كما هو معروف ـ من أوهى الطرق عن ابن عباس، كما تقدم في ترجمة الكلبي. وفي المقابل يُروى تفسير أبي صالح من طريقين مقبولين:

الأول: من طريق إسماعيل السدي في سنده المشهور عن أبي صالح عن ابن عباس.

---

(١) ينظر في مناقشة أقوال من ضعفه: القَوْلُ المُحَرِّر لترجمة أبي صالح باذام المُفَسِّر ص٥٢٣ ـ ٥٢٢، أبو صالح باذام مولى أم هانئ وتفسيره من رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه: جمعًا ودراسة ص ١٤ ـ ٢٤.

(٢) طبقات ابن سعد ٦/٢٩٦.

(٣) الكامل في الضعفاء ٢/٧١.

(٤) رواه الفسوي في: المعرفة والتاريخ ٢/٦٨٦.

(٥) تفسير الطبري ١/٨٦. وأيضًا ورد عن مجاهد أنه نهى عن تفسير أبي صالح. ينظر: الكامل، لابن عدي ٢/٧٠.

(٦) ينظر: أبو صالح باذام مولى أم هانئ وتفسيره من رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه: جمعًا ودراسة ص٢٣.

(٧) المرجع السابق، ص٢٣.

والثاني: من طريق إسماعيل بن أبي خالد.

ولعل **أبرز أسباب قِلَّة تفسير أبي صالح الاجتهادي** ما يلي:

١ ـ اعتناؤه برواية تفسير شيخه ابن عباس رضي الله عنهما وغلبة ذلك عليه.

٢ ـ انتقاد تفسيره من قبل بعض أعلام التابعين.

٣ ـ رواية الكلبي عنه، التي أفسدت مرويات أبي صالح وتفسيره، وأَضَرَّت به. والله أعلم.

٥ ـ محمد بن شهاب الزهري (ت:١٢٤هـ)[١]

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله القرشي الزهري، أبو بكر المدني، نزيل الشام. ولد سنة خمسين، وتوفي عام ١٢٤هـ، وعليه فهو في عداد طبقة صغار التابعين. أدرك عددًا من الصحابة، وحدَّث عن ابن عمر، وسهل بن سعد، وأنس بن مالك، ومحمود بن الربيع رضي الله عنهم.

كما لازم كبار علماء المدينة من التابعين، وعلى رأسهم سعيد بن المسيب ـ الذي جالسه ثماني سنوات، وتفقه به ـ، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وغيرهم.

وحدث عنه صالح بن كيسان، ومعمر بن راشد، والأوزاعي، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان الزهري من أعلم أهل زمانه وأحفظهم، قال الليث بن سعد: «ما رأيت عالمًا قط أجمع من ابن شهاب، يحدِّث في الترغيب، فتقول: لا يحسن إلا هذا، وإن حدَّث عن العرب والأنساب، قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدَّث عن القرآن والسُّنَّة، كان حديثه نوعًا جامعًا».

وقد عُرف الزهري بعلمه الواسع في الحديث والرواية، والسيرة والمغازي، ثم في الفقه والأحكام، بل هو أوّل من دوَّن علم الحديث تدوينًا شاملًا بصفة رسمية بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، وقد كان ذلك أكثر علمه الذي عُرف به؛ لذا كان

---

(١) تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٢٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٤٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٤.

يوصف بالحافظ[1].

أما التفسير فلم يشتغل الزهري به كثيرًا؛ ولم يُعرف بتصديه له مثل ما عُرف به كبار مفسري التابعين كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وقتادة، لذا لم يكن بالمكثر في التفسير الاجتهادي، لكن في جانب الرواية له آثار كثيرة خصوصًا في أسباب النزول وحوادث السيرة والمغازي، وهذه العلوم من جملة علم الحديث الذي كان إمامًا فيه، وعَلَمًا من أعلامه، كما تقدم.

وقد بلغت آثاره في الموسوعة (٢٥٩) أثرًا من التفسير الاجتهادي، هذا سوى العشرات من آثار أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، الجدير بالذكر أن له في العِلمَين الأخيرين جزأين لطيفين طُبعا في رسالة صغيرة[2].

ولعل من **أسباب عدم بروزه في علم التفسير** ما يلي:

١ ـ تخصصه في علم الحديث وحفظه وتتبعه، ثم في الفقه والأحكام، ومن ثَمّ تجد أن أغلب ما روي من تفسيره الاجتهادي له تعلق بهذين العِلمين.

٢ ـ طبيعة منهج شيوخه من أهل المدينة الذين كانوا يتورعون عن الخوض في علم التفسير، كما تقدم. ولا شك أن لذلك أثره على تلميذهم، خصوصًا أن أغلب شيوخه من المدينة، وأكثر علمه عنهم.

٦ ـ زيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ)[3]

زيد بن أسلم، القرشي العدوي مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أبو أسامة، أو أبو عبد الله المدني الفقيه المفسر، أبوه أسلم من كبار التابعين، قيل كان من سبي عين التمر. وقيل: حبشي. وقيل: من سبي اليمن. اشتراه عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمكة لما حج بالناس سنة ١١هـ في خلافة الصديق. وقد لازم أسلمُ عمرَ وحفظ عنه، وروى عنه الأحاديث الكثيرة، وروى عن أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، حتى وصفه الإمام الذهبي بأنه الفقيه الإمام، وهو من رواة الكتب الستة، توفي عام ٨٠هـ[4]، أما ابنه

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/٣٢٦.

(٢) صدرت بعنوان «الناسخ والمنسوخ وتنزيل القرآن بمكة والمدينة» بتحقيق: د. حاتم الضامن، عن مؤسسة الرسالة، بيروت. وهي من مصادر الموسوعة.

(٣) ينظر في ترجمته: تهذيب الكمال ١٠/١٢، سير أعلام النبلاء ٥/٣١٦، تاريخ الإسلام ٣/٦٥٦، إكمال تهذيب الكمال ٥/١٣١.

(٤) تاريخ الإسلام ٢/٧٩١.

زيد فقد عُدَّ من الطبقة الوسطى من التابعين، مع أنه وفاته تأخرت إلى عام ١٣٦هـ[١].

وقد كان زيد بن أسلم من علماء المدينة وثقاتهم وعبادهم، قال مالك بن أنس: «كان زيد بن أسلم من العباد والعلماء الزهاد، الذين يخشون الله تعالى»[٢]. وكان له حلقة للعلم بمسجد رسول الله ﷺ، يجلس إليه الفقهاء[٣]، حتى إن علي بن الحسين كان يجلس إليه، فكُلِّمَ في ذلك فقال: «إنما يجلس الرجل إلى مَن ينفعه في دينه»[٤]. وقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثقة في الرواية روى عن ابن عمر، وجابر، وسلمة بن الأكوع، وأنس بن مالك، وغيرهم رضي الله عنهم.

ومن أشهر تلاميذه بنوه: أسامة، وعبد الرحمٰن، وعبد الله، والإمام مالك بن أنس، وابن جريج، والسفيانان، وغيرهم.

۞ مكانته في التفسير:

كان زيد بن أسلم من أعلم أهل المدينة بالتفسير، قال ابن عبد البر: «زيد أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء العباد الفضلاء، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب»[٥]، بل حاد عن نهج تابعي المدينة في تورعهم عن تفسير القرآن، فكان يجتهد فيه برأيه ولا يتحرج من ذلك، ومن ثَمَّ انتُقد على ذلك المسلك، فعن حماد بن زيد قال: قدمت المدينة، وزيد بن أسلم حي، فسألت عبيد الله بن عمر فقلت: إن الناس يتكلمون فيه، فقال: «ما أعلم به بأسًا، إلا إنه يفسر القرآن برأيه»[٦]. وما سلكه زيد في التفسير ليس ببِدْعٍ من المنهج، إذ هو منهج ابن عباس رضي الله عنهما وتلاميذه، وغيرهم. وقد سلك مسلك زيد وروى تفسيره وتخرج عليه في علم التفسير ابنه عبد الرحمٰن بن زيد، الذي يُعد من أشهر مفسري أتباع التابعين، بل هو أكثر السلف من أهل المدينة تفسيرًا.

---

(١) لم أقف على من أورد تاريخ مولد زيد بن أسلم تحديدًا أو تقريبًا، لكن الظاهر أنه ولد في خمسينات القرن الأول على أعلى تقدير، يستشف ذلك من كونه روى سماعًا عن ابن عمر (ت:٧٣هـ).

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ١٣١.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ١٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٦، وهذا يدل على مكانة زيد بن أسلم وعلو شأنه منذ وقت مبكر، حيث كانت وفاة علي بن الحسين عام ٩٤هـ.

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ١٣١.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ٥٥٥.

وقد ذُكر أن لزيد بن أسلم كتاب في التفسير فعن يعقوب بن شيبة قال: «زيد ثقة من أهل الفقه، عالم بتفسير القرآن، له فيه كتاب»[1]، وقال الذهبي: «لزيد تفسير رواه عنه ابنه عبد الرحمن»[2]، وقد أورد كتابه الثعلبي ضمن مصادره في تفسيره من رواية ابنه عبد الرحمٰن بن زيد، ومن طريق الطبري[3]، لكن لا نعلم شيئًا عن ذلك الكتاب، وله في علم الناسخ والمنسوخ نسخة كبيرة أوردها عبد الله بن وهب في جامعه[4] يرويها عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن زيد بن أسلم[5].

❁ مقدار ما وصلنا من تفسير زيد:

مع شهرة زيد في التفسير إلا إنه لم يصلنا إلا القليل من تفسيره، بلغ في الموسوعة حدود (٢٧٢) أثرًا، وهي في مختلف موضوعات التفسير خصوصًا المفردات والغريب، ولعل **أبرز أسباب قلة المأثور عنه في التفسير** مع شهرته في هذا العلم:

١ ـ أنه لم يتخصص في التفسير فحسب ـ مثل ابنه عبد الرحمٰن ـ، بل كان محدثًا ثقةً مشهورًا، وفقيهًا ملمًّا، لذا وصفه الذهبي فقال: «الإمام، الحجة، القدوة، أبو عبد الله العدوي، العمري، المدني، الفقيه»[6].

٢ ـ المنهج الذي كان سائدًا في المدينة ربما لم يعطه فرصة أكبر للاجتهاد في التفسير مثل ما أتيح لأصحاب ابن عباس الذي كان يعلمهم ذلك ويحثهم عليه، بل ويطلب منهم الفتوى أمامه.

٣ ـ ما ذُكر من أن أغلب تفسيره نُسب إلى ابنه عبد الرحمٰن، لكن لا يصح مثل هذا الحكم لأن ما روي عن الشخص فهو منسوب إليه حتى يصرح بأخذه عن غيره[7].

---

(١) تاريخ الإسلام ٣/٦٥٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥/٣١٦.
(٣) ينظر: تفسير الثعلبي ٢/٨٦.
(٤) الجامع، لابن وهب ـ علوم القرآن ٣/ ٦٤.
(٥) وقد أودعت برمتها في الموسوعة.
(٦) سير أعلام النبلاء ٥/٣١٦.
(٧) ينظر في مناقشة ذلك: تفسير أتباع التابعين ص١٥٣.

٧ ـ سفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ)[(١)]

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ولد بالكوفة عام ١٠٧هـ، وانتقل به أبوه إلى مكة في صباه، ووجَّهه إلى طلب العلم من صغره، فلازم علماء مكة، وعلى رأسهم عمرو بن دينار وابن جريج.

ثم ارتحل في طلب العلم إلى مختلف البلاد، فحدَّث عن ابن شهاب الزهري، وعبد الله بن أبي نجيح، وزيد بن أسلم، وسليمان الأعمش، ومحمد بن إسحاق، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم. وحدَّث عنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمٰن بن مهدي، والشافعي، وعبد الرزاق الصنعاني، وأبو عبيد القاسم بن سلّام، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وابن أبي عمر العدني، وغيرهم. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ عام ١٩٨هـ بمكة، ويُعدّ في الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان سفيان رَحِمَهُ اللَّهُ واسع العلم، حتى قال عنه الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «ما رأيت أحدًا فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة، وما رأيت أكف عن الفتيا منه»، وقال نعيم بن حماد (ت:٢٢٨هـ): «ما رأيت أحدًا أجمع لمتفرق من سفيان بن عيينة». وقد برز رَحِمَهُ اللَّهُ في علوم الحديث روايةً ودرايةً، والرقائق والحكم.

كذلك بلغ رَحِمَهُ اللَّهُ مبلغًا عظيمًا في تفسير كتاب الله حتى أثنى عليه معاصروه، قال عبد الله بن وهب (ت:١٩٧هـ) ـ تلميذ مالك وعبد الرحمٰن بن زيد وراوي تفسيريهما ـ: «لا أعلم أحدًا أعلم بتفسير القرآن من ابن عيينة»، وقال نعيم بن حماد (ت:٢٢٨هـ): «كان ابن عيينة من أعلم الناس بالقرآن».

وله مصنف في التفسير، ذكره كثير ممن ترجم له، كما كان مصدرًا لكثير من المفسرين؛ كالثعلبي، والسيوطي في الدر المنثور. وهو في حكم المفقود حاليًّا[(٢)].

وقد اعتنى المفسرون بإيراد آثار تفسيره روايةً ودرايةً، يأتي على رأسهم تلميذه عبد الرزاق الصنعاني، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وإسحاق البستي

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات ابن سعد: ٥/٤٩٧، تهذيب الكمال ١١/١٧٧، سير أعلام النبلاء ٨/٤٥٥. تاريخ الإسلام ٤/١١١٠، تهذيب التهذيب: ٤/١١٧، تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة ص١٥٩ ـ ١٧٢.

(٢) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٦١.

(ت:٣٠٧هـ) في تفسيره[1]، الذي أكثر عن ابن عيينة، وتميز بروايات عديدة له لا تكاد تجدها عند غيره[2].

كذلك ممن أورد تفسيرَ ابن عيينة مصرحًا باسمه الإمامُ البخاري (ت:٢٥٦هـ) في صحيحه، وذلك في مواضع معدودة، ولم يتفق ذلك لغيره من مفسري السلف من أتباع التابعين[3].

أما مقدار ما وصلنا من تفسيره الاجتهادي فقد بلغ في موسوعة التفسير المأثور (٢٤٣) أثرًا فقط[4]. وهو مقدار ضئيل مقارنة بما ذكر عن سفيان من علم بالتفسير، ولعل **أبرز أسباب قِلَّته** ما يلي:

١ ـ عدم تخصصه في علم التفسير، بل هو في علم الحديث أشهر.

٢ ـ فقدان كتابه المصنف في التفسير.

٣ ـ تورعه عن الفتيا عمومًا، كما تقدم عن الشافعي.

(١) تقدم الحديث عنه وعن تفسيره.

(٢) ينظر: تفسير أتباع التابعين ص١٦٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص١٦٣.

(٤) هذا سوى (١١١) رواية تفسيرية منسوبة إلى سفيان مهملًا، يصعب الجزم فيها بأحد السفيانين.



رابعًا
من تجاوزت آثاره ١٠٠ ولم تبلغ ٢٠٠ أثر

١ ـ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت:٢٣هـ)

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص الفاروق، أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ولد بعد عام الفيل بـ١٣ سنة، وأسلم في السنة الثالثة من البعثة، وشهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ، وتولى الخلافة بعد أبي بكر الصديق بعهد منه عام ١٣هـ، وفُتحت في عهده الشام والعراق وبلاد فارس ومصر، وغيرها، استشهد عام ٢٣هـ بالمدينة.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان رضي الله عنه من أعلم الصحابة وأفقههم، بل شهد له بذلك النبي ﷺ فقال: «**بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن، فشربت منه، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب**» قالوا: فما أوَّلته يا رسول الله؟ قال: «**العلم**»[1]، ويشهد لعلمه النيِّر ورأيه الحصيف مواقفه في عهد النبوة، وما نزل من القرآن موافقًا له، ثم اجتهاداته السديدة، ونظراته العميقة في خلافته وهو يواجه مجتمعًا جديدًا وأوضاعًا غير معهودة بعد الفتوحات ودخول كثير من الشعوب المجاورة في الإسلام، فأقام الدولة خير قيام، وأسس قواعدها، وأرسى دعائمها، ووطد أركانها.

أما في التفسير فقد كان رضي الله عنه من أعلم الصحابة بالقرآن قراءةً وتدبرًا وتفسيرًا، وتقدم معنا في تاريخ التفسير عن تطور التفسير في عهده، حتى أمكننا القول أنه رضي الله عنه كان إمام منهج الاجتهاد في التفسير في كبار الصحابة، والأساس في بناء أصوله وتطوره، ويكمن ذلك في أربعة جوانب رئيسة:

(١) أخرجه البخاري ٩/ ٤١ (٧٠٣٢).

١ ـ ضبط باب الاجتهاد في التفسير وقصره على المؤهلين في ذلك.

٢ ـ تشجيع الطلاب النابهين لتعلم القرآن وتفسيره.

٣ ـ التنصيص على أهمية التفسير اللغوي باعتباره مصدرًا للتفسير، من خلال الإفادة من لغة العرب وشعرها في تفسير القرآن[١].

٤ ـ لجم أفواه المبتدعة، والتحذير من طرائقهم، ممن كان يخوض في متشابه القرآن، ويسأل عما فيه تعنتًا.

وقد تقدم بالتفصيل الحديث عن كل منها مع ذكر النماذج وضرب الأمثلة.

أما آثاره من تفسيره الاجتهادي في موسوعة التفسير المأثور فقد بلغت (١٠٦) آثار، كثير منها في أحكام القرآن، وهو عدد قليل مقارنة بمكانة عمر ﵁ في علم القرآن، ولذلك **أسباب عديدة**، من أبرزها:

١ ـ انشغاله بأعباء الخلافة، والحكم والقضاء والفتوحات، وتسيير أمور الدولة، ولا شك أن لذلك أثر كبير في عدم تفرغه للتفسير وعقد المجالس العامة ونحوها.

٢ ـ تقدُّم وفاته.

٣ ـ إقامته في المدينة النبوية بين الصحابة وكبار التابعين في وسط متين العلم، من أهل اللغة وأقحاح العرب ممن يفهم عموم القرآن، ولا يحتاج إلى كثير سؤال عنه، كحال الأمصار المفتوحة. قال د. محمد حسين الذهبي في تعليل قلة التفسير عن الخلفاء الثلاثة: «ويرجع السبب في ذلك إلى تقدم وفاتهم، واشتغالهم بمهام الخلافة والفتوحات، أضف إلى ذلك وجودهم في وسطٍ أغلب أهله علماء بكتاب الله، واقفون على أسراره، عارفون بمعانيه وأحكامه، مكتملة فيهم خصائص العروبة، مما جعل الحاجة إلى الرجوع إليهم في التفسير غير كبيرة»[٢].

٢ ـ أُبَيّ بن كعب ﵁ (ت:١٩هـ)

أُبَيّ بن كعب بن قيس الأنصاري الخزرجي النجاري، أبو المنذر ـ ويقال: أبو الطفيل ـ المدني، شهد العقبة وبدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان من

---

(١) وقد كان من ثمار هذه الجوانب الثلاثة حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، الذي كانت له مكانة خاصة عند عمر، وقد توسع هو بدوره في هذه الجوانب وظهرت ثمارها أيضًا على طلابه، كما تقدم في ترجمته.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٤٩.

كُتّاب الوحي، ولما توفي الرسول ﷺ استبقاه عمر في المدينة مقرئًا ومعلمًا.

اختلف في وفاته اختلافًا كثيرًا، فقيل: في خلافة عمر عام ١٩هـ أو عام ٢٠هـ، أو عام ٢٢هـ وقيل: في خلافة عثمان عام ٣٠هـ أو ٣٢هـ[١].

۞ منزلته في العلم والتفسير:

كان أُبَيّ بن كعب من أعلم الصحابة وأفقههم، فعن مسروق، قال: «وجدت علم الصحابة انتهى إلى ستة: عمر، وعلي، وأُبي، وزيد، وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علمهم إلى: علي، وعبد الله»[٢].

وقد كان رضي الله عنه أقرأ الصحابة للقرآن، شهد له النبي ﷺ بذلك فقال: «**وأقرؤهم لكتاب الله أُبَيّ بن كعب**»[٣]، بل جاء الحديث بأن الله ﷻ أمر النبي ﷺ أن يقرأ على أُبي سورة البينة[٤]، وكفى بذلك منقبة ومكانة. وقد قرأ على أُبَيٍّ جمع من الصحابة وكبار التابعين، من أشهرهم: أبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن السائب، وعبد الله بن عياش المخزومي، وأبو العالية، وأبو عبد الرحمٰن السلمي.

وما ورد من مكانة أُبي في العلم والإقراء؛ يدل على رسوخه وعمق علمه بالقرآن ومعانيه؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يجاوزون القرآن حتى يعلموا أحكامه ومعانيه، وقد ذكر السيوطي أُبَيًّا في الصحابة العشرة الذين اشتهروا بالتفسير[٥]، ولكن عند

---

(١) وقد استدل من قال بأنه توفي في خلافة عثمان بأثر عن ابن سيرين يدل على أن عثمان رضي الله عنه انتدبه فيمن جمع القرآن، وعقّب الذهبي على ذلك بقوله: «هذا إسناد قوي، لكنه مرسل، وما أحسب أن عثمان ندب للمصحف أُبَيًّا، ولو كان كذلك لاشتهر، ولكان الذكر لأُبَيّ لا لزيد، والظاهر وفاة أُبَيّ في زمن عمر، حتى إن الهيثم بن عدي وغيره ذكرا موته سنة تسع عشرة، وقال محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو عبيد، وأبو عمر الضرير. مات سنة اثنتين وعشرين، فالنفس إلى هذا أميل». سير أعلام النبلاء ١/ ٤٠٠. وقد اعتمدت الموسوعة وفاته عام ١٩هـ.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٢٤٣.

(٣) أخرجه الترمذي ٥/ ٦٦٤ (٣٧٩٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٢٢٤).

(٤) أخرجه البخاري ٦/ ١٧٥ (٤٩٦٠)، ومسلم ١/ ٥٥٠ (٧٩٩).

(٥) قال السيوطي في الإتقان (ط. المجمع) ٦/ ٢٣٢٥ ـ ٢٣٣٨: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير» ثم ذكر أنه رُوي الكثير من التفسير عن علي بن أبي طالب، وأكثر منه عن ابن مسعود، وعن ابن عباس ما لا يحصى كثرة، ثم قال: «وأما أُبَيّ بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه وهذا إسناد صحيح وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيرًا وكذا الحاكم في مستدركه وأحمد في مسنده». وفي كون المروي عن أبي بن كعب الكثير من التفسير نظر، إذ الوارد عنه قليل جدًّا مقارنة بابن عباس وابن مسعود وعلي رضي الله عنهم، بل فاقه في التفسير ـ كما في إحصاءات =

البحث عن آثاره التفسيرية نجد أنها قليلة، بلغت في الموسوعة (١٠٥) آثار فقط، وهو عدد ضئيل جدًّا مقارنة بما عُرف عنه من مكانة علمية شامخة، ولعلي أوعز **أسباب ذلك** لما يلي:

١ ـ تقدم وفاته.

٢ ـ اشتغاله بالقراءة والإقراء أكثر من العلوم الأخرى، لذا تجد أن أكثر آثاره في كتب التفسير إنما هي مرويات من قراءات له مما نسخ بالعرضة الأخيرة، وأغلبها قراءات تفسيرية توضح القراءة الأخيرة[1].

٣ ـ إقامة أُبَيّ في وسط أغلب أهله علماء بكتاب الله، واقفون على أسراره، عارفون بمعانيه وأحكامه، كما تقدم في تعليل قلة ما ورد من تفسير الفاروق رضي الله عنه.

٤ ـ ذكر عن أُبَيّ أنه كان في خلقه ضيق وشراسة، وذلك بسبب الحمى التي لازمته كما علّله الذهبي[2]، وربما كان لذلك أثر في قلة أصحابه، والله أعلم[3].

٣ ـ عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها (ت:٥٧هـ)

أم المؤمنين، الصِّديقة بنت الصِّديق، بنت خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر، القرشية التيمية، المكية، زوج النبي ﷺ، وأحب زوجاته إليه، مناقبها جمة، توفيت عام ٥٧هـ.

= الموسوعة ـ غير هؤلاء كعمر وابنه عبد الله وأبي هريرة، إلا أن يقصد السيوطي أن ما يُروى عن أبي العالية من تفسير هو تفسير شيخه أُبيّ! لكن هذا خلاف المعهود عند نقلة التفسير فإنهم ينسبون ذلك التفسير لأبي العالية إلا النزر اليسير الذي يرفعه إلى شيخه أُبيّ، مما يدل على أن لكل منهما قوله وتفسيره. والله أعلم.

(١) ومن هنا ربما عُدَّ ذلك من تفسيره فكثرت آثاره التفسيرية نسبيًّا.

(٢) سير أعلام النبلاء ١/ ٣٩٢.

(٣) مما يحسن التنبيه عليه هنا أن كثيرًا ممن كتب في تاريخ التفسير من المعاصرين وذكر المدارس التفسيرية عدَّ أُبي بن كعب إمام مدرسة المدينة في التفسير، وأرى أن ما وصلنا من قلة آثار أُبَيّ مع عدم اشتهاره في عقد مجالس تفسير وتصدره لتعليمه كما كان في الإقراء يدل على ضعف ذلك الاختيار، ويؤكده ما ذكروه من مفسري هذه المدرسة؛ حيث إن جميعهم لم يدرك أُبيًّا ـ فضلًا على أن يتتلمذ عليه ـ سوى أبي العالية، ويبدو أن البعض لاحظ ذلك فجعل إمامة المدرسة المدنية في التفسير لزيد بن ثابت، فما صنع شيئًا! بل وقع في ما هو أبعد إشكالًا، إذ إن ما ورد عن زيد في التفسير أقل بكثير مما ورد عن أُبَيٍّ كما سيأتي، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ إن كان ثمة مدرسة مدنية في التفسير فإمامها هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ وإن قلّت آثاره التفسيرية ـ لما ورد عنه من آثار واضحة في بناء أصول هذا العلم وتأسيسه، والأقرب ـ كما تقدم في تاريخ التفسير ـ عدم وجود مدارس تفسيرية، وأن عمر رضي الله عنه هو إمام علم التفسير عمومًا بعد النبي ﷺ، فابن عباس تلميذه وتخرج عليه، وابن مسعود لم يكن يجاوز قوله فيما ذكر، رضي الله عنهم أجمعين.

❁ منزلتها في العلم والتفسير:

هي أفقه نساء الأمة على الإطلاق، حتى كان الصحابة يستفتونها في كثير من الأمور، وكان علمها في مختلف الفنون، يقول ابن أختها عروة بن الزبير: «لقد صحبت عائشة، فما رأيت أحدًا قط كان أعلم بآية أنزلت ولا بفريضة، ولا بسُنّة، ولا بشعر، ولا أروى له، ولا بيوم من أيام العرب، ولا بنسب، ولا بكذا، ولا بكذا، ولا بقضاء، ولا بطِبٍّ منها، فقلت لها يا خالة: الطب من أين علمته؟ فقالت: كنت أمرض فيُنعت لي الشيء، ويمرض المريض فيُنعت له، وأسمع الناس ينعت بعضهم لبعض فأحفظه»[1].

أما آثارها في التفسير فقد بلغت في الموسوعة (١٢٤) أثرًا، وهو عدد قليل مع ما عُرف عنها من العلم، لكن لعل مرَدّ ذلك إلى اشتغالها بالفقه والحديث أكثر من التفسير، لذا تجد أن أغلب ما ورد من تفسيرها متعلق بأحكام القرآن.

٤ ـ أبو هريرة رضي الله عنه (ت:٥٧هـ)

عبد الرحمٰن بن صخر الدوسي، أسلم في السنة السابعة عام خيبر، كان فقيرًا من أهل الصفة، صحب النبي ﷺ أربع سنوات ولازمه ملازمة شديدة، وقد دعا له بالحفظ، فكان حفظه الخارق من معجزات النبوة كما ذكر الذهبي[2]، توفي عام ٥٨هـ.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان أبو هريرة من حفاظ الصحابة وعلمائهم، اشتهر برواية حديث الرسول ﷺ حيث بلغ ما رواه (٥٣٧٤) حديثًا، ومن ثَمّ كان أكثر الصحابة رواية للحديث، أخذ عنه المئون من الصحابة والتابعين، بلغوا أكثر من ٨٠٠ نفس، أما التفسير فلم يرد أنه كان متصديًا له، وقد بلغت آثاره في الموسوعة (١٧٢) أثرًا، ولا شك أن في اشتغاله برواية الحديث أثرًا كبيرًا في عدم تصدره للتفسير ومن ثم قلة آثاره فيه، وقد ذكره السيوطي في الصحابة الذين وردت عنهم آثار يسيرة في التفسير[3]. والله أعلم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢/ ١٨٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٩٥.

(٣) الإتقان، ط: المجمع ٦/ ٢٣٣٨.

٥ ـ كعب الأحبار (ت:٣٢هـ)

كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق اليماني، كان من أحبار اليهود ومن أوسعهم اطلاعًا على كتبهم، ولد في اليمن، وأدرك الجاهلية والإسلام، وتأخر إسلامه إلى زمن أبي بكر، وقدم المدينة في عهد عمر، وخرج إلى الشام، فسكن حمص، وتوفي فيها عام ٣٢هـ، عن مئة وأربع سنين.

❋ منزلته في العلم والتفسير:

كان كعب متين الديانة، من نبلاء العلماء، أخذ عن الصحابة الكتاب والسنن، وكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية وأخبار السابقين، وقد حدث عنه: أبو هريرة، ومعاوية، وابن عباس، وذلك من قبيل رواية الصحابي عن التابعي، وهو نادر عزيز، كما حدث عنه أيضًا: تبيع الحميري ابن امرأته، وأسلم مولى عمر.

أما ما روي من آثار تفسيرية عنه فقد بلغت في الموسوعة (١٩٧) أثرًا، تكاد تكون كلها في تفسير الآيات المتعلقة بالقصص وأخبار الأمم الغابرة خصوصًا بني إسرائيل، ويظهر أن أغلبها مما ربطه الرواة بالآيات ورأوا مناسبتها للتفسير، ومن هنا أرى عدم تصنيفه ضمن مفسري التابعين، وإنما المعهود عنه علمه بالتوراة والكتب الإسرائيلية، والله أعلم.

٦ ـ سعيد بن المسيب (ت:٩٣هـ)

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، أبو محمد القرشي، لأبيه وجده صحبة، وُلد بالمدينة لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب، وتوفي بالمدينة عام ٩٣هـ.

❋ منزلته في العلم والتفسير:

سعيد بن المسيب من سادات التابعين فقهًا وورعًا وعبادةً وفضلًا وزهادةً وعلمًا، أخذ عن كبار الصحابة كعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وكذلك عن أبي هريرة حيث كان سعيد زوج ابنته وأعلم الناس بحديثه، وقد أخذ عنه جمع من كبار علماء التابعين كقتادة والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

أما تفسيره فقد رُوي عنه شيء قليل بلغ في الموسوعة (١٦٩) أثرًا، ولعل سبب قلة تفسيره أنه كان ممن يتورع عن القول في القرآن، فكان إذا سُئل عن آية، قال: «لا أقول في القرآن شيئًا»، قال الذهبي: «ولهذا قَلَّ ما نقل عنه في التفسير»[1]، وما رُوي عنه من تفسير فأغلبه في الأحكام الفقهية، ومن هنا أرى عدم تصنيفه ضمن كبار مفسري التابعين، كما صنع عدد ممن كتب في تاريخ التفسير من المعاصرين.

٧ ـ طاووس بن كيسان (ت:١٠٦هـ)

طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمٰن الفارسي، ثم اليمني، الجَنَدي، الفقيه القدوة، عالم اليمن، ولد باليمن في خلافة عثمان ﷺ، وتوفي بمكة عام ١٠٦هـ.

۞ منزلته في العلم والتفسير:

روى طاووس عن زيد بن ثابت، وعائشة، وأبي هريرة، وجابر، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وزيد بن أرقم، ولازم ابن عباس مدة، وهو معدود في كبراء أصحابه، وقد كان ﷺ محدثًا، فقيهًا، ورعًا، ناسكًا، آمرًا بالمعروف، وناهيًا عن المنكر.

أما في التفسير فهو من أقل أصحاب ابن عباس آثارًا فيه، بلغت في الموسوعة (١٢٤) أثرًا، أغلبها في الأحكام، لذا أرى أن ما صنعه عدد ممن كتب في تاريخ التفسير من المعاصرين من إدراجه ضمن أصحاب ابن عباس المفسرين وقرنه بهم فيه تجوّز، والله أعلم.

٨ ـ مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)

مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة، ولد بالمدينة عام ٩٣هـ، وتوفي بها عام ١٧٩هـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٢٤٢.

منزلته في العلم والتفسير:

كان مالك حافظًا، مجودًا، متقنًا، إمامًا في الفقه، والحديث، له كتاب الموطأ من أشهر كتب الحديث وأوّلها تصنيفًا، أما في التفسير فمُقِلٌّ، وذُكر له كتاب فيه[1] بلغت آثاره التفسيرية في الموسوعة (١١٣)، أغلبها في الأحكام.

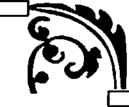
(١) ينظر تفصيل ذلك في كتاب: تفسير أتباع التابعين ص١٣٥ ـ ١٤٠.



خاتمة الفصل الثاني

لعله يحسن أن نختم هذا الفصل بجدول يوضح الترتيب العددي للمُقلِّين في التفسير من السلف بحسب إحصاء آثارهم في الموسوعة:

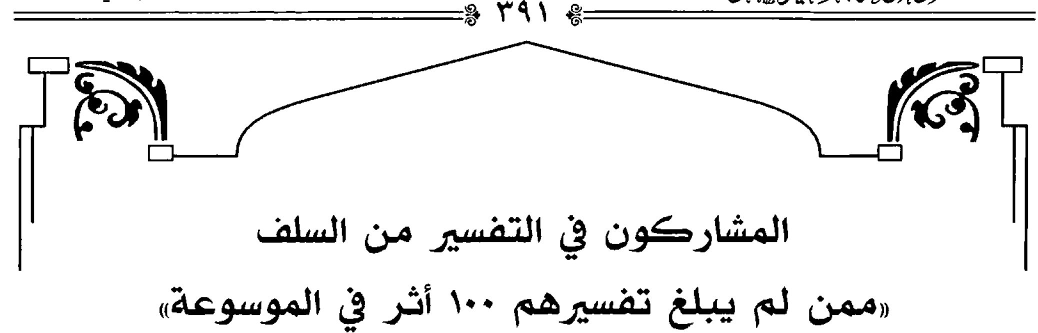
طبقات المقلين من مفسري السلف	م	المفسر	عدد آثاره
الطبقة الأولى: من تجاوزت آثاره ٤٠٠ ولم تبلغ ٥٠٠	١	إبراهيم النخعي	٤٦٧
	٢	علي بن أبي طالب	٤٤٨
	٣	محمد بن كعب القرظي	٤١٩
	٤	سفيان الثوري	٤١١
	٥	عامر الشعبي	٤١٠
الطبقة الثانية: من تجاوزت آثاره ٣٠٠ ولم تبلغ ٤٠٠	٦	عطاء الخراساني	٣٥٠
الطبقة الثالثة: من تجاوزت آثاره ٢٠٠ ولم تبلغ ٣٠٠	٧	عبد الله بن عمر	٢٨٩
	٨	أبو مالك غزوان الغفاري الكوفي	٢٨٠
	٩	زيد بن أسلم	٢٧٢
	١٠	وهب بن منبه	٢٦١
	١١	محمد بن شهاب الزهري	٢٥٩
	١٢	أبو صالح باذام	٢٤٢
	١٣	سفيان بن عيينة	٢٤٣
الطبقة الرابعة: من تجاوزت آثاره ١٠٠ ولم تبلغ ٢٠٠	١٤	كعب الأحبار	١٩٧
	١٥	أبو هريرة	١٧٢
	١٦	سعيد بن المسيب	١٦٩
	١٧	عائشة بنت الصديق	١٢٤
	١٨	طاووس بن كيسان	١٢٤
	١٩	مالك بن أنس	١١٣
	٢٠	عمر بن الخطاب	١٠٦
	٢١	أُبَيّ بن كعب	١٠٥

الفصل الثالث

المشاركون في التفسير من السلف «ممن لم يبلغ تفسيرهم ١٠٠ أثر في الموسوعة»



المشاركون في التفسير من السلف

«ممن لم يبلغ تفسيرهم ١٠٠ أثر في الموسوعة»

وهم كُثُر جدًّا، وسأقتصر على ذكر عدد آثارهم في الموسوعة مع بيان وفياتهم دون ترجمة لهم، وذلك ضمن جدول عام مرتب وفق تواريخ وفياتهم، وأدرجت ضمنهم أيضًا المكثرين والمقلين في التفسير منهم ليكون جدولًا شاملًا، كما سيأتي.

إلا أني حرصت على ترجمة باقي الصحابة الذين ذكرهم السيوطي بأنهم اشتهروا بالتفسير أو كانت لهم آثار واضحة فيه حيث قال: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير»[1]، ثم قال بعد ترجمته لبعضهم: «وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير، كأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وأبي موسى الأشعري، وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة»[2]؛ وذلك لنقف على مدى واقع ذلك من خلال الموسوعة، ونحاول تفسير وتعليل ذلك، أما أبو بكر الصديق وعثمان ﵄ فأكتفي بما تقدم من بيان مكانتهما في التفسير عند الحديث عن تاريخ التفسير في عهدهما.

أبو موسى الأشعري (ت:٤٤هـ)

عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري، قدِم المدينة سنة سبع عام خيبر، مع أصحاب السفينتين من الحبشة، وشهد المشاهد بعد ذلك مع رسول الله ﷺ، ثم استعمله على اليمن مع معاذ بن جبل، وحفظ عن النبي ﷺ الكثير، ثم انطلق مجاهدًا بعد وفاته ﷺ، فولاه عمر البصرة حاكمًا وقاضيًا ومقرئًا، وفُتحت على يديه

(١) الإتقان، ط. المجمع ٦/ ٢٣٢٥.

(٢) الإتقان، ط. المجمع ٦/ ٢٣٣٨.

الأهواز وأصبهان، وكان من أجِلاء الصحابة وفضلائهم، قال الذهبي: «قد كان أبو موسى صوّامًا، قوّامًا، ربانيًّا، زاهدًا، عابدًا، ممن جمع العلم والعمل والجهاد وسلامة الصدر، لم تغيره الإمارة، ولا اغتر بالدنيا»[١]. توفي عام ٤٤هـ وقيل: عام ٥٠هـ، وقيل غير ذلك.

❁ مكانته في العلم والتفسير:

كان أبو موسى من كبار قراء الصحابة وفقهائهم، قال مسروق: «كان أصحاب الفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ: عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد، وأُبي، وأبو موسى»[٢]، كذلك كان أبو موسى من أحسنهم صوتًا في القرآن، شهد له النبي ﷺ بذلك فقال: «**يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ**»[٣]. أما التفسير فلم يرد عنه إلا اليسير من الآثار، بلغت في الموسوعة (٢٦) أثرًا فقط، وهو عدد قليل جدًّا مقارنة بما عُرف أبو موسى من علم، ولا يشك في علم أبي موسى ـ وعموم الصحابة ـ في التفسير؛ لكن يظهر أن أبا موسى لم يكن متصديًا لتعليم التفسير كما تصدى للإقراء والفتوى والقضاء، لذا ربما وهم السيوطي بذكره في العشرة المكثرين أو خلط بين كونه مقرئًا فسلكه مع المفسرين، ويلاحظ أنه ذكره أيضًا فيمن يروى عنهم اليسير من التفسير وهو الأقرب بحسب هذا الإحصاء[٤]، والله أعلم.

زيد بن ثابت (ت:٤٥هـ)

زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري النجاري، أبو سعيد ـ ويقال: أبو خارجة ـ المدني، قدم النبي ﷺ المدينة وهو ابن إحدى عشرة سنة، فأمره أن يتعلم لغة يهود، وقد كان من أخص كُتّاب الوحي وقرَأة القرآن، وقد شهد العرضة الأخيرة، ومن هنا اختاره أبو بكر وعثمان رضي الله عنهما لجمع القرآن، قرأ عليه أبو هريرة وابن عباس وأبو عبد الرحمٰن السلمي، وأبقاه عمر في المدينة مقرئًا ومعلمًا

(١) سير أعلام النبلاء ٢/٣٩٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢/٤٣٣.
(٣) أخرجه البخاري ٦/١٩٥ (٥٠٤٨)، ومسلم ١/٥٤٦ (٢٣٥) ـ (٧٩٣).
(٤) ينظر: الإتقان، ط. المجمع ٦/٢٣٢٥، ٢٣٣٨. لكن يلاحظ أن ما ذكره السيوطي من عدد العشرة الذين اشتهروا بالتفسير من الصحابة سينتقض على هذا القول!

وقاضيًا، كما كان ﷺ أفرض الصحابة وأعلمهم بالمواريث، شهد له بذلك النبي ﷺ فقال: «**وأفرضهم زيد بن ثابت**»[1]، توفي عام ٤٥هـ وقيل: ٤٨هـ وقيل: بعد ٥٠هـ.

❁ مكانته في العلم والتفسير:

كان زيد بن ثابت من أعلم الصحابة وأقرئهم وأفقههم، وسبقهم في القرآن والفرائض قال الشعبي: «غلب زيد الناس على اثنتين: الفرائض، والقرآن»[2]، أما التفسير فلم ترد له روايات كثيرة، وقد بلغت في الموسوعة (٣٠) أثرًا تكاد تكون جميعها في الأحكام، ومن هنا فالأقرب أنه ليس من مفسري الصحابة الذين تصدوا للتفسير، وإنما كان متصديًا للإقراء والفتوى والفرائض، ولا يعني ذلك عدم علمه بالتفسير، والله أعلم.

عبد الله بن عمرو بن العاص (ت:٦٥هـ)

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، أبو محمد، الصحابي ابن الصحابي، قيل: إنه أسلم قبل أبيه، وكان اسمه العاص فغيَّره النبي ﷺ بعبد الله. توفي عام ٦٥هـ.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان له مناقب وفضائل ومقام راسخ في العلم والعمل، حمل عن النبي ﷺ علمًا جمًّا، يبلغ ما أسنده سبع مائة حديث، فعن أبي هريرة ﷺ قال: «لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثًا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».

أما في التفسير فبلغت آثاره في الموسوعة (٩٥) أثرًا أغلبها يتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة، كما ذكر السيوطي[3].

---

(١) أخرجه الترمذي ٥/ ٦٦٤ (٣٧٩٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٢٢٤).

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٣٢.

(٣) الإتقان، ط. المجمع ٦/ ٢٣٣٨.

عبد الله بن الزبير (ت:٧٢هـ)

عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو بكر، وأبو خبيب، المدني ثم المكي، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، ولد بالمدينة في العام الأول للهجرة، لذا عداده في صغار الصحابة، روى عن النبي ﷺ، وجدِّه أبي بكر، وأبيه الزبير، وأمِّه أسماء، وخالته أم المؤمنين عائشة، وعن عمر، وعثمان، وغيرهم ﵃.

وكان فارس قريش في زمانه، وله مواقف مشهودة، شهد فتوح الشام والمغرب وغزو القسطنطينية، وغيرها، ولما توفي يزيد بن معاوية عام ٦٤هـ بويع بالخلافة، فحكم أغلب البلاد لكن لم يستوسق له الأمر إلى أن قُتِل بمكة عام ٧٣هـ على يد الحجاج بن يوسف قائد عبد الملك بن مروان.

❁ منزلته في العلم والتفسير:

كان ابن الزبير من علماء الصحابة، أخذ عن خالته عائشة التي كانت تحبه حتى كنِّيت به، كما أخذ عن غيرها، وقد كان قارئًا لكتاب الله صوّامًا قوامًا فارسًا مقدامًا، فصيحًا بليغًا، وهو أحد الأربعة الذين ندبهم عثمان ﵁ لجمع القرآن، قال عنه ابن عباس ﵄: «قارئ لكتاب الله، عفيف في الإسلام، أبوه الزبير، وأمه أسماء، وجده أبو بكر، وعمته خديجة، وخالته عائشة، وجدته صفية، والله إني لأحاسب له نفسي محاسبة لم أحاسب بها لأبي بكر وعمر»[1].

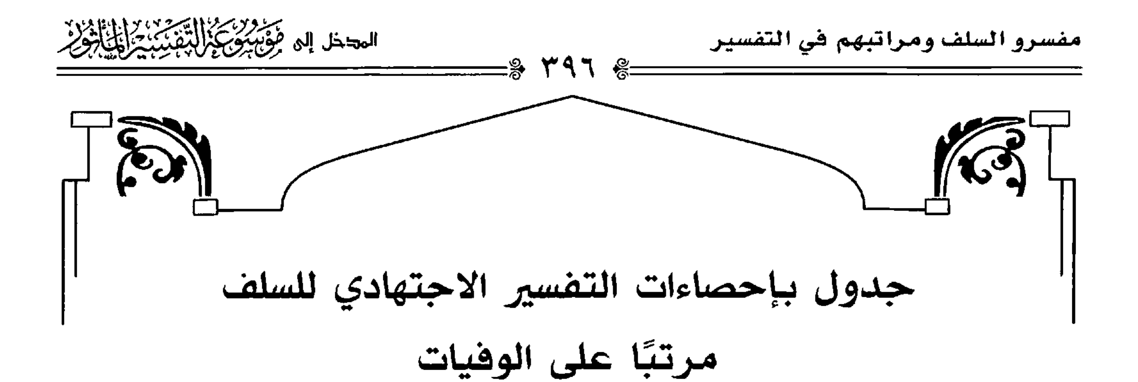
لكن يظهر أن اشتغاله بالجهاد ابتداءً، ثم دخوله في الفتن وطلب الخلافة شغله عن التصدي للتعليم، ومن ثم قلَّ ما يُروى عنه في عموم علوم الشريعة، ومن ضمنها التفسير، لذا فقد بلغت آثاره في الموسوعة (٤٠) أثرًا فقط، أما ما ذكره السيوطي في كونه من العشرة المشهورين في التفسير، فلعله رأى ما عُرف عنه من علم بقراءة القرآن، مع ما يُروى عنه في المكي والمدني فعدَّه مشهورًا بالتفسير، لكن مجموع آثاره في كتب التفسير ـ ومن ضمنها معرفة المكي والمدني ـ قليلة.

وبعد هذا التطواف على هذه التراجم الموجزة لبقية الصحابة الذين أوردهم السيوطي ضمن المفسرين يحسن أن نعرض هنا أكثر عشرة من الصحابة آثارًا في التفسير الاجتهادي من خلال الموسوعة:

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٦٧.

م	الصحابي	تاريخ وفاته	عدد آثاره في التفسير
١ -	عبد الله بن عباس	٦٨	٨٩٢٢
٢ -	عبد الله بن مسعود	٣٢	٧٦١
٣ -	علي بن أبي طالب	٤٠	٤٤٨
٤ -	عبد الله بن عمر	٧٣	٢٨٩
٥ -	أبو هريرة	٥٨	١٧٢
٦ -	عائشة بنت أبي بكر	٥٧	١٢٤
٧ -	عمر بن الخطاب	٢٣	١٠٦
٨ -	أُبي بن كعب	١٩	١٠٥
٩ -	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٥	٩٥
١٠ -	أنس بن مالك	٩٣	٧٨



جدول بإحصاءات التفسير الاجتهادي للسلف مرتبًا على الوفيات

أولًا: الصحابة

م	الصحابي	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١ ـ	عبد الله بن رواحة	٨	٢
٢ ـ	أبو بكر الصديق	١٣	١٤
٣ ـ	معاذ بن جبل	١٨	١١
٤ ـ	أُبي بن كعب	١٩	١٠٥
٥ ـ	عمر بن الخطاب	٢٣	١٠٦
٦ ـ	قتادة بن النعمان	٢٣	٥
٧ ـ	العباس بن عبد المطلب	٣٢	٣
٨ ـ	عبد الرحمٰن بن عوف	٣٢	١٠
٩ ـ	أبو ذر	٣٢	٩
١٠ ـ	أبو الدرداء	٣٢	٢٢
١١ ـ	عبد الله بن مسعود	٣٢	٧٦١
١٢ ـ	المقداد بن الأسود	٣٣	١
١٣ ـ	سلمان الفارسي	٣٤	٢١
١٤ ـ	عبادة بن الصامت	٣٤	٤
١٥ ـ	أبو طلحة زيد بن سهل	٣٤	٣
١٦ ـ	عثمان بن عفان	٣٥	١١
١٧ ـ	حذيفة بن اليمان	٣٦	٣٧
١٨ ـ	الزبير بن العوام	٣٦	٦
١٩ ـ	طلحة بن عبيد الله	٣٦	١
٢٠ ـ	عمار بن ياسر	٣٧	٥
٢١ ـ	خباب بن الأرت	٣٧	٣
٢٢ ـ	صهيب بن سنان	٣٨	١

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
٢٣ ـ	أم كلثوم بنت عقبة	٣٦ ـ ٤٠	١
٢٤ ـ	صفوان بن عسال	٣٦ ـ ٤٠	١
٢٥ ـ	أبو رافع	٤٠	٣
٢٦ ـ	علي بن أبي طالب	٤٠	٤٤٨
٢٧ ـ	خوات بن جبير	٤٠	١
٢٨ ـ	كعب بن مالك	٤٠	١
٢٩ ـ	أبو أسيد الساعدي، مالك بن ربيعة الأنصارى	٤٠	٢
٣٠ ـ	رفاعة بن رافع الأنصاريّ الزُّرَقيّ	٤٠	١
٣١ ـ	عبد الله بن سلام	٤٣	١٣
٣٢ ـ	عمرو بن العاص	٤٣	٣
٣٣ ـ	أبو موسى الأشعري	٤٤	٢٦
٣٤ ـ	زيد بن ثابت	٤٥	٣٠
٣٥ ـ	حفصة بنت عمر	٤٥	٢
٣٦ ـ	الحسن بن علي	٥٠	١٢
٣٧ ـ	المغيرة بن شعبة	٥٠	٤
٣٨ ـ	أبو أيوب الأنصاري	٥٠	٩
٣٩ ـ	عبد الرحمٰن بن سمرة	٥٠	١
٤٠ ـ	جرير بن عبد الله	٥١	٣
٤١ ـ	أبو بكرة	٥٢	٢
٤٢ ـ	عمران بن حصين	٥٢	٨
٤٣ ـ	كعب بن عجرة	٥٢	٢
٤٤ ـ	فضالة بن عبيد	٥٣	٣
٤٥ ـ	أسامة بن زيد	٥٤	٢
٤٦ ـ	أبو قتادة الأنصاري	٥٤	١
٤٧ ـ	حكيم بن حزام	٥٤	٢
٤٨ ـ	ثوبان بن بجدد، مولى الرسول ﷺ	٥٤	١
٤٩ ـ	سعد بن أبي وقاص	٥٥	١١
٥٠ ـ	عبد الله بن مغفل	٥٧	٣
٥١ ـ	عائشة بنت أبي بكر	٥٧	١٢٤
٥٢ ـ	أبو هريرة	٥٧	١٧٢
٥٣ ـ	يزيد بن شجرة	٥٨	٢
٥٤ ـ	سمرة بن جندب	٥٨	٤

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
٥٥ ـ	جبير بن مطعم	٥٩	٣
٥٦ ـ	مجمع بن جارية الأنصاري	٥١ ـ ٦٠	١
٥٧ ـ	فاطمة بنت قيس	٥١ ـ ٦٠	٢
٥٨ ـ	أم كُرْز الخُزَاعية	٥١ ـ ٦٠	١
٥٩ ـ	عقبة بن عامر الجهني	٦٠	٤
٦٠ ـ	معاوية بن أبي سفيان	٦٠	٢
٦١ ـ	أم سلمة	٦١	٤
٦٢ ـ	الحسين بن علي	٦١	٢
٦٣ ـ	بريدة بن الحصيب	٦٣	٩
٦٤ ـ	الضحاك بن قيس	٦٤	٢
٦٥ ـ	المسور بن مخرمة	٦٤	٢
٦٦ ـ	نوفل بن معاوية الديلي	٦١ ـ ٦٤	١
٦٧ ـ	أبو جهم بن حذيفة القرشيّ العدوي	٦٠ ـ ٧٠	١
٦٨ ـ	أبو برزة الأسلمي	٦٥	٧
٦٩ ـ	سليمان بن صرد	٦٥	٢
٧٠ ـ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٥	٩٥
٧١ ـ	النعمان بن بشير	٦٥	٢
٧٢ ـ	عبد الله بن عباس	٦٨	٨٩٢٢
٧٣ ـ	زيد بن أرقم	٦٨	٣
٧٤ ـ	عمرو بن عبسه	٦١ ـ ٧٠	١
٧٥ ـ	جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي	٦١ ـ ٧٠	٣
٧٦ ـ	عمرو البكالي	٦١ ـ ٧٠	١
٧٧ ـ	عبد الله بن يزيد الخَطْمِيّ	٦٦ ـ ٧٠	١
٧٨ ـ	أم عطية	٧٠	٣
٧٩ ـ	البراء بن عازب	٧٢	٣٠
٨٠ ـ	عبد الله بن مطيع	٧٣	٢
٨١ ـ	عبد الله بن الزبير	٧٣	٤٠
٨٢ ـ	عبد الله بن عمر	٧٣	٢٨٩
٨٣ ـ	أسماء بنت أبي بكر	٧٣	١
٨٤ ـ	عوف بن مالك الأشجعي	٧٣	١
٨٥ ـ	رافع بن خديج	٧٣	٣
٨٦ ـ	سلمة بن الأكوع	٧٤	٢

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
٨٧ ـ	أبو جحيفة وهب بن عبد الله	٧٤	١
٨٨ ـ	أبو سعيد الخدري	٧٤	٤٥
٨٩ ـ	جابر بن عبد الله	٧٨	٦٠
٩٠ ـ	عبد الله بن الحارث بن نوفل	٧٩	١٣
٩١ ـ	عبد الرحمٰن بن أبزى	٧١ ـ ٨٠	٣
٩٢ ـ	نبيط بن شريط الأشجعي	٧١ ـ ٨٠	١
٩٣ ـ	عمرو بن حريث المخزومي	٨٥	١
٩٤ ـ	واثلة بن الأسقع	٨٥	١
٩٥ ـ	أبو أمامة الباهلي	٨٦	٣٣
٩٦ ـ	عبد الله بن أبي أوفى	٨٧	٤
٩٧ ـ	سهل بن سعد الساعدي	٩١	٤
٩٨ ـ	أنس بن مالك	٩٣	٧٨
٩٩ ـ	قيس بن السائب المخزومي	لم أقف على تاريخ وفاته	١
١٠٠ ـ	سويد بن النعمان	لم أقف على تاريخ وفاته	١
١٠١ ـ	عبد الله بن سويد	لم أقف على تاريخ وفاته	١
١٠٢ ـ	سعد بن مسعود الثقفي	لم أقف على تاريخ وفاته	٢
١٠٣ ـ	الحجاج بن عمرو	لم أقف على تاريخ وفاته	١
١٠٤ ـ	ثعلبة بن أبي مالك القرظي	٩٠ ـ ١٠٠	٢
١٠٥ ـ	أبو أمامة بن سهل بن حنيف	١٠٠	٣
١٠٦ ـ	أبو الطفيل عامر بن واثلة	١١٠	٣
		المجموع	١١٧٣٩

ثانيًا: المفسرون والمشاركون في التفسير من التابعين

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
١ ـ	كعب الأحبار = كعب بن ماتع الحميري	٣٤	١٩٧
٢ ـ	سلمان بن ربيعة الباهلي	في عهد عثمان ٢٣ ـ ٣٥	١
٣ ـ	أويس القرني	٣٧	١
٤ ـ	زياد بن أبي سفيان = زياد بن أبيه	٥٣	١
٥ ـ	الربيع بن خثيم الثوري الكوفي	٦١	٣٤
٦ ـ	تميم بن حذلم الضبي الكوفي	٦٢	٣
٧ ـ	علقمة بن يزيد النخعي الكوفي	٦٢	٢٤
٨ ـ	مسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي	٦٣	٥٩

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٩ ـ	أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي	٦٣	٢٦
١٠ ـ	همام بن الحارث النخعي الكوفي	٦٥	١
١١ ـ	مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي	٦٥	٢
١٢ ـ	الأحنف بن قيس التميمي البصري	٦٧	٦
١٣ ـ	أبو الرَّباب القُشَيْري = مُطَرِّف بن مالك	٦١ ـ ٧٠	١
١٤ ـ	عامر بن عبد قيس التميمي البصري	٦١ ـ ٧٠	١
١٥ ـ	أبو معمر عبد الله بن سخبرة الكوفي	٦١ ـ ٧٠	١
١٦ ـ	بشير بن النضر المزني	٧٠	١
١٧ ـ	أبو الجلد جيلان بن فروة	لم أقف على تاريخ وفاته	١٠
١٨ ـ	صلة بن زفر العبسي الكوفي	٧٢	١
١٩ ـ	عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي	٧٣	٢
٢٠ ـ	عمرو بن ميمون الأودي الكوفي	٧٤	٣١
٢١ ـ	عبيد بن عمير الليثي الجندعي المكي	٧٣	٤٤
٢٢ ـ	أبو عبد الرحمٰن السلمي= عبد الله بن حبيب الكوفي	٧٤	٢٢
٢٣ ـ	الأسود بن يزيد النخعي الكوفي	٧٤	٤
٢٤ ـ	صفوان بن محرز بن زياد المازني البصري	٧٤	١
٢٥ ـ	مُرَّة بن شراحيل الهمداني الكوفي	٧٦	٢١
٢٦ ـ	شريح بن الحارث الكندي الكوفي القاضي	٧٨	٢٨
٢٧ ـ	عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي	٧٩	١
٢٨ ـ	أبو عياض عمرو بن الأسود العنسي	٧١ ـ ٨٠	١
٢٩ ـ	أبو عبد الله الشامي	٧١ ـ ٨٠	١
٣٠ ـ	أبو عبد الله عبد الرحمٰن بن عسيلة الصنابحي	٧١ ـ ٨٠	١
٣١ ـ	جبير بن نفير الحضرمي الحمصي	٨٠	١
٣٢ ـ	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي	٨١	١٢
٣٣ ـ	محمد ابن الحنفية = محمد بن علي بن أبي طالب المدني	٨١	٢٥
٣٤ ـ	أم الدرداء الصغرى= هجيمة بنت حيي الوصابية	٨١	١
٣٥ ـ	عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي المدني	٨٢	١٧
٣٦ ـ	أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي	٨٢	١٨
٣٧ ـ	حكيم بن جابر بن طارق الأحمسي الكوفي	٨٢	٤
٣٨ ـ	زاذان = أبو عمر الكندي مولاهم الكوفي	٨٢	٤
٣٩ ـ	أبو الجوزاء أوس بن عبد الله الربعي البصرى	٨٣	٣٢

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٤٠ ـ	عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي	٨٣	١٩[(١)]
٤١ ـ	أبو البختري سعيد بن فيروز الكوفي	٨٣	١
٤٢ ـ	زِرّ بن حُبَيش الأسدي الكوفي	٨٣	٩
٤٣ ـ	الأسود بن هلال المحاربي الكوفي	٨٤	١
٤٤ ـ	أبو رَزِين مسعود بن مالك الأسدي الكوفي	٨٥	٥٣
٤٥ ـ	قَبيصة بن ذؤيب الخزاعي المدني	٨٦	٥
٤٦ ـ	عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي	٨٦	١
٤٧ ـ	عبد الله بن معقل بن مقرن المزني الكوفي	٨٨	٥
٤٨ ـ	معبد الجهني القدري البصري	٨١ ـ ٩٠	٥
٤٩ ـ	خيثمة بن عبد الرحمٰن بن أبي سبرة الجعفي الكوفي	٨١ ـ ٩٠	٥
٥٠ ـ	أبو الأحوص عوف بن مالك الأشجعي الكوفي	٨١ ـ ٩٠	١٧
٥١ ـ	عبد الله بن أبي الهذيل العنزي الكوفي	٨١ ـ ٩٠	٨
٥٢ ـ	قيس بن عُبَاد الضُّبَعِيّ البصري	٨١ ـ ٩٠	٥
٥٣ ـ	نَوف بن فَضالة الحميري البِكَالي، ابن امرأة كعب الأحبار	٨١ ـ ٩٠	٣٢
٥٤ ـ	عبَّاد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي المدني	٨١ ـ ٩٠	٢٢
٥٥ ـ	بشير بن كعب الحميري البصري	٨١ ـ ٩٠	١
٥٦ ـ	يحيى بن جعدة بن هبيرة المخزومي	٨١ ـ ٩٠	١
٥٧ ـ	كثير بن مرة الحضرمي الشامي	٨١ ـ ٩٠	١
٥٨ ـ	حجر بن عنبس الحضرمي	٨١ ـ ٩٠	١
٥٩ ـ	ميسرة أبو جميلة الكوفي	٨١ ـ ٩٠	١
٦٠ ـ	يحيى بن يَعمر العَدواني البصري	٩٠	١٤
٦١ ـ	أبو فاختة الكوفي= سعيد بن علاقة مولى أم هانئ	٩٠	٥
٦٢ ـ	أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني المصري	٩٠	١
٦٣ ـ	أبو ظبيان حصين بن جندب الجنبي الكوفي	٩٠	١
٦٤ ـ	أبو العالية رُفيع بن مهران الرياحي البصري	٩٣	٥٨٩
٦٥ ـ	سعيد بن المسيب المخزومي المدني	٩٣	١٦٩
٦٦ ـ	أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري	٩٣	٧٤
٦٧ ـ	زرارة بن أوفى العامري البصري	٩٣	٣
٦٨ ـ	عطاء بن يسار المدني	٩٤	١٩

(١) وفي الموسوعة آثار منسوبة إلى ابن أبي ليلى، ولم يتبين لنا المقصود به: أهو أم ابنه محمد؟

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٦٩ ـ	عروة بن الزبير بن العوام المدني	٩٤	٧٧
٧٠ ـ	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	٩٤	٢٥
٧١ ـ	أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المدني	٩٤	٣
٧٢ ـ	أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف المدني	٩٤	١٧
٧٣ ـ	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني	٩٤	٣
٧٤ ـ	إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي	٩٤	٢٨
٧٥ ـ	العلاء بن زياد العدوي البصري	٩٤	١
٧٦ ـ	مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير العامري البصري	٩٥	٢٠
٧٧ ـ	أبو عثمان النهدي = عبد الرحمٰن بن مل البصري	٩٥	٥
٧٨ ـ	سعيد بن جبير الكوفي	٩٥	١٧٣٥
٧٩ ـ	إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي	٩٦	٤٦٧
٨٠ ـ	قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي	٩٨	٣
٨١ ـ	كريب بن أبي مسلم مولى ابن عباس	٩٨	١
٨٢ ـ	نافع بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي المدني	٩٩	٢
٨٣ ـ	عبد الله بن محيريز القرشي الجمحي المكي	٩٩	٢
٨٤ ـ	فرات بن ثعلبة البهراني	من كبار التابعين، ولم أقف على وفاته	١
٨٥ ـ	المنتشر بن الأجدع الهمداني أخو مسروق	من كبار التابعين، ولم أقف على وفاته	١
٨٦ ـ	أبو عمرو العبدي	من كبار التابعين، ولم أقف على وفاته	١
٨٧ ـ	عمرو بن أوس بن أبي أوس الثقفي الطائفي	٩١ ـ ١٠٠	٣
٨٨ ـ	أبو صالح ماهان الحنفي الكوفي	٩١ ـ ١٠٠	٤
٨٩ ـ	هلال بن يَساف الكوفي	٩١ ـ ١٠٠	٧
٩٠ ـ	أبو زُرْعَة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي	٩١ ـ ١٠٠	٣
٩١ ـ	سعيد بن عبد الرحمٰن بن أبزى الكوفي	٩١ ـ ١٠٠	١٣[١]
٩٢ ـ	عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبزى الكوفي	٩١ ـ ١٠٠	٢
٩٣ ـ	أبو مالك غزوان الغفاري	٩١ ـ ١٠٠	٢٨٠
٩٤ ـ	قسامة بن زهير المازني التميمي البصري	٩١ ـ ١٠٠	٤

(١) وفي الموسوعة آثار منسوبة إلى ابن أبزى، ولم يتبين لنا المقصود به: أهو سعيد أم أبوه عبد الرحمٰن أم أخوه عبد الله؛ فكلهم يقال له: ابن أبزى؟

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٩٥ ـ	أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة القرشي العدوي المدني	٩١ ـ ١٠٠	١
٩٦ ـ	عبيد الله بن أبي رافع	٩١ ـ ١٠٠	١
٩٧ ـ	عباية بن رفاعة الأنصاري المدني	٩١ ـ ١٠٠	١
٩٨ ـ	قيس بن رافع الأشجعي المصري	٩١ ـ ١٠٠	١
٩٩ ـ	حميد بن عبد الرحمٰن الحميري البصري	٩١ ـ ١٠٠	٢
١٠٠ ـ	الأغر = أبو مسلم المدني	٩١ ـ ١٠٠	١
١٠١ ـ	عبيد الله بن عدي بن الخيار القرشي المدني	٩١ ـ ١٠٠	١
١٠٢ ـ	يعقوب بن عاصم الثقفي الطائفي	٩١ ـ ١٠٠	١
١٠٣ ـ	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب = الحسن بن محمد ابن الحنفية	١٠٠	٦
١٠٤ ـ	أبو الضحى مسلم بن صبيح الكوفي	١٠٠	٢١
١٠٥ ـ	سالم بن أبي الجعد الكوفي	١٠٠	٧
١٠٦ ـ	سعيد بن أبي الحسن البصري (أخو الحسن البصري)	١٠٠	٨
١٠٧ ـ	طلق بن حبيب العنزي البصري	١٠٠	٤
١٠٨ ـ	أبو عبد الرحمٰن الحُبُلِيّ= عبد الله بن يزيد المعافري المصري	١٠٠	٤
١٠٩ ـ	مسلم بن يسار البصري	١٠٠	٣
١١٠ ـ	القاسم بن مخيمرة الكوفي	١٠٠	٣
١١١ ـ	حدير بن كريب الحضرمي الحمصي أبو الزاهرية	١٠٠	٢
١١٢ ـ	صالح أبو الخليل البصري	١٠٠	٢
١١٣ ـ	بسر بن سعيد المدني	١٠٠	٢
١١٤ ـ	عبد الله بن مرة الهمداني الكوفي	١٠٠	١
١١٥ ـ	حنش الصنعاني	١٠٠	١
١١٦ ـ	مقسم بن بجرة	١٠١	١٧
١١٧ ـ	عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي الخليفة	١٠١	٥٥
١١٨ ـ	تبيع بن عامر الحميري، ابن امرأة كعب	١٠١	٤
١١٩ ـ	الحسن بن مسلم بن ينّاق المكي	١٠١	٥
١٢٠ ـ	أبو صالح ذكوان السمان المدني	١٠١	٢
١٢١ ـ	عبد الرحمٰن بن أبي نُعْم البَجلي الكوفي	بعد ١٠٠	١
١٢٢ ـ	مجاهد بن جبر المكي	١٠٢	٤٧٤٤
١٢٣ ـ	خالد بن معدان الكلاعي الحمصي	١٠٣	١٥

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
١٢٤ ـ	يحيى بن وثاب الكوفي المقرىء	١٠٣	٥
١٢٥ ـ	يزيد بن الأصم العامري البكائي الكوفي	١٠٣	٣
١٢٦ ـ	أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري	١٠٤	٢٧
١٢٧ ـ	الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني	١٠٥	٢١٤٣
١٢٨ ـ	أبو رجاء عمران بن ملحان العطاردي البصري	١٠٥	٧
١٢٩ ـ	أبان بن عثمان بن عفان الأموي المدني	١٠٥	٣
١٣٠ ـ	شُفَيّ بن ماتع الأصبحي المصري	١٠٥	٣
١٣١ ـ	المسيب بن رافع الأسدي الكوفي	١٠٥	٥
١٣٢ ـ	عكرمة مولى ابن عباس	١٠٥	١٣٨٢
١٣٣ ـ	عامر الشعبي = عامر بن شراحيل الكوفي	١٠٥	٤١٠
١٣٤ ـ	عبيد بن حنين المدني	١٠٥	١
١٣٥ ـ	سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي	١٠٥	١
١٣٦ ـ	حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف المدني	١٠٥	٢
١٣٧ ـ	طاووس بن كيسان اليماني	١٠٦	١٢٤
١٣٨ ـ	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني	١٠٦	٢٢
١٣٩ ـ	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني	١٠٦	٢٦
١٤٠ ـ	مسلم بن جندب الهذلي المدني	١٠٦	٣
١٤١ ـ	بكر بن عبد الله المزني البصري	١٠٦	١٧
١٤٢ ـ	سليمان بن يسار المدني	١٠٧	١٤
١٤٣ ـ	أبو نَضْرَة المنذر بن مالك العبدي البصري	١٠٨	٥
١٤٤ ـ	أبو المتوكل الناجي= علي بن داود البصري	١٠٨	١
١٤٥ ـ	مورق العِجْلِي= أبو المعتمر البصري	١٠٨	٢
١٤٦ ـ	عبد الله بن شقيق العُقيلي البصري	١٠٨	١
١٤٧ ـ	أبو مِجْلَز لاحق بن حميد البصري	١٠٩	٥٥
١٤٨ ـ	أبو نَجيح يسار المكي	١٠٩	١
١٤٩ ـ	خليد بن عبد الله العصري البصري	١٠١ ـ ١١٠	٤
١٥٠ ـ	أبو نهيك عثمان بن نهيك الأزدي البصري	١٠١ ـ ١١٠	٩
١٥١ ـ	مغيث بن سمي الأوزاعي الشامي	١٠١ ـ ١١٠	٤
١٥٢ ـ	محمد بن عباد بن جعفر المخزومي المكي	١٠١ ـ ١١٠	٤
١٥٣ ـ	يزيد بن مرثد الهمداني الدمشقي	١٠١ ـ ١١٠	١
١٥٤ ـ	عمر بن كثير بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري	١٠١ ـ ١١٠	١
١٥٥ ـ	الحكم بن الأعرج الكوفي	١٠١ ـ ١١٠	١

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
١٥٦ ـ	أبو القموص زيد بن علي العبدي البصري	١٠١ ـ ١١٠	١
١٥٧ ـ	عزرة بن عبد الرحمٰن الخزاعي الكوفي	١٠١ ـ ١١٠	١
١٥٨ ـ	أبو السوار العدوي البصري	١٠١ ـ ١١٠	١
١٥٩ ـ	يحيى بن رافع الثقفي الكوفي	يروي عن عثمان ولم أقف على وفاته	٧
١٦٠ ـ	ثابت بن الحجاج الكلابي الجزري الرقي	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	٣
١٦١ ـ	عبيد بن تِعْلَى الطائي الفلسطيني	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	٤
١٦٢ ـ	عبد الله بن القاسم مولى أبي بكر الصديق	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	٥
١٦٣ ـ	عمرو بن سالم مولى الأنصار	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٦٤ ـ	عبد الرحمٰن بن أبي كريمة = والد إسماعيل السدي	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٦٥ ـ	أبو خالد البجلي = والد إسماعيل بن أبي خالد	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٦٦ ـ	سيار الشامي	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٦٧ ـ	عبد الرحمٰن مولى بني مخروم	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٦٨ ـ	أبو ثمامة الحناط الحجازي	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٦٩ ـ	سعيد بن حيان التيمي الكوفي	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٧٠ ـ	عمير بن إسحاق	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٧١ ـ	عرفجة [بن عبد الله الثقفي الكوفي]	من الوسطى من التابعين ولم أقف على وفاته	١
١٧٢ ـ	الحسن البصري = الحسن بن أبي الحسن يسار	١١٠	٣٢٧٢
١٧٣ ـ	محمد بن سيرين البصري	١١٠	٨٩
١٧٤ ـ	نعيم بن أبي هند النعمان بن أشيم الأشجعي الكوفي	١١٠	١
١٧٥ ـ	أبو العلاء يزيد بن عبد الله الشخير العامري البصري	١١١	١
١٧٦ ـ	أبو المليح بن أسامة الهذلي البصري	١١٢	٣

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
١٧٧ ـ	عطية بن سعد العوفي الكوفي	١١٢	١٩٤
١٧٨ ـ	شهر بن حوشب الأشعري الشامي	١١٢	٣٨
١٧٩ ـ	طلحة بن مصرف اليامي الكوفي	١١٢	٦
١٨٠ ـ	رجاء بن حيوة الكندي الشامي	١١٢	٤
١٨١ ـ	القاسم بن عبد الرحمٰن الشامي	١١٢	٢
١٨٢ ـ	الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي	١١٣	٤٩
١٨٣ ـ	عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي	١١٣	١٤
١٨٤ ـ	معاوية بن قرة بن إياس المزني البصري	١١٣	١٢
١٨٥ ـ	أبو جعفر الباقر = محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	١١٤	٧٣
١٨٦ ـ	عطاء بن أبي رباح المكي	١١٤	٤٨١
١٨٧ ـ	وهب بن منبه اليماني	١١٤	٢٦١
١٨٨ ـ	عُلَيّ بن رباح اللخمي المصري	١١٤	١
١٨٩ ـ	عكرمة بن خالد القرشي المخزومي المكي	١١٥	٣
١٩٠ ـ	عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي	١١٥	٢٠
١٩١ ـ	القاسم بن أبي بَزَّة المكي	١١٥	٢٥
١٩٢ ـ	مكحول الدمشقي= أبو عبد الله الشامي	١١٦	٦٤
١٩٣ ـ	عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي	١١٦	١٢
١٩٤ ـ	محارب بن دثار السدوسي الكوفي	١١٦	١
١٩٥ ـ	ميمون بن مهران الجَزَري	١١٧	٥٥
١٩٦ ـ	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي المكي	١١٧	٨
١٩٧ ـ	نافع مولى ابن عمر المدني	١١٧	٦
١٩٨ ـ	قتادة بن دعامة السدوسي البصري	١١٧	٥٧٢٦
١٩٩ ـ	عمر بن الحكم بن ثوبان المدني	١١٧	٢
٢٠٠ ـ	عبد الله بن أبي إسحاق البصري النحوي	١١٧	١
٢٠١ ـ	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي المدني	١١٨	٧
٢٠٢ ـ	عبد الرحمٰن بن سابط القرشي الجمحي المكي	١١٨	٩
٢٠٣ ـ	عمرو بن مرة المرادي الكوفي	١١٨	٥
٢٠٤ ـ	عبد الرحمٰن بن جبير بن نفير الحضرمي الحمصي	١١٨	٤
٢٠٥ ـ	عليّ بن عبد الله بن عباس الهاشمي	١١٨	٢
٢٠٦ ـ	عثمان بن عبد الله بن سراقة القُرَشيّ العدوي المدني	١١٨	٢

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٢٠٧ ـ	عُبادة بن نُسَيّ الكندي الشامي	١١٨	١
٢٠٨ ـ	حبيب بن أبي ثابت الكوفي	١١٩	١٧
٢٠٩ ـ	سليمان بن موسى الدمشقي الأشدق	١١٩	٤
٢١٠ ـ	عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي الشامي	١١٩	١
٢١١ ـ	أبو صالح باذام مولى أم هانئ	١١١ ـ ١٢٠	٢٤٢
٢١٢ ـ	موسى بن يسار المدني	١١١ ـ ١٢٠	١
٢١٣ ـ	المنهال بن عمرو الكوفي	١١١ ـ ١٢٠	٤
٢١٤ ـ	بلال بن سعد الدمشقي	١١١ ـ ١٢٠	٧
٢١٥ ـ	يزيد بن ميسرة بن حَلْبَس الدمشقيّ	١١١ ـ ١٢٠	٣
٢١٦ ـ	شريح بن عبيد الحضرمي الحمصي	١١١ ـ ١٢٠	٣
٢١٧ ـ	عثمان بن حاضر	١١١ ـ ١٢٠	٣
٢١٨ ـ	أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر المدني	١١١ ـ ١٢٠	٢
٢١٩ ـ	حميد الشامي	١١١ ـ ١٢٠	١
٢٢٠ ـ	المغيرة بن حكيم الصنعاني الأبناوي	١١١ ـ ١٢٠	١
٢٢١ ـ	عثمان بن أبي سودة المقدسي	١١١ ـ ١٢٠	١
٢٢٢ ـ	النعمان بن سالم الطائفيُّ	١١١ ـ ١٢٠	١
٢٢٣ ـ	يحيى بن عقيل الخزاعي	١١١ ـ ١٢٠	١
٢٢٤ ـ	حماد بن أبي سليمان الكوفي	١٢٠	١٥
٢٢٥ ـ	سعيد بن أبي سعيد المقبري المدني	١٢٠	٥
٢٢٦ ـ	يزيد بن أبان الرقاشي البصري	١٢٠	٥
٢٢٧ ـ	عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري المدني	١٢٠	٣
٢٢٨ ـ	عبد الله بن كثير المكي القارئ	١٢٠	٤٦
٢٢٩ ـ	حميد بن هلال العدوي التميمي البصري	١٢٠	١
٢٣٠ ـ	بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي المدني	١٢٠	٢
٢٣١ ـ	المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المدني	١٢٠	١
٢٣٢ ـ	عقبة بن مسلم التجيبي المصري	١٢٠	١
٢٣٣ ـ	سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي	١٢١	٧
٢٣٤ ـ	محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري المدني	١٢١	٣
٢٣٥ ـ	عطية بن قيس الكلابي الحمصي	١٢١	١
٢٣٦ ـ	عامر بن عبد الله بن الزبير القرشي المدني	١٢١	١
٢٣٧ ـ	نمير بن أوس الأشعري	١٢١	١
٢٣٨ ـ	زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	١٢٢	١٧

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٢٣٩ -	إياس بن معاوية بن قرة البصري	١٢٢	٤
٢٤٠ -	يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني	١٢٢	٢
٢٤١ -	سيار أبو الحكم= سيار بن وردان الواسطي	١٢٢	١
٢٤٢ -	شرحبيل بن سعد المدني	١٢٣	١٠
٢٤٣ -	محمد بن شهاب الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني	١٢٤	٢٥٩
٢٤٤ -	أبو بشر جعفر بن إياس البصري	١٢٤	٢
٢٤٥ -	مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء البصري	١٢٥	٢٩
٢٤٦ -	خالد بن أبي عمران التونسي	١٢٥	١
٢٤٧ -	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف القرشي المدني	١٢٥	١
٢٤٨ -	عمرو بن دينار المكي	١٢٦	٣٤
٢٤٩ -	محمد بن قيس المدني القاص	١٢٦	١٩
٢٥٠ -	عبد الله بن هبيرة السبئي المصري	١٢٦	٣
٢٥١ -	سليمان بن حبيب المحاربي الدمشقي	١٢٦	١
٢٥٢ -	عبيد الله بن أبي يزيد المكي	١٢٦	١
٢٥٣ -	ثابت بن أسلم البناني البصري	١٢٧	٩
٢٥٤ -	عبدة بن أبي لبابة الكوفي	١٢٧	٥
٢٥٥ -	إسماعيل السُّدِّي= إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كريمة الكوفي	١٢٧	٣١٧٨
٢٥٦ -	أبو حصين الأسدي = عثمان بن عاصم بن حصين	١٢٧	١
٢٥٧ -	أبو عمران الجوني = عبد الملك بن حبيب الأزدي البصري	١٢٨	٢٦
٢٥٨ -	عاصم بن أبي النجود = عاصم بن بهدلة الكوفي	١٢٨	٩
٢٥٩ -	عاصم الجحدري البصري	١٢٨	٣
٢٦٠ -	يزيد بن أبي حبيب المصري	١٢٨	٢٠
٢٦١ -	أبو التياح يزيد بن حميد الضُّبَعِي البصري	١٢٨	١
٢٦٢ -	أبو إسحاق السَّبيعي = عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي	١٢٩	١٣
٢٦٣ -	منصور بن زاذان البصري	١٢٩	٢
٢٦٤ -	سالم أبو النضر= سالم بن أبي أمية القرشي التيمي المدني	١٢٩	٢
٢٦٥ -	محمد بن أبي موسى	طبقة تلي الوسطى من التابعين لم أقف على تاريخ وفاته	٦

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٢٦٦ ـ	يوسف بن مهران البصري	طبقة تلي الوسطى من التابعين لم أقف على تاريخ وفاته	١
٢٦٧ ـ	عبد الرحمٰن بن ميسرة الحضرمي	طبقة تلي الوسطى من التابعين لم أقف على تاريخ وفاته	١
٢٦٨ ـ	محمد بن مالك الجوزجاني	طبقة تلي الوسطى من التابعين لم أقف على تاريخ وفاته	١
٢٦٩ ـ	عون بن أبي شداد العقيلي البصري	١٢١ ـ ١٣٠	٤
٢٧٠ ـ	أبو الأعيس عبد الرحمٰن بن سلمان الخولاني الشامي	١٢١ ـ ١٣٠	٢
٢٧١ ـ	جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي	١٢١ ـ ١٣٠	٢
٢٧٢ ـ	إبراهيم بن المهاجر بن جابر البجلي الكوفي	١٢١ ـ ١٣٠	٣
٢٧٣ ـ	رياح بن عبيدة الباهلي	١٢١ ـ ١٣٠	١
٢٧٤ ـ	شرحبيل بن مسلم الخولاني الشامي	١٢١ ـ ١٣٠	١
٢٧٥ ـ	مالك بن دينار البصري	١٣٠	١٤
٢٧٦ ـ	ضمرة بن حبيب الزبيدي الحمصي	١٣٠	٥
٢٧٧ ـ	حَسَّان بن عَطِيَّة الدمشقي	١٣٠	٧
٢٧٨ ـ	حميد بن قيس الأعرج المكي	١٣٠	٦
٢٧٩ ـ	أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان القرشي المدني	١٣٠	٦
٢٨٠ ـ	يزيد بن رومان المدني	١٣٠	٤٠
٢٨١ ـ	محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني	١٣٠	٩
٢٨٢ ـ	عبد الله بن عبيدة بن نشيط الربَذي	١٣٠	٤
٢٨٣ ـ	يزيد بن أبي مالك = يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك الهمداني الدمشقي	١٣٠	٦
٢٨٤ ـ	عبد العزيز بن رفيع الأسدي المكي	١٣٠	١
٢٨٥ ـ	الحارث بن يعقوب المصري	١٣٠	١
٢٨٦ ـ	علي بن زيد بن جدعان التيمي القرشي البصري	١٣١	٤
٢٨٧ ـ	فرقد بن يعقوب السبخي البصري	١٣١	٨
٢٨٨ ـ	محمد بن جحادة الأودي الكوفي	١٣١	٤
٢٨٩ ـ	أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري	١٣١	٣
٢٩٠ ـ	إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر الدمشقي	١٣١	٢
٢٩١ ـ	علي بن الحكم البصري	١٣١	١

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٢٩٢ ـ	يحيى بن أبي كثير اليمامي	١٣٢	٢٤
٢٩٣ ـ	منصور بن المعتمر السلمي الكوفي	١٣٢	١٣
٢٩٤ ـ	صفوان بن سليم المدني	١٣٢	١
٢٩٥ ـ	عبيد الله بن أبي جعفر المصري	١٣٢	٢
٢٩٦ ـ	إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص المدني	١٣٤	١
٢٩٧ ـ	عروة بن رويم اللخمي الأردني	١٣٥	٤٤
٢٩٨ ـ	عطاء بن أبي مسلم الخراساني	١٣٥	٣٥٠
٢٩٩ ـ	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني	١٣٥	١
٣٠٠ ـ	زيد بن أسلم المدني	١٣٦	٢٧٢
٣٠١ ـ	ربيعة الرأي = ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن المدني	١٣٦	٢٤
٣٠٢ ـ	عطاء بن السائب الكوفي	١٣٦	٦
٣٠٣ ـ	يزيد بن أبي زياد الكوفي	١٣٦	١
٣٠٤ ـ	يحيى بن أبي إسحاق البصري النحوي	١٣٦	١
٣٠٥ ـ	خُصَيف بن عبد الرحمٰن الجزري	١٣٧	٢١
٣٠٦ ـ	الربيع بن أنس البكري البصري	١٣٩	٨٧٨
٣٠٧ ـ	يونس بن عبيد البصري	١٣٩	١
٣٠٨ ـ	محمد بن زيد بن المهاجر القرشي المدني	١٣١ ـ ١٤٠	١
٣٠٩ ـ	سلمة بن تمام الشَّقَرِيّ	١٣١ ـ ١٤٠	١
٣١٠ ـ	موسى بن أبي عائشة الكوفي	١٣١ ـ ١٤٠	١
٣١١ ـ	أبو حازم سلمة بن دينار المدني	١٤٠	٧
٣١٢ ـ	داود بن أبي هند البصري	١٤٠	٥
٣١٣ ـ	أبان بن أبي عياش البصري	١٤٠	٣
٣١٤ ـ	صالح بن كيسان المدني	بعد ١٤٠	٢
٣١٥ ـ	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني	١٤١	١
٣١٦ ـ	الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب المدني	١٤١	١
٣١٧ ـ	خالد الحذاء = خالد بن مهران البصري	١٤٢	١
٣١٨ ـ	سليمان بن طرخان التيمي البصري	١٤٣	١٢
٣١٩ ـ	يحيى بن سعيد الأنصاري المدني	١٤٣	٧
٣٢٠ ـ	سعيد بن إياس الجريري البصري	١٤٤	١

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٣٢١ـ	عمر مولى غُفْرة = عمر بن عبد اللّه المدني	١٤٥	٩
٣٢٢ـ	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي المدني	١٤٥	٣
٣٢٣ـ	يحيى بن الحارث الذماري الدمشقي المقرئ	١٤٥	١
٣٢٤ـ	إسماعيل بن أبي خالد الكوفي	١٤٦	١٨
٣٢٥ـ	أبو روق عطية بن الحارث الهمداني الكوفي	١٤١ ـ ١٥٠	٤٤
٣٢٦ـ	جويبر بن سعيد الأزدي البلخي الكوفي	١٤١ ـ ١٥٠	٧
٣٢٧ـ	سلمة بن نُبيط بن شريك الأشجعيّ	١٤١ ـ ١٥٠	١
٣٢٨ـ	أبو حمزة الثمالي = ثابت بن أبي صفية الأزدي الكوفي	١٤٨	١٣
٣٢٩ـ	سليمان بن مهران الأعمش الكوفي	١٤٨	٥٦
٣٣٠ـ	عبد الله بن يزيد بن هرمز المدني	١٤٨	١
٣٣١ـ	أبو عمرو بن العلاء التميمي البصري	١٥٤	٢٢
٣٣٢ـ	أبو اليمان الهوزني الحمصي= عامر بن عبد الله	من صغار التابعين ولم أقف على تاريخ وفاته	٣
٣٣٣ـ	إبراهيم بن محمد ابن الحنفية	من صغار التابعين	١
٣٣٤ـ	الوليد بن زروان السُّلَمِيّ الرَّقِّيّ	من صغار التابعين	١
٣٣٥ـ	مطر بن ميمون المحاربي الكوفي	من صغار التابعين	١
٣٣٦ـ	سهل بن عجلان الباهلي	من صغار التابعين	١
٣٣٧ـ	عبد الكريم بن رُشيد البصري	من صغار التابعين	١
٣٣٨ـ	عمر بن سعد	تابعي لم أميزه	١
٣٣٩ـ	وائل بن ربيعة	يروى عن ابن مسعود ولم أقف على ترجمته	١
٣٤٠ـ	يزيد بن جابر الأزدي	يروى عن أبي هريرة ولم أقف على ترجمته	١
٣٤١ـ	امرأة حذيفة بن اليمان	لم أقف على ترجمتها	١
٣٤٢ـ	كريب بن يزيد الرحبي	تابعي ولم أقف على ترجمته	١
٣٤٣ـ	أبو حازم شداد العبدي القيسي	تابعي ولم أقف على ترجمته	١
٣٤٤ـ	ثابت بن معبد	تابعي صغير ولم أقف على تاريخ وفاته	١
٣٤٥ـ	ربيعة بن الأبيض	يروي عن علي ولم أقف على ترجمته	١

م	التابعي	تاريخ وفاته	عدد آثاره التفسيرية
٣٤٦ ـ	عبد الله بن عبد الله بن حنظلة	لم أقف عليه ويظهر أنه من التابعين	١
٣٤٧ ـ	مصرف بن عمرو = أبو طلحة بن مصرف	تابعي مجهول	١
٣٤٨ ـ	سويد بن جبلة الفزاري	من التابعين ولم أقف على وفاته	١
٣٤٩ ـ	شعيب الجَبَائي	لم أقف على تاريخ وفاته	١٥
٣٥٠ ـ	عائذ بن أبي عائذ الجعفي	لم أقف على ترجمته	١
٣٥١ ـ	علي الأزدي	لم أميزه	٢
٣٥٢ ـ	عبيد الله بن أبي نهيك	لم أقف على تاريخ وفاته	٢
٣٥٣ ـ	مسلم أبو حسبة الأشجعي	لم أقف على تاريخ وفاته	١
٣٥٤ ـ	أبو سليمان المرعشي	لم أقف على تاريخ وفاته	١
٣٥٥ ـ	معقل بن أبي مسكين	لم أقف على ترجمته	١
٣٥٦ ـ	أيوب بن خالد	لم أميزه	١
٣٥٧ ـ	هلال الهجري	تابعي لم أقف على ترجمته	١
٣٥٨ ـ	أبو الأعرج	يروي عنه ابن شهاب، ولم يتبين لي	١
٣٥٩ ـ	سليمان بن قيس = أبو مقاتل بن سليمان	لم أقف على ترجمته	١
		المجموع	٣٠١٨٩

ثالثًا: المفسرون والمشاركون في التفسير من أتباع التابعين

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١ ـ	شِمْر بن عطية الأسديّ الكوفيّ	١١١ ـ ١٢٠	٢٢
٢ ـ	محمد بن جعفر بن الزبير المدني	١١١ ـ ١٢٠	٥٥
٣ ـ	مسلم البَطِين= مسلم بن عمران الكوفي	١١١ ـ ١٢٠	٥
٤ ـ	حضرمي بن لاحق التميمي السعدي	١١١ ـ ١٢٠	٦
٥ ـ	سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي	١٢٠	١
٦ ـ	واصل الأحدب الكوفي	١٢٠	١
٧ ـ	عطاء بن دينار المصري	١٢٦	٩
٨ ـ	الكميت بن زيد الأسدي	١٢٦	١
٩ ـ	يحيى بن جابر الطائي الحمصي	١٢٦	١
١٠ ـ	عبد الرحمٰن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر المدني	١٢٦	١

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١١ -	عبد الكريم بن مالك الجزري	١٢٧	٥
١٢ -	يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس المدني	١٢٨	٣
١٣ -	جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي	١٢١ - ١٣٠	٢
١٤ -	سلمة بن وَهْرام اليماني	١٢١ - ١٣٠	٢
١٥ -	المغيرة بن عتيبة العجلي الكوفي	١٢١ - ١٣٠	١
١٦ -	سماك بن الفضل الخولاني الصنعاني	١٢١ - ١٣٠	١
١٧ -	هلال الوزان الكوفي	١٢١ - ١٣٠	١
١٨ -	موسى بن أبي كثير الكوفي	١٢١ - ١٣٠	١
١٩ -	هشام بن حجير المكي	١٢١ - ١٣٠	١
٢٠ -	القاسم بن أبي أيوب	١٢١ - ١٣٠	١
٢١ -	أبو الحويرث عبد الرحمٰن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري المدني	١٣٠	١
٢٢ -	إسماعيل بن أبي حكيم	١٣٠	١
٢٣ -	عبد الله بن أبي نَجِيح المكي	١٣٢	٣٥
٢٤ -	أيوب بن موسى الأموي القرشي المكي	١٣٣	٣
٢٥ -	خالد بن صفوان التميمي المنقري البصري	١٣٥	٢
٢٦ -	محب بن حذلم = أبو خيرة المصري	١٣٥	١
٢٧ -	المغيرة بن مقسم الكوفي	١٣٦	٣
٢٨ -	زيد بن رُفيع الجَزَرِيّ	١٣١ - ١٤٠	٢
٢٩ -	يونس بن خباب الكوفي	١٣١ - ١٤٠	٢
٣٠ -	خالد الحنفي الكوفي	١٣١ - ١٤٠	٢
٣١ -	سعيد بن أبي هلال المصري	١٣١ - ١٤٠	٣
٣٢ -	نصر بن علقمة الحضرمي الحمصي	١٣١ - ١٤٠	١
٣٣ -	محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب	١٣١ - ١٤٠	١
٣٤ -	كثير النواء	١٣١ - ١٤٠	١
٣٥ -	أبو جهضم موسى بن سالم	١٣١ - ١٤٠	١
٣٦ -	زياد بن أبي مريم الجزري	معاصر لصغار التابعين	١٠
٣٧ -	محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام	معاصر لصغار التابعين	١
٣٨ -	مهدي بن أبي مهدي= مهدى بن حرب العبدى	معاصر لصغار التابعين	١
٣٩ -	العلاء بن بدر = العلاء بن عبد الله بن بدر العنزي	معاصر لصغار التابعين	٤
٤٠ -	أبو عون الأنصاري الشامي	معاصر لصغار التابعين	٣
٤١ -	مزيدة بن جابر الهجري	معاصر لصغار التابعين	٢

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
٤٢ ـ	يحيى بن عروة بن الزبير بن العوام المدني	معاصر لصغار التابعين	١
٤٣ ـ	ميسرة بن عمار الأشجعي الكوفي	معاصر لصغار التابعين	١
٤٤ ـ	السفر بن نسير الأزدي الحمصي	معاصر لصغار التابعين	١
٤٥ ـ	يحيى بن عبد الرحمٰن الثقفي	معاصر لصغار التابعين	١
٤٦ ـ	محمد بن أبي صالح (ذكوان) السمان	معاصر لصغار التابعين	١
٤٧ ـ	القاسم بن الوليد الهمداني الكوفي	١٤١	٣
٤٨ ـ	علي بن أبي طلحة	١٤٣	٧
٤٩ ـ	عمرو بن عبيد المعتزلي	١٤٣	١
٥٠ ـ	أبو هاشم يحيى بن دينار الرماني الواسطي	١٤٥	١
٥١ ـ	الحجاج بن أرطأة النخعي الكوفي القاضي	١٤٥	١
٥٢ ـ	محمد بن السائب الكلبي الكوفي	١٤٦	٩٠٥
٥٣ ـ	عمرو بن قيس الملائي الكوفي	١٤٦	١١
٥٤ ـ	يحيى بن أبي أنيسة الجزري	١٤٦	٢
٥٥ ـ	عوف بن علي بن أبي جميلة البصري = عوف الأعرابي	١٤٦	١
٥٦ ـ	جعفر الصادق = جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المدني	١٤٨	٤٤
٥٧ ـ	العوام بن حوشب الشيباني الواسطي	١٤٨	٣
٥٨ ـ	ليث بن أبي سليم الكوفي	١٤٨	٥
٥٩ ـ	محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي	١٤٨	٢[١]
٦٠ ـ	العوام بن حوشب الشيباني الواسطي	١٤٨	٢
٦١ ـ	هشام بن حسان البصري	١٤٨	١
٦٢ ـ	يحيى بن أبي عمرو السيباني	١٤٨	١
٦٣ ـ	عيسى بن عمر الثقفي البصري النحوي	١٤٩	٢
٦٤ ـ	المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي	١٤٩	١
٦٥ ـ	محمد بن الوليد بن عامر الزُّبيدي الحمصي	١٤٩	١
٦٦ ـ	أبو صخر الخراط = حميد بن زياد المدني	١٤١ ـ ١٥٠	٢٤
٦٧ ـ	وائل بن داود التيمي الكوفي	١٤١ ـ ١٥٠	٢
٦٨ ـ	عبد الملك بن أَبْجَر الهمداني الكوفي	١٤١ ـ ١٥٠	٢
٦٩ ـ	الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي البصري	١٤١ ـ ١٥٠	٣

(١) وفي الموسوعة آثار منسوبة إلى ابن أبي ليلى، ولم يتبين لنا المقصود به: أهو أم أبوه؟

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
٧٠ ـ	عبد الأعلى بن الحجاج	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧١ ـ	عتبة بن أبي حكيم الهمداني الأردني	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧٢ ـ	السري بن إسماعيل الهمداني	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧٣ ـ	أبو طالب يحيى بن يعقوب الأنصاري	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧٤ ـ	زرعة بن إبراهيم الدمشقي	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧٥ ـ	الحارث بن عمير البصري	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧٦ ـ	خلف بن حوشب الكوفي	١٤١ ـ ١٥٠	١
٧٧ ـ	أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي	١٥٠	٤
٧٨ ـ	مقاتل بن سليمان البلخي	١٥٠	١٠٢٢٨
٧٩ ـ	مقاتل بن حيان البلخي	١٥٠	٦٠١
٨٠ ـ	عبد الملك بن جريج المكي	١٥٠	١٠١٥
٨١ ـ	إسماعيل بن رافع المدني	١٥٠	١
٨٢ ـ	علي بن صالح بن حيّ الهمداني الكوفي	١٥١	٥
٨٣ ـ	ابن عون المزني= عبد الله بن عون بن أرطبان البصري	١٥١	١
٨٤ ـ	عثمان بن أبي العاتكة	١٥١	١
٨٥ ـ	عباد بن منصور الناجي البصري	١٥١	١
٨٦ ـ	محمد بن إسحاق بن يسار المدني	١٥٣	٨٠٦
٨٧ ـ	عمر بن ذر بن عبد الله الهمداني الكوفي	١٥٣	٢
٨٨ ـ	ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي الحمصي	١٥٣	٢
٨٩ ـ	وهيب بن الورد المكي	١٥٣	٣
٩٠ ـ	موسى بن عبيدة الربَذي	١٥٣	١
٩١ ـ	معمر بن راشد الأزدي البصري نزيل اليمن	١٥٤	١٩
٩٢ ـ	عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي	١٥٤	٢
٩٣ ـ	الحكم بن أبان العدني	١٥٤	١
٩٤ ـ	قرة بن خالد السدوسيّ البصريّ	١٥٥	١
٩٥ ـ	عثمان بن عطاء الخراساني	١٥٥	١
٩٦ ـ	صفوان بن عمرو السكسكي الحمصي	١٥٥	١
٩٧ ـ	سعيد بن أبي عروبة البصري	١٥٦	٣
٩٨ ـ	عبد الله بن شوذب الخراساني	١٥٦	٦
٩٩ ـ	أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني	١٥٦	١
١٠٠ ـ	أبو عمرو الأوزاعي = عبد الرحمٰن بن عمرو الشامي	١٥٧	٣٨
١٠١ ـ	أصبغ بن زيد الواسطي	١٥٧	١

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١٠٢ ـ	الحسين بن واقد المروزي = الواقدي	١٥٩	١٩
١٠٣ ـ	عبد العزيز بن أبي رواد	١٥٩	١
١٠٤ ـ	يونس بن يزيد الأيلي	١٥٩	١
١٠٥ ـ	أبو سنان سعيد بن سنان البُرْجُمِيّ الكوفي	١٥١ ـ ١٦٠	٢٧
١٠٦ ـ	سفيان بن حسين الواسطي	١٥١ ـ ١٦٠	١٥
١٠٧ ـ	عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي	١٥١ ـ ١٦٠	٣
١٠٨ ـ	صدقة بن يزيد الدمشقي	١٥١ ـ ١٦٠	١
١٠٩ ـ	عبد الله بن زياد بن سِمعان المدني	١٥١ ـ ١٦٠	١
١١٠ ـ	أبو جعفر الرازي = عيسى بن ماهان	١٦٠	٦
١١١ ـ	الخليل بن مرة الضُّبَعِيّ البصري	١٦٠	١
١١٢ ـ	عمران القطان البصري	١٦٠	١
١١٣ ـ	أبان العطار البصري	١٦٠	١
١١٤ ـ	المسعودي= عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي	١٦٠	١
١١٥ ـ	إدريس بن يزيد الأودي الكوفي	من كبار أتباع التابعين ولم أقف على تاريخ وفاته	١
١١٦ ـ	الشرقي بن القطامي	من كبار أتباع التابعين ولم أقف على تاريخ وفاته	١
١١٧ ـ	سفيان بن سعيد الثوري	١٦١	٤١١
١١٨ ـ	زهير بن محمد التميمي العنبري	١٦٢	٢٨
١١٩ ـ	إبراهيم بن أدهم الزاهد	١٦٢	٥
١٢٠ ـ	بكير بن معروف الأزدي النيسابوري	١٦٣	١
١٢١ ـ	سلام بن أبي مطيع البصري	١٦٤	١
١٢٢ ـ	أبو الأشهب = جعفر بن حيَّان العُطَارِدي	١٦٥	١
١٢٣ ـ	أبو بكر بن عبد الله الهذلي	١٦٧	٥
١٢٤ ـ	سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي	١٦٧	١٣
١٢٥ ـ	حماد بن سلمة البصري	١٦٧	٣
١٢٦ ـ	سعيد بن بشير	١٦٨	١
١٢٧ ـ	خارجة بن مصعب الضُّبَعي الخراساني	١٦٨	٢
١٢٨ ـ	نافع بن يزيد الكلاعي المصري	١٦٨	٢
١٢٩ ـ	الحسن بن صالح بن حي الهمداني الكوفي	١٦٩	٩
١٣٠ ـ	الوليد بن مزيد البيروتي	١٦٩	١

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١٣١ ـ	مبشر بن عبيد الكوفي	١٦١ ـ ١٧٠	٥
١٣٢ ـ	هارون بن موسى الأعور البصري	١٦١ ـ ١٧٠	٢
١٣٣ ـ	محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي	١٦١ ـ ١٧٠	١
١٣٤ ـ	أبو مودود المدني	١٦١ ـ ١٧٠	١
١٣٥ ـ	أسباط بن نصر الهمداني الكوفي	١٦١ ـ ١٧٠	٣
١٣٦ ـ	سليمان الخواص	١٦١ ـ ١٧٠	١
١٣٧ ـ	سليمان بن القاسم	١٦١ ـ ١٧٠	١
١٣٨ ـ	سليمان بن أرقم	١٦١ ـ ١٧٠	١
١٣٩ ـ	صخر بن جويرية	١٦١ ـ ١٧٠	١
١٤٠ ـ	الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري	١٧٠	٢
١٤١ ـ	صالح المري البصري	١٧٢	١
١٤٢ ـ	بكر بن مضر	١٧٣	٤
١٤٣ ـ	أبو عصمة نوح بن أبي مريم	١٧٣	١
١٤٤ ـ	عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري	١٧٤	٨
١٤٥ ـ	نعيم بن ميسرة النحوي الكوفي	١٧٤	١
١٤٦ ـ	الليث بن سعد الفهمي المصري	١٧٥	٢٧
١٤٧ ـ	موسى بن أعين الجزري	١٧٥	١
١٤٨ ـ	شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي	١٧٧	٧
١٤٩ ـ	جعفر بن سليمان الضُّبَعِيّ الكوفي	١٧٨	١
١٥٠ ـ	محمد بن مسلم الطائفي	١٧٩	١
١٥١ ـ	مالك بن أنس الأصبحي المدني	١٧٩	٢٤٣
١٥٢ ـ	حماد بن زيد البصري	١٧٩	١
١٥٣ ـ	العطّاف بن خالد المخزومي	١٧١ ـ ١٨٠	٢
١٥٤ ـ	محمد بن النضر الحارثي الكوفي	١٧١ ـ ١٨٠	٢
١٥٥ ـ	بشر بن منصور السَّلِيمي البصري	١٨٠	١
١٥٦ ـ	عبد الله بن المبارك المروزي	١٨١	١٧
١٥٧ ـ	حفص بن ميسرة العقيلي	١٨١	٢
١٥٨ ـ	يعقوب بن عبد الرحمٰن الزُّهريّ	١٨١	١
١٥٩ ـ	عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم المدني	١٨٢	٢٢٠٩
١٦٠ ـ	النضر بن إسماعيل البجلي الكوفي	١٨٢	٣
١٦١ ـ	القاضي أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم الأنصاري صاحب أبي حنيفة	١٨٢	٣

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١٦٢ -	هشيم بن بشير السلمي الواسطي	١٨٣	٢
١٦٣ -	يونس بن حبيب النَّحويّ البصري	١٨٣	٢
١٦٤ -	أبو إسحاق الفزاري	١٨٥	١
١٦٥ -	المسيّب بن شريك الكوفي	١٨٦	٥
١٦٦ -	الفضيل بن عياض التميمي المكي	١٨٧	٢٥
١٦٧ -	معاذ بن مسلم النحوي الكوفي الهراء	١٨٧	١
١٦٨ -	جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي	١٨٨	١
١٦٩ -	محمد بن الحسن الشيباني	١٨٩	٢
١٧٠ -	الكسائي= عليّ بن حمزة الكوفي	١٨٩	٧
١٧١ -	سليمان بن حيان الأزدي الكوفي	١٨٩	١
١٧٢ -	محمد بن مروان الكوفي (السدي الصغير)	١٨١ _ ١٩٠	١
١٧٣ -	عمر بن الدِّرْفس الغَسَّانيّ الدمشقيّ	١٨١ _ ١٩٠	١
١٧٤ -	عثمان بن زائدة الكوفي	١٨١ _ ١٩٠	١
١٧٥ -	أبو بكر بن عيّاش الكوفي	١٩٥	١٣
١٧٦ -	يوسف بن أسباط	١٩٥	١
١٧٧ -	أبو صالح الهذيل بن حبيب الدنداني	١٩٢	٩
١٧٨ -	الوليد بن مسلم الدمشقي	١٩٤	١
١٧٩ -	وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي	١٩٧	٦
١٨٠ -	سفيان بن عيينة المكي	١٩٨	١١٣
١٨١ -	عبد الرحمٰن بن مهدي البصري	١٩٨	١
١٨٢ -	أبو معاوية الأسود	١٩١ _ ٢٠٠	٢
١٨٣ -	إسماعيل بن زياد ـ أو ابن أبي زياد ـ السكوني الكوفي	١٩١ _ ٢٠٠	١
١٨٤ -	يحيى بن سلّام البصري القيرواني	٢٠٠	٢٦٢٨
١٨٥ -	ضمرة بن ربيعة الفلسطيني	٢٠٢	١
١٨٦ -	يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي	٢٠٣	٢
١٨٧ -	محمد بن إدريس الشافعي[(١)]	٢٠٤	١٨
١٨٨ -	النضر بن شميل المازني البصري	٢٠٤	٢
١٨٩ -	يزيد بن هارون الواسطي	٢٠٦	٤

(١) الشافعي من طبقة أتباع أتباع التابعين، وإنما أوردناه تبعًا للمصادر التي أوردته، ولم نستقص آثاره في التفسير.

م	تابع التابعين	تاريخ وفاته	عدد آثار تفسيره
١٩٠ ـ	إسحاق بن بشر البخاري	٢٠٦	١
١٩١ ـ	محمد بن عمر الواقدي الأسلمي المدني	٢٠٧	٢
١٩٢ ـ	عبد العزيز بن أبان	٢٠٧	١
١٩٣ ـ	الفراء= يحيى بن زياد الديلميّ الكوفي	٢٠٧	١
١٩٤ ـ	قريش بن أنس	٢٠٩	١
١٩٥ ـ	عبد الرحمٰن بن أبي حماد التَّميميّ الكوفيّ	٢٠١ ـ ٢١٠	١
١٩٦ ـ	أبو العباس الضرير = سلام بن سليمان المدائني	٢١٠	١
١٩٧ ـ	الفضل بن خالد = أبو مُعاذ المروَزِيّ النَّحويّ	٢١١	١
١٩٨ ـ	علي بن الحسين بن واقد	٢١١	١
١٩٩ ـ	أبو سليمان الداراني = عبد الرحمٰن بن أحمد بن عطية العنسي	٢١٢	٣
٢٠٠ ـ	محمد بن يوسف الفريابي	٢١١	١
٢٠١ ـ	عبد الله بن السري الأنطاكي	٢١١ ـ ٢٢٠	١
٢٠٢ ـ	روَّاد بن الجراح = أبو عصام العسقلاني	٢١١ ـ ٢٢٠	٢
٢٠٣ ـ	عبد العزيز بن عمير	٢١١ ـ ٢٢٠	١
٢٠٤ ـ	أبو سعيد الحداد = أحمد بن داود	٢٢١	١
٢٠٥ ـ	المغيرة بن عبد الملك	من أتباع التابعين ولم أقف على وفاته	١
٢٠٦ ـ	عبد الكريم بن أبي أمية	من أتباع التابعين ولم أقف على وفاته	١
٢٠٧ ـ	يزيد بن مرة الجعفي	من أتباع التابعين ولم أقف على وفاته	١
٢٠٨ ـ	محمد بن أبان	من أتباع التابعين ولم أميزه	١
٢٠٩ ـ	عبد الرحمٰن بن فضالة	من أتباع التابعين ولم أقف على ترجمته	١
٢١٠ ـ	أبو غُنَيم سعيد بن حُدَير الحضْرميّ	من أتباع التابعين ولم أقف على تاريخ وفاته	١
٢١١ ـ	عاصم بن هبيرة	من أتباع التابعين ولم أقف على تاريخ وفاته	١
٢١٢ ـ	محمد بن ميمون	من أتباع التابعين ولم أميزه	١
		المجموع	١٩٩٧٦

من لم نميزه أو نقف على ترجمته

١ -	أبو عبد الله الفارسي	لم أميزه	٣
٢ -	عمر بن سليمان	لم أميزه	١
٣ -	أبو بكر الثقفي	لم أميزه	٢
٤ -	أبو حبيب الحارث بن محمد	لم أقف على ترجمته	١
٥ -	سعيد بن إسحاق الدمشقي	لم أقف على ترجمته	١
٦ -	يحيى بن المثنى	لم أقف على ترجمته	١
٧ -	عبد العزيز بن يحيى	لم أميزه	١
٨ -	عبد الله بن الحسن	لم يتبين لي	١
٩ -	يوسف بن يعقوب الحنفي	لم يتبين لي	١
١٠ -	أبو علقمة مولى لعثمان	لم أقف عليه	١
١١ -	يحيى بن يزيد الحضرمي	لم أقف عليه	١
١٢ -	سهل بن علي	لم أقف عليه	١
١٣ -	نعيم بن عمر	لم أقف عليه	١
١٤ -	مقاتل بن وهب العبدي	لم أقف عليه	١
١٥ -	عبد الملك بن أبي يزيد	لم أقف عليه	١
١٦ -	أبو الأسمر	لم أقف عليه	١
١٧ -	سعيد الصواف	لم أقف عليه	١
١٨ -	ابن يسار السلمي	لم أقف عليه	١
١٩ -	أبو مرزوق	لم أقف عليه	١
٢٠ -	سهل مولى خيثمة	لم يتبين لي	١
٢١ -	أبو عجلان	لم يتبين لي	١
٢٢ -	أبو عاصم	لم يتبين لي	١
٢٣ -	اليزيدي	لم يتبين لي	١
		المجموع	٢٦

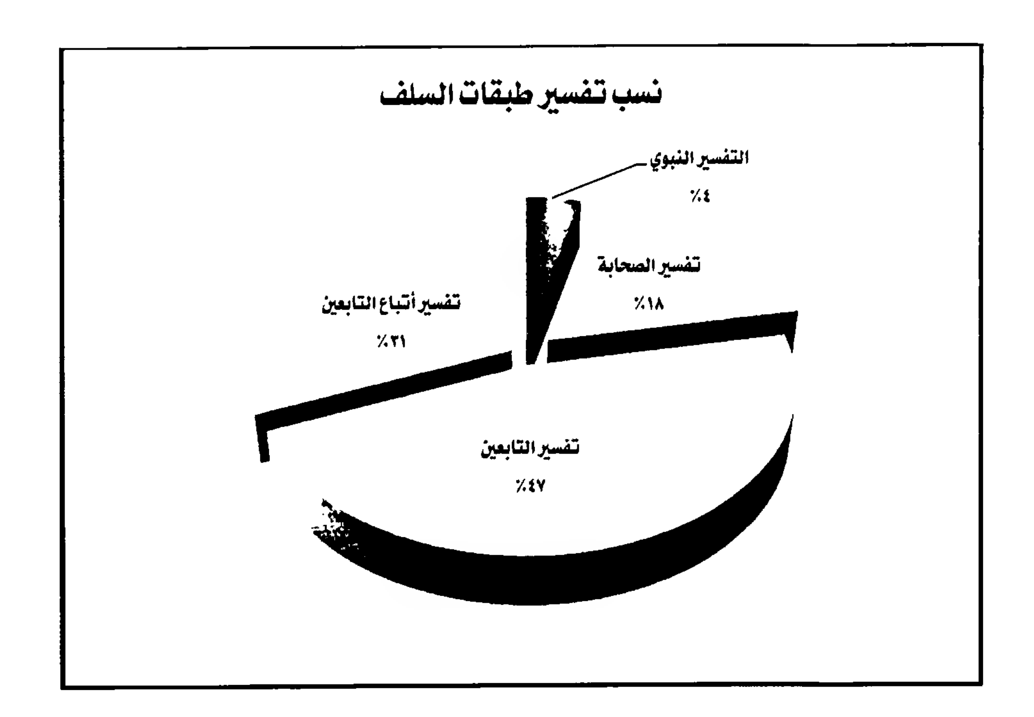


خاتمة الدراسة

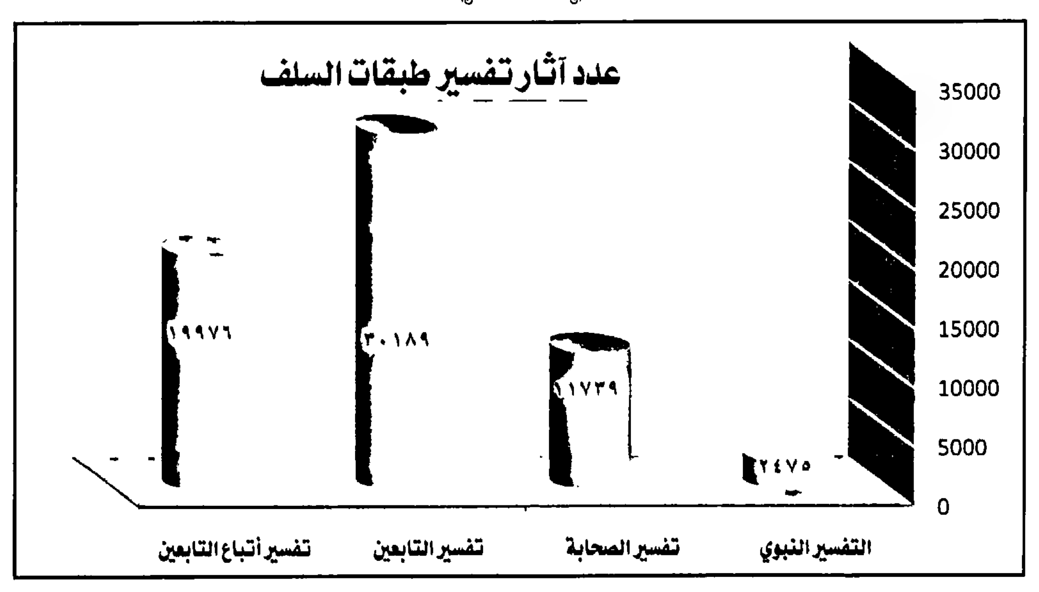
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فبعد هذه التطواف الماتع مع أعلام التفسير من السلف، يحسن أن نرصد بعض النتائج والتوصيات فيما يلي:

أولًا: بلغت آثار التفسير المأثور المباشر في الموسوعة (٦٤٣٨٤) أثرًا تفسيريًّا، منها (٢٤٧٥) من التفسير النبوي[١]، و(١١٧٣٩) أثرًا مرويًّا عن الصحابة، و(٣٠١٨٩) أثرًا مرويًّا عن التابعين، و(١٩٩٧٦) أثرًا مرويًّا عن أتباع التابعين. وفيما يلي رسم بياني لنسبة تفسير كل طبقة منهم:



(١) وهو عدد يشمل التفسير النبوي بكل أنواعه؛ المباشر وشبه المباشر، المكرر منه بحسب الرواة وغير المكرر، والصحيح والضعيف والمنكر والمرسل والمقطوع، بل والموضوع.



وهنا ثمة تساؤلات ترد على هذه الأرقام، من ذلك:

١ - أن آثار الموسوعة بلغت (٨٥٧٣١)، فلِم هذا الفارق؟

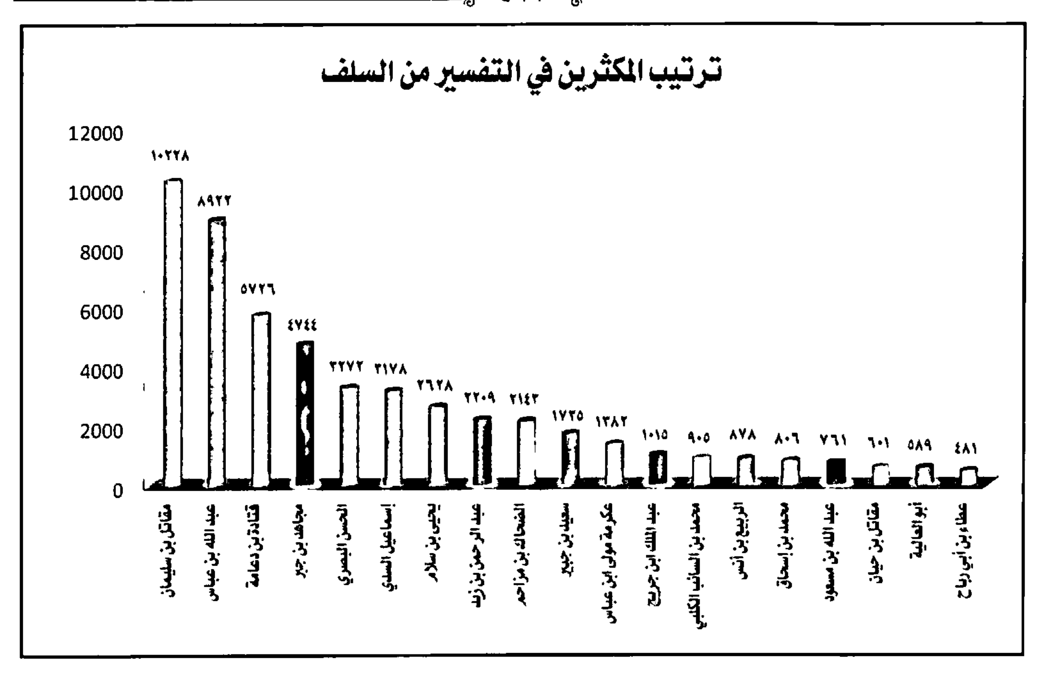
الجواب: ما تقدم في أول الدراسة أن هذا الإحصاء خاص بالتفسير المباشر، وبالتالي خرج عن الإحصاء آثار النزول والقراءات والأحكام والنسخ، والمتعلقة بالآية من وجوه أخرى، وعليه فنسبة التفسير المباشرة ٧٥٪ من مجموع آثار الموسوعة.

٢ - المعروف في كتب التفسير أن تفسير أتباع التابعين هو أقل طبقات السلف تفسيرًا، فكيف جاء هنا في المرتبة الثانية؟

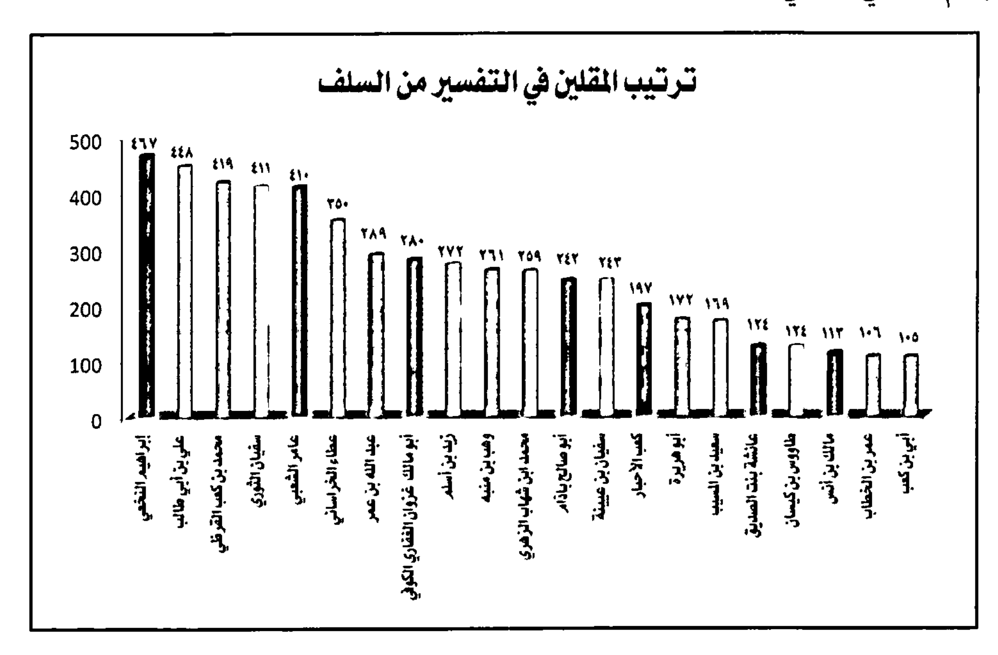
الجواب: أن كتب نقلة التفسير المتقدمة لم تعتن بتفسير مقاتل بن سليمان ويحيى بن سلام، وهما أكثر أتباع التابعين تفسيرًا في الموسوعة، ومن هنا لو أسقطنا آثار تفسيريهما لتحصل لدينا حدود (٧١٢٣) أثرًا فقط لأتباع التابعين، وعلى هذا الحساب هم أقل السلف تفسيرًا.

ثانيًا: تم تقسيم من ورد لهم تفسير مباشر لآيات القرآن من السلف في هذه الموسوعة إلى ثلاثة طبقات:

الطبقة الأولى: المكثرون في التفسير: وهم الذين بلغت آثارهم التفسيرية فوق ٥٠٠ أثر، وعددهم (١٩) مفسرًا: (٢) من الصحابة، و(١٠) من التابعين، و(٧) من أتباعهم، وقد جاء ترتيبهم مع بيان عدد آثار كل منهم كما في الرسم البياني التالي:



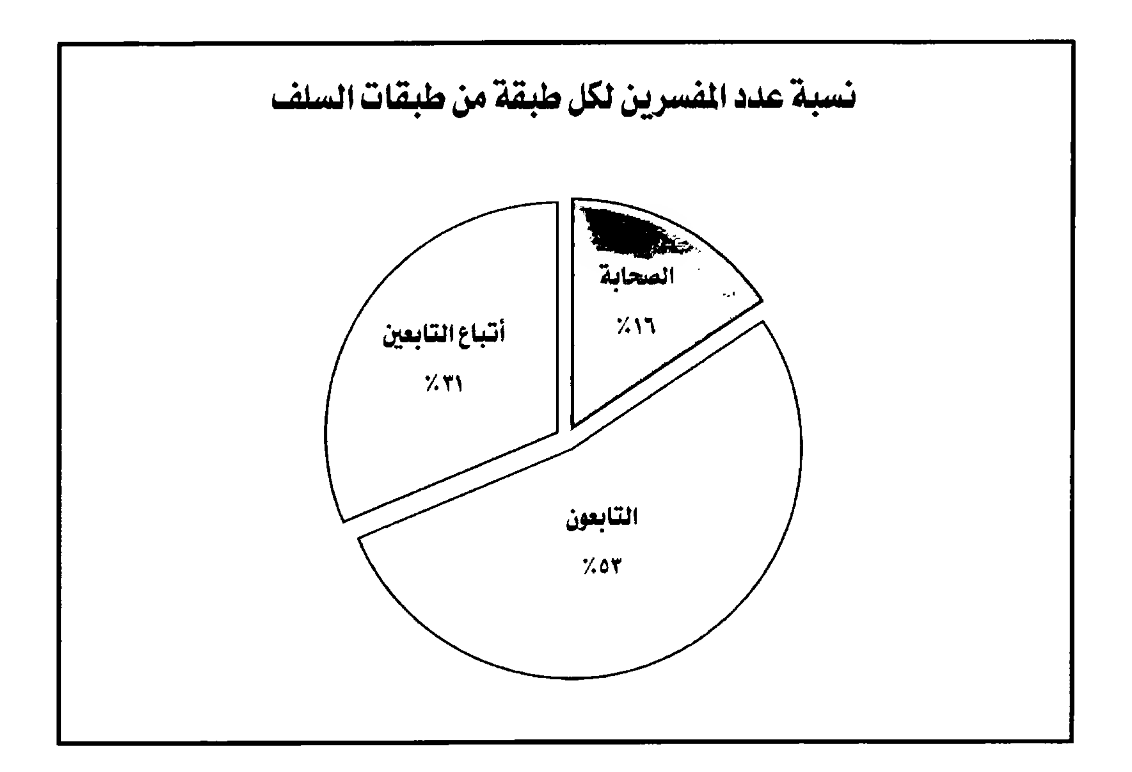
الطبقة الثانية: **المُقِلُّون في التفسير**، وهم الذين تجاوزت آثارهم التفسيرية ١٠٠ أثر دون أن تبلغ ٥٠٠ أثر، وعددهم (٢١) مفسرًا: منهم (٦) من الصحابة، و(١٢) من التابعين، و(٣) من أتباعهم، جاء ترتيبهم مع بيان عدد آثار كل منهم كما في الرسم البياني التالي:



الطبقة الثالثة: المشاركون في التفسير من السلف، ممن لم تبلغ آثار أحدهم ١٠٠ أثر، وعددهم: (٩٨) [١] صحابيًّا، و(٣٣٧) [٢] تابعيًّا، و(٢٠٢) [٣] من أتباع التابعين.

وقد أوردت عدد آثار كل منهم في المبحث الأخير إضافة إلى المكثرين والمقلين.

ومجموع أصحاب الآثار (٦٧٨): (١٠٦) من الصحابة، و(٣٥٩) من التابعين، و(٢١٢) من أتباع التابعين. والمجهولون ونحوهم (٢٦)؛ فيكون عدد السلف الذين أوردت الموسوعة تفسيرهم المباشر (٧٠٣). والرسم البياني التالي يوضح **نسبة كل طبقة**:



(١) منهم ٥٣ صحابي لم يرو عنهم سوى أثر أو أثرين فقط.

(٢) منهم ١٩٩ تابعي لم يرو عنهم سوى أثر أو أثرين فقط.

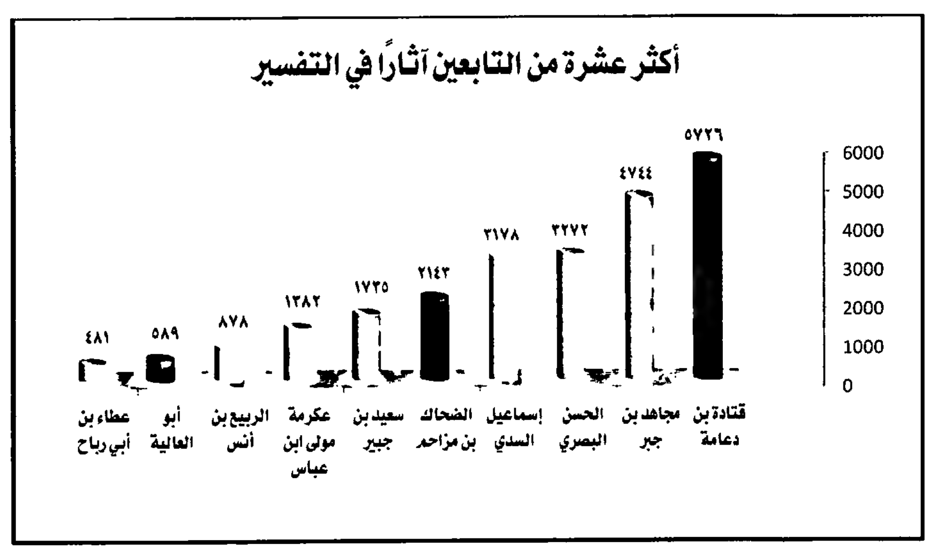
(٣) منهم ١٦٤ لم يرو عنهم سوى أثر أو أثرين فقط.

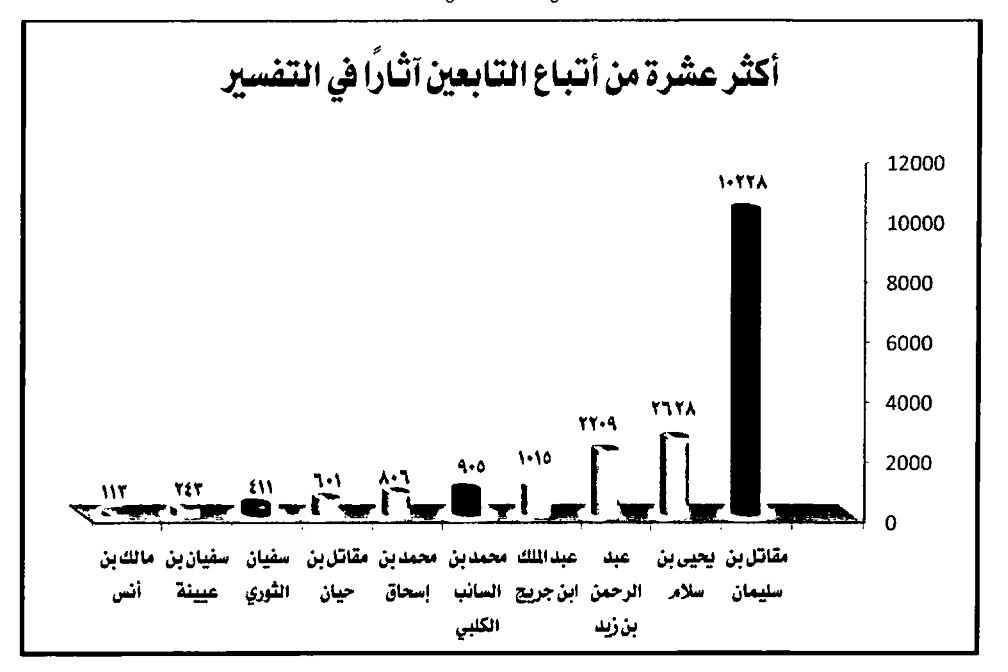
ثالثًا: جاء ترتيب أكثر عشرة في آثار التفسير لكل طبقة من طبقات السلف كما في الرسوم البيانية التالية:

أكثر عشرة من الصحابة آثارا في التفسير

عبد الله بن عباس ٨٩٢٢
عبد الله بن مسعود ٧٦١
علي بن أبي طالب ٤٤٨
عبد الله بن عمر ٢٨٩
أبو هريرة ١٧٢
عائشة بنت أبي بكر ١٢٤
عمر بن الخطاب ١٠٦
أبي بن كعب ١٠٥
عبد الله بن عمرو بن العاص ٩٥
أنس بن مالك ٧٨

0
1000
2000
3000
4000
5000
6000
7000
8000
9000





رابعًا: قد يرد بعض التباين والتعارض بين هذه النتائج وبين ما ذكره بعض المتقدمين، ولعلنا نعرض فيما يلي مثالين شهيرين من ذلك، أولهما متعلق بتفسير بعض الصحابة، والآخر متعلق بتفسير بعض التابعين:

١ ـ ما أورده السيوطي بقوله: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير»[(١)]، فماذا قصد **السيوطي بشهرة هؤلاء العشرة من الصحابة في التفسير مع أنه لم يرد عنهم إلا النزر اليسير؛ سوى ما جاء عن ابن عباس، ثم ابن مسعود، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين؟**

الجواب: ما صدر عن السيوطي من حديث حول المشتهرين بالتفسير من الصحابة شاع كثيرًا بين المؤلفين بعده، خصوصًا المعاصرين، والسيوطي ـ كما هو معلوم ـ رجل موسوعي مستقرئ ومطلع، بل له مؤلف ضخم في تفسير النبي ﷺ والصحابة سماه «ترجمان القرآن»[(٢)]، وبين أيدينا مختصره ـ مع زيادات ـ وهو كتاب «الدر

(١) الإتقان، ط. المجمع ٦/ ٢٣٢٥.

(٢) قال رحمه الله في الإتقان ٤/ ٢٢٢: «وقد جمعت كتابًا مسندًا فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف، وقد تم ولله الحمد في أربع مجلدات وسميته: «ترجمان القرآن». وقال في موضع آخر ٤/ ٢٤٠: «وكتابنا الذي أشرنا إليه جامع لجميع ما ورد عن الصحابة من ذلك»، وكذلك =

المنثور» الذي هو أوسع كتاب للمتقدمين في تفسير السلف مما وصلنا.

لكن الناظر في كتابه الدر المنثور يرى أن آثار أغلب هؤلاء العشرة قليلة جدًّا مقابل ما يُروى عن ابن عباس ثم ابن مسعود ثم علي بن أبي طالب ﷺ - وهم كذلك في الموسوعة كما مر معنا - فيا ترى ماذا قصد السيوطي بقوله: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة» مع وقوفه على قلة ما رُوي عن أكثرهم في كتابيه السابقين؟

لا أظن أن السيوطي غاب عنه ذلك، بل صرَّح بشيء من ذلك بعد تعداد العشرة فقال: «أما الخلفاء فأكثر من روي عنه منهم علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًّا، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم، كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر ﷺ للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر ﷺ في التفسير إلا آثارًا قليلة جدًّا لا تكاد تجاوز العشرة»، وهذا كلام صريح في هذه المسألة، مما يدل أن السيوطي لم يُرِد بمسألة الاشتهار بالتفسير كثرة المروي عنهم، الذي من لازمه تصديهم للتفسير وإلقائه، ولو حصل ذلك لرُوي عنهم، لما لهم من المكانة العظيمة، والمرتبة الجليلة في الأمة.

وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في مراد السيوطي بمصطلح الاشتهار بالتفسير، فقد يكون مراده كونهم أعلم الأمة بعد النبي ﷺ بالتفسير؛ «لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح»[١]، حيث كانوا يتلقون القرآن غضًّا طريًّا كما أُنزل، ولا يتجاوزون آياته المنزلة حتى يعلموا حدودها وفروضها ويعملوا بها، كما قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا»[٢]. فهذا يدل على علمهم بكل ما نزل من القرآن إلا ما أشكل عليهم فإنهم يرجعون فيه إلى النبي ﷺ، ومن ثَمَّ فهم أعلم الأمة بما نزل على النبي ﷺ.

= كتابه الذي بين أيدينا «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، وهو يعدّ هذين الكتابين - وغيرهما - مما تفرد فيهما! نظرًا لما يحتاج إليه من سعة النظر وكثرة الاطلاع وملازمة التعب والكد، على حد قوله في كتابه: «التحدث بنعمة الله» ص١٠٥.

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية ص٤٠. (٢) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية ص٩.

وخُصَّ هؤلاء العشرة لأنهم كانوا ألصق بالنبي ﷺ (عدا ابن عباس وابن الزبير فعدادهما في صغار الصحابة) من غيرهم، وهم من أعلم الصحابة ﭫ.

وهذا التعليل قد يكون وجيهًا وأقرب للواقع؛ غير أنه يكدره ما عقّب به السيوطي بعد ذكره لترجمة بعض هؤلاء العشرة حيث قال: «وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير، كأنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر وأبي موسى الأشعري، وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة»[1]! إذ إن ظاهر معنى قوله «ورد»؛ أي: ما نقل من تفسيرهم ووصل إلينا، ومفهوم هذا الكلام ـ فيما يظهر ـ أن هؤلاء العشرة ورد عنهم الكثير من التفسير، وهو ما أشكل علينا ابتداء!

جواب آخر: ربما رأى السيوطي أن هؤلاء العشرة هم أقرأ الصحابة للقرآن، وأغلبهم ممن تصدى لإقرائه، وأسانيد القراء من بعدهم تدور عليهم فرأى في ذلك صلة بتفسير القرآن كونهم تصدوا لإقرائه، والغالب على من كان هذا شأنه أن يفسر ما أشكل من معاني القرآن لطلابه، وهم من هم في الحرص على الدعوة والتعليم، خصوصًا إذا علمنا أن مصطلح القراء في عهد الصحابة والتابعين يُراد به أكثر من مجرد إقراء القرآن فيما يظهر، والله أعلم.

من جانب آخر يحتمل أن يكون كلام السيوطي على ظاهره، باعتبار أن كثيرًا من تفسير هؤلاء الصحابة فُقد فيما فُقد من تراث الأمة، لكن هذا يحتاج إلى مستند من كلام السيوطي يوضح أنه يعني ذلك؛ لأن ظاهر كلامه أنه تقرير ناتج من استقراء جميع تفسير الصحابة الذي وصله! وانظر إلى تعبيره بـ «ورد» فهو يوضح ذلك ويعضده، والله أعلم.

على العموم هذه بعض التفسيرات التي يمكن أن تحل هذا الإشكال، وعليها مآخذ كما رأينا، ومن هنا فالمسألة تحتاج لبحث وتحرير، أما مجرد نقل كلام السيوطي واعتماده في تحديد المفسرين من الصحابة ـ كما هو واقع من المعاصرين عند الحديث عن تفسير الصحابة والتابعين[2] ـ دون بيان وتوضيح لمقصوده فهو قصور في البحث العلمي.

---

(١) الإتقان ٤/ ٢٤٠.

(٢) تناقل كلام السيوطي أغلب من كتب في تاريخ التفسير، ولعل من أوائل من نقله من المعاصرين د. محمد =

٢ ـ **ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله**: «وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم»[(١)]، والناظر في آثار أصحاب ابن مسعود يجد أنه لم يُرو عنهم إلا النزر القليل، وأكثرهم آثارًا في الموسوعة؛ مسروق بـ (٥٩) أثرًا أغلبها في الأحكام، يليه أبو رزين الأسدي بـ (٥٣) أثرًا، يليه الربيع بن خثيم بـ (٣٤) أثرًا، وهي مقادير قليلة جدًّا! حتى إنه لم يرد أحد منهم ضمن العشرة المكثرين من التابعين، بل لم يُسلك أحد منهم في طبقة المقلين التي اعتمدناها! وكذلك ذكَر أهل المدينة ولم يبرز فيهم من المكثرين سوى عبد الرحمٰن بن زيد، وفي المقابل لم يذكر أهل البصرة مع بروز أربعة منهم ضمن طبقة المكثرين؛ وهم: قتادة والحسن وأبو العالية والربيع، وابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مستقرئ! ولا يشك في أنه وقف على مقدار تفسيرهم، فماذا قصد بذلك، ثم لِم لَمْ يذكر أهل البصرة مع أنهم أكثر التابعين تفسيرًا بعد أهل مكة[(٢)]؟

فقد يكون مراده أعلم الناس بالتفسير رواية ودراية، لكن هذا لا يحل الإشكال

= حسين الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الماتع التفسير والمفسرون ١/٤٩، وقد تبين له قلة ما ورد من تفسير عمن سوى الأربعة (ابن عباس وابن مسعود وعلي وأبي بن كعب) لكن قال: «فهم وإن اشتهروا بالتفسير إلا أنهم قلَّت عنهم الرواية ولم يصلوا في التفسير إلى ما وصل إليه هؤلاء الأربعة المكثرون، لهذا نرى الإمساك عن الكلام في شأن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، ونتكلم عن علي، وابن عباس، وابن مسعود، وأُبَي بن كعب، نظرًا لكثرة الرواية عنهم في التفسير، كثرة غذَّت مدارس الأمصار على اختلافهم وكثرتها». التفسير والمفسرون ١/٥٠، ولم يبين المراد باشتهارهم في التفسير، كذلك لم يعلل سبب قلة الرواية عنهم مع اشتهارهم بالتفسير! مع ملاحظة أن تفسير أُبي بن كعب المنقول إلينا نزر قليل كالباقين، وليس كما ذكر.

(١) تحدث أيضًا د. الذهبي: التفسير والمفسرون ١/٨٩، ٩٤، عن التابعين ومدارسهم التفسيرية بناء على كلام ابن تيمية فيما يظهر، ومن ثم أورد عددًا من المقلين في التفسير على أنهم من مشاهير مفسري التابعين كعلقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، ومُرَّة الهمداني. ـ وتبعه بعض من كتب في تاريخ التفسير على بعض ذلك ـ دون توضيح وبيان لمقدار ما روي عنه من آثار التفسير، أو إثبات أنه مفسر معروف بالتفسير من خلال وصفه لنفسه أو وصف أقرانه أو تلاميذه أو من خلال وصف مترجميه في كتب التراجم، وعندها يُبحث عن الأسباب التي أدت إلى قلة إنتاجه التفسيري.

(٢) بل فاق المكثرون منهم ما روي عن المكثرين من المكيين، فبلغ مجموع تفسير قتادة والحسن والربيع وأبو العالية ١٠٤٦٧ أثرًا، بينما بلغ مجموع تفسير مجاهد وسعيد وعكرمة وعطاء ٨٣٤٢ أثرًا.

لأن أهل الكوفة وأهل المدينة أيضًا مقلين في باب رواية التفسير، بخلاف أهل مكة الذين رووا مئات الآثار من تفسير شيخهم ابن عباس، وكذلك أهل البصرة.

وقد يكون مراده أنهم أكثر الناس فهمًا للقرآن لأنهم من التابعين المخضرمين أقران الصحابة، ومن العرب صَلِيبةً الذين لم يخالطهم اللحن، ولم تفسد ألسنتهم بالعجمة، فلا يشك في فهمهم للقرآن أكثر من الجيل الذي بعدهم، وهو تعليل له وجه؛ لأن ابن تيمية ذكر أعلم الناس بالتفسير ولا يلزم منه كثرة الرواية عنهم.

عمومًا هذه مجرد تعليلات ترد على الخاطر، والمسألة تحتاج إلى دراسة وتحرير! والله أعلم.

❁ توصيات:

وبعد؛ فهذه دراسة مقتضبة وإحصاء سريع متعلق بالتفسير المباشر لأفراد السلف، وهناك قضايا عديدة يمكن دراستها والخروج بنتائج نفيسة من خلال إحصاءاتها في الموسوعة، من ذلك على سبيل المثال:

١ ـ دراسة آثار نزول الآية، وكذلك الناسخ والمنسوخ[(١)]، وتحليل كل منها للخروج بنتائج مهمة متعلقة بمسارها لدى كل طبقة من طبقات السلف، ومدى توسّعهم فيها، وما يترتب على ذلك من أحوال وأحكام[(٢)].

٢ ـ إحصاء طرق كل مفسر ودراستها لنستنتج أسباب القلة والكثرة في هذه الطرق، وما يترتب عليه من المعاني المتعارضة المروية عن المفسر الواحد.

٣ ـ الدراسة الموضوعية لآثار كل طبقة من هذه الطبقات ـ أو أهل مصر معين، أو أفرادهم ـ للتعرف على موضوع التفسير الغالب على كل منهم، ومن خلال ذلك يمكننا تحديد من هو المفسر للقرآن بالمعنى الدقيق، ففي رأيي القاصر أن إطلاق مصطلح «مفسر» على مَن اقتصرت آثاره على تفسير آيات السيرة أو القصص أو الأحكام غير دقيق وفيه تَجوُّز؛ لأنه ربما ذكر ما يتعلق بهذه الآيات في فنِّه وتخصصه، ولم يتطرق إلى ما لا يتعلق بتخصصه من المعاني، وقد مر معنا أمثلة

---

(١) وهما من الموضوعات التي استقصتها الموسوعة من المصادر المتوفرة، وهذا بخلاف القراءات والأحكام.

(٢) على سبيل المثال ينظر دراسة عن أسباب النزول والنسخ عند أتباع التابعين في كتاب: أتباع التابعين: عرض ودراسة لمُقَيِّدِه ص٣٢٤ ـ ٣٣٦.

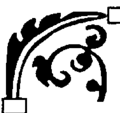
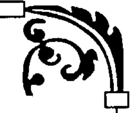
صريحة في ذلك من مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه ومحمد بن إسحاق، وكذلك بعض الفقهاء الذين اعتنوا بتفسير بعض آيات الأحكام خاصة[1]، ومن هنا أرى أن «المفسر» بالمعنى الدقيق هو من تناول تفسير جميع آيات القرآن بمختلف موضوعاتها: الأحكام والقصص والعقيدة والسلوك والوعظ والتربية، وغيرها من الموضوعات... والله أعلم.

هذا ما أردت بيانه، فإن أصبت فبفضل الله وتوفيقه، وإن أخطأت فمن نفسي المقصرة والشيطان.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



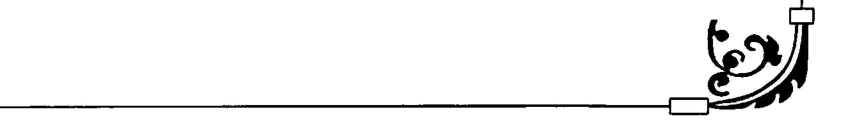
(١) ولعله من هذا الباب لم يُصنَّف اللغويون المتقدمون المفسرون للقرآن ضمن مفسري السلف؛ لأن نظرهم كان من الجانب اللغوي فحسب.

التعريف بأئمة التفسير الخمسة وطريقة تعاملهم مع آثار السلف

إعداد

د. نايف بن سعيد الزهراني





أولًا
تراجم أئمة التفسير الخمسة

١ - ابن جرير الطبري

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ولد بآمل بطبرستان[١] سنة (٢٢٤هـ)، ونشأ بها، وكان أسمر، أعين، مليح الوجه، مديد القامة، فصيح اللسان، لم يتزوج أو يتسرى.

حفظ القرآن وله سبع سنين، وأَمَّ الناس وهو ابن ثمان سنين، وكتب الحديث وله تسع سنين، ورحل عن بلده لطلب العلم وله ست عشرة سنةً. أخذ العلم عن كبار علماء عصره، فأخذ عن علماء بلده طبرستان، ثم رحل إلى العراق والشام ومصر مرات، وسافر أثناء ذلك للحج سنة (٢٤٠هـ)، ثم رجع إلى بلده طبرستان، وعاد بعد ذلك إلى بغداد سنة (٢٩٠هـ)، إلى أن توفاه الله ﷻ بها.

كان من أئمة أهل السُّنَّة، وعلى اعتقاد السلف من الصحابة والتابعين والأئمة، ولم يثبت ما نسب إليه من التشيع، وكتبه وسيرة حياته شاهدة ببطلان ذلك[٢]. وكان يقرأ في أول أمره بحرف حمزة (ت:١٥٦هـ)، ثم اختار لنفسه قراءةً بعد ذلك؛ فصلها في كتابه «القراءات وتنزيل القرآن»، وفي مواضع كثيرة من تفسيره[٣]. وتفقه في أول طلبه على مذهب الشافعي (ت:٢٠٤هـ)، وأفتى به في بغداد عشر سنين، ثم اختار لنفسه ما

(١) بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، وتسمى بمازندران، وتقع جنوب بحر الخزر (قزوين)، وشمال طهران عاصمة إيران اليوم. ينظر: معجم البلدان ٣/ ٢٤٤، وأطلس عمر بن الخطاب ﷺ ص١٤٢.

(٢) قال ياقوت (ت:٦٢٦هـ) عمن نسب ابن جرير للرفض: «وكذب؛ لم يكن أبو جعفر رافضيًا»، وكذا أبطل ذلك ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)، وغيرهما. ينظر: معجم البلدان ١/ ٥٧، ولسان الميزان ٥/ ١٠٠. ويقال: إن ابن جرير اثنان أحدهما شيعي، وإليه ينسب القول بجواز مسح القدمين في الوضوء، وجمع أحاديث غدير خم وطرق حديث الطير. ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير ١٤/ ٨٤٩.

(٣) ينظر: ١/ ٥٦١، ٢/ ٢١٤، ٣/ ١٨١، ٦٧٨، ٧٣٢، ٥/ ٥١، ١٢٣، ٦/ ٣٩٨، ٩/ ٩٥.

أداه إليه اجتهاده مما دوَّنه في كتبه، وفصله بأحسن بيان في كتابه «لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام»، حتى قيل: «ما عمل كتاب في مذهب أجود من كتاب أبي جعفر «اللطيف» لمذهبه»[١]، وعرف مذهبه بـ (الجريري)، وتفقه به جماعة، قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «وبقي مذهب ابن جرير إلى ما بعد الأربعمائة»[٢].

وله تصانيف كثيرة فائقة الجودة والتحرير؛ حتى وصف غير واحد منها بأنه: لم يصنف مثله. قال تلميذه الفرغاني (ت:٣٦٢هـ): «إن قومًا من تلاميذ ابن جرير حصلوا أيام حياته منذ بلغ الحلم إلى أن توفي وهو ابن ست وثمانين، ثم قسموا عليها أوراق مصنفاته، فصار منها في كل يوم أربع عشرة ورقةً، وهذا شيء لا يتهيأ لمخلوق إلا بحسن عناية الخالق»، ونقل الخطيب (ت:٤٦٣هـ): «أن ابن جرير مكث أربعين سنةً يكتب في كل يوم منها أربعين ورقةً»، وقال الجياني (ت:٤٩٨هـ): «هو أكثر أهل الإسلام تصنيفًا»، وعن جودة تأليفه وحسن بيانه يقول الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «ولأبي جعفر في تآليفه عبارة وبلاغة». **ومن أشهر تلك المصنفات:**

١ ـ «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**»، وقد سماه بذلك ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في تاريخه[٣]، وهو كذلك في بعض إجازاته به[٤]. وقد بدأت فكرة تأليفه منذ صباه، حيث قال: «حدثتني به نفسي وأنا صبي»[٥]، ويقول عن نفسه: «استخرت الله تعالى في عمل كتاب التفسير، وسألته العون على ما نويته ثلاث سنين قبل أن أعمله، فأعانني»[٦]، وقد شرع في إملاءه سنة (٢٧٠هـ) ببغداد، وكان عزم أول أمره على البسط والاستيعاب، ثم عدل عن ذلك لما رأى من ضعف همة الطلاب، فقد روى الخطيب (ت:٤٦٣هـ): «أن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه. فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة. ثم قال: تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحوًا مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنا لله ماتت الهمم. فاختصره في نحو مما اختصر التفسير»[٧]، وقد أشار إلى قصد الاختصار في مقدمته حيث قال في منهج تأليفه: «بأوجز ما أمكن من

---

(١) معجم الأدباء ٦/٢٤٥٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ٨/٩٢.
(٣) ١/٨٩.
(٤) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٤٤.
(٥) معجم الأدباء ٦/٢٤٥٣.
(٦) المرجع السابق.
(٧) تاريخ بغداد ٢/٥٥٠.

الإيجاز في ذلك، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه»[1].

وانتشر عنه الكتاب بعد ذلك واشتهر، وأملاه مرات؛ منها ما أملاه من سنة (٢٨٣هـ) إلى سنة (٢٩٠هـ)، وقرئ عليه أيضًا في أواخر حياته سنة (٣٠٦هـ)[2]. وقد طبع مرات عديدةً واختصر، وكتبت فيه الأبحاث الوافرة.

وقد اجتهد ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في تحرير تفسيره غاية التحرير، قال عبد العزيز بن محمد الطبري: «قال أبو عمر الزاهد ـ غلام ثعلب ـ وكان معروفًا زمنًا طويلًا بمقابلة الكتب: سألت أبا جعفر عن تفسير آية، فقال: قابل بهذا الكتاب من أوله إلى آخره. قلت: فقابلت، فما وجدت فيه حرفًا واحدًا خطأً في نحو ولا لغة»[3]. وما إن فرغ ابن جرير (ت:٣١٠هـ) من تدوين تفسيره وإقرائه حتى انتشر عنه شرقًا وغربًا، وتنافس الناس في نسخه وتحصيله، واشتهر به مؤلفه غاية الاشتهار، وعرف به فضله في العلم وإمامته، قال ابن كامل (ت:٣٥٠هـ): «حمل هذا الكتاب مشرقًا ومغربًا، وقرأه كل من كان في وقته من العلماء، وكل فضله وقدمه»[4]، بل صار هذا التفسير معيارًا توزن به التفاسير، قال ابن حزم (ت:٤٥٦هـ): «من مصنفات بقي بن مخلد كتاب (تفسير القرآن)، وهو الكتاب الذي أقطع قطعًا لا أستثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام مثله، ولا تصنيف محمد بن جرير الطبري، ولا غيره»[5].

وقد شهد العلماء من زمن ابن جرير (ت:٣١٠هـ) فمن بعده بجلالة هذا التفسير وتفرده وسبقه، فقال ابن خزيمة (ت:٣١١هـ): «نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير»[6]، وقال أبو حامد الإسفرائيني (ت:٤٠٦هـ): «لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيرًا»[7]، وقال الخطيب (ت:٤٦٣هـ): «كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله»[8]، وقال ابن العربي (ت:٥٤٣هـ): «ولم يؤلف في الباب ـ أي: أحكام القرآن ـ أحد كتابًا به

---

(١) جامع البيان ١/ ٧.

(٢) ينظر: جامع البيان ١/ ٣، وتاريخ بغداد ٢/ ٥٥١.

(٣) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٥٣.

(٤) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٥٢.

(٥) رسائل ابن حزم ٢/ ١٧٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٧٤٧.

(٦) تاريخ بغداد ٢/ ٥٥١.

(٧) تاريخ بغداد ٢/ ٥٥٠.

(٨) المرجع السابق.

احتفال إلا محمد بن جرير الطبري؛ شيخ الدين، فجاء بالعجب العجاب، ونشر فيه لباب الألباب، وفتح فيه لكل من جاء بعده الباب، فكل أحد غرف منه على قدر إنائه، وما نقصت قطرة من مائه»[١]، ووصف ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) هذا التفسير بأنه: «من أجل التفاسير، وأعظمها قدرًا»[٢]، وقال: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة»[٣]، وقال السيوطي (ت:٩١١هـ): «وهو أجل التفاسير وأعظمها»[٤]، وقال بعد أن عدد طبقات المفسرين ومناهجهم: «فإن قلت: فأي التفاسير ترشد إليه، وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري؛ الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله»[٥].

٢ ـ «**تاريخ الأمم والملوك**»، ويسمى «تاريخ الرسل والملوك»، المعروف بـ«تاريخ الطبري»، قال عنه ابن المغلس (ت:٣٢٣هـ): «ما عمل أحد في تاريخ الزمان وحصر الكلام فيه مثل ما عمله الطبري»، وقال القفطي (ت:٦٢٤هـ): «هو أجل كتاب في بابه»، وقد بناه على كتاب «المبتدأ والمغازي» لابن إسحاق (ت:١٥٢هـ)[٦].

٣ ـ «**تهذيب الآثار**»، قال عنه الخطيب (ت:٤٦٣هـ): «لم أر سواه في معناه، إلا أنه لم يتمه»، وقال القفطي (ت:٦٢٤هـ): «وهو كتاب أعيا العلماء إتمامه»، وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «هو من أحسن كتبه، ولو كمل لما احتيج معه إلى شيء».

وهذه الثلاثة أجل كتبه، ومن أكبرها، وله غيرها كثير[٧].

أما **مكانته عند العلماء** فقد كانت بالمحل الأسمى؛ ومما وصف به ما قاله أبو العباس ثعلب (ت:٢٩١هـ): «ذاك من حذاق مذهب الكوفيين»[٨]، قال ابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ): «وهذا كثير من أبي العباس ثعلب؛ لأنه كان شديد النفس، قليل الشهادة

(١) المسالك في شرح موطأ مالك ١/١٠٢. وينظر: أحكام القرآن ١/١٩.
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/٣٦١.
(٣) مجموع الفتاوى ١٣/٣٨٥.
(٤) الإتقان في علوم القرآن ٦/٢٣٤٢.
(٥) المرجع السابق ٦/٢٣٤٦.
(٦) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٤٦.
(٧) ينظر: الفهرست ص٢٨٧، وتاريخ بغداد ٢/٥٤٨، ومعجم الأدباء ٦/٢٤٥٧.
(٨) ولأبي جعفر (ت: ٣١٠هـ) كتاب في النحو على مذهب الكوفيين، كما في معجم الأدباء ١/١٩١.

لأحد بالحذق في علمه»، وقال أبو العباس ابن سريج (ت:٣٠٦هـ): «محمد بن جرير الطبري فقيه العالم»، وقال أبو بكر بن خزيمة (ت:٣١١هـ): «إني لا أعلم على أديم الأرض أحدًا أعلم منه»، وقال الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ): «كان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها؛ صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين؛ في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم»، وأثنى عليه ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) كثيرًا، وعدَّه من كبار أئمة الإسلام الذين ينقل الدين عنهم، ويعتمد على قولهم، وقال السيوطي (ت:٩١١هـ): «رأس المفسرين على الإطلاق، أحد الأئمة، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره».

توفي ببغداد سنة (٣١٠هـ)، عن ست وثمانين سنةً[١].

٢ ـ ابن عطية

هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن ابن عطية، أبو محمد المحاربي، يرجع نسبه إلى مضر، ولد بغرناطة[٢] سنة (٤٨١هـ)، ونشأ بها في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أكابر علماء غرناطة وفقهائهم، وأجداده أيضًا مشهورون بالعلم والفضل والكرم[٣].

كان مبتدأ طلبه للعلم على يدي علماء غرناطة، ومنهم والده الذي قرأ عليه علوم الشريعة واللغة والتاريخ، واستمرت رعايته له؛ ففي الوقت الذي ألف فيه أبو محمد «المحرر الوجيز» كان والده ربما أيقظه في الليلة مرتين يقول له: «قم يا بني اكتب كذا وكذا في موضع كذا من تفسيرك»[٤]. ثم رحل إلى كبريات مدن الأندلس الزاخرة

(١) للتوسع في ترجمته ينظر: تاريخ بغداد ٢/٥٤٨، ومعجم الأدباء ٦/٢٤٤١ ـ وهما أوفى من ترجم له ـ، والفهرست ص٢٨٧، وإنباه الرواة ٣/٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/٢٦٧، وطبقات المفسرين ص٩٥.

(٢) بلدة مشهورة من أقدم وأعظم وأحصن بلدان الأندلس، وتقع الآن جنوب إسبانيا. ينظر: معجم البلدان ٤/١٩٥، وأطلس التاريخ العربي ص٧٦.

(٣) ينظر: فهرس ابن عطية ص٩، وتاريخ قضاة الأندلس ص١٠٩.

(٤) بغية الملتمس ص٤٤١.

بالعلم والعلماء؛ كقرطبة، وإشبيلية، ومرسية، وبلنسية، وجيان، ولقي وجوه علمائها وقرأ عليهم، وراسل جماعةً من العلماء فأجازوه[(١)].

تولى قضاء «المرية»[(٢)] سنة (٥٢٩هـ) زمن دولة «المرابطين»[(٣)] التي عاصرها ابن عطية (ت:٥٤١هـ) منذ توليها مقاليد حكم الأندلس من (٤٨٣هـ) إلى (٥٤٠هـ) تقريبًا؛ وقال لسان الدين ابن الخطيب عن قيامه بذلك: «توخى الحق، وعدل في الحكم، وأعز الخطة»[(٤)].

وقد شارك في جهاد النصارى في نواحي الأندلس، حتى وصف بأنه «كان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين»[(٥)]، وقال عن لقائه بأحد مشايخه: «لقيته في «جيان»[(٦)]، في نهوضي إلى غزوة طلبيزة سنة ثلاث وخمسمئة»[(٧)]، وشارك في بعض معارك «سرقسطة»[(٨)] سنة (٥١١هـ) وكتب رسالةً إلى بعض مشايخه يصف له فيها هذه الغزوة[(٩)].

وكان أشعري الاعتقاد[(١٠)]، كما هو ظاهر في مواضع كثيرة من تفسيره[(١١)]، وله موافقات لأقوال السلف، وللمعتزلة في مواضع، كما أشار إلى ذلك ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، وابن حجر الهيتمي (ت:٩٧٤هـ)[(١٢)].

وقد كان من أعيان مذهب الإمام مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)، وهذا واضح في

---

(١) ينظر: فهرس ابن عطية ص٥٩، والصلة ١/٣٦٧، والديباج المذهب ٢/٥٧.

(٢) مدينة كبيرة تقع على البحر المتوسط، جنوب شرقي الأندلس. ينظر: معجم البلدان ٥/١١٩، والروض المعطار ص٥٣٧.

(٣) ويقال لهم: الملثمون، وهم قوم من بربر المغرب، كان فيهم جد وصلابة في الدين، أقاموا دولةً للإسلام والجهاد في المغرب والأندلس قرابة ستين سنة، وأميرهم يوسف بن تاشفين. ينظر: الكامل في التاريخ ٨/١٣٤، ١٣٧، والمعجب في تلخيص أخبار المغرب ص١٢٢.

(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٤١٢. وينظر: الديباج المذهب ١/١٧٥.

(٥) المعجم، لابن الأبار ص٢٧١. والملثمون هم المرابطون.

(٦) مدينة كبيرة بالأندلس، تقع شرقي قرطبة. ينظر: معجم البلدان ٢/١٩٥، والروض المعطار ص١٨٣.

(٧) فهرس ابن عطية ص١٣٧.

(٨) مدينة مشهورة شرق الأندلس، تسمى: المدينة البيضاء؛ لكثرة جصها ورخامها. ينظر: معجم البلدان ٣/٢١٢، والروض المعطار ص٣١٧.

(٩) قلائد العقيان ص٢٢٤.

(١٠) نسبةً إلى أبي الحسن الأشعري، وهم فرقة خالفوا مذهب أهل السُّنَّة في مسائل في الإيمان والقدر والصفات وغيرها. ينظر: الملل والنحل ١/٩٤، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/٢٢٩.

(١١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٢٨، ٣/٦٩، ٢١١ ـ ٢١٣، ٦/٧٩.

(١٢) ينظر: مجموع الفتاوى ١٣/٣٦١، والفتاوى الحديثية ص٢٤٢.

تفسيره، وعند من ترجم له[1].

وقد جاءت **مصنفات ابن عطية** (ت:٥٤١هـ) قليلةً في جنب سعة علمه، وما برع فيه من الفنون، والذي ذكر له من ذلك هو:

١ ـ «**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**»، وهو أشهر كتبه، حتى قيل فيه: «لو لم يكن له إلا التفسير لكفى»[2]، وبه ظهر فضله وعلمه، قال علي بن سعيد (ت:٦٨٥هـ) في تذييله على رسالة ابن حزم (ت:٤٥٦هـ) في «مفاخر أهل الأندلس»: «ولأبي محمد ابن عطية الغرناطي في تفسير القرآن الكتاب الكبير الذي اشتهر، وطار في الغرب والشرق»[3]، وقد تفرغ له وأفنى فيه سني حياته كما أشار في مقدمته[4]، فجاء محررًا مستوعبًا وجيزًا كما أراد؛ قال ابن الأبار (ت:٦٥٨هـ): «وتأليفه في التفسير جليل الفائدة، كتبه الناس كثيرًا، وسمعوه منه، وأخذوه عنه»[5]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسُّنَّة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل»[6]، وقال أبو حيان (ت:٧٤٥هـ): «هو أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير»[7]، وقال لسان الدين ابن الخطيب (ت:٧٧٦هـ): «وألف كتابه المسمى بالوجيز، فأحسن فيه وأبدع، وطار لحسن نيته كل مطار»[8]، وقال السيوطي (ت:٩١١هـ): «وألف تفسير القرآن الكريم، وهو أصدق شاهد له بإمامته في العربية وغيرها»[9].

وصار هذا التفسير موضع عناية كثير من العلماء نقلًا واعتمادًا؛ كالقرطبي (ت:٦٧١هـ)[10]، وأبي حيان (ت:٧٤٥هـ)[11]، وجمعًا ومقارنةً بغيره من التفاسير؛ كابن بزيزة التميمي التونسي (ت:٦٦٢هـ)[12]، وأبي زكريا الشاوي (ت:١٠٩٦هـ)[13]، وتهذيبًا

(١) ينظر: الديباج المذهب ٢/ ٥٧، وشجرة النور الزكية ١/ ١٢٩.
(٢) فوات الوفيات ٢/ ٢٥٦.
(٣) نفح الطيب ٣/ ١٧٩.
(٤) المحرر الوجيز ١/ ٧ ـ ٨. وينظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم ص٨٣.
(٥) المعجم ص٢٦١.
(٦) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦١.
(٧) البحر المحيط ١/ ٢٠.
(٨) الإحاطة ٣/ ٤١٢.
(٩) بغية الوعاة ٢/ ٧٣. وينظر: البحر المحيط ١/ ٢٠.
(١٠) ينظر: مقدمة ابن خلدون ٢/ ١٢١، وهذا ظاهر جدًّا في تفسير القرطبي.
(١١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٠.
(١٢) ينظر: مقدمة فهرس ابن عطية ص٣٦.
(١٣) طبع كتابه في مجلدين، عن دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ.

واختصارًا؛ كأبي عبد الرحمٰن الثعالبي (ت:٨٧٥هـ)[١]، وقال أبو محمد ابن فرحون (ت:٧٦٩هـ): «لازمت تفسير ابن عطية حتى كدت أحفظه»[٢].

٢ ـ «**فهرس ابن عطية**»، وفيه تراجم ثلاثين شيخًا التقاهم وقرأ عليهم وأجازوه.

٣ ـ كتاب «**في الأنساب**».

وقد أشاد العلماء بعلم ابن عطية؛ ومما قيل فيه: «كان فقيهًا عالمًا غايةً في الدهاء والذكاء والتهمم بالعلم، سري الهمة في اقتناء الكتب»[٣]، «أحد رجالات الأندلس الجامعين إلى الفقه الحديث والتفسير والأدب، وبيته عريق في العلم»[٤]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «كان ابن عطية أقعد بالعربية والمعاني من هؤلاء[٥]، وأخبر بمذهب سيبويه والبصريين»[٦].

توفي في «لورقة» سنة (٥٤١هـ)، وقيل: (٥٤٢هـ)، وقيل: (٥٤٦هـ)، عن ستين سنة[٧].

٣ ـ ابن تيمية

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد الحراني، تقي الدين أبو العباس ابن تيمية الدمشقي، شيخ الإسلام، ولد بحران[٨] سنة (٦٦١هـ)، وكان أبيض، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، كأن عينيه لسانان ناطقان، فصيحًا، مفوهًا، لم يتزوج أو يتسرى[٩].

خرج مع أسرته حين هاجرت إلى دمشق بسبب عسف التتار بحران سنة (٦٦٧هـ)،

---

(١) الحلل السندسية ١/ ٦٢٩.

(٢) الديباج المذهب ١/ ٤٥٥.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤١٢ بتصرف. وينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٨٧.

(٤) المعجم، لابن الأبار ص٢٧٢.

(٥) يعني: الزجاج، وابن الجوزي، والبغوي، والمهدوي، وفي تتمة كلامه قال عنهم: «وأولئك لهم براعة وفضيلة في أمور يبرزون فيها على ابن عطية، لكن دلالة الألفاظ من جهة العربية هو بها أخبر، وإن كانوا هم أخبر بشيء آخر من المنقولات أو غيرها». مجموع الفتاوى ٢٧/ ٤٣١.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٤٣١.

(٧) للتوسع في ترجمته ينظر: مقدمة الفهرس، لابن عطية ص١٥، والمعجم، لابن الأبار ص٢٧٢، والصلة ٢/ ٣٨٧، والديباج المذهب ٢/ ٥٨، وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٨٧، وبغية الوعاة ٢/ ٧٣.

(٨) مدينة قديمة بين الرها والرقة. ينظر: معجم البلدان ٢/ ٢٣٥.

(٩) ذيل تاريخ الإسلام، وتتمة المختصر، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٠٩، ٢٧٤.

وكان صغيرًا[١]، ونشأ في بيت علم وفقه وعبادة، فحفظ القرآن في صغره، وتلقى العلوم من أول عمره على أبيه، وترقى في كنف أسرته في مراتب العفاف والتأله، عابدًا ناسكًا ذاكرًا لله على كل حال[٢]. ثم أخذ في طلب العلم عن علماء دمشق وغيرها؛ حتى زاد شيوخه عن مئتي شيخ[٣]، وأول من سمع منه: ابن عبد الدائم (ت:٦٦٨هـ) سنة (٦٦٧هـ)[٤]، «وعني بالحديث وقرأ ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي، ثم فهمها وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالًا كليًّا، حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك؛ هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة»[٥]، «ومات والده ـ وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم ـ فدرس بعده بوظائفه وله إحدى وعشرون سنةً، واشتهر أمره، وبعد صيته في العالم»[٦].

وكان على اعتقاد السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة، سالكًا طريقة أهل السُّنَّة والجماعة، شارحًا لها، ومدافعًا عنها بلسانه ويده، فألف التصانيف الكثيرة في بيان ذلك المعتقد، وجاهد بقلمه المشركين من أهل الكتاب وغيرهم، وناظر المبتدعة وأهل الأهواء، وأبطل كل ما خالف الهدي الأول من الأديان والمذاهب[٧]، وصارت مؤلفاته في ذلك أصولًا يرجع إليها، ويعول عليها.

ومع بلوغه درجة الاجتهاد المطلق، والالتزام بما يتبين له من الدليل دون تقليد[٨] = إلا أن أصول نشأته كانت على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، وخلف أباه وغيره في التدريس في مدارس الحنابلة، وألف في المذهب كتبًا وتحريرات وفتاوى معتمدة، قال الصفدي (ت:٧٦٤هـ): «تمذهب للإمام أحمد بن حنبل، فلم يكن

---

(١) العقود الدرية ص٥. وينظر: مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٨٨.

(٢) العقود الدرية ص٩. وينظر: عيون التواريخ، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٣٣٧.

(٣) التبيان لبديعة البيان، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٤٢٦.

(٤) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٨٨.

(٥) العقود الدرية ص٩. وينظر: الأعلام العلية ص٧٤٢.

(٦) العقود الدرية ص٩.

(٧) ينظر: أعيان العصر وأعوان المصر، والوافي بالوفيات، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٨٦، ٣٠٦.

(٨) ينظر: مختصر طبقات علماء الحديث، والذيل على طبقات الحنابلة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٩٣، ٤٠٢.

أحد في مذهبه أنبه منه ولا أنبل»[١]، وقال ابن رجب (ت:٧٩٥هـ): «وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل بما يقوم عليه الدليل عنده»[٢].

وصف العلماء علمه بالتفسير، فقال ابن عبد الهادي (ت:٧٤٤هـ): «وأخذ في تفسير الكتاب العزيز أيام الجمع على كرسي من حفظه، فكان يورد ما يقوله من غير توقف ولا تلعثم. .، وكان إذا ذكر التفسير أبهت الناس من كثرة محفوظه، وحسن إيراده، وإعطائه كل قول ما يستحقه من الترجيح والتضعيف والإبطال. .، وكان يجلس في صبيحة كل جمعة على الناس يفسر القرآن العظيم»[٣]، وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «كان آيةً من آيات الله في التفسير، والتوسع فيه، لعله يبقى في تفسير الآية المجلس والمجلسين»[٤]، وقال ابن رجب (ت:٧٩٥هـ): «وبرع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال، وخاطر إلى مواقع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها، وبقي يفسر في سورة نوح عدة سنين أيام الجمع»[٥]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) لأحد أخص أصحابه ابن رشيق المغربي (ت:٧٤٩هـ): «ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مئة تفسير، ثم أسأل الله الفهم؛ وأقول: يا معلم إبراهيم علمني»[٦].

أما مصنفاته فقد بلغت الغاية كثرةً وشهرةً وتحريرًا وتأثيرًا، فقد بدأ التصنيف وله سبع عشرة سنة[٧]، وكان سريع التأليف؛ كتب بعض مصنفاته في قعدة، ويكتب في اليوم ما يبيض منه في مجلد، وكثيرًا ما يكتب من حفظه الكتب الكبار، ومنها ما كتبه في السجن في غاية التحرير من حفظه بلا مراجع[٨].

وذكر الذهبي (ت:٧٤٨هـ) أن مصنفاته تزيد على خمسمئة مجلد[٩]، أما فتاويه فلا

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٨٥.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٤٠٢.

(٣) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٩٠ ـ ١٩٣.

(٤) ذيل تاريخ الإسلام، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٠٦.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٤٠٢، بتصرف.

(٦) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٢١.

(٧) ينظر: مختصر طبقات علماء الحديث، والذيل على طبقات الحنابلة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٨٩، ٤٠١.

(٨) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر، والذيل على طبقات الحنابلة، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٨٧، ٤٠٥.

(٩) ينظر: لقطة العجلان، ومختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٨٦، ١٩٥.

تدخل تحت الحصر[(١)]، ومن أشهر مؤلفاته: درء تعارض العقل والنقل، وبيان تلبيس الجهمية، ومنهاج السُّنَّة النبوية، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، والاستقامة، والتدمرية، والحموية، والواسطية، وتلخيص كتاب الاستغاثة، وغيرها[(٢)].

ومما كتب في التفسير وعلومه: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، والمقدمة في أصول التفسير. وجمع تفسيره المفرق وكلامه على الآيات في أكثر من مجموع، كما جمع كلامه على علوم القرآن وأصول التفسير[(٣)].

وقد اجتمعت كلمة من رآه وعرفه على الثناء عليه، والإقرار بإمامته ونبوغه وعلمه وفضله واجتهاده وتألهه؛ قال ابن الزملكاني (ت:٧٢٧هـ): «كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم ـ سواء كان من علوم الشرع أو غيرها ـ إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه»[(٤)]، وقال ابن سيد الناس (ت:٧٣٤هـ): «ألفيته ممن أدرك من العلم حظًّا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه»[(٥)] وقال البرزالي (ت:٧٣٩هـ): «الإمام المجمع على فضله ونبله ودينه، كان إمامًا لا يلحق له غبار في كل شيء، وبلغ رتبة الاجتهاد، واجتمعت فيه شروط المجتهدين»[(٦)]، وقال المزي (ت:٧٤٢هـ): «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسُنَّة رسوله، ولا أتبع لهما منه»[(٧)]، وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «كان آيةً في الذكاء وسرعة الإدراك، رأسًا في معرفة الكتاب والسُّنَّة والاختلاف، بحرًا في النقليات، هو في زمانه فريد عصره علمًا

---

(١) ينظر: تقريظ ابن حجر على الرد الوافر، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٤٨٦.

(٢) ينظر: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص٢٢٠، ٦٦٦.

(٣) ينظر: تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية، المطبوع عن دار ابن الجوزي ١/١٥، ٢٦، وإمتاع ذوي العرفان بما اشتملت عليه كتب شيخ الإسلام من علوم القرآن.

(٤) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٩٠.

(٥) أجوبة ابن سيد الناس عن سؤالات ابن أيبك الدمياطي، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٣٤.

(٦) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٩٢.

(٧) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٩٠.

وزهدًا وشجاعةً وسخاءً، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، وكثرة تصانيف، وهو أعظم من أن تصفه كلمي، أو ينبه على شأوه قلمي»[١].

توفي مسجونًا بقلعة دمشق، سنة (٧٢٨هـ)، عن سبع وستين سنة[٢].

٤ ـ ابن القيم

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله شمس الدين، الشهير: بابن قيم الجوزية[٣]. ولد سنة (٦٩١هـ)، ونشأ بدمشق في رعاية والده «الشيخ الصالح العابد الناسك. . ، وكانت له في الفرائض اليد الطولى»[٤]، فأخذ علم الفرائض عن أبيه، ثم جد في طلب العلم عن جلة من علماء وقته، ورحل إلى القاهرة غير مرة، وحج مرات كثيرةً، وأَمَّ في المدرسة الجوزية وغيرها[٥].

وممن أخذ عنهم من العلماء الشهاب العابر (ت:٦٩٧هـ)، وأبو الفتح البعلبكي (ت:٧٠٩هـ)، وبدر الدين ابن جماعة (ت:٧٣٣هـ)، والمزي (ت:٧٤٢هـ)، وابن مفلح (ت:٧٦٣هـ). ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) من سنة (٧١٢هـ) بعد عودة ابن القيم (ت:٧٥١هـ) من القاهرة، وأكثر عنه، وتأثر به غايةً، حتى صار أبرز تلاميذه؛ قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «كان من عيون أصحاب ابن تيمية»[٦]، وقال الصفدي (ت:٧٦٤هـ): «ولم يخلف الشيخ العلامة تقي الدين ابن تيمية مثله»[٧]، ولذا تتلمذ له جماعة من كبار علماء وقته؛ كابن عبد الهادي (ت:٧٤٤هـ)، والذهبي (ت:٧٤٨هـ)، وابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، وابن رجب (ت:٧٩٥هـ)[٨].

---

(١) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص١٩٤.

(٢) للتوسع في ترجمته ينظر: العقود الدرية، لابن عبد الهادي، والأعلام العلية، للبزار، وتاريخ ابن الوري ٢/٢٧٥، والبداية والنهاية ١٨/٢٩٦، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) الجوزية مدرسة مشهورة للحنابلة بدمشق، نسبةً إلى واقفها (ابن الجوزي) يوسف ابن الواعظ المشهور (ت:٦٥٦هـ). ينظر: منادمة الأطلال ص٢٢٧، والأعلام ٩/٣١٢.

(٤) البداية والنهاية ١٨/٢٣٥.

(٥) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك ٤/١٣٢، والبداية والنهاية ١٨/٥٢٣، ٥٤٠، وذيل طبقات الحنابلة ٢/٤٤٩.

(٦) العبر ٤/١٥٥.

(٧) الوافي بالوفيات ٢/١٩٦.

(٨) ينظر: الوافي بالوفيات ٢/١٩٥، والنجوم الزاهرة ١٠/٢٤٩.

وقد كان على اعتقاد السلف أهل السُّنَّة والجماعة، شارحًا له، داعيًا إليه، وكتبه في تقرير ذلك كثيرة مشهورة.

وكان من علماء الحنابلة فقهًا وتدريسًا، مع غير التزام بالتقليد إذا بان له الدليل، وهو في هذا على ما كان عليه شيخه ابن تيمية، كما حكى عنه فقال: «وقد أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام في تدريسه بمدرسة ابن الحنبلي، وهي وقف على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم. فقال: إنما أتناول ما أتناوله منها على معرفتي بمذهب أحمد، لا على تقليدي له»[(١)]، وقال: «كثيرًا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب، فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب»[(٢)].

وقد بورك له في التصنيف، فقاربت مصنفاته مئة مصنف، واشتهرت وانتشرت، قال ابن رجب (ت:٧٩٥هـ): «صنف تصانيف كثيرةً جدًّا في أنواع العلم»[(٣)]، وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): «وكل تصانيفه مرغوب فيها بين الطوائف»[(٤)]، ومن أشهرها: مفتاح دار السعادة، وزاد المعاد في هدي خير العباد، وروضة المحبين، وبدائع الفوائد، وتهذيب مختصر سنن أبي داود، والفروسية. وهذه الستة السابقة ألفها في حال سفره، وبعده عن مكتبته، وكتب أيضًا: إعلام الموقعين عن رب العالمين، وأحكام أهل الذمة، والروح، وحادي الأرواح، وغيرها كثير[(٥)].

وكتب في علوم القرآن: التبيان في أيمان القرآن، وأمثال القرآن، وقصد إلى تفسير «المعوذتين» وسورة «الكافرون»، وله مباحث وتحقيقات في مسائل من علوم القرآن، وتفسير لجملة من الآيات، جمعت في أكثر من مصنف؛ من أجمعها: بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن القيم الجوزية[(٦)].

وقد كثرت عبارات العلماء في الثناء عليه، وبيان مكانة علمه وفضله، قال المزي (ت:٧٤٢هـ): «هو في هذا الزمان كابن خزيمة في زمانه»[(٧)]، وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): «كان جريء الجنان، واسع العلم، عارفًا بالخلاف ومذاهب السلف»[(٨)]، وقال

---

(١) إعلام الموقعين ٢/ ١٧٠.
(٢) إعلام الموقعين ٤/ ١٣٥.
(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٥/ ١٧٤.
(٤) الدرر الكامنة ٥/ ١٣٩.
(٥) ينظر: ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده ص١٨٥، ١٩٧.
(٦) المرجع السابق، وينظر: بدائع التفسير ١/ ٥، ٣/ ٣٨٠، ٣٨٦.
(٧) الرد الوافر ص٦٨.
(٨) الدرر الكامنة ٥/ ١٣٨.

السيوطي (ت:٩١١هـ): «صنف وناظر واجتهد، وصار من الأئمة الكبار في التفسير والحديث والفروع والأصلين والعربية»[١].

توفي بدمشق سنة (٧٥١هـ)، عن ستين سنة[٢].

٥ ـ ابن كثير

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي، عماد الدين أبو الفداء الدمشقي، ولد ببصرى الشام حدود سنة (٧٠٠هـ)، ونشأ في بيت علم؛ فقد كان أبوه فقيهًا عالمًا، لكنه توفي سنة (٧٠٣هـ) فلم يأخذ عنه، وانتقل بعد ذلك بصحبة أخيه عبد الوهاب إلى دمشق سنة (٧٠٧هـ)، واشتغل على يديه بالعلم.

ثم حفظ القرآن وعمره (١١) سنة، واجتهد في طلب العلم على من أدرك وقته من العلماء؛ فأخذ عن ابن عساكر (ت:٧٢٣هـ)، وابن قاضي شهبة (ت:٧٢٦هـ)، والبرزالي (ت:٧٣٩هـ)، والمزي (ت:٧٤٢هـ)، والذهبي (ت:٧٤٨هـ)، وابن القيم (ت:٧٥١هـ)، وغيرهم. وأخذ وأكثر عن شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، ولازمه وتأثر به، وكانت له به خصوصية، قال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): «وأخذ عن ابن تيمية، ففتن بحبه، وامتحن بسببه»[٣]. وأخذ عنه جماعة من العلماء؛ كبدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، وزين الدين العراقي (ت:٨٠٦هـ)، وابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، وغيرهم[٤].

وقد كان على اعتقاد السلف أهل السُّنَّة والجماعة، مقررًا لها، ومدافعًا عنها، يظهر ذلك جليًّا في مواضع كثيرة من تفسيره.

وكان من أئمة الشافعية في وقته، وأفتى، ودرس في عدد من مدارس الشام، وكتب في طبقات الشافعية.

أما مصنفاته فقد «سارت في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته»[٥]، واشتهر منها تفسيره: «**تفسير القرآن العظيم**»، وذاع به صيته، وصار موضع عناية من

---

(١) بغية الوعاة ١/٦٣.

(٢) للتوسع في ترجمته ينظر: العبر ٤/١٥٥، والوافي بالوفيات ٢/١٩٥، والبداية والنهاية ١٨/٥٢٣، وذيل طبقات الحنابلة ٥/١٧٠، والدرر الكامنة ٥/١٣٧، وابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده.

(٣) الدرر الكامنة ١/٤٤٥.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤/٢٠١، وإنباء الغمر ١/٣٩.

(٥) الدرر الكامنة ١/٤٤٥.

بعده؛ تهذيبًا واختصارًا وحواشي وإقراءً، قال السيوطي (ت:٩١١هـ): «له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله»[١].

وكتب في التاريخ: «**البداية والنهاية**»، قال ابن تغري بردي (ت:٨٧٤هـ): «وهو في غاية الجودة»[٢]، وله أيضًا: جامع المسانيد والسنن، واختصار علوم الحديث، والفصول في سيرة الرسول ﷺ، وغيرها كثير.

وقد أثنى عليه علماء عصره ومن بعدهم، فقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): «الإمام الفقيه المحدث البارع، فقيه متفنن، ومحدث متقن، ومفسر نقال، وله تصانيف مفيدة»[٣]، وقال ابن ناصر الدين الدمشقي (ت:٧٤٢هـ): «الشيخ العلامة الحافظ، ثقة المحدثين، عمدة المؤرخين، علم المفسرين»[٤]، وقال ابن تغري بردي (ت:٨٧٤هـ): «الإمام العلامة، كان له اطلاع عظيم في الحديث والتفسير والفقه والعربية»[٥].

وقد أضر في آخر عمره، وتوفي بدمشق سنة (٧٧٤هـ)، عن أربع وسبعين سنة[٦].

* * *

(١) طبقات الحفاظ ص٥٣٤. وينظر: منهج ابن كثير في التفسير ص٦٤، وقد طبع هذا التفسير ما لا يحصى من الطبعات، وقاربت مختصراته (١٥) مختصرًا؛ أولها لتلميذه أبي المحامد الكازروني.

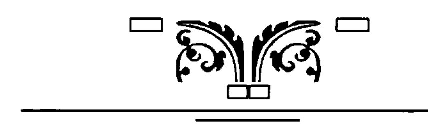
(٢) المنهل الصافي ٢/ ٤١٥.

(٣) المعجم المختص بالمحدثين ص٧٥.

(٤) الرد الوافر ص٩٢.

(٥) المنهل الصافي ٢/ ٤١٤.

(٦) للتوسع في ترجمته ينظر: الدرر الكامنة ١/ ٤٤٥، وإنباء الغمر ١/ ٣٩، والرد الوافر ص٩٢، والمنهل الصافي ٢/ ٤١٤، وطبقات الحفاظ، للسيوطي ص٥٣٤.



ثانيًا
تعامل أئمة التفسير الخمسة مع آثار السلف

يمكن إجمال طريقة تعامل الأئمة الخمسة مع آثار السلف في التفسير من خلال خمسة عناصر:

١ ـ تعظيم آثار السلف.

٢ ـ جمعها واستيعابها.

٣ ـ توجيهها.

٤ ـ نقدها.

٥ ـ الاستدلال بها والاعتماد عليها.

وفيما يأتي بيان ذلك، مع التنبه إلى أمرين:

أولهما: أن هذه العناصر شائعة في كلام الأئمة الخمسة وتطبيقاتهم في التفسير، وعليها قامت تفاسيرهم، ولا تغيب عن الناظر في أي موضع من كتبهم، وإنما قصدنا فيما يأتي إلى الإشارة بنماذج للإيضاح من داخل الموسوعة، مع ما تفيده من إثبات المنهج العام للأئمة في هذا الباب.

ثانيهما: أن هناك نوعًا من التفاوت غير القادح في أصل المنهج العام للأئمة الخمسة في التعامل مع آثار السلف من حيث الجملة؛ فابن جرير (ت:٣١٠هـ) مثلًا فاق غيره في الجمع والسرد والترجيح والتعليل، وابن عطية (ت:٥٤١هـ) فاق غيره في التوجيه، وابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) تميز في نقد الأقوال، واستيعاب الأدلة، وتنويعها، وابن القيم (ت:٧٥١هـ) برز في جانب التوجيه، والجمع بين الأقوال، وابن كثير (ت:٧٧٤هـ) أبرز جانب الاستدلال بالسُّنَّة، وهكذا.

١ ـ تعظيم آثار السلف:

انعقدت كلمة الأئمة الخمسة على تعظيم السلف، والإقرار بفضلهم، واعتقاد

تقدمهم على من بعدهم في كل دين وعلم وخير وهدى، وذلك ظاهر من تفاسير الأئمة للآيات التي أثنت على السلف، مع نصوص من صريح كلامهم، ومن أصرح ذلك نقل ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) الإجماع على فضل السلف على من بعدهم في كل فضيلة، حيث قال: «من المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسُّنَّة وما اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقادات وغيرها من كل فضيلة، أن خيرها القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة؛ من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام»[(١)]، وقال ابن القيم (ت:٧٥١هـ): «وحقيق بمن كانت آراؤهم بهذه المنزلة أن يكون رأيهم لنا خيرًا من رأينا لأنفسنا، وكيف لا وهو الرأي الصادر من قلوب ممتلئة نورًا وإيمانًا وحكمةً وعلمًا ومعرفةً وفهمًا عن الله ورسوله ونصيحةً للأمة، وقلوبهم على قلب نبيهم، ولا واسطة بينهم وبينه، وهم ينقلون العلم والإيمان من مشكاة النبوة غضًا طريًّا لم يشبه إشكال، ولم يشبه خلاف، ولم تدنسه معارضة، فقياس رأي غيرهم بآرائهم من أفسد القياس»[(٢)]، وقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ): «كل ما أخذ عن الصحابة فحسن متقدم»[(٣)].

وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ٥٤] قال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «دلالة ظاهر هذه الآية تدل على أنها تقريظ للنبي ﷺ وأصحابه ﷺ»[(٤)]، وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]: «رضي الله عن جميعهم لما أطاعوه، وأجابوا نبيّه إلى ما دعاهم إليه من أمره ونهيه»[(٥)]، وقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ): «قال عامر بن شراحيل الشعبي: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ من أدرك بيعة الرضوان. ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ يريد سائر الصحابة، ويدخل في هذا اللفظ

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ١٥٨.
(٢) إعلام الموقعين ١/ ٦٤.
(٣) المحرر الوجيز ١/ ٢٣.
(٤) جامع البيان ٧/ ١٥٧.
(٥) جامع البيان ١١/ ٦٤٢.

التابعون وسائر الأمة لكن بشريطة الإحسان، وقد لزم هذا الاسم الطبقة التي رأت من رأى النبي ﷺ، ولو قال قائل: إن السابقين الأولين هم جميع من هاجر إلى أن انقطعت الهجرة. لكان قولًا يقتضيه اللفظ، وتكون ﴿مِنَ﴾ لبيان الجنس، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ في هذه الآية عطف على قوله ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ﴾»[1]، قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «يخبر تعالى عن رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان..، وأما أهل السُّنَّة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه، ويسبون من سبَّه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدئون، ولهذا هم حزب الله المفلحون، وعباده المؤمنون»[2]، وقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ) عند قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]: «إشارة إلى جميع الصحابة عند الجمهور»[3]، وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «ثنى بالثناء على أصحابه رضي الله عنهم»[4].

۞ ٢ ـ جمع آثار السلف واستيعابها في التفسير:

وهذا فرع عن اعتقاد إمامتهم على من بعدهم في كل دين وعلم وفضل، مع ما فيه من حسن تحقيق للمعاني بمعرفة كل ما قيل فيها من الأقوال، ومن ثم حسن توجيهها بما يوافق مقاصدهم. قال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) مبينًا أهمية ذلك المنهج: «أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام وأن ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشتغل به عن الأهم فأما من حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا فإن صحح غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب أو جاهلًا فقد أخطأ كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالًا متعددةً لفظًا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنًى فقد ضيع الزمان وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب»[5].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٣٩٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٤/ ١٧٧.

(٣) المحرر الوجيز ٧/ ٦٨٩. وينظر: جامع البيان ٢١/ ٣٢١.

(٤) تفسير القرآن العظيم ١٣/ ١٣٢.

(٥) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٨. ونقل ذلك عنه ابن كثير في مقدمة تفسيره ١/ ١١.

بل نص ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) على خطأ من لا ينقل عن بعض السلف ما يراه قد أخطأ فيه، وذكر أن: «الصواب ذكر أقوال السلف وإن كان فيها ضعيف؛ فالحجة تبين ضعفه، فلا يعدل عن ذكر أقوالهم»[1]، وهذا من مقتضى العدل والإنصاف.

وقد تميز ابن جرير (ت:٣١٠هـ) بجمع واستيعاب أقوال السلف في تفسير الآيات، بل نص على ذلك في مقدمة تفسيره، فقال: «ونحن في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه: منشئون ـ إن شاء الله ذلك ـ كتابًا مستوعبًا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعًا، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيًا، ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه»[2].

وصار تفسير ابن جرير (ت:٣١٠هـ) بذلك مصدرًا متقدمًا معتمدًا لدى من بعده من العلماء في معرفة ما ورد عن السلف في معنى الآية، قال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): «الذين اعتنوا بجمع التفسير من طبقة الأئمة الستة: أبو جعفر بن جرير الطبري، ويليه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، وأبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي، ومن طبقة شيوخهم: عبد بن حميد بن نصر الكشي. فهذه التفاسير الأربعة قلَّ أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين. وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها؛ كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره»[3].

وقد قام منهج الأئمة الأربعة بعد ابن جرير (ت:٣١٠هـ) على ذلك المنهج في استيعاب أقوال السلف في الآيات، وهذا ظاهر في تفسير ابن عطية (ت:٥٤١هـ)، ومما يشير إلى ذلك قوله في مقدمة تفسيره مبينًا منهجه: «وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبةً إليهم على ما تلقى السلف الصالح ـ رضوان الله عليهم ـ كتاب الله من مقاصده العربية، السليمة من إلحاد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن، وغيرهم»[4]، قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السُّنَّة

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤/٤٨.
(٢) جامع البيان ١/٧.
(٣) العجاب في بيان الأسباب ١/٢٠٢.
(٤) المحرر الوجيز ١/٩.

رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين»[1]، وهو في هذا متابع لابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) وآخذ عنه[2]. وهذا المنهج ظاهر جدًّا في تفاسير هؤلاء الأئمة بما يغني عن الاستشهاد له.

۞ ٣ ـ توجيه آثار السلف:

ومعنى التوجيه: بيان وجه القول، ومقصده. كما هو مقتضاه في اللغة، واستعمال أهل العلم، ولا سيما المفسرون له.

وقد تميز الأئمة الخمسة بين عامة المفسرين بحسن توجيه أقوال السلف إلى ما يليق بها من المعاني؛ من جهة مقاصدهم، ومراتبهم في العلم والدين.

وكان المقدم فيهم إمام المفسرين ابن جرير (ت:٣١٠هـ)، فقد أبان في تفسيره عن صحة فهم لمقاصد السلف من أقوالهم، مع دقة البيان عنهم، وقدرته على جمع المعاني المؤتلفة في معنىً عام يتقن التعبير عنه. ومن شواهد ذلك قوله عند قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩]: «﴿وَالْحُكْمَ﴾؛ يعني: الفهم بالكتاب ومعرفة ما فيه من الأحكام. وروي عن مجاهد في ذلك..، قال: الحكم هو اللب. وعنى مجاهد إن شاء الله ما قلت؛ لأن اللب هو العقل، فكأنه أراد أن الله آتاهم العقل بالكتاب، وهو بمعنى ما قلنا من أنه الفهم به»[3]، وقال: «روي عن قتادة في تأويل قوله: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أنه: يكذبون. وأحسب أن قتادة عنى بتأويله ذلك كذلك أنهم يكذبون في وصفهم الله بما كانوا يصفونه به؛ من ادعائهم له بنين وبنات، لا أنه وجه تأويل الوصف إلى الكذب»[4]، وقال بعد أن أورد أقوال السلف في معنى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]: «وهذه الأقوال التي حكيناها عمن حكيناها عنه، وإن كانت مختلفة الألفاظ، فإن معانيها متفقة...»[5].

وقرر ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في هذا الباب أنه **لا وجه لتوجيه كلام أحد من السلف**

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٧.
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٤.
(٣) جامع البيان ٩/٣٨٧.
(٤) جامع البيان ٩/٤٥٧.
(٥) جامع البيان ١/٥٨٦.

بعد بيانه هو عن مقصده منه، كما في قوله بعد أن أورد قولًا لابن عباس ﵄، ومجاهد (ت:١٠٤هـ): «وقد بيَّن ابن عباس ومجاهد ما أرادا من المعنى في قراءتهما ذلك على ما قرآ، فلا وجه لقول هذا القائل ما قال مع بيانهما عن أنفسهما ما قصدا إليه من معنى ذلك»[١].

وتلا ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في ذلك المنهج باقي الأئمة، ومن شواهد ذلك توجيه ابن عطية (ت:٥٤١هـ): أثر قتادة: (﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]؛ أي: خيارًا كله لا رذل فيه، يشبه ثمار الدنيا)، حيث قال: «كأنه يريد متناسبًا في أن كل صنف هو أعلى جنسه، فهذا تشابه ما»[٢]، وقال فيه ابن القيم (ت:٧٥١هـ): «المراد بالتشابه التوافق والتماثل»[٣].

وكذا توجيه ابن عطية (ت:٥٤١هـ) قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، حيث ذكر أقوال السلف فيها، وبيَّن أن «الآية تعم الجميع، وهذه الأقوال تمثيل لا خلاف»[٤].

ومثله توجيه ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) تفسير جماعة من السلف بأن (الريب: الشك)، حيث قال: «هذا تقريب؛ وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة، فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة، ولفظ (الشك) وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى. لكن لفظه لا يدل عليه»[٥].

وذكر ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) قول زيد بن أسلم: (﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] اسم من أسماء القرآن)، وقال: «ولعل هذا يرجع إلى معنى قول عبد الرحمٰن بن زيد: أنه اسم من أسماء السور، فإن كل سورة يطلق عليها اسم القرآن، فإنه يبعد أن يكون ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] اسمًا للقرآن كله؛ لأن المتبادر إلى فهم سامع من يقول: قرأت ﴿الٓمٓصٓ﴾، إنما ذلك عبارة عن سورة الأعراف، لا لمجموع القرآن»[٦].

❁ ٤ ـ نقد آثار السلف:

اعتنى الأئمة الخمسة بنقد أقوال السلف عنايةً ظاهرةً؛ فصححوا وأبطلوا، ورجحوا وضعفوا، ووازنوا بين الأقوال، وأشاروا إلى ما في بعضها من نكارة أو

(١) جامع البيان ١٠/ ٣٧٠.
(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٥٢.
(٣) تفسيره ١/ ١١٢.
(٤) المحرر الوجيز ١/ ١٠٧.
(٥) تفسيره ١/ ١٣٧ بتصرف.
(٦) تفسير القرآن العظيم ١/ ٢٥١.

غرابة؛ وذلك أنه لا تلازم بين اعتقاد فضل السلف وإمامتهم في العلم والدين، واعتقاد عصمتهم عن الخطأ، بل يقع من آحادهم ما يقع من غيرهم من الخطأ والسهو والنسيان، ونحو ذلك.

وقد جاء نقد الأئمة الخمسة لآثار السلف في صورتين:

أ ـ نقد متون مرويات السلف، كما في قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ) بعد أن أورد قول ابن عباس رضي الله عنهما: «﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩]، يقول: معرضة»، ثم قال: «وأخشى أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس هذا، غلطًا، وأن يكون موضع (معرضةً) (مغيرةً)، لكن صحف فيه»[١]، وقوله أيضًا: «فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح، فإن في استحالة الشك من الرسول ﷺ في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه كانا منهم ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب، إن كان الخبر عنه صحيحًا»[٢]. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢] قال الحسن بن صالح: «استحملوه النعال»، فقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ): «وهذا بعيد شاذ»[٣]، وذكر قول عبد الله بن الحارث: أن ابن عباس سأل كعبًا عن ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍۚ﴾ [التوبة: ٧٢]؟ فقال: هي الكروم والأعناب بالسريانية. فقال: «وأظن هذا وهمًا اختلط بالفردوس»[٤]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) منتقدًا قول سفيان الثوري: ﴿تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: تظلمون أنفسكم. «وهذا القول فيه نظر؛ فإن كل ذنب يذنبه الإنسان فقد ظلم فيه نفسه، سواءً فعله سرًّا أو علانيةً»[٥]. وفي قول سعيد بن المسيب عند قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣]، قال: (يرون أن هذه الآية التي بعدها نسختها: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، فهن من أيامى المسلمين)، قال ابن القيم (ت:٧٥١هـ) منتقدًا: «هذا أفسد من الكل؛ فإنه لا تعارض بين هاتين الآيتين، ولا تناقض إحداهما الأخرى، بل أمر سبحانه بإنكاح الأيامي، وحرم نكاح الزانية كما حرم نكاح المعتدة والمحرمة وذوات المحارم، فأين الناسخ والمنسوخ في هذا؟!»[٦]، وفي خبر زيد بن ثابت رضي الله عنه قال:

---

(١) جامع البيان ٢٣/ ٤٣٥. ويصحح ذلك أن ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ) أخرجه بلفظ: «مغيرةً». كما في الإتقان ٢/ ٤١، ط. محمد أبو الفضل.

(٢) جامع البيان ٢/ ٤٨٢. وينظر: ١/ ٤٨٩، ٢/ ١٥٤، ٢٣/ ٤٥٣، ٢٤/ ٦١٨.

(٣) المحرر الوجيز ٤/ ٣٨٥.

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٣٦٢.

(٥) تفسيره ١/ ٤٤٢.

(٦) تفسيره ٢/ ٢٣٣.

«أملى علي رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى قوله ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. فقال معاذ بن جبل: فتبارك الله أحسن الخالقين. فضحك رسول الله ﷺ. فقال له معاذ: مم ضحكت يا رسول الله؟! قال: «**بها ختمت**: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]». قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) منتقدًا: «جابر بن يزيد الجعفي ضعيف جدًّا، وفي خبره هذا نكارة شديدة؛ وذلك أن السورة مكية، وزيد بن ثابت إنما كتب الوحي بالمدينة، وكذلك إسلام معاذ بن جبل إنما كان بالمدينة أيضًا»(١).

ب - **نقد أسانيد مرويات السلف**، كما في قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «وذلك قول يروى عن ابن عباس، تركنا ذكره؛ لأن في إسناده من لا نستجيز ذكره»(٢)، وكذا قوله في قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٩]: «وقد ذكر أن هذه الآية نزلت في قوم من اليهود بأعيانهم، من وجه لم تثبت صحته»(٣)، وعلق ابن عطية (ت:٥٤١هـ) على أثر لابن عباس رضي الله عنهما بقوله: «الإسناد في مثل هذا غير وثيق»(٤)، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) معلقًا على بعض الآثار في التفسير: «وهذا الحديث رواه الحاكم في مستدركه، وهذا مما أنكره عليه العلماء، فإن عبد الملك بن هارون من أضعف الناس، وهو عند أهل العلم بالرجال متروك، بل كذاب»(٥)، وقال ابن القيم (ت:٧٥١هـ) عن قول ينسب لابن عباس رضي الله عنهما: «وهذا القول ضعيف جدًّا، وهو منقطع عن ابن عباس، والصحيح عنه خلافه»(٦)، وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) عن أثر متكرر في التفسير: «هذا الإسناد ضعيف لا يعتمد عليه، ورفع هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي، أو من دونه، والله أعلم. وكثيرًا ما يأتي بهذا الإسناد تفاسير فيها نكارة، فلا يغتر بها؛ فإن السند ضعيف»(٧).

❁ ٥ - الاستدلال بآثار السلف والاعتماد عليها(٨):

وهذه ثمرة اعتقاد إمامة السلف في الدين والعلم، وكمالهم في الفضل والعقل،

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١٠/١١٦.
(٢) جامع البيان ١٩/٦٠٦.
(٣) جامع البيان ٩/١٨٥.
(٤) المحرر الوجيز ١/١٨٠.
(٥) تفسيره ١/٢٧١.
(٦) تفسيره ١/١٧١.
(٧) تفسير القرآن العظيم ٢/٣٨.
(٨) خصصت هذا المبحث بمزيد بيان لشدة تعلقه بمادة الموسوعة.

كما أنها أجل غاية حملت العلماء على جمع واستيعاب أقوال السلف، وتفهمها وتوجيهها، وفحصها ونقدها.

ومن جليل ما يتنبه إليه هنا: أن تعظيم هؤلاء الأئمة للسلف، والاستدلال بآثارهم، واعتقاد تقدمهم على من بعدهم في كل علم ودين ليس أثرًا من الإيمان بالنصوص الموجبة لذلك فحسب؛ وإنما جاء نابعًا أيضًا من مقتضيات ومزايا توفرت لعلومهم ولم تتوفر لمن بعدهم، أو لم تكن فيمن بعدهم كما كانت فيهم؛ كمعاصرة النزول، ومشاهدة قرائن التنزيل، وسليقية اللغة، وشدة حرصهم على تعرف ألفاظ القرآن ومعانيه، ونحو ذلك. **فدلالة العقل، ومقتضى الفطرة، والعادة المطردة أيدت** مقتضى النصوص في تقرير هذا الأصل العلمي المنهجي، ومن نقول الأئمة في بيان ذلك قول ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «التفسير الثابت عن الصحابة والتابعين إنما قبلوه لأنهم قد علموا أن الصحابة بلغوا عن النبي ﷺ لفظ القرآن ومعانيه جميعًا، كما ثبت ذلك عنهم، مع أن هذا مما يعلم بالضرورة عن عادتهم؛ فإن الرجل لو صنف كتاب علم في طب أو حساب أو غير ذلك، وحفظه تلامذته، لكان يعلم بالاضطرار أن هممهم تشوق إلى فهم كلامه ومعرفة مراده، وأن بمجرد حفظ الحروف لا تكتفي به القلوب، فكيف بكتاب الله الذي أمر ببيانه لهم، وهو عصمتهم، وهداهم، وبه فرق الله بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وقد أمرهم بالإيمان بما أخبر به فيه، والعمل بما فيه، وهم يتلقونه شيئًا بعد شيء، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ الآية [الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم، ولا ما يقرؤونه، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول، ولا يسألونه عن ذلك، ولا يبتدئ هو بيانه لهم!! هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله»[1]، وقال: «بل من المعلوم أن رغبة الرسول في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه؛ فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود، إذ اللفظ إنما يراد للمعنى»[2]، وقال أيضًا: «من المحال أن تكون القرون الفاضلة؛ القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم،

(١) بغية المرتاد ص٣٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/١٥٧.

كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع؛ أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة، وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه..؛ وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي ـ الذي هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة، في مجموع عصورهم، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله تعالى، فكيف يقع في أولئك! وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم، ولا عاقل عرف حال القوم»[١].

وسيأتي مزيد بيان لهذا في مستند أقوال السلف فيما يأتي.

وقد أقام الأئمة الخمسة تفاسيرهم على اعتماد أقوال السلف أصلًا في فهم معاني القرآن؛ يحتكم إليه، ويعتمد عليه، وتوزن به الأقوال صوابًا وخطأً، وقبولًا وردًّا؛ فقد قرر ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في مقدمة تفسيره أن **ضابط إصابة الحق في التفسير: عدم الخروج عن أقوال السلف**؛ فقال: «أحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن الذي إلى علم تأويله للعباد السبيل أوضحهم حجةً فيما تأول وفسر..، كائنًا من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد ألا يكون خارجًا تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة»[٢].

بل جعل **الخروج عن أقوال السلف شاهدًا كافيًا على خطأ ذلك القول**، كما في قوله: «وذلك قول لقول أهل التأويل مخالف، وكفى بخروجه عن قول أهل العلم من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من الخالفين، على خطئه شاهدًا»[٣].

وبيَّن في كثير من المواضع من تفسيره **عدم جواز القول بخلاف قول السلف وإن كان محتملًا**، ومن قوله في ذلك: «وهذه الأقوال وإن كانت غير بعيدات المعنى مما تحتمله الآية من التأويل، فإن تأويل أهل التأويل من علماء سلف الأمة بخلافها؛ فلذلك لم نستجز صرف تأويل الآية إلى معنىً منها»[٤]، ورد قولًا وقال: «وهذا قول

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٧.

(٢) جامع البيان ١/٨٩.

(٣) جامع البيان ٧/١١٦.

(٤) جامع البيان ٢/١٣٨.

مخالف تأويل من ذكرنا تأويله من أهل العلم في تأويل ﴿ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وإن كان صحيحًا على مذهب العربية»[١]، وعلل ذلك بأن **انحصار أقوال السلف في قولين فأكثر إجماع منهم على أن الصواب في أحدها**، ومن شواهد ذلك قوله: «وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية ما قاله ابن عباس..؛ لأنه لا خلاف بين جميع أهل التأويل أن تأويل ذلك غير خارج عن أحد الوجهين اللذين وصفت..، فإذ كان لا قول في تأويل ذلك إلا أحد القولين اللذين وصفت، ثم كان أحدهما غير موجودة على صحته الدلالة من الوجه الذي يجب التسليم له صح الوجه الآخر»[٢]، وقوله: «وهذا قول لا نعلم له قائلًا من متقدمي العلم قاله وإن كان له وجه؛ فإذا كان ذلك كذلك، وكان غير جائز عندنا أن يتعدى ما أجمعت عليه الحجة، فما صح من الأقوال في ذلك إلا أحد الأقوال التي ذكرناها عن أهل العلم»[٣]، ومن ثم كان ابن جرير (ت:٣١٠هـ) **يتقي ما لم يسبقه إليه أحد من السلف**، كما في قوله عند قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]: «وقد كان ـ لو أن المفسرين كانوا فسروه كذلك ـ: وهزي إليك رطبًا بجذع النخلة. بمعنى: على جذع النخلة وجهًا صحيحًا، ولكن لست أحفظ عن أحد أنه فسره كذلك»[٤].

واعتمد ابن عطية (ت:٥٤١هـ) أقوال السلف في استدلاله في مواضع، كما في قوله: «ولفظ الآية إنما يعطي طلب المغفرة، وهكذا تأوله من ذكرناه من الصحابة»[٥].

أما ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) فقد تصدى لتقرير هذا الأصل العظيم في كثير من كلامه؛ **فبيَّن أن الصحابة تلقوا بيان القرآن عن رسول الله ﷺ**، كما في قوله: «يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى (﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا»[٦]، وقال: «بل من المعلوم أن رغبة الرسول في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه؛ فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود، إذ اللفظ إنما يراد للمعنى»[٧].

وبيَّن وجه اقتضاء ذلك من جهة العادة فقال: «التفسير الثابت عن الصحابة والتابعين إنما قبلوه لأنهم قد علموا أن الصحابة بلغوا عن النبي ﷺ لفظ القرآن

(١) جامع البيان ٣/ ٨٩.
(٢) جامع البيان ١/ ٥٣٣.
(٣) جامع البيان ٢٣/ ١٧٩.
(٤) جامع البيان ١٥/ ٥١٢.
(٥) المحرر الوجيز ١/ ٤١١.
(٦) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣١.
(٧) مجموع الفتاوى ٥/ ١٥٧.

ومعانيه جميعًا، كما ثبت ذلك عنهم، مع أن هذا مما يعلم بالضرورة عن عادتهم؛ فإن الرجل لو صنف كتاب علم في طب أو حساب أو غير ذلك، وحفظه تلامذته، لكان يعلم بالاضطرار أن هممهم تشوق إلى فهم كلامه ومعرفة مراده، وأن بمجرد حفظ الحروف لا تكتفي به القلوب، فكيف بكتاب الله الذي أمر ببيانه لهم، وهو عصمتهم، وهداهم، وبه فرق الله بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وقد أمرهم بالإيمان بما أخبر به فيه، والعمل بما فيه، وهم يتلقونه شيئًا بعد شيء، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾ الآية [الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وهل يتوهم عاقل أنهم كانوا إنما يأخذون منه مجرد حروفه وهم لا يفقهون ما يتلوه عليهم، ولا ما يقرؤونه، ولا تشتاق نفوسهم إلى فهم هذا القول، ولا يسألونه عن ذلك، ولا يبتدئ هو بيانه لهم!! هذا مما يعلم بطلانه أعظم مما يعلم بطلان كتمانهم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله»[١].

وبيَّن ذلك من جهة العقل والفطرة أيضًا فقال: «من المحال أن تكون القرون الفاضلة؛ القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع؛ أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة، وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه..؛ وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي ـ الذي هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة، في مجموع عصورهم، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله تعالى، فكيف يقع في أولئك! وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم، ولا عاقل عرف حال القوم»[٢].

ثم بيَّن اللوازم الباطلة المترتبة على القول بجهل الصحابة ببعض معاني القرآن

---

(١) بغية المرتاد ص٣٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/٧.

الكريم، فقال: «ومن زعم أنه لم يبين لهم معاني القرآن، أو أنه بيَّنها وكتموها عن التابعين، فهو بمنزلة من زعم أنه بيَّن لهم النص على علي، وشيئًا آخر من الشرائع والواجبات، وأنهم كتموا ذلك، أو أنه لم يبين لهم معنى الصلاة والزكاة والصيام والحج، ونحو ذلك مما يزعم القرامطة أن له باطنًا يخالف الظاهر، كما يقولون: إن الصلاة معرفة أسرارهم، والصيام كتمان أسرارهم، والحج زيارة شيوخهم. . ، ونحو ذلك من تفسير القرامطة»[١]، ومن ثم يتقرر أن **العدول عن فهم السلف أصل الضلال والخطأ في تفسير القرآن الكريم**، وقال في هذا: «أصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف: الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون»[٢]، وقال: «من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا»[٣].

وقد اعتنى ابن القيم (ت:٧٥١هـ) ببيان **وجوب اعتماد الأقوال السلفية في فهم الدين**؛ ففصل دلالة قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] في عشر صفحات، وذكر بعدها ستةً وأربعين وجهًا مستدلًّا بها على هذا المعنى[٤]، ومما قاله في ذلك: «فالصحابة أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه، بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني من عنايتهم بالألفاظ؛ يأخذون المعاني أولًا، ثم يأخذون الألفاظ ليضبطوا بها المعاني حتى لا تشذ عنهم. قال حبيب بن عبد الله البجلي، وعبد الله بن عمر: «تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيمانًا»، فإذا كان الصحابة تلقوا عن نبيهم معاني القرآن كما تلقوا عنه ألفاظه لم يحتاجوا بعد ذلك إلى لغة أحد؛ فنقل معاني القرآن عنهم كنقل ألفاظه سواءً»[٥]، وعلق على قول ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «إجماعهم لا يكون إلا معصومًا، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم»[٦]، فقال: «وهذا منصوص أبي حنيفة، ومذهب مالك، ونص عليه أحمد، والشافعي في القديم والجديد، وصرح به محمد بن الحسن، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهو قول جمهور الحنفية، وأصحاب مالك، وجمهور أصحاب أحمد»[٧]، وقال: «وأئمة

---

(١) بغية المرتاد ص٣٣١.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٣٨٣.
(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦١.
(٤) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٦.
(٥) مختصر الصواعق المرسلة ص٥١١.
(٦) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤.
(٧) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٠. وينظر: مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٤.

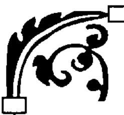
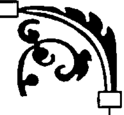
الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي»[١].

أما ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) فقد نقل في مقدمة تفسيره ما بيَّنه ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) في هذا المعنى، وقرر صحة اعتماد أقوال السلف في التفسير[٢].

---

(١) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٤. وينظر: بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٤٠١.

(٢) ينظر: مقدمة تفسير القرآن العظيم ١/ ٧، ١١ ـ ١٢.

مستندات التفسير
تعريفها وتصنيفها
وتعامل الأئمة معها

إعداد

د. نايف بن سعيد الزهراني






أولًا

تعريف المستندات

المستندات لغةً: السين والنون والدال أصل يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سند إلى الشيء، واستند إليه؛ إذا ركن إليه، واعتمد عليه، واتكأ[١]، «والسند معتمد الإنسان، كالمستند»[٢].

واصطلاحًا: ما يعتمد عليه في إثبات قضية أو نفيها[٣].

* * *

(١) ينظر: مقاييس اللغة ١/ ٥٧٢، ولسان العرب ٤/ ٢٠٥، والمعجم الوسيط ص٤٥٣.

(٢) تاج العروس ٨/ ٢١٥.

(٣) ينظر: التعريفات ص١٢٤، ٢١٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ص٩٨٤.



ثانيًا
حصر مستندات التفسير وتصنيفها

دلَّ استقراء المستندات المستعملة في إثبات المعاني أو نفيها في التفسير على انحصارها في الوجوه الآتية[١]:

❁ ١ ـ القرآن الكريم:

وهو: كلام الله المنزل على نبيِّه محمد ﷺ، المعجز بنفسه، المتعبد بتلاوته[٢].

وهو أجلّ ما يستند إليه في بيان معاني الآيات؛ فإن خير من يفسر القرآن من تكلم به؛ وهو الله سبحانه، إذ لا أحد أعلم من الله جلَّ وعلا بمعاني كلامه، قال الزمخشري (ت:٥٣٨هـ): «وأسد المعاني ما دلَّ عليه القرآن»[٣]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر»[٤]، وقال ابن القيم (ت:٧٥١هـ): «وتفسير القرآن بالقرآن من أبلغ التفاسير»[٥]، وقال الشاطبي (ت:٧٩٠هـ): «إن كثيرًا من القرآن لا يفهم معناه حق الفهم إلا بتفسير موضع آخر، أو سورة أخرى»[٦].

كما انعقد إجماع العلماء على أنه أعلى درجات البيان لمعاني القرآن، قال الفراهي[٧] (ت:١٣٤٩هـ): «أجمع أهل التأويل من السلف إلى الخلف أن القرآن يفسر

---

(١) تمر في مواضع من الموسوعة تعبيرات مختلفة عن المستندات المذكورة هنا؛ وذلك تابع لاستعمال الأئمة الخمسة لتلك العبارات؛ كذكرهم: التاريخ، وعادة العرب، وأقرب مذكور، والعموم، والواقع، والعادة، ونحوها. وهذه المستندات راجعة إلى الأصول المذكورة هنا، كالتاريخ مثلًا فإنه يرجع إلى مستند أحوال النزول، ومستند عادة العرب راجع إلى اللغة، وأقرب مذكور عائد إلى السياق. وهكذا.

(٢) ينظر: أصول في التفسير ص٧، وأسماء القرآن وأوصافه من القرآن الكريم ص٤١.

(٣) الكشاف ٣/ ٤٥٨.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٣.

(٥) التبيان في أيمان القرآن ص٢٧٨.

(٦) الموافقات ٤/ ٢٧٥.

(٧) عبد الحميد بن عبد الكريم الأنصاري، حميد الدين أبو أحمد الفراهي، عالم لغوي مفسر، صنف: =

بعضه بعضًا، وأنه هو أوثق تعويلًا، وأحسن تأويلًا»[١]، وقال الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ) في مقدمة تفسيره: «واعلم أن من أهم المقصود بتأليفه أمران: أحدهما: بيان القرآن بالقرآن، لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها: تفسير كتاب الله بكتاب الله»[٢].

ومن شواهد الاستناد إليه في بيان معاني القرآن قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]: «والصواب من القول في ذلك قول من قال: عني بها ليلة القدر؛ لأن الله أخبر ـ تعالى ذكره ـ أن ذلك كذلك بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]»[٣]. وانتقد ابن عطية (ت:٥٤١هـ) بعضًا من الأقوال بقوله: «وهذه الأقوال كلها ضعيفة؛ ودعاوى لا تستند إلى قرآن ولا حديث»[٤].

٢ ـ القراءات القرآنية:

والمقصود بها: كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقًا واختلافًا، مع عزو كل وجه لناقله[٥]. وتنقسم إلى قسمين:

الأول: **القراءة الصحيحة**، وهي ما اجتمع فيها ثلاثة شروط:

١ ـ استفاضتها وشهرتها بين القراء.

٢ ـ موافقتها وجهًا صحيحًا في العربية.

٣ ـ موافقتها لرسم مصاحف المسلمين.

الثاني: **القراءة الشاذة**، وهي كل قراءة تخلف عنها شرط من شروط القراءة الصحيحة.

قال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «ثم كل من اختار حرفًا من المقبولين من الأئمة المشهورين بالسُّنَّة، والاقتداء بمن مضى من علماء الشريعة راعى في اختياره: الرواية أولًا، ثم موافقة المصحف الإمام ثانيًا، ثم العربية ثالثًا. فمن لم يراع الأشياء الثلاثة في اختياره لم يقبل اختياره، ولم يتداوله أهل السُّنَّة والجماعة»[٦].

والفرق بينهما هنا: أن القراءة الشاذة لا يقطع بقرآنيتها، ولا تصح الصلاة بها.

= مفردات القرآن، وإمعان في أقسام القرآن، توفي سنة (١٣٤٩هـ). ينظر: مقدمة مفردات القرآن ص١١.

(١) دلائل النظام ص٨٣.

(٢) أضواء البيان ١/ ٨.

(٣) جامع البيان ٢١/ ٦.

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٤٣٤.

(٥) ينظر: منجد المقرئين ص٤٩، والبدور الزاهرة ص٧.

(٦) شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمنتوري ٢/ ٨٦٤.

أما **الاستناد إليهما في بيان المعاني فصحيح معتبر**؛ فإن الاحتجاج بالقراءة الصحيحة ـ بشروطها الثلاثة السابقة ـ من جنس الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأن كل قراءة صحيحة بمثابة آية مستقلة، وذلك أن كيفيات أداء الكلمات القرآنية إنما ثبتت بتنزيل من الله تعالى ذكره، فعن عمر بن الخطاب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه**»[١]، قال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «وقد بيَّنَّا أن القراءتين كالآيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات»[٢]، وقال الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ): «وقد تقرر أن القراءتين بمنزلة الآيتين»[٣]، وقال الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ): «إن القراءتين إذا ظهر تعارضهما[٤] في آية واحدة لهما حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء»[٥].

أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة على المعاني فالعلماء فيه على رأيين، أصحهما: صحة الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وهو مذهب أبي حنيفة (ت:١٥٠هـ)، والشافعي (ت:٢٠٤هـ)، وأحمد (ت:٢٤١هـ)، وعليه أكثر العلماء، وعامة المفسرين، وذكره ابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ) إجماعًا[٦]، ولا يكاد يرى أثر هذا الخلاف في كتب التفسير، بل الأصل فيها نقل هذه القراءات، والاحتجاج بها ضمن قواعد الاستدلال المعتبرة، قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ): «فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي تعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس **فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، ويكون دلائل على معرفة معانيه، وعلم وجوهه**، وذلك كقراءة حفصة وعائشة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) [البقرة: ٢٣٨][٧]، وكقراءة ابن مسعود: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم) [المائدة: ٣٨][٨]...، فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسرةً للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن لباب أصحاب محمد ﷺ، ثم صار في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٦/١٩٤ (٥٠٤١)، ومسلم في صحيحه ٢/٤٢٢ (٨١٨).
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/٤٠٠.
(٣) فتح القدير ١/٢٢٦.
(٤) القراءات المقبولة لا تتعارض، بل تتخالف.
(٥) أضواء البيان ٢/١١.
(٦) الاستذكار ٢/٣٥. وينظر: فضائل القرآن، لأبي عبيد ص١٩٥، ومجموع الفتاوى ٢٠/٢٦٠، ومختصر ابن اللحام ص٧٢، وشرح الكوكب المنير ٢/١٣٩.
(٧) قراءة شاذة. ينظر: قراءات النبي ﷺ، للدوري ص٧٧، والمصاحف ١/٣٥٢، ٣٦٥، ٣٧١.
(٨) قراءة شاذة. ينظر: القراءات الشاذة، لابن خالويه ص٣٣.

نفس القراءة! فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، **وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف: معرفة صحة التأويل**. على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء»[١].

ومن شواهد استناد الأئمة الخمسة للقراءات قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، حيث اختار أن قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مستأنف؛ مستندًا إلى قراءة أُبي وابن عباس: (ويقول الراسخون في العلم)، وقراءة عبد الله: ﴿إن تأويله إلا عند الله، والراسخون في العلم يقولون﴾[٢]. وذهب ابن جرير (ت:٣١٠هـ)، وابن عطية (ت:٥٤١هـ)، وابن كثير (ت:٧٧٤هـ) إلى أن معنى ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ [المائدة: ٣]: وما افترسه ذو ناب وأظفار من الحيوان؛ كالأسد والنمر ونحوهما. استنادًا إلى أدلة منها قراءة ابن عباس: (وأكيل السبع)[٣].

❁ ٣ ـ السُّنَّة النبوية:

ويراد بها: كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، مما لم ينطق به الكتاب العزيز[٤].

وهي من أجلِّ ما يستند إليه في بيان معاني القرآن بإجماع من المسلمين، قال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «لم أسمع أحدًا ـ نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم ـ يخالف في أن فرض الله ﷻ اتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه»[٥]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «السُّنَّة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب اتباعها»[٦]، وقال أيضًا: «اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدين أن السُّنَّة تفسر القرآن وتبينه، وتعبِّر عن مجمله»[٧]، وقال ابن الوزير (ت:٨٤٠هـ): «النوع الثالث: التفسير النبوي؛ وهو مقبول بالنص والإجماع»[٨].

وقد نصَّ العلماء على تقديم دليل السُّنَّة في البيان عن معاني القرآن على غيره من

---

(١) فضائل القرآن ص١٩٥. وينظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٣٦، والإتقان ٢/ ٥٣٣.
(٢) جامع البيان ٥/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٣) ينظر: جامع البيان ٨/ ٦٢، والمحرر الوجيز ٣/ ٩٧، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ٢٢.
(٤) ينظر: لسان العرب ١٧/ ٨٩، وشرح الكوكب المنير ٢/ ١٥٩، ومذكرة أصول الفقه ص١٦٧.
(٥) جماع العلم ص١١.
(٦) مجموع الفتاوى ١٩/ ٨٥.
(٧) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٣.
(٨) إيثار الحق على الخلق ص١٥٢.

أنواع الأدلة عدا نص القرآن، كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ): «السُّنَّة هي المفسرة للتنزيل، والموضحة لحدوده وشرائعه»[١]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): «السُّنَّة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسُّنَّة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن»[٢]، وقال أبو عمرو بن العلاء (ت:١٥٤هـ) وعبد الرحمٰن بن مهدي (ت:١٩٨هـ): «الحديث يفسر القرآن»[٣]، وقال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «ورسول الله أعلم بمعاني وحي الله وتنزيله»[٤]، وقال أيضًا: «ولا أحد أعلم بما عنى الله تبارك وتعالى بتنزيله منه عليه السلام»[٥].

ومن شواهد اعتماد الأئمة الخمسة على السُّنَّة في البيان قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، حيث اختار أنه السارق لربع دينار أو قيمته؛ مستندًا إلى السُّنَّة، فقال: «والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال: الآية معني بها خاص من السراق؛ وهم سراق ربع دينار فصاعدًا أو قيمته؛ لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**القطع في ربع دينار فصاعدًا**»[٦]»[٧]. ورجح ابن القيم (ت:٧٥١هـ) مستندًا إلى السُّنَّة بأن الدرجات في قوله تعالى: ﴿دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ﴾ [النساء: ٩٦]: «هي المذكورة في حديث أبي هريرة الذى رواه البخاري في صحيحه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان، فإن حقًّا على الله أن يدخله الجنة، هاجر في سبيله، أو جلس في أرضه التي ولد فيها**»، قالوا: يا رسول الله، أفلا تخبر الناس بذلك؟ قال: «**إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، كل درجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمٰن، ومنه تفجر أنهار الجنة**»[٨]»[٩]. وقال ابن كثير (ت:٧٧٤) في معنى ﴿ٱلْحَوَارِيِّنَ﴾ [المائدة: ١١١]: «والصحيح أن الحواري: الناصر. كما ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ

---

(١) الفقيه والمتفقه ١/٢٣٤.
(٢) طبقات الحنابلة ١/٢٢٦.
(٣) تهذيب الكمال ٣٤/١٢٧، وتاريخ بغداد ٢/٥٨٠.
(٤) جامع البيان ١٦/٤٤٩.
(٥) المرجع السابق ٦/٢٧٦. وينظر: ٣/٤٠٦، ٢٤/٧٣٧.
(٦) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في سننه (٤٩٤٥)، وأخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٨٩، ٦٧٩١)، ومسلم في صحيحه (١٦٨٤)، وغيرهما بنحوه.
(٧) جامع البيان ٨/٤٠٩.
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٩٠).
(٩) تفسيره ١/٢٩٢.

قال: «**إن لكل نبي حواريًّا، وحواريي الزبير**»[1][2].

۞ ٤ ـ إجماع أهل التأويل:

ويراد به: **اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ من المفسرين بعد وفاته في عصر من العصور على معنىً لآيات القرآن الكريم.**

وقد اتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية، يجب الأخذ به، وتحرم مخالفته، وأن الله تعالى عصم هذه الأمة في إجماعها؛ فلا تجتمع على باطل أبدًا، وإذا أجمعت على أمر فهو الحق، قال الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ): «إجماع أهل الاجتهاد في كل عصر حجة من حجج الشرع، ودليل من أدلة الأحكام، مقطوع على مغيبه، ولا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ»[3]، والأدلة الشرعية على حجية الإجماع كثيرة متظاهرة؛ من نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقوله ﷺ: «**من أراد بحبوحة**[4] **الجنة فليلزم الجماعة**»[5]، وقد ثبت عن علماء كل عصر ـ من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ـ القطع بتخطئة المخالف للإجماع، وشددوا النكير عليه، وعدوا ذلك مروقًا من الدين، وما حملهم على ذلك إلا وجود مستند قاطع دل على تخطئة المخالف، ووجوب اتباع الإجماع[6]، وهذا مما جرت به العادة في مثله.

ومن شواهد اعتماد الأئمة الخمسة الإجماع في التفسير ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، حيث انتقد ابن جرير (ت:٣١٠هـ) قول من قال: عنى بذلك كل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها. فقال:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٨٤٦)، ومسلم في صحيحه (٢٤١٥).

(٢) تفسيره ٣/ ٦٨.

(٣) الفقيه والمتفقه ١/ ٣٩٧. وينظر: الرسالة ص٤٧٢، ٤٧٥، ومجموع الفتاوى ١٩/ ١٧٦، ٢٠/ ١٠.

(٤) هي التمكن في المقام. ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٩٩.

(٥) أخرجه الترمذي في الجامع ٤/ ٤٦٥ (٢١٦٥)، وابن ماجه في السنن ٤/ ٤٠ (٢٣٦٣) مختصرًا، وأحمد في المسند ١/ ٢٦٩ (١١٤)، والنسائي في السنن الكبرى ٨/ ٢٨٤ (٩١٧٥)، والحاكم في المستدرك ١/ ١٩٧ (٣٨٧). من حديث عمر ﷺ، وإسناده صحيح، وطرقه كثيرة، قال الترمذي (ت:٢٩٧هـ): «حديث حسن صحيح غريب..، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر»، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي.

(٦) ينظر: الكوكب المنير ٢/ ٢٢٣، وقوادح الاستدلال بالإجماع ص١٤٥.

«والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله عنى بذلك: ما ذبح للأصنام والآلهة، وما مات أو ذبحه من لا تحل ذبيحته. وأما من قال: عني بذلك ما ذبحه المسلم فنسي ذكر اسم الله. فقول بعيد من الصواب لشذوذه، وخروجه عما عليه الحجة مجمعة من تحليله، وكفى بذلك شاهدًا على فساده»[1]. وبيَّن ابن عطية (ت:٥٤١هـ) المراد بـ«الإخوة» في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]، فقال: «أجمع العلماء على أن الإخوة في هذه الآية الإخوة لأم؛ لأن حكمهم منصوص في هذه الآية على صفة، وحكم سائر الإخوة مخالف له، وهو الذي في كلالة آخر السورة»[2].

❁ ٥ ـ أقوال السلف:

يطلق مصطلح «السلف» ويراد به أحد مفهومين:

الأول: **الصحابة والتابعون وأتباع التابعين**. أو هم: **جمهور الصحابة والتابعين وأتباع التابعين**. وهذه الدلالة التاريخية لهذا المصطلح، ومستندها حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[3]، والقرن هم: أهل كل زمان واحد متقارب يشتركون في أمرٍ مقصودٍ[4]. ومن ثم فقرن النبي ﷺ هم الصحابة، والثاني: التابعون، والثالث: تابعوهم[5].

الثاني: **الصحابة والتابعون وأتباعهم؛ ممن التزم الكتاب والسُّنَّة ولم يتلبس ببدعة، ومن تبعهم بإحسان**. وهذه الدلالة المنهجية لهذا المصطلح، ومستندها ما ورد في بيان الفرقة الناجية في حديث الافتراق المشهور: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[6]؛ حيث ربط النبي ﷺ الفرقة الناجية بما كانوا عليه من منهج محدد واضح المعالم، لا بحقبة زمنية مجردة.

---

(١) جامع البيان ٩/٥٢٩. (٢) المحرر الوجيز ٢/٤٨٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٣/١٧١ (٢٦٥٢)، ومسلم في صحيحه ٦/٦٨ (٢٥٣٣).

(٤) ينظر: لسان العرب ١٧/٢٠٩، والنهاية في غريب الحديث ٤/٤٥، وفتح الباري ٧/٨.

(٥) ينظر: شرح مسلم، للنووي ٦/٦٧، وتنبيه الرجل العاقل ٢/٥٧٧، ومجموع الفتاوى ٤/١٥٧.

(٦) أخرجه الترمذي في الجامع ٥/٢٦ (٢٦٤١)، والمروزي في السُّنَّة ص٢٣ (٥٩)، والحاكم في المستدرك ١/٢١٨ (٤٤٤). وقال الترمذي (ت:٢٩٧هـ): «حديث مفسر غريب»، وله شواهد صحيحة يرتقي بها إلى القبول؛ ذكر بعضها الحاكم (ت:٤٠٥هـ) وقال: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث». وقد جاء في تفسير هذه اللفظة ومعناها نصوص شرعية كثيرة تنظر في: الاعتصام ص٤٧٠، ٤٧٦.

ومفهوم السلف بهذه الدلالة أساس للدلالة التاريخية السابقة؛ فإنه ما يشترك فيه أهل تلك القرون، ويجتمعون عليه، كما أنه صفة جمهورهم كذلك. ويزيد هذا المفهوم عن الدلالة التاريخية باشتماله من انتسب إلى السلف ممن تأخر به الزمن عنهم، والانتساب إليهم صحيح مقبول، كما قال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا»(١)، **وحقيقة الانتساب إلى السلف**: التزام منهجهم في تلقي النصوص، وفهمها، والاستدلال بها(٢).

وفي حجية هذا المستند يتقرر أنه إذا أجمع السلف على قول فهو الحق، واتباعهم فيه واجب تحرم مخالفته، كما سبق بيان ذلك في مستند الإجماع.

أما ما دون ذلك من أقوال السلف؛ مما قاله بعضهم وانتشر عنه أو لم ينتشر، فالصحيح أنه حجة في دين الله بشرطين:

الأول: ألا يخالف نصًّا ثابتًا من كتاب أو سُنَّة.

الثاني: ألا يخالفه أحد من الصحابة، فإن خالفه صحابي فالأولى منهما ما شهد له دليل الوحي.

وما كان كذلك فيصح الاحتجاج به، وتحرم مخالفته، ولا يجوز الإحداث بعده(٣).

وقد تظاهرت الأدلة النقلية والعقلية على تقرير ذلك، ومنها:

أولًا: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فالآية صريحة في الثناء على من اتبع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؛ وهم أئمة السلف وقادتهم ﵃، والاتباع يتضمن صحة ما هم عليه من الدين؛ ومن ذلك سلامة فهمهم لكتاب الله تعالى، والثناء على

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٤/ ١٤٩.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٧٢، والاعتصام ص٤٣٩.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٤، وإجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص٥٦، وإعلام الموقعين ٦/ ٣٦، والموافقات ٤/ ١٢٨، ٤٤٦، وقطف الأزهار ص٩١.

وقد نبَّه ابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ) إلى أن المراد بالمخالفة هنا: «نفي ما أثبتوه، أو إثبات ما نفوه»؛ وليس زيادة البيان، والتمثيل، وما لا يبطل أقوالهم. ينظر: نزهة الخاطر العاطر ١/ ٣١١.

من اتبعهم في ذلك، وقد احتج الإمام مالك (ت:١٧٩هـ) بهذه الآية على وجوب اتباع الصحابة رضي الله عنهم[١].

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍۖ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فعلق الله تعالى الهداية بالإيمان بمثل ما آمن به النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، فالإيمان التام إيمانهم، ولا شك أن ذلك نتيجة فهمهم السليم لكتاب الله تعالى، فمن أخذ بما كانوا عليه في ذلك فقد أخذ بالهدى والحق، وسلم من الشقاق.

ثالثًا: أن الصحابة هم أهل اللسان الذي نزل به القرآن، فاعتبار أقوالهم من هذا الوجه مكمل للوجه الشرعي الموجب لذلك، قال الشاطبي (ت:٧٩٠هـ): «وأما بيان الصحابة فإن أجمعوا على ما بيَّنوه فلا إشكال في صحته. . ، وإن لم يجمعوا عليه فهل يكون بيانهم حجةً، أم لا؟ هذا فيه نظر وتفصيل، ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين: أحدهما: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم، فهم أعرف في فهم الكتاب والسُّنَّة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صح اعتماده من هذه الجهة»[٢]، وقال: «ما نقل من فهم السلف الصالح للقرآن فإنه كله جار على ما تقضي به العربية»[٣].

رابعًا: أن الصحابة أعرف الناس بأسباب النزول وملابساته، وحال من نزل عليهم القرآن، وذلك من أعظم ما يستعان به على فهم مراد الله تعالى ورسوله ﷺ، وهذا مما اختصوا به عن غيرهم، ولم يشركهم فيه أحد ممن بعدهم، قال الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) مبينًا الوجه الثاني من وجوه ترجيح الاعتماد على بيان الصحابة رضي الله عنهم: «الثاني: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسُّنَّة؛ فهم أقعد في فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب. فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٥/٥٥٦. وقد اعتنى ابن القيم (ت:٧٥١هـ) ببيان وجوب اعتماد الأقوال السلفية في كتابه هذا، ففصل دلالة هذه الآية في (١٠) صفحات ٥/٥٥٦ ـ ٥٦٦، وذكر بعدها (٤٦) وجهًا مستدلًا بها على هذا المعنى ٥/٥٥٦، وكذلك فعل الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) في الموافقات ٤/٤٤٦، وينظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنَّة ٢/٥٠١.

(٢) الموافقات ٤/١٢٧.

(٣) الموافقات ٤/٢٥٣.

تخصيص بعض العمومات؛ فالعمل عليه صواب، وهذا إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف في المسألة، فإن خالف بعضهم فالمسألة اجتهادية»[١].

خامسًا: أن القول بخلاف ذلك يلزم منه القول بباطل كثير؛ من مثل عدم تمام بيان النبي ﷺ للقرآن، أو جهل الصحابة بشيء من معاني كتاب الله الذي أنزله الله بلسانهم، وبيَّنه لهم نبيّهم، أو كتمهم لشيء من تلك المعاني عمن بعدهم، وما يتبع ذلك من تصحيح استدلال أهل الأهواء والبدع بجنس ذلك من وجوه الأدلة الباطلة، قال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «ومن زعم أنه لم يبيِّن لهم معاني القرآن، أو أنه بيَّنها وكتموها عن التابعين، فهو بمنزلة من زعم أنه بيَّن لهم النص على علي، وشيئًا آخر من الشرائع والواجبات، وأنهم كتموا ذلك، أو أنه لم يبيِّن لهم معنى الصلاة والزكاة والصيام والحج، ونحو ذلك مما يزعم القرامطة أن له باطنًا يخالف الظاهر، كما يقولون: إن الصلاة معرفة أسرارهم، والصيام كتمان أسرارهم، والحج زيارة شيوخهم. . ، ونحو ذلك من تفسير القرامطة»[٢].

ومن ثم **قرر جمهور العلماء أن الصحابة إذا اختلفوا على قولين أو أكثر فلا يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث مخالف**؛ لأمرين:

أولهما: أن اختلافهم على قولين بمثابة اتفاقهم على قول واحد في أن الحق في أحدهما، ومن ثم ألحقت هذه المسألة في كتب الأصول بباب الإجماع، قال الجويني[٣] (ت:٤٧٨هـ): «إذا اختلف أصحاب رسول الله ﷺ على قولين واستمروا على الخلاف، فالذي صار إليه معظم المحققين أن اختراع قول ثالث خرق للإجماع»[٤]، وعلل ذلك بقوله: «إن نفس المصير إلى القول الواحد إجماع على نفي ما عداه، وكذلك إذا حصروا المذاهب في قولين فقد نفوا ما عداهما»[٥]، وقال الغزالي (ت:٥٠٥هـ): «لأنهم أجمعوا على الحصر، فذهولهم عن الحق على ممر الأيام مع كثرتهم محال»[٦].

---

(١) الموافقات ٤/١٢٨. وينظر: درء تعارض العقل والنقل ١/١٨٣، وإعلام الموقعين ٦/٢٠.

(٢) بغية المرتاد ص٣٣١.

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي إمام الحرمين، شيخ الشافعية، صنف: غياث الأمم، ونهاية المطلب، وغيرها، مات سنة (٤٧٨هـ). ينظر: السير ١٨/٤٦٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/١٦٥.

(٤) البرهان في أصول الفقه ١/٢٧٣.

(٥) التلخيص في أصول الفقه ٣/٩١.

(٦) المنخول من تعليقات الأصول ص٤١٧. وينظر: الموافقات ٣/٢٨٤.

وثانيهما: أن في القول بجواز إحداث قول بعد ما استقر خلاف السلف عليه نسبة الأمة إلى إضاعة شيء من الدين، وعدم اهتدائها إلى الحق في تلك الأزمان، وعلم من بعدهم به، وكل ذلك مما تظاهرت الأدلة ببطلانه كما مر[1].

وهذه بعض نصوص الأئمة في تقرير ذلك: قال أبو حنيفة (ت:١٥٠هـ): «إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة نختار من أقوالهم - فلا يخرج عن أقوالهم -، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[2]، وقال الأوزاعي (ت:١٥٧هـ): «اصبر نفسك على السُّنَّة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم»[3]، وقال مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ): «وما تأوَّله منها - أي: النصوص الشرعية - السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا عنه، ونتبعهم فيما بينوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج من جماعتهم فيما اختلفوا فيه أوفي تأويله»[4]، وقال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «هم فوقنا في كل عمل واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى، أو حكي لنا عنه ببلدنا، صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سُنَّةً إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»[5]، وقال أيضًا: «فلم يكن لي عندي خلافهم، ولا الذهاب إلى القياس والقياس مخرج من جميع أقوالهم»[6]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): «أرأيت إن أجمعوا هل له أن يخرج من أقاويلهم! هذا قول خبيث، قول أهل البدع، لا ينبغي لأحد أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا»[7]، وقال أبو حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ): «العلم عندنا ما كان عن الله تعالى؛ من كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ،

---

(١) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٣١٠، وقواطع الأدلة ٣/ ٢٦٦، والمستصفى ١/ ١٩٢، والمسودة ٢/ ٦٣٤، وإعلام الموقعين ٥/ ٥٥٠، والبحر المحيط في الأصول ٣/ ٥٨٠، وشرح الكوكب المنير ٢/ ٢٦٤. وتقرير أهل العلم في هذه المسألة يشمل التفسير والأحكام؛ إذ لا فرق بينهما. ينظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٥٩.

(٢) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٥.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ١/ ١٧٤. (٤) اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٥٥.

(٥) إعلام الموقعين ٢/ ١٥٠. وينظر: المستدرك على مجموع الفتاوى ٢/ ١٢٦.

(٦) الرسالة ص٥٦٩.

(٧) العدة في أصول الفقه ٤/ ١٠٥٩. وينظر: المسودة ٢/ ٦١٦.

وما صحت الأخبار عن رسول الله ﷺ مما لا معارض له، وما جاء عن الألباء من الصحابة؛ ما اتفقوا عليه، فإذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم، فإذا خفي ذلك ولم يفهم فعن التابعين، فإذا لم يوجد عن التابعين فعن أئمة الهدى من أتباعهم»(١)، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «إجماعهم لا يكون إلا معصومًا، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم»(٢)، وقال الشاطبي (ت:٧٩٠هـ): «كل ما جاء مخالفًا لما عليه السلف الصالح فهو الضلال بعينه»(٣).

قال ابن القيم (ت:٧٥١هـ): «وهذا منصوص أبي حنيفة، ومذهب مالك، ونصَّ عليه أحمد، والشافعي في القديم والجديد، وصرح به محمد بن الحسن، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهو قول جمهور الحنفية، وأصحاب مالك، وجمهور أصحاب أحمد»(٤)، وقال: «وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي»(٥).

ومن شواهد اعتماد الأئمة الخمسة أقوال السلف ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، حيث اختلف السلف في تفسيرها على قولين: **الأول**: سكر الخمر. **والثاني**: سكر النوم. ورجح ابن جرير (ت:٣١٠هـ) الأول، مستندًا إلى أقوال الصحابة وسبب النزول، فقال: «وذلك للأخبار المتظاهرة عن أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك كذلك نهي من الله، وأن هذه الآية نزلت فيمن ذكرت أنها نزلت فيه»(٦). ورجح ابن عطية (ت:٥٤١هـ) بعض الأقوال فقال: «والذي عليه الناس أقوى مما ذكره ابن إسحاق»(٧). وبنحو هذا أيضًا رجح في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]؛ مستندًا إلى أقوال السلف، فقال: «فمجموع هذا يقتضي أن الجبت والطاغوت هو: كل ما عبد وأطيع من دون الله تعالى. وكذلك قال مالك رحمه الله: الطاغوت كل ما عبد من دون الله تعالى»(٨).

---

(١) الفقيه والمتفقه ١/ ٤٣٢.
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤.
(٣) الموافقات ٣/ ٢٨٤.
(٤) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٠. وينظر: مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٤.
(٥) إعلام الموقعين ٥/ ٥٥٤. وينظر: بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٤٠١، وإجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص٣٦، والصارم المنكي ص٣١٨، والموافقات ٤/ ٤٥٧.
(٦) جامع البيان ٧/ ٤٩.
(٧) المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٥.
(٨) المحرر الوجيز ٢/ ٥٨٠.

٦ ـ لغة العرب:

وهي: ما تعبِّر به العرب عن مقاصدها؛ من ألفاظها، وأساليب معانيها التي تورد بها.

والأدلة على صحة الاحتجاج بلغة العرب على معاني كلام الله تعالى كثيرة متوافرة، فقد وصف الله تعالى كتابه بأنه عربي؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وبين أنه بلسان العرب نازل؛ فقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥]، ونفى عنه كل لسان غير لسان العرب فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، قال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب»[١]. فلما كان ذلك كذلك كانت لغة العرب أولى ما يستدل بها على معاني القرآن الكريم؛ لنزوله مطابقًا لألفاظها وأساليبها وعادتها في كلامها، قال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «الواجب أن تكون معاني كتاب الله المنزل على نبيِّنا محمد ﷺ، لمعاني كلام العرب موافقةً، وظاهره لظاهر كلامها ملائمًا. . ، فإذ كان ذلك كذلك، فبيِّن إذ كان موجودًا في كلام العرب الإيجاز والاختصار، والاجتزاء بالإخفاء من الإظهار، وبالقلة من الإكثار في بعض الأحوال، واستعمال الإطالة والإكثار، والترداد والتكرار. . ، أن يكون ما في كتاب الله المنزل على نبيِّه محمد ﷺ من ذلك في كل ذلك له نظيرًا، وله مثلًا وشبيهًا»[٢]، ومن هذا الوجه كان توجيه الصحابة الناس إلى اعتماد كلام العرب في فهم القرآن؛ فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أيها الناس: عليكم بديوانكم شعر الجاهلية؛ فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم»[٣]، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر؛ فإنه ديوان العرب»[٤].

كما اتفق عمل المفسرين من السلف فمن بعدهم على صحة الاستدلال بلغة

---

(١) الرسالة ص٤٢.

(٢) جامع البيان ١/١٢. وقارن بما في الرسالة ص٥٢.

(٣) الكشف والبيان ٦/١٩، والجامع لأحكام القرآن ١٢/٣٣٢.

(٤) عزاه السيوطي في الدر ٨/٢٣٧ لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وغيرهم. وينظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٩٥.

العرب على المعاني القرآنية، وذلك منهم إجماع عملي، وقد سبقهم «إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على تفسير القرآن على شرائط اللغة»[(١)]، وقد أسند أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: «أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر»[(٢)]، ثم قال: «يعني أنه كان يستشهد به على التفسير»[(٣)]، ويشهد لهذا المعنى قول يوسف بن مهران[(٤)]، وسعيد بن جبير (ت:٩٥هـ): «كنا نسمع ابن عباس كثيرًا ما يسأل عن القرآن، فيقول: هو كذا أو كذا، ما سمعتم الشاعر يقول كذا وكذا؟»[(٥)]، وقال أبو عبيد (ت:٢٢٤هـ) أيضًا: «في حديث أبي وائل في قول الله ﷻ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، قال: دلوكها: غروبها؛ وهو في كلام العرب: دلكت براح»[(٦)]، ثم قال: «وفي هذا الحديث حجة لمن ذهب بالقرآن إلى كلام العرب ـ إذا لم يكن فيه حلال ولا حرام[(٧)] ـ؛ ألا تراه يقول: وهو في كلام العرب دلكت براح»[(٨)].

ومن أمثلة استناد الأئمة الخمسة إلى اللغة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: ١٢]، حيث انتقد ابن عطية (ت:٥٤١هـ) قول عطاء أن «الكلالة»: المال. مستندًا إلى اللغة بقوله: «الاشتقاق في معنى الكلالة يفسد تسمية المال بها»[(٩)]. وفي قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] انتقد ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) قول من قال أنهم: العلماء. من وجوه كثيرة؛ منها: أن استعمال لفظ الربي في هذا ليس معروفًا في اللغة، بل المعروف الجموع الكثيرة، وأن الربي منسوب إلى الرب بخلاف الرباني فهو منسوب إلى ربان السفينة[(١٠)].

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن ص٢٠١، وقد حكى الإجماع فيه صاحب كتاب «المباني لنظم المعاني».

(٢) فضائل القرآن ص٢٠٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) يوسف بن مهران البصري، روى عن ابن عباس ﵄، ذكره ابن سعد (ت: ٢٣٠هـ) في الطبقة الثانية من التابعين، ووثقه وأبو زرعة (ت:٢٦٤هـ). ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ١١٥، والجرح والتعديل ٩/ ٢٢٩.

(٥) الطبقات الكبرى (الجزء المتمم لطبقات الصحابة) ١/ ١٦٢، والجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٤.

(٦) غريب الحديث ٢/ ٣٨٨.

(٧) مراده بذلك ما نقله الشرع من المعاني، وصارت له حقيقة شرعية، أو ما كان موضوعه إثبات حكم شرعي؛ فإن اللغة لا مدخل لها في ذلك بعد شهادتها بصحة لفظه وتركيبه على سنن كلام العرب.

(٨) غريب الحديث ٢/ ٣٨٨.

(٩) المحرر الوجيز ٢/ ٤٨٦.

(١٠) تفسيره ٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

٧ ـ أحوال النزول:

والمراد بها: ما يحتف بنزول القرآن الكريم من هيئات وأوقات يتوصل بها إلى معرفة معانيه[١]. ويشمل ذلك: **زمن النزول ومكانه، وسبب النزول، وقصص الآي** من أحوال وأخبار من نزل عليهم القرآن من العرب، ومن قبلهم من الأمم.

ويشهد لصحة الاستناد إلى أحوال النزول في بيان معاني القرآن أن القرآن نزل على معهود العرب، ومجاري أحوالهم وعاداتهم وعلومهم، وهو ما أشار إليه الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) في حديثه عن أمية الشريعة[٢]، مستدلًّا له بنص الوحي في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، ومقتضى العقل؛ فلو لم يكن نزول القرآن على ما يعهدون لما كان عندهم معجزًا، ولكانوا يخرجون عن مقتضى التعجيز بقولهم: هذا على غير ما عهدنا، إذ ليس لنا عهد بمثل هذا الكلام؛ من جهة أنه ليس بمفهوم ولا معروف في أحوالنا. وبواقع الحال، وذلك «أن العرب كان لها اعتناء بعلوم ذكرها الناس، وكان لعقلائهم اعتناء بمكارم الأخلاق، واتصاف بمحاسن شيم؛ فصححت الشريعة منها ما هو صحيح وزادت عليه، وأبطلت ما هو باطل، وبينت منافع ما ينفع من ذلك، ومضار ما يضر منه»[٣]. ومن ثم يتقرر أنه: كما لا يصح فهم القرآن بغير لسان العرب، فكذلك لا يصح فهمه على غير معهود العرب ومجاري أحوالها.

كما أن من القرآن ما لا يمكن فهمه على الصواب بغير معرفة أحوال من نزل فيهم؛ لأنه جار على عرفهم، قال الشاطبي (ت:٧٩٠هـ): «ما تقرر من أمية الشريعة، وأنها جارية على مذاهب العرب، ينبني عليه قواعد..، منها: أنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين؛ وهم: العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف، فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه»[٤]. ومن هنا شرط العلماء العلم بأحوال النزول في العالم ومن أراد أن يتكلم في التفسير، فقال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «لا يحل لأحد يفتي في دين الله إلا رجلًا عارفًا بكتاب الله؛

---

(١) ينظر في استعمال هذا المصطلح: المحرر الوجيز ١١/٤٠٢، ٤١٧، وتفسير ابن كثير ١٢/٢٤٢، ١٣/١٤١.

(٢) ينظر: الموافقات ٢/١٠٩ ـ ١٥٠.

(٣) الموافقات ٢/١١٢.

(٤) الموافقات ٢/١٣١.

بناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيما أنزل»[١]، وقال ابن فارس (ت:٣٩٥هـ): «وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه ما لا يعلم معناه إلا بمعرفة قصته»[٢].

والعقل يشهد بأن أحوال النزول خير ما يستعان بها على تعيين المراد من المعاني، قال الواحدي (ت:٤٦٨هـ) عن أسباب النزول: «هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفصيل الآية، وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها، وبيان نزولها»[٣]، وقال ابن دقيق العيد (ت:٧٠٢هـ): «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز»[٤]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»[٥].

ومن أمثلة استناد الأئمة الخمسة إلى أحوال النزول في بيان القرآن قول ابن عطية (ت:٥٤١هـ) ـ مستندًا إلى إجماع أهل التأويل، وقصة الآية ـ: «وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ الآية [النساء: ٥١]، ظاهرها يعم اليهود والنصارى، ولكن أجمع المتأولون على أن المراد بها: طائفة من اليهود. والقصص يبين ذلك»[٦]. وفي سورة آل عمران قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «هي مدنية؛ لأن صدرها إلى ثلاث وثمانين آية منها نزلت في وفد نجران، وكان قدومهم في سنة تسع من الهجرة»[٧].

۞ ٨ ـ الإسرائيليات:

والمقصود بها: ما نقل عن كتب بني إسرائيل في أخبار أقوامهم، والأمم السابقة لأمة محمد ﷺ، والمبدأ، والمعاد.

ولا يخفى أن الاستدلال بأخبار بني إسرائيل هو من جنس الاستدلال بأخبار العرب وأحوالهم التي نزل فيها القرآن، ومن ثم فما ذكر في (قصص الآي) في

---

(١) الفقيه والمتفقه ٢/ ٣٣١.
(٢) الصاحبي ص٤٢.
(٣) أسباب نزول القرآن ص٩٦.
(٤) البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٢. وينظر: الإتقان ١/ ١٩٠.
(٥) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣٩.
(٦) المحرر الوجيز ٢/ ٥٧٩.
(٧) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٥.

أحوال النزول: من صحة الاستدلال بها لتمام بيان المعنى، وتعيين المراد، وإزالة الشبه والإشكالات يقال مثله في الإسرائيليات، بل أكثر؛ وذلك لمزيد عناية الشريعة بهذا النوع من الأخبار، وقد تجلت تلك العناية في صور؛ منها: بيان الموقف العام من أقوالهم وأخبارهم، وقد جاء ذلك نصًا في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

ثم: الإذن لهذه الأمة في أن تحدث عن بني إسرائيل، وقد جاء ذلك صريحًا في قوله ﷺ: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»(١)، قال مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ): «المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا»(٢)، وقال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): «المعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم»(٣).

مع إرشاد الأمة إلى الموقف مما لا تعلم صدقه أو كذبه من أخبارهم، وذلك في قوله ﷺ: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله ورسوله. فإن كان باطلًا لم تصدقوه، وإن كان حقًا لم تكذبوه**»(٤)؛ فأباح بذلك الانتفاع بهذا النوع من الأخبار على غير سبيل القطع والجزم.

فكل هذا يدل على مزيد عناية الشريعة بهذا الباب من الأخبار؛ حيث أحاطت ما ينقل منها بضوابط تحفظ ما فيها من الحق، وتحتاط له، وتبطل ما فيها من الباطل، في غاية من العدل والإنصاف، مع الانتفاع بما لا يعلم كذبه منها.

ومن أمثلة استناد الأئمة الخمسة إلى الإسرائيليات ما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۗ﴾ [آل عمران: ٩٣]، حيث رجح ابن جرير (ت:٣١٠هـ) وابن عطية (ت:٥٤١هـ) أن ذلك تحريم إسرائيل العروق ولحوم الإبل على نفسه؛ استنادًا إلى الإسرائيليات، وتاريخ اليهود وواقعهم، فقال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «وأولى هذه الأقوال بالصواب، قول ابن عباس الذي رواه الأعمش، عن حبيب، عن سعيد عنه: أن ذلك: العروق ولحوم الإبل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٧٠ (٣٤٦١).

(٢) فتح الباري ٦/ ٥٧٥.

(٣) المرجع السابق. وينظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٣/ ٣٤٧.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ٤/ ٢٣٨ (٣٦٤٤)، وعبد الرزاق في مصنفه ٦/ ١١٠ (١٠١٦٠)، وأحمد في مسنده ٢٨/ ٤٦٠ (١٧٢٢٥)، وإسناده حسن. وله شاهد مختصر عند البخاري في صحيحه ٦/ ٢٠ (٤٤٨٥).

لأن اليهود مجمعة إلى اليوم على ذلك من تحريمها، كما كان عليه من ذلك أوائلها»[١]. ومثله قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]: «وأما إفسادهم في الأرض المرة الآخرة فلا اختلاف بين أهل العلم أنه كان قتلهم يحيى بن زكريا»[٢]، وهو ما أسنده قبل ذلك عن جماعة من السلف مما يأثرونه عن أهل الكتاب. ورجح ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) ـ مستندًا إلى الإسرائيليات ـ أن المائدة لم تنزل على من سألها مع عيسى ﷺ، فقال: «وقد يتقوى ذلك بأن خبر المائدة لا تعرفه النصارى، وليس هو في كتابهم، ولو كانت قد نزلت لكان ذلك مما تتوفر الدواعي على نقله، وكان يكون موجودًا في كتابهم متواترًا، ولا أقل من الآحاد»[٣].

۞ ٩ ـ النظائر:

ويراد بها: حمل معنى الآية على نظيره؛ وهو معنى اللفظ الذي يشابهه ويماثله.

وهذا نوع من الاستدلال وقياس المعاني على بعضها، وهو صحيح مقبول؛ فإن معاني الوحي كلها حق وصدق، وبعضها يصدق بعضًا ويشهد له، كما أن من معانيه ما يتكرر في غير ما موضع، بمعان متشابهة أحيانًا، وبمزيد تفصيل وبيان أحيانًا أخرى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، وهذا نوع من البيان يشتمله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، قال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «والمقول إذا خرج عن أن يكون أصلًا، أو نظيرًا لأصل فيما تنازعت فيه الأمة كان واضحًا فساده»[٤].

كما أن حمل النظير على النظير، والجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات مما تقتضيه العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

وقد ظهر اعتماد السلف على هذا النوع من البيان لكتاب الله كثيرًا، ومنه قول قتادة (ت:١١٧هـ): «﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢]، قال: دائمًا؛ ألا ترى أنه يقول: ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]؛ أي: دائم»[٥]، وقول ابن زيد (ت:١٨٢هـ) في قوله:

---

(١) ينظر: جامع البيان ٥/٥٨٦، والمحرر الوجيز ٢/٢٨٦.
(٢) ينظر: جامع البيان ١٤/٤٦٩.
(٣) تفسير القرآن العظيم ٥/٤٢٣ ـ ٤٢٤.
(٤) جامع البيان ٩/٨٦.
(٥) جامع البيان ١٤/٢٤٨.

﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] قال: «التفسير الذي قال الله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] تفسيره»(١).

ومن أمثلته عند الأئمة الخمسة قول ابن عطية (ت:٥٤١هـ) موجهًا بعض المعاني - مستندًا إلى النظائر -: «وقوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] على هذا التأويل معناه: سيحملون عقاب ما بخلوا به. فهو من الطاقة؛ كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وليس من التطويق»(٢). ورجح ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) عموم قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ مستندًا إلى النظائر، فقال: «والصحيح أن هذه الآية عامة في جميع الأمة كل قرن بحسبه، وخير قرونهم الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؛ أي: خيارًا. ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]»(٣).

❁ ١٠ - السياق:

وهو مجموع المعنى المتصل بالآية مما قبلها وبعدها (سباق الآية ولحاقها).

والأخذ به لازم، ودلالته معتبرة، ولا يصح الخروج عنه إلا بمقتضى دليل، إذ به يتبين مراد المتكلم، وتكشف مشكلات المعاني، قال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «غير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها؛ من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد»(٤)، وقال ابن دقيق العيد (ت:٧٠٢هـ): «يجب اعتبار ما دلَّ عليه السياق والقرائن؛ لأن بذلك يتبين مقصود الكلام»(٥)، وقال ابن القيم (ت:٧٥١هـ): «السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد..، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في

---

(١) جامع البيان ١٥/١١٧.
(٢) المحرر الوجيز ٢/٤٣١.
(٣) تفسير القرآن العظيم ٣/١٤٢.
(٤) جامع البيان ٧/٦٧٥.
(٥) البحر المحيط في الأصول ٢/٣٦٧، وينظر: سلاسل الذهب ص٢٧١.

مناظرته»[١]، وقال الشاطبي (ت:٧٩٠هـ): «كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق»[٢]، وقال: «فلا محيص للمتفهم عن ردِّ آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزاءه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض»[٣].

ومن شواهد الاعتماد على السياق في التفسير النبوي قول أم مبشر ﵂: «سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: **«لا يدخل النار ـ إن شاء الله ـ من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها»**، فقالت حفصة: بلى يا رسول الله. فانتهرها، فقالت: ألم يقل الله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؟ فقال النبي ﷺ: «**وقد قال**: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]»[٤].

ومن أمثلته عند الأئمة الخمسة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، حيث رجح ابن جرير (ت:٣١٠هـ)، وابن عطية (ت:٥٤١هـ)، وابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، قول من قال: هو يوم أُحد. لدلالة السياق، فقال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «لأن الله ﷻ يقول في الآية التي بعدها: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]، ولا خلاف بين أهل التأويل أنه عنى بالطائفتين بني سلمة وبني حارثة، ولا خلاف بين أهل السير والمعرفة بمغازي رسول الله ﷺ أن الذي ذكر الله من أمرهما إنما كان يوم أُحد دون يوم الأحزاب»[٥]. كما رجح ابن جرير (ت:٣١٠هـ) أن المقصود بـ «الخبيث» في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]: المنافق. والمعنى: حتى يميز المنافقين من المؤمنين بالمحن والاختبار، كما ميَّز بينهم يوم أُحد عند لقاء العدو؛ معللًا ذلك بأن: «الآيات قبلها في ذكر المنافقين، وهذه في سياقتها، فكونها بأن تكون فيهم أشبه منها بأن تكون في غيرهم»[٦].

---

(١) بدائع الفوائد ٤/ ٩. وينظر: الإمام في بيان أدلة الأحكام، للعز بن عبد السلام ص١٥٩، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٢١٨، ٣/ ٣٠٤، والبحر المحيط في الأصول ٢/ ٣٦٧.

(٢) الموافقات ٣/ ٤١٩.

(٣) المرجع السابق ٤/ ٢٦٦.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٦/ ٤٧ (٢٤٩٦).

(٥) ينظر: جامع البيان ٦/ ٧، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٣٨، وتفسير القرآن العظيم ٣/ ١٦٩.

(٦) جامع البيان ٦/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

۞ ١١ ـ الدلالات العقلية:

وهي جملة المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية، التي تقضي بتصحيح بعض المعاني القرآنية أو إبطالها؛ ومنها دلالة الواقع المحسوس، والعادة الجارية، والجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات، ونحو ذلك مما تقتضيه غريزة العقل.

واعتبار هذا الوجه مستندًا في بيان المعاني القرآنية راجع إلى اعتباره كذلك في سائر العلوم والمعارف، وعند عامة العلماء والعقلاء، وذلك أن الله تعالى أنزل كتابه فرقانًا بين الحق والباطل: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١][1]، وأنزله بالحق والميزان: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]، وبعث بهما جميع رسله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ فالكتاب هو: القرآن الكريم؛ المشتمل على الحق، والصدق، واليقين، بأحسن المسائل، وأوضح الدلائل. والميزان هو: العدل، والاعتبار، والأمثال المضروبة، والقياس الصحيح، والعقل الرجيح[2]، «وكل الدلائل العقلية؛ من الآيات الآفاقية والنفسية، والاعتبارات الشرعية، والمناسبات والعلل، والأحكام والحكم داخلة في الميزان الذي أنزله الله تعالى، ووضعه بين عباده»[3]، قال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «كل معلوم للخلق من أمر الدين والدنيا لا يخرج من أحد معنيين: من أن يكون إما معلومًا لهم بإدراك حواسهم إياه، وإما معلومًا لهم بالاستدلال عليه بما أدركته حواسهم»[4]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق»[5]، وقال: «العلم إما نقل مصدق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى هذا فإما مزيف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود»[6]، وقال ابن العربي (ت:٥٤٣هـ): «الأدلة على قسمين: عقلية، وسمعية»[7].

---

(١) ينظر: جامع البيان ١٧/ ٣٩٤.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢٠/ ٤٨٩، والرد على المنطقيين ١/ ٣٣٣، ٣٨٣، وإعلام الموقعين ٢/ ٢٥٠.

(٣) تيسير الكريم الرحمٰن ٢/ ٦٠٦. وينظر: مختصر الفتاوى المصرية ص٥٣١.

(٤) التبصير في معالم الدين ص١١٣.

(٥) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٤٤.

(٦) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٢٩.

(٧) قانون التأويل ص٢١٠. وينظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨، والموافقات ٣/ ٢٢٧.

وقد أشار قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] إلى أن الرسل جاءت باعتبار هذا النوع من الدلالات الموصلة إلى الحق، وأرشدت إليه، قال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «إن الرسل دلت الناس وأرشدتهم إلى ما به يعرفون العدل، ويعرفون الأقيسة العقلية الصحيحة، التي يستدل بها على المطالب الدينية، فليست العلوم النبوية مقصورةً على مجرد الخبر، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام، ويجعلون ما يعلم بالعقل قسيمًا للعلوم النبوية، بل الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ بيَّنت العلوم العقلية التي بها يتم دين الناس علمًا وعملًا..، والقرآن والحديث مملوء من هذا؛ يبين الله الحقائق بالمقاييس العقلية، والأمثال المضروبة، ويبين طرق التسوية بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين، وينكر على من يخرج عن ذلك»[1].

ومن ثم **فالدليل العقلي دليل شرعي صحيح مأذون فيه**، وليس بخارج عن الشرع، ولا يقابل الدليل الشرعي، وإنما الذي يقابله الدليل غير الشرعي، أو الدليل البدعي. ولذلك لا يصح شرعًا ولا عقلًا ولا واقعًا أن يشهد العقل بما يبطل الشرع أو يخالفه، قال ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): «وإذا تبين أن الكتاب والميزان منزلان فلا يجوز أن يتناقض الكتاب والميزان؛ فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة، والأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النص الصحيح، والقياس الصحيح، وإنما يكون التناقض بين الحق الصحيح، والباطل الذي ليس بصحيح، فأما الصحيح الذي كله حق فلا يتناقض؛ بل يصدق بعضه بعضًا»[2]، وقال أيضًا: «ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية»[3].

وفي تفسير النبي ﷺ ما يشير إلى الاستدلال بهذا النوع من الدلالات؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما نزلت ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] كبر ذلك على المسلمين، فقال عمر رضي الله عنه: أنا أفرج عنكم. فانطلق، فقال: يا نبي الله إنه كبر على أصحابك هذه الآية. فقال رسول الله ﷺ: «**إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب بها أموالكم، وإنما فرض**

---

(١) الرد على المنطقيين ١/ ٣٨٢. وينظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٠٦.

(٢) جامع المسائل، لابن تيمية، المجموعة الثانية، تحقيق: محمد عزير شمس ص٢٧٢.

(٣) الرد على المنطقيين ١/ ٣٧٣. وينظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ١٤٧.

المواريث لتكون لمن بعدكم»، فكبر عمر رضي الله عنه»[١]، وهنا يبرز الاستدلال العقلي على المعاني؛ فإن المواريث فرضت في مال يبقى، وكذا الزكاة بعض من مال موجود، فلو كان الكنز المذموم مطلق جمع المال لما كان لتشريع الزكاة وفرائض المواريث معنىً.

ومن شواهد الاستناد إلى الدلالات العقلية عند الأئمة الخمسة، ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، حيث رجح ابن جرير (ت:٣١٠هـ) أن المعني بهذا: عموم الكفار، وأن الإيمان المنسوب إليهم في الآية هو: العهد الذي أخذه الله منهم وهم في صلب أبيهم آدم. فقال: «وذلك أن الله جلَّ ثناؤه جعل جميع أهل الآخرة فريقين: أحدهما سودًا وجوهه، والآخر بيضًا وجوهه، فمعلوم إذ لم يكن هنالك إلا هذان الفريقان أن جميع الكفار داخلون في فريق من سود وجهه، وأن جميع المؤمنين داخلون في فريق من بيض وجهه، فلا وجه إذًا لقول قائل عنى بقوله: ﴿أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ بعض الكفار دون بعض، وقد عمَّ الله جلَّ ثناؤه الخبر عنهم جميعهم، وإذا دخل جميعهم في ذلك ثم لم يكن لجميعهم حالة آمنوا فيها، ثم ارتدوا كافرين بعد إلا حالة واحدة، كان معلومًا أنها المرادة بذلك»[٢]، وبنحوه قال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ)[٣]. وقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ) منتقدًا بعض الأقوال: «وفي هذا القول نظر؛ لأن التحكم فيه باد»[٤]. ورجح ابن عطية (ت:٥٤١هـ) في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [آل عمران: ٤١] أن الأمر بالتسبيح: «معناه: قل: سبحان الله، وقال قوم: معناه: صل. والقول الأول أصوب؛ لأنه يناسب الذكر، ويستغرب مع امتناع الكلام مع الناس»[٥].

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن ٢/١٢٦ (١٦٦٤)، وأحمد في فضائل الصحابة ١/٣٧٤ (٥٦٠)، وأبو يعلى في المسند ٤/٣٧٨ (٢٤٩٩)، والبيهقي في السنن ٤/٨٣ (٧٠٢٧)، وهو حديث حسن لغيره؛ تنظر شواهده في مسند أحمد ٥/٢٧٨ (٢٢٤٤٦)، وجامع الترمذي ٥/٢٧٧ (٣٠٩٤)، وسنن ابن ماجه ١/٥٩٦ (١٨٥٦)، والكافي الشاف، لابن حجر ٢/٢٥٨، وتفسير ابن كثير ٧/١٨٥.

(٢) جامع البيان ٥/٦٦٦.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٢/٩٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٦٠.

(٥) المحرر الوجيز ٢/٢١٦.

ويمكن تصنيف هذه المستندات بحسب مصدرها إلى قسمين:

الأول: المستندات النقلية؛ وتشمل:

القرآن الكريم، والقراءات، والسُّنَّة النبوية، والإجماع، وأقوال السلف، ولغة العرب، وأحوال النزول، والإسرائيليات.

الثاني: المستندات العقلية؛ وتشمل:

النظائر، والسياق، والدلالات العقلية.





ثالثًا
الأصول العامة في تعامل الأئمة مع مستندات التفسير

يقوم تعامل الأئمة الخمسة (ابن جرير، وابن عطية، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير) مع مستندات التفسير على جملة أصول، يمكن إجمالها فيما يأتي:

الأول: أن جميع هذه المستندات عندهم أصول معتبرة، يصح الاستناد إليها، والتعويل عليها في قبول المعاني، وردها، والترجيح بينها، وشواهد هذا من استشهاداتهم على المعاني واستدلالهم بها أكثر من أن تحصر، كما هو ظاهر في الأمثلة السابقة في أنواع المستندات. والتفاوت الحاصل بين هؤلاء الأئمة في الإكثار من استعمال بعض هذه المستندات أو الإقلال من بعضها الآخر لا يخرجها عن أن تكون معولًا يستدل به ويعتمد عليه عندهم، وإنما مرد ذلك إلى تفاوت القدرة العلمية، والقوة العقلية، واختلاف مقامات التأليف والفتيا، والقصد إلى التفسير أو الاقتصار على الترجيح مع ما تيسر من الأدلة، ونحو ذلك من الأحوال والمقامات التي تعرض للمفسر منهم[(١)].

الثاني: كل قول في التفسير لا يستند إلى أحد هذه المستندات فهو باطل مردود، وذلك فرع عن اعتمادها والاستناد إليها دون غيرها، فلا حجة صحيحةً في غيرها، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، حيث رجح ابن جرير (ت:٣١٠هـ) وابن عطية (ت:٥٤١هـ) العموم، وقال ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «أن دليل الظاهر من التنزيل على النهي عن ظاهر كل فاحشة وباطنها، ولا خبر يقطع العذر بأنه عني به بعض دون جميع، وغير جائز إحالة ظاهر

(١) يشار هنا إلى ما في تفسير ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) من اضطراب في تعامله مع الإسرائيليات خصوصًا؛ حيث يرد عددًا من الأقوال لمجرد أنها مروية عن بني إسرائيل، بل لاحتمال كونها مرويةً عنهم ٦/٣٤٣، ٤٨٤، ١٠/٣٠١، ٤١٣، مع نصّه على صحة الرواية عنهم فيما يجوزه العقل ١/١٠، ٩/٤١١، ١٣/١٨٠، بل واستدلاله الصريح بها ٩/١٨٨ ـ ١٨٩، ٢٣٢، ١٠/٤٥٢، ١٢/٢٣.

كتاب الله إلى باطن إلا بحجة يجب التسليم لها»[١]، ووافقه ابن عطية (ت:٥٤١هـ) فذكر أن هذا التخصيص «لا تقوم عليه حجة، بل هو دعوى مجردة»[٢]. وقال ابن جرير (ت:٣١٠هـ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله عنى بذلك: ما ذبح للأصنام والآلهة، وما مات أو ذبحه من لا تحل ذبيحته. . ، وأما من قال: عنى بذلك ما ذبحه المسلم فنسي ذكر اسم الله. فقول بعيد من الصواب؛ لشذوذه وخروجه عما عليه الحجة مجمعة من تحليله، وكفى بذلك شاهدًا على فساده»[٣].

الثالث: لا فرق بين المستندات النقلية والعقلية في استعمال الأئمة الخمسة، ولا يتقدم أحدها على الآخر بهذا الاعتبار؛ إذ كلاهما دليل شرعي معتبر، ومن شواهد ذلك قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ): «وإذا تنوزع في تأويل الكلام، كان أولى معانيه به أغلبه على الظاهر، إلا أن يكون من العقل أو الخبر دليل واضح على أنه معني به غير ذلك»[٤]. وقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ) عن قول: «وهذا قول لا يستند إلى خبر ولا إلى نظر»[٥]. وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) في بعض الأقوال: «وهذا قول غريب جدًّا، لا دليل عليه لا من عقل، ولا من نقل»[٦].

الرابع: التفاوت بين المستندات في التقديم والاعتبار عند الأئمة الخمسة يقع من جهة قوة المستند في نفسه، وصراحته في الدلالة، ومن ذلك تقديم بعض المستندات لكثرة أدلتها، كما في قول ابن جرير (ت:٣١٠هـ) عند قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]: «وأشبه القولين بظاهر التنزيل ما قال الحسن، من أن هذه الآية معني بها أهل الكتاب على ما قال، غير أن الأخبار بالقول الآخر أكثر، والقائلين به أعلم بتأويل القرآن»[٧]، وكما في ترجيحه بكثرة الرواة للخبر في قوله: «وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصواب؛ لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ»[٨]، وقال ابن عطية (ت:٥٤١هـ) مرجحًا بكثرة القائلين: «والذي عليه الناس أقوى مما ذكره ابن إسحاق»[٩]، وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ): «وقد ذهب أكثر

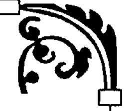
---

(١) جامع البيان ٩/٦٥٩.
(٢) المحرر الوجيز ٣/٤٩١.
(٣) جامع البيان ٩/٥٢٩.
(٤) جامع البيان ٩/٦٧٨.
(٥) المحرر الوجيز ٣/٤٤٤.
(٦) تفسير القرآن العظيم ٥/١٧٥.
(٧) جامع البيان ٥/٥٦١.
(٨) جامع البيان ٨/١٢١.
(٩) المحرر الوجيز ١/٤٢٧.

العلماء إلى أن الرمي أفضل من ركوب الخيل، وذهب الإمام مالك إلى أن الركوب أفضل من الرمي، وقول الجمهور أقوى للحديث»[١].

* * *

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/ ٧٢.

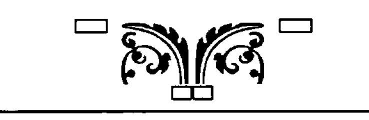



منهج المحدِّثين في نقد مرويات التفسير

إعداد

د. محمد صالح محمد سليمان



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين، **وبعد:**

فَتَتَباين كثير من الآراء المعاصرة في قضية نقد مرويات التفسير والمغازي بين من يرى التساهل في التعامل معها، ومن يرى التشدد في ذلك؛ ويحشد كل فريق لتقرير رأيه من آراء النقاد وتطبيقاتهم ما يقوي قوله، بلا تحرير في الغالب لمعنى التشدد أو التساهل، وبلا بيان في الغالب لدرجات ومناطات التشدد أو التساهل.

بل وصل الأمر عند البعض إلى تصوير القضية بأن فيها منهجين متغايرين؛ منهج يعتمد التشدد في التعامل مع المرويات وهو منهج المحدِّثين بحسب تصورهم، ومنهج يعتمد التساهل مع المرويات وهو منهج المفسرين بحسب تصورهم، وتلا ذلك تطبيقات عملية منطلقة من المنهج الذي يعتقد كلٌّ فريق من المعاصرين صحته، من مثل تجريد كتب التفسير وغيرها من الآثار الضعيفة وإخراج صحيح التفسير، وتناول أسانيد كتب التفسير وغيرها بالحكم على كل إسناد من أسانيدها وبيان اتصاله أو انقطاعه، أو من دعوات معاكسة ترى ضرورة التساهل مع تلك المرويات وإغضاء الطرف عنها.

والبحث إذ يشير لهذا التباين وذلك الاختلاف بين بعض المعاصرين = يقرر كذلك أن ليس ثمة اختلاف في تلك القضية، وأن بعض صور الاختلاف المدَّعى فيها بين بعض المعاصرين لم تؤثر على ذات القضية، ولم يكن له واقع لا في تنظيرات السابقين ولا تطبيقاتهم، وأن منشأ الاختلاف الجديد فيها راجع إلى إشكالات متعددة؛ من أبرزها: عدم استحضار الصورة الكاملة لمنهج المحدثين في التعامل مع كافة المرويات، والاكتفاء بالنظر إلى بعض جزئياته دون بعض، وتعميم بعض إطلاقات الأئمة في بعض الرواة أو المرويات على كافتها، وتقزيم المنهج الممتد الأرجاء في الدراسة الظاهرية للإسناد، وقلة الخبرة بمسالك النقاد ونفوذ بصائرهم إلى الدقائق والخفايا.

والبحث إذ يعالج تلك القضية؛ فمن الضروري بيانه أن بعض منطلقاته خارجة عن

حدود ذلك الاختلاف، وأن محاكمة تلك المنطلقات لذلك الاختلاف المُحْدَث خروج به عن مساره وعدول به عن هدفه.

ذلك أن البحث وإن كان المقصود منه منذ البداية بيان منهجية التعامل مع مرويات التفسير، وبهذا التوجه بدأ؛ فإنه كشف عن أن منهج المحدثين في التعامل مع كافة المرويات منهج واحد لا تختلف كلياته الكبرى ومحاوره الكلية، ولكن تختلف آلياته وإجراءاته ومستويات تطبيقه وتنزيله من علم إلى علم؛ وهذا الاختلاف في مستويات التطبيق والتنزيل هو أمارة دقة المنهج وتكامله، وإن الزعم بأنه منهج واحد حتى في مستويات التنزيل والتطبيق والآليات والإجراءات زعم باطل؛ إذ فيه عدول تام عن المنهج، وغفلة تامة عن تمام إدراكه، وقصور ضخم في تصوره بَلْه تطبيقه وإعماله، ولذا سيكون مثار تعجب البعض أثناء تناول قضية ثبوت الأخبار خاصة = أن مرويات التفسير لم يكن لها - من وجهة نظرهم - ذلك البروز الذي يتناسب مع كون البحث منعقد لأجلها، وأن البحث يغرِّد بعيدًا عنها، وحقيقة الأمر بخلاف ذلك؛ وإنما مرد ذلك إلى أن فقه منهج ثبوت الأخبار هو الأصل والميزان الذي مَنْ ضَبَطَهُ ضبط كل ما تحته من قضايا ومسائل؛ ذلك أن من المشكلات البحثية الكبرى أن يسلط نظر البحث على جزئيات المسائل ويغفل بحث الكليات الكبرى والأطر المفصلية التي تقوم الجزئيات لخدمتها وتحقيقها.

إن منهج المحدّثين منهج متكامل؛ وليس من الصواب ادعاء الانفصام بينه وبين المرويات المتعلقة بالتفسير والمغازي والفضائل وخروجها عن إطاره وشروطه، وليس من الصواب كذلك إجراؤه على نمط واحد مع كافة المرويات المرتبطة به والداخلة تحت نطاقه، وتعميم إطلاقات نُقَّاده وأحكامهم على كافة المرويات دون التنبه لمواطن تلك الإطلاقات وسياقاتها، ولا لكيفيات تنزيلها؛ ذلك أن حال الناقد البصير بالمنهج مع الرواية كحال الطبيب الحاذق الذي يختلف توصيفه للمرض الواحد باختلاف الأشخاص واختلاف البلدان واختلاف الأحوال، واختلاف درجة المرض قوة وضعفًا؛ بل ربما اختلاف التوصيف للشخص الواحد من وقت إلى وقت ومن حال إلى حال؛ وإنما الصواب في ذلك كله إعماله وفق منهجيته الدقيقة التي تنساب مع كل رواية بحسبها وتتعامل معها بميزان دقيق يناسبها.

وقد تأملت تلك القضية فظهر لي أن معاقد الخطأ في تناولها راجعة إلى عدة أمور؛ **أهمها**:

١ ـ عدم مراعاة منهج المحدِّثين بصورته الكاملة، التي كان من نتائجها:

أ ـ تحويل القضية من ساحة المنهج المتكامل في التعامل مع المرويات إلى ساحة الدراسة الظاهرية للإسناد وحصر القضية فيها.

ب ـ تصوير قضية منهج التعامل مع أسانيد التفسير بأن فيها منهجًا للمحدِّثين يختلف تمامًا عن منهج المفسرين، وذلك عارٍ تمامًا من الصواب؛ بل كبار المفسرين الذين صنفوا في التفسير ـ وعلى مصنفاتهم المعول في معظم مرويات التفسير كابن جرير وابن أبي حاتم ـ لم يخالفوا منهج المحدثين في أسسه وكلياته، وفي فهمه وتطبيقاته في مصنفاتهم التفسيرية.

ج ـ عدم مراعاة الظروف المحتفة بنشأة الإسناد وأثرها في تفاوت درجات الإسناد بالنسبة للمرويات، وأثر ذلك التفاوت على التعامل معها.

د ـ عدم مراعاة الانفكاك بين مقام ثبوت الرواية عن قائلها ومقام مضمون الرواية.

٢ ـ عدم التنبه لغرض المصنفين من إيراد المرويات الضعيفة.

ولذا؛ فعلى المتصدي لنقد الأخبار أو تحقيق الكتب مراعاة تلك الأشياء مجتمعة، والنظر إلى تلك الجوانب مكتملة حتى تتحقق له الفائدة المرجوّة من عمله. وبمقدار النقص في النظر لتلك الجوانب تكون صورة المنهج النقدي مشوّشة وغير مكتملة وينعكس ما فيها من خداج على التطبيقات العملية.

وقد أراد البحث تسليط النظر على تلك الجوانب مكتملة؛ فجاءت خطته مقسّمة على مقدمة وفصلين:

الفصل الأول: جهات النظر في التعامل مع الخبر؛ ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جهة الثبوت.

المبحث الثاني: جهة المعنى.

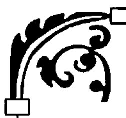
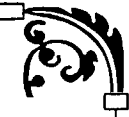
المبحث الثالث: جهة أغراض المصنفين.

الفصل الثاني: مرويات التفسير: المحددات والقرائن وتطبيقات المحررين؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المحددات العامة للتعامل مع مرويات التفسير.

المبحث الثاني: القرائن المختصة بمرويات التفسير وأثرها.

المبحث الثالث: تطبيقات المنهج عند المفسرين المحررين.

الفصل الأول

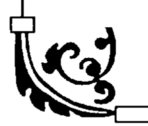
جهات النظر في التعامل مع الخبر

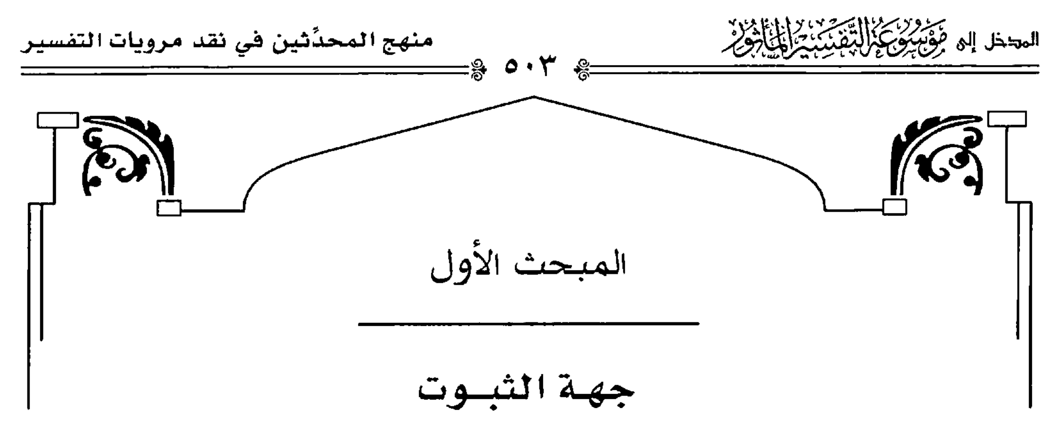
ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جهة الثبوت.

المبحث الثاني: جهة المعنى.

المبحث الثالث: جهة أغراض المصنفين.



المبحث الأول

جهة الثبوت

ويتضمن مدخلا تأسيسيًّا وأربعة مطالب:

المطلب الأول: المعيار الذي عليه المدار في نقد الأخبار.

المطلب الثاني: ارتباط أركان المنهج النقدي بمعيار نقد الأخبار.

المطلب الثالث: ارتباط أركان المنهج النقدي بإجراءات وآليات القبول والرد.

المطلب الرابع: الإسناد وماهية علاقته بالمرويات من حيث الثبوت وعدمه؛ ويتضمن مدخلًا وثلاثة فروع:

مدخل: إطلالة على تاريخ الإسناد.

الفرع الأول: نشأة الإسناد واعتماده.

الفرع الثاني: تفاوت درجات وزمان اعتماد الإسناد في العلوم الشرعية.

الفرع الثالث: المنقطع السند الذي له حكم المتصل الإسناد وشرط الصحة.

مدخل تأسيسي

قضية ثبوت الخبر أو عدم ثبوته هي القضية التي عليها مدار المنهج النقدي لدى المحدِّثين، ولذا سيتناول هذا المبحث الكلام عن ذلك المنهج وأركانه وآلياته المعتمدة لإصدار الحكم بثبوت الخبر أو عدم ثبوته؛ فالمنهج النقدي عند المحدثين له معالمه وكلياته الكبرى التي تضبط إطاره العام، وهذه المعالم والكليات استندت إلى كثير من الأسس في تكوينها وقيامها، وانتظمت بداخلها كثيرًا من الجزئيات المكونة لصورتها، وارتبطت في علاقاتها وامتداداتها بمجموعة من الفنون المتنوعة والتطبيقات المتعددة، واعتمدت على كثير من الجزئيات والقرائن المختلفة باختلاف المقامات والأحوال وغير ذلك مما كان له أكبر الأثر في استواء منهج نقد الأخبار لدى المحدِّثين على سوقه، وإثباتِه قدرته التامة ودقته البالغة ومرونته الفائقة في التعامل مع كافة المرويات الداخلة تحت نطاقه، وتحرير الصواب فيها من الخطأ؛ لإخراج الروايات المقبولة من بين فرث ودم الروايات المردودة، فالحكم بالثبوت أو عدم الثبوت مرتبط في ذلك المنهج بشبكة متداخلة من الأركان والآليات والقرائن والامتدادات، لا بد للمتصدي لنقد الأخبار من الإمساك بخيوطها وجمع معاقدها.

إن التكاملية في منهج التعامل مع المرويات والأخبار عند المحدثين لا ينبغي أن تظل دعوى تتردد أصداؤها دون فهم مضمونها، ولا معرفة أركانها، ولا إدراك منطلقاتها؛ بل ينبغي تصور الأسس الكبرى والمعاقد الكلية التي قامت عليها تكاملية المنهج. ومن هنا فإن انطلاق البحث عن منهجية المحدثين في التعامل مع مرويات التفسير أو المغازي أو الأحكام أو غيرها دون وضوح التصور لأسس المنهج ومعاقده ودون تقدير لاختلاف آلياته ودرجات تنزيله وتطبيقه خطأ منهجي، يؤدي إلى الاضطراب والتناقض والتخبط في الطرح، وعدم التحرير في التناول.

ومن هنا أراد البحث بيان المرتكزات الأساسية والمعاقد الكلية التي شكلت التكامل لمنهج المحدِّثين في التعامل مع الأخبار قبولًا وردًّا قبل بيان درجات تنزيله ومستويات تطبيقه مع مرويات التفسير؛ لأنه لا يسلم تحرير الفرع قبل تحرير الأصل، ولا يستقيم فهم الجزء وعلاقته بالكل قبل فهم الكل.

وإنّ أساس الأسس ومرتكز المرتكزات ومنطلق المنطلقات لفهم المنهج النقدي عند المحدثين وإدراك تكامله هو:

١ ـ تحديد أركانه الكلية.

٢ ـ تحرير هدفه وغايته.

٣ ـ تحرير المعيار الضابط لتلك الغاية وما يرتبط بمجموع ذلك.

فأما الأركان الكلية التي قام عليها منهج نقد الأخبار عند المحدثين؛ فهي ثلاثة، وهذه الثلاثة آخذة بمجامع أي خبر من أي جهة من جهاته، وممسكة بزمامه، وضابطة لآليات التعامل معه، وتلك الأركان الثلاثة هي أركان الخبر ذاته؛ إذ كل خبر من الأخبار ينحصر في أركان ثلاثة:

الأول: مضمون الخبر ونصّه.

والثاني: قائل الخبر.

والثالث: ناقل الخبر وراويه.

فكل خبر منقول قوامه هذه الأركان الثلاثة؛ وعلى هذه الأركان شيّد المنهج النقدي، ورفعت معالمه، وركبت أجزاؤه، ووضعت معاييره في القبول والرد، وحددت درجاته في التعامل مع الأخبار تشددًا وتساهلًا، وحُرِّرت طبقات الرواة وأوصافهم... إلخ؛ مما قام على هذه الأركان دون إغفال أو تغليب لركن منها على حساب آخر، وهذه الأركان آخذ بعضها برقاب بعض، ومتداخل بعضها في بعض؛ بحيث لا يمكن اكتمال المنهج النقدي بركنين منها دون الثالث لشدة ما بينها من تلاحم وارتباط، ولشدة التأثير الساري بينها، وذلك هو أساس تكاملية المنهج لمن أراد فهمها دون الاكتفاء بترديدها أو نقل عبارات الأئمة لإثباتها دون فهم مرادهم بها، وسيأتي لاحقًا تفصيل الكلام عليها.

وأما هدف المنهج وغايته التي يدور عليها منهج المحدثين في التعامل مع الأخبار والمرويات المتعددة؛ فهي بيان ثبوت هذه المرويات عمّن نُسِبَتْ إليه أو بيان عدم ثبوتها عنه.

وأما المعيار الضابط لتلك الغاية؛ فهو غلبة الظن بصواب الرواية أو خطئها، وفيما يأتي من مطالب بيان ذلك:



المطلب الأول

المعيار الذي عليه المدار في نقد الأخبار

الغاية التي يسعى منهج نقد المحدثين لتحقيقها مؤسَّسة على معيار واحد عليه المدار في منهج النقد الحديثي؛ وهو غلبة الظن بصواب الرواية أو غلبة الظن بخطئها، فالمقبول ما غلب على الظن صوابه، والمردود ما غلب على الظن خطؤه. والتعبير بغلبة الظن صريح في أن مسألة القبول والرد في مجملها ومعظمها اجتهادية لا يقين فيها ولا قطع؛ يقول الدارمي في ردِّه على بشر المريسي مقررًا أن المدار على غلبة الظن وأنه ليس ثم قطعيات يقينية: «ويلك! إن العلماء لم يزالوا يختارون هذه الآثار ويستعملونها، وهم يعلمون أنه لا يجوز لأحد منهم أن يحلف على أصحها: أن النبي ﷺ قاله البتة، وعلى أضعفها: أن النبي ﷺ لم يقله البتة. ولكنهم كانوا لا يألون الجهد في اختيار الأحفظ منها، والأمثل فالأمثل من رواتها في أنفسهم»(١).

وقال العراقي: «فإِنَّ باب الرِّواية مبنيٌّ على غلبة الظن»(٢).

وقال ابن حجر: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن؛ فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا. لم يتعين خطؤه في نفس الأمر؛ بل هو راجح الاحتمال فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ؛ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح»(٣).

ويقول السيوطي: «إذا قيل هذا حديث صحيح؛ فالمراد بحسب الظاهر وما اقتضاه إسناده، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وكذا إذا قيل: حديث ضعيف؛ فالمراد أنه لم يصح إسناده فحكم بضعفه، عملًا بظاهر الإسناد

---

(١) نقض الدارمي على بشر المريسي ٢/ ٦٤٤، ٦٤٥.

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب ٢/ ١٠٥.

(٣) فتح الباري، لابن حجر ١/ ٥٨٥، وينظر: شرح النووي على مسلم ١/ ١٢٨.

لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ»[١].

وهذا تقرير لحقيقة غابت عن كثير من التطبيقات المعاصرة؛ وهي أن أبواب الإعلال ونقد الروايات ـ وإن كان لها أصول تجري عليها وأطر تضبطها ـ إلا أنها لا تجري على سَنَنٍ واحد؛ بل تتفاوت درجات إعمالها وآليات توظيفها تفاوتًا بَيِّنًا بحسب كل رواية؛ لكون منهج نقد الأخبار متشعب المسالك مترامي الأطراف معقد التفاصيل بعيد الغور دقيق المسلك، إذ يبلغ من قمة الظهور أحيانًا ما يحسب معه الناظر أن ليس هناك خفاء، ويبلغ من قمة الوعورة والدقة والخفاء أحيانًا ما يظن معه أن ليس معه ظهور؛ وإنما مرد ذلك إلى كون النقاد يتعاملون مع كل رواية بحسبها وحسب قدرها وأثرها ومضمونها وما احتف بها، وقد عبَّر عن هذا المعنى عدد من العلماء؛ فقد نقل الزركشي عن ابن دقيق العيد قوله: «... وأما أهل الحديث؛ فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته كمخالفة جمع كثير له أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطِهِ، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث»[٢]، وقال ابن تيمية: «ولكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر»[٣]، وقال ابن رجب: «ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٤].

ومقصود هذه العبارات: أن المعيار الذي عليه مدار قبول الرواية أو ردِّها لا يجري على نسق واحد، ولا ينحصر في قالب بعينه، ولا يتشكل على هيئة واحدة؛ ذلك أن هذا المعيار يتفاوت صعودًا ونزولًا تشددًا وتساهلًا قبولًا وردًّا بحسب كل حالة ورواية، وتكمن مهارة الناقد وحذقه ونفوذ بصره في قدرته على استخدام هذا المعيار مع كل رواية بحسبها؛ فهو كالطبيب الحاذق يقلب جسد الرواية، ويستكشف أعراضها وينظر في مساراتها وارتباطاتها، وعلاقاتها ومسبباتها حتى يحسن تشخيص حال الرواية؛ بل حال كل أجزائها ومكوناتها، فيميز صحيحها من سقيمها، ويعرف مقدار تفاوتها في الصحة أو السقم، ويحدد حجم السقم ونوعه وأثره وسببه؛ فيعطي

(١) البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر ١/ ٢٩٧.
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/ ١٠٥.
(٣) مجموع الفتاوى ١٨/ ٤٧.
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢.

كل رواية ما تستحق، ويحكم على الراوي الواحد ساعة بقبول روايته، وساعة أخرى بردِّها؛ لا عن هوى بل عن بصرٍ وعلم، فليس ثَمَّ ـ في الغالب ـ أمور قاطعة، أو قواعد صارمة، أو أحكام عامة شاملة يصلح إجراؤها على كافة الرواة والمرويات والفنون والمضامين، بحيث تصير أشبه بالمعادلات الرياضية التي لا بد أن تُنْتِجَ مقدماتُها نتائجَها، وهذا سر جلالة هذا المنهج ورقيّه، وسر عمقه وتشعبه.

ولا يعني ما سبق أن هذا المعيار متروك في بحر الرواية يسبح به كل ناقد كيف شاء في أي اتجاه وفي أي طريق بلا ضابط ولا رابط، كلا؛ بل ذلك المعيار له محددات كبرى تضبط اتجاهه، وأطر كلية تؤطر حركته، ومعالم عامة توجه مساره، ومن رحم تلك المحددات تتولد غلبة الظن، وهذه المحددات هي أركان الخبر الثلاثة السابق ذكرها، وهذا يؤكد ما سلف من إمساك المحدثين بمعاقد أركان الخبر وتأسيسهم منهجهم النقدي عليها، وذلك يستدعي منا إلمامًا إلى أركان الخبر، وبيان الارتباط الوثيق بينها وبين معيار القبول والرد، وما يتعلق به من إجراءات وآليات.

المطلب الثاني

ارتباط أركان المنهج النقدي بمعيار نقد الأخبار

سَلَفَ القولُ بأن معيار القبول والرد يتحرك في فضاء واسع، وأنه مع ذلك له محددات تضبط حركته وتوجه سيره؛ وهذه المحددات هي ذاتها أركان الخبر، وسنبين تلك المحددات فيما يأتي:

۞ المحدد الأول: مضمون الخبر وقدْرُه وأثرُه:

وهو أكبر أركان الخبر؛ بل هو الخبر ذاته، وهو المحدد الأكبر لمعيار القبول والرد، والركنان الآخران مرتبطان به ومترتبان عليه في كثير من تفاصيلهما.

ذلك أن الأخبار تتفاوت مضامينها وموضوعاتها، ويختلف تبعًا لذلك ـ في الشريعة ـ قدْرُها وأثرُها؛ فالخبر الذي موضوعه أسماء الله وصفاته وما يختص به لا يساويه غيره، والخبر المتعلق بالغيب غير مضمون الخبر المتعلق بالشاهد، ومضمون الخبر المتعلق بالدماء غير مضمون الخبر المتعلق بالأموال، ومضمون الخبر المتعلق بالتشريع ليس كمضمون الخبر المتعلق بغير التشريع، ومضمون الخبر المتعلق بالتاريخ ليس كمضمون الخبر المتعلق بالتفسير أو الأنساب.

ولما كان مقتضى الحكمة والعقل عدم التسوية بين كل هذه المضامين، واعتبار التفاوت القائم بينها، ومراعاة اختلاف الآثار والغايات المرتبطة بكل منها جاء منهج نقد الأخبار لدى المحدثين مؤسسًا على مقتضى تلك الحكمة وذلك العقل، ولذا كان من أولويات هذا المنهج التي استند إليها في قبول الأخبار وردها مراعاة مضامين الأخبار وموضوعاتها، وعدم إجرائها على نسق واحد، ولا معاملتها بمقياس واحد؛ بل لكل مضمون من درجات التشدد أو التساهل في القبول أو الرد ما يناسبه، ويلائم قدره، ويوائم غايته وأثره. وهذا الاختلاف في شروط القبول والرد بحسب المضامين يؤول في النهاية إلى تحقيق المعيار الذي عليه المدار في كل تلك الأخبار؛ وهو الوصول إلى غَلَبَةِ الظن المقتضية لقبولها أو ردها، والتي تتفاوت هي ذاتها في عسر

حصولها لدى الناقد أو يسره بحسب اختلاف مضامينها، في ضوء إجراءات وآليات التعامل معها، فالاختلاف في الإجراءات والآليات والوسائل في كل تلك المضامين اختلاف وسائل لتحقيق الغاية.

وهذا النظر العقلي الدقيق هو أحد الدعائم الكبرى التي تأسس عليها منهج المحدثين في نقد الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ بَلْهَ بقية الأخبار، وصوَّرَتْه بدقة عباراتهم المشهورة من نحو قول ابن مهدي في العبارة المشهورة: «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال؛ تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام؛ تشدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال»[(١)]، ومن نحو ما نقله عبدة بن سليمان عن ابن المبارك لما قيل له ـ وقد روى عن رجل حديثًا ـ: هذا رجل ضعيف، فقال: «يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء». قال أبو حاتم الرازي: قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال: «في أدب، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا»[(٢)]، ومن نحو قول سفيان: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»[(٣)]، وقوله: «بما سوى ذلك»؛ يعني: بما سوى الحلال والحرام[(٤)]، وقول الخطيب البغدادي: «وينبغي للمحدِّث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام؛ فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ»[(٥)].

فظاهر جدًّا من هذه النّقول أن المدار على مضمون الخبر وموضوعه (الحلال والحرام، الأحكام، فضائل الأعمال، موعظة، أدب)؛ ولذا فالتفاوت الحاصل في معاملة المرويات تشددًا وتساهلًا، وكذا التفاوت الحاصل في النظر للرواة بتمرير

(١) رواه الحاكم في المستدرك ١/ ٦٦٦.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٣٠، ٣١.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١/ ١٣٤.

(٤) وهذا ظاهر جدًّا من عبارته، وأوضحته بجلاء روايات أخرى؛ منها ما أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٤٠٦ بلفظ: «خذ الحلال والحرام من المشهورين في العلم، وما سوى ذلك فمن المشيخة».

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٩١.

روايات بعضهم في أحوال وردها في أحوال أخرى من أعظم أسبابه تفاوت مضمون الخبر ذاته.

❁ المحدد الثاني: معرفة قائل الخبر:

من ضمن المحدّدات التي يتجه إليها نظر الناقد لتكوين دائرة غلبة الظن عنده بقبول الخبر أو ردِّه = النظر لقائل الخبر نفسه؛ إذ الأخبار الشرعية عامة لا يخلو قائلها من أحد وجهين: إما أن يكون معصومًا من الخطأ، وإما أن يكون غير معصوم؛ فينظر النقاد إلى قائل الخبر من حيث عصمته من الخطأ أو عدم عصمته، ومن حيث كون الكلام الصادر عنه تشريعًا أو لا، وكذا من حيث طبقته مع مضمون روايته للحكم بكون خبره له حكم الرفع أو لا؛ وإنما قصدت تعديد بعض أحوال القائل تنبيهًا على كون تلك الأحوال وما شابهها من ضمن المؤثرات في حكم الناقد على الخبر، سواء من حيث قبوله وردِّه أو من حيث ارتفاع منزلة الخبر من موقوف إلى مرفوع... إلخ؛ إذ تختلف بناء على اختلاف القائل أحوالُ تعامل الناقد مع الرواية تشددًا وتساهلًا قبولًا وردًّا، ولما كانت أجلّ الأقوال منزلة وأرفعها درجة وأعظمها مكانة أحاديث رسول الله ﷺ؛ حظيت من الاحتياط في قبولها، والتشديد في رواتها، والتدقيق في شروطها بما لم يحظ به غيرها؛ لكون الخبر الصادر عنه ﷺ في مقام التشريع وحيًا معصومًا من الخطأ، وهذا التشدد والاحتياط إنما كان حتى قبل ظهور الإسناد واعتماده؛ فقد كان الصحابة يحتاطون في رواية حديث رسول الله ﷺ ويشددون في ذلك جدًّا، ويصور ابن قتيبة شيئًا من ذلك بقوله: «... وكان عمر أيضًا شديدًا على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، يريد بذلك: أن لا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب؛ ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي. وكان كثير من جلّة الصحابة، وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبد المطلب، يقلون الرواية عنه؛ بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئًا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل»[(١)].

وهذا التشدد والاحتياط التام ورثه نقاد الحديث، فأسسوا عليه طريقة تعاملهم مع

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص٨٩، ٩٠.

ما يروى عن رسول الله ﷺ؛ بل اختلف تعاملهم حتى مع نفس المروي عن رسول الله ﷺ بحسب مضمونه كما سلف.

ولا شك أن منطق الفطرة والعقل يقتضي أن يكون احتياطهم وتشددهم في المروي عن رسول الله ﷺ وما يجري مجراه مما له حكم الرفع أكثر وأشد مما سوى ذلك من الأخبار؛ إذ الثابت عنه تشريع معصوم، والمروي عن غيره رأي غير معصوم، وإذا كانت درجات التشدد والتساهل تختلف صعودًا ونزولًا حتى في المروي عن رسول الله ﷺ فبالأحرى ستختلف درجاتها عمن سواه، ولهذا كان تحصيل غلبة الظن بقبول الخبر عن غير رسول الله ﷺ أيسر من تحصيلها فيما يروى عنه ﷺ.

ولذا؛ نقل عن سعد بن إبراهيم قوله: «ليس يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[(١)]، ونقل عن أحمد قوله في جويبر بن سعيد: «ما كَانَ عن الضحاك فهو على ذاك أيسر، وما كَانَ بسند عن النبي ﷺ فهو منكر»[(٢)].

وكذا تختلف قيمة الأخبار الثابتة عن الصحابة وترتفع درجتها عن أخبار من بعدهم في بعض الأبواب والأحوال، وتختلف تبعًا لذلك درجات التشدد والتساهل المؤثرة في القبول والرد... إلخ.

۞ المحدد الثالث: إصابة ناقل الخبر أو خطؤه:

الحكم الذي يصدره الناقد بقبول الرواية أو ردِّها عبر هذا المحدد مداره على إصابة الراوي أو خطئه؛ فالعلة التي يؤسس الناقد عليها حكمه بقبول الرواية أو ردِّها هي وقوع الخطأ في الرواية أو عدم وقوعه، فالخطأ خطأ ولو رواه الثقة، والصواب صواب ولو رواه الضعيف، ولا ينقلب الخطأ صوابًا برواية الثقة له، ولا ينقلب الصواب خطأ برواية الضعيف له[(٣)]؛ لأنه ليس ثَمَّ توثيق مطلق أو تضعيف مطلق للرواة بحيث يكون القبول ملازمًا لكل مرويات مَنْ وُصِف بالثقة، أو الرد ملازمًا لكل مرويات من وصف بالضعف؛ ولذا فليس من الصواب اعتماد مجرد الأوصاف

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٣١.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٥/ ١٦٨.

(٣) وليس معنى ذلك قبول كل ما أصاب فيه الضعيف مطلقًا؛ لكون إصابته في بعض الروايات مفتقرة إلى قرائن أخرى تؤهلها لاعتماد الناقد لها وقبولها.

النقدية للأئمة في كل رواية دون تحقيق مناطات تلك الأوصاف وتنقحيها والخبرة بكيفيات تطبيقها!

قال الخليلي: «وإذا أُسنِدَ لك الحديث عن الزهري وعن غيره من الأئمة فلا تحكم بصحته بمجرد الإسناد؛ فقد يخطئ الثقة»[(١)].

وقال أبو الوليد الباجي: «وقد يكون الحديث يرويه الثقة عن الثقة ولا يكون صحيحًا؛ لعلة دخلته من جهة غلط الثقة فيه، وهذه الوجوه كلها لا يعرفها إلا من كان من أهل العلم بهذا الشأن وتتبع طرق الحديث واختلاف الرواة فيه، وعرف الأسماء والكنى»[(٢)].

فكلامهم ظاهر جدًّا في أن نظر الناقد متجه للخطأ من حيث تسربه للخبر أو انتفائه عنه لا لذات الثقة ولا لذات الضعيف؛ لكون الحكم النقدي لا بد أن يكون مؤسسًا على شيء ثابت؛ وهو الجزم بانتفاء الخطأ أو الجزم بوقوعه، وهذا لا يكفي فيه مجرد كون الراوي من حيث الأصل ثقة أو ضعيفًا لما يلي:

أ ـ أن التوثيق لا يعني العصمة من الخطأ، والتضعيف لا يمنع من إصابة الصواب.

ب ـ أن الرواة بَشَرٌ تعتريهم مجموعة من العوامل والعوارض الزمانية والمكانية والعلمية وغيرها، التي تجعل رواياتهم تتفاوت صعودًا ونزولًا، قوة وضعفًا، ضبطًا ووهمًا؛ فمنهم من يعتريه الخطأ لكِبَر سنِّه أو لمرضٍ لحقه أو لاختلاطِ عقله أو لضياعِ كتبه أو لتميزه في حديث بلدٍ دون بلدٍ أو شيخٍ دون شيخ أو لروايته عن شيخٍ في وقتٍ أو حالٍ لم يقبل أهل العلم فيه رواية شيخه، أو لغير ذلك من العوامل والعوارض.

ولما كان الحكم على الرواة يكتنفه جَانِبَا العدالة والضبط؛ نظر النقاد إلى جانب العدالة فردوا أحاديث كل من سقطت عدالته؛ وكان على رأس هؤلاء:

■ من عُرِفَ بالكذب في روايته؛ فردوا روايته ولم يعتبروها في شيء من أمور الدين، قال البيهقي في معرض تصنيفه للرواة مقررًا ذلك: «... وَضَرْبٌ رواه من كان معروفًا بوضع الحديث والكذب فيه؛ فهذا الضَّرب لا يكون مستعملًا في شيء

---

(١) الإرشاد للخليلي ١/٢٠١.

(٢) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ١/٢٩٧.

من أمور الدين إلا على وجه التّليين»[١].

■ المتمادي في غلطه الذي نَبَّهَهُ النُّقَّاد على خطئه فلم يرجع؛ فقد «قِيلَ لشُعبة: من الذي يترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين ما لم يعرف من المعروفين من الرواية، أو أكثر الغلط، أو تمادى في غلط مجتمع عليه؛ فلم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو يتهم بكذب. أما سوى من وصفت فأروي عنهم»[٢]، وقال حمزة بن يوسف السهمي في سؤالاته للدارقطني: «وسألته عمّن يكون كثير الخطأ؟ قال: إن نبّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط»[٣].

ولما نظر النُّقّاد إلى جانب الضبط قسّموا الرواة إلى أصناف بحسب تفاوتهم في الضبط؛ قال عبد الرحمٰن بن مهدي: «المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن؛ فهذا لا يختلف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة؛ فهذا لا يترك حديثه، والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم؛ فهذا متروك الحديث»[٤]، والنقاد وإن اعتمدوا ذلك التصنيف في جملته إلا أنهم لم يجعلوه تصنيفًا مطردًا للرواة في كل رواية وفي كل حال؛ بل عرفوا أن هذا الإجمال يكتنز بداخله كثيرًا من التفاصيل الدقيقة والأحوال الجزئية والقرائن الخفية التي تفتقر إليها عملية قبول الحديث أو رده، وذلك ما عبَّر عنه ابن رجب بعبارته الرائقة التي أصابت المحز: «ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٥]؛ ولذا ردَّ أهل العلم ونقاد الحديث بعض أحاديث الثقات وحكموا ببطلانها؛ لأنهم تيقنوا من وقوع الخطأ فيها من قبل الثقات؛ فمن ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن محمد بن علي بن حمزة المروزي؛ أنه سأل ابن معين عن حديث رواه نعيم بن حماد، فقال ابن معين: «ليس له أصل. قلتُ: فنعيم بن حماد؟ قال: نعيم ثقة! قلتُ: كيف يحدِّث ثقةٌ بباطل؟! قال: شُبِّه له»[٦]؛ فتوثيق ابن معين لنعيم بن حماد لم يمنعه من تضعيف الخبر، وهو كاف وصريح فيما نحن بصدده والأمثلة على ذلك كثيرة[٧].

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٤.
(٢) الضعفاء للعقيلي ١/ ١٣.
(٣) سؤالات حمزة للدارقطني ص٧٢.
(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص٤٠٦.
(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢.
(٦) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٩).
(٧) ينظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص٨٢ ـ ١٠٢، فقد حشد كثيرًا من الأمثلة على ذلك.

وكما ردَّ النقاد بعض أحاديث الثقات قبلوا بعض أحاديث الضعفاء لاعتبارات وقرائن قامت عندهم على صحتها؛ ولذا كان من أجوبة ابن حجر على من انتقدوا على البخاري روايته لبعض الضعفاء قوله: وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض مَنْ فيه مقال لا يخرج شيئًا مما أنكر عليه»[١].

وقال ابن رشيد السَّبتي مخاطبًا الإمام مسلمًا: «... وكذلك أيضًا حَكَمَ أهل الصناعة فيما أخرجتما من أحاديث الثقات الذين قد اختلطوا؛ فحملوا ذلك على أنه مما رُوي عنهم قبل الاختلاط، أو مما سَلِموا فيه عند التحديث»[٢].

ونقل ابن القيم اعتراضًا على مسلم كذلك في إخراجه لبعض الضعفاء في صحيحه، ثم أجاب بقوله: «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه»[٣]؛ وإذًا «فليس الخوف الذي يعتري الناقد من ذات الراوي؛ بل هو فيما يمكن أن يكون الراوي فعله في الرواية فأفسدها، فإن غاية ما يمكن أن يصنعه الراوي المتروك أو الضعيف جدًّا، بل والكذاب في الرواية، هو أن يقلب إسنادًا أو يركب متنًا، وهذا قد يقع فيه هين الضعف، بل والثقة أحيانًا إذا ما أخطأ؛ فقد يدخل عليه حديث في حديث، وقد يقلب فيبدل كذابًا كان في الإسناد، فيضع مكانه ثقة، خطأ لا عمدًا، وقد يأتي إلى حديث معروف بإسناد ضعيف، فيبدل إسناده بإسناد آخر صحيح، وقد يُسقط من الإسناد كذابًا أو متروكًا كان فيه، ويُسوِّي الحديث ثقة عن ثقة، وَهْمًا لا عمدًا؛ غاية ما هنالك، أن الثقة قلّما يقع منه ذلك، بخلاف الضعيف والمتروك؛ فإنه كثيرًا ما يقع منه ذلك، ولهذا ضعفوا الضعيف، ولم يضعفوا الثقة، وإن كانوا لم يترددوا في الحكم على هذا القليل الذي أخطأ فيه الثقة بالنكارة والبطلان»[٤].

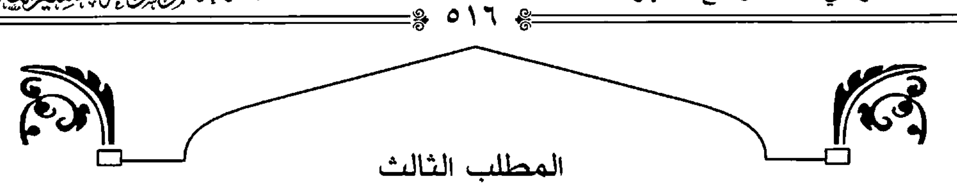
---

(١) مقدمة الفتح ١/ ١٨٩.

(٢) السنن الأبين ص١٥٨.

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد ١/ ٣٥٣.

(٤) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص١٠٢، ١٠٣، بتصرف.



المطلب الثالث

ارتباط أركان المنهج النقدي بإجراءات وآليات القبول والرد

وسينصبُّ الحديث فيه على التساهل والتشدد اللذيْن يدوران في فلك منهج المحدِّثين، ولا يصلح الادعاء بأن المنهج يقوم بأحدهما دون الآخر، بوصف منهج المحدثين بالتشدد، ووصف منهج المفسرين والمؤرخين بالتساهل؛ بل منهج المحدثين جامع بين التشدد والتساهل، فما المقصود بهما وما علاقتهما بالقبول والرد؟

۞ التساهل والتشدد وعلاقتهما بمعيار التصحيح والتضعيف ومحدداته:

ظهر مما سبق أن ثمة علاقة وطيدة وارتباطًا قويًّا بين معيار القبول والرد من جهة وأركان المنهج النقدي من جهة ثانية؛ بحيث يصبح فهم التشدد والتساهل خارج تلك العلاقة تخرصات وظنون، لا تستند إلى سياقات التشدد والتساهل ومساقاتها في عبارات الأئمة.

ومن العجيب في جُلّ البحوث المعاصرة التي تناولت قضية مرويات التفسير والتاريخ أنها تكرر ذكر هذين المصطلحين، ويتبنى كل طرف من الأطراف موقفًا معينًا تجاه المرويات مدعيًا أن موقفه هو التشدد أو موقفه هو التساهل دون بيان لمرادات الأئمة بالتشدد والتساهل، ولذا كان لزامًا ذكر بعض عبارات الأئمة التي ورد فيها التشدد والتساهل والتدقيق في دلالاتها وسياقاتها؛ لعله يظهر لنا مرادهم بجلاء من التشدد والتساهل.

فمن ذلك:

قول ابن مهدي: «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال؛ تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام؛ تشدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال»[1].

(١) ذكره الحاكم في المستدرك ١/٦٦٦.

وقول سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»[١].

وقوله: «خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة؛ فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمّن يعرف الزيادة فيه من النقص»[٢].

وقول ابن عيينة: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره»[٣].

وقول الإمام أحمد: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد»[٤].

وقوله في محمد بن إسحاق: «أما في المغازي وأشباهه فيُكتَب، وأما في الحلال والحرام فيُحتَاج إلى مثل هذا. ومدَّ يده وضمَّ أصابعه»[٥].

وقال ابن أبي حاتم بعد ذكره لأوصاف أهل العدالة من الرواة: «... هؤلاء أهل العدالة؛ فيتمسك بالذي رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه، وليعرف أهل الكذب تخرصًا، وأهل الكذب وهمًا، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ؛ فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وان غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعبأ به ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه»[٦].

وقال أيضًا عند الكلام عن مراتب الرواة: «**فمنهم** الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث؛ فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله،

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١/ ١٣٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٩١.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٤٣٥.

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي ١/ ١٣٤.

(٥) الجرح والتعديل ٧/ ١٩٣، وبنحوه الدوري في تاريخ ابن معين ٣/ ٦٠.

(٦) الجرح والتعديل ١/ ٦.

ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال. **ومنهم** العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه؛ فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه. **ومنهم** الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قَبِلَهُ الجهابذة النقاد؛ فهذا يحتج بحديثه. **ومنهم** الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو؛ فهذا يُكْتَبُ من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام. **وخامس** قد ألصق نفسه بهم ودلّسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب؛ فهذا يترك حديثه ويطرح روايته»[(١)].

وقال الخطيب البغدادي: «وينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام؛ فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ»[(٢)].

وقال ابن عبد البر: «وأهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام»[(٣)].

وقال أيضًا: «والفضائل تُروى عن كل أحد، والحجة من جهة الإسناد؛ إنما تتقصّى في الأحكام وفي الحلال والحرام»[(٤)].

وقال البيهقي: «وأما النوع الثاني من الأخبار؛ فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها، وهذا النوع على ضربين: (ضرب) رواه من كان معروفًا بوضع الحديث والكذب فيه؛ فهذا الضرب لا يكون مستعملًا في شيء من أمور الدين إلا على وجه التَّلْيين. . .، وضرب لا يكون راويه متهمًا بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولًا لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول؛ فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملًا في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكّام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم»[(٥)].

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ص١٠.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٩٠.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٠٣.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٥٢.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٤.

وقول يحيى بن سعيد: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثِّقونهم في الحديث، ثم ذكر ليثَ بن أبي سُلَيْم، وجُوَيْبِرَ بن سعيدٍ، والضَّحَّاك، ومحمد بن السائب. وقال: هؤلاء لا يُحْمَدُ أَمْرُهم، ويكتب التفسيرُ عنهم»[1].

وبتأمل نصوص تلك النقول السابقة يظهر ما يلي:

١ ـ أن مدار العبارات الواردة عنهم في التشدد والتساهل على الألفاظ التالية: «خذوا هذه الرغائب عن ـ فيُكتَب ـ يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام ـ فيحتمل روايتها ـ فيلزم كتبه ويجب حفظه ـ يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل ـ والفضائل تُروى عن كل أحد ـ أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديمًا في روايتها عن كل».

فأكثر العبارات الواردة عنهم اقترن التساهل فيها بألفاظ (الأخذ ـ الرواية ـ الكتابة ـ الحفظ)؛ وكلها ألفاظ صريحة في دلالتها على مجرد الرواية، وليس في رواية منها التصريح المطلق بقبول تلك الروايات وجعلها حجة؛ بل غاية ما هنالك تجويز روايتها وكتابتها بالقدر الذي أشارت إليه ألفاظ الأئمة.

وقد بَيّن المعلمي اليماني ذلك بقوله: «معنى التساهل في عبارة الأئمة هو التساهل بالرواية؛ كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح، أو قريب من الصحيح، أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده؛ فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة، ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعيف وليس فيه حكم ولا سُنَّة، إنما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك؛ لم يمتنع من روايته، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم»[2]، وزاد ذلك إيضاحًا فقال: «والذي أراه أن تشديد ابن مهدي هو أنه كان يتأمل الحديث الذي قد سمعه؛ فإن كان في العقائد والأحكام بدأ فنظر في إسناده ومتنه، فإذا تبين له أن الحديث شديد الضعف بحيث لا يصلح للحجة ولا للاعتبار لم يروه أصلًا، فإن اضطر لروايته بيّن ضعفه، وإن كان الحديث في غير العقائد والأحكام؛ رواه ما لم يَعْلَمْ أنه موضوع، فإذا علم أنه موضوع لم يروه أصلًا؛ فإن اضطر إلى روايته بيّن وضعه. فهذا الصنيع هو الذي ينطبق على ما نجده في الكتب عن ابن مهدي والإمام أحمد

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٦.

(٢) الأنوار الكاشفة ص٨٧، ٨٨.

وأكثر الأئمة»[١]، وتجد ذلك جليًّا في مثل ما ذكره ابن حجر عن صنيع البخاري في صحيحه مع مرويات فليح بن سليمان بقوله: «ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه، وأخرج له في المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من أفراده»[٢].

٢ ـ أن التشدد والتساهل في عباراتهم مقيد بقيدين متلازمين:

الأول: مضمون الخبر: ذلك أن المرويات تتفاوت بحسب موضوعاتها ومضامينها؛ فيعتمد التشدد في الأحكام العلمية والعملية (العقائد والحلال والحرام)، ويعتمد التساهل في الأبواب المتعلقة بالترغيب والترهيب والفضائل والمواعظ والآداب.

الثاني: مرتبة الرواة في الجرح: فيجوزون رواية وكتابة ما كان من قبيل الترغيب والترهيب والفضائل والآداب والمواعظ عن الرواة الذين هم دون الثقات وفوق المتروكين والكذّابين؛ وهم الرواة الذين وصفهم بعض الأئمة بـ«المشايخ»، ومَن تتبع النص المتقدم عن ابن أبي حاتم في تمييز الرواة ومراتبهم سيظهر له أن ابن أبي حاتم جعل مآل الرواة إلى ثلاثة أحوال:

أ ـ مَنْ يحتج بحديثه غالبًا.

ب ـ مَنْ يُكتَبُ حديثُه.

ج ـ مَنْ يُترك حديثه جملة.

والتساهل يكون مع أهل الطبقة الثانية الذين لم تتحقق فيهم شروط الاحتجاج، ولم يصلوا إلى درجة الترك؛ فالراوي من هذه الطبقة كما قال ابن أبي حاتم: «يُكتَبُ من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام»، وهذا التلازم الظاهر في عبارات الأئمة بين مضمون الروايات ومراتب الرواة يعني أن التساهل لا يحصل بمجرد كون الرواية متعلقة بأبواب الترغيب والترهيب والفضائل، ولا بمجرد وجود الرواة المتساهل معهم؛ بل التساهل متخلق من المزواجة بينهما.

٣ ـ أن تجويز رواية وكتابة هذه الطبقة من الرواة فيما سوى العقائد والأحكام

---

(١) أحكام الحديث الضعيف للمعلمي اليماني ضمن مجموع الرسائل الحديثية ص١٧٢، ١٧٣.

(٢) فتح الباري ١/ ١٤٢.

يكون للنظر والاعتبار، بحيث يجري نظر الناقد في مروياتهم تلك وما احتف بها من أمارات وقرائن تقوي قبولها أو رفضها؛ ومن تلك القرائن: تخصص الراوي في فن ما وطول اشتغاله به، أو جودة مروياته عن شيخ ما، أو موافقة مروياته لأصل من الأصول المعتبرة. . . إلخ، وقد صرح ببعض هذه القرائن بعض الأئمة؛ منهم الخطيب البغدادي بقوله: «. . . إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام؛ وذلك لسوء حفظهم الحديث وشغلهم بالتفسير فهم بمثابة عاصم بن أبي النجود حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات لغلبة علم القرآن عليه فصرف عنايته إليه»[(١)].

فتصريحه بالاحتجاج بهم مقيد بقرينتين واضحتين في كلامه:

الأولى: أن هؤلاء الرواة من أصحاب الضعف المحتمل وقد مثَّل لهم بعاصم بن أبي النجود.

الثانية: أن لهم اشتغالًا بالتفسير وتخصّصًا فيه؛ دفع عن مروياتهم الخطأ المخوف من قبل سوء حفظهم.

وقد أشار البيهقي إلى قرينة أخرى في تعليله لكلام يحيى القطان عن تساهل المحدِّثين مع بعض رواة التفسير؛ فقال: «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب؛ وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط»[(٢)]، فلما وجدت قرينة موافقة مروياتهم لما شهدت به اللغة تساهل النقاد في روايتها.

٤ ـ التساهل لا يكون مع الرواة المعروفين بالكذب؛ بل هؤلاء يطرح حديثهم على كل حال، ونصوص الأئمة السابقة ظاهرة في ذلك من مثل: «فهذا يترك حديثه ويطرح روايته»، ومثل: «فهذا الضرب لا يكون مستعملًا في شيء من أمور الدين إلا على وجه التّليين»[(٣)].

٥ ـ أن التساهل لا يكون فيما ثبت خطؤه ولو كان من رواية أكابر الثقات، وقد سبق تقرير ذلك؛ «والمنكر أبدًا منكر»[(٤)].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٩٤.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٧.

(٣) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٣.

(٤) العلل للمروزي ص٢٨٧.

ويستفاد مما سبق أن التساهل عندهم هو مجرد تجويز الرواية أو الأخذ أو الكتابة أو الحفظ لأنواع من الأخبار معينة محددة عمن لم يبلغ حديثهم درجة الاحتجاج به ولا درجة الترك له، ثم يكون بعد ذلك نظر النقاد في تلك المرويات واعتبارها للتثبت من كون ما فيهم من قدح لم ينسحب على المرويات في تلك الأنواع في ضوء القرائن المحتفة بمروياتهم؛ فإن خلت من القوادح وتثبتوا من صحتها اعتمدوها.

فإن قال قائل: إن مجرد الرواية أو الكتابة أو الحفظ جائز حتى في أحاديث الكذابين؟!

فالجواب: أن مجرد الرواية عن الكذّابين ليس جائزًا بإطلاق؛ بل ذلك بقيد معرفة حديثهم وتمييزه حتى لا يختلط بالسقيم، ولهذا جرح النقاد بعض الرواة بأنهم لا تحل الرواية عنهم أو لا يحل كتابة حديثهم، ولهذا قال سفيان الثوري: «إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه»[1]؛ فما يتدين به أحاديث من يحتج بهم، وما يعتبر به أحاديث من دونهم ممن لم يبلغوا درجة الترك، وما يكتبه ليعرفه أحاديث المتروكين والكذابين.

وقصة إنكار أحمد بن حنبل على يحيى بن معين كتابة صحيفة معمر عن أبان عن أنس معروفة، وفيها قول أحمد منكِرًا: «تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟! فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله؛ أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: «كذبت؛ إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت»[2].

وها هو محمد بن رافع يقول: «رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ومعه كتاب زهير عن جابر، وهو يكتبه؛ قلت: يا أبا عبد الله؛ أنت تنهانا عن جابر وتكتبه؟ قال: نعرفه»[3]. وغير ذلك من الأخبار الدالة على هذا المسلك؛ فنخلص

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٩٣.

(٢) السابق ٢/ ١٩٢.

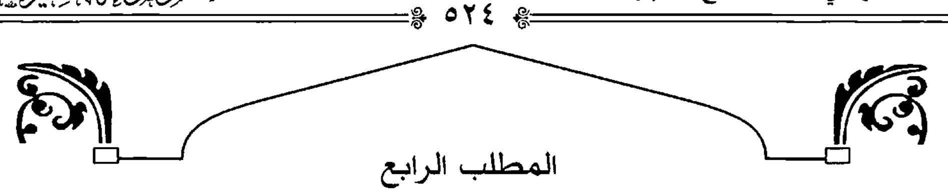
(٣) السابق.

من ذلك، وفي ضوء عبارات النقاد السابقة إلى أن محددات التساهل هي:

أ ـ التسامح في رواية أو كتابة ما ليس من أصول الدين وأصول أحكامه عن رواة مجروحين في ضبطهم بما ينزل بمروياتهم عن درجة الاحتجاج، ولا ينزل بها إلى درجة الترك.

ب ـ النظر في تلك المرويات واختبارها في ضوء أحوال الرواة وموضوع الروايات والقرائن المحتفة بكليهما.

ج ـ قبول ما أصاب الراوي فيه من تلك المرويات؛ بتجويز تفرده فيما يحتمل تفرد مثله، أو قبول رواياته فيما عرف تخصصه به... إلخ، بحسب ما تسمح به القرائن من مساحات ومعطيات.



المطلب الرابع

الإسناد وطبيعة علاقته بالمرويات من حيث الثبوت وعدمه

المتصدي لنقد الأخبار وفق منهج المحدثين بالإضافة لما سبق تقريره في الجانب الأول؛ ينبغي أن يكون على بصر كذلك قبل إصدار الحكم النقدي على الخبر بالثبوت وعدمه بكثير من المسائل المرتبطة بالإسناد، التي تكون الغفلة عنها موقعة في مخالفة منهج المحدثين في نقد الأخبار، وسيأتي بيان ذلك في مدخل وثلاثة فروع[1]:

❁ مدخل: إطلالة على تاريخ الإسناد:

إن مراعاة الأنساق التاريخية والزمانية التي كان لها تأثير قوي في تطور العلم، وتطوير أدواته، واستحداث مستجداته أمر لا ينفك في أهميته عن مسائل العلم ذاته، بل هو أوجب وأهم؛ إذ لا يتم تصور كثير من مسائل الفن الواحد على وجهها، ولا يحصل تمام فهمها إلا بمعرفة المؤثرات التي ساهمت في تخليقها والأسس التي قامت عليها والتطورات التي لحقتها، وإن كثيرًا من الانفصام الحاصل بين صورة العلم في زمان ما وصورته في زمان آخر سببها الحقيقي عدم استحضار الأحوال التاريخية التي صاحبت كل مرحلة من مراحل الفن.

ومن هنا أراد البحث عند تناول الكلام عن مرويات التفسير الإلماح إلى أن لكل زمن أحداثه ووقائعه التي تلقي بظلالها على جُلّ ما فيه فتطبعه بطابعها، أو تمسه بريحها، أو تدفعه إلى مواكبتها؛ لتحصل المعايشة بينها داخل هذا النطاق الزمني، وتلك سُنَّة من سنن الله الجارية في خلقه في البلاد والأمم والأفراد والعلوم وغيرها.

وإن الناظر من بوابة الزمن إلى المراحل التي مرّت بها المرويات الشرعية عمومًا

---

(١) فضل الإسناد وكلام أئمة السلف ونقاد الحديث عنه لا يخفى على القارئ الكريم؛ ولذا آثر البحث التخفف من ذكر الكلام عن فضله وأهميته لذيوع ذلك واشتهاره بحيث لا ينازع فيه إلا جاحد أو معاند.

وحديث رسول الله ﷺ منها خاصة سيجد تلك العلاقة وذلك التأثير والتأثر باديًا؛ بل سيوقن عند النظر في الخلفيات والمآلات أن ذلك كان من أكبر الأسباب التي قدرها الله لحفظ دينه، إذ كان العلماء في كل زمن يستحدثون من الوسائل والآليات والأدوات ما تقتضيه حاجة ذلك الزمن وما تفرضه أحداثه، وما تستلزمه مستجداته.

وإنه لا ينبغي إتيان البيوت من ظهورها؛ بل ينبغي إتيانها من أبوابها، ذلك أن التعامل مع المرويات في العلوم والفنون وإصدار الحكم على أسانيدها بالصحة والضعف والتسوية بينها في التعامل وادعاء أن ذلك منهج المحدثين فيه إتيان للبيوت من ظهورها؛ وإنما إتيانها من أبوابها يلزم كل طارق أن يعرف الواقع التاريخي، ويستوعب الظرف الزماني للإسناد من جهتين رئيستين:

أولها: من جهة نشأته واعتماده وسيلة لنقل المرويات.

ثانيها: من جهة تفاوت درجات وزمان اعتماده في العلوم الشرعية وآثار ذلك عليها.

الفرع الأول

نشأة الإسناد واعتماده

١ ـ **الرواية في مراحلها الأولى**: لقد كان الصحابة ﷺ في غاية الحرص على سماع أحاديث النبي ﷺ وتلقيها، حتى وصل الحال ببعضهم ـ في حياة النبي ﷺ ـ من شدة الحرص على الحديث إلى التناوب مع بعض إخوانه في تحمل أمور العيش؛ لتتاح الفرصة لكل منهم بشرف السماع ثم بالنقل لأخيه، واستمرت عادتهم تلك حتى بعد وفاة النبي ﷺ، وكان الكذب على رسول الله ﷺ أو غيره حينها غير معهود لديهم، ولم يكن يتهم بعضهم بعضًا؛ فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن البراء بن عازب أنه قال: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ؛ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ»[١]، وروى كذلك عن أنس رضي الله عنه أنه قال: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضنا بعضًا»[٢].

ورغم كون الكذب على رسول الله ﷺ منتف عنهم؛ إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لديهم بعد وفاة رسول الله ﷺ لاحتمال وقوع الخطأ غير المتعمد من بعضهم، ولذلك استحدثوا من وسائل التحري والاحتياط لحديث رسول الله ﷺ ما لم يكن موجودًا في حياته ﷺ، وكانت فاجعة وفاته ﷺ هي الأساس في استحداث تلك الوسائل؛ وكان من وسائلهم:

أ ـ **الإشهاد على الرواية**: فكتب الصحاح والسنن تروي عن أبي بكر[٣] وعمر[٤] اشتراطهما على الراوي الإشهاد على ما ينسبه لرسول الله ﷺ، حتى عدَّ الذهبي[٥] أبا بكر رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار؛ بل نقل الذهبي عن ابن أبي مليكة

---

(١) الكفاية ١/ ٣٨٥. (٢) المرجع السابق.

(٣) وذلك في ميراث الجدة، وطلبه من المغيرة شاهدًا معه على قضاء رسول الله ﷺ لها بالسدس. ينظر: جامع الترمذي ٤/ ٤١٩، وسنن أبي داود ٣/ ١٢١.

(٤) وذلك في حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان ثلاثًا؛ كما في صحيح البخاري ٥/ ٢٣٠٥، وصحيح مسلم ٣/ ١٦٩٤.

(٥) تذكرة الحفاظ ١/ ٩.

مرسلًا «أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم؛ فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا؛ فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله؛ فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه». ثم علق الذهبي بقوله: «فهذا المرسل يدلّك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار، والتحري لا سَدّ باب الرواية؛ ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السُّنَّة، فلما أخبره الثقة، ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر، ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج»[1]، ولم يكن ذلك منهم لتخوفهم من الكذب أو لاتهامهم أحدًا من الصحابة بالكذب؛ بل لخوفهم من وقوع الخطأ في رواية حديث رسول الله ﷺ.

ب ـ **الإقلال من الرواية**: فقد كان بعض الصحابة يتوقى الإكثار من الحديث خوفًا من الوقوع في الغلط؛ ومن أشهر ما روي في ذلك قول عبد الله بن الزبير: قلت للزبير: لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان! قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «**من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار**»[2]، وكان عمر رضي الله عنه «شديدًا على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب؛ ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي.

وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبد المطلب، يقلّون الرواية عنه؛ بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئًا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل»[3].

٢ ـ **ظهور الكذب وأثره في نشأة الإسناد**: مضى الزمان الأول وتغيرت كثير من الأحوال، ووقعت الفرقة وظهرت البدعة، ونبتت نابتة الكذب التي تبحث عن تأييد بدعها وتسويغ آرائها؛ فتبدل حال الرواية، ودخلت الريبة في القلوب، وقلّت الثقة بالنقول؛ وقد صوَّرت رواية مسلم عن ابن عباس شيئًا من هذا التغير والتحول، فقد روى بسنده عن مجاهد قال: «جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن[4]

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٩.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣٣.

(٣) تأويل مختلف الحديث ص٨٩، ٩٠.

(٤) لا يأذن؛ أي: لا يستمع، يقال: أذنت للشيء آذن له، إذا استمعت له. تهذيب اللغة ١٥/ ١٥.

لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس؛ ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[1]، قال القسطلاني: «وقوله: **مرّة**؛ أي: وقتًا، ويعني به: قبل ظهور الكذب»[2]، وقد كان ظهور البدع واختلاق الكذب المسوغ لها حدثًا كبيرًا استدعى إيجاد آلية جديدة تدفع شر هذا الخطر الناجم؛ فنشأت العناية بالإسناد واعتماده آلية ملزمة لنقل الأخبار. قال محمد بن سيرين: «كان في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد لكي يأخذوا حديث أهل السُّنَّة ويدعوا حديث أهل البدع»[3]؛ يصوّر محمد بن سيرين بعبارته هذه أثر الأحداث والمستجدات في استحداث آليات جديدة لصيانة السُّنَّة وحفظها من عبث العابثين، وذلك أن الزمن الأول كان زمن إيمان واجتماع فكان الكذب منتف عن جملة أهله، وكانت الروايات في مأمن؛ فلما تبدل الحال استدعى ذلك مزيدًا من الدقة والتحري لدفع شرر الكذب والاختلاق الناشئ، فسأل نقلة العلم وحملته عما لم يكونوا يسألون، ودققوا فيما لم يكونوا يدققون، ووجدوا في الإسناد بغيتهم، فاعتمدوه آلية في نقل الأخبار.

ومما يبيِّن جدة استعمال آلية الإسناد في زمانهم تلك الرواية التي ساقها الرامهرمزي بسنده عن الشعبي، عن الربيع بن خثيم قال: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير. فله كذا وكذا، وسمّى من الخير»، قال الشعبي: فقلت: مَنْ حدّثك؟ قال: عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ، قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الإسناد[4].

وبدأت آلية الإسناد في الدخول إلى ساحة المرويات؛ لتؤدي مهمتها في حفظ السُّنَّة وصيانتها من عبث العابثين واختلاق المختلقين وانتحال المبطلين، ثم صارت آلية الإسناد أصلًا معتمدًا في نقل كثير من مرويات الشريعة مما هو من أقوال الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٣.

(٢) إرشاد الساري ٩/ ٧٣.

(٣) كتاب العلل الصغير للترمذي المطبوع بآخر جامعه ٦/ ٢٣٤.

(٤) المحدث الفاصل ١/ ٢٠٨.

وجدير بالذكر هنا في ختام الحديث عن تلك الجهة الإلماح إلى عدة أمور:

■ خلو واقع الرواية في الأزمنة الأولى من الكذب والبدع كان أحد المستندات التي سوغت للبعض قبول مراسيل كبار التابعين، وهذا مما يؤكد أهمية الوعي بالواقع وأثره في الرواية.

■ أن وظيفة الإسناد بيان «اتصال النسب العلمي بين راوي الشيء وصاحب الشيء المروي، حتى يثبت العلم بذلك المروي على وجه من الصحة»[١].

■ أن مدار الحكم بصحة الرواية وإن كان مرتبطًا بالإسناد إلا أنه ليس منحصرًا في الإسناد، ولا يستقل به الإسناد كما هو ظاهر كثير من التطبيقات المعاصرة؛ بل في حصره في الإسناد تقزيم لمنهج النقد الحديثي وتشويه لصورته؛ لأن النقاد كان نظرهم كما سبق إلى أركان الخبر الثلاثة متفرقة ومجتمعة، فينظرون إلى كل ركن منها على حدة ولا يتجاسرون بإصدار الحكم وفق النتائج الجزئية التي أفرزتها النظرة إلى كل ركن؛ بل يعيدون النظر إليها مرة أخرى مكتملة ويلمحون ما بينها من ارتباط وتأثر وتأثير وتنافر وتقارب، فيعلون المتن بالسند، ويعلون السند بالمتن... إلخ مما سبقت الإشارة إليه.

(١) تاريخ آداب العربية ١/ ١٨٧.

الفرع الثاني

تفاوت درجات وزمان اعتماد الإسناد في العلوم الشرعية

إن الإسناد وإن كان عاملًا مشتركًا بين كثير من المنقولات في العلوم الشرعية واللغوية؛ إلا أن درجة الاعتماد عليه واعتباره وسيلة لنقد المنقولات تتفاوت بتفاوت العلوم والفنون، وكلام الأئمة في التشدد والتساهل في المرويات السابق ذكره هو تجسيد حقيقي لهذا التفاوت الحاصل في توظيف الأسانيد ودرجات الاعتماد عليها، كما أن هناك أنواعًا من المرويات كان الإسناد فيها مجرد زينة على حد عبارة الخطيب البغدادي الذي عقد بابًا بعنوان: «ما لا يفتقر كتبه إلى الإسناد»: قال فيه: «وأما أخبار الصالحين، وحكايات الزهاد والمتعبدين، ومواعظ البلغاء، وحكم الأدباء؛ فالأسانيد زينة لها، وليست شرطًا في تأديتها»[1]، ثم روى بإسناده أن رجلًا خراسانيًّا كان «جالسًا عند يزيد بن هارون يكتب الكلام ولا يكتب الإسناد، فقيل له: ما لك لا تكتب الإسناد؟! فقال: «أنا خانه خواهم نبازار»: تفسيره قال: «أنا للبيت أريده لا للسوق»، قال الخطيب: «إن كان الذي كتبه الخراساني من أخبار الزهد والرقائق وحكايات الترغيب والمواعظ؛ فلا بأس بما فعل، وإن كان ذلك من أحاديث الأحكام، وله تعلق بالحلال والحرام فقد أخطأ في إسقاط أسانيده؛ لأنها هي الطريق إلى تبيينه، فكان يلزمه السؤال عن أمره، والبحث عن صحته»[2]، ولذا «فليس كل إسناد نراه يعني أنه وسيلة نقد ذلك المنقول بتطبيق منهج المحدثين الذين ينقلون به أحاديث النبي ﷺ؛ لأن الإسناد كان سمة من سمات علوم الإسلام كلها، فإبرازه لم يكن دائمًا لأجل الاعتماد الكلي عليه في نقد ذلك المنقول»[3].

وقد أشار الرافعي إلى هذا الملمح، فبعد أن ذكر العناية بأسانيد الحديث النبوي وتشديد العلماء في قبولها وفي أحوال رواتها ونقلتها؛ قال مبيِّنًا الفارق بين حال الإسناد ووظيفته في نقل السُّنَّة وبين حاله ووظيفته في نقل الأدب: «ذلك شأن

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢/ ٢١٣، ت: د. محمود الطحان.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢١٤.

(٣) الأخبار التاريخية للشريف حاتم، مقال منشور بمكتبة موقع ملتقى أهل الحديث.

الإسناد في الحديث وعنايتهم بحفظه؛ أما الإسناد في الأدب فلا يراد منه إلا توثيق الرواية وإثبات صحتها، وضمان عهدتها، لا أن يطلب الراوية بذكر الإسناد حكاية ما يرويه على أنه معدل، وإثبات ما يسنده على أنه إلى مقنع؛ فإن اللغة ترجع إلى أقيسة معروفة، وإن ما شذ عن هذه الأقيسة موضوع قطعًا إلا أن يحمل عن الثقة، أو ينفرد به أهل الكفاية فيوردونه على أنه من الأفراد والنوادر؛ وإن الشعر والخبر قد فشا فيهما الكذب والتوليد منذ القرن الأول، ونشأ كثيرون من الرواة يشدون من العلوم الموضوعة، وينفقون من الأخبار المكذوبة، ويموهون بمزج هذه الأمور على الناس، ويخترعون الأشعار الكثيرة عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور؛ ومع ذلك فلم يعن بأمرهم أهل التفتيش والتحقيق من العلماء، إلا حيث يكون الخبر أو الشعر مظنة الشاهد وموضع المثل، فهناك يضربون دونه الإسناد؛ مخافة أن يجري في شيء من العلوم التي هي قوام الأصلين من الكتاب والسُّنَّة؛ فحيث وجدت المعنى الديني تجد التثبت والتحقيق الذي لا مساغ فيه إلى خطرات الظنون، فضلًا عن فَرَطات الأوهام؛ ومتى انتفى هذا المعنى عن شيء فأمره عندهم بحساب ما يدور عليه... والأسانيد في الأدب قصيرة؛ لأن الرواة ما زالوا يحملون عن العرب قرونًا بعد الإسلام، ومن حمل شيئًا فهو سنده؛ ثم إن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية كما سيجيء؛ فكان عُمْر الإسناد ثلاثة قرون على الأكثر، دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد؛ فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالبًا ـ وهي بعض طرق الرواية كما ستعرفه ـ فيقولون: روينا عن فلان، وحُدّثنا عن فلان، ويكون بين الراوي والمروي عنه جيلان وأكثر.

بيد أن كل ذلك لا يدفع الثقة بما يرويه أهل الضبط والتحصيل منهم، وهم قوم معدودون يعرفونهم بالعدالة؛ ثم لأنهم يأخذون عن الثقات، ولأن أكثر ما يروونه لا وجه للخلاف فيه، وإذا اختلفوا في شيء فلا يكون ذلك قادحًا فيهم؛ لأن مظنة الخلاف إنما تكون في ضعف الرواية أو الراوية»[1].

إن دراسة حال الناس في الأزمنة الأولى من حيث علاقتهم بالفنون والعلوم وحصول بعضها سليقة وبعضها اكتسابًا... إلخ، وكذا دراسة واقع العلوم ومراتبها ومعرفة معاييرها في القبول والرد وإدراك التفاوت الحاصل في ذلك كله = له أثر بالغ

---

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ١٩٢.

في التعامل مع المرويات، وإهماله وإغفاله موقع في الخطأ والخلل؛ ذلك أن نشاط الرواة في حفظ الأسانيد وضبطها لم يكن على درجة واحدة في كل المرويات، بل تفاوت اهتمامهم باختلاف دوافعه ومنطلقاته ومؤثراته، والتي يمكن رصد أبرزها فيما يلي:

أولها: قائل الخبر: تفاوت نشاط الرواة بحسب قائل الخبر وجلالته، ولذا كان معظم نشاطهم في ضبط الأسانيد وحفظها وروايتها متجهًا إلى تحقيق الغاية التي من أجلها كان الإسناد وهو ضبط المنقول عن رسول الله ﷺ خاصة، وتمييز الثابت من غير الثابت عنه ﷺ؛ لأن عليه مدار الدين، وقيام مصالح العباد، وضبط أحكام المعاش والمعاد، بخلاف غيره، ولم يكن نشاطهم لحفظ المروي عن سواه كنشاطهم لحفظ المروي عنه ﷺ، ولا يعني ذلك أن ما سواه ضاع كله فلم يحفظ؛ وإنما المراد أن كثيرًا من الرواة صرفوا جلّ اهتمامهم إلى المرفوع خاصة، وقلَّ اهتمامهم بما دونه، ومن دلائل ذلك ما رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسنده عن صالح بن كيسان قال: اجتمعت أنا والزهري، ونحن نطلب العلم، فقلت: نكتب السنن؛ فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه؛ فإنه سُنَّة، فقلت له: إنها ليس بسُنَّة، فلا نكتبه، قال: فكتبه، ولم نكتبه؛ فأنجح، وضيعنا»[1].

ثانيها: مضمون الخبر: تفاوت اهتمام الرواة في نقل الأخبار وضبط أسانيدها ومتونها بحسب مضمونها؛ فصرفوا جُلّ اهتمامهم إلى حفظ وضبط ما به يحفظ الدين، وَتَبِينُ به معالمه، وَتُضْبَطُ أصوله، وَتُحفظ به حدوده، وَتُصان به حقوق المجتمعات والأسر والأفراد؛ ولذا قال أبو الزناد: «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان الزهري يكتب كل ما سمع؛ فلما احتيج إليه علمتُ أنه أعلم الناس»[2].

ثالثها: مدى الحاجة إلى الخبر: نشاط الرواة كان مبنيًّا على الاهتمام بما كثرت حاجتهم إليه؛ لا بما كان حاصلًا عندهم ومتحققًا ومشتهرًا.

وإذا كانت الحاجة عمومًا هي الدافع للعمل والمحفز للنشاط والحركة؛ فإن العلم وحفظه وتفاوت الاهتمام بفروعه مرتبط بذلك الأمر الفطري، ولذا فقد حفظت الأمة في مجموعها ما تقوم به الشريعة في كافة فروع العلم المرتبطة بها؛ إلا أن هذا

---

(١) تاريخ أبي زرعة ص٤١٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/١٨٨.

الحفظ تفاوت بسبب مقدار الحاجة إليه، ذلك أن كثيرًا مما يحتاج إليه المتأخرون عن أزمنة الرواية ويرونه بالغ الأهمية لم تكن حاجة الناس إليه ماسة في أزمنة الرواية الأولى؛ بل كان بعضه حاصلًا لديهم بالسليقة وبعضه حاصلًا بالاشتهار في واقعهم وزمانهم لتلبسهم بشهوده ومشاهدته أو قربهم من زمان ومكان وقوعه، فأغناهم حصوله وشهرته عن المبالغة في طلبه وتتبعه، والتدقيق في حفظه وضبطه كمبالغتهم وتدقيقهم فيما تمس حاجتهم إليه؛ بل حاجة عموم المكلفين في جميع الأزمنة إلى معرفته وتعلمه من أصول الدين وأصول الأحكام، فانصرفت كثير من الجهود في الأزمنة الأولى إلى حفظ ما مسَّت الحاجة إلى روايته ونقله، واشتغل جُلُّ الثقات وكبار الحفاظ بذلك، ولك أن تتأمل هذا في أبواب السير والمغازي والتفسير مثلًا، وكيف أن كثيرًا من كبار المحدِّثين وأئمة الرواية انعدمت الرواية عنهم في هذه الأبواب أو قلّت مقارنة بمروياتهم الكثيرة في أبواب أخرى.

فمن أمثلة ما أغنت شهرته وذيوعه عن التدقيق فيه والمبالغة في تمييز صوابه من خطأه: المغازي والسِّيَر؛ فهي مع ما تحمله من عوامل الذيوع والانتشار في ذاتها باعتبارها القصصي = فقد كانت موطنًا للفخر والاعتزاز، ينقلها العالم للجاهل والصغير للكبير حتى بلغ الأمر أن قال علي بن الحسين: «كنا نعلم مغازي رسول الله ﷺ كما نعلم السورة من القرآن»[1].

وقال إسماعيل بن محمد بن سعد: «كان أبي يعلمنا مغازي رسول الله ﷺ وسراياه ويعدها علينا؛ ويقول: هذه مآثر آبائكم فلا تضيعوا ذكرها»[2]. وهو ما أدى إلى انشغال جُلّ العلماء والحفاظ والرواة بالتدقيق في غيرها لندرة الخطأ المتوقع من جانبها، وللقدرة على تمييزه بعد وقوعه لكثرة شيوعه واشتهاره.

ومن أمثلة ما كان حاصلًا عندهم بالسَّجِيّة والطبيعة فلم تكن الحاجة ماسة له ولم يكن الخطأ مخوفًا من قبله: تفسير القرآن فيما كان بيانه حاصلًا بلغة العرب؛ لأن الأصل أن القرآن مفهوم لهم بمجرد سماعهم له إلا ما كان فيه بيان خاص من الشارع؛ وقد بَيَّنَ هذا البيهقي بقوله: «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٩٥.

فقط»[١]، فالخطأ الواقع هنا مأمون جانبه؛ لأنه يظهر بطلانه وخطؤه للصغير والكبير والعالم والجاهل.

وبناء على ذلك فمن تطلب في هذه الأبواب أعلى الأسانيد وأجودها، أو ابتغى أن يكون معظم رواتها من حذاق الحفاظ وكبار الثقات كما هو الحال في العقائد والأحكام فلن يرجع من ذلك بشيء؛ لأن تطلب مثل ذلك سعي وراء سراب، وتسربل بالخيال، لا لشيء سوى أنه يجافي واقع العلوم وطبيعتها، ولا يراعي نشأتها ومنبتها، ولا ينتبه لتطورها وسيرها، ولا يقف على الدوافع التي نشَّطت حركة الضبط والرواية في بعضها، ولا الموانع التي منعت ذلك في بعضها، ولا يعترف بتعدد معايير القبول والرد وتباينها بين كل هذه العلوم.

وأحسب أن عبارة الإمام أحمد المشهورة: «ثلاثة ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي»[٢] بحاجة في ضوء ما تقدم إلى النظر إليها من زاوية مختلفة؛ فقد غلب على كثير من الدراسات المعاصرة نقل الاختلاف فيها بين كونها مرادًا بها المرفوع أو مرادًا بها كتب مخصوصة، كما اعتمدها البعض تكأة لقبول كل ما يروى في التفسير والمغازي والملاحم دون تدقيق ونظر باعتبار أن كل ما فيها ضعيف؛ لكن البحث هنا يلفت النظر إلى أهمية فقه الغاية المقصودة من تلك العبارة وعدم التوقف عند مجرد معناها.

وأحسب أن الغاية من تلك العبارة هي الإخبار عن واقع هذه العلوم وطبيعتها، وأن لها نمطًا خاصًا في التعامل معها يباين بقية المرويات، وأنه لا يمكن انفكاكها عن هذا الواقع، ولا يمكن انفكاك التعامل معها تصحيحًا وتضعيفًا عن هذا الواقع، وتأيَّد هذا عندي بالسياقات التي أورد ابن تيمية فيها تلك العبارة في مواطن مختلفة؛ فمن ذلك قوله: «... فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره، ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم؛ ولهذا قال الامام أحمد: ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازي. ويروى: ليس لها أصل؛ أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير والشعبي والزهري وموسى بن

(١) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٧.

(٢) رواه ابن عدي في الكامل ١/ ١١٩، وعنه الخطيب البغدادي في الجامع ٢/ ١٦٢، وفي رواية عنه: «ثلاثة لا أصل لها».

عقبة وابن إسحاق ومن بعدهم...» ثم تكلم عن المراسيل وحكمها وآليات قبولها[١].

وقال أيضًا: «وأما أحاديث سبب النزول؛ فغالبها مرسل ليس بمسند، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل: ثلاث علوم لا إسناد لها ـ وفي لفظ: ليس لها أصل ـ: التفسير، والمغازي، والملاحم؛ يعني: أن أحاديثها مرسلة، والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها... إلخ»[٢].

وقال أيضًا: «وقال الإمام أحمد: ثلاث علوم ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير. وفي لفظ: ليس لها أسانيد؛ ومعنى ذلك: أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة؛ فإذا كان الشيء مشهورًا عند أهل الفن قد تعددت طرقه فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره»[٣]؛ وظاهر جدًّا من السياقات المختلفة التي ساق ابن تيمية فيها تلك العبارة ربطه بينها وبين كون هذه العلوم أغلبها مراسيل؛ ولذا تكلم بعد إيرادها في كل المواطن عن المرسل وآليات قبوله، ثم بيَّن أن هذه المرويات رغم انقطاعها إلا أنها اشتهرت عند المتخصصين وتعددت طرقها، مما جعل أهل العلم يرجعون إليها ويدققون فيها.

وجلي إذًا أن فقه واقع الزمن الذي نشأت فيه الرواية، واشترطت في نقلها الأسانيد له أثر كبير في معرفة أسس التعامل مع المرويات وفهم منهج المحدثين في قبولها أو ردها؛ ذلك أن هذا المنهج انطلق أساسًا من هذا الواقع وراعى كل جزئياته وكان من الأسس التي قام عليها والتي لا يمكن إهمالها مراعاة الواقع الزمني والواقع الإنساني وميوله واحتياجاته ورغباته، ولم يحدث أبدًا نوع تصادم بين منهج المحدثين وبين تلك المرويات في كافة فنون الشريعة.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٢) منهاج السُّنَّة ٧/ ٤٣٥.

(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة ١/ ٧٦.

الفرع الثالث

الإسناد وشرط الصحة

لسنا هنا بحاجة إلى تكرير ما سبق ذكره والتأكيد عليه من كون الحكم بالصحة الحديثية لا ينحصر في الإسناد ولا ينفصل عن الإسناد، وأن نظر الناقد يتجاوز اتصال الإسناد إلى التثبت من عدم تطرق الخطأ للرواية؛ لأن المعيار الذي عليه المدار غلبة الظن بصواب الرواية أو غلبة الظن بخطئها، وإنما المقصود هنا التنبيه على ثلاثة أمور ـ وخاصة ثالثها ـ لها أهميتها البالغة في فهم منهج نقاد المحدثين في إصدار الأحكام على أسانيد المرويات.

الأمر الأول: أن مصطلح الصحة يتنازعه مع المحدثين غيرهم كالفقهاء والأصوليين، ولكن مفهوم الصحة عند الفريقين مختلف؛ فالمتنازع عليه المفهوم لا المصطلح، وسيأتي بيان ذلك قريبًا.

الثاني: الاتصال شرط الصحة: المقصود بالصحة هنا الحكم على الرواية بصحة ثبوتها عن قائلها، والمقصود بالاتصال اتصال الإسناد وخلوه من الانقطاع.

وقد اشترط النقاد شروطًا عليها مدار الحكم بالصحة منها اتصال الإسناد، ولذا لا يطلق نقاد المحدثين وصف الصحة الإسنادية على الخبر الذي لم يتصل إسناده؛ لكون قيد «اتصال السند» أحد قيود الحكم بالصحة، فإذا اجتمعت شروط الصحة في الرواية من عدالة الرواة وضبطهم واتصل سند الرواية وخلت من الشذوذ والعلة حكم عليها بصحة ثبوتها عن قائلها.

الثالث: المنقطع الذي له حكم المتصل: وهو المقصود أساسًا هنا من هذه الممهدات؛ ذلك أن من المنقطع ما له حكم المتصل، فإذا كان المعيار الذي عليه المدار غلبة الظن بصحة الرواية أو غلبة الظن بخطئها أنتج ذلك أن الخطأ المخوف من وقوعه في الرواية لا ينتفي دومًا باتصال الإسناد، ولا يثبت دومًا بانقطاعه، ولهذا فإن النقاد قد يحكمون بضعف ما اتصل سنده، ويجعلون ما انقطع سنده في حكم المتصل لاعتبارات وقرائن أوجبت عندهم ضعف المتصل وصحة المنقطع؛ لأن المدار في الحكم على تحقق صحة النقل عن قائله أو خطئه لا على اتصال سنده.

فأما ما ردَّه أهل العلم مع اتصال سنده؛ فذلك مرجعه إلى عدم اكتمال شروط الصحة فيه، وهو أظهر من أن يمثَّل عليه دفعًا للإطالة.

وأما ما جعل الأئمة له حكم المتصل مع انقطاع سنده فمرده إلى تثبت النقاد من انتفاء الخطأ عن الرواية المنقطعة الإسناد، وأنه رغم انقطاعها إلا أنها احتفت بها قرائن دفعت الخطأ المظنون من قبل انقطاع سندها كمعرفة الواسطة أو اختصاص الراوي. . . إلخ؛ فقد تخلّف عن الرواية المنقطعة وصفها بالصحة لتخلف شرط الاتصال، ففارقت الصحيح من هذه الجهة واشتركت معه في انتفاء الخطأ عنها، فجعل لها حكم المتصل من تلك الجهة.

قال أبو داود في رسالته: «وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلّس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن مقسم»[١]. فقوله: «على معنى أنه متصل» صريح جدًّا في كون بعض المنقطعات تُمْنَح حكم المتصل.

يقول د. إبراهيم اللاحم: «الانقطاع ليس على درجة واحدة، بل هو متفاوت جدًّا، فإذا عرف هذا لم يكن مستغربًا أن نجد في «الصحيح» ما صورته الانقطاع واحتف به ما يجعله في حكم المتصل»[٢].

وعلى هذا المسلك جرى النقاد في كثير من تطبيقاتهم مع المنقطعات التي يحتف بها من القرائن ما يدفع الريبة والخطأ المخوف من قبل انقطاعها؛ فمن ذلك مثلًا: رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال ابن تيمية: «. . . ويقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه؛ لكن هو عالم بحال أبيه متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه وهذه حال متكررة من عبد الله رضي الله عنه فتكون مشهورة عند أصحابه فيكثر المتحدث بها، ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه»[٣].

وقال ابن رجب: «قال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث

(١) رسالة أبي داود ص٣٠.
(٢) الاتصال والانقطاع ص٤٣٣.
(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٤٠٤.

أبي عبيدة عن أبيه في المسند ـ يعني: في الحديث المتصل ـ لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها وأنه لم يأت فيها بحديث منكر»[١].

وظاهر جدًّا من خلال كلامي ابن تيمية وابن رجب أثر القرائن المحتفّة بالخبر المنقطع في رفعه إلى أن يكون في حكم المتصل؛ من نحو اختصاص الراوي بحديث شيخ معين وإتقانه له، وشهرته بين تلاميذ الشيخ بإتقان روايته... إلخ، بل بلغ الأمر بقوة القرائن أن قال ابن تيمية في النقل السابق: «فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه»[٢].

ومن ذلك أيضًا: رواية سعيد بن المسيب عن عمر[٣]؛ فقد قال الشافعي: «... وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سُنَّة، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب، قال أبو محمد ابن أبي حاتم رحمه الله: يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب أن يعتبر به»[٤]

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: سعيد بن المسيب عن عمر مرسل، يدخل في المسند على المجاز»[٥].

وقال ابن عبد البر: «ورواية سعيد بن المسيب عن عمر... تجري مجرى المتصل وجائز الاحتجاج بها عندهم»[٦]، ومن ذلك أيضًا: رواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود[٧] وغيرها.



---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٥٤٤.
(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ٤٠٤.
(٣) ينظر مثلًا: التمهيد لابن عبد البر ١/ ٣٠، جامع التحصيل ١/ ١٨٤.
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص٦.
(٥) المراسيل لابن أبي حاتم ص٧١.
(٦) التمهيد ١٢/ ١١٦.
(٧) ينظر مثلًا: الكامل لابن عدي ٤/ ١٠٤، التمهيد لابن عبد البر ١/ ٣٠، شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٢.

المبحث الثاني

جهة المعنى

دائرة قبول الخبر أوسع من دائرة الصحة الثبوتية بمفهوم المحدِّثين؛ فقد يقبل المفسرون والفقهاء والأصوليون وغيرهم ما لم يقبله المحدثون، ويحكمون بصحة ما ضعفه المحدثون، لكن مفهوم الصحة عندهم يباين مفهوم الصحة عند المحدثين؛ فصحة الخبر أو عدم صحته عند المحدثين دائرة على ثبوت الخبر عن قائله أو عدم ثبوته، وأما صحته عند غيرهم فلا تنحصر في دائرة الثبوت بل ترتبط به وبغيره من المعايير الأخرى بعد التثبت من صحة معنى الخبر وسلامة مضمونه. وبيان ذلك أن زاوية النظر في المنهج الحديثي على ثبوت الخبر عن قائله بغض النظر عن صواب قوله أو خطئه، فغاية ما يشتغل به الناقد بيان الثبوت أو عدم الثبوت، أما زاوية النظر عند الفقهاء والمفسرين وغيرهم فلا تحصر القبول في الثبوت؛ بل تقبل الثابت وغيره مما صح معناه وتحكم بصحته، بل وتحتج به بعد تحقق معايير القبول والاحتجاج فيه.

واختلاط زاويتي الاشتغال عند الناظر يوقع في الإشكال واللبس فتختلط عليه الأمور، وقد كان الأئمة على وعي بذلك ولم يجدوا غضاضة في قبول ما صح معناه وإن كان في ثبوته نظر؛ لتباين الجهتين عندهم، جهة الثبوت، وجهة القبول والاحتجاج.

فهذا الإمام الشافعي يقول: «... فاستدللنا بما وصفت مِنْ نقل عامة أهل المغازي عن النبي ﷺ أن: «**لا وصية لوارث**» على أن المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة، مع الخبر المنقطع عن النبي، وإجماع العامة على القول به»(١).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن دية المُعَاهَد؟ فقال: على النصف من دية

(١) الرسالة ص١٣٧.

المسلم، أذهبُ إلى حديث عمرو بن شعيب. قيل له: تحتج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده؟ قال: ليس كلها. روى هذا فقهاء أهل المدينة قديمًا، ويُروى عن عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ»[١].

وذكر ابن رجب كلام العلماء في الاحتجاج بالمرسل، ثم قال: «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب؛ فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعيّن إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على طريقتهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده. وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دلَّ عليه الحديث فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أنه له أصلًا قوي الظن بصحة ما دل عليه فاحتج به مع ما احتف به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة، كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ»[٢].

ونقل ابن حجر عن ابن عبد البر حكمه على حديث بالصحة مع ظهور ضعف إسناده ثم علق بقوله: «حَكَمَ ابن عبد البر ـ مع ذلك ـ بصحته لتلقي العلماء له بالقبول، فردَّه من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى»[٣].

وقد ذكر السيوطي عن طائفة من العلماء أنه «يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه العلماء بالقبول وإن لم يكن له سند صحيح»[٤].

يقول الشريف حاتم العوني: «كان المحدِّثون يفرقون بين شروط قبول الحديث النبوي وبين تحقق القبول سواء في الحديث النبوي أو في غيره من العلوم الشرعية. ومن أمثلة ذلك:

أن الإمام الأوزاعي سئل عن المناولة ـ أن يناول الشيخ الطالب الكتاب ـ فقال: أتدين بها ولا أحدث بها.

فانظر كيف فرَّق بين شروط القبول المطلوبة في الحديث وبين القبول. فقوله: «أتدين بها»؛ يعني: أنه يقبلها ويحتج بها وإن كان لا يستجيز أن يروي بما أخذه مناولة.

---

(١) أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من كتاب الجامع للخلال ٢/ ٣٨٧ برقم (٨٦٧).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٥٤٣.

(٣) التلخيص الحبير ١/ ٨.

(٤) البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر ٣/ ١٢٨٠.

وقريب من هذا ما ذكره ابن رجب في مسألة المرسل، ومحاولة الجمع بين مذهب الفقهاء والمحدِّثين في هذه المسألة... ولذا لأن من شروط الصحة الاتصال، ولا يعني ذلك أن المحدِّثين لا يحتجون بالحديث المرسل المعتضد لكنهم لا يصفونه بأنه صحيح بإطلاق اللفظ الاصطلاحي.

إذن؛ هناك فرق عند المحدثين بين الحجة والصحيح، فدلالة لفظ الحجة أوسع من دلالة لفظ صحيح؛ فدلالة لفظ صحيح لها شروط معينة غير دلالة حجة، ولذا فقد يحتجون بأحاديث مراسيل ولا يطلقون عليها لفظ الصحة»[1].

فيتحرر من هذا أن لا تلازم في المروي عن غير رسول الله ﷺ بين مقام ثبوت الرواية عن قائلها ومقام صحة المعنى التفسيري وصوابه، فقد تكون الرواية في أعلى درجات الثبوت والصحة إلا أن معناها خطأ لا يصح تفسير الآية به، وقد تكون الرواية ضعيفة إلا أن معناها يصح تفسير الآية به، وهذا المبحث وما بعده يفيد في تقييم ظاهرة جديدة طفت على الساحة العلمية في الحياة المعاصرة وهي تجريد الكتب من الآثار الضعيفة وإخراج ما يسمى بـ «صحيح التفسير»، «صحيح الفقه»، «صحيح السيرة» وسيأتي الحديث عن ذلك ضمن تتمات هذا الفصل.



(١) محاضرة أسانيد التفسير للشريف حاتم.



المبحث الثالث

جهة أغراض المصنفين

من أهم ما ينبغي على الناظر في مرويات التفسير وغيرها وبخاصة المتصدي لنقدها معرفة الغرض الذي من أجله ساق المصنف الخبر، وكيفية إيراده له، ومدى تحقيق إيراده لغرضه، وهذا مقام يفارق تمامًا ما سبق الكلام فيه من صحة المرويات أو ضعفها؛ فليس ضعف الرواية مانعًا للمصنف من إيرادها واستعمالها لغرض يريد بيانه، وليس ضعف الراوي مانعًا من ذكر المصنف لبعض رواياته لغرض يرمي إليه، وليس هذا خاصًّا بكتب التفسير بل هو عام في كل تصنيف، فها هو مسلم بن الحجاج لمّا بلغه إنكار أبي زرعة عليه إخراجه حديث أسباط بن نصر وقَطَن بن نُسير وأحمد بن عيسى في صحيحه كان جوابه: «إنما قلت صحيح؛ وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عَنْ شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول؛ فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[١].

وعودًا على مرويات التفسير نجد ابن أبي حاتم يسأل أباه عن حديث فيجيبه بأنه باطل، ورغم هذا يورده بنفس السند في تفسيره؛ فقد قال: «وسألت أبي عن حديث رواه معاوية بن حفص عن أبي زياد الخلفاني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله؛ قال: سئل رسول الله ﷺ عن قول الله ﷻ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ قال: هؤلاء من أهل اليمن، ثم من كندة، ثم من السكون، ثم من تجيب؟ فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل»[٢]. وقال في التفسير: «حدثنا أبي، ثنا محمد بن المصفى، ثنا معاوية بن حفص عن أبي زياد الخلفاني عن

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٢٩.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٥/ ٢٥، برقم (١٩٧٩).

محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله؛ قال: سئل رسول الله ﷺ...»[١] وساق الحديث، ولم يبلغ ابن أبي حاتم من السهو والغفلة وهو الناقد الحاذق أن يذهل عن كونه باطلًا وهو يورده في التفسير؛ فقد تكرر هذا منه وإن تفاوتت صورته[٢] مما يدل على أن له غرضًا في ذلك، لا أنه ذهل ونسي كما يحلو لبعض الباحثين الاسترواح برمي الأئمة بالغفلة بدلًا من التفكير في استكشاف صنيعهم وأغراضهم!

والطبري يورد خبرًا فيه ضعف ثم يبيِّن علة إيراده بقوله: «فهذا الخبر وإن كان في إسناده ما فيه، فالقول به لإجماع الجميع على صحة القول به أولى من خبر عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب»[٣].

فللأئمة في التصنيف وفي ترتيب الأدلة والمسائل وعرض الأقوال أغراض ومقاصد؛ وهي جديرة أن تبحث وخاصة فيما ضعف من الأخبار وأغراضهم من إيرادها وكيفيات ذلك الإيراد.

يقول ابن تيمية: «والأئمة كانوا يروون ما في الباب من الأحاديث التي لم يُعْلَم أنها كذب من المرفوع والمسند والموقوف وآثار الصحابة والتابعين؛ لأن ذلك يقوي بعضه بعضًا كما تُذكر المسألة من أصول الدين ويذكر فيها مذاهب الأئمة والسلف، فثَمَّ أمور تُذكر للاعتماد، وأمور تذكر للاعتضاد، وأمور تُذكر لأنها لم يُعْلَم أنها من نوع الفساد»[٤].

وقد رَدَّ ابن تيمية على إيراد البكري عليه ذكره لحديث من رواية ابن لهيعة وهو حديث: «إنه لا يستغاث بي؛ إنما يستغاث بالله»، فقال: «هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه؛ بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسُّنَّة، كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي، ولهذا كان العلماء متفقين على جواز

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤/ ١١٦٠.

(٢) ففي العلل أن أباه أخبره عن حديث سأله عنه بأنه منكر، ورغم هذا أورده بنفس السند في تفسيره وسمى فيه الراوي المبهم. ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم ٤/ ٦٥٥، برقم (١٧١٠)، تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٩٠٦، برقم (٥٠٥٣)، وينظر مثال آخر في: العلل ٤/ ٧١٤، برقم (١٧٦٠) مع تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ١٩٥٦ برقم (١٠٤٥٩)، وإن كان قد ساقه بإسناد آخر بعد إيراد السند المعلل ولكن المقصود بيان الفكرة ونفي الذهول المزعوم.

(٣) تفسير الطبري ٣/ ٧١٦.

(٤) الصفدية ١/ ٢٨٧.

الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تكلم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك وبآثار الصحابة والتابعين؛ بل بأقوال المشايخ والإسرائيليات والمنامات مما يصلح للاعتضاد، فما يصلح للاعتضاد نوع وما يصلح للاعتماد نوع. . . ولو كان عبد الله بن لهيعة ذاكرًا لا آثِرًا ولم ينكره المسلمون عليه لكان في ذلك مستند لهذا الإطلاق؛ فإن الرجل قاضي مصر في ذلك الزمان وهو من أكبر العلماء المفتين ونظير لليث بن سعد، والغلط الذي وقع في حديثه لا يمنعه أن يكون من أهل الاجتهاد والفتيا مثل محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى قاضي الكوفة وكان زمانهما متقاربًا؛ فإنه من أعيان الفقهاء المفتين وإن كان في حديثه ضعف، وكذلك شريك بن عبد الله وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وغيرهم من المشهورين بالفتيا؛ إذا تكلم في حديثهم لم يمنع هذا أن يكونوا من المجتهدين المفتين. إذا كان النزاع في إطلاق لفظ وقد أطلقه أحد هؤلاء العلماء إما آثرًا وإما ذاكرًا وسمعه الناس منه ونقلوه عنه ولم يعرف أن أحدًا أنكره علم أن علماء المسلمين كانوا يتكلمون بمثل هذا اللفظ، وأن المتكلم به ليس خارقًا للإجماع ولا مبتدعا لفظًا لم يسبق إليه»[1].

وهو كلام في غاية النفاسة لبيان أهمية فهم غرض العالم من إيراد الخبر الضعيف، وأن للعلماء في ذلك مقاصد ينبغي أن تُفقه وتُفهم؛ وقد بيّن العلامة محمود محمد شاكر جانبًا من ذلك أثناء تعليقه على تفسير الطبري؛ فقال عند قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: «تبين لي مما راجعته في كتاب الطبري؛ أن استدلال الطبري بهذه الآثار التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ، أو بيان سياق عبارة؛ فهو قد ساق هنا الآثار التي رواها بإسناده ليدل على معنى الخليفة والخلافة، وكيف اختلف المفسرون من الأولين في معنى الخليفة، وجعل استدلاله بهذه الآثار كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب الله، وهذا بيِّن في الفقرة التالية للأثر رقم (٦٠٥)؛ إذ ذكر ما روى عن ابن مسعود وابن عباس، وما روى عن الحسن في بيان معنى الخليفة، واستظهر ما يدل عليه كلام كل منهم، ومن أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه، ودليل ذلك أن الطبري نفسه قال في إسناد الأثر (٤٦٥) عن ابن مسعود وابن عباس، فيما مضى ص٣٥٣: «فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا؛ إذ كنت بإسناده مرتابًا. . .»، فهو مع ارتيابه في هذا الإسناد قد ساق الأثر للدلالة على معنى اللفظ

---

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة ١/ ٣٠٨.

وحده، فيما فهمه ابن مسعود وابن عباس ـ إن صح عنهما ـ أو ما فهمه الرواة الأقدمون من معناه. وهذا مذهب لا بأس به في الاستدلال، ومثله أيضًا ما يسوق في الأخبار والآثار التي لا يشك في ضعفها، أو في كونها من الإسرائيليات، فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل الكريم؛ بل يسوق الطويل لبيان معنى لفظ أو سياق حادثة، وإن كان الأثر نفسه مما لا تقوم به الحجة في الدين، ولا في التفسير التام لآي كتاب الله.

فاستدلال الطبري بما ينكره المنكرون، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل على ألفاظ هذا الكتاب الكريم، كما يستظهر بالشعر على معانيها؛ فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًّا، ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله، ما صحّت لغته؛ فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي لا يرتضيها أهل الحديث، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين، للدلالة على المعنى المفهوم من صريح لفظ القرآن، وكيف فهمه الأوائل ـ سواء كانوا من الصحابة أو من دونهم ـ، وأرجو أن تكون هذه تذكرة تنفع قارئ كتاب الطبري، إذا ما انتهى إلى شيء مما عدَّه أهل علم الحديث من الغريب والمنكر»[1].

ومثل هذا واضح جدًّا فيما نحن بصدده من كون غرض المصنفين من إيراد الأحاديث مختلف، وأنه من الجناية الحكم بخطئهم أو تجريد كتبهم بدعوى وجود الأحاديث الضعيفة فيها.

۞ تتمات مهمات:

الأولى: من ضمن الأمور التي تؤثر تأثيرًا قويًّا في الحكم بالثبوت وعدمه القرائن المحتفّة بالرواية أو الراوي، بحيث تستحق أن تفرد بمطلب خامس تكتمل به دائرة النظر للحكم بالثبوت وتتم به معطياته، ولكن لما كان البحث يريد بيان المنهج تجاه مرويات التفسير؛ فقد آثرت جمع القرائن المختصة بمرويات التفسير مع بعضها البعض سواء منها ما تعلق بالثبوت أو لا، فلينتبه لذلك.

الثانية: تجريد الكتب من الآثار الضعيفة بدعوى التصحيح:

إن تجريد التفسير من الآثار الضعيفة، ومحاولة إخراج ما يسمى بصحيح التفسير من الأفكار التي تحتاج إلى إعادة نظر، وإلى المقارنة بينها وبين مناهج أئمة التفسير؛ فإن «الإسناد الصحيح يعطي إشارة إلى صحة القول المنقول بهذا الإسناد غالبًا،

---

(١) تفسير الطبري، تحقيق: شاكر ١/٤٥٣، ٤٥٤ حاشية.

وليس بالضرورة أن يكون الإسناد الذي لم يصل إلى درجة الصحة أو الحسن دليلًا قاطعًا على عدم صحة القول المنقول بهذا الإسناد، فعلى سبيل المثال: تكرر عند أهل العلم قولهم: إن طاوسًا أعلم الناس بأحكام معاذ، وسعيد بن المسيب أعلم الناس بقضاء عمر، وعلي بن أبي طلحة أعلم الناس بتفسير ابن عباس؛ وهؤلاء التابعون لم يتحملوا عن أولئك الصحابة»[1] وليس بلائق أن نجرد الكتب من نقولهم عن هؤلاء الصحابة لضعف الإسناد.

وسينصب الكلام هنا عن تجريد كتب التفسير من الآثار الضعيفة، ذلك أن أئمة التفسير وغيرهم لم يكونوا يمارسون لونًا من ألوان العبث وهم يدخلون في مؤلفاتهم وتفاسيرهم تلك الآثار الضعيفة، ولذا فإن من أراد تجريد كتب التفسير مثلًا من الآثار الضعيفة لَزِمَهُ قبل الإقدام على تلك الخطوة التنبه لما يلي:

الأول: مراعاة أن صحة المعنى مقام، وثبوت الرواية مقام آخر، ولذا تجد أحيانًا الأثر الوارد بسند ضعيف مثلًا أصح وأوفق بنظم الآية وسياقها من الأثر المروي بسند صحيح؛ بل قد يكون هناك صعوبة في احتمال الآية للمعنى الوارد بالسند الصحيح، وبالتالي فتجريد التفسير من الضعيف في مثل هذه الحالة واعتماد الصحيح فيه إخلال بالمعنى المراد من الآية، وبعد بها عن مقصودها وعما تدل عليه ألفاظها؛ فمثلًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]؛ المتأمل في ظاهر الآية يجد أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا﴾ كأنه جواب عن اعتراض اعترضه الكفار، مفاده: أنه تعالى يستحيي من ضرب الأمثال، وقد صرح بكون الآية جوابًا عن اعتراضٍ كثيرٌ من المفسرين[2]، وأوردوا بعض الآثار الضعيفة عن السلف مفادها: أن الآية نزلت؛ لأن الكفار أنكروا ضرب المثل في غير هذه السورة بالذباب والعنكبوت[3]، وهو ما يشير إليه ظاهر الآية.

---

(١) تفسير التابعين ٢/٩١٨.

(٢) ينظر: الكشاف ١/١١١، وعبارته: «سيقت هذه الآية لبيان أن ما استنكره الجهلة والسفهاء وأهل العناد والمراء من الكفار واستغربوه من أن تكون المحقرات من الأشياء مضروبًا بها المثل ليس بموضع للاستنكار والاستغراب. .»، ومفاتيح الغيب ١/٥٣٣) وعبارته: «. . . أورد هنا شبهة أوردها الكفار قدحًا في ذلك وأجاب عنها»، وبدائع التفسير لابن القيم ١/٢٩٨، وعبارته: «هذا جواب اعتراض اعترض به الكفار. . .»، وفتح القدير ١/١٤٦، وعبارته: «أنزل الله هذه الآية ردًّا على الكفار لما أنكروا ما ضربه سبحانه من الأمثال»، وتيسير الكريم الرحمٰن ص٤٦، وعبارته: «وكأن في هذا جوابًا لمن أنكر ضرب الأمثال في الأشياء الحقيرة واعترض على الله في ذلك فليس هذا محل اعتراض». وينظر كذلك: تفسير أبي السعود ١/٩٦، والتحرير والتنوير ١/٣٥٧.

(٣) الطبري ١/١٧٧، ابن أبي حاتم ١/٦٨، الدر المنثور ١/٨٨.

وقد ثبت عن أبي العالية والربيع بن أنس[١] في هذه الآية أنه قال: «هذا مثل ضربه الله للدنيا: أن البعوضة تحيا ما جاعت فإذا سمنت ماتت، وكذلك مثل هؤلاء القوم الذين ضرب الله لهم هذا المثل في القرآن؛ إذا امتلأوا من الدنيا ريًّا أخذهم الله عند ذلك»[٢].

وإذا تأملتَ كلام أبي العالية والربيع وجدت صعوبة كبيرة في كونه مرادًا بالآية ولذا قال ابن عطية: «وقال قوم: هذه الآية مثل للدنيا، وهذا ضعيف يأباه رصف الكلام واتساق المعنى»[٣].

ورغم التوافق الظاهر بين ألفاظ الآية والمعنى الوارد بأسانيد ضعيفة من جهة، والبعد الظاهر بين ألفاظها وبين قول أبي العالية والربيع الوارد بالسند الصحيح من جهة أخرى؛ إلا أني وجدت بعض الفضلاء ممن نهجوا نهج تجريد التفسير من الضعيف لم يذكر إلا قول أبي العالية والربيع، ولم يشر من قريب أو بعيد للمعنى الآخر؛ رغم وضوحه واتساقه مع الآية وإشارتها إليه، وكونه أصح في معنى الآية ونظمها من قول الربيع.

إضافة إلى أن كثيرًا من الآثار الضعيفة الواردة في التفسير تكون موافقة للمفهوم من ظاهر الكلام؛ فيكون الأثر الضعيف في مثل هذا مؤكدًا للمعنى الذي دلت عليه ألفاظ الآية، ويكون توافقه مع دلالة الآية قرينة على صحة معناه وإن لم يثبت إسناده.

وقد صرح الطوفي بهذا المعنى فقال: «فإن كان ما ورد في التفسير من الأحاديث الضعيفة والتواريخ موافقًا للمفهوم من ظاهر الكلام، أو فحواه، أو معقوله؛ حمل الكلام على ما فهم منه، وكان الخبر الضعيف ونحوه مؤكدًا لما استفيد من اللفظ»[٤].

الثاني: أنه لو تم التسليم بصحة ذلك التجريد للزم المتصدي له أن يتعرف أولًا غرض العالم الذي يريد تجريد كتابه من إيراده كل أثرٍ، بحيث لا يحذف أثرًا إلا وقد علم غرض المصنف من إيراده وكيفية إيراده له، ثم ينظر كذلك في عاقبة حذفه للأثر إلى غير ذلك، ولو حاول ذلك وعاناه لأبصر بعينيه حقيقة الجناية التي تقع على المصنفات وأصحابها بدعوى التصحيح.

الثالث: أن فيه مجافاة وغفلة ظاهرة عن طبيعة مرويات التفسير وظروف نشأتها ودرجات الاهتمام بها، الذي كان له انعكاس واضح على كيفية التعامل معها كما

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم ١/٦٨ بإسناد حسن.
(٢) الطبري ١/١٧٧، ابن أبي حاتم ١/٦٨.
(٣) المحرر الوجيز ١/١١٠.
(٤) الإكسير في قواعد التفسير ص٤١، بتصرف يسير.

سلفت الإشارة إليه؛ فعلم التفسير يغلب على منقولاته الضعف، والضعف منصب على الرواية لا على المعنى، ومعظم هذه المعاني صحيحة في الجملة؛ بل أحيانًا لا يمكن تفسير الآية بدونها، وكذا كثير منها وإن لم يثبت عن قائل بعينه فهو ثابت عن السلف، وكذا يستحيل أن ترتفع مروياته إلى درجات مرويات العقائد والأحكام، فتجريد التفسير من الأسانيد الضعيفة ذات المعاني الصحيحة إهدار لتلك المعاني، وهدم للتفسير، وعدم اعتبار للغالب عليه، وإلغاء لمقاييسه، واستبدال لها بمقاييس أخرى، ومجافاة لطبيعته التي ينبغي أن يعامل على وفقها ووزانها، ولم يكن هذا الصنيع من مناهج الأئمة الذين كانت لهم دراية بأصول الحديث والتفسير، وهم المرجوع إليهم، والمعوّل عليهم في مثل هذا، وصنيعهم حجة على من جاء بعدهم، فلماذا لا يسعنا ما وسعهم؟!

الثالثة: التفريق بين رواية الراوي ورأيه؛ ينبغي التفريق بين رواية الراوي ورأيه، فهناك فرق بين أن يكون الراوي ناقلًا للتفسير، وبين أن يكون مفسرًا؛ ففي حال النقل والرواية قد يؤثر ضعفه على روايته ونقله؛ لكنه في حال كونه مفسرًا لا يؤثر جرحه على رأيه في التفسير «فالتفريق بين الحالين هو الصواب، فتضعيف مفسّر من جهة الرواية لا يعني تضعيفه من جهة الرأي والدراية؛ لذا يبقى لهم حكم المفسرين المعتبرين، ويحاكم قولهم من جهة المعنى، فإن كان فيه خطأ رُدَّ، وإن كان صَوَابًا قُبِلَ.

وإذا تأمَّلتَ هذه المسألة تأمُّلًا عقليًّا؛ فإنَّه سيظهر لك أنَّ الرأي لا يوصف بالكذب إنما يوصف بالخطأ، فأنت تناقش قول فلان من جهة صحته وخطئه في المعنى، لا من جهة كونه كاذبًا أو صادقًا؛ لأن ذلك ليس مقامه، وهذا يعني أنَّك لا ترفضُ هذه الآراء من جهة كون قائلها كذابًا في الرواية، إنما من جهة خطئها في التأويلِ... وغياب هذه القضية يوقع في أمرين:

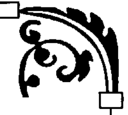
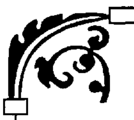
الأول: طرح آراء هؤلاء المفسرين، وهم من أعلام مفسري السلف.

الثاني: الخطأ في الحكم على السند الذي يروى عنهم؛ فيحكم عليه من خلال الحكم عليهم، وهم هنا ليسوا رواة فيجري عليهم الحكم، بل القول ينتهي إليهم، فأنت تبحث في توثيق من نقل عنهم»[1] لا في حالهم هم.

فكون الشخص ضعيفًا في الرواية لا يعني عدم قبول أقواله في التفسير؛ إذ ضعفه مختص بروايته لا برأيه.

---

(١) مقالات في علوم القرآن ص٣٠٥، ٣٠٦.

الفصل الثاني

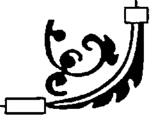
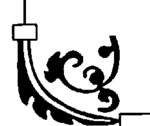
مرويات التفسير؛ المحددات والقرائن وتطبيقات المحررين

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المحددات العامة للتعامل مع مرويات التفسير.

المبحث الثاني: القرائن المختصة بمرويات التفسير وأثرها.

المبحث الثالث: تطبيقات المنهج عند المفسرين المحررين.



المبحث الأول

المحددات العامة للتعامل مع مرويات التفسير

تجري الروايات التفسيرية على سنن المنهج الحديثي في بيان ثبوتها عن قائلها أو عدم ثبوتها، فهي دائرة في فلك ما سبق تقريره، ولا ينبغي تعميم الحكم عليها بالتشدد مطلقًا أو التساهل مطلقًا كما هو الشائع؛ وإنما ينبغي أن يكون الحكم منضبطًا بمجموعة من المحددات، التي تحدد حالات التشدد ودرجاته، وكذا حالات التساهل ودرجاته، وهذه المحددات الآتي ذكرها هي ذات المحددات التي سبق بيانها، التي على أساسها تختلف آليات التعامل ودرجات التشدد والتساهل مع معظم المرويات.

❁ المحددات العامة للتعامل مع مرويات التفسير:

أولًا: مضمون الخبر التفسيري:

إذ هو أحد المحددات التي تبين آلية التعامل مع مرويات التفسير من حيث القبول والرد، أو التشدد والتساهل، وهذا يستدعي تصنيف مرويات التفسير بحسب مضامينها وموضوعاتها قبل إصدار الحكم عليها؛ فليس الأمر فيها كلها سواء، وليس هذا تقريرًا يفترضه البحث؛ بل هو صريح ما نصَّ الأئمة عليه، لما فرقوا بين ما يتعلق به حكم وما لا يتعلق، وبين ما كان في مسائل الحلال والحرام وما لم يكن.

والناظر إلى مرويات التفسير سيجد مضامينها لا تخرج غالبًا عما يأتي:

- ما له تعلق بالله تعالى وأسمائه وصفاته.
- ما له تعلق بأحكام الحلال والحرام.
- ما له تعلق بالغيبيات، ولا يمكن أن يقال بالرأي.

• ما كان تفسيره معتمدًا على لغة العرب.

فلا ينبغي التسوية بين كل هذه المضامين في التشدد أو التساهل؛ بل يتشدد فيما نصَّ الأئمة على التشدد فيه، ويتساهل فيما نصَّ الأئمة على التساهل فيه بعد فهم التشدد والتساهل على وجههما.

ويكفينا هنا الاستشهاد بكلام البيهقي السابق ذكره؛ حيث قال في معرض تصنيفه للرواة: «وضرب لا يكون راويه متهمًا بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولًا لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول؛ فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملًا في الأحكام... وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم».

وهو كلام مفيد جدًّا في تحرير محل التساهل في هذه العلوم، وأن التساهل لا يجري في جميع مروياتها بل يختص بما لم يكن له تعلق بحكم. فمرويات المغازي والتفسير وغيرها يتشدد فيها إذا تعلقت بحكم، ويتساهل فيها إذا لم تتعلق بحكم، وبه تعرف خطأ تعميم الحكم عليها بالتساهل أو التشدد مطلقًا.

إذن؛ فليس الإشكال في نقل نصوص العلماء في التساهل أو التشدد، وإنما هو في تكييفها وتنزيلها على محالها بعد تحرير مرادهم بالتشدد والتساهل وقد سبق بيانه.

ثانيًا: المفسّر:

لمعرفة المفسر أثر في تحديد آلية التعامل مع التفسير المروي عنه من حيث القبول والرد، أو التشدد والتساهل؛ ذلك أن التفسير المروي عن رسول الله ﷺ لا يستوي مع تفسير من دونه، لكون المروي عنه عند ثبوته سالمًا من الخطأ، ولكونه لا تجوز مناقضته ولا معارضته، بخلاف غيره، وإذا كان المحدثون يفرقون في درجة التشدد والتساهل في حديث رسول الله ﷺ نفسه؛ فإن التساهل في المروي عمن دونه من باب أولى، ولا يعني هذا أن الأصل التساهل في كل المروي عما عدا رسول الله ﷺ، ولكنه أمر نسبي يتفاوت صعودًا ونزولًا بحسب مجموعة من المحددات والعوامل، إلا أن مراعاته مع نسبيته عند التضلع بثبوت الخبر عن المفسر أو عدم ثبوته من الأهمية بمكان.

ثالثًا: راوي الخبر التفسيري:

من أهم المحددات المتحكمة في ثبوت الرواية التفسيرية راوي الخبر، ويرتبط بهذا المحدد عدة أمور:

■ **طرح رواية الكذّاب وعدم الاعتماد عليها مطلقًا:** قال البيهقي في معرض تصنيفه للرواة مقررًا ذلك: «... وضرب رواه من كان معروفًا بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملًا في شيء من أمور الدين إلا على وجه التّليين»[1].

■ **تسويغ التخفف في الرواة:** فلا يشترط الأئمة في رواة التفسير فيما لا يتعلق به حكم ما يشترطون في رواة الأحكام والعقائد؛ بل يسوغون رواية مَنْ دون الثقات من رواة التفسير ممن لم ينزل حالهم إلى درجة الترك طالما سلمت الرواية من الخطأ.

■ **مراعاة القرائن المحتفّة بحال الراوي:** للقرائن المحتفة بالراوي أثر كبير في نقد مروياته؛ ذلك أن إطلاقات الأئمة في الجرح والتعديل لا تتنزل دومًا على كل مرويات الراوي ولا كل أحواله، وإنما يحصل التفاوت فيها بحسب قيام القرائن أو تخلفها، فقد يتوافر لبعض مرويات الراوي الضعيف من القرائن ما يقوي قبولها، ويدفع الخلل المتوقع من قبلها، كاختصاصه بعلم ما، أو ظهور موافقته لغيره من الرواة... إلخ من القرائن التي سيأتي بيانها.



(١) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٣.

المبحث الثاني

القرائن المختصة بمرويات التفسير وأثرها

لما كانت الرواية نشاطًا إنسانيًّا لم يكن من الممكن إخضاعها لمقاييس مادية ومعادلات رياضية، ولذا فإن قواعدها العامة وأطرها الكلية هي الشيء الثابت الوحيد الذي تنتظم كل الجزئيات في فلكه، وتدور في إطاره وتبقى هذه الجزئيات داخل هذا الفلك متفاوتة في صعودها ونزولها وشدتها وضعفها، كما سبق التأكيد على ذلك، وهذا التفاوت منشؤه وسببه القرائن المحتفة بالرواية والراوي، وهذه القرائن هي التي تكون دقة الحكم النقدي بالصحة أو الضعف مؤسسة عليها؛ فهي بمثابة ميزان الذهب البالغ أعلى درجات الدقة في وزن ذرات الذهب الصغيرة قبل أجزائه الكبيرة، ولذا من أغفل هذه القرائن ولم ينتبه إليها ولم يستعملها في محلها؛ فلن يفهم منهج النقاد فضلًا عن أن يطبقه. وبعض ما يأتي من قرائن يؤثر في الحكم بالثبوت، أو يبيّن طريقة وآلية الحكم بالثبوت، أو يبين الثبوت عن مجموع السلف لا عن فرد منهم بعينه، أو يبين كون الخطأ المخوف منه مندفع عن معنى الرواية؛ فيثبت به صحة مضمونها وإن كنا لا نستطيع الحكم بثبوتها.

وهذه القرائن في الجملة؛ منها ما يكون مشتركًا بين المرويات كافة، ومنها يختص بعلم دون علم أو برواية دون رواية أو براوٍ دون راوٍ، وسيعرج البحث على بعض ما يتعلق بمرويات التفسير منها وإن كان بعضها قد يتعلق به وبغيره:

❁ القرينة الأولى: الاختصاص:

والمقصود به اختصاص الشخص بعلم ما أو براوٍ معين أو بمرويات بلد معين؛ وهذه سُنَّة جارية في عموم الخلق بحكم العجز البشري عن بلوغ الغاية وتحصيل البراعة في كل الفنون والعلوم، فقد نقل الذهبي كلام النقاد في عاصم بن أبي النجود ثم قال: «كان عاصم ثبتًا في القراءة، صدوقًا في الحديث، وقد وثقه: أبو زرعة،

وجماعة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الدارقطني: في حفظه شيء ـ يعني: للحديث لا للحروف ـ وما زال في كل وقت يكون العالـم إمامًا في فن مقصرًا في فنون. وكذلك كان صاحبه حفص بن سليمان ثبتًا في القراءة، واهيًا في الحديث، وكان الأعمش بخلافه، كان ثبتًا في الحديث، لينًا في الحروف؛ فإن للأعمش قراءة منقولة في كتاب «المنهج» وغيره، لا ترتقي إلى رتبة القراءات السبع، ولا إلى قراءة يعقوب وأبي جعفر»[١].

وهو كلام محرر جمع فيه الذهبي بين أكثر من شخص بلغ من الثقة والقوة في فنٍّ وصار عمدة فيه ولم يبلغ تلك المنزلة في الفن الآخر.

واختصاص الراوي بعِلْم ما وكثرة اشتغاله به، أو بشيخ ما وكثرة ملازمته له قرينة من أهم القرائن التي يسلِّط النقاد عليها أنظارهم ويبنون أحكامهم؛ ذلك أن اختصاص الراوي دافع للخطأ المظنون من قِبَله، ومسوغ لقبول روايته الحاصل فيها الاختصاص وتصحيحها بل للاحتجاج بها؛ لأن الضعف المجروح من قبله الراوي إنما هو حكم عام على مروياته في الجملة، يستثنى منه المرويات التي قوّت القرائن المساندة لها صحتها وعدم تسلل ما عند الراوي من خلل إليها.

وهذه القرينة كما هو واضح لا تقتصر على الاختصاص بمرويات التفسير فحسب؛ بل تشملها وتشمل غيرها، وإنما ننبه على التفسير من ذلك خاصة لخصوصية البحث.

وقد نصَّ الخطيب البغدادي على أثر هذه القرينة في التفسير، فقال: «إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام؛ وذلك لسوء حفظهم الحديث وشغلهم بالتفسير، فهم بمثابة عاصم بن أبي النجود حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات؛ لغلبة علم القرآن عليه فصرف عنايته إليه»[٢].

فقد بيَّن الخطيب أن سوء الحفظ المجروح به الراوي لا ينسحب على كل مروياته؛ بل يستثنى منها ما كثر اشتغال الراوي به وطال اختصاصه به، لكون طول الاختصاص وكثرة الاشتغال دافعة للخطأ المخوف من قبل سوء الحفظ غالبًا.

قال الطريفي: «فينبغي على المتعلم لهذا الباب أن يعلم أن بعض الرواة في التفسير لا يكون له عنايةٌ إلا بشخص واحد، فعليه المدار؛ سواء ممَّا لا ينسبه من

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٠.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٩٤.

التفسير، أو ما ينسبه لذلك الشخص؛ فالربيع بن أنس لم يرو في التفسير إلا عن أبي العالية فقط، ليس له رواية عن غيره، وليس له عناية بغيره، كذلك السُّدِّي ليس له رواية ـ على الإطلاق ـ في التفسير إلا عن عبد الله بن عباس، وعن ابن مسعود شيئًا يسيرًا، وإن لم ينسبه فهو عنهما في الأغلب؛ فإن نفسه هو نفس عبد الله بن عباس، وكذلك فإن جلَّ تفسيره من طريق أسباط بن نصر»[١].

❁ القرينة الثانية: الخطأ في التفسير فيما كان سبيل بيانه لغة العرب نادر أو مأمون الجانب:

إذا كان الخطأ هو الذي يحذر النقاد من تسلّله للرواية؛ فمن الطبيعي أن لواقع الزمن أثرًا في نسبة وقوع هذا الخطأ ونوعه في الآثار المروية، ولما كان معظم المروي في التفسير سبيل بيانه لغة العرب باعتبارها هي المعتمد عليها في بيان معانيه، وكانت أزمنة الرواية لا تزال الفصاحة فيها فاشية واللحن فيها مستبشعًا ظاهرًا ينكره العامة قبل الخاصة كان الخطأ من هذه الناحية نادرًا أو مأمون الجانب؛ فإن وقع كان ظاهرًا بل مفضوحًا، لا يروج على العامة فضلًا عمّن سواهم، فإن النقاد تساهلوا مع المرويات التفسيرية التي من هذا القبيل؛ لأن التشدد خفت دواعيه أو زالت بالأمن من الخطأ. قال البيهقي: «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط»[٢].

قال الطريفي: «تفسير الضعفاء موافق لوجوه اللغة في الغالب، وبالسبر لمرويات الضعفاء في التفسير؛ فإنها ـ في الغالب ـ لا تخالف وجهًا من وجوه العربية؛ فإن خالفت وجهًا فإنها تُحْمَل على الوجه الآخر، الذي لا يخالف نصًا ولا حكمًا ولا أصلًا»[٣].

❁ القرينة الثالثة: تعدد المفسرين القائلين بالمعنى الواحد:

وهذه القرينة تفيد في بيان ثبوت أصل المعنى عن السلف، فلا بد لمن يعالج مرويات التفسير من النظر الشامل للروايات قبل الحكم بنفي ثبوت معنى من المعاني

---

(١) التقرير في أسانيد التفسير ص٧١، ٧٢.
(٢) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٣٧.
(٣) التقرير في أسانيد التفسير ص٢٤.

المروية عن السلف في التفسير؛ إذ لا يصح نفي ثبوت المعنى عن جملة السلف لمجرد أن أسانيد كل رواية ضعيفة عمّن نسبت إليه، إذ كثيرًا ما تتعدد الأسانيد الواردة عن السلف في معنى آية، وهي على تعددها تأتي لمعنى واحد أو متقارب، وإن اختلفت الألفاظ المعبر بها عن هذا المعنى، فيُشْعِر تعدد الطرق أن لهذا المعنى أصلًا عن السلف، فالناظر في الأسانيد الواردة عن السلف لا يسوغ له أن يصرح بعدم ثبوت معنى عن السلف لمجرد ضعف كل رواية على حدة، بل ينبغي عليه أن يجمع الطرق والأسانيد ثم ينظر في المعنى الذي دل عليه مجموع هذه الروايات؛ فإن كان المعنى متحدًا أو متقاربًا ـ وهذا كثير ـ حكم بثبوت هذا المعنى عن السلف، إذ تعدد الطرق للمراسيل والمنقطعات التي هي الغالبة في التفسير، والنظر في الشواهد وما إلى ذلك مما يزيد في الطمأنينة إلى كثير من هذه الأخبار والنقولات.

وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم؛ ولهذا قال الإمام أحمد: «ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازي»، ويروى: ليس لها أصل؛ أي: إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل... والمراسيل إذا تعددت طرقها، وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد؛ كانت صحيحة قطعًا، فإن النقل إما أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر، وإما أن يكون كذبًا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه؛ فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقًا بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد علم أن المخبرين لم يتواطؤوا على اختلاقه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد؛ علم أنه صحيح... وبهذه الطريقة يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات؛ وإن لم يكن أحدها كافيًا؛ إما لإرساله، وإما لضعف ناقله، ولكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريقة، بل يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق... وهذا الأصل ينبغي أن يعرف فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك»[1].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص٤٨، ٥٣، بتصرف.

فقد نبّه على أن تعدد الطرق وتوافقها على الإخبار عن المعنى طريق للجزم بثبوت هذا المعنى وصحته؛ وإن كان كل طريق منها ضعيفًا باستقلاله، ومثل هذا التعدد لا تضبط به الألفاظ والدقائق فهذا شأنه شأن آخر، وأما ما كان النظر فيه للمعنى المنقول دون مجرد اللفظ كالتفسير؛ فإنَّ تعدُّدَ الطرق الضعيفة ضعفًا محتملًا في مثله كافٍ لإثبات المعنى المنقول والجزم به عن السلف؛ وإن لم يمكن الجزم بنسبته لآحادهم.

❁ القرينة الرابعة: ليس كل اختلاف في الموقوفات اضطراب:

يقول الطريفي: «ينبغي أن لا تعامل مرويات التفسير المترددة بين الوقف على صحابي والقطع على تابعي من أصحابه، كما تعامل المرويات الأخرى المترددة بين الرفع والوقف للفرق في ذلك، فكثيرًا ما تتداخل مرويات التفسير بين ابن عباس وأصحابه، فيظن بعض من لا عناية له أن هذا علة اضطراب، تارة يوقف وتارة يقطع[١]، وهذا غير صواب؛ فالمفسرون من التابعين كثيرًا ما يقولون بقول شيوخهم من الصحابة ولا يرفعون إليهم[٢]، بل قد ينسب تابع التابعي الرواية للتابعي ولا ينسبها للصحابة، وإنما يفعلون ذلك لأغراض منها:

١ ـ ظهور المعنى وجلاؤه، وكون المعنى المحكي محل تسليم عند السامع فيستثقلون إسناده إليهم[٣].

٢ ـ خشية الخطأ في حكاية تفسير الصحابي؛ ومن ذلك مثلًا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: «سألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الثوري، عن نسير بن ذعلوق، عن كردوس: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؟ قال: بِشِركٍ؛ قال أبو زرعة: إنما هو عن كردوس، عن حذيفة؛ وابن أبي زائدة قصَّر به»[٤] ومراده أنه وقف الحديث على التابعي ولم ينسبه للصحابي[٥].

ولا شك أن الاختلاف بين الوقف والقطع لا يكون كله بحسب ما تقدم من

(١) التقرير في أسانيد التفسير ص٥٣. (٢) التقرير في أسانيد التفسير ص٣٩.
(٣) ينظر: التقرير في أسانيد التفسير ص٤٥، ٦٧. (٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم ٤/ ٥٩٢.
(٥) ينظر في بيان معنى القصر عند المحدثين: بحث بعنوان «الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول» د. علي بن عبد الله الصياح. ومن العجيب أن أمثال تلك العلل تغفل عنها كثير من الدراسات المعاصرة، وتصم من لا ينسب الكلام لقائله بالسرقة العلمية!!!

استثقال نسبة ما هو معلوم للصحابي أو من احتياط التابعي في نسبته شيئًا للصحابي بل يدخل الخطأ في ذلك أيضًا، ولا يتيسر تمييز ذلك بعضه من بعض إلا لمن سبر الروايات والمرويات وكانت لديه الخبرة والملكة التي بها يميز بين ذلك.

فهذا أبو زرعة يحكم بخطأ نسبة أثر لغير قائله مرة ببيان خطأ نسبته لصحابي، ومرة ببيان خطأ نسبته لتابعي؛ فقد ذكر رواية «وكيع عن حماد بن زيد، عن عمرو ابن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: ٦]، قال: لكفور»، ثم قال: «هذا وهم؛ وهم فيه وكيع، إنما هو: عن أبي الجوزاء فقط». وذكر نفس الأثر وأَعَلَّ نسبته لتابعي، وصحح نسبته لتابعي آخر؛ فقد ذكر أثرًا رواه ابن نمير، عن يحيى بن يمان، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: ٦]؛ قال: «لكفور»، ثم قال: هذا خطأ؛ إنما هو منصور عن مجاهد»[1].

وإذا تأملت هذا المثال وجدت أن التفسير لم يختلف من رواية إلى رواية؛ بل ورد بنفس اللفظة المفسرة، وهو أيضًا تفسير لغوي؛ ورغم هذا حكم أبو زرعة بخطأ نسبته لابن عباس، وبخطأ نسبته لإبراهيم كذلك؛ لأن نسبة القول لقائل تستلزم ثبوته عنه.

بل الأعجب من هذا قول ابن أبي حاتم: «وسألت أبا زرعة عن حديث رواه موسى بن أعين عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١] قال: الخيل. ورواه زياد البكائي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس؛ فقلت لأبي زرعة: أيهما أصح؟ فقال: موسى بن أعين أحفظ»[2].

وإذا تأملت هذا المثال وجدت أن كلا الطريقين ينسب التفسير لابن عباس، وكلاهما من رواية تلاميذه وأخصائه المعروفين بالسماع منه عطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر، لكن هذا لم يمنع ابن أبي حاتم من السؤال عن الأثر، ولم يمنع أبا زرعة من البيان؛ لأن المدار هنا على إصابة الراوي في حكاية الإسناد أو خطأه، فحيث ثبت خطؤه فلا سبيل إلى اعتباره؛ بل هو مسقط ملغى إذ المنكر أبدًا منكر.

---

(١) علل الحديث ٤/٥٩٣، ٥٩٤.

(٢) علل الحديث ٤/٥٩٣.

❁ القرينة الخامسة: كون الرواية من نسخة معروفة:

لقد كان التفسير من أوائل العلوم التي حظيت بالكتابة والتدوين؛ فقد كانت كتابته في وقت مبكر جدًّا، بخلاف بعض العلوم التي تأخر تدوينها، فعن ابن أبي مليكة قال: «رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب. قال: حتى سأله عن التفسير كله»[1]. وهي كتابة آل أمرها وأمر غيرها من كتابات التفسير إلى أن تكون صحفًا معتبرة تتداول وتروى، وإن المتتبع لمرويات التفسير سيجد مدار معظمها على تلك الصحف؛ فقد أملى مجاهد تفسيره على القاسم بن أبي بزة ولم يسمعه منه أحد غيره، قال ابن عيينة: «لم يسمعه أحد من مجاهد إلا القاسم بن أبي بزة أملاه عليه، وأخذ كتابه: الحكم، وليث، وابن أبي نجيح»[2]، ولك أن تعتبر بأن المروي عن مجاهد وحده في التفسير من خلال تفسير الطبري أكثر من ثلاثة آلاف رواية بعد حذف المكرر[3]، ولك أن تعتبر كذلك بكون بعض تفسيره يوافق ما روي عن ابن عباس؛ لكونه أكثر من أخذ التفسير عن ابن عباس وأقلهم رواية عنه، وهناك نسخ أخرى غير نسخة مجاهد نقلت لنا آثار السلف في التفسير؛ كتفسير عطية العوفي عن ابن عباس، وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وتفسير السدي عن بعض أشياخه، وتفسير قتادة من رواية سعيد بن أبي عروبة، وليس هذا موضع التطويل بذكر تلك النسخ[4]؛ وإنما المقصود وفرة تلك النسخ وكثرتها فيما نقل من آثار التفسير، وهذه النسخ «شرط تحملها وروايتها عدم اتهام الراوي بالكذب، وطالما كان الناسخ ثقة؛ فإنه يتساهل في نَقَلَة النسخة عنه، ولو شددنا فيهم لم يكد يصح لنا شيء كثير من دواوين السُّنَّة، فضلًا عن غيرها»[5].

وهذه النسخ التفسيرية يصدق على كثير منها أنها وجادات، والعلماء فرّقوا بين الحكم باتصالها أو انقطاعها وبين العمل بها عند حصول الثقة بها ومعرفة الواسطة؛ فبعد أن بيَّن ابن الصلاح تفاوت مراتب الوجادات من حيث الاتصال والانقطاع قال: «هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجادة؛ وأما جواز العمل اعتمادًا على ما يوثق به منها، فقد روينا عن بعض المالكية: أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك، وحكي عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٨٥.
(٢) المعرفة والتاريخ ٢/ ١٥٤.
(٣) ينظر: تفسير التابعين ١/ ٢٥٢.
(٤) ينظر: كتاب نسخ أسانيد التفسير فقد فصل القول في تلك النسخ.
(٥) التقرير في أسانيد التفسير بتصرف ص٢٧، ٢٨.

العمل به. **قلتُ**: قطع بعض المحققين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به، وقال: «لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبَوْه»، وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة؛ فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها»(١).

يقول الشريف حاتم: «والبخاري أخرج وجادات في صحيحه، ومسلم كذلك، فهناك أحاديث لم ترو إلا وجادة؛ بل أجمعت الأمة على قبول بعض الوجادات مثل صحيفة عمرو بن حزم، فقد أجمع فقهاء الأمصار كلهم على الاحتجاج بهذه النسخ، وهي وجادة لم تؤخذ عن عمرو بن حزم بالإسناد المتصل الصحيح أبدًا، وأجمع فقهاء الأمة على روايتها»(٢).

والمقصود من ذلك: أن النسخ التفسيرية وإن كان بعضها منقطعًا؛ إلا أن نظر المفسرين لمضمونها ومعانيها، وأن نمط التعامل معها ليس كنمط التعامل مع المرويات المسندة.

❁ القرينة السادسة: معرفة ما بين الرواة عن المفسر من اتفاق أو اختلاف:

قال الطريفي: «ينبغي مع معرفة الذين يدور عليهم التفسير من الصحابة معرفة أصحابهم وتباين بلدانهم وتنوع اختصاصهم؛ فقد يروى التفسير عن صحابي بسند ضعيف، يتقوى بإطباق أصحابه على معنى تفسيره، وهذا من القرائن المعتبرة في تقوية بعض الطرق؛ إذ يستحيل أن يطبق التلاميذ على مخالفة تفسير الصحابي الذي أخذوا عنه التفسير، كما أن معرفة مراتب تلاميذ المفسر واختصاصهم به له أثر في الترجيح بين روايتين متعارضتين عن الصحابي نفسه، وهذا كما أنه في تلاميذ الصحابة كذلك في تلاميذ المفسر من التابعين(٣).

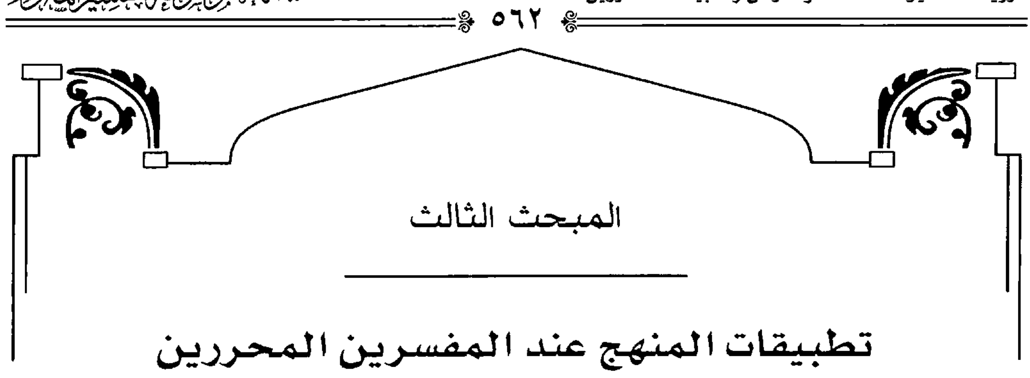
هذه أبرز القرائن(٤) المرتبطة بالتفسير؛ التي يكون إطلاق الأحكام على الآثار التفسيرية دون استصحابها ومعرفة مراتبها ومواضع استخدامها وكيفياته تجرءًا على تراث الأمة وعبث به.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص١٨١. (٢) محاضرة أسانيد التفسير للشريف حاتم.

(٣) التقرير في أسانيد التفسير ص٣٩.

(٤) ذكر الشيخ عبد العزيز الطريفي عددًا آخر من القرائن في كتابه «التقرير في أسانيد التفسير» يمكن مراجعتها لفائدتها ص٧٤، ٧٥، ٧٩.



المبحث الثالث

تطبيقات المنهج عند المفسرين المحررين

كان المفسرون من أهل التحرير والنظر على استحضار كامل لكل ما سبقت الإشارة إليه ولما هو أكثر منه، وجمعت نظرتهم بين تكاملية المنهج الحديثي وبين موضوع التفسير وغرضه وغايته؛ بل حكموا معاييره في بعض النطاقات الخاصة بعلم التفسير.

وإن المطالع لكتب هؤلاء المفسرين الجامعين بين المعرفة بالتفسير والحديث، سيجد أنهم لم يخرجوا عن الإطار العام والأسس الكلية الكبرى لمنهج المحدثين في نقد الأخبار والآثار المروية، وما سنذكره هنا إنما هو الظاهر من منهجهم؛ وأما ما خفي ودق فيبصره أهل الصبر على تلك المصنفات الراغبين في استكشاف مناهج أئمتها، وقد سبقت الإشارة إلى بعض معالمه الكلية في هذا البحث، وقد تتبعت صنيع الطبري وابن عطية وابن كثير خاصة؛ فظهر لي أن منهجهم في نقد مرويات التفسير يدور حول ما يلي:

١ ـ اشتراط ثبوت التفسير المروي عن رسول الله ﷺ عند إرادة الاحتجاج بكونه تفسيرًا نبويًا؛ إذْ التفسير النبوي حجة على ما عداه، فإن لم يثبت وكان تفسير الآية بمقتضاه صحيحًا لم يكن ذلك مانعًا من تفسير الآية به، لكن لا على كونه تفسيرًا نبويًا؛ بل على كونه معنى صحيحًا في الآية، فقد يكون الحديث ضعيفًا لكن معناه مفسر للآية وصادق عليها ومناسب لها، وقد نصَّ الزركشي على ضرورة التثبت من صحة المروي عن رسول الله ﷺ في التفسير فقال: «واعلم أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد، والأول ثلاثة أنواع: إما أن يرد التفسير عن النبي ﷺ، أو عن الصحابة، أو عن رؤوس التابعين؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند...»[١].

(١) البرهان ٢/ ١٧٢.

وقد كان المحررون من المفسرين ساعة اختلاف الأقوال واستناد أحدها إلى تفسير نبوي؛ يحكمون بصواب القول المستند للتفسير النبوي إذا ثبتت صحته ويجعلون ما عارضه خطأ، أو يجعلون القطع بالمعنى الذي تضمنه التفسير النبوي متوقفًا على ثبوت صحته.

ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن السلف في معنى الكلمات التي ابتلى الله بها إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ فقد حكى المفسرون فيها عن السلف أقوالًا، حكاها الطبري وغيره، وقال الطبري بعد حكايته لها: «والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله عز وجل أخبر عباده أنه اختبر إبراهيم خليله بكلمات أوحاهن إليه، وأمره أن يعمل بهن فأتمهن... وجائز أن تكون تلك الكلمات جميع ما ذكره من ذكرنا قوله في تأويل الكلمات، وجائز أن تكون بعضه... وغير جائز لأحد أن يقول: عنى الله بالكلمات التي ابتلي بهن إبراهيم شيئًا من ذلك بعينه دون شيء، ولا عنى به كل ذلك، إلا بحجة يجب التسليم لها: من خبر عن الرسول ﷺ، أو إجماع من الحجة. ولم يصح في شيء من ذلك خبر عن الرسول بنقل الواحد، ولا بنقل الجماعة التي يجب التسليم لما نقلته. غير أنه روي عن النبي ﷺ في نظير معنى ذلك خبران، لو ثبتا، أو أحدهما؛ كان القول به في تأويل ذلك هو الصواب. ثم ذكر الخبرين أحدهما عن سهل بن معاذ عن أبيه والآخر عن أبي أمامة ثم قال: فلو كان خبر سهل بن معاذ عن أبيه صحيحًا سنده كان بيِّنًا أن الكلمات التي ابتلي بهن إبراهيم فقام بهن، وهو قوله كلما أصبح وأمسى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٧ ـ ١٨] أو كان خبر أبي أمامة عدولًا نقلته؛ كان معلومًا أن الكلمات التي أوحين إلى إبراهيم فابتلي بالعمل بهن أن يصلي كل يوم أربع ركعات، غير أنهما خبران في أسانيدهما نظر»[١].

وقد زاد ابن كثير إيضاحًا؛ فقال بعد ذكر الحديثين: «... ثم شرع ابن جرير يضعف هذين الحديثين، وهو كما قال؛ فإنه لا تجوز روايتهما إلا ببيان ضعفهما، وضعفهما من وجوه عديدة، فإن كلًّا من السندين مشتمل على غير واحد من الضعفاء، مع ما في متن الحديث مما يدل على ضعفه»[٢].

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ١٦٧.

ومن أمثلته أيضًا: ما ورد في معنى العتيق في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]؛ فقد ورد عن السلف في معنى العتيق عدة أقوال:

القول الأول: أن الله أعتقه من الجبابرة أن يصلوا إلى تخريبه وهدمه؛ فلذلك سمي عتيقًا. ورد ذلك عن ابن الزبير وقتادة.

القول الثاني: أن البيت أعتق من أن يملكه أحد فليس فيه لأحد شيء. عن مجاهد.

القول الثالث: أنه سمي عتيقًا لِقِدَمِه؛ فهو أول بيت وضع للناس. عن ابن زيد[(١)].

قال الطبري بعد ذكره لهذه الأقوال: «ولكل هذه الأقوال التي ذكرناها عمّن ذكرناها عنه في قوله: ﴿بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وجه صحيح، غير أن الذي قاله ابن زيد أغلب معانيه عليه في الظاهر، غير أن الذي روي عن ابن الزبير أولى بالصحة، إن كان ما حدثني به محمد بن سهل البخاري قال: ثنا عبد الله بن صالح قال: أخبرني الليث عن عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن محمد بن عروة عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما سمي البيت العتيق؛ لأن الله أعتقه من الجبابرة فلم يظهر عليه قط**» = صحيحًا»[(٢)].

فها هو يترك المعنى الغالب على الكلمة لمعنى آخر تحتمله لدلالة الحديث على هذا المعنى الآخر؛ لكنه جعل رجحان هذا المعنى مشروطًا بصحة الحديث، فإن ثبتت عدم صحته فقول ابن زيد أرجح.

ومن أمثلته أيضًا: ما ورد عن السلف في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ حيث اختلفوا: هل الإفطار في السفر رخصة أو عزيمة؟ وقد حكى الطبري الخلاف عنهم في ذلك، ثم رجح القول بأنه رخصة، ثم رد على من استدل بحديث: «**الصائم في السفر كالمفطر في الحضر**»[(٣)]

---

(١) تنظر الأقوال الثلاثة في: تفسير الطبري ١٧/ ١٥١.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ١٥١، ١٥٢.

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصيام، باب ذكر قوله: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر، ح(٢٢٨٧)، ص٣٣٨، موقوفًا على عبد الرحمٰن بن عوف، وابن ماجه في سننه بنحوه مرفوعًا، كتاب الصيام، باب ما جاء في الإفطار في السفر، ح(١٦٦٦) ١/ ٥٣٢، والبيهقي في سننه، كتاب الصيام، باب الرخصة في الصوم في السفر، ح(٧٩٥٥) ٤/ ٢٤٤، وهو حديث ضعيف، ذكر الاختلاف في روايته أبو حاتم في علل الحديث ٢/ ٢٨، برقم (٦٩٤)، والدارقطني في العلل ٤/ ٢٨١، برقم (٥٦٤)، ورجحا أن الصحيح كونه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف عن أبيه موقوفًا، وأبو سلمة لم يسمع من أبيه، ينظر: المراسيل ص٢٥٥، برقم (٤٧٥)، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٠.

على أن الصوم في السفر عزيمة فقال: «وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»[(١)].

ومن أمثلته أيضًا: ما وقع من اختلاف في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]؛ حيث اختلفوا: هل إمساك الصائد عن الأكل شرط في صحة التعليم أم لا؟ وقد عرض الطبري الخلاف ثم قال: «فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما حدثنا به عمران بن بكار الكلاعي، قال: حدثنا عبد العزيز بن موسى، قال: حدثنا محمد بن دينار عن أبي إياس عن سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه وقد أكل منه؛ فليأكل ما بقي**»؟[(٢)] قيل: هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيدًا غير معلوم له سماع من سلمان، والثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان، ويروونه عنه من قبله غير مرفوع إلى النبي ﷺ، والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة، فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم؛ كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم»[(٣)].

٢ ـ رواية الكذاب لا يسوغ الاعتماد عليها في التفسير أو في غيره؛ فالكذاب لا يصلح أن تتلقى رواياته وتوضع موضع القبول، وقد نصَّ العلماء على كون رواية الكذاب متروكة مطرحة؛ فقد قال ابن أبي حاتم في كلامه على طبقات الرواة ومنازلهم: «ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ـ يقصد بالرواة المقبولة روايتهم ـ ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب؛ فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته، ويسقط ولا يشتغل به»[(٤)]، وقال ابن المبارك: «من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه»[(٥)].

---

(١) تفسير الطبري ٢/ ١٥٥.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، لكن ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه ٧/ ٧٥، ٧٦، برقم (١٩٨٢٣) بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب؛ قال: سألته عن الكلب يرسل على الصيد؟ فقال: كُل، وإن أكل ثلثيه، فقلت: عَنْ مَنْ؟ قال: عن سلمان، وذكر البيهقي نحوه في السنن الكبرى موقوفًا على سلمان ٩/ ٢٣٨.

(٣) تفسير الطبري ٦/ ٩٧. وينظر أمثلة أخرى في: تفسير الطبري ١/ ٥١٦، ٢/ ١٤٠، تفسير ابن كثير ٢/ ٢٤٥، ٢٤٦، ٣/ ٥٣، ٥٢٩.

(٤) الجرح والتعديل ١/ ٧.

(٥) ذكره الخطيب بسنده عن ابن المبارك، ينظر: الكفاية ١/ ٣٥٨.

وقال البيهقي: «. . . وأما النوع الثاني من الأخبار؛ فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها، وهذا النوع على ضربين:

ضرب رواه من كان معروفًا بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملًا في شيء من أمور الدين إلا على وجه التليين. . .»[١].

ومن أبرز المفسرين المتهمين بالكذبِ الكَلْبِيُّ، وقد صرح هو نفسه بذلك فقال: «ما حدثتُ عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه»[٢]، ولهذا سئل أحمد عن تفسير الكلبي؛ فقال: «كذب. قيل: يحل النظر فيه؟ قال: لا»[٣].

وقد نصَّ الطبري على أن رواية الكلبي لا يجوز الاحتجاج بها؛ فقال في حديثه عن الأحرف السبعة: «فإن قال لنا قائل: فهل لك من علم بالألسن السبعة التي نزل بها القرآن؟ وأي الألسن هي من ألسن العرب؟

قلنا: أما الألسن السبعة[٤] التي قد نزلت القراءة بها فلا حاجة بنا إلى معرفتها؛ لأنا لو عرفناها لم نقرأ اليوم بها، مع الأسباب التي قدمنا ذكرها.

وقد قيل: إن خمسة منها لعجز هوازن، واثنين منها لقريش وخزاعة.

روي جميع ذلك عن ابن عباس؛ وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله، وذلك أن الذي روى عنه: أن خمسة منها من لسان العجز من هوازن الكلبي عن أبي صالح، وأن الذي روى عنه: أن اللسانين الآخرين لسان قريش وخزاعة قتادة، وقتادة لم يلقه، ولم يسمع منه»[٥].

فقد نصَّ الطبري على كون الكلبي غير محتج بروايته، ورغم كون تفسير الكلبي أطول التفاسير[٦]، وتعرض الكلبي بالتفسير والرواية لمعظم آيات القرآن؛ إلا أن الطبري لم يورد له إلا مواضع قليلة جدًّا في تفسيره، وكان أغلبها من رأي الكلبي لا

---

(١) دلائل النبوة ومعرفة صاحب أحوال الشريعة ١/ ٣٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ١١٧.

(٣) المجروحين من المحدثين لابن حبان ٢/ ٢٦٣، ت: حمدي السلفي.

(٤) وقع في المطبوع: «الألسن الستة»، وهو هكذا في تفسير الطبري، تحقيق: شاكر ١/ ٦٦، ولعل الصواب: «الألسن السبعة» ـ كما ذكرت ـ فالسؤال الذي أورده الطبري وجوابه عنه صريح في أنها سبعة. والله أعلم.

(٥) تفسير الطبري ١/ ٢٩.

(٦) قال ابن عدي: «وهو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه». الكامل ٧/ ٢٨٢.

من روايته[١]، وإذا ذكر شيئًا مما رواه فإما أن يبين ضعفه[٢]، وإما أن يذكر روايته تابعة لرواية غيره أو مقرونة بها[٣].

والمقصود: أنه لم يعتمد على تفسيره، ولم يذكر آراءه إلا إذا وافقت رأي غيره من الثقات؛ وأما روايته فإما أن ينص على ضعفها، وإما أن يسوقها مقرونة برواية غيره فتزول الريبة من روايته.

ويلحق بالكذب ما ثبت لدى الناقد خطؤه، فما ثبت خطؤه لا يمكن اعتباره إذ هو ساقط ملغى؛ فلا يمكن الجزم بنسبة التفسير لقائله طالما ثبت خطأ الرواة في حكاية إسناد الرواية، وقد سبق بيان ذلك والتمثيل عليه من علل ابن أبي حاتم.

٣ ـ اشتراط ثبوت ما لا يقال مثله بالرأي؛ لأنه إذا ثبت يكون له حكم الرفع، ومما يدخل فيه الإخبار عن الأمور الغيبية، أو المقطوع بكونه من أسباب النزول، أو نحو ذلك.

وقد نصَّ الطبري على هذا؛ فقال عند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]: «وإنما تركنا القول بالذي رواه الضحاك عن ابن عباس، ووافقه عليه الربيع بن أنس[٤]، وبالذي قاله ابن زيد[٥] في تأويل ذلك؛ لأنه لا خبر عندنا بالذي قالوه من وجه يقطع مجيئه العذر، ويلزم سامعه به الحجة؛ والخبر عما مضى وما قد سلف، لا يدرك علم صحته إلا بمجيئه مجيئًا يمتنع معه التشاعر والتواطؤ، ويستحيل معه الكذب والخطأ والسهو، وليس ذلك بموجود كذلك فيما حكاه الضحاك عن ابن عباس، ووافقه عليه الربيع، ولا فيما قاله ابن زيد»[٦].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [البقرة: ١٢٧] ذكر الطبري الخلاف في قواعد البيت؛ هل كان آدم عليه السلام رفعها ثم انهدمت فأظهرها إبراهيم عليه السلام، أم أنها قواعد بيت أهبطه الله لآدم من السماء؟ إلى غير ذلك، ثم قال: «ولا علم عندنا بأي ذلك كان؛ لأن حقيقة ذلك لا تدرك إلا بخبر عن الله وعن رسوله ﷺ

(١) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ١/١٠٠، ٧/٢١٧، ٢٣٢، ٩/٩٧، ١٠/٦٢، ١٢/٧٠.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ١/٣٤، ٨٨، ٩٣.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ٩/٢٢٧، ١٠/٤٩، ١٦/٤١، ٤٢، ٤٤.
(٤) وهو القول بأن الجن كانوا يسكنون الأرض قبل آدم.
(٥) وهو القول بأن الملائكة قالت ذلك تعجبًا من أن يخلق الله من يعصيه.
(٦) تفسير الطبري ١/٢٠٩.

بالنقل المستفيض، ولا خبر بذلك تقوم به الحجة فيجب التسليم له، ولا هو مما يستدل عليه بالاستدلال والمقاييس فيمثل بغيره، ويستنبط علمه من جهة الاجتهاد»[1].

ومن أمثلته: ما أورده الطبري في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] حيث قال: «واختلف أهل التأويل في المَعني بقوله: ﴿إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾؛ فقال بعضهم: كان قائل ذلك رجلًا من اليهود... وقال آخرون: هذا خبر عن مشركي قريش أنهم قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء»[2].

ثم قال: «... وإذا لم يكن بما روي من الخبر بأن قائل ذلك كان رجلًا من اليهود خبر صحيح متصل السند، ولا كان على ذلك من أهل التأويل إجماع، وكان الخبر من أول السورة ومبتدئها إلى هذا الموضع خبرًا عن المشركين من عبدة الأوثان وكان قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ موصولًا بذلك غير مفصول منه لم يجز لنا أن ندعي أن ذلك مصروف عما هو به موصول؛ إلا بحجة يجب التسليم لها من خبر أو عقل»[3].

ومن أمثلته أيضًا: قول ابن عطية: «وروي في أمر ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤] أن أرزاقهم هي من التنين يمطرونها، ونحو هذا مما لم يصح، وروي أيضًا أن الذَّكر منهم لا يموت حتى يولد له ألف، والأنثى لا تموت حتى تخرج من بطنها ألف؛ فهم لذلك إذا بلغوا العدد ماتوا، ويروى أنهم يتناكحون في الطرق كالبهائم، وأخبارهم تضيق بها الصحف، فاختصرتها لضعف صحتها»[4].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما ذكره ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ قال: «وقد روى الحافظ ابن مردويه من حديث سعيد بن بشير والأوزاعي عن قتادة عن أنس ﷺ مرفوعًا: «**أنها نزلت في الصلاة في النعال**». ولكن في صحته نظر»[5].

ومن أمثلته أيضًا: ما ذكره ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا

---

(١) تفسير الطبري ١/٥٤٩.

(٢) تفسير الطبري ٧/٢٦٨، بتصرف يسير.

(٣) تفسير الطبري ٧/٢٦٨، ٢٦٩.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٥٤٢.

(٥) تفسير ابن كثير ٢/٢١١.

سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] قال: «وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ منسوخ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]، وهذا لا يصح عندي على ابن عباس؛ لأنه خبر لا ينسخ... اللَّهُمَّ إلا أن يتجوز في لفظ النسخ ليفهم سائلًا»(١).

وتجدر الإشارة إلى: أن السلف كانوا يطلقون النزول على كل ما تصدق عليه الآية من الأحداث والمعاني والقصص، سواء كان هذا الحدث أو هذا المعنى سابقًا على الآية، أو مقارنًا لها أو متأخرًا عنها، وسواء كان هو سبب النزول أم لا، وبناء عليه فالذي يجب بيان صحته أو ضعفه ما كان مرادًا به أنه سبب نزول الآية لا غير.

كما تجدر الإشارة إلى: أن الأخبار الغيبية لا تعامل كلها معاملة واحدة؛ بل ينبغي التفريق بين ما كان واردًا عن بني إسرائيل وما لم يكن واردًا عنهم، فالأول لا يمكن الحكم عليه بصحة أو ضعف بخلاف الثاني؛ إذ ضابط القبول والرد لأخبار بني إسرائيل ليس هو الإسناد، إذ الإسناد خاصية من خصائص هذه الأمة، وإنما الضابط هو: موافقة الشرع أو عدم موافقته؛ فما كان موافقًا قُبِلَ، وما كان مُخَالِفًا رُدّ، وما لم تظهر موافقته أو مخالفته تُوقِّف فيه وجازت حكايته.

نعم؛ قد يكون الحكم على السند الموصل للصحابي أو التابعي الذي نقل هذه الإسرائيلية بالصحة أو الضعف، وأما الرواية الإسرائيلية نفسها فضابط قبولها أو ردها موافقة الشرع أو لا.

٤ ـ اشتراط ثبوت التفسير عن قائله إذا كان مخالفًا لما ثبت عن رسول الله ﷺ، أو مخالفته لما هو متقرر وثابت في الشرع؛ فإذا روي عن مفسر من السلف قول بخلاف المتقرر في الشرع، أو بخلاف ما دلَّ عليه الحديث النبوي؛ وجب التثبت من صحة ثبوته عنه قبل نسبته له.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن عطية في قوله تعالى: ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] قال: «روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: كانت نكباء. وهذا عندي لا يصح عن علي رضي الله عنه؛ لأنه مردود بقوله ﷺ: «**نصرت بالصَّبا،**

(١) المحرر الوجيز ٥/٢٠٦. وينظر أمثلة أخرى في: تفسير الطبري ١/١٥٦: ١٥٧، ٢٢٧، ٢٩٣، ٦/٢٧٦، ٧/١٦٤، المحرر الوجيز ١/١٢٧، ١٤١، ١٨٧، ٢٣١، ٣٤٣، ٣٥٦، ٢/٣١١، ٣/١٩٩، ٤٨٢، ٥٢٢، ٥/٢٠٨، ٣٦٥، تفسير ابن كثير ١/٧٧، ١١٢.

وأهلكت عاد بالدَّبُور»[١]»[٢].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما رواه عمرو بن عبيد عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، قال: «كان الرجلان اللذان في القرآن، اللذان قال الله: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾ من بني إسرائيل، ولم يكونا ابني آدم لصلبه؛ وإنما كان القُربان في بني إسرائيل، وكان آدم أول من مات»[٣]، وقد رده الطبري[٤] وابن عطية[٥] وغيرهما.

قال الطبري عقب ذكره لقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ﴾ [المائدة: ٣١]: «وهذا أيضًا أحد الأدلة على أن القول في أمر ابني آدم بخلاف ما رواه عمرو عن الحسن؛ لأن الرجلين اللذين وصف الله صفتهما في هذه الآية لو كانا من بني إسرائيل؛ لم يجهل القاتل دفن أخيه ومواراة سوأة أخيه، ولكنهما كانا من ولد آدم لصلبه»[٦]، ثم ساق الطبري من مراسيل الحسن ما يفيد أنه كان يقول أنهما كانا ابني آدم لصلبه[٧].

وقال ابن كثير: «وكلهم متفقون على أن هذين ابنا آدم لصلبه، كما هو ظاهر القرآن، وكما نطق به الحديث في قوله ﷺ: **«لا تقتل نفس ظلمًا إلا كان على ابن آدم الأول كِفْل من دمها؛ لأنه أول من سن القتل»**[٨]. وهذا ظاهر جَليّ، ولكن قال ابن جرير: «حدثنا ابن وَكِيع، حدثنا سَهْل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن ـ هو البصري ـ قال: كان الرجلان اللذان في القرآن اللذان قال الله: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾ من بني إسرائيل ولم يكونا ابني آدم لصلبه؛ وإنما كان القربان من بني

---

(١) الصبا: ريح؛ ومهبها المستوي أن تهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، والدبور: ضد الصبا؛ أي: أن مهبها من جهة مغرب الشمس، والنكباء: كل ريح هبت من بين جهتين. ينظر: مختار الصحاح ص٣٥٦، فتح الباري ٢/٥٢١.

(٢) المحرر الوجيز ٥/١٨٠، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب قول النبي ﷺ: **«نصرت بالصبا»** ص٢٠٤، ح(١٠٣٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب: في ريح الصبا والدبور، ٢/٤٢: ٤٣، ح(٩٠٠).

(٣) تفسير الطبري ٦/١٨٩.

(٤) تفسير الطبري ٦/١٩٤.

(٥) المحرر الوجيز ٢/١٧٨.

(٦) تفسير الطبري ٦/١٩٦.

(٧) تنظر هذه المراسيل في: تفسير الطبري ٦/١٩٩، وسيأتي ذكرها في كلام ابن كثير.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم وذريته، ح(٣٣٣٥) ص٦٧٨، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب بيان إثم من سن القتل، ح(١٦٧٧) ٣/١٥٩.

إسرائيل، وكان آدم أول من مات» وهذا غريب جدًّا، وفي إسناده نظر»[1].

ثم أيد ابن كثير هذه الغرابة والضعف بما ساقه من مراسيل الحسن التي تفيد أنه كان يرى أنهما ابني آدم لصلبه؛ فقال: «وقد قال عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن ابني آدم عليه السلام ضُربا لهذه الأمة مثلًا فخذوا بالخير منهما**»[2]، ورواه ابن المبارك عن عاصم الأحول، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله ضرب لكم ابني آدم مثلًا فخذوا من خيرهم ودعوا الشر**»[3].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما روي عن مجاهد في المقصود بقوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]، قال ابن عطية: «وقال مجاهد: كان رشح للنبوءة وأعطيها، فرشاه قومه على أن يسكت ففعل.

قال القاضي أبو محمد: وهذا قول مردود لا يصح عن مجاهد، ومن أعطي النبوءة فقد أعطى العصمة ولا بد، ثبت هذا بالشرع»[4].

٥ ـ اشتراط ثبوت القول عن قائله عند كون المعنى المفسر به مخالفًا للمشهور أو الغالب من معنى الكلمة، أو مخالفًا للسياق.

ومن أمثلة ذلك: ما روي عن الضحاك في معنى قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]؛ فقد ساق الطبري المعنى المعروف للجهاد من كونه مرادًا به الجهاد في سبيل الله ثم قال: «وقال آخرون: معنى ذلك: اعملوا بالحق حق عمله. وهذا قول ذكره عن الضحاك بعض من في روايته نظر»[5].

ثم قال: «والصواب من القول في ذلك قول من قال: عني به الجهاد في سبيل الله؛ لأن المعروف من الجهاد ذلك، وهو الأغلب على قول القائل: جاهدت في الله»[6].

ومن أمثلته أيضًا: ما ذكره ابن عطية عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] قال: «وروي عن ابن عباس في قوله: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ يريد به الشرع والدين ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ﴾ يريد به القلوب؛ أي: أخذ النبيل بحظه، والبليد بحظه.

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٦.
(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/ ١٤.
(٣) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٦.
(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٤٧٦، ٤٧٧. وينظر أمثلة أخرى في: تفسير الطبري ٥/ ٤٤.
(٥) تفسير الطبري ١٧/ ٢٠٥.
(٦) تفسير الطبري ١٧/ ٢٠٥.

قال القاضي أبو محمد: وهذا قول لا يصح ـ والله أعلم ـ عن ابن عباس؛ لأنه ينحو إلى قول أصحاب الرموز، ولا وجه لإخراج اللفظ عن مفهوم كلام العرب لغير علة تدعو إلى ذلك»[1].

ومن ذلك أيضًا: ما ورد عن مجاهد في قوله تعالى عن بني إسرائيل: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] قال ابن كثير: «وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا أبو حذيفة حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ قال: مسخت قلوبهم، ولم يمسخوا قردة؛ وإنما هو مثل ضربه الله؛ ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]... وهذا سند جيّد عن مجاهد، وقول غريب خلاف الظاهر من السياق في هذا المقام وفي غيره، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ الآية [المائدة: ٦٠]»[2].

وغرض ابن كثير من التنصيص على جودة الإسناد في هذا الموضع بيان ثبوت هذا المعنى الغريب عن مجاهد.

٦ ـ اشتراط الثبوت عند ورود معنى تفسيري مخالف للمعنى المجمع عليه؛ فإذا أجمع السلف على معنى ما، وروي عن واحد منهم ما يخالف هذا الإجماع؛ فلا يسوغ نسبته لمخالفة الإجماع إلا بعد ثبوت هذا القول عنه.

ومما يمثل له بذلك: إجماع المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [المائدة: ٢٩] على أن المعنى: أريد أن تبوء بإثم قتلي وإثمك الذي عليك قبل ذلك، وقد نصَّ الطبري على هذا الإجماع[3]، ونقله عنه ابن كثير[4].

وقد روي عن مجاهد أن المعنى: إني أريد أن تبوء بخطيئتي؛ فتتحمل وزرها وإثمك في قتلك إياي[5]، والمعنى: أن ذنوب المقتول كلها تحمل على القاتل.

ولما كان هذا القول مخالفًا للإجماع؛ قال الطبري: «هذا قول وجدته عن مجاهد،

---

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٣٠٨.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ١٠٥، بتصرف يسير. وينظر أمثلة أخرى في: تفسير الطبري ١٢/ ٢٠٥، ١٣/ ٦٧، المحرر الوجيز ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣٠٠، ٣/ ٢٣٩، ٢٨١، ٤/ ٣٢٣، تفسير القرطبي ٢/ ٢٨٦، تفسير ابن كثير ٣/ ٢٠٠، ٤/ ٢٣٣.

(٣) تفسير الطبري ٦/ ١٩٣، وينظر: الإجماع ص٢٩٣.

(٤) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤.

(٥) تفسير الطبري ٦/ ١٩٣.

وأخشى أن يكون غلطًا؛ لأن الصحيح من الرواية عنه ما قد ذكرنا قبل»[١]، ثم رجح أن الصواب هو القول الأول، ثم قال: «وإنما قلنا ذلك هو الصواب؛ لإجماع أهل التأويل عليه؛ لأن الله ـ عزّ ذكره ـ قد أخبرنا أن كل عامل فجزاء عمله له أو عليه، وإذا كان ذلك حكمه في خلقه؛ فغير جائز أن يكون آثام المقتول مأخوذًا بها القاتل، وإنما يؤخذ القاتل بإثمه بالقتل المحرم وسائر آثام معاصيه التي ارتكبها بنفسه دون ما ركبه قتيله»[٢].

ومن أمثلته أيضًا: قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]؛ فقد أجمعت الأمة على أن الأخوين يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، ونصّ على هذا الإجماع: الطبري[٣]، والواحدي[٤]، وابن عطية[٥]، وغيرهم.

وقد روي عن ابن عباس ما يخالف هذا الإجماع ولكنه لم يثبت عنه، ولذا قال ابن كثير: «... وحكم الأخوين فيما ذكرناه كحكم الإخوة عند الجمهور، وقد روى البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه دخل على عثمان فقال: إن الأخوين لا يَرُدَّان الأم عن الثلث، قال الله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ فالأخوان ليسا بلسان قومك إخوة، فقال عثمان: لا أستطيع تغيير ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس.

وفي صحة هذا الأثر نظر؛ فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحًا عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخِصَّاء به، والمنقول عنهم خلافه»[٦].

٧ ـ اشتراط الثبوت عند ورود قولين متعارضين عن مفسر واحد، وإرادة الجزم بنسبتهما أو أحدهما إليه:

ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن عمر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ فقد ورد عنه قولان:

أحدهما: أنه جعل المرأة الكتابية كالمشركة في حرمة نكاحها، وأنه أمر طلحة وحذيفة بفراق امرأتين من أهل الكتاب كان كل منهما قد تزوج بواحدة منهما.

ثانيهما: أنه يرى جواز نكاح المسلم للكتابية[٧].

وقد ذكر الطبري القول الأول ثم قال: «... وأما القول الذي روي عن عمر رضي الله عنه

---

(١) تفسير الطبري ٦/ ١٩٣.
(٢) تفسير الطبري ٦/ ١٩٣.
(٣) تفسير الطبري ٤/ ٢٧٨.
(٤) الوسيط للإمام أبي الحسن الواحدي ٢/ ٢٠.
(٥) المحرر الوجيز ٢/ ١٧، وينظر: الإجماع في التفسير ص٢٥٩.
(٦) تفسير ابن كثير ١/ ٤٥٩. وينظر أمثلة أخرى في: المحرر الوجيز ٢/ ٣٤٦، ٤/ ١٧٦.
(٧) ينظر: تفسير الطبري ٢/ ٣٧٧: ٣٧٨.

من تفريقه بين طلحة وحذيفة وامرأتيهما اللتين كانتا كتابيتين فقول لا معنى له؛ لخلافه ما الأمة مجتمعة على تحليله بكتاب الله ـ تعالى ذكره ـ من القول وخبر رسول الله ﷺ، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من القول خلاف ذلك بإسناد هو أصح منه، وهو ما حدثني به موسى بن عبد الرحمٰن المسروقي، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا سفيان بن سعيد عن يزيد بن أبي زياد عن زيد بن وهب قال: قال عمر: المسلم يتزوج النصرانية، ولا يتزوج النصراني المسلمة»[1].

وقال ابن كثير بعد إيراده الأثر عن عمر بتفريقه بين طلحة وحذيفة وزوجتيهما: «وهذا الأثر غريب عن عمر»[2].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]؛ فقد ورد عنه قولان متعارضان في المراد بالشاهد:

الأول: أن الشاهد هو علي نفسه.

الثاني: أنه ليس هو الشاهد، ولكن الشاهد لسان محمد[3].

وقد ساق ابن تيمية القول الأول ثم قال: «وهذا كذب عَلَى عَلِيّ قطعًا، وقد رووا عن علي ما يعارض ذلك»[4] ثم ذكر أن ابن أبي حاتم أسند عن محمد بن علي، المعروف بابن الحنفية، قال: «قلت لأبي: يا أبة؛ ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ إن الناس يقولون: أنك أنت هو، قال: وددت لو أني أنا هو؛ ولكنه لسانه»[5]. وقال ابن كثير: «وقيل: هو عليّ. وهو ضعيف لا يثبت له قائل»[6].

٨ ـ اشتراط الثبوت عند إرادة إثبات قراءة ما عن واحد من الصحابة، ويتأكد ذلك إذا كانت القراءة المروية مخالفة للقراءة المشهورة المعروفة.

ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ قال الطبري: «وقد ذُكِرَ أنَّ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (لا تقولوا راعونا) بمعنى حكاية أمر صالحة لجماعة بمراعاتهم...

---

(١) تفسير الطبري ٢/ ٣٧٨.
(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٢٥٧.
(٣) ينظر القولان في: تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ٢٠١٤، ٢٠١٥.
(٤) مجموع الفتاوى ١٥/ ٨٥.
(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ٢٠١٤، مجموع الفتاوى ١٥/ ٨٥.
(٦) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٤٠. وينظر أمثلة أخرى في: تفسير الطبري ٦/ ١٩٣، بدائع التفسير ١/ ٣٩٠، ٣/ ١٠٦، تفسير ابن كثير ١/ ٤٦٠، ٢/ ٢٨، ٣/ ٢٠٠، ٥٥٨، البداية والنهاية ٥/ ٣٠٢.

ولا نعلم ذلك صحيحًا من الوجه الذي تصح منه الأخبار»[١].

ومن أمثلته أيضًا: ما ورد عن أُبي بن كعب رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]. قال الطبري: «وأما ما ذكر عن أُبي بن كعب رضي الله عنه من قراءته ذلك: (وأن لِيَحْكُم) على وجه الأمر؛ فذلك مما لم يصح به النقل عنه»[٢].

٩ ـ اشتراط الثبوت عند كون المروي في التفسير متعلقًا بالأحكام أو بالحلال والحرام.

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]؛ فقد نصَّت الآية على أن الأخوين يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، وقد روي عن ابن عباس ما يخالف هذا ولكنه لم يثبت عنه، ولذا قال ابن كثير: «... وحكم الأخوين فيما ذكرناه كحكم الإخوة عند الجمهور، وقد روى البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس؛ أنه دخل على عثمان رضي الله عنه فقال: إن الأخوين لا يَرُدَّان الأم عن الثلث، قال الله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ فالأخوان ليسا بلسان قومك إخوة، فقال عثمان رضي الله عنه: لا أستطيع تغيير ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس. وفي صحة هذا الأثر نظر؛ فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحًا عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخِصَّاء به، والمنقول عنهم خلافه»[٣].

ومن أمثلته: ما ذكره ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] قال: «وأما قوله: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم﴾؛ فجمهور الأئمة على أن الربيبة حرام سواء كانت في حجر الرجل أو لم تكن في حجره، قالوا: وهذا الخطاب خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]... وقد قيل بأنه لا تحرم الربيبة إلا إذا كانت في حجر الرجل، فإذا لم يكن كذلك فلا تحرم، وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زُرْعة، حدثنا إبراهيم بن موسى، أنبأنا هشام ـ يعني: ابن يوسف ـ عن ابن جريج، حدثني إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان، قال: كانت عندي امرأة فتوفيت، وقد ولَدَتْ لي، فوجِدْت عليها، فلقيني علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: مالك؟ فقلت: توفيت المرأة. فقال علي: لها ابنة؟ قلت: نعم، وهي بالطائف. قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا، هي بالطائف،

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٤٧٣.

(٢) تفسير الطبري ٨/ ٤٨٤، تحقيق: التركي، وينظر أيضًا: تفسير الطبري ١/ ٥٦٩، المحرر الوجيز ٤/ ١٧٦.

(٣) تفسير ابن كثير ١/ ٤٥٩. وينظر أمثلة أخرى في: المحرر الوجيز ٢/ ٣٤٦، ٤/ ١٧٦.

قال: فانكحها. قلتُ: فأين قول الله ﷻ: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾؟! قال: إنها لم تكن في حجْرك؛ إنما ذلك إذا كانت في حجرك. هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه على شرط مسلم، وهو قول غريب جدًّا»[1].

فها هو ابن كثير نص على قوة إسناد هذا القول؛ لكونه دالًّا على حكم من الأحكام، وغرضه من ذلك بيان ثبوت مثل هذا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقد يقال: إن كل ما تقدم من مخالفة الحديث أو الإجماع أو المعنى المشهور مما يرد لمجرده القول، فنحن نرد القول لمجرد مخالفته واحدًا مما تقدم، فما الفائدة في صنيعهم ذلك؟

والجواب: أن الفائدة أننا لا نستطيع نسبة واحد من السلف إلى مخالفة الحديث أو الإجماع أو غير ذلك إلا بعد ثبوت ذلك عنه، وكذا لا نستطيع نسبة حكم شرعي إليه أو أخذه عنه إلا بعد ثبوته عنه، أما لو كان بيان معنى غير متعلق بشيء مما سبق، أو تحقيق مفردة لغوية، أو ذكر لبعض ما يدخل في الآية أو نحو ذلك مما لا يؤثر في قبوله جرح الناقل فلا بأس من التسامح في ذلك ونسبته إلى قائله، وغالب التفسير يعود إلى ذلك.

فمما سبق يتضح أن منهج المحررين من المفسرين اشتراط الثبوت في كل ما سلف ذكره، وأن ذلك كان تطبيقًا منهم لمنهج المحدثين حيال تلك المرويات، وأما ما عدا ما تقدم ذكره فلم يخرجوا فيه أيضًا عن منهج المحدثين، لكون ما عدا ذلك من المرويات له خصائصه وطبيعته التي لا يمكن تغييرها ولا إهمالها، وهذه المرويات رغم علمهم بعدم ثبوتها إلا أنهم اجتهدوا في توقي الخطأ المظنون من قبل عدم ثبوتها فجانبوا روايات الكذّابين، وراعوا اتحاد المعنى وتعدد القائل، وراعوا كذلك كثيرًا مما سبق ذكره من اختصاص بعض الرواة الضعفاء بالتفسير أو بمفسر معين، كما أنهم راعوا كون كثير من مرويات التفسير من نسخ مشتهرة ومعتبرة عند أهل العلم، وأيضًا كون بعض المنقطع من تلك المرويات في حكم المتصل، إلى غير ذلك من القرائن التي سلف الحديث عنها، ثم ما كان خارجًا عما سلف ذكره من ناحية الثبوت وعدمه من تلك المرويات، وتيقن الناظر له من خروجه عن نطاق منهج المحدثين؛ فلا ينبغي التعجل بوصم الأئمة فيه بالخطأ قبل معرفة كيفيات إيرادهم له وعلل هذا الإيراد وأغراضهم منه.

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٤٧١ باختصار.

فهرس مراجع أبحاث المقدمة العلمية

١ - **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**: عبيد الله بن محمد ابن بطّة العكبري (ت:٣٨٧هـ)؛ تحقيق: عدد من الباحثين - دار الراية للنشر والتوزيع: الرياض، ط١، ١٤١٥ - ١٤٢٦هـ = ١٩٩٥ - ٢٠٠٥م.

٢ - **ابن قيم الجوزية: حياته - آثاره - موارده**: بكر بن عبد الله أبو زيد (ت:١٤٢٩هـ) - دار العاصمة: الرياض، ١٤٢٣هـ.

٣ - **أبو صالح باذام مولى أم هانئ وتفسيره من رواية إسماعيل بن أبي خالد عنه: جمعًا ودراسة**: ناصر المنيع - إصدار مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ.

٤ - **الاتصال والانقطاع**: إبراهيم بن عبد الله اللاحم - مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥ - **الإتقان في علوم القرآن**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٦ - **اجتماعُ الجيوشِ الإسلامية**: محمد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزية الزرعي (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: عواد عبد الله المعتق - مكتبة الرشد: الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٧ - **الإجماع في التفسير**: محمد بن عبد العزيز الخضيري؛ إشراف: علي بن سليمان بن عبيد العبيد - دار الوطن: الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م - ٥٦٦ص.

٨ - **إجمالُ الإصابةِ في أقوالِ الصّحابةِ**: خليل بن كيكلدي العلائي (ت:٧٦١هـ)؛ تحقيق: محمد سليمان الأشقر - منشورات مركز المخطوطات والتراث: الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٩ - **الإحاطة في أخبار غرناطة**: محمد بن عبد الله السلماني الغرناطي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت:٧٧٦هـ) - دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٤ج.

١٠ - **أحكام القرآن**: محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الأندلسي الأشبيلي (ت:٥٤٣هـ)؛ تحقيق: علي محمد البجاوي - ط١ - دار المعرفة: بيروت - ٤مج.

١١ ـ **أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل**: أبو بكر أحمد بن محمد الخلّال (ت:٣١١هـ)؛ تحقيق: سيد كسروي حسن ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٢ ـ **الأخبار التاريخية**: حاتم بن عارف العوني ـ مقال منشور بمكتبة موقع ملتقى أهل الحديث.

١٣ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت:٩٨٢هـ) ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٤ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق: الحق من علم الأصول**: محمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)؛ تحقيق: محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ.

١٥ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (ت:٤٤٦هـ)؛ تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس ـ مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٦ ـ **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**: طارق بن عوض الله بن محمد ـ مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٧ ـ **أساس التقديس**: محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)؛ تحقيق: أحمد حجازي السقا ـ مكتبة الكليات الأزهرية: مصر، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٨ ـ **أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير: جمعًا ودراسة**: عطية بن نوري آل خلف الفقيه ـ دار كنوز إشبيليا: الرياض، ط١، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

١٩ ـ **أسباب نزول القرآن**: علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)؛ تحقيق: ماهر ياسين الفحل ـ دار الميمان: الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٠ ـ **استدراكات السلف في التفسير**: نايف الزهراني ـ دار ابن الجوزي: السعودية، ١٤٣٠هـ.

٢١ ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرّأي والآثار وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار**: يوسف بن عبد الله ابن عبد البرّ القرطبي (٤٦٣هـ)؛ تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوّض ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٢٢ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن دجين السهيلي ـ دار الوطن: الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٣ ـ **أسماء القرآن وأوصافه من القرآن الكريم**: عمر بن عبد العزيز بن عبد المحسن الدهيشي ـ دار ابن الجوزي: السعودية، ١٤٣٠هـ.

٢٤ ـ **أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: صلاح الدين المنجد ـ دار الكتاب الجديد: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: مركز هجر للبحوث، ط١.

٢٦ ـ **أصول السَّرخسي**: محمد بن أحمد السرخسي (ت:٤٨٣هـ)؛ تحقيق: أبي الوفا الأفغاني ـ دار المعرفة: بيروت.

٢٧ ـ **أصول في التفسير**: محمد بن صالح العثيمين (ت:١٤٢١هـ) ـ دار ابن الجوزي: السعودية، ٢٠٠٢م.

٢٨ ـ **إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية**: حاتم بن عارف العوني ـ دار الصميعي: السعودية، ١٤٢٨هـ.

٢٩ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ـ ط١ ـ مجمع الفقه الإسلامي: جدة، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ١٤٢٦هـ ـ ٧مج ٧ج ـ (آثار الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي؛ ١).

٣٠ ـ **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**: شوقي أبو خليل ـ دار الفكر: دمشق.

٣١ ـ **أطلس عمر بن الخطاب**: سامي بن عبد الله المغلوث ـ مكتبة العبيكان: الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٢ ـ **الاعتصام**: إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)؛ تحقيق: عبد الرزاق المهدي ـ دار الكتاب العربي: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٣ ـ **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**: عمر بن علي البزَّار (ت:٧٤٩هـ)؛ تحقيق: زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي: بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.

٣٤ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.

٣٥ ـ **الأعلام قاموس تراجم: لأشهر الرجال والنساء**: خير الدين الزِّرِكْلِي ـ دار العلم للملايين: بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
دار العلم للملايين: بيروت، ط١٣، ١٩٩٨م.

٣٦ ـ **أعيان العصر وأعوان المصر**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت:٧٦٤هـ)؛ تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد؛ قدم له: مازن عبد القادر المبارك ـ دار الفكر المعاصر: بيروت ـ لبنان، دار الفكر: دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ـ ٥ج.

٣٧ ـ **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: محمد عفيفي ـ المكتب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٨ ـ **أقوال عطاء الخراساني في التفسير من سورة الكهف إلى الناس: جمعًا ودراسة مقارنة**: محمد عبد الجواد الصاوي ـ رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ ـ ١١٠٦ص، غير مطبوعة.

٣٩ ـ **الإكسير في قواعد التفسير**: سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت:٧١٦هـ)؛ تحقيق: عبد القادر حسين ـ مكتبة الآداب: القاهرة، ط٢.

٤٠ ـ **الإمام ابن مردويه ومنهجه في تفسيره**: محمد بن عبد الله الخضيري ـ مجلة الدراسات القرآنية (تبيان لاحقًا)، ع٣، ص٤٢.

٤١ ـ **الإمام في بيان أدلة الأحكام**: العز ابن عبد السلام، الملقب بسلطان العلماء (ت:٦٦٠هـ)؛ تحقيق: رضوان مختار بن غربية ـ دار البشائر الإسلامية: بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٤٢ ـ **إمتاع ذوي العرفان بما اشتملت عليه كتب شيخ الإسلام من علوم القرآن**: عبيد بن عبد الله الجابري ـ دار الإمام البخاري: قطر، ١٤٣١هـ.

٤٣ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: حسن حبشي ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي: مصر، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م ـ ٤ج.

٤٤ ـ **إنباه الرواة على أنباه النُّحاة**: علي بن يوسف القِفطي (ت:٦٤٦هـ)؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية: بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٥ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**: محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني (ت:٨٤٠هـ)؛ تحقيق: أحمد مصطفى حسين ـ الدار اليمنية، ١٤٠٥هـ.

٤٦ ـ **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)؛ تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر ـ نشر مكتبة الغرباء الأثرية.

٤٧ ـ **البحر المحيط (التفسير الكبير)**: محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) ـ دار الفكر: بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م ـ ٨مج ٨ج؛ ٢٨×٢١سم.

٤٨ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ـ دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٩ ـ **بحوث في تاريخ السنة**: أكرم ضياء العمري ـ مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.

٥٠ ـ **البداية والنهاية**: إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ.

دار الريان للتراث: القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥١ - **بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية**: جمعه: يسري السيد محمد - دار ابن الجوزي: الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٢ - **بدائِعُ الفوائد**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: علي بن محمد العمران - دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٣ - **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة**: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت:١٤٠٣هـ) - دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان.

٥٤ - **البرهان في أصول الفقه**: عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي الجويني (ت:٤٧٨هـ)؛ تعليق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٥ - **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت:٧٩٤هـ)؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة: بيروت، ١٣٩١هـ.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط٣ منقحة محررة - دار الفكر: القاهرة، ١٩٨٠م - ٤ج؛ يتضمن كشافات.

٥٦ - **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: موسى بن سليمان الدويش - مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، ط٣، ١٤٢٢هـ.

٥٧ - **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت:٥٩٩هـ) - دار الكاتب العربي: القاهرة، ١٩٦٧م.

٥٨ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية: صيدا.

٥٩ - **بيان تلبيس الجهمية**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)؛ مجموعة رسائل جامعية - طبعت بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

٦٠ - **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ)؛ تحقيق: عبد الستار أحمد فراج - مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥.

٦١ - **تاريخ ابن الوردي**: عمر بن مظفر ابن الوردي (ت:٧٤٩هـ) - دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م - ٢ج.

٦٢ - **تاريخ ابن معين**: يحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ): رواية ابن محرز - مجمع اللغة العربية: دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٦٣ - **تاريخ ابن معين**: يحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ): رواية الدوري؛ تحقيق: أحمد محمد نور سيف - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ.

٦٤ - **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة (ت:٢٨٠هـ): رواية أبي الميمون بن راشد؛ تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني - مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٥ - **تاريخ آداب العرب**: مصطفى بن صادق الرافعي (ت:١٩٣٧م) - دار الكتاب العربي، بيروت.
٦٦ - **تاريخ الإسلام**: محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ تحقيق: عمر تدمري - دار الكتاب العربي: بيروت.
٦٧ - **تاريخ التراث العربي**: فؤاد سزكين؛ ترجمة: محمود فهمي حجازي - من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
٦٨ - **تاريخ الخلفاء**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)؛ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة: مصر، ط١، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.
تحقيق: حمدي الدمرداش - مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
٦٩ - **تاريخ الرسل والملوك**: محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) - دار التراث: بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
٧٠ - **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) - دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد.
٧١ - **تاريخ بغداد**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
تحقيق: بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
٧٢ - **تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين**: حاكم المطيري، جامعة الكويت، ط٢٠٠٢م.
٧٣ - **تاريخ دمشق**: علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت:٥٧١هـ)؛ تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي - دار الفكر: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
٧٤ - **تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)**: علي بن عبد الله ابن الحسن الجذامي النباهي المالقي الأندلسي (ت: نحو ٧٩٢هـ)؛ تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة - دار الآفاق الجديدة: بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
٧٥ - **تأويل مختلف الحديث**: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) - المكتب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.
٧٦ - **التبصير في معالم الدين**: محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)؛ تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل - مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
٧٧ - **التبيان في أيمان القرآن**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي - دار عالم الفوائد: السعودية، ١٤٢٩هـ.

٧٨ ـ **التحرير والتنوير**: الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) ـ الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٨٤م ـ ١٧مج ٣٠ج.

٧٩ ـ **تذكرة الحفاظ**: محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ دار المعارف العثمانية: الهند. (تصوير: دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ).

٨٠ ـ **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي؛ تحقيق: أبي لبابة حسين ـ دار اللواء للنشر والتوزيع: الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨١ ـ **التعريفات**: علي بن محمد الجرجاني (ت:٨١٦هـ)؛ تحقيق: محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٨٢ ـ **التعليقات البهية على مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية**: أبو عمر طلال بن محمد القلموني، منشور على الشبكة العالمية، دون بيانات.

٨٣ ـ **تفسير أتباع التابعين: عرض ودراسة**: خالد بن يوسف الواصل ـ مركز تفسير: الرياض، ط١، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٨٤ ـ **تفسير البغوي** (معالم التنزيل)/ الحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٦هـ)؛ تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية وسليمان الحرش ـ دار طيبة: الرياض، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٨٥ ـ **تفسير التابعين: عرض ودراسة مقارنة**: محمد بن عبد الله الخضيري ـ دار الوطن: الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨٦ ـ **تفسير الثعلبي** (الكشف والبيان عن تفسير آي القرآن)/ أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت:٤٢٧هـ)؛ تحقيق: أبي محمد بن عاشور ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٠م.

تحقيق: مجموعة من الباحثين ـ دار التفسير: جدة، ط١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٨٧ ـ **تفسير الضحاك**: جمع ودراسة وتحقيق/ محمد شكري الزاويتي ـ دار السلام: القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٨٨ ـ **تفسير القرآن العزيز**: محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت:٣٩٩هـ)؛ تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز ـ الفاروق الحديثة: القاهرة، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م

٨٩ ـ **تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين**: عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)؛ تحقيق: أسعد محمد الطيب ـ ط٢ ـ مكتبة نزار الباز: السعودية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م ـ ١٤مج.

تحقيق: أسعد محمد الطيب ـ مكتبة نزار الباز: مكة، ط٣، ١٤٢٤هـ.

٩٠ ـ **تفسير القرآن العظيم**: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت:٧٧٤هـ)؛ تحقيق: سامي بن محمد السلامة ـ دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م ـ ٨مج ٨ج؛ ٢٨×٢١سم.

٩١ ـ **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار ـ ط١ ـ دار ابن الجوزي: السعودية، رجب ١٤٢٢هـ ـ ٧٣٤ص.

٩٢ ـ **تفسير أم المؤمنين عائشة** ﵂: عبد الله أبو السعود بدر ـ ط١ ـ دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع: الرياض، عالم الكتب: القاهرة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ـ ٣٠٤ص.

٩٣ ـ **التفسير بالأثر بين ابن جرير وابن أبي حاتم**: محمد عبد الله الخضيري ـ مجلة الدراسات القرآنية، ع٤، جمادى الآخرة، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٩٤ ـ **تفسير القرآن**: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١هـ)؛ تحقيق: مصطفى مسلم ـ مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

تحقيق: محمود محمد عبده ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٥ ـ **التفسير والمفسرون**: محمد حسين الذهبي ـ دار الكتب الحديثة: مصر، ط٢: ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

٩٦ ـ **تفسير يحيى بن سلّام**: يحيى بن سلام التيمي (ت:٢٠٠هـ)؛ تحقيق: هند شلبي ـ دار الكتب العلمية: بيروت ـ لبنان، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٩٧ ـ **تقريب التهذيب**: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: محمد عوامة ـ دار الرشيد: حلب، ط٤: ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٩٨ ـ **التقرير في أسانيد التفسير**: عبد العزيز بن مرزوق الطريفي ـ مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤٣٢هـ.

٩٩ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠٠ ـ **التلخيص في أصول الفقه**: عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي الجويني (ت:٤٧٨هـ)؛ تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري ـ دار البشائر الإسلامية: بيروت.

١٠١ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: يوسف بن عبد الله ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ)؛ تحقيق: سعيد أحمد أعراب ـ وزارة الأوقاف: المغرب، ١٤٠٩هـ.

١٠٢ ـ **تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: علي محمد العمران، ومحمد عزير شمس ـ دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٠٣ ـ **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ـ دار صادر: بيروت.
دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٠٤ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت:٧٤٢هـ)؛ تحقيق: بشار عواد معروف ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٥ ـ **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت:١٣٧٦هـ)؛ تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠٦ ـ **الثقات**: محمد بن حبان البُستي (ت:٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية: الهند، ط١، ١٣٩٨هـ.

١٠٧ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت:٦٠٦هـ)؛ تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ـ مكتبة دار البيان: دمشق، ط١، ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢هـ = ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢م.

١٠٨ ـ **جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)**: محمد بن جرير بن الطبري (ت:٣١٠هـ)، ط٣ ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م ـ ٣٠مج ٣٠ج؛ ٢٩×٢١سم.
تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، محمود محمد شاكر ـ ط٣ ـ دار المعارف: القاهرة، ١٩٧٢م ـ ١٥ج.
تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط دار هجر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
تحقيق: عبد الله التركي ـ دار عالم الكتب، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٠٩ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: خليل بن كيكلدي العلائي (ت:٧٦١هـ)؛ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ـ عالم الكتب: بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١١٠ ـ **جامع المسائل**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: محمد عزير شمس ـ دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ.

١١١ ـ **جامع بيان العلم وفضله**: يوسف بن عبد الله ابن عبد البرّ القرطبي (٤٦٣هـ)؛ تحقيق: أبي الأشبال الزهيري ـ دار ابن الجوزي: السعودية، طبعة١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١١٢ ـ **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**: محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
تحقيق: مصطفى السقا ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م ـ ١٠مج ٢٠ج.

١١٣ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)؛ تحقيق: محمود الطحان ـ مكتبة المعارف: الرياض، ١٤٠٣هـ.

١١٤ ـ **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**: محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران ـ مجمع الفقه الإسلامي: جدة، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

١١٥ ـ **الجامع لشعب الإيمان**: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: مختار أحمد الندوي، عبد العلي عبد الحميد حامد ـ مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

١١٦ ـ **الجرح والتعديل**: عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)؛ تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط١، ١٣٧١هـ.

١١٧ ـ **جزء فيه قراءات النبي ﷺ**: أبو عمر حفص بن عمر الدوري (ت:٢٤٦هـ)؛ تحقيق: حكمت بشير ياسين. ـ مكتبة الدار: المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

١١٨ ـ **جلاء الأفهام**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط ـ مكتبة المؤيد: الرياض.

١١٩ ـ **جماعُ العلم**: محمد بن إدريس الشافعي (ت:٢٠٤هـ)؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ١٩٨٦م.

١٢٠ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: زائد بن أحمد النشيري ـ مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢مج، ١٢٤١ص.

١٢١ ـ **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية**: شكيب أرسلان (ت:١٩٤٦م) ـ المطبعة الرحمانية: بمصر، ط١، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٦م ـ ٢ج.

١٢٢ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ) ـ دار الكتاب الإسلامي، د.ت.

١٢٣ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومجموعة ـ ط١ ـ دار هجر: القاهرة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ـ ١٧مج ١٧ج.

١٢٤ ـ **درء تعارض العقل والنقل**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: محمد رشاد سالم ـ دار الكنوز الأدبية: الرياض، ١٣٩١.

١٢٥ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: محمد مصطفى الأعظمي ـ المكتب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٢٦ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: أحمد بن علي ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: محمد عبد المعيد ـ مجلس دائرة المعارف: حيدر آباد ـ الهند، ط٢، ١٣٩٢.

١٢٧ ـ **دروس د. مساعد الطيار** على الشبكة العالمية عن تاريخ التفسير http://vb.tafsir.net/tafsir30300/#.V1UpxfkrI2w.

١٢٨ ـ **دلائل النبوة**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٢٩ ـ **دلائِل النِّظام**: عبد الحميد الفراهي ـ مطبوع ضمن رسائل الإمام الفراهي في علوم القرآن ـ الدائرة الحميدية، بمدرسة الإصلاح: أعظم كره، الهند، ط٢، ١٤١١هـ.

١٣٠ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون (ت:٧٩٩هـ)؛ تحقيق: وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور ـ دار التراث للطبع والنشر: القاهرة ـ ٢ج.

١٣١ ـ **ذيل طبقات الحنابلة**: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت:٧٩٥هـ)؛ تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة العبيكان: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م ـ ٥ج.

١٣٢ ـ **الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر**: محمد بن عبد الله (أبي بكر) الشهير بابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ)؛ تحقيق: زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٣٣ ـ **الرَّدُّ على المنطقيين**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ) ـ دار المعرفة: بيروت.

١٣٤ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة**: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ)؛ تحقيق: محمد الصباغ ـ الدار العربية: بيروت.

١٣٥ ـ **الرسالة**: محمد بن إدريس الشافعي (ت:٢٠٤هـ)؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ مكتبة الحلبي: مصر، ط١، ١٣٥٨هـ.

١٣٦ ـ **رسائل ابن حزم**: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت:٤٥٦هـ)؛ تحقيق: إحسان عباس ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠م ـ ١٩٨٣م.

١٣٧ ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**: محمد بن عبد المنعم الحميري (ت:٩٠٠هـ)؛ تحقيق: إحسان عباس ـ نشر مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.

١٣٨ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**: محمد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزية (ت:٧٥١هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١٥، ١٤٠٧هـ.

١٣٩ ـ **سلاسل الذهب**: محمد بن بهادر بدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤هـ)؛ تحقيق: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٤٠ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ) ـ مكتبة المعارف: الرياض، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٤١ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**: أحمد بن علي المقريزي (ت:٨٤٥هـ)؛ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م ـ ٨ج.

١٤٢ ـ **السنة**: عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت:٢٩٠هـ)؛ تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني ـ دار ابن القيم: الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٤٣ ـ **السنة**: محمد بن نصر المروزي (ت:٢٩٤هـ)؛ تحقيق: سالم بن أحمد السلفي ـ مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.

١٤٤ ـ **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد ابن ماجه (ت:٢٧٣هـ)؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الريان للتراث: القاهرة.

١٤٥ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ) ـ دار ابن حزم: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٤٦ ـ **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**: محمد بن عمر ابن رشيد الفهري (ت:٧٢١هـ)؛ تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي ـ مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ.

١٤٧ ـ **سنن الترمذي (الجامع)**: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت.

تحقيق: أحمد شاكر، مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

تحقيق: بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي: بيروت.

١٤٨ ـ **سنن الدارمي**: عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي (ت:٢٥٥هـ)؛ تحقيق: حسين أسد ـ دار المغني للنشر والتوزيع: السعودية، ط١، ١٤١٢هـ = ٢٠٠٠م.

١٤٩ ـ **السنن الكبرى**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ) ـ طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد الدكن ـ الهند.

تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ مكتبة دار الباز: مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

١٥٠ ـ **سنن النسائي**: أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب، ط٢: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

دار ابن حزم: بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٥١ ـ **سنن النسائي الكبرى**: أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ) ـ مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٥٢ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**؛ تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ مكتبة المعارف: الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٥٣ ـ **سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد بن الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ تحقيق: جماعة من المحققين؛ إشراف: شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٥٤ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: محمد بن محمد بن عمر قاسم مخلوف (ت:١٣٦٠هـ)؛ تحقيق: عبد المجيد خيالي ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ـ ٢ج.

١٥٥ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت:٤١٨هـ)؛ تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ـ دار طيبة: السعودية، ط٨: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٥٦ ـ **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي الغرناطي (ت:٨٣٤هـ)؛ تحقيق: سيد فوزي الصديقي.

١٥٧ ـ **شرح الكوكب المنير**: محمد بن أحمد ابن النجار الفتوحي (ت:٩٧٢هـ)؛ تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد ـ مكتبة العبيكان: الرياض، ١٤١٨هـ.

١٥٨ ـ **شرح صحيح مسلم**: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ) ـ دار الريان للتراث: القاهرة، ١٤٠٧هـ.

١٥٩ ـ **شرح علل الترمذي**: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت:٧٩٥هـ)؛ تحقيق: نور الدين عتر ـ دار الملاح للطباعة والنشر: دمشق، د.ت.

١٦٠ ـ **شرح مقدمة في أصول التفسير**: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار ـ دار ابن الجوزي: الدمام، ط٢: ١٤٢٨هـ.

١٦١ ـ **الشريعة**: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي (ت:٣٦٠هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي ـ دار الوطن: الرياض، ط٢: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٦٢ ـ **الصّاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**: أحمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ)؛ تحقيق: أحمد حسن بسج ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
تحقيق: السيّد أحمد صقر ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة.

١٦٣ ـ **الصارم المنكي في الرد على السبكي**: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت:٧٤٤هـ)؛ تحقيق: عقيل بن محمد المقطري ـ مؤسسة الريان: بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦٤ ـ **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، دار السلام: الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٦٥ ـ **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الحديث: القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
١٦٦ ـ **الصفدية**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: محمد رشاد سالم ـ مكتبة ابن تيمية: مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ.
١٦٧ ـ **الصِّلةُ في تاريخِ أئمةِ الأندلس**: خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت:٥٧٨هـ)؛ تصحيح: السيد عزّت العطّار ـ مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٧٤.
١٦٨ ـ **الضعفاء**: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت:٣٢٢هـ)؛ تحقيق: حمدي السلفي ـ دار الصميعي: الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
١٦٩ ـ **طبقات الحفاظ**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٧٠ ـ **طبقات الحنابلة**: محمد بن محمد بن أبي يعلى الفراء (ت:٥٢٦هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
١٧١ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: عبد الوهاب بن علي السبكي (ت:٧٧١هـ)؛ تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو ـ نشر هجر: مصر، ط٢، ١٤١٣هـ.
١٧٢ ـ **الطبقات الكبرى (الجزء المتمّم)**: محمد بن سعد الزهري (ت:٢٣٠هـ)؛ تحقيق: محمد بن صامل السلمي ـ مكتبة الصديق: الطائف، ط١، ١٤١٤هـ.
١٧٣ ـ **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد الزهري (ت:٢٣٠هـ) ـ دار صادر: بيروت.
١٧٤ ـ **طبقات المفسرين**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
١٧٥ ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت:٨٠٦هـ)؛ تحقيق: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
١٧٦ ـ **العبر في خبر من غبر**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية: بيروت ـ ٤ج.
١٧٧ ـ **العجاب في بيان الأسباب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: عبد الحكيم الأنيس ـ دار ابن الجوزي: السعودية، ١٤١٨هـ.
١٧٨ ـ **العدة في أصول الفقه**: محمد بن الحسين الفراء أبو يعلى (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: أحمد علي المباركي ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ.
١٧٩ ـ **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**: محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت:٧٤٤هـ)؛ تحقيق: محمد حامد الفقي ـ دار الكاتب العربي: بيروت.
١٨٠ ـ **علل الحديث**: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)؛ تحقيق: نشأت بن كمال المصري ـ دار الفاروق الحديثة: مصر، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨١ ـ **العلل الصغير**: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت.

١٨٢ ـ **العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله**: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ)؛ تحقيق: وصي الله بن محمد عباس ـ دار الخاني: الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م ـ ٣ج.

١٨٣ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: محمد بن محمد ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)؛ عني بنشره: براجستر ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٨٤ ـ **غريب الحديث**: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت:٢٢٤هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٨٥ ـ **الفتاوى الحديثية**: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت:٩٧٤هـ) ـ دار الفكر: بيروت.

١٨٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي ابن حجر (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: محب الدين الخطيب ـ دار الريان للتراث: القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨٧ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: محمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، ط٢، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م ـ ٥مج ٥ج؛ ٢٨×٢١م.

تحقيق: عبد الرحمن عميرة ـ دار الوفاء: المنصورة.

١٨٨ ـ **فضائل الصحابة**: أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)؛ تحقيق: وصي الله عباس ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٨٩ ـ **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)؛ تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي ـ وزارة الأوقاف المغربية، ١٩٩٥م ـ ٢ج.

١٩٠ ـ **الفقيه والمتفقه**: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)؛ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي ـ دار ابن الجوزي: الدمام، ط٢، ١٤٢١هـ.

١٩١ ـ **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**: محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (ت:١٣٧٦هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

١٩٢ ـ **فهرس ابن عطية**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت:٥٤٢هـ)؛ تحقيق: محمد أبو الأجفان، محمد الزاهي ـ دار الغرب الاسلامي: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٩٣ ـ **الفهرست**: محمد بن إسحاق ابن النديم (ت:٤٣٨هـ)؛ تحقيق: إبراهيم رمضان ـ دار المعرفة: بيروت ـ لبنان، ط٢: ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٩٤ ـ **فهم القرآن**: الحارث بن أسد المحاسبي (٢٤٣هـ)؛ تحقيق: حسين القوتلي ـ دار الكندي، دار الفكر: بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.

١٩٥ ـ **فوات الوفيات والذيل عليها**: محمد بن شاكر الكتبي (ت:٧٦٤هـ)؛ تحقيق: إحسان عباس ـ دار صادر: بيروت.

١٩٦ ـ **القاموس المحيط**: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٩٧ ـ **قانون التأويل**: محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الأندلسي الأشبيلي (ت:٥٤٣هـ)؛ تحقيق: محمد السليمان ـ دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

١٩٨ ـ **القراءات الشاذة**: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ)؛ تحقيق: محمد عيد الشعباني ـ دار الصحابة للتراث: طنطا، ١٤٢٧هـ.

١٩٩ ـ **القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري**: هند شلبي ـ الدار العربية للكتاب: تونس، ١٩٨٣م.

٢٠٠ ـ **القضاء والقدر**: أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)؛ تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر ـ مكتبة العبيكان: الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٠١ ـ **قطف الأزهار في كشف الأسرار**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)؛ تحقيق: أحمد بن محمد الحمّادي ـ إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٠٢ ـ **قلائد العقيان ومحاسن الأعيان**: الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج (ت:٥٢٨هـ) ـ مصر، ١٢٨٤هـ = ١٨٦٦م.

٢٠٣ ـ **قوادح الاستدلال بالإجماع**: سعد بن ناصر الشثري ـ دار كنوز إشبيليا: الرياض.

٢٠٤ ـ **قواطِعُ الأدلَّة في الأصول**: منصور بن محمد السمعاني (ت:٤٨٩هـ)؛ تحقيق: عبد الله بن حافظ الحكمي ـ مكتبة التوبة: الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٠٥ ـ **الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ـ مطبوع بذيل الكشاف، للزمخشري ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٠٦ ـ **الكامل في التاريخ**: علي بن محمد ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)؛ تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ـ دار الكتاب العربي: بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م ـ ١٠ج.

٢٠٧ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)؛ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية: بيروت ـ لبنان، ط١، الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٠٨ ـ **كتاب العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)؛ تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ـ نشر مؤسسة الأعلمي: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠٩ ـ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة(ت:٢٣٥هـ)؛ تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢١٠ ـ **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: محمد بن علي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)؛ تحقيق: علي دحروج ـ مكتبة لبنان ناشرون: لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢١١ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ـ دار الريان للتراث: مصر، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢١٢ ـ **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)؛ تحقيق: إبراهيم بن مصطفى آل بحبح ـ دار الهدى: ميت غمر ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢١٣ ـ **لسان العرب**: محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت:٧١١هـ) ـ دار عالم الكتب: الرياض، ١٤٢٤هـ. (وهي مصورة عن الطبعة الميرية/الأميرية؛ بعناية: أحمد فارس الشدياق، سنة ١٣٠٠).

٢١٤ ـ **لسان الميزان**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٢١٥ ـ **لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير**: محمد بن لطفي الصباغ ـ المكتب الإسلامي: بيروت، ١٤١٠هـ.

٢١٦ ـ **مباحث في علوم القرآن**: مناع بن خليل القطان (ت:١٤٢٠هـ) ـ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢١٧ ـ **مجاز القرآن**: معمر بن المثنى (ت:٢٠٩هـ)؛ تحقيق: فؤاد سزكين؛ ـ ط٢ ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م ـ ٢مج ٢ج.

٢١٨ ـ **المجروحين من المحدثين**: أبو حاتم ابن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)؛ تحقيق: حمدي السلفي ـ دار الصميعي: الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢١٩ ـ **مجموع فتاوى ابن تيمية**؛ جمع عبد الرحمن بن قاسم (ت:١٣٩٢هـ) وابنه محمد (ت:١٤٢١هـ) ـ مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢٢٠ ـ **محاسن التأويل**: محمد جمال الدين القاسمي (ت:١٣٣٢هـ)؛ تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت.

٢٢١ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: نحو ٣٦٠هـ)؛ تحقيق: محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر: بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٢٢٢ - **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: عبد الحق بن غالب ابن عطية (ت:٥٤٢هـ)؛ تحقيق: وتعليق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الرحالة الفاروق، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني - ط٢ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر؛ طباعة دار الخير: بيروت، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م - ٨مج ٨ج.
تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٢٣ - **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: بعد ٦٦٦هـ) - دار الحديث: مصر.

٢٢٤ - **مختصر الصواعق المرسلة**: محمد بن محمد ابن الموصلي البعلي (ت:٧٧٤هـ)؛ تحقيق: سيد إبراهيم - دار الحديث: القاهرة، ١٤١٤هـ.

٢٢٥ - **مختصر الفتاوى المصرية**: محمد بن علي البعلي (ت:٧٧٨هـ)؛ تحقيق: عبد المجيد سليم، محمد حامد الفقي - دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٢٦ - **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: علي بن محمد ابن اللحام البعلي (ت:٨٠٣هـ)؛ تحقيق: محمد مظهر بقا؛ جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ - ٢١٥ص.

٢٢٧ - **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)؛ إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٢٨ - **المراسيل**: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)؛ بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني - مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

٢٢٩ - **المسالك في شرح موطّأ مالك**: محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الأندلسي الأشبيلي (ت:٥٤٣هـ)؛ تحقيق: محمد بن الحسين السليماني - دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٣٠ - **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله الحاكم (ت:٤٠٥هـ) - دار الكتاب العربي: بيروت.
تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٣١ - **المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية**: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (ت:١٤٢١هـ)، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٣٢ - **المستصفى من علم الأصول**: محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ)؛ تحقيق: نجوى ضو - دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١.

٢٣٣ - **المسند**: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي (ت:٣٠٧هـ)؛ تحقيق: حسين سليم أسد - دار المأمون للتراث: دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٣٤ ـ **المسند**: أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢٣٥ ـ **المسوَّدَة في أصول الفقه**: لآل تيمية؛ تحقيق: أحمد بن إبراهيم الذروي ـ دار الفضيلة: الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٣٦ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**: أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت:٣٥٤هـ)؛ تحقيق: مرزوق على ابراهيم ـ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع: المنصورة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٢٣٧ ـ **المصاحف**: أبو بكر عبد الله بن أبي داود (ت:٣١٦هـ)؛ تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ. ـ دار البشائر الإسلامية: بيروت، ١٤٢٢هـ.

٢٣٨ ـ **المصنف**: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١هـ)؛ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ـ المكتب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٣٩ ـ **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين**: عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي (ت:٦٤٧هـ)؛ تحقيق: صلاح الدين الهواري ـ المكتبة العصرية: صيدا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.

٢٤٠ ـ **معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي**: محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ابن الأبار البلنسي (ت:٦٥٨هـ) ـ مكتبة الثقافة الدينية: مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٢٤١ ـ **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**: ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ)؛ تحقيق: إحسان عباس ـ دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٤٢ ـ **معجم البلدان**: ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ)، ط دار صادر.

٢٤٣ ـ **المعجم الكبير**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠هـ)؛ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ط٢، د.ت.

٢٤٤ ـ **المعجم المختص بالمحدثين**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ تحقيق: محمد الحبيب الهيلة ـ مكتبة الصديق: الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٤٥ ـ **معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**: عادل نويهض ـ ط٢ ـ مؤسسة نويهض الثقافية: بيروت، ١٤٠٩هـ، ٢مج.

٢٤٦ ـ **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت.

٢٤٧ ـ **المعجم الوسيط**: لجنة من العلماء؛ بإشراف مجمع اللغة العربية بمصر، دار الدعوة: استانبول، ١٤١٠هـ.

٢٤٨ ـ **معجم لغة الفقهاء**: محمد رواس قلعجي ـ دار النفائس: بيروت.

٢٤٩ ـ **معرفة النسخ والصحف الحديثية**: بكر عبد الله أبوزيد ـ دار الراية: السعودية، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢٥٠ ـ **معرفة أنواع علوم الحديث**: أبو عمرو عثمان ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر ـ دار الفكر: سوريا، ١٤٠٦هـ.

تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل ـ دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٥١ ـ **المعرفة والتاريخ**: يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي (ت:٢٧٧هـ)؛ تحقيق: أكرم ضياء العُمري ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢: ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٢٥٢ ـ **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**: محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) ـ دار الغد العربي: القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٥٣ ـ مفردات القرآن: **نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية**: عبد الحميد عبد الكريم بن قربان الفراهي (ت:١٣٤٩هـ)؛ تحقيق: محمد أجمل محمد أيوب الإصلاحي ـ ط١ ـ دار الغرب الإسلامي: بيروت، ٢٠٠٢م ـ ٤٧٦ص.

٢٥٤ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت:٣٢٤هـ)؛ تحقيق: نعيم زرزور ـ المكتبة العصرية: بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٢٥٥ ـ **مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**: مساعد بن سليمان الطيار ـ ط١ ـ دار المحدث: الرياض، ١٤٢٥هـ ـ ٢٤٦ص.

مركز تفسير للدراسات القرآنية: الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٢٥٦ ـ **مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ)؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون ـ دار الفكر: بيروت، ط ١٣٩٩ = ١٩٧٩م.

تحقيق: عبد السلام هارون ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٢٥٧ ـ مقدمة **«الكشف والبيان عن تفسير آي القرآن»**: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت:٤٢٧هـ)؛ تحقيق: خالد بن عون العنزي ـ كنوز إشبيليا: الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٥٨ ـ **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت:٨٠٨هـ)؛ تحقيق: عبد الله محمد الدرويش ـ دار يعرب: دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م ـ ٢مج، ١١١٤ص.

٢٥٩ ـ **مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع**: حازم سعيد حيدر ـ مجلة الدراسات والبحوث القرآنية، ع١، ١٤٢٧هـ.

٢٦٠ ـ **مقدمة في أصول التفسير**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)؛ تحقيق: عدنان زرزور ـ دار الرسالة: مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

تحقيق: عدنان زرزور ـ دار القرآن الكريم: بيروت.

تحقيق: عصام الحرستاني، ومحمد شكور حاجي ـ دار عمار: عمّان ـ الأردن، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٦١ ـ **مقدمتان في علوم القرآن، وهما مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية:** عبد الحق بن غالب ابن عطية(ت:٥٤١هـ)؛ تصحيح: آرثر جفري؛ استدراك: عبد الله بن إسماعيل الصاوي ـ مكتبة الخانجي: القاهرة، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٢٦٢ ـ **ملتقى أهل التفسير:** www.tafsir.net

٢٦٣ ـ **الملل والنحل:** أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ)؛ تحقيق: محمد سيد كيلاني ـ مؤسسة الحلبي: مصر، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م ـ تصوير دار المعرفة: بيروت ـ ٣ج.

٢٦٤ ـ **منادمة الأطلال ومسامرة الخيال:** عبد القادر بن أحمد بن بدران (ت:١٣٤٦هـ)؛ تحقيق: زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٦٥ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن:** لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧هـ)؛ تحقيق: أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٦٦ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين:** محمد بن محمد ابن الجزري (ت:٨٠٨هـ)؛ تحقيق: علي بن محمد العمران ـ دار عالم الفوائد: مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٦٧ ـ **المنخول من تعليقات الأصول:** محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ)؛ تحقيق: محمد حسن هيتو ـ دار الفكر: دمشق، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٢٦٨ ـ **منهاج السنة النبوية:** أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٦٩ ـ **منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم:** عبد الوهاب عبد الوهاب فايد ـ مجمع البحوث الإسلامية: القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٢٧٠ ـ **منهج ابن كثير في التفسير:** سليمان إبراهيم بن عبد الله اللاحم ـ دار المسلم: الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٧١ ـ **منهج يحيى بن سلام في التفسير:** زكريا هاشم الخولي ـ دار النوادر: سورية، ط١، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٢٧٢ ـ **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي:** يوسف بن تغري بردي (ت:٨٧٤هـ)؛ حققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ٧ج.

٢٧٣ ـ **الموافقات:** إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)؛ تحقيق: مشهور حسن آل سلمان ـ دار ابن عفان: السعودية، ١٤٢١هـ.

٢٧٤ ـ **الموطأ**: مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ)؛ برواية يحيى بن يحيى الليثي؛ تحقيق: بشار عواد ـ دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط٢: ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٢٧٥ ـ **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**: عبد الرحمن بن صالح المحمود ـ مكتبة الرشد: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٧٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ)؛ تحقيق: علي البجاوي ـ دار المعرفة: بيروت.

٢٧٧ ـ **الناسخ والمنسوخ**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)؛ تحقيق: سليمان بن إبراهيم اللاحم ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٧٨ ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت:١٠٤١هـ)؛ تحقيق: إحسان عباس ـ دار صادر: بيروت ـ ٨ج.

٢٧٩ ـ **نقض الدارمي على بشر المريسي**: عثمان بن سعيد الدارمي (ت:٢٨٠هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٣٥٨هـ.

٢٨٠ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)؛ تحقيق: ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٨١ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت:٦٠٦هـ)؛ تحقيق: صلاح عويضة ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٨٢ ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: إسماعيل بن محمد البغدادي (ت:١٣٣٩هـ) ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت ـ لبنان.

٢٨٣ ـ **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت:٧٦٤هـ)؛ تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ـ دار إحياء التراث: بيروت، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م ـ ٢٩ج.

٢٨٤ ـ **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم طبع باسم الأشباه والنظائر في القرآن الكريم**: مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)؛ تحقيق: عبد الله محمود شحاتة ـ مكتبة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠٠١م ـ ٣٤٨ص؛ ٢١×١٦سم.

٢٨٥ ـ **الوسيط في تفسير القرآن**: علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)؛ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

محتويات المدخل إلى موسوعة التفسير المأثور

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

المدخل إلى موسوعة التفسير المأثور
القسم الثاني
المقدمة العلمية

«التفسير المأثور تعريفه وبيان أهميته ومصادره وأنواعه وحجيته»

د. مساعد بن سليمان الطيار



الموضوع | الصفحة

«تاريخ تفسير السلف ومراحل تدوينه»

د. خالد بن يوسف الواصل

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

«التعريف بأئمة التفسير الخمسة وطريقة تعاملهم مع آثار السلف»

د. نايف بن سعيد الزهراني

«مستندات التفسير: تعريفها وتصنيفها وتعامل الأئمة معها»

د. نايف بن سعيد الزهراني

الموضوع | الصفحة

«منهج المحدِّثين في نقد مرويات التفسير»

د. محمد صالح محمد سليمان

الموضوع | الصفحة